تاريخ الوطن العربي المعاصر

(المغرب العربي)

وقل رب زدني علما
Damascus University

منشورات جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

تاريخ الوطن العربي المعاصر

(المغرب العربي)

القسم الأول ((ليبيا – تونس))

القسم الثاني ((الجزائر – المغرب الأقصى))

الدكتورة

بشرى خير بك

أستاذ مساعد في قسم التاريخ

الدكتور

عقيل نمير

أستاذ مساعد في قسم التاريخ

جامعة دمشق

1437 – 1438 هـ

2015 – 2016 م

وقل رب زدني علما
Damascus University

الفهرس

القسم الأول (تونس وليبيا)	
الموضوع	الصفحة
مقدمة :	21
الفصل الأول : فرض الحماية الفرنسية على تونس	27
أولا" : تونس قبل الحماية. النظام السياسي	27
1- النظام المالي	27
2- الإدارة المحلية	28
3- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس	29
4- نظام الامتيازا.	30
ثانيا" : أصول الحماية الفرنسية على تونس	31
1-الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا في أخر القرن التاسع عشر	31
2-البحث عن الأسواق	32
3-استثمار الأموال	32
4-التوسع التجاري والمالي للقوى الأوروبية في تونس	33
ثالثا" : احتلال تونس	35
رابعا" : موقف البرلمان والرأي العام في فرنسا من الحماية	42
خامسا" : تنظيم الحماية الفرنسية في تونس	47
1-الهيمنة السياسية	47
2-الهيمنة الإدارية	48
الفصل ثاني : الاقتصاد التونسي بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881	**55**

أولا" : الاستعمار الزراعي بين العامين (1881-1920)	55
1- الاستعمار الفلاحي بواسطة رؤوس الأموال (1881-1892	55
2- الاستعمار الرسمي	58
3- أثار الاستعمار الزراعي على الريف التونسي (1881-1920)	64
ثانيا" : الزراعة بين العامين (1920-1945)	66
ثالثا" : الزراعة بين الحرب العالمية الثانية والاستقلال	69
رابعا" : تدهور الصناعات التقليدية التونسية	70
1- النظام الجمركي وأثره على الصناعات التقليدية	71
2- انهيار صادرات الصناعات التقليدية	73
خامسا" : الحركة النقابية التونسية	74
سادسا" : الصناعات التقليدية التونسية أثناء الحرب العالمية الثانية	76
هوامش الفصل الثاني	79
الفصل الثالث : السياسة التعليمية والثقافية التونسية في ظل الحماية1818-1956	**85**
أولا" : التعليم	85
1- التعليم في تونس بين العامين (1881-1920)	85
2- التعليم في تونس بين العامين (1920-1967)	90
ثانيا" : جامع الزيتونة	90
ثالثا" : السياسة الثقافية	93
1- الحياة الثقافية بين العامين (1881-1920)	94
2- الحياة الثقافية بين العامين (1920-1938)	97
3- الحياة الثقافية بين العامين (1938-1956)	100
هوامش الفصل الثالث :	103

الفصل الرابع : الوضع الإداري والسياسي في تونس	**109**
أولا" : السلطة المركزية التونسية	109
ثانيا" : نظام القضاء	111
1- القضاء الشرعي	111
2- القضاء المدني	111
ثالثا" : الحريات العامة	112
رابعا" : قضية التجنيس	113
خامسا" : الحركة الوطنية التونسية بين العامين (1881-1918)	114
1- المقاومة المسلحة	115
2- حركة أعيان العاصمة التونسية	116
3- المقاومة السياسية التونسية	116
سادسا" : أهم العوامل التي ساهمت في نمو الحركة الوطنية التونسية	121
دور الصحف والجمعيات والأحزاب في نمو الحركة الوطنية التونسية وتطورها.	122
أ- جريدة الحاضرة	122
ب- الجمعية الخلدونية	123
ج- جمعية قدماء الصادقية	125
د-حزب الشباب التونسي (1906-1912)	125
1- نشاط حزب الشباب التونسي حوادث الزلاج والترامواي	128
2- نشاط الوطنيين التونسيين في الخارج	129
سابعا" : الحركة الوطنية التونسية بين العامين (1918-1930)	130
1- نشأة الحزب الحر الدستوري التونسي	130
2- نشاط الحزب الدستوري في تونس	133
3- أزمة نيسان / أبريل 1922	133
4- ركود الحركة الوطنية	134

هوامش الفصل الرابع :	137
الفصل الخامس : الحركة الوطنية التونسية بين العامين (1930-1956)	**147**
أولا" : الحركة الوطنية التونسية بين العامين (1930-1939)	147
1- العوامل التي ساعدت على نمو وتطور الحركة الوطنية	147
2- الحزب الدستوري الجديد	148
3- المواجه بين الحزب الدستوري الجديد وحكومة الحماية	149
ثانيا" : الحركة الوطنية التونسية أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1943)	152
1- المقاومة السرية	152
2- ولاية محمد المنصف	152
3- تونس في عهد المنصف باي	153
4- استئناف نشاط الحزب الدستوري الجديد	153
ثالثا" : الحركة الوطنية التونسية بين العامين 1943-1945	154
رابعا" : الكفاح من أجل الاستقلال بين العامين 1945-1956	**155**
1- استئناف الكفاح الوطني	155
2- المفاوضات التونسية –الفرنسية	156
3- المعركة الحاسمة	157
4- من الحكم الذاتي إلى الاستقلال	158
5- تفاعل الحركات الوطنية في المغرب العربي	159
هوامش الفصل الخامس	161
ليبيا بين العامين 1912 - 1969	**165**
الفصل الأول : الاحتلال الإيطالي لليبيا	**167**
أولا" : الاستعدادات الإيطالية لاحتلال ليبيا	167
1- مشاغل السياسة الخارجية الإيطالية	168

2- الدور الاستخباراتي الإيطالي في الاستعداد الاقتصادي لاحتلال طرابلس	168
3- الاستعداد الدبلوماسي الإيطالي لاحتلال طرابلس الغرب	171
ثانياً : الحرب الإيطالية - العثمانية	172
1- التصعيد الإيطالي للأحداث مع السلطنة	172
2- إعلان إيطاليا الحرب على السلطنة العثمانية وغزو ليبيا	175
3- ردود الفعل على الغزو الإيطالي لليبيا	176
ثالثاً : دور الدول الغربية في برقة وطرابلس الغرب بين العامين (1914-1923)	187
1- السياسة البريطانية - العثمانية	187
2- الانسحاب الإيطالي باتجاه الساحل	188
3- فوز رمضان السويحلي على السنوسية في طرابلس الغرب	189
4- موقف أحمد الشريف	190
5- اتفاقية الرجمة	195
هوامش الفصل الأول :	197
الفصل الثاني : التطور السياسي لليبيا منذ نهاية الحرب العالمية وحتى بداية الحرب العالمية الثانية 1918-1939	**205**
أولاً : تشكيل الجمهورية الطرابلسية (1918-1923)	206
ثانياً : نهاية المقاومة الطرابلسية (1920-1922)	208
ثالثاً : مؤتمر غريان في تشرين الثاني / نوفمبر 1920	211
رابعاً : عمر المختار وكفاحه المسلح في الجبل الأخضر بين العامين (1923-1932)	214
خامساً : الاستعمار الزراعي لليبيا	216
سادساً : تطور العلاقات الإنتاجية في ليبي في ظل الاستعمار الايطاليا	220
سابعاً : السياسة التعليمية في ظل الاستعمار الإيطالي	222
هوامش الفصل الثاني :	225

الفصل الثالث : ليبيا بين العامين (1939-1952	**231**
أولا" : اشتراك ليبيا في الحرب العالمية الثانية 1939-1945	232
1- الاستعداد للحرب	232
2- النشاط السياسي الليبي في المهجر	233
ثانيا" : ليبيا تحت حكم الإدارتين العسكرتين الإنجليزية والفرنسية	235
1- الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية.	235
2- برقة تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية	238
3- طرابلس تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية	240
4- إقليم فزان تحت حكم الإدارة الفرنسية	243
ثالثا" : انضمام ليبيا إلى جامعة الدول العربية	245
رابعا" : القضية الليبية في المحافل الدولية	246
خامسا" : المعاهدتان البريطانية- الليبية / والأمريكية – الليبية ، والنضال الليبي لتصفية القواعد العسكرية الأجنبية	**256**
سادسا" : ليبيا بعد احتلال الحلفاء لها	258
1- إقليم طرابلس.	259
2- إقليم برقة	263
3- إقليم فزان	266
هوامش الفصل الثالث	269
الفصل الرابع : ليبيا بين العامين (1952-1969)	**275**
أولا" : أهم التطورات الاقتصادية في ليبيا	275
1- أثر صناعة استخراج النفط على الوضع الاقتصادي الليبي	275
2- دور صناعة استخراج النفط في تطوير العلاقات السلعية – النقدية	278
ثانيا": الزراعة وتربية المواشي في ليبيا	281
ثالثا"" : تكون البورجوازية المحلية	283

رابعا" : الحركة النقابية في ليبيا	285
خامسا" : نشاط شركات النفط	289
سادسا" : كفاح الشعب الليبي ضد الاستبداد الأجنبي والنظام الملكي	292
هوامش الفصل الرابع :	309
الخاتمة	315
قائمة المصادر والمراجع:	**317**
القسم الثاني الجزائر والمغرب الأقصى	
مقدمة : أوضاع الجزائر في أواخر العهد العثماني	333
هوامش المقدمة	**337**
الفصل الأول **الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830**	**339**
مقدمة : العلاقات الجزائرية- الفرنسية قبيل الاحتلال الفرنسي	339
أولاً- أسباب الاحتلال الفرنسي	340
1- الأسباب البعيدة (غير المباشرة)	340
أ- الأسباب السياسية	340
ب- الأسباب الاقتصادية	340
ج- الأسباب الإستراتيجية	341
د- الأسباب المعنوية	342
2- الأسباب القريبة (المباشرة)	342
أ- الأسباب المالية أو مسألة الديون الجزائرية على فرنسا	342
ب- ضربة المروحة (كشاشة الذباب)	346
ثانياً- الحصار الفرنسي للجزائر عام 1827	346
ثالثاً- نتائج الحصار الفرنسي للجزائر	348
1- نتائج الحصار على الجانب الجزائري	348

2- نتائج الحصار على الجانب الفرنسي	348
رابعاً – الموقف الفرنسي من الحصار	349
1- الدوافع السياسية	349
2- الدوافع الاقتصادية	350
خامساً- المشروع الفرنسي-المصري لاحتلال الجزائر (مشروع بولينياك- محمد علي)	353
سادساً-الموقف الدولي من المشروع الفرنسي المصري	357
1- موقف بريطانيا	357
2- موقف روسيا	358
3- موقف إسبانيا	358
4- موقف بروسيا	359
سابعاً-الحملةالفرنسيةعلى الجزائر عام 1830	359
ثامناً – إنزال الحملة والهجوم الجزائري عليها	362
تاسعاً- استسلام الجزائر في 5 تموز عام 1830	363
هوامش الفصل الأول	367
الفصل الثاني **المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي**	**371**
أولاً- المقاومة الجزائرية المسلحة	371
1- منطقة مدينة الجزائر	371
2- منطقة قسنطينة (مقاومة أحمد باي)	373
3- منطقة وهران وتلمسان(مقاومة الأمير عبد القادرالجزائري)	376
أولاً- حكومة الأمير	377
ثانياً- المقاومة العسكرية للأمير ضد الفرنسيين وتوقيع الاتفاقيات معهم	383
ثالثاً- تجدد القتال بين الأمير والفرنسيين عام1839واستسلام الأمير	387
رابعاً- المقاومة الجزائرية بعد استسلام الأمير عبد القادر الجزائري	390

ثورة الحاج محمد المقراني	391
أ- أسباب الثورة	391
ب- إعلان الثورة وأحداثها	392
ج- نتائج الثورة	393
هوامش الفصل الثاني	395
الفصل الثالث **النضال السياسي في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي**	**399**
1- تيارات النخبة التي انبثقت عن الوضع السياسي الجديدالذي عرفته الجزائر بعد الاحتلال	399
1- التيار العثماني	399
2- التيار الوطني	400
3- التيار الفرنسي	400
2- النشاط السياسي الجزائري في أواخر القرن التاسع عشر	400
التيار الأول – أو ما كان يطلق كتلة المحافظين	401
التيار الثاني – تيار النخبة أو ما يعرف بالكتلة الليبرالية	402
3 - الحرب العالمية الأولى وحاجة فرنسا إلى تجنيد الجزائريين	404
4- الأمير خالد ودوره في النضال السياسي الجزائري	407
5 -الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين	411
1- حركة أنصار الاندماج	413
2- جمعية أو حزب شمال أفريقيا	417
3- تأسيس حزب الشعب	423
4- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	426
5- النضال السياسي للحزب الشيوعي الجزائري	433
6- الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945	434
1- بيان الشعب الجزائري 10 شباط 1943	437

2- ملحق البيان	439
7- أحداث أيار 1945 وتطور الحركة الوطنية حتى اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى في 1 تشرين الثاني عام 1954	443
1- أسباب أحداث أيار الدامية التي وقعت في المنطقة الشرقية من الجزائر	444
2- دور فرحات عباس في النضال السياسي بين 1945-1954	446
3- دور جمعية العلماء في النضال السياسي في هذه الفترة	448
4- دور الحزب الشيوعي الجزائري في النضال السياسي في هذه الفترة	451
5- دور حزب الشعب في النضال السياسي في هذه الفترة	453
هوامش الفصل الثالث	465
الفصل الرابع **الثورة الجزائرية الكبرى في الأول من تشرين الثاني عام 1954**	**475**
1- أسباب الثورة	480
2- اندلاع الثورة وأحداثها	481
3- مؤتمر الصمام والتحول في إستراتيجية جبهة التحرير الوطني الجزائري	487
4- مقررات مؤتمر الصمام المنعقد في 20 آب عام 1956 في بلاد القبائل الصغرى	489
أ- إنشاء تنظيم إداري جديد للجزائر	489
ب- إنشاء تنظيم عسكري جديد	489
ج- تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية	489
د- إنشاء سلطة تنفيذية للثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ)	489
5- رد الفعل الفرنسي على اندلاع الثورة الجزائرية	493
6- حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة	502
7- بداية المفاوضات السرية بين الجمهورية الفرنسية وقادة الولاية	505

الرابعة	
8- زيارة الرئيس الفرنسي ديغول للجزائر والتطورات التي أحرزتها الثورة على الساحة الجزائرية	507
9- بداية المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومةالفرنسية	510
10- اتفاق إيفيان وحصول الجزائر على استقلالها في 5 تموز عام 1962	519
هوامش الفصل الرابع	523
المصادر والمراجع المعتمدة	529
1- المصادر العربية	529
2- المراجع العربية	529
3- المصادر والمراجع الأجنبية	533
4- الأبحاث باللغة العربية	535
5-الأبحاث باللغة الأجنبية	535
6-المجلات	535
مقدمة : أوضاع المغرب العربي من وفاة مولاي 1727 حتى وصول مولاي عبد الرحمن إلى السلطة 1822	539
-هوامش المقدمة	543
الفصل الأول **المغرب العربي بين 1822-1900 وسلاطينه الذين حكموا في هذه الفترة وأهم أعمالهم**	**545**
أولاً- السلطان مولاي عبد الرحمن 1822-1859	545
1- تعريف بالسلطان	545
2- سياسته الداخلية	545

3- الثورات في عهد مولاي عبد الرحمن	547
أ- ثورة الودايا 1832	547
ب- ثورة القبائل	547
ج- الصراع ضد البربر	547
4- علاقات مولاي عبد الرحمن الخارجية مع أوروبا	548
- مقدمة	548
أ- العلاقات المغربية الفرنسية	550
ب- معاهدة لالا مغنية في 8 آذار 1845	556
2- العلاقات المغربية البريطانيا	557
-معاهدة 1856 التجارية مع بريطانيا	559
ثانياً- السلطان محمد بن عبد الرحمن 1859-1873	560
1- سياسة مولاي محمد الداخلية	560
أ- في المجال الإداري	560
ب- في المجال الاقتصادي	561
ج- في المجال العسكري	562
2- السياسة الخارجية في عهد مولاي محمد بن عبد الرحمن	562
أ- العلاقات المغربية-الإسبانية	562
- هزيمة تطوان 1859-1860	563
ب- العلاقات المغربية- البريطانيا	568
ج- العلاقات المغربية الفرنسية	568
ثالثاً- مولاي الحسن الأول 1873-1894	570
1- سياسة السلطان الحسن الأول الداخلية	571
- الجيش في عهد السلطان الحسن الأول	572
2- السياسة الخارجية في عهد السلطان المغربي الحسن الأول	574
1- العلاقات المغربية البريطانيا	575

2- العلاقات المغربية الفرنسية	578
أ- مسألة الحدود	579
ب- مسألة الواحات	579
ج- مسألة الحماية	582
3- العلاقات المغربية الألمانية	585
هوامش الفصل الأول	591
الفصل الثاني **المغرب بين 1900 وتوقيع معاهدة الحماية 1912**	**597**
1- عهد مولاي عبد العزيز وبدء المسألة المغربية	597
أ- سياسة السلطان عبد العزيز المالية	599
ب- الثورات التي قامت في المغرب ضد السلطان عبد العزيز	600
ج- الدخول السلمي لفرنسا في المغرب وبدايات المسألة المغربية	602
ثانياً – الاتفاقيات الفرنسية الأوروبية بخصوص المغرب	605
1- الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1900-1902	606
2- الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني في 8 نيسان 1904	607
3- الاتفاق الفرنسي الإسباني في 8 تشرين الأول 1904	608
4- الأزمة المغربية الدبلوماسية الأولى 1905-1906 ومؤتمر الجزيرة الخضراء	610
أ- مقدمات مؤتمر الجزيرة الخضراء	610
1- المقاومة المغربية	611
2- المقاومة الألمانية للمشاريع الفرنسية في المغرب	613
ب- مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906	616
1- مقدمة	616
2- موقف الدول من المؤتمر	617
أ- موقف المغرب	617

ب- موقف ألمانيا	618
ج- موقف فرنسا	618
د- موقف بريطانيا	618
هـ- موقف إيطاليا	619
و- موقف إسبانيا	619
ز- موقف روسيا	619
ح- موقف النمسا والولايات المتحدة الأمريكية	619
5- ثورة مولاي عبد الحفيظ وإعلانه سلطاناً على المغرب	621
6- الأزمة المغربية الثانية والاتفاق الفرنسي الألماني عام 1909	622
أ- مقدمات الأزمة	622
ب- حوادث فاس عام 1911	623
7- الأزمة المغربية الثالثة أو ما يعرف بأزمة أغادير	627
8- معاهدة الحماية الفرنسية على مراكش في30 آذار عام 1912	628
هوامش الفصل الثاني	633
الفصل الثالث **الحركة الوطنية المغربية ومقاومة الاحتلال الفرنسي بين توقيع معاهدة الحماية وبداية الحرب العالمية الثانية**	**637**
مقدمة	**637**
1- المقاومة العسكرية المسلحة	637
2- المقاومة السياسية	638
أولاً- المقاومة المسلحة بين 1912-1914	638
1- نظرة عامة على المقاومة المغربية في جميع المناطق	638
2- ثورة هبة الله ماء العينين المنظمة	639
ثانياً – ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي	640
ثالثاً- المقاومة السياسية المغربية	644

1- مرحلة الإعداد وتمتد بين عامي 1920- 1930	644
أ- الظهير البربري الذي أصدرته فرنسا في أيار 1930	647
2- الحركة الوطنية في مرحلة التنظيم والعمل 1930-1939	649
3- كتلة العمل المغربي	651
4- مشروع الإصلاحات المغربي المقترح من قبل الكتلة الوطنية المغربية	655
أ- المطالب السياسية	656
ب- المطالب القضائية	656
ج- المطالب الاقتصادية	657
د- المطالب الاجتماعية وتتضمن التعليم والصحة والحبوس	657
هـ- المطالب على صعيد الحريات العام	658
5- الحركة الوطنية المغربية بين عامي 1936-1937	660
6- انشقاق كتلة العمل المغربي	663
هوامش الفصل الثالث	669
الفصل الرابع **الحركة الوطنية المغربية بين 1939 واستقلال المغرب 1956**	**673**
1- الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية	676
2- زيارة الملك محمد الخامس لطنجة وخطابه فيها	677
3- حدوث أزمة مغربية فرنسية	678
4- الانقلاب الرجعي الداخلي وخلع الملك في 20 آب عام 1952	682
5- العودة إلى الكفاح المسلح في المغرب	685
6- المغرب على طريق الاستقلال ونجاحه في ذلك	689
هوامش الفصل الرابع	695
المصادر والمراجع العربية	**699**
المصادر والمراجع الأجنبية	**701**

وقل رب زدني علما
Damascus University

مقدمة :

يأتي مؤلفنا هذا لتغطية المادة العلمية لمقرر ((تاريخ الوطن العربي (المغرب العربي المعاصر))) لطلاب السنة الرابعة ، فصل ثانٍ ، ويغطي أربع ساعات تدريسية. والكتاب عبارة عن قسمين، القسم الأول تأليف الدكتورة بشرى خير بك ، ويغطي تاريخ (تونس – ليبيا) والقسم الثاني تأليف الدكتور عقيل نمير ويغطي تاريخ (الجزائر – المغرب الأقصى) . وتأتي أهمية هذا الكتاب من خلال دراسته تاريخ كلٍ من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى من بداية تعرضها للاحتلال الغربي وحتى مرحلة الاستقلال.

لم يأت الاحتلال الغربي للمنطقة العربية بين ليلة وضحاها، إنما كان لاختلال موازين القوى بين الدول الأوربية والسلطنة العثمانية، من حيث القوة العسكرية، واستخدام التقنيات الحديثة، فافتقار السلطنة لهذه المقومات كان له الأثر الأكبر في تغلغل النفوذ الغربي في ولايات السلطنة شرقا" وغربا"، والذي بلغ أوجه في القرن التاسع عشر بسبب جملة من المتغيرات التي طرأت على أوروبا، وأهمها نمو الإنتاج الصناعي، نتيجة الثورة الصناعية التي انعكست ليس فقط على القطاعات الصناعية، بل على كل الجوانب الاقتصادية الأخرى من زراعة وتجارة ومصارف ومواصلات، إضافة إلى الميادين العلمية والتقنية والفكرية والثقافية والسياسية، والتي بمجملها ولدت الحاجة إلى التوسع المالي والتجاري والثقافي خارج أوروبا.

تزامن هذا التطور في أوروبا مع تدهور في أحوال السلطنة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية والثقافية، وأدى إلى اتساع الهوة بين الغرب الأوروبي، وولايات السلطنة العثمانية، وتبع ذلك تسرب القوى الغربية إلى أجزاء كثيرة من البلدان العربية مشرقا" ومغربا"، فكان تسربا" مباشرا" في الشمال الإفريقي وسواحل البحر الأحمر والخليج العربي ، وتسربا" غير مباشر وبسبل مختلفة في منطقة المشرق العربي .

اتخذ التغلغل الغربي في الولايات العربية سواء التي تم احتلالها، بشكل مباشر أو غير مباشر ، أشكالا" متعددة كالتغلغل الاقتصادي من أجل تمويل مصانعهم بالمواد الأولية وفي الوقت نفسه لكي تكون سوقا" لتصريف المنتجات التي يتم تصنيعها. وقد استحضرت

هاتان الحاجتان معهما للدول الأوربية ضرورة أخذ الامتيازات لإنشاء السكك الحديدية لضرورة التصدير والاستيراد . وإلى جانب تغلغل القوى الأوربية في الولايات العربية عملت أمريكا أيضا" على تأمين مصالحها في بعض المناطق من حوض البحر المتوسط وفي المنطقة المغربية منذ العقد الثامن للقرن الثامن عشر ، أي قبل السيطرة الفرنسية على الشمال الإفريقي .

كان تغلغل رؤوس الأموال الأوربية أحد أساليب التغلغل الاستعماري لدعم التوسع التجاري الأوروبي، واستغلال المناجم، وبناء الطرق الحديدية، وإنشاء دور للتجارة والبنوك، إلى جانب التغلغل الديني عن طريق الإرساليات التبشيرية، والتي كانت تقوم بدورها كصلة وصل بين العرب والأوربيين، إسهاما" في تسهيل تغلغل النفوذ الأوروبي والأمريكي الاقتصادي والسياسي والثقافي . وقد ترك هذا التغلغل السابق الذكر آثارا" بعيدة المدى على كل نواحي الحياة في الولايات العربية بشكل عام، وعلى المشرق العربي بشكل خاص ، لأنه جعل من هذه المنطقة بالاعتماد على بعض المعطيات التاريخية والممارسات السياسية التي اتبعتها السلطنة العثمانية منذ وجودها مسرحا" لولادة عدد من الكيانات السياسية .

فقد وقعت الأجزاء الإفريقية من الوطن العربي تباعا" تحت الاحتلال الأجنبي الجزائر 1830، تونس 1881، مصر والسودان 1882، ليبيا 1911، مراكش 1912. وظلت الأجزاء الأسيوية ضمن إطار السلطنة العثمانية عدا سواحل الجزيرة العربية الجنوبية والشرقية التي خضعت لأشكال متعددة من الاحتلال البريطاني. وانتشرت في هذه الأجزاء ، وفي بلاد الشام والعراق على وجه التحديد ، الفكرة القومية العربية التي نادت بحقوق العرب داخل سلطنة متعددة القوميات (1)، بينما لم تتح الظروف لدول الشمال الأفريقي بسبب وقوعها تحت السيطرة الغربية ، ومحاولتها التصدي لهذه السيطرة بالدعوة إلى الجهاد من الاشتراك في الدعوة القومية ، برغم كل العوامل القائمة على عوامل الانتماء المشتركة للأمة العربية من تراث ولغة .

وبنشوب الحرب العالمية الأولى في آب– أغسطس 1914، ثم اشتراك السلطنة العثمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 إلى جانب دول الوسط (ألمانيا – النمسا –

المجر) في مواجهة قوى الحلفاء (بريطانيا – فرنسا – روسيا) أصبحت أجزاء كثيرة من الوطن العربي أرض معركة . وطبعا" لم يكن المغرب العربي بمنأى عما كان يحدث ، وحتى بعد انتهاء الحرب ظل يعاني من الاحتلال الفرنسي باستثناء شمال مراكش الخاضع للسيطرة الإسبانية ، وكانت ليبيا القطر الوحيد التابع لإحدى دول المحور (إيطاليا) . وقد اتسمت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب في كثير من أجزاء الوطن العربي في المشرق والمغرب بالثورات المسلحة والحركات الوطنية للتخلص من الاستعمار الأجنبي ، مع محاولة جاهدة لرفض الحواجز الاصطناعية التي هي من خلق الأجنبي . ورغم تعدد الثورات في وجه المحتل فقد كان الإخفاق نصيبها بسبب عدم التخطيط من جهة وبسبب الأساليب الاستعمارية في البطش والتفتيت وترسيخ النعرات الإقليمية والطائفية إضافة إلى ظروف التجزئة التي حكمت على كل جزء عربي برغم تشابه المحن أن يواجه العدو منفردا" وأن يُشغل بمشاكله داخل إطار الوطن ((الإقليمي)) ليصبح كل جزء يكافح الاستعمار بوسائطه الخاصة وبأوقات مختلفة تبعا" للفرص المتاحة ضمن شكل الاستعمار المفروض ، إلى أن نالت هذه الأقطار استقلالها بعد خوض سلسلة من الكفاح المسلح والسلمي .

أ.م. د بشرى خير بك **أ.م. د عقيل نمير**

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

القسم الأول

تونس بين العامين 1881 – 1956

ليبيا بين العامين 1912 - 1969

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881

أولا: تونس قبيل الحماية :

تحتل تونس موقعا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا متميزا، فهي تؤلف مع جزيرة صقيلية، التي تبعد عنها 140 كم، الفاصل بين حوضي البحر المتوسط الشرقي والغربي إضافة إلى إطلالة سواحلها الشرقية والشمالية على المتوسط وحدودها الغربية على الجزائر أما جنوبا فتحدها ليبيا والصحراء. وقد بقيت حدود تونس مع الجزائر مصدر قلق للسلطات الفرنسية حتى بعد فرض حمايتها على تونس في العام 1881 لأسباب عديدة .

1- النظام السياسي :

كانت تونس تُحكم منذ عام 1705 من قبل سلالة مؤسس الدولة الحسينية حسين بن علي 1705- 1735 الذي جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية رغم تبعيته الشكلية للسلطان العثماني، ورغم سلطة الباي فقد كانت السلطة الفعلية قبيل الحماية بين يدي الوزير الأكبر الذي كان يباشر تسيير شؤون المالية والخارجية للإيالة إلى جانب وزير القلم (وزير الداخلية) وعدد من المستشارين ، ووزير الحرب ووزير البحرية (رمز التقاليد العسكرية الحسينية). وفي سنة 1881 كان باي تونس محمد الصادق 1859-1882 هو الأمير الثاني عشر في الدولة الحسينية ، الذي خلف أخاه محمدا قبل اثنين وعشرين سنة ، ونظرا لما اتصف به هذا الباي من الضعف والكسل والنقص في التكوين فقد استغل وزيره الأكبر مصطفى بن إسماعيل ذلك الضعف _ رغم ضعفه هو أيضا _ ومركزه ليزداد ثراء على حساب مصلحة تونس (2).

2 – النظام المالي :

كانت المالية التونسية تخضع لنظام رقابة دولية أجنبية مؤلفة من فرنسا وإنكلترا وإيطاليا بسبب عجز تونس عن سداد ديونها، وبتحريض من هذه الدول أسس محمد الصادق

بـاي سنة 1869 لجنـة ماليـة دوليـة حُـددت خصائصـها بمقتضـى قـانون صـدر فـي آذار 1875 قَدْرَ ديون البلاد ، وقَسَمَ مداخيل الإيالة إلى قسمين ، خُصص الأول منها لنفقات الدولـة، والثـاني لتسـديد الـديون . مثلـت هـذه اللجنـة التونسـية – الأجنبيـة مـن 1870 إلـى 1884 وزارة ماليـة فعليـة تراقـب مـوارد الدولـة بشكل مباشر وتديرها، وعلاوة على ذلك لاتسمح بالتصرف بأي شأن يتعلق بالأمور المالية دون موافقتها، وقد كانت هذه اللجنة مؤلفة من جهازين أساسيين هما اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة .

عرفت تونس في فترة فرض الحماية نوعين من الضرائب ، ضرائب مباشرة مثل المجبى: وتفرض على بعض الذكور، والعشر: وهي ضريبة تفرض على الحبوب ، والقانون: وهي ضريبة خاصة بالأشجار التي تعطي الزيت إلى جانب أشجار النخيل . أما النوع الثاني من الضرائب فهي الضرائب غير المباشرة التي كانت تفرض على تجارة المحاصيل والرسوم الجمركية واللزومات . ولم تتمكن هذه الضرائب كلها _ رغم أنها أثقلت كاهل الشعب – من تغطيـة عجز الحكومـة المـالي التي تراكمـت عليها الديون بسبب القروض المستمرة وبفوائد باهظة [3] .

3 – الإدارة المحلية :

كان المعني الأول بإدارة الشؤون المحلية ((القياد)) لِما كانوا يتمتعون به من نفوذ كبير يتعلق بأمن البلد، وجمع الضرائب إلى جانب صلاحيات عدلية، وكانت تجاوزات ((القياد)) كثيرة لعدم خضوعهم لأي رقابة وكان يساعدهم في مهامهم ((خلفاء)) و ((ومشايخ)) يختارهم القياد بأنفسهم لنيابتهم عند الضرورة. ولم يكن للقياد رواتب من الحكومة، إنما كانوا يأخذونها بصفتهم جباة على شكل معاليم تضاف إلى قيمة الضريبة. وكانت ((قيادات)) المدن والقرى أكثر عدداً وثراء من ((قيادات)) القبائل السهلة الإدارة. أما مهمة الإشراف على السكان الرحل فكانت صعبة بسبب ترحالهم وتنقلهم الدائم في أراضٍ تمتد على طول البلاد، وكثيراً ما خلق هذا الوضع المشاكلات للسلطة التي كانت تؤجج نار الفتنة الكامنة بين أفرادها، حتى تسهل إدارتها ومن ثم يستتب الأمن فيها. هذا وقد قامت الطرق الصوفية بدورٍ أشبه ما يكون بالأحزاب السياسية بسبب دقة تنظيمها حتى أنها كانت

أشبه بدويلات وسط الدولة، بل خولت لنفسها جمع الضرائب من أتباعها. وأهم الطرق التي انتشرت في تونس: القادرية والرحمانية والتجانية والسنوسية . وبسبب ما كان لشيوخ الطرق والزوايا من أثر في أتباعهم، فقد كان لهم امتيازات كثيرة لقاء مساعدتهم السلطة على استتباب الأمن بين القبائل، وتسليم المتمردين كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

4- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس :

كانت تونس قبيل الحملة الفرنسية تبدو مزدهرة ، فقد عُرفت المنطقة الشمالية من الإيالة بزراعة الحبوب (4) ، وكانت الأراضي الأكثر خصوبة في أيدي فئة قليلة مقربة من الباي ، وأغلبهم من المماليك ، وهم عبارة عن ملاكين يعيشون في الحاضرة ويؤجرون أراضيهم الشاسعة للمزارعين أو لزامة ، ولم يتورع هؤلاء بدورهم عن الإثراء على حساب صغار الفلاحين . وحتى خير الدين التونسي الذي عرف باهتمامه بالمصلحة العامة فقد كان يملك أراضي شاسعة ، وكان يخلط بين مصلحة البلاد ومصلحة كبار الملاكين ، وهذا ما جعله يصدر فيما بين سنتي 1874 و 1875 قانونا" للخماسة وضع بمقتضاه نظاما" اجتماعيا" اعتمد على الاستغلال الفاحش للفئة الكادحة من السكان ، ومنذ هذا التاريخ أصبح الخّماس يعيش تحت رحمة المّلاك واللزام وحتى الوكيل البسيط .

هذا وقد عُرف الساحل بزراعة الزيتون (5) ، وكانت الملكية الصغيرة هي الشكل الأكثر انتشارا" في هذه الجهة، ولذلك كانت الفوارق الاجتماعية أقل حدة منها عن باقي المناطق غير أن الربا اليهودي قد عمل على تخريب جهة الساحل ، وعلى انتقال ملكية الكثير من غابات الزيتون إلى المرابين (6) الذين جعلوا ثروة الساحل لا تخدم أبناء الساحل بل كانت توجه في معظمها للمنتفعين بالضرائب والمرابين . أما واحات الجنوب وبالأخص واحات الجريد فقد كانت في تونس لإنتاج التمر ، ولكن رغم ذلك فقد كانت أغلبية السكان تعيش في بؤس وفقر شديدين بسبب سيطرة السلطة على الإنتاج (7) .

وكانت القبائل المتنقلة وشبه المتنقلة تعيش على الرعي داخل الإيالة ، وعلى زراعة الحبوب ، وخاصة منها الشعير ، وبسبب عدم كفاية هذه الموارد لسد حاجات السكان، لجأت القبائل إلى نهب مناطق الحضر من حين لآخر، والوقوف أمام تعسف النظام وحكمه

المطلق بالانتفاضات المتكررة . ولكن رغم ذلك فقد كان للقبائل دور مهم في اقتصاد البلاد من خلال تربية الأغنام، لأنها توفر الصوف والجلود التي تعتبر موردا" أوليا" لصناعات ذات أهمية في العديد من المدن التونسية . إلا أن بعض الصناعات التي عُرفت تونس بها مثل صناعة الأقمشة والشاشية والمعادن والصباغة والعطور قد تدهورت تدهورا" تاما" قُبيل الحماية لعدم قدرتها على الوقوف في وجه منافسة المنتجات الأوربية المصنعة ، والتي أدت بدورها إلى تحول الكثير من الحرفيين إلى عاطلين عن العمل .

وقد كانت البرجوازية الإسلامية التونسية أول المتضررين من جراء المزاحمة الأجنبية لأنها هجرت تجارة تصدير المنتجات الفلاحية، وتوريد البضائع المصنعة وتركتها إلى عدد قليل من التجار المرسلين والجنوبيين المدعومين ببعض اليهود الذين استغلوا الأزمة المالية ليحققوا الثراء (8) ، وكانت المبادلات التجارية تتم بالدرجة الأولى مع مرسيليا والموانئ الإيطالية ومالطة وإنكلترا .

5- نظام الامتيازات :

استطاع اليهود وغيرهم من التجار الأجانب أن ينافسوا وبقوة التجار التونسيين بسبب الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من خلال حماية القوى الأوربية لهم، فقد كان هؤلاء التجار يخضعون للقوانين المعمول بها في بلدانهم ، ويدير شؤونهم قناصل مكلفون بحمايتهم لدى حكومة الباي، والدفاع عن مصالحهم ودعمهم في الإيالة . وقد استندت الدول الأوربية لهذا الغرض على المعاهدات التي أبرمتها عدد من البلدان (9) مع تونس، والتي منحت امتيازات لجاليات هذه البلدان ، وبالخصوص على المستويين الاقتصادي والقضائي .

فعلى المستوى القضائي لم يكن الأوربيون المقيمون في تونس يخضعون لسلطة المحاكم التونسية، بل لنظام المحاكم القنصلية، باستثناء المسائل التي تتعلق بالمسائل العقارية. وعديدة هي الوثائق التي تشهد على تجاوزات المحاكم القنصلية، ورعايتها الدنيئة لفساد رعاياها مما أضر كثيرا" بالبلاد التونسية. وإلى جانب نظام الامتيازات، فقد عانت تونس اقتصاديا من((المعاهدات اللامتكافئة)) التي أُبرمت مع انكلترا في 1863 و1875،

ومع ايطاليا في 1868، والتي جعلت من تونس موطنا" للتجارة الأوربية لعدم خضوع البضائع المستوردة إلا لمعاليم جمركية بسيطة أو إعفائها من الضرائب عند دخولها إلى تونس. ومن خلال ما ورد في عهد الأمان فقد دعمت هذه المعاهدات التدخل الاقتصادي لأوروبا في تونس بمنحها حق الملكية العقارية للأجانب الذين قدموا قبل سنة 1875، وهذا ما جعل تونس رهينة القوى الأوربية التي كانت تعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها أدت إلى الاهتمام بتونس، ومن ثم فرض الحماية الفرنسية عليها.

ثانيا" : أصول الحماية الفرنسية على تونس :

أثارت تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر طمع العديد من الدول الأوربية بسبب موقعها الجيوستراتيجي وأهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فالبلاد التونسية لا تبعد سوى 140 كم عن جزيرة صقيلية، وتكّون معها المضيق الذي يفصل حوضي البحر المتوسط الغربي عن الشرقي، واحتلال تونس كان مهما" جدا" للعديد من الدول الأوربية من أجل مراقبة طريق العبور بين حوضي المتوسط ، وهذا بدوره يسهل مراقبة التجارة المتوسطية ، بل ويسمح أيضا" بمراقبة تجارة الشرق الأقصى ، خاصة بعد فتح قناة السويس سنة 1869 ، وانتقال طريق الهند إلى المتوسط . وكان مرفأ بنزرت بالنسبة للقوى العظمى يمثل قاعدة بحرية ممتازة في البحر المتوسط ، وهمزة وصل بين الشرق والغرب، وتسمح تبعا" لذلك بتمويل السفن بالوقود ، وبالنسبة لإنكلترا فقد كان ميناء بنزرت يسمح لها بحماية طريق الهند الذي يمثل أحد أركان سياستها الاستعمارية . حتى أن القنصل الانكليزي بتونس صرح لزميله الفرنسي قبيل الحماية بقوله ((لقد كتبت لحكومتي مجلدات حول بنزرت)) (10) .

1- الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا في آخر القرن التاسع عشر :

رغم موقع تونس الاستراتيجي فقد كانت تشكل أيضا" مجالا" اقتصاديا" حيويا" بالنسبة لاستثمار فائض رؤوس الأموال الأوربية ومصنوعاتها، وهذا ما جعل مراقبة الطرق التجارية غاية فرضها الوضع الاقتصادي ، لأن الاقتصاد الرأسمالي عندما بلغ مستوى معينا"

من التطور ضاقت عنه حدود أوروبا الغربية التي عرفت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة من النمو والازدهار الاقتصادي، وتميزت الأعوام من 1851 إلى 1873 بارتفاع مستوى الأسعار والعائدات لتتلوها مرحلة من الركود والكساد الاقتصادي بين سنين 1873 – 1896 ، والتي تميزت بانخفاض الأسعار والعائدات مما أدى إلى حالة من الانكماش في السوق الداخلية ومن ثم في السوق الخارجية، بسبب وضع الدول الأوربية حواجز جمركية لحماية صناعاتها الفتيه من المزاحمة الفرنسية والإنكليزية، مما ولد انخفاضا" في الأجور ومن ثم انتشار البطالة في صفوف العمال، إلى جانب عدم توير فرص العمل للشباب مما أدى إلى حالة من الإضراب فكان لابد لهاتين الدولتين من البحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائعها (11) .

2- البحث عن الأسواق :

كان لابد لفرنسا أمام المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها من البحث عن حلول لمشاكل التشغيل، وأسواق جديدة مضمونة لتصريف إنتاجها ، وهذا ما دفعها لنهج سياسة توسع استعماري ورغم أن تونس كانت تعاني من الفقر ، ولم تكن تمثل سوقا" مهمة بالنسبة لمواد الاستهلاك، إلا أنها كانت تسمح بتصدير التجهيزات التي كانت تتوقف عليها كل القطاعات الصناعية بما فيها الصناعات الخفيفة، وقد ارتبط تصدير هذه التجهيزات بتصدير رؤوس الأموال التي كانت العامل الأساسي لفرض الحماية الفرنسية على تونس . (12)

3- استثمار الأموال :

كان لعدم إمكانية استثمار الأموال – رغم كثرتها – في أوروبا في مرحلة الكساد الاقتصادي الدور الأول في تفكير الأوربيين في إيجاد مناطق خارج بلدانهم لاستثمار هذه الأموال المكدسة، وتونس بنظرهم تمثل مجالا" حيويا" لاستثمار الأموال في الميدان الفلاحي الذي يوفر لهم أرباحا" مذهلة – لأن ثمن الأراضي فيها بخس للغاية – أو في ميدان التجهيز ، كمد السكك الحديدية وحفر الموانئ وغيرها من التجهيزات غير المتوفرة في تونس .

إضافة إلى إمكانية استغلال هذه الأموال الطائلة في البحث عن المواد الأولية واستغلالها خاصة وأن اليد العاملة متوفرة ، وهذا بدوره ينشط الصناعات الثقيلة بأنواعها ، بشكل يمكنها من استرجاع مستوى إنتاجها إلى جانب استيعاب العاطلين عن العمل .

وبالاعتماد على ما سبق تتسع السوق الداخلية وتنتعش الصناعات الخفيفة والفلاحة مما يجعلها تساهم في حل مشكلة الشغل ، وهكذا تجد الحكومات الأوربية في تصدير رؤوس الأموال حلا" لأزمتها الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها. ومن الطبيعي أن تكون تونس سوقا" للمصنوعات الأوربية وحقلا" لرؤوس الأموال الإنكليزية والفرنسية في المقام الأول، وإيطاليا في المقام الثاني ، بعد أن توحدت في سبعينات القرن التاسع عشر ، وأخذت تنظر إلى تونس على أنها حق تاريخي لها يعود إلى عهد الرومان ، خاصة وأن الجالية الإيطالية في تونس كبيرة . وقد كانت هيمنة القوى الثلاث السابقة الذكر على السوق التجارية والمالية في تونس هي بداية التدخل الذي أفقد تونس حريتها .

4- التوسع التجاري والمالي للقوى الأوربية في تونس :

كانت المعاهدات غير المتكافئة التي فرضتها إنكلترا على الباي في سنتي 1863 – 1875، وإيطاليا في العام 1868 الداعم الأول للتوسع الاستعماري التجاري في تونس، لأن المعاهدة المبرمة عام 1875 كانت لا تنطبق فقط على التجارة البريطانية فحسب، بل شملت كل البضائع المستوردة من البلدان الأوربية بدون تمييز . وقد رافق التوسع التجاريّ توسع مالي ولكن بطرق وأساليب مختلفة، لأن التوسع في هذا المجال تم بداية من قبل فرنسا وإنكلترا وإيطاليا التي اقتسمت السوق التونسية، إلا أن هذه الدول وأمام عجز حكومة الباي على تسديد فائدة ديونها عام 1870 تم لها الهيمنة على مالية الإيالة ، وقد تماشى هذا الوضع مع الرخاء الاقتصادي الذي عرفته القوى الكبرى فيما بين 1851 و 1873 ، وهي الفترة التي وجدت فيها رؤوس الأموال الأوربية مجالا" واسعا" للاستثمارات المربحة في أوروبا نفسها أما عندما ضاقت مجالات الاستثمار في أوروبا وقلت مكاسبها فقد احتد التنافس بين الدول الأوربية ، وأخذت كل دولة تعمل على ضمان أكثر ما تستطيع من الامتيازات في

الإيالة لرعاياها من أصحاب رؤوس الأموال ، وكذلك على استثمار أكثر ما يمكن من أموالها في البلاد .

وكانت إنكلترا أولى الدول التي سعت للحصول على عقود وامتيازات لصالح رجال الأعمال البريطانيين وتمكنت من أخذ امتيازات مد عدد من الخطوط الحديدية ، وتأسيس مصرف خاص يتمتع بحق إصدار العملة ، وقد أثارت هذه الامتيازات التي منحتها حكومة الباي لإنكلترا حفيظة كل من فرنسا وإيطاليا، مما دفع بقنصليهما إلى بذل المزيد من الجهد للحصول على مثل هذه الامتيازات لفائدة مواطنيها، وقد استطاعت إيطاليا في سبعينات القرن التاسع عشر مزاحمة فرنسا وأخذ عدد من الامتيازات رغم كلفتها العالية ، خاصة وأن الاهتمام الإنكليزي بتونس كان قد بدأ يضعف بسبب حصولهم على جزيرة قبرص سنة 1878، وعرضهم للمزاد بعض الامتيازات التي استطاعت إيطاليا كسبها على حساب فرنسا (13).

وقد كان لجرأة إيطاليا بالتدخل بتونس في لدعم مركزها ومصالحها الدور الأول في تدخل فرنسا بشكل جدي في الإيالة ، وبذلها قصارى جهدها لضمان التفوق الفرنسي في تونس من خلال الحصول على الامتيازات لرجال أعمالها ، بل وقد استخدمت فرنسا من خلال دبلوماسيتها شتى الوسائل لإجبار الحكومة التونسية على منح امتيازات للمؤسسات الفرنسية ، لأن التفوق في أخذ الامتيازات سيؤدي بالضرورة إلى تفوق اقتصادي فرنسي في الإيالة ، والذي يعتبر المدخل الأساسي للتدخل السياسي بل والعسكري متى قررت الحكومة الفرنسية احتلال الإيالة ، وبناء" على ذلك فقد تعددت وتنوعت الامتيازات التي حصل عليها رجال الأعمال الفرنسيين في تونس، سواء كان مد سكك حديدية أو شراء أراضٍ أو حفر موانئ ... ألخ .

وقد كان للتغير الذي طرأ على موقف الدول الأوربية – عدا إيطاليا – بعد مؤتمر برلين 1878 (14) الذي عُقد لوضع حد لمسألة البلقان الدور الأكبر في تطور السياسة الفرنسية تجاه تونس . لأن إنكلترا تخلت عن تونس مقابل هيمنتها على قبرص، والمستشار الألماني" بسمارك "(Bismarck) أيد ما اقترحته بريطانيا لتعويض فرنسا ما خسرته في

مقاطعتي الالزاس واللوران اللتين ضمتهما – ألمانيا – منذ عام 1870، وبتخلي هاتين القوتين عن مسألة تونس أصبح موقف إيطاليا الطامعة بتونس ضعيفا"، وغير قادر على الوقوف بوجه السياسة الفرنسية رغم تردد الداخل السياسي الفرنسي في إثارة المسألة التونسية.

كان للضغوط التي مارسها رجال الأعمال والمضاربون الفرنسيون على الديون التونسية ، إلى جانب ما أظهرته إيطاليا من حزم فيما يتعلق بأعمالها في الإيالة الدافع لخروج فرنسا من جمودها السياسي والاتجاه نحو بسط حمايتها على تونس متذرعة بضرورة حماية الحدود الجزائرية بحجة أن هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجمات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل بني خمير ، رغم أن هذه المناوشات على الحدود بين القبائل التونسية والجزائرية لم تكن وليدة لحظتها في آذار / مارس 1881 ، بل تعود إلى زمن بعيد حسب ما أوردته التقارير الفرنسية ، وعلى حد تعبير السلطة الفرنسية نفسها فهي ((لا تمثل في نهاية الأمر سوى فرصة انتهزناها بسرعة للخروج من وضعية متردية ولتحقيق أهداف سياسية أسمى وأكثر أهمية)) (15)، وكانت هذه السياسة الأسمى – على حد تعبير السياسة الفرنسية – هي الشروع في فرض الحماية الفرنسية على تونس .

ثالثا": احتلال تونس 1881:

تسربت كتيبة فرنسية تعد بـ 35000 جندي في 24 أبريل / نيسان 1881 من الجزائر إلى تونس بقيادة الجنرال ((لوجيرو)) (Logerot) واحتلت مدينة الكاف في 26 أبريل / نيسان، وسوق الأربعاء في 29 من الشهر نفسه، وعين دراهم في 11 أيار / ماي، وفي الوقت نفسه قامت وحدة المشرق البحرية باحتلال طبرقه يوم السبت 26 نيسان / أبريل بعد قصفها بالقنابل، وفي 1 أيار / ماي استسلمت مدينة بنزرت دون مقاومة ، وفي 8 أيار/ ماي زحف الجنرال ((بريبار)) (Breart) بفرقته من طولون إلى مدينة تونس.

دخل الجنرال ((بريبار)) بحاميته قصر باردو وبمعية القنصل الفرنسي ((روستان)) بعد أن أعلم الباي رسميا" بهذه المقابلة ، وقد فرض على الباي توقيع معاهدة

باردو التي كرست الهيمنة الفرنسية على تونس ، ورغم ذلك فقد استمر جيش الاحتلال في عملياته العسكرية فاحتل ماطر في 18 أيار/ ماي ، ومدينة باجه في 20 من الشهر نفسه ،ورغم توقف حملة الاحتلال في بداية الشهر السادس من السنة ، وتخفيض عدد قواتها العسكرية ، من 40.000 جندي إلى 6.000 جندي ، إلا أن الحكومة الفرنسية عادت إلى تعزيز جيوشها لمواجهة حركة المقاومة التي هبت في كامل أرجاء البلاد ، واحتلت مدينة صفاقس في 16تموز/ جوليه 1881 عقب معارك عنيفة (16) ، ومن ثم مدينة قابس بعد عناء ، ولم تستسلم جهة الساحل والوسط من البلاد إلا في شهر أيلول وكانون الأول / سبتمبر وأكتوبر بعد مقاومة شديدة (17) .

رغم خضوع معظم سكان المدن والقرى للسلطة الفرنسية إلا أن أغلب البدو الذين شكلوا أساس المقاومة قد تمركزوا بجنوب تونس وفي طرابلس ليستمروا في مقاومة جيش الاحتلال لمدة ثلاث سنوات ، بدل جيش الباي الذي عجز عن القيام بدوره في الدفاع عن البلاد (18) . وكانت قبائل خمير وسكان الجبال عموما" في شمال تونس طليعة حركة المقاومة التي هبت للدفاع عن ميناء طبرقه عند وصول السفن البحرية إليه . وكان معظم المتطوعين من أولاد بو سعيد والحوامدة وأولاد عمر بقيادة شيوخهم . أيضا" كانت المقاومة من جهة الجنوب من قبل قبائل أولاد بو سالم والشياحية وعمدون ، وقد اعتمدت هذه القبائل في تسليحها على من فروا بأسلحتهم من معسكر علي باي . أيضا" عُرفت قبائل مقعد وهزيل في الشمال بشدة مقاومتها للفرنسيين من جهتي ماطر وبنزرت (19) .

أيضا" كان لمقاومة قبائل نفات وجلاص وأولاد عياد واليمامه والفراشيش الدور المهم في عودة الفرنسيين لتعزيز قواتهم للتصدي لمقاومة هذه القبائل بعد أن كانت – أي فرنسا – قد قررت حل جيشها. خاصة وأن شيوخ القبائل السالفة الذكر كانوا على تواصل مستمر لتنسيق جهودهم وتوحيد أعمالهم مكونين ما يشبه المجلس القيادي لتسيير المقاومة المؤلف من علي بن خليفة قايد نفات، والحاج حسين بن مسعي قايد أولاد يدير (جلاص) والحاج علي الحراث شيخ أولاد وزاز (فراشيش) وأحمد بن يوسف قايد أولاد رضوان (همامه) وعلي بن عمار القايد السابق لأولاد عيار . وقد نتج عن التنسيق بين هذه القيادات

اتساع رقعة المقاومة، وانضواء عدد من القبائل تحت لواء المقاومة مثل المثاليث ، وأولاد سعيد والسواسي وأولاد عون وغيرها ، وقد تجاوزت هذه القبائل خلافاتها المزمنة وانقسامها التاريخي المعروف – أي الصف الحسيني – يوسف والباشي – شداد (20) ، للوقوف صفا" واحدا" في وجه الأعداء ، ودرء الخطر الذي يهدد البلاد واختيار علي بن خليفة قايد نفات كرئيس للمقاومة لما عُرف عنه من حكمة ووعي ونشاط مستمر .

اتسع نطاق الثورة في شهر حزيران/ جوان 1881 ، حتى أن السلطة الفرنسية اعترفت بأن روح المقاومة كانت تختلج آنذاك في صدور جل سكان الإيالة وذلك خارج المناطق التي ترامتها قواتنا، فقد كانت استراتيجية المقاومة ترمي إلى منع جيش الاحتلال من محاصرة صفاقس من جهة البحر والوقوف في وجهه حتى لا يتوغل داخل البلاد ، وقطع كل السبل المؤدية إلى مدينة القيروان، ولهذا الغرض توجه علي بن خليفة النفاتي إلى صفاقس في عدد من أبناء قبيلته لتنظيم صفوف المقاومة وصار على اتصال دائم بقبائل المثاليث والسواس وجلاص، وراسل قبائل أولاد سعيد ورباح وطرابلسية زغوان وساحل سوسة، وبفضل ما لقيه من دعم من نفات وبني زيد والمثاليث صار علي بن خليفة القائد الفعلي لصفاقس واعترف سكان المدينة بنفوذه وسلطته ، وطرحت عليه لجنة الدفاع عن المدينة – التي تشكلت تحت رئاسة ضابط المدفعية بحامية صفاقس محمد الشريف – كل المسائل الدقيقة والعويصة التي يمليها الموقف .

اعترف أعيان مدينة صفاقس بسلطة علي بن خليفة بعد فترة من التردد ، لأنهم رأوا فيه الرجل الوحيد القادر على حماية أملاكهم من عمليات السطو والنهب التي يمكن أن يقوم بها البدو المرابطون بصفاقس وضواحيها. ولكن وبسبب الفرق التقني الشاسع بين أسلحة الثوار التونسيين وسلاح قوات الاحتلال لم تتمكن المقاومة من الصمود طويلا" أمام الأسطول الفرنسي ، فسقطت مدينة صفاقس في 16 تموز/جوليه1881، رغم ما أبداه رجال المقاومة من بسالة وشجاعة (21) ، ولكن سقوط صفاقس لم يمنع صالح بن خليفة شقيق علي قايد نفات من التوجه مع بعض أعيان البدو نحو قابس لتنظيم المقاومة فيها، ورفض عرض الفرنسيين بتسليم المدينة ، وقد ازداد هذا الموقف حدة بعد سماع المقاومة أن الجيش

العثماني قد نزل بطرابلس وينوي التوجه نحو قابس التي أصبحت قبلة كل من يريد مقاومة الفرنسيين. غير أن وصول الأسطول الفرنسي إلى قابس في 24 تموز/ جوليه 1881، وقصفه المدينة قضى على المقاومة التي استمرت لمدة أربعة أشهر بحيث لم يتم السيطرة على المدينة حتى شهر شباط / نوفمبر 1882، بعد أن كبدت جيش الاحتلال خسائر فادحة (22).

شملت المقاومة أيضا" قبائل جلاص والهمامه وسكان قرى الساحل الذين تآزروا لصد قوات الاحتلال، خاصة بعد أن انضم إليهم عدد كبير من جنود الباي الذين هربوا كي يدافعوا عن بلادهم، وقد تمركز هؤلاء الجنود للمقاومة في القلعة الكبرى وجَمال وبَنان وقصور الساف تحت قيادة الساسي سويلم والحاج علي بن خديجة وسعد بن حسين القم وولد البحر ، وقد استطاع المقاومون منع جيش الاحتلال من التقدم ، والانتصار عليه في عددٍ من المواقع، وتكبيده خسائر فادحة، لذلك عملت السلطات الفرنسية جاهدة على إتمام احتلال الإيالة بغزو القيروان (المدينة المقدسة) التي تعتبر رمزا" للمقاومة، وقد أصر ((جول فيري)) على احتلال هذه المدينة كي يضع حدا" للحملة التي شنها الصحفيون على حكومته في خصوص المسألة التونسية ، ويهدأ الرأي العام والنواب قبل 28 تشرين أول / أكتوبر 1881 حتى يتسنى له إعلان هذا النصر لمجلس النواب المنتخب في آب / اوت 1881 ، أي في خضم الأزمة التونسية عند افتتاح دورته الأولى .

إن ما سبق ذكره يفسر تعبئة القوات الفرنسية للزحف على القيروان لما لها من أهمية ، وفتح كل الطرق المؤدية إليها ابتداء من زعوان وسوسة ، بل وحتى من الجزائر بعد التغلب على مجموعات من قبائل رباح وأولاد عون وبرقو التي حاولت قطع الطريق في وجه القوات الفرنسية التي عملت جاهدة لتأمين طريق آمن من خلال تحضيرات عسكرية محكمة بشكل أصبح فيه الساحل موطن مواجهة بينها وبين فصائل المقاومة الوطنية ، لكن قوات الاحتلال استطاعت السيطرة على مدينة الفحص في 3 تشرين أول / أكتوبر 1880 دون مقاومة تذكر ، ومن ثم ركزت قواتها على مراكز المقاومة القريبة من القيروان والتي كانت تحول دون احتلال المدينة . ومن هذه المراكز كانت القلعة الكبرى (23) ، على الساحل

والتي مثلت أهم معاقل المقاومة، وبلدة جَمال، وبلدة الساحَلين ، غير أن سيطرة الغزاة على هذه البلدات قد أضعفت المقاومة في الساحل، بل وجعلت سكان الساحل يحجمون عن كل عمل مناوئ للجيوش الفرنسية نتيجة ما أصابهم من هزيمة، ولم يبق في صفوف المقاومة إلا الأعراب الرحل الذين كانوا يصلون في حملاتهم إلى أسوار مدينة سوسة مُتَحَدِين قوات الاحتلال .

عمل قائد الفيلق السادس من جيش الاحتلال على القضاء نهائيا" على المقاومة بالساحل، فدخل مدينة سوسة ومنها إلى بلدة مساكن حيث لم يجد مقاومة تذكر، ورغم عودة البدو لقطع الطريق إلى القيروان ، ومنع جيش الاحتلال من الوصول إليها، إلا أن تأهب قوات الفرقة السابعة إلى جانب زحف بعض الفرق الأخرى إلى القيروان ساعد في السيطرة عليها وتفرق رجال المقاومة ، فخضع أغلبهم لقوات الاحتلال الفرنسي، في حين التحق بعضهم بعلي بن خليفة قايد نفات في الجنوب ليواصلوا الكفاح في حين فضل بعضهم الهجرة إلى طرابلس على أمل تدخل القوات العثمانية الذي كان فريق طرابلس يعدهم به ، ولكن عدم المشاركة العثمانية في الدفاع عن تونس جعلهم يذعنون بدورهم للسلطات الفرنسية حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم (24) . غير أن قايد نفات علي بن خليفة وبعض أتباعه صمدوا حتى أواخر العام 1884 ، وبموت علي انتهت المقاومة ورضخت كل إيالة تونس للهيمنة الفرنسية .

يعود الفضل الأول في مقاومة الفرنسيين إلى سكان الجبال والبوادي والأرياف فأبناء القبائل وكذلك جزء كبير من سكان القرى هم الذين قاموا بدور رئيس في هذه المقاومة، وقد برز في مواجهة جيوش الاحتلال كل من قبائل بني خمير ووشتانة ومقعد وجلاص والهمامة ونفات والمثاليث والفراشيش وأولاد عيار، كما أن الجنود الذين هربوا من جيش الباي والتحقوا بالمقاومة من أصول قروية تقطن القلعة الكبرى وبَنان وجَمال وقصور الساف في الساحل (25). بينما سكان المدن مثل بنزرت والقيروان والكاف وباجه وغيرها قد استسلموا للعدو دون مقاومة ، وحتى في تونس العاصمة لم يلق جيش الاحتلال مقاومة تُذكر ما عدا ماقام به العربي رزوق رئيس بلدية الحاضرة . وهنا لابد من الإشارة إلى أن جيش الاحتلال

لم يقتحم المدينة تلبية لطلب محمد الصادق باي تجنبا" للإضرابات والقلائل ، وبالنسبة للمدن الساحلية سوسة والمستير والمهدية فلم تقاوم أبدا" قوات الاحتلال ، بعكس صفاقس وقابس التي خاضتا معارك دامية – قبل سقوطهما – بسبب دعم القبائل المجاورة مثل نفات والمثاليث وورغمه وبني زيد (26) ، ولابد من الإشارة إلى أن هذه القبائل قد تحالفت مع سكان المنزل وشنني بقابس ، ومع الطبقة الكادحة من صفاقس التي كان لها دور كبير في المقاومة .

لقد كان الشعور الوطني الغريزي هو الدافع لما قدمه التونسيون من مقاومة ، رغم تقاعس حكومة الباي وتواطئها مع المحتل، ورغم الإمكانات المحدودة التي بين أيديهم . وهذا الشعور الوطني الغريزي هو الدافع الأساسي لتجاوز القبائل خلافاتها، ومن ثم اتحادها للدفاع عن كيان إيالتهم . خاصة وأن ما تشهده جارتهم الجزائر من قهر هو درس مهم وكفيل بأن ينبههم إلى عواقب عدم المقاومة، وما سيجره عليهم فرض الاحتلال. وقد كان الخوف لدى سكان الجبال والأرياف من زيادة فقرهم إذا ما اشتدت عليهم قبضة المحتل والباي أهم دافع لما أبدوه من مقاومة، في حين كان لنزعة الحضر في الخضوع للسلطة الحاكمة التي كانت تدعو باسم الباي، والتي لا تريد الدخول في صراع غير متكافئ مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها للضرر الدور الأساس في عدم دخول جل المدن في صراع مع قوات الاحتلال .

لقد غلب الخوف من السيطرة الفرنسية على سكان الأرياف والبوادي والجبال بسبب فقرهم ، وعدم قدرتهم على تسديد ضرائبهم، وكثيرا" ما كانوا يرفضون نظام الباي التعسفي بل وثاروا ضده، وفي أحيان كثيرة اضطروا إلى نهب المناطق الحضرية الخصبة في السنوات القاحلة، لذلك كانوا يعتقدون أن هذه المكتسبات التي وصلوا إليها بعد شقاء وعناء" ستزول في حال احتلال فرنسا للبلاد، لذلك من المنطقي أن تمثل هذه القبائل التي توفرت لها بحكم انتفاضاتها ضد الباي وغاراتها المتكررة على المدن تقاليد حربية قادرة لأن تساندها وتجعل منها محور المقاومة للمحتل . في الوقت الذي كان واضحا" فيه تقاعس معظم المدن التونسية عن المقاومة بسبب نزعة الحضر إلى الخضوع للسلطة الحاكمة التي كانت آنذاك تدعو باسم الباي كافة السكان للهدوء (27) .

كما يعود تقاعس الحضر عن المقاومة إلى تمركز معظم الفئات الثرية من كبار الفلاحين والصناعيين والتجار في المدن، وطبعاً فهذه الطبقات ترفض أن تزج نفسها في صراع مع قوات الاحتلال غير متكافئ كي لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها وأمنها للخطر إضافة إلى خوف هؤلاء فيما إذا حدثت مواجهة من الفوضى التي تنجم عن الحرب ، والتي ستعرضهم بالتالي إلى النهب والسلب من البدو . لذلك لا غرابة إذا كانت التناقضات التي طبعت علاقة البدو بالحضر هي التي طغت على التناقضات التي من المؤكد سيعيشها كامل المجتمع التونسي في حال تم فرض الحماية عليه (28) .

لقد درج القول في بعض الدراسات على أن عامل الاختلاف الديني بين فرنسا وتونس هو الذي دفع المسلمين للمقاومة، غير أن تطور الأحداث وتصاعد حركة المقاومة في تونس بعد توقيع معاهدة باردو ينفي هذا القول، لأن تصورات الحكومة الفرنسية بأن إبقاء أمير مسلم على رأس البلاد سيعمل على تهدئة الأهالي الذين يرفضون طبقاً للتعاليم الإسلامية الخضوع إلى ((الكفار)) – وهو الوصف الذي وُصف الفرنسيون به في العديد من المصادر التونسية – فالنفوذ الشكلي الذي احتفظ به الباي لم يعمل على تهدئة الأهالي الذين لم يغفروا تسليم البلاد للأجانب ، وأصبحت النظرة إلى محمد الصادق باي وكأنه فقد شرعيته (29) .

إن ما بذله الشعب التونسي من تضحيات للوقوف في وجه تقدم الاحتلال الفرنسي من أرضه يؤكد أنه لم يكن جهاداً ضد النصارى ، خاصة وأن الطرق الدينية التي كانت آنذاك أهم ركائز الإسلام في المغرب العربي لم تصطدم بشكل عام مع المستعمرين ، بل أن بعضها قد تواطأ مع السلطات الفرنسية ، وخير دليل استعمال قادر الميزوني شيخ الزاوية القادرية في الزاوية القادرية لنفوذه في مدينة القات في العام 1881 لحث أهلها على الخضوع لجيش الاحتلال (30) . أيضاً فقد لجأ شيوخ الطريقة التيجانية إلى الأسلوب نفسه مع أتباعهم في معظم دول الشمال الأفريقي وليس فقط في تونس ، وهذا الموقف كان عكس ما قامت به الطريقة التونسية من دعوة إلى مقاومة كل أشكال الهيمنة الأجنبية (31) . كما إن رجال المقاومة في مدينة صفاقس لم يضمروا العداء إلى جميع النصارى القاطنين

بالمدينة بل عمدوا إلى مهاجمة الفرنسيين دون غيرهم من النصارى وهذا دليل كافٍ على أن المحرك للمقاومة التونسية لم يكن الوازع الديني البته .

وحتى التذرع باستنجاد قادة المقاومة بالباب العالي فهذا يعود إلى عوامل سياسية أكثر منها دينية لأنها لم تكن المرة الأولى ، فقد سبق واستنجد سكان تونس بالسلطان العثماني عند انتفاضة 1864 ضد حكومة محمد صادق باي رغم أنها مسلحة ، لأن تونس في نظر الجميع هي تحت مظلة خليفة المسلمين(السلطان العثماني) الذي كان يُخطب باسمه على منابر المساجد يوم الجمعة ، ومن واجبه كما هو مُعتقد حماية البلدان الإسلامية من أي خطر يهددها ، ولو بحكم التضامن الطبيعي الذي تفرضه وحدة العقيدة ، ومهما يكن من أمر فإن الدوافع وراء تصاعد المقاومة قد طرح القضية التونسية أمام الرأي العام والبرلمان الفرنسي بعد المصادقة على معاهدة باردوا في 24 أيار/ ماي 1881 (32) دون مقاومة تُذكر .

رابعاً : موقف البرلمان والرأي العام في فرنسا من الحماية :

اكتفت فرنسا من خلال معاهدة باردو ضمان نفوذها في تونس على حساب بقية القوى الأوربية من خلال حرمان الباي من تسيير شؤون البلاد الخارجية، حتى أنه أصبح لا يستطيع عقد أية معاهدة مع بلد أجنبي دون موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية، ولكن رغم ذلك فالمعاهدة لم تجرد الباي من كامل صلاحياته إنما تضمنت البنود العامة التي تركت لحكومة الجمهورية الفرنسية مجالاً واسعاً للتأويل والتفسير في المستقبل بالشكل الذي تراه مناسباً، إضافة إلى أنها سمحت للسلطة العسكرية الفرنسية بأن تستقر في بقعة تجدها مهمة لفرض الاستقرار والأمن بالحدود والشطوط .

ولكن ذلك لا يمنع القول بأن السياسة الفرنسية اتسمت بالاعتدال ، ولم تفرض هيمنتها المباشرة على تونس رغم قدرتها العسكرية على فعل ذلك، وسبب هذا الاعتدال يعود إلى ظروف فرنسا بشكل خاص، وإلى ظروف أوروبا بشكل عام ، خاصة بعد فقدان فرنسا لمقاطعتي الألزاس واللورين .

لم ينس بعض الفرنسيين ضم ألمانيا لمقاطعتي الألزاس واللورين الفرنسيتين، وبقي احتمال الحرب قائما" لديهم لاسترجاعهما، ولكن السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا كانت تتنافى وفكرة الحرب، لأن سياسة التحفظ التي اتبعتها فرنسا منذ العام 1870 هي وحدها التي كانت قادرة على صيانة تحالفات فرنسا وقواتها العسكرية، وبالتالي هي التي تمكنها من الاستعداد للحرب ضد ألمانيا، لذلك كان من المفروض ألا ينتج عن احتلال تونس صعوبات قد تسبب لفرنسا الكثير من التضحيات. ولكي تقي نفسها هذه التضحيات أبقت فرنسا الباي على رأس الايالة مع احتفاظه ببعض النفوذ الشكلي، وذلك لتتجنب ما يمكن أن يثير حفيظة الشعب التونسي ، وتتحاشى حربا" قد تضعف قدرتها الدفاعية وخزينتها خصوصا" إذا ما توسعت كما وقع عند احتلال الجزائر .

لقد عكست معاهدة باردو اهتمامات الرأي العام والمجلس النيابي والحكومة الفرنسية وهي المحافظة على القدرة الدفاعية والميزانية والتحالفات، وقد كان الرأي العام رافضا" للبعثات الاستعمارية لأنها لا تتفق مع المصلحة الوطنية، لما تتركه من أثر سلبي على الجيش والميزانية ، في الوقت الذي يجب تدعيمهما أكثر من أي وقت مضى ، أيضا" لأن التضحيات التي تحتمها هذه البعثات على فرنسا لا تعود بالفائدة إلا لأشخاص عديمي الضمير . وبالفعل فقد كان للرأي العام هذا الدور الفعال في إجبار أنصار الفكرة الاستعمارية على تنظيم الحماية من حيث الاقتصاد في نفقاتها بتونس، بشكل تكون فيه تونس مثالا" لمستعمرة مكتسبة ومنظمة بأقل ما يمكن من التكاليف كي تبرهن على أن سياسة التوسع الاستعماري لا تتنافى والمصلحة القومية . وباستخدام فرنسا لهذا الأسلوب في تنظيم حمايتها على تونس كانت ترمي إلى تغير نظرة الرأي العام إلى العمليات الاستعمارية حتى تتمكن فيما بعد من المشاركة في تقسيم العالم إلى جانب باقي القوى الاستعمارية آنذاك .

غير أن معظم الفرنسيين استمروا برفضهم للمشاريع الاستعمارية وقد كان لهذا الرفض الدور المهم في خلق مناخ واسع لحوار دار حول مصير تونس، وانحصرت المسألة في معرفة ما إذا كانت معاهدة باردو تتفق والمصلحة القومية، وهل من الأجدى لفرنسا التخلي عن الإيالة أو إلحاقها، ولكن الحكومة تمثلت بمعاهدة باردو لاقتراع مجلس النواب

الذي التزم في دورة 9 تشرين ثاني/ نوفمبر 1881 بتنفيذ نص المعاهدة بحذافيرها، واعتبرت أن هذا القرار الذي صادق عليه المجلس السابق وأيده المجلس الجديد يمثل التزاما" من الأمة الفرنسية تجاه الإيالة التونسية. ولكن رغم هذا الالتزام من قبل مجلس النواب فقد نادى المعارضون اليساريون واليمينيون على حد سواء أن معاهدة باردو لا تُلزم فرنسا إزاء البلاد التونسية، وقد أُعلن عن هذا الموقف أمام مجلس النواب لاعتبارات كثيرة فحواها أن هذه المعارضة ليست في خدمة الجمهورية الفرنسية ولا تصب في مصلحتها الوطنية الفرنسية . (33)

أيضا" نادى الراديكاليون (المحافظون المتصلبون في معتقداتهم السياسية) والبونابرتيون والملكيون بسياسة التخلي عن تونس إثر سقوط الحكومة في العام1881 ، غير أن المعارضة أُجبرت على تعديل موقفها تحاشيا" للأخطار التي سوف تلحق بالجاليات الأوربية المقيمة في تونس في حال انسحبت القوات الفرنسية وما يتبع ذلك من انعكاسات على القضية الجزائرية، وكذلك خوفا" من حلول قوة أخرى محل فرنسا في تونس(34) ، لذلك ولاعتبارات أخرى استمرت الحكومة الفرنسية في مواصلة سياستها الرامية إلى تركيز الحماية الفرنسية بتونس. ولم تمض مدة طويلة حتى ظهر في الإيالة التونسية وضع جديد يخدم مصلحة فرنسا ويدعم مركزها أكثر فأكثر، إذ كان لزاما" على المعارضة أن تعدل من مواقفها الانتقادية حتى تتناسب والمعطيات الجديدة . ورغم بقاء المعارضة في عدائها للحماية غير أنها أصبحت تدافع عن سياسة الإلحاق التي سبق أن أظهرت سلبياتها في بداية الاحتلال.

وفكرة إلحاق تونس بفرنسا عُرضت لإبعاد كل العقبات التي تحول دون هيمنة السلطة الفرنسية على البلاد التونسية وتسيير شؤونها ، وإذا ما اتبعت فرنسا هذه السياسة فإنها تستطيع بمجرد قرار تتخذه إلغاء نظام الامتيازات ووضع حد لنشاط اللجنة المالية الدولية باعتبارها تعرقل كل إصلاح في الإيالة، لأنه من الصعب على فرنسا إذا لم يتغير هذا الوضع أن تضمن هيمنتها السياسية والاقتصادية على تونس ، لأنه إضافة إلى السلطة القضائية التي مُنحت للقناصل الأجانب فإن نظام الامتيازات يمثل ضمانا" لمصالح البلدان

الأوربية ، ويتضمن نصوص معاهدات تجارية تعطي لهذه القوى نفس الفوائد المتاحة لفرنسا في تونس ولم تمنح فرنسا أي امتياز اقتصادي . وإضافة إلى هذه الصعوبات الاقتصادية فإن نظام الحماية يخلق صعوبات سياسية لا يمكن القضاء عليها إلا في نطاق الإلحاق وهو النظام الوحيد الذي يسمح بإلغاء القوانين المعمول بها في الإيالة والتي ستكون مانعا" في وجه أي إصلاح تستوجبه الإدارة التونسية . لذلك كان لابد من إبعاد الباي وحكومته عن السلطة كي تتمكن سلطة الحماية من تنظيم تونس بالشكل الذي تريده .

وهكذا تبنت المعارضة سياسة الإلحاق ولحقت بركب كل من نادى بإلحاق الإيالة سواء قبل عقد معاهدة باردو أو بعدها ، وكان يتم انتخاب دعاة هذه السياسة من بين ضباط جيش الاحتلال والجاليات الفرنسية المقيمة في تونس والجزائر . خاصة وأن تونس كانت بالنسبة لرجال الأعمال الفرنسيين المقيمين في الجزائر تمثل مجالا" نشيطا" لشركاتهم، وهذا ما يُسَوِغ انطلاق حملة الدفاع عن سياسة الإلحاق من مدينة عنابه من الجزائر . ولكن بسبب كثرة العراقيل إضافة إلى سعي القناصل الأوربيين الحثيث إلى منع فرنسا من بسط نفوذها على تونس دفعت بالقنصل الفرنسي روستان (Roustan) إلى تقدير العواقب التي يمكن أن تنجم عن سياسة الإلحاق في وقت يدعو فيه الظرف الدولي إلى الحذر . وبناء عليه رفض روستان سياسة الإلحاق برسالة وجهها لوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 10أيار/ ماي1881 بأن الظروف تفرض الحماية .

عمل روستان إثر إبرام معاهدة باردو ضمن لجنة تضم كلٍ من دوكر (Decrais) مدير الشؤون السياسية ، وهاربات(Herbette) مدير الديوان بوزارة الخارجية وبول كامبون (Pall Cambon) الوزير المقيم الجديد بتونس على تقديم تقرير نهائي أبعد فيه فكرة الإلحاق والحماية المطلقة ، وأكدت على أن تنفرد فرنسا بالتأثير في تونس، وتجاوزت عندما ضبطت طرق العمل الفرنسي في الإيالة إطار التأثير المطلق وحتى الحماية التامة لتنادي بوضع السلطة في تونس تحت وصاية ثلاثية الجانب دبلوماسيا" وسياسيا" وإداريا" .

ضمت معاهدة باردو الوصاية الدبلوماسية على تونس، غير أنها لم تجرد الباي من سلطتيه السياسية والإدارية داخل الإيالة ، بل تركت له كامل الحق لتعيين الوزراء والموظفين

ورأت اللجنة في هذا الشأن أن المهم ألا يمارس الباي هذه السلطة إلا تحت الرقابة المباشرة للوزير الفرنسي المقيم . أما على المستوى الإداري فإن اللجنة طالبت فرنسا بأن تعمل على استتباب الأمن وإدخال ضمانات جديدة في ميدان العدالة والنظام الإداري هدفه إدماج تونس بصفة تدريجية مع باقي المناطق الخاضعة للإدارة الفرنسية المباشرة (أي مع الجزائر) ، وهذا يعني أن معاهدة باردو لا تمثل سوى مرحلة انتقالية لإعداد سياسات إدماج بدون مخاطر ، وفعلا" فإن فرنسا لم تنتظر طويلا" لتتجاوز معاهدة باردو التي تضمن سلطة الباي داخل تونس، ولم يكن عزل الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل رغم معارضة محمد الصادق باي في شهر أيلول / سبتمبر 1881 سوى مؤشر على بسط فرنسا لنفوذها السياسي بالإيالة ، أما الوصاية الإدارية فقد ضمنتها وبدون مقاومة بعد موت الباي في تشرين الأول / أكتوبر 1882 ولم تقبل بتولي علي باي إلا بعد أن اشترطت أن يعمل تحت إمرة الوزير المقيم .

تحول نظام الحماية إلى سيطرة سياسية مباشرة منذ أن عُقدت اتفاقية المرسى في 8 حزيران / جوان 1883(35) لأنها أكدت على مدى النفوذ الفرنسي داخل تونس، ولأنها تمكنت من وضع الإدارة التونسية تحت نظر الوزير الفرنسي المقيم. وبالطريقة التي سبق ذكرها فإن نظام الحماية ارتبط بسياسة انتهازية تتغير وتتكيف حسب الظروف، إضافة إلى أنه ضَمن لفرنسا السيطرة على تونس بأقل التكاليف، وأكثر ما ساعد على فرض نظام الحماية هذا هو الوضع العالمي والتجزئة اضافة إلى حالة فرنسا الاقتصادية عندما احتلت تونس . فالتجربة الجزائرية كلفت فرنسا الكثير من الخسائر البشرية والاقتصادية، كما أنها خلقت قطيعة بين السكان المسلمين والسلطة الفرنسية، لذلك كان لابد أن تستفيد فرنسا من هذا الدرس بشكل تصبح فيه قادرة على التخفيف من وطأة الصدمة التي تحدث عادة عند مواجهة حضارتين مختلفتين، وعلى جعل التونسيين يقبلون تدريجيا" الهيمنة الفرنسية، إضافة إلى قلة تكاليف نظام فرض الحماية، ولتحقيق هذه الغاية لابد من الحكم من أعلى، إلى جانب إبقاء مظاهر سلطة الباي وإدارته، وهذا يجنب فرنسا صدم السكان المسلمين في دينهم وتقاليدهم إضافة إلى تجنب تكاليف ((حرب دينية)) .

لقد تفاعلت الدروس التي أخذتها فرنسا من التجربة الجزائرية مع عوامل أخرى كان لها أهميتها لكي تتمكن من فرض نظام الحماية، وكان للضغوط الأوربية آنذاك إضافة إلى العوامل السياسية والإيديولوجية والدستور الدور الأول والفعال في رسم فرنسا لخطوط سياستها بتونس، إضافة إلى أن نظام الحماية يمثل إطارا" مثاليا" بالنسبة للمبادرات الحرة التي كانت تعتبر في تلك المرحلة أنجع أشكال الاستقلال وأوفرها أرباحا"، لأن نظام الحماية يمكن الرأسماليين من استثمار وتنمية أموالهم المتراكمة في تونس في نطاق سياسة ((الاستعمار الحر)) التي لا تكلف الحكومة الفرنسية شيئا" سوى الأمن والنظام . ومن جهة أخرى فإن وضع فرنسا القليل السكان يتماشى مع نظام الحماية الذي يجعل من تونس مستعمرة استغلال وليس مستعمرة استقلال .

أيضا" فإن نظام الحماية يتماشى مع طبيعة الجمهورية الثالثة في فرنسا ، ففي صلب نظام برلماني تستطيع السلطة التشريعية إحباط الحكومة وخلق أزمة وزارية يمكنها من تنظيم تونس وغيرها من المستعمرات بدون مراقبة البرلمان والتدخل لتعطيل هذا التنظيم .

خامسا" : تنظيم الحماية الفرنسية في تونس :

كرست فرنسا من خلال إجبار الباي على توقيع معاهدة باردو الهيمنة العسكرية والتي تلاها توقيع عدد من المعاهدات بهدف فرض الهيمنة السياسية على تونس .

1- الهيمنة السياسية : فبعد معاهدة باردو فرضت فرنسا على الباي توقيع معاهدة سرية في 8 تموز/ جويليه من العام 1882 ، وبموجب هذه المعاهدة اعترف الباي بالهيمنة الفرنسية ، كما فوض لها كامل سلطته من خلال منحها حق تقدير الضرائب وتحديد قاعدتها وتحصيلها وتنظيم المداخيل وإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى ضرورة لها. ومن خلال هذه المعاهدة فقد جُرد الباي من سلطته الداخلية مثلما جردته معاهدة باردو من سيادته الخارجية ولتصبح تونس مقاطعة فرنسية تُحكم بشكل صوري من قبل أبنائها. ولكن جرى بعض التغيير على هذه المعاهدة عندما تم التوقيع على معاهدة 30 تشرين أول-أكتوبر- 188 التي طرحت مسألة الديون التونسية بما فيها الدين ((المجمد)) ، ولو أنها تركت

زمن وطريقة تسديدها إلى الوقت الذي ترتئيه الحكومة الفرنسية ، وهذا لا يعكس ما جاء في المعاهدة السابقة التي لم تتعرض إلا إلى دين الباي

أُلحق في شهر حزيران/ جوان – 1883 بيان إضافي بالمعاهدة السابقة كان الهدف منه صياغة اتفاقية جديدة تضمن هيمنة فرنسا على تونس بأقل تكاليف ممكنة، وهذه الاتفاقية هي ما سمي بـ معاهدة المرسى، والتي بمقتضاها تمكنت فرنسا من بسط نفوذها الفعلي على كامل الأراضي التونسية، ولم تكن سيطرة فرنسا على شؤون تونس على حساب الباي فقط ، بل كذلك على حساب القوى الأوربية مثل إنكلترا وإيطاليا اللتين حافظتا حتى العام 1884 على محاكمها القنصلية وعلى مكانتها في اللجنة المالية والدولية .

2- الهيمنة الإدارية : لم تكتف فرنسا بالهيمنة السياسية على تونس ، بل أخذت تسعى لتكريس هيمنتها الإدارية إثر وفاة محمد الصادق باي في تشرين أول /أكتوبر – 1882 على المستويين المركزي والمحلي . فعلى المستوى المركزي وُضع الباي وحكومته تحت نفوذ الحاكم الفرنسي، وأُلزم الباي بأالا يتصرف إلا تبعا" لتعليمات المقيم الفرنسي، الذي بدأ بإزاحة المسؤولين التونسيين الذين عُرفوا بمناهضتهم للهيمنة الفرنسية وذلك تكريسا" لنفوذه، بحيث أصبح فيه عدد الأعضاء التونسيين في الحكومة اثنين فقط مسلوبي الإرادة، إلى جانب خمسة أعضاء فرنسيين وهم مدير الأشغال العمومية ، ومدير المالية ووزير الحربية والوزير المقيم الذي يمثل أيضا وزير الخارجية .

بعد أن بسطت سلطة الاحتلال سيطرتها على الإدارة المركزية أخذت تبسط نفوذها بالتدريج على الإدارة المحلية، وبما أن نظام الحماية يقضي بأن تبقى هذه الإدارة في أيدي موظفين تونسيين رأت فرنسا ضرورة تنصيب أعوان فرنسيين إلى جانب المسؤولين المحليين حتى تضمن هيمنتها داخل الإيالة، وكان الذين يباشرون مهامهم كمراقبين مدنيين يؤدون لدى ((القياد والخلايف)) نفس الدور الذي يؤديه المقيم لدى الباي والكاتب العام للحكومة لدى الوزيرين التونسيين، وهم مطالبون بموافاة المقيم بملاحظاتهم حول الوضع السائد في المناطق التي يراقبونها، وكانت بداية تطبيق هذا النظام الإداري في شهر نيسان/أبريل 1885، وحتى ذلك الحين كانت الإدارة المحلية تخضع إلى مراقبة عسكرية ، وبدأ تدريجيا" تعويض هذه

المراقبة العسكرية – ما عدا المناطق جنوب البلاد وشمالها – بمراقبة مدنية ، وهكذا أصبحت الإيالة تضم في سنة 1887 أربع عشرة مراقبة مدنية في كل من تونس وزغوان وحلق الوادي ونابل وسوسة وصفاقس وجربه وتوزر والقيروان والكاف وسوق الأربعاء وباجة وبنزرت .

لقد كان المراقبون المدنيون يمسكون سلطة الحكومة الحامية على الحكومة المحمية كما يمسك الوزير المقيم بزمام الأمور في الإدارة المركزية، إذ يتعين عليه توجيه سياسة الباي في المسار الذي تحدده الحكومة الفرنسية، وأن يعلم المراقبين بمقاصدها، والسهر على تطبيق أوامر الحكومة المحلية التي يمليها عليهم المقيم الفرنسي . ومع أن المراقب المدني لم يكن له حق تسيير الشؤون الإدارية بصفة مباشرة ، إنما كان ((... وحده من تمتع بحق مراقبة عمل المسؤولين المحليين التابعين لدائرته إذ يستطيع استدعاءهم والتراسل معهم وإعطاءهم الأوامر ، وذلك دون طمس شخصية القياد الذين يمارسون نفوذهم لتطبيق قرارات سلطات الحماية حتى لا تتحمل هذه الأخيرة تبعات ذلك أمام الأهالي)) (36).

رغم إمساك المراقبين المدنيين للسلطة، إلا أن السلطة العسكرية لم تفقد نفوذها، وقد قُسمت البلاد إلى مناطق مدنية وأخرى عسكرية، فالسلطة العسكرية احتفظت بإدارة الجنوب وأقصى الشمال، بينما بقية المناطق كانت تابعة للسلطة المدنية ، وعلاوة على ذلك فقد وضعت السلطات الفرنسية تحت نفوذها الإدارة المالية للبلاد التونسية إثر إلغاء اللجنة المالية الدولية، وأصبح النظر في واردات الإيالة من مسؤولية إدارة المالية منذ تشرين أول / أكتوبر 1884 من خلال تكليفها جمع المداخيل المخصصة لتسديد الديون بإدارة الأعمال المختلفة التي كلفت بجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة. أما إدارة الجمارك فلم تكن خاضعة لإدارة فرنسا الفعلية، لأنها كانت تضم عددا" لابأس به من العناصر الأجنبية وخاصة الإيطالية . وحتى بعد إلغاء اللجنة المالية، فإن هؤلاء الأعوان قد واصلوا تشجيعهم لعمليات التزوير والغش مُحتمين في ذلك بما يخوله نظام الامتيازات لممثلي الدول الأجنبية من إعفاء من الرسوم الجمركية ، وهذا ما أعاق تنظيم مصلحة الجمارك ، وخلق مشاكل كبيرة للإدارة المالية الجديدة .

ولكن رغم ما سبق ذكره فقد ارتفع ميزان واردات تونس، في حين سجلت الضرائب غير المباشرة باستثناء المحاصيل انخفاضا" في عائداتها بسبب إلغاء أو تخفيض المعاليم الموظفة على صادرات الشاشية والحبوب والخضر والزيت. وأما الزيادة في قيمة الواردات فقد كانت من الضرائب المباشرة والرسوم المفروضة على الفئات الكادحة من الشعب . وخُصص جزء من الميزانية لتجهيز الايالة التي اتبعت سلطات الحماية فيها سياسة التقشف كي تسمح بتوفير التجهيزات اللازمة لتوطيد نظام الحماية دون اللجوء إلى ميزانية فرنسا ، لذلك فقد تم تخفيض جراية الباي ونفقات القصر والهبات المقدمة للأمراء والأميرات (37)، كما تم إلغاء الميزانية المخصصة لوزارة البحرية. أما ميزانية وزارتي الخارجية والحرب فقد تم التخفيض فيهما بشكل واسع. وبالنتيجة فقد هدفت السياسة الفرنسة في فرنسا إلى الحفاظ على المصالح المكتسبة في الماضي والعمل على تحقيق مكاسب جديدة تسمح بفتح آفاق جديدة دون اللجوء إلى الخزينة الفرنسية .

هوامش الفصل الأول

1- مجموعة من المؤلفين، الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية، 7مجلدات، المجلد السابع: الأمة العربية في القرن العشرين – التحرر والاستقلال . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس، مطبعة جامعة الدول العربية – المعادي ، 2008 ، ص 13.

2- علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو – حليمة فرفوري، وعلي المحجوبي ، سراس للنشر ، تونس،2002 ، ص 9 .

3- JEAM GANIAGE , Les Origines du Protectorat Francais en Tunise , P.U.F , Paris , 1959 , P103.

4 -JEAM PONCET , Le Colonisation et l , Agricu Lture Europeennes en Tunisie Depuis 1881 , Paris La Waye , 1961 , P 104.

5 - Ibid , P 105.

6 -GANIAGE , Les Origines , P . 269 – 270.

7- كتب الجنرال فو جمول (FORGEMOL) سنة 1883 أن مجمل الضرائب التي تؤخذ على كل قنطار من التمور قبل تصديرها تساوي 11-15 فرنكا" ، ثم يضيف أن هذا القنطار يباع ب 12 فرنكا". المحجوبي، انتصاب الحماية، ص 23. ، عن أرشيف وزارة الشؤون الخارجية ، تونس ، مجلد 73 . من فورجمول إلى تيدان تونس في 25 آذار 1883 .

8-كانت تونس تضم قبيل الايالة حوالي 30.000 يهوديا" نصفهم بالحاضرة، المرجع السابق، ص 23

9-وجهت وزارة الخارجية الانكليزية في سنة 1881 ، 114 معاهدة أبرمتها مع البلاد التونسية منذ 1270 مع مختلف الدول الأوربية منها 27 مع فرنسا و 15 مع انكلترا . المرجع السابق ، ص 23 .

10-أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية: تونس مجلد 58 من روستان إلى سان هيلار، تونس 10 ماي 1881 ، المرجع السابق ، ص 41.

11- بيير رونوفن ، التوسع الأوروبي في العالم ، أشكاله وطرقه 1869 - 1914 ، تعريب نور الدين حاطوم ، دمشق ، 1998 ، ص 15-99 .

12- المرجع السابق ، ص 103-185 .

13-للتفصيل أنظر : المحجوبي ، انتصاب الحماية ، ص 32 .

14- للتفصيل حول مؤتمر برلين : محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين سنة 1878 وأثره على البلاد العربية ، القاهرة ، 1978 .

15- احتلال البلاد التونسية 1881 - 1883 ، دراسة قامت بها مصلحة الاستعلامات لجيش الاحتلال سنة 1885 ، نسخة مرقونة ص 7 ، عن المحجوبي، انتصاب الحماية، ص 40 .

16- أهمل الباحثون دور مدن الساحل وقراه بسبب طغيان الطابع القبلي العام للثورة ، ومن تناوله بالدراسة ركز فيه على ما فعلته محلة زروت وما أصاب الساحل من الدمار، إلا أن الساحل نظرا" لما كان يتمركز به من الجند النظاميين سواء المسرحين أو العاملين تحت السلاح قد شكل مركزا" هاما" من مراكز الثورة . للمزيد انظر: الشيباني بنبلغيث دور جنود الساحل في ثورة سنة 1864، ومقاومة الاحتلال الفرنسي سنة 1881، مجلة: روافد، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية بتونس ، العدد الثاني 1996 ، ص 10

17 - للتفصيل انظر : أحمد بن أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان ، تحقيق لجنة من وزارة الثقافة ، 9 أجزاء ، وزارة الثقافة ، 1999 ، ج 4 ، ص 202-230 .

18- حول مقاومة السكان التونسيين للاحتلال الفرنسي العودة إلى محاضرة ألقيت بالفرنسية في المؤتمر الثاني لتاريخ المغرب العربي وحضارته، وصدرت بالمجلة التاريخية المغربية في العدد 33-34 ، تونس، جوان 1984 .

19- المحجوبي ، انتصاب الحماية ، ص 46-48 .

20- لم تأخذ القبائل الحسينية والموالية تقليديا" للعائلة المالكة بعين الاعتبار نداء الباي الداعي إلى الاستسلام لقوات الاحتلال ، وقد لعبت بعض القبائل الحسينية مثل نفاث

وجلاص والهمامة ، الدور الأساسي في حركة المقاومة . المحجوبي ، انتصاب الحماية ، ص 58 .

21- يقدر عدد الثوار الذين ماتوا خلال المقاومة بصفاقس بين 800 و 1000 شخص ، أما من الجانب الفرنسي فقد مات 40 جنديا" . توفيق العيادي ، المقاومة الصفاقسية للاحتلال الاستعماري سنة 1881 ، المرجع السابق . ص 58 .

22- حول بطولات ثورة علي بن خليفة انظر كتاب : محمد المرزوقي ، صراع على الحماية ، الجزء الثاني من سلسلة معارك وأبطال ، تونس ، 1973 .

23- حول أهم المراكز الدفاعية في الساحل التونسي انظر : بنبلغيث ، من مقال : دور جنود الساحل ... ، ص 9 ، عن وثائق : أ.و.ت صندوق : 145 ، ملف : 57 ، دفتر عدد : 3304

24- للتفصيل : المحجوبي ، انتصاب الحماية ، ص 50-55 .

25- بنبلغيث ، مقال : دور جنود الساحل .... ، ص 9 .

26- المحجوبي ، انتصاب الحماية ... ، ص 48-50 .

27- M.H.CHERIF , Les reactions Citdines Al, Occupation Francaise ge La Actes du Ier Seminire Sur I Histoire du Mouvement Natiomal , Mai 1981 Publications Scientifiques Tunisiennes , C.N.U.D.S.T. , Tunis 1983 . P . 227-238.

28- للتفصيل : المحجوبي ، انتصاب الحماية ، ص 56-57 .

29 – لقد سبق وثار السكان ضد الباي في العام 1864بسبب سياسته التعسفية وتجاوزات حاشيته للأنظمة والقوانين 0 بنبلغيث، دور جنود الساحل ...، روافد ، ص 5-18 .

30 – المحجوبي، انتصاب الحماية ... ص 51. عن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية – الرسائل السياسية ، مجلد 57 من لروا (Leroy) إلى روستان – الكاف 24-25 و26 أفريل 1881 .

31- للمزيد عن دور الطرق الصوفية : كمال جرفال : الطرق والزوايا بسوسة وموقفها من انتصاب الحماية الفرنسية بتونس من خلال تقارير ضباط جيش البر الفرنسي ، من مجلة روافد ، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، إصدار جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية بتونس ، عدد 2 ، 1996 ، ص 39-51

32- المحجوبي ، انتصاب الحماية .. ، ص 60-63 .

33- للمزيد عن موقف المعارضة ، المرجع السابق ، ص 67-69 .

34- يبدو أن هناك عامل آخر قد أثر على موقف المعارضة نتج عن الوضع بمصر والمذابح التي تعرضت إليها الجاليات الأوربية بمدينة الإسكندرية . المرجع السابق ، ص 81 .

35- الحبيب ثامر ، هذه تونس. ، القاهرة ، 1948 ، ص 117 .

36 - المحجوبي ، انتصاب الحماية ... ، ص 112 .

37 - لقد انخفضت جراية الباي إلى 500.000 ريال بعد أن ضبطها الفصل الثالث من اتفاقية المرسى بمليونين من الريالات . أنظر : موا د اتفاقية المرسى 8 / ك2 / جوان 1883 والتي وقع عليها بول كانبون ومحمد الصادق باي . الملحق في صفحة 155-156 من كتاب المحجوبي ، انتصاب الحماية ، ص155 .

الفصل الثاني

الاقتصاد التونسي بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس في العام 1881

هدفت السياسة الفرنسية من فرض حمايتها على تونس استغلال هذا البلد اقتصاديا" وفق مصالح شركاتها ومستوطنيها ، وربط اقتصاده بالاقتصاد الفرنسي ، لذلك سعت منذ البداية إلى تملك الأراضي بسبل شتى ، وإحكام السيطرة على باقي القطاعات الاقتصادية العصرية ، وعلى التجارة بشكل يكون لها الأولوية في التحكم باقتصاد تونس حاضرا" ومستقبلا" (1) .

أولا" : الاستعمار الزراعي بين العامين 1881-1920:

لجأ نظام الحماية الفرنسية في تونس إلى سياسة الاستحواذ على الأراضي على حساب الأهالي بالشكل الذي يضمن لها ذلك .

1- الاستعمار الفلاحي بوساطة رؤوس الأموال (1881-1892) :

هيأ التسرب المالي الذي سبق الحماية على تونس انتزاع الأراضي ما بين العامين 1881 – 1920 من قبل بعض الإيطاليين والمالطيين الذين عمدوا إلى زراعة بعض القطع الصغيرة من الأراضي في ضواحي بنزرت وتونس ، في وقت انعدم فيه الوجود الفرنسي في أرياف تونس قبل التدخل العسكري . بينما ضمت المدن بعض الأقليات الأوربية من طليان وفرنسيين ممن عملوا بالتجارة، أما الأرياف فقد اقتصرت على التونسيين. ولكن هذه الصورة تغيرت بشكل كبير منذ العام 1881 عندما أخذ رأس المال الفرنسي بتوظيف الأموال من خلال بعض الشركات في شراء مساحات شاسعة من الأراضي، مثل شركة باتينيول المستقلة للسكة الحديدية بين تونس وعنابة وقالمة، والتي اشترت ضيعة وادي الزرقاء 9000 هكتار. والأمثلة على تملك الشركات الفرنسية في تونس كثيرة. وقد قام عدد من أرباب البنوك

والمالية والصناعة ومن رجال السياسة البرجوازيين بشكل خاص أو عن طريق شركات خاصة بإنشاء ضيعات شاسعة، لا سيما في تونس العاصمة، وسهول مجردة الخصبة وأراضي سيالة (2).

وحرصا" من سلطة الحماية على تمكين المشترين الجدد من امتلاك أراضيهم فقد لجأ المقيم العام كمبون إلى وضع القانون العقاري لسنة 1885 - والذي ضم 14 بابا" و379 فصلا" - الذي تم التأكيد فيه على توفير أسباب الأمن للمستوطنين، وتوسيع الرقعة الاستعمارية في الإيالة، وضبط القانون أيضا" صيغا" لتسجيل العقارات التونسية. وقد أنشئت مصلحتان لتطبيق القوانين العقارية :

1- مصلحة حفظ الملكية العقارية التي عهد إليها مهمة تحرير عقود ومسك الدفاتر العقارية .

2- مصلحة قياس الأراضي المكلفة بمسح وتحديد الأراضي التي سيقع تسجيلها، وقد ألحقت بهذه المصلحة هيئة مهندسين مكلفين بتصميم وإعداد رسوم هندسية لهذه الأملاك (3) .

لم تكن الأراضي الزراعية في تونس مهيأة للتحول من نظام الملكية الشائعة والعائلية أو الملكية المجزأة إلى نظام الملكية الفردية المحصورة، لذلك فقد قامت سلطة الحماية بتأويل مفهوم ((الانزال)) (4) كي تمكن المُستغل من التصرف بالأراضي كيفما يشاء وتأجيرها أو بيعها دون أن يحتاج إلى الحصول على موافقة المالك الأصلي، ولا إلى دفع ثمن تلك الأرض. والواقع فإن الانزال قد مثل طريقة من الطرق العملية لانتزاع الملكية، التي كانت أراضي الأوقاف (الأحباس) (5) هدفها الأساسي للسيطرة عليها واستثمارها، علما" أن دور الوقف آنذاك كان كبيرا" جدا" في نشر التعليم وصيانة المستشفيات والمؤسسات الدينية.

استطاعت سلطة الحماية في الفترة الممتدة بين العامين 1881 - 1892 أن تحصل على أكثر من 430.000 هكتارا" من الأراضي الزراعية في مختلف مناطق تونس وبالخصوص في منطقة التل ومنطقة الساحل (النفيضة) وقد استمر التونسيون في زراعة

تلك الأراضي كما كان الأمر من قبل. ولكن ((نظام الغرامات الإقطاعية والانزالات المؤبدة)) قد حل محل ((نظام الإيجار بالمزاد العلني)) (6). وقد وفر ارتفاع الإيجار المستمر دخلا" كبيرا" للدولة، وأيضا" للملاكين الجدد للأراضي الكبرى، علما" أن التقنيات الحديثة لم تدخل على أساليب استغلال الأراضي الزراعية إلا في حدود العام 1980 . وهو العام الذي بدأت فيه الحكومة الفرنسية في تطبيق سياسة إدماج تونس في منطقة النفوذ الاقتصادي الفرنسي (7) .

وقد ترجمت الحكومة الفرنسية هذا الإدماج من خلال إصدارها تشريعا" جديدا" في 3 تموز/ جويليه 1890 يقضي بفتح السوق الفرنسية في وجه المنتجات التونسية. وقد مكن هذا التشريع من رفع حجم المنتجات الفرنسية المصدرة إلى فرنسا إضافة إلى تنمية المنتجات الزراعية الأوربية في تونس كزراعة الكروم (8)، في الوقت الذي كانت فيه فرنسة تجتاز أزمة الفيلوكسرا (آفة تصيب الكروم) (9)، ثم زراعة الزيتين. وكان أهم نتائج هذه التغيرات التي حصلت إلى حدود سنة 1890 تتعلق بالأساليب الجديدة لاحتلال الأراضي المنصوص عليها بالقانون العقاري الصادر سنة 1885، وتحويل ما يقارب من 500.000 هكتار من أيدي التونسيين إلى أيدي الأجانب .

أما الاستثمارات الخاصة بتجهيز الأرياف بالطرقات والبريد والسكك الحديدية وغير ذلك، فكانت تقع نفقاتها على كاهل الدولة التونسية وحدها. وقد بلغت قيمتها بين العامين 1884-1892 ما يقارب من 72 مليون فرنك، وهذا المبلغ يفوق حجم رؤوس الأموال المخصصة لامتلاك الأراضي. هذا وقد اتسع إلى حد كبير نطاق المساحات التي يملكها المستوطنون الفرنسيون بين سنتي 1892-1902 حسب ما ورد في الجدول التالي :

المستوطنون	1892	1897	1902
الفرنسيون	4020211 هك	467.372 هك	576.933 هك
الايطاليون	27.358 هك	39.523 هك	36.469 هك
غيرهم من الأوربيين	21.852 هك	33.476 هك	(10)

وتدخل أراضي عائلة سيالة المدمجة في أملاك الدولة بنسبة 50 % من هذا المجموع .

كان الاستغلال الفرنسي لهذه المساحات الزراعية غير مباشر ، ويتصف بالمضاربة، لأن المالكين الفرنسيين كانوا يكفلون وكلاء ايطاليون أو مغارسين تونسيين (بجهة صفاقس) لاستغلال أراضيهم، أما الاستغلال الفرنسي المباشر فكان يتناول 8000 أو 9000 هكتار من بين 580.000 هكتار كان قد اشتراها الأوربيون .

2- الاستعمار الرسمي :

دفع ارتفاع عدد المستوطنين الإيطاليين الذي يفوق عدد المستوطنين الفرنسيين المقيمين بالبوادي التونسية ردود فعل أنصار النظرية القائلة بضرورة استعمار الأرض من قبل الفرنسيين، فانبرت الصحافة والحجرة الفلاحية وممثلو الجالية الفرنسية إلى مطالبة سلطة الحماية بإعادة تنظيم الاستعمار الزراعي لصالح الفرنسيين فقط، من خلال وضع أفضل الأراضي التابعة لأملاك الدولة للبيع، واتباع سياسة القرض الزراعي وتجهيز المناطق المستثمرة بالطرقات والسكك الحديدية وقنوات المياه ، وإحداث مراكز استعمارية ريفية ووضع اتحاد جمركي يفتح السوق الفرنسية على مصراعيها أمام الإنتاج الزراعي الاستعماري (11).

أيد الفرنسيون القادمون من الجزائر توجيه هذه المطالب الاستعمارية، ورغم قلة أعداد هؤلاء المستوطنين إلا أن تأثيرهم كان كبيرا"، من خلال دفع المقيمين العاملين ومديري الإدارات لاتخاذ جملة من الإجراءات كان من أهم نتائجها تشجيع المستوطنين الجدد من ذوي الأصول الفرنسية على الاستقرار بالايالة وتسهيل مهمتهم. وقد حرص الاستعمار الرسمي في البداية على زيادة حجم الأملاك الزراعية الفرنسية من خلال شراء أراضٍ جديدة، ولكن فيما بعد سعى إلى تسهيل استقرار المستوطنين الفرنسيين على الأراضي المكتسبة من خلال اتخاذ مختلف الإجراءات المتعلقة بنظام الملكية، وغيرها من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمالي (12) .

أيضا" لجأت سلطة الحماية إلى صيانة مصالح المستوطنين الفرنسيين من بعض الإجراءات السياسية والإدارية مثل إنشاء نقابة إلزامية لزراعة الكروم، ومن ثم أسس بول

كمبون (Paul Cambon) (13) في سنة 1885 الغرفة التجارية الفرنسية، ثم أسس حجرة استشارية للزراعة مؤلفة من المستوطنين الفرنسيين. وفي العام 1892 انقسمت الحجرة التجارية الفرنسية إلى تجارة للشمال ومقرها العاصمة وحجرة تجارية للجنوب ومقرها سوسة، وتعرضت الحجرة الزراعية إلى نفس التقسيم المناطقي (الجهوي) فأحدثت في سنة 1895 حجرة مختلطة للتجارة والزراعة بالنسبة للوسط (سوسة) وحجرة مختلطة بالنسبة للجنوب ومقرها صفاقس. وكانت هذه التجمعات الأربعة المؤلفة من أعضاء فرنسيين تعتبر أهم متكلم باسم المصالح الفرنسية (14) .

أخذت سلطات الحماية أيضا" في العام 1890 المجلس الشوري الذي كان يهدف ظاهرا" إلى ربط الصلة بين التونسيين والإقامة العامة، أما باطنا" فكان القصد منه تمثيل المصالح الضخمة للجالية الفرنسية، وأصبح له الحق منذ العام 1892 في إبداء رأيه حول المشاريع المالية والجبائية. هذا وقد أضيفت إلى الهيئتين المكونتين من ممثلي المزارعين والتجار هيئة ثالثة مكونة من ممثلي المهن الحرة والموظفين والشغالين الفرنسيين، ولكن بقي تأثر كبار المستوطنين والرأسماليين داخل المجلس كما هو.

أيضا" أحدثت سلطات الحماية في سنة 1890 إدارة الفلاحة، وكان الهدف من إنشائها تنظيم الاستعمار الزراعي، وقد سخرت كل الوسائل لتضع تحت تصرف المستوطنين أقصى ما يمكن من الأراضي ،بما فيها الأراضي الاشتراكية أو ما كانت تُسمى بأراضي ((العروش)) أو ((القبائل)) ، وأراضي الأوقاف ((الأحباس)) (15) والأراضي الدولية ، والتي كانت تقتصر في الأصل على مزارع الباي والأراضي التي كانت خاضعة لشبه وصاية من قبله ، والتي هي في غالب الأحيان أملاك مشاعة تابعة لبعض القبائل أو لبعض العروش.

لقد اتخذت سلطات الحماية العديد من التدابير التشريعية والمالية لتتمكن من توسيع نطاق أملاك المستوطنين، فمن سنة 1892 إلى سنة 1914 ازدادت تلك الأملاك بما مساحته 142.000 هكتار من الأراضي الممنوحة بالخصوص من سلطة الحماية الرسمية، وبشكل عام فقد أصبحت أملاك المستوطنين سنة 1914 930.000 هكتار كان للفرنسيين

منهـا 790.000 هكتـار، وللإيطـاليين 84.000 وللأوروبيـين مـن مختلـف الجنسـيات الأوروبية 50,000 هكتار (16).

استمرت سلطات الحماية بتسهيل شراء الأراضي التي أصبحت من أملاك الدولة من المستوطنين الذين كانوا يتعهدون باستغلالها بطريقة مباشرة، وقد سمح للمشترين بأن يدفعوا ثمن القطع على أربعة أقساط سنوية، وابتداء من سنة 1900 أصبح الشراء يوزع على عشرة أقساط، وفي العام 1910 أُجبر كل من يحصل على إعانة من الدولة على الإقامة بتلك الأراضي، كما منع عليهم بيع أية قطعة من الأراضي المكتسبة عن طريق إدارة أملاك الدولة قبل فوات عشر سنوات (17).

وقد استأنف الاستعمار الزراعي الرسمي نشاطه بحماس كبير وبأساليب شتى غداة الحرب العالمية الأولى، لتمكن المستوطنين من الاستقرار وبناء المساكن، وشراء الآلات اللازمة، ونتيجة لسياسات زراعية عدة اتبعتها سلطات الحماية فقد حل عدد من المستوطنين الفرنسيين القائمين بالاستغلال المباشر محل المضاربين العقاريين والتجمعات المالية وكبار الملاكين الذين باعوا أراضيهم أو جزءا منها"، وبناء على ذلك فإن انخفاض مساحة الأملاك الزراعية الكبرى قد أعطى للملكية الاستعمارية ابتداء من سنة 1900 حجما" متوسطا" أقل من الحجم الذي كانت عليه في الفترة السابقة .

أ – سياسة الاستعمار السياسي الرسمي :

ارتبط توسيع الأراضي الخاضعة للاستعمار الزراعي بمساندة الدولة من خلال :

أ- تعبئة رؤوس الأموال :

كان لرأس المال الدور الأول في استغلال طاقات البلاد لصالح أصحابه، كما سخر الاستعمار الزراعي قسما" مهما" من ميزانية الدولة التونسية لشراء الأراضي وتنمية التجهيزات الاقتصادية العصرية، ومن رؤوس الأموال المودعة في فروع البنوك الفرنسية والجزائرية بتونس. وأنشأت المؤسسات المصرفية الكبرى بفرنسا والشركات المنبثقة عنها بالجزائر فروعا"

لها بتونس منذ السنوات الأولى للحماية. وقد ارتفع حجم الإعانة المالية للدولة مع اتساع نطاق الاستعمار الزراعي الرسمي وارتفاع عدد المعمرين المتوسطين الممارسين للاستغلال المباشر. واتخذت هذه الإعانة أشكالا" متعددة كالمساهمة المالية في صناديق القرض التعاوني، وميزانية التعاونيات الزراعية، وشركات التأمين التعاوني .. الخ (18) .

ب- تجهيز الأرياف :

توزعت الملكيات الزراعية للمستوطنين في مختلف أرجاء تونس ، لذلك كان من الضروري إقامة شبكة شاسعة من الطرقات للربط من جهة بين المراكز الزراعية ، ومن جهة أخرى بين القرى الزراعية وبين المحطات والموانئ (19) . وذلك تلبية للاقتصاد الزراعي التسويقي الذي أقامه الأوروبيون ابتداء من العام 1892 بشكل أصبحت فيه وسائل النقل عنصرا" أساسيا" من عناصر النظام الاقتصادي ، لأنها الكفيلة بترويج المنتج الصالح أساسا" للتصدير . وبناء" على ذلك فقد أقتطعت من الميزانية ومن محصول القروض التونسية مبالغ مالية أسندت إلى إدارة الأشغال العمومية المكلفة بضبط البرامج والمخططات وإنجاز الأشغال . وهكذا فقد أنشئت فيما بين 1850 و 1920 ما يقرب من 5000 كم من الطرقات ، كما تم إنجاز شبكة أساسية للربط بين مدن منطقة التل وبين منطقة الساحل. وأنشئت أكثر من 10.000 كم من الخطوط الثانوية التي تربط بين المراكز الاستعمارية وبين الضيع الزراعية الأوروبية (20) .

قام الاستعمار الزراعي الرسمي بجهود كبيرة لإحداث قرى للمستوطنين على قطع الأرض الرسمية لجلب الفلاحين الفرنسيين مكان الفلاحين الإيطاليين. وكانت السلطة تتولى بناء محلات عمومية على نفقتها فوق كل قطعة من الأراضي الدولية، مثل المكتبة ومركز للبريد ومركز للجندرمة ومدرسة، وإنشاء مسالك، وسكك حديدية، إلى جانب تشجيع بناء مساكن للفرنسيين .... الخ . وقد رُصدت مبالغ ضخمة لإحداث وصيانة تلك القرى التي أحدثت بصفة اصطناعية بمناطق ريفية أغلب سكانها من التونسيين . وقد بلغ عددها 13 قرية تقع كلها تقريبا" بمنطقة التل الداخلي، ولم تحرز من بين تلك القرى على نجاح نسبي سوى ثلاث قرى . ويعتبر فشل المستوطنين طبيعيا" لأنهم لم يلجؤوا إلى تعمير المناطق

المنعزلة والمشمسة من تونس، بل لجأوا إلى استغلال الأراضي باستعمال أحدث الطرق الفنية، وبالاعتماد على اليد العاملة التي تناقص عددها شيئا" فشيئا" (21).

ج- التجهيز المائي والصحي :

تنبهت سلطة الحماية إلى ضرورة حل مشكلة قلة المياه التي تعاني منها تونس لتأمين السقاية للأراضي التي استملكها المستوطنون. وقد بدأت بمحاولة حل هذه المشكلة في العام 1897 عندما أُحدث الصندوق الخاص للمياه بمبلغ 150,000 فرنك في السنة، لجلب الماء الصالح للشرب بالمراكز الاستعمارية، وقد كلف هذا المشروع الدولة المئات من الملايين من الفرنكات. ولكن المشروع المهم أنجز في العام 1914 والمتمثل في تطهير جزء من السهل الأسفل لنهر مجردة. وفي العام 1908 أنشئت نقابة تطهير قرعة المبطوحة بإشراف الكونت دي شابان لاباليس صاحب ضيعة أوتيك البالغة أكثر من 6000 هكتار. والتي أصبح جزء كبير منها غير صالح للزراعة من أثر المستنقعات وفيضانات مجردة. وقد تعاونت إدارة الأشغال العامة مع إدارة أملاك الدولة لإنجاز مشروع السهل الأسفل لمجردة، فتم حفر قناة طولها 30 كم وتشييد سدود للحماية على حافتي النهر (22) .

ارتبط استقرار المستوطنين الفرنسيين للاستمرار بالأرياف بالاهتمام بالصحة العامة، فقامت سلطة الحماية بجلب فرق صحية قامت بحملة ضد داء الملاريا ابتداء من العام 1906 في السهول التي يتعذر تصريف المياه فيها بصفة طبيعية، مثل سهل ماطر وجهة باجة وقبلاط وسوق الأربعاء . وفي العام 1907 أُنشئت مصلحة للدفاع ضد داء الملاريا وألحقت بمعهد باستور بالعاصمة. هذا وقد اتسع نطاق الطب الريفي بإحداث سلك ((الأطباء الاستعماريين)) الذي أنشئ في العام 1910 ووزع في مختلف الجهات التي استقر بها المستوطنون (23) .

لجأت السلطات الفرنسية إلى استخدام احدث الاكتشافات الفنية للاستفادة منها في البحوث التي كانت تُجرى في ميدان العلوم الزراعية، وذلك للوصول إلى أعلى مردود ممكن من الاستثمارات ومن الرأسمال العقاري . وقد دفع كبار المستوطنين الفرنسيين إلى استعمال أرقى الأساليب والطرق الفنية الخاصة بالزراعة العصرية ، فقد تم إحداث التعليم الزراعي إلى

جانب انتشار البحوث الزراعية، فأحدثت في العام 1913 ((مصلحة النباتات بالبلاد التونسية)) حيث تجري بحوثاً من طرف اختصاصيين في الحبوب والزراعات شبه المدارية. وتحول مخبر مصلحة تربية الماشية في 1912-1913 إلى ((معهد أرلوانغ)) وتعاون مع معهد باستور لوضع اللقاحات ضد أمراض الماشية (24).

د- نمو التجهيزات بالمعدات :

استعمل الأوروبيون في السنوات الأولى من الاستعمار الزراعي آلات فلاحية أنجع من آلات المزارعين التونسيين، ومن هذه الآلات المحراث الحديدي، والأمشاط والمذرات التي ساعدت في إتقان مختلف الأشغال الفلاحية، بل وسرعت هذه الأشغال، وخففت من وطأة المخاطر المناخية التي كانت تهدد الزراعة التونسية. أيضاً فقد تطورت الزراعة المطرية بشكل تدريجي على أيدي المستوطنين، وطبقت الأساليب الفنية للزراعة المطرية في السهول الداخلية، وكان الحظ الأوفر من هذا التطور في الآلات والطرق والأساليب الفنية في ميدان زراعة الحبوب، بينما في ميدان القطاعات الزراعية من زيتون وكروم وأشجار مثمرة فقد تقدمت هي الأخرى، ولكن التقدم في الأساليب الفنية الصناعية الخاصة بفن التحويل كان أكثر منه في وسائل الإنتاج .

بذل الأوروبيون جهوداً كبيرة في ميدان زراعة الكروم من حيث استعمال التقنيات الحديثة، و استعمال المواد المضادة للأمراض الفطرية لمكافحة طفيليات الكروم، واستخدمت الأساليب الحديثة في التخمير المكتشفة بالجزائر، وقد طبقت بعد الحرب العالمية الأولى. أما في بقية ميادين النشاط الزراعي كتربية الماشية مثلاً فإن النتائج التي وصل إليها المستوطنون والفنيون كانت أقل فاعلية.

هـ- الإنتاج الزراعي :

انتشرت زراعة الكروم في الضيع الفرنسية الكبرى و في المزارع الإيطالية الصغرى، وكان سبب هذا الانتشار توفر اليد العاملة المدربة إضافة إلى ملائمة الظروف الاقتصادية ، مثل انخفاض أزمة آفة الفيلوكسرا من عدد من الكروم الفرنسية بنسبة كبيرة

وازدياد طلب الخمور الأجنبية بفرنسا. وقد بُذلت جهود كبيرة من الناحية الفنية لضبط أساليب زراعة الكروم ، وطبقت أساليب التخمير التي نجحت بالجزائر كاستعمال الآلات الزراعية القوية ، التي دفعت لانتشار زراعة الكروم على مساحات شاسعة من الأراضي، بعكس زراعة الحبوب التي كانت تعاني من بطء في نشر زراعتها . ولم يحصل تطور ملحوظ في زراعة الحبوب إلا ابتداء من العام 1910 أي عند ظهور نتائج الاستعمار الزراعي الرسمي والاستغلال المباشر من قبل الأوروبيين . وفي الوقت الذي ازداد فيه ارتفاع إنتاج المستوطنين الأوربيين للحبوب انخفض إنتاج التونسيين تبعاً لاتساع نطاق أملاك المستوطنين ولتقدم الاستعمار الرسمي.

3- الآثار السلبية للاستعمار الزراعي على الريف التونسي 1881-1920 :

مكن الاستغلال غير المباشر للأراضي التي تملكها المستوطنون بأساليب ملتوية – من أصحابها القدامى من الفلاحين والمرابين التونسيين – من استغلال الأرض مقابل معلوم إيجار يُدفع إلى صاحب الأرض، في وقت كان عدد السكان قليلاً، والأساليب الفنية التي يستعملها الأوربيون لا تمكن إلا من استغلال جزء من الأراضي التي بأيدي المستوطنين الأوروبيين. ولكن وابتداء من العام 1892 حصلت اضطرابات كثيرة بسبب سياسة الاستعمار الزراعي الرسمي التي أقرت المستوطنين بمزارعهم، بل وشجعت الاستعمار المباشر لتلك المزارع . ومن أجل توفير المجال للمستوطنين اتبعت سلطة الحماية سياسة ((الأماكن المحجوزة)) بأن أبعدت الأهالي التونسيين الذين كانوا يقيمون بالأراضي التي أخذها المستوطنون، وحشدتهم في قطع من الأرض التي تستعمل كمراعي للغنم ولا تصلح للزراعة .

وبعد الحرب العالمية الأولى لجأ المستوطنون إلى استحواذ أراض جديدة ، واستعملوا الآلات الميكانيكية بالشكل الذي تمكنوا معه من استغلال مساحات شاسعة من الأراضي بشكل مباشر أعاد الفائدة المردودة عليهم وحدهم، وهذا ما دفعهم بالتالي إلى إبعاد الأهالي التونسيين الذين يقيمون بأراضيهم. وفي أحيان كثيرة كان يلجأ المستوطن لطرد الفلاحين التونسيين المستقرين فوق ((أرضه)) منذ أقدم العصور بالقوة، والشواهد في التاريخ التونسي

كثيرة على هذه الممارسات الاستعمارية. وقد ازدادت آثار هذه السياسة خطورة عندما تضافرت مع النمو الديموغرافي للتونسيين .

تنبه الشيخ عبد العزيز الثعالبي في العام 1920 لهذا الوضع عندما ذكر في كتابه تونس الشهيدة بأن الفلاحين يعملون في خدمة الأسياد الجدد فتراهم يهيمون في الأرض مُعرضين إلى المجاعة التي لا تهدي إلى الخير ، يضايقون المدن بشقائهم المزعج ويتجهون إلى الصحراء القاحلة والمفجعة سعيا" وراء الحصول على لقمة العيش التي يبتعد سرابها إلى الأبد .... على أنه مهما كان نفورنا وألمنا فمن واجبنا أن نفضح الخصائص الحقيقية للاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية. إنه صراع مُهلك وحملة صليبية موجهة ضد مجتمعنا. وهو الاستحواذ المنظم على خيراتنا.

شرع الفرنسيون بعد ما ذكره الثعالبي في تطبيق سياسة إقرار الفلاحين في الأرض (25)، وإعادة السكان المبعدين عن أراضي المستوطنين في قطع من الأرض، اعترف لهم بتملكها، لتجنب المستوطنين أخطار المطالب ومحاولات التوسع المتواصلة . كما تم تحديد المساحات التي أصبحت شاغرة بصفة نهائية، مع ضبط الوضع القانوني للأراضي التي استقر بها السكان لتمكينهم من التملك بها ولتسهيل عملية تسخيرهم عند الضرورة، وتهدئة الرأي العام الذي أقلقته مشاريع الإدارة التي تسلب الأراضي. ومما هو جدير بالذكر أن معظم الأراضي التي استقر بها التونسيون لم تكن كافية لتمكينهم من موارد العيش بسبب قلة الأمطار التي لم تسمح إلا بزراعة بعض الزراعات الخفيفة.

لم تكن الزراعة الخفيفة التقليدية تنتج كثيرا"، ولكن كانت متماشية مع نسبة كثافة السكان وتقلبات المناخ وأساليب العمل المستعملة من قبل التونسيين ، وقد كانت تلك الزراعة تستلزم مساحات واسعة تسمح بالتنقل بين مناطق المرعى وبين المساحات المزروعة. وبناء على ما سبق ذكره فإن تملك المستوطنين لمساحات واسعة من الأراضي قد قلل من مساحات المراعي، ونقص المراعي أدى بدوره إلى تراجع تربية المواشي التي تأثرت أيضا" بالقوانين الجائرة التي منعت الرعي بالغابات، وألغت حق الادعاء العمومي وحددت الانتجاع، بشكل

أصبحت فيه تربية الماشية محصورة في الأراضي الأقل رواء وبالتالي عرضة لتقلبات المناخ (26).

من ناحية أخرى فإن الأرض كانت تمثل أيضا" الوثاق الذي يربط بين مختلف أفراد العائلة أو القبيلة، وكانت تمثل الركيزة الأساسية بالنسبة لتلك المجموعات البشرية، وكان التوازن متوفرا" بين عدد السكان وبين الموارد التي يوفرها الوسط المحلي، ولكن فقدان الأرض بالمناطق التي انتشر بها الاستعمار الزراعي قد تسبب في تفكيك النظام الاجتماعي التقليدي، وانفصام الروابط المتينة التي كانت تجمع بين مختلف المجموعات الريفية وتشدها إلى أرضها ووسطها وتقاليدها وحضارتها . ولكن الاستعمار الزراعي قد مهد السبيل في أوائل القرن العشرين لعملية انفصام الروابط الاجتماعية على مختلف أصنافها، وتسبب في حركات النزوح التي اتسع نطاقها بشكل لم يعرف من قبل.

لقد فشلت المحاولة الاستعمارية في تعمير البوادي بسكان فرنسيين، بسبب بيع عدد من الفرنسيين للمزارعين التونسيين والطليان لأملاكهم من الأراضي الأقل خصوبة والأقل إنتاجا" بسبب ارتفاع ثمن الأرض ، وتدهور سعر القمح والزيت والخمر ، لكن تدارك سلطة الحماية للموقف بوضع يدها على آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة الواقعة في مختلف جهات الإيالة في عجل بتجميع الأراضي، فكان فشل سياسة التوطينين نتيجة من نتائج خصائص الزراعة الاستعمارية . إلا أن عدد سكان الأرياف التونسية استمر بالتزايد بعد فرض الحماية، وبالتالي فإن التوسع في الاستعمار الرسمي والإفراط في استعمال الآلات ترك أثارا" مفجعة على الأرض وعلى الفلاح وعلى تربية الماشية وعلى الصناعات التقليدية التي تعتمد على الثروة الحيوانية (27).

ثانيا"- الزراعة بين العامين 1920 – 1945 :

شهدت الزراعة الأوروبية إثر الأزمة العابرة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى تقدما" كبيرا" (28)، بسبب اعتمادها على بعض الزراعات القادرة على المضاربة والرامية للتصدير إلى الخارج ، وبالخصوص إلى فرنسا وهي: الحبوب والخمور والزيت، ومن

ثم الثمار والباكورات. تقدمت الزراعة أيضا" بسبب التعاون الوثيق بين الفنيين وبين المستوطنين الذين تقبلوا توجيهات العلماء الدارسين، والمدربين على الأساليب الفنية العصرية لإحياء الأراضي، ويضاف إلى ذلك استعمال الأعداد الضخمة من الآلات الميكانيكية الفنية الاقتصادية بمزارع المستوطنين في تونس، مما جعل الزراعة الأوربية التونسية أحدث الزراعات في العالم .

ولكن الاقتصاد الزراعي التونسي شهد أزمة هزت أركانه بين العامين 1929 – 1934 (29) بسبب الإفراط في إنتاج الخمور والزيت والقمح من ناحية، وصعوبة بيع هذا الإنتاج من ناحية أخرى . خاصة وأن الزراعة الأوروبية كانت تعتمد على المضاربة ومرتبطة أشد الارتباط بالسوق الخارجية التي اجتازت مرحلة حاسمة في تلك الفترة ، التي كانت فيها الأسواق العالمية مشبعة للغاية . ولكن رغم التطور الداعم للزراعة الاستعمارية ،ورغم تقنياتها المتطورة ، فقد كانت هذه الزراعة مهددة دائما" بمصاعب خطيرة بسبب التناقضات الملازمة لأصول هذه الزراعة وطبيعتها وأهدافها (30) .

رغم التقدم السريع الذي شهدته الزراعة الاستعمارية فقد عانت أغلبية الفلاحين التونسيين من صغار الملاكين من حالة شديدة من البؤس، لأن أساليبهم الزراعية بقيت كما هي في الماضي بدوية ، وبعيدة عن المكننة، ولكن هذا لم يمنع وجود بعض المزارعين المسلمين من كبار العقاريين، أو المقاولين الزراعيين البارزين في بعض المناطق التونسية الذين جاروا بنشاطهم نشاط المستوطنين الفرنسيين من حيث استخدامهم للتقنيات والأساليب الفنية الحديثة (31) .

صاحب أزمة سنة 1932 – 1933 السابقة الذكر أعوام جدب تركت أثرها العميق في الاقتصاد الزراعي الإسلامي . كما أن انخفاض الأسعار وقلة حاجات كبار المستغلين لليد العاملة قد تسببا في تفاقم الوضع بالنسبة إلى عامة الفلاحين والعملة الزراعيين الذين يعيشون يوما" بيوم، ولا يتمتعون بأية إعانة كالتي يحصل عليها المعمرون من السلطة. ومن ناحية أخرى فإن قلة الأراضي الصالحة للزراعة وتكاثر السكان الريفيين نتيجة لارتفاع نسبة الولادات ارتفاعا" كبيرا" وانخفاض نسبة الوفيات ، قد أحدثا كثافة سكانية مفرطة في المناطق

التي ما زالت تشتمل على أملاك إسلامية ، على أن تلك الملكية خارج المناطق التي بقيت فيها الأراضي مشتركة، قد تجزأت وتبددت بسرعة كبيرة عن تلك التقسيمات الوراثية (32) .

أضف إلى ما سبق ذكره فأن خدمة تلك الأملاك تدار كما هو الشأن في الماضي بحسب أقدم الأساليب الفنية، كما أن سلطة الحماية لم تدعم الفلاح الصغير بقوانينها الزراعية، إنما أبقته بعيداً في الأراضي القليلة الخصوبة ، التي لا يمكنه التعامل معها إلا بالأساليب الزراعية القديمة بسبب جهله وأميته بشكل أصبح فيه عرضة لأبسط التقلبات المناخية التي غالباً ما كانت تعرضه للمجاعة ، وتسبب في تصفية ماشيته أو أرضه التي في معظم الأحيان يكون إنتاجها ضعيفاً . وإلى جانب هذه السياسة تجاه الفلاح ، فقد لجأت سلطة الحماية إلى الحد من مناطق المرعى بالنسبة إلى كل قبيلة من خلال إسناد قطع صغيرة من الأراضي الاشتراكية ، أو الأراضي التابعة للأوقاف ليغرسوا فيها أشجار الزيتون واللوز والتين والصبار وغيرها على حساب أراضي المرعى التي كانت في الماضي جرداء تماماً ، ولكن انتشار زراعة الأشجار المثمرة وإقرار السكان على الأراضي قد تسببا في انخفاض الماشية من الغنم والإبل والخيل بعد أن كانت تلك المراعي غنية بهذه الثروة الحيوانية (33) .

كان لتمكين سلطات الحماية أعيان القبائل من قطع كاملة من الأرض أثره السلبي لأن هدفها كان تحويل البدوي إلى ((فلاح)) بدون أي استثمار أو تأطير، وبدون التعرف على الهياكل الذهنية والاجتماعية، وبدون إدماج الاقتصاد التقليدي في الدورة الاقتصادية العصرية، لذلك فإن كل أولئك المالكين الصغار لقطع الأرض كان مصيرهم بشكل دائم غير مضمون، لأن ملكياتهم لا تعطيهم المحاصيل الكافية بسبب الجفاف . إضافة إلى ذلك أن مساحة المراعي قد تقلصت، وأصبح هناك توازن فلاحي أصبحت فيه تربية الماشية خاضعة لزراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وهي ظاهرة تتنافى مع الظاهرة التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى.

ثالثا" – الزراعة بين الحرب العالمية الثانية والاستقلال :

تراجع الاستعمار الزراعي بين العامين 1939 – 1945 في تونس بسبب قلة الوقود والآلات الزراعية والأسمدة ... الخ . إضافة إلى ما دمرته الحرب في شمال تونس في العامين 1942 – 1943 من آليات ومنشآت زراعية . كما أن الجفاف في العامين 1946 – 1947 قد ترك آثاره القاسية على الزراعة الاستعمارية. ولكن سلطة الحماية سارعت إلى مساندة هذه الزراعة بوضع أموال طائلة تحت تصرف المستوطنين، تحت بند ما سمى ((تعويضات الحرب)) بل وشراء أراضٍ جديدة من الفلاحين التونسيين .

وكان للجهود التي بُذلت أثرها في إنقاذ زراعة الحبوب، لأنه أتاحت للمتعاطين بزراعة الحبوب أن يقوموا بنشاطهم دون الخوف من مخاطر تقلبات الأسعار. فمن جهة حددت الدولة سعر القمح، ومن جهة أخرى تولى الصندوق التعاوني للقرض الزراعي فرض رقابة مشددة على المؤسسات التجارية والتعاونية الأوروبية، وبفضل هذه السياسة فقد أصبح المزارعون محميين من أخطار المضاربات التي كانت مسلطة على بقية قطاعات النشاط الزراعي . وقد تسببت حاجيات السوق الفرنسية غداة الحرب بإعطاء دفع جديد إلى منتوج الحبوب في تونس . أما زراعة الأشجار المثمرة والزيتون فقد شهدت تناقصا" بين بساتين الزيتون الأوروبية المعروفة بأشجارها الصغيرة السن نسبيا" والمتباعدة والمخدومة بانتظام وحكمة، وبين المغارس التقليدية المجزأة والمتقادمة والقليلة العمر، يضاف إلى ذلك التضارب بين عدد كبير جدا" من صغار الملاكين وأقلية من المالكين الحضريين التابعين في أغلب الأحيان إلى القطاع الثلاثي (من تجار وموظفين وأرباب مهن حرة) .

لم ينطبق ما سبق ذكره على غابة الزياتين (الزيتون) الكبرى بصفاقس التي كان لها تطور تاريخي مختلف لأنها مثلت نجاحا" فنيا" تمثل في إنتاجها لأنواع من الزيتون الرفيع، امتدت زراعته على مساحات واسعة من الأراضي كونت بعض العائلات منها ثروات كبيرة مكنتها – أي لهذه العائلات – من استثمارها في قطاعات النشاط الاقتصادي بالمنطقة كالتجارة والصناعة والصيد البحري ... الخ . ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية قلل من إنتاج الزيتون بصفاقس بسبب استنفاذ التربة والتعرية الهوائية، وقدم العدد الكبير من

الأشجار. واتسعت بعض الشيء زراعة الأشجار المثمرة في صفاقس وأيضا في تونس ووادي مجردة وقابس. أيضا استعادت زراعة الكروم انطلاقتها من جديد غداة الحرب العالمية الثانية لأسباب عدة أهمها تسخير سلطة الحماية كل الوسائل المالية والفنية لإقامة نظام محكم للإنتاج مكن هذه الزراعة من استرجاع بعض مكانتها العالمية التي فقدتها قبل الحرب، ولكن رغم أن هذه المكانة العالمية لم تعد بأرباحها على تونس إنما كانت تحول إلى فرنسا.

اتجهت السياسة الفرنسية الاستعمارية إلى استغلال كل ما يمكن لها استغلاله لصالح الفرنسيين في تونس وفي فرنسا على حد سواء ، لذلك فقد عاش 70 % من سكان تونس والذين يشكلون نسبة الفلاحين من المجموع الإجمالي حياة بؤس وشقاء، فجبالهم الكثيفة السكان لا تسمح لهم إلا بتعاطي زراعة لا تسمن ولا تغني عن جوع. والمدن المكتظة بالسكان غير قادرة على تأمين عمل أو استقرار فيها في حال هاجر الفلاح إليها، – وفي أحسن الأحوال قد تستوعب المدن ثلث السكان الناشطين – والهجرة إلى فرنسا كانت في تلك المرحلة ضعيفة وغير منتظمة . والتعايش بين التونسيين والنظام الاستعماري أصبح غير ممكن بسبب استحواذ هذا النظام المتواصل على الأراضي التونسية ، واستغلاله لموارد البلاد لمصلحته الخاصة ، إضافة إلى محاولته الحكم على قسم كبير من الشعب بطريقة ستؤدي به لو استمرت إلى الهلاك والإبادة .

رابعا : تدهور الصناعات التقليدية التونسية :

مكنت المعاهدات غير المتكافئة التي أبرمت مع بايات تونس من فرض بضائعها في السوق التونسية، إلا أن الصناعة الأوربية لم تقتصر على ترويج المنتجات الأوروبية الخالصة، بل قلدت أيضا بعض منتجات الصناعات التقليدية التونسية من معادن وأسلحة، وجميع المصنوعات تقريبا"، والكثير من الآلات المستعملة في الميدان الزراعي (34) . وتفاقم الوضع بعد سنة 1881 عندما سيطرت فرنسا على السوق التونسية، وقلدت إنتاج المواد التي يستعملها السكان التونسيون بكثرة ، ومن ذلك الشاشية الفرنسية التي غزت السوق التونسية في أواخر القرن التاسع عشر. وبين العامين 1903 و 1904 فاقت مبيعات

الشاشية المصنوعة بالخارج مبيعات الشاشية التونسية . لأن الشاشية الفرنسية – وحتى النمساوية – المباعة بالتفصيل كان ثمنها في بعض الأحيان دون ثمن كمية الصوف الضرورية لصنع شاشية تونسية واحدة (35) .

ويعود تفسير انخفاض سعر الشاشية الأجنبية إلى استعمال مواد أوليه من النوع الرديء، واستخدام الآلات في التصنيع، بالإضافة إلى مساندة النظام الجمركي لسنة 1898 في إقصاء الشاشية النمساوية. وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى قطاع النسيج الذي تم توريد كميات كبرى من النسيج واللباس وخصوصا" الأقمشة القطنية الإنكليزية الصنع، ثم الفرنسية الصنع دون غيرها ابتداء من العام 1918. وقد كانت الأقمشة القطنية حتى تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى تورد غير ملونة ثم يتم صباغها بتونس، ولكن منذ تطور الصناعات الكيماوية أصبحت الأقمشة القطنية تلون في أوروبا حيث تنتج المعامل بأثمان زهيدة صباغة أكثر التصاقا" بالأقمشة من الصباغة التونسية (36) .

وكان يقوم بتوريد تلك الأقمشة بالخصوص تجار بالجملة من اليهود الذين كان لهم ممثلون بأهم المدن الأوربية المختصة في صناعة الأقمشة القطنية كمدينة مانشستر بانكلترا ومدينة ليل بفرنسا. كما عرفت الأقمشة الحريرية التونسية نفس الوضع فقد تمكنت عمليا" الأقمشة الحريرية المصنوعة بمدينة ليون الفرنسية من إقصاء الأقمشة الحريرية الرفيعة المصنوعة بالإيالة التونسية . أيضا" قامت بعض المصانع الأوروبية بإنتاج بعض أنواع اللباس التقليدي التونسي مثل((البرنس)) التونسي . كما كانت النمسا قبل الحرب العالمية الأولى تقوم بصنع ملابس ذات الألوان المتنوعة المتماشية مع الذوق التونسي لترويجها في الأسواق التونسية . وحتى الأثاث المقلد لأشكال وألوان الأثاث التقليدي التونسي كان يرد من إيطاليا (37) .

1- النظام الجمركي وأثره في الصناعات التقليدية :

اعتمد النظام الجمركي في الإيالة التونسية على جملة من الاتفاقيات التي أبرمتها اليابان مع الدول الأوروبية الكبرى، وقد اقتضت تلك الاتفاقيات الموقعة في العام 1824 بين تونس وفرنسا تخفيض 3 % من ضرائب الدخول على البضائع التي يوردها الرعايا

الأوروبيون . أما الموردون من رعايا الباي فقد كانوا مطالبين بدفع ضرائب تتراوح بين 10 و 11 % على البضائع الواردة من أوروبا. وبالنسبة للضرائب المفروضة على البضائع التونسية المعدة للتصدير فقد تراوحت بين 8 و 25 % من قيمتها عند خروجها من الإيالة . وهذا ما جعل المنتجين والتجار التونسيين غير قادرين على مزاحمة البضائع الأجنبية . وقد حُذفت هذه الضرائب عن البضائع التونسية بين العامين 1884 – 1890 .

في الوقت نفسه لم تفتح السوق الفرنسية أبوابها إلا بشكل بسيط أمام الصناعات التقليدية التونسية، لأن قانون 9 تموز/ جويليه 1890 فرض على أغلب البضائع التونسية أقل مما تدفعه المنتوجات الأجنبية المماثلة من معاليم (ضرائب) مع إعفاء بعض المنتجات من المعاليم الجمركية. غير أن انخفاض الصادرات إلى فرنسا الذي حصل بين العامين 1895 – 1897 قد جعل المصدرين الفرنسيين يطالبون بنظام تفاضلي في تونس. ولتحويل النظام الجمركي لمصلحة الفرنسيين تم نقض المعاهدات التجارية المبرمة بين تونس والدول الأوروبية ابتداء من العام 1896 وأبرمت معاهدات أخرى لا تُراعى فيها مصلحة تونس كالسابق. ولم تتمكن سوى بريطانيا بمقتضى الاتفاقية الفرنسية – الإنكليزية 18 تشرين أول / أكتوبر 1897 من مزاحمة البضائع الفرنسية، ورغم ذلك تم نقض الاتفاقية المذكورة في العام 1919 .

لجأت فرنسا إلى وضع مجموعة من التدابير التشريعية تسمح بدخول المنتجات الفرنسية المقلدة للمنتجات التونسية، وقد وجهت تلك التدابير ضربة قاسية للصناعات التقليدية التونسية التي كان تدهورها قد بدأ منذ اندراجها ضمن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته تونس، والذي هو نتيجة حتمية لاقتحام حضارة جديدة لتلك البلاد. فمنذ تلك الفترة السابقة للحماية أقبل المماليك وكبار وجهاء البلاد والقضاة وكبار الموظفين ومدرسي الجامع الأعظم، وكبار المالكين العقاريين وأثرياء الصناع على شراء البضائع الأوروبية من أثاث وعطور ونسيج وغير ذلك من منتجات ، ومن المحزن أن كثيرا" من العائلات التونسية قد أصابها الفقر بسبب بيعها أو رهنها لأملاكها لدى المرابين لتلبية تلك الحاجيات الجديدة .

وقد استطاع اليهود (38) أن يدعموا هذه التجارة والمدنية الجديدة بشكل أعطاها حركية خارقة للعادة ، فبعد سيطرتهم على أسواق العاصمة المتخصصة في التوريد وبيع البضائع الأوروبية ، تمكنوا من السيطرة على التجارة في الأحياء التي يقطنها الأوروبيون في كل من تونس وبنزرت وسوسة وبعض المدن الأخرى. وكان السبب لهذه السيطرة امتلاك اليهود لرؤوس الأموال التي جمعتها أجيال من التجار اليهود والمرابين ، ولخبرتهم بالتقنيات التجارية والمالية ، وحسن تنظيمهم وروح المبادرة التي يتسمون بها (39) . كما أن ارتفاع عدد أفراد الجالية الأوروبية بالعاصمة وما تمتعوا به من مكانة كان له أثره في التغيير السريع لعادات السكان المسلمين المترفين وطرق عيشهم (40).

2- انهيار صادرات الصناعات التقليدية :

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح السكان الفقراء القاطنون في ضواحي المدن الكبرى يقبلون على شراء الملابس القديمة الواردة من الخارج، والملابس والأحذية التابعة للمخازن العسكرية. وقد كان لدى سكان المدن الأغنياء رغبة عارمة في تمييز أنفسهم عن سكان الريف، من حيث الأخلاق وطريقة العيش وحتى اللباس والمظاهر الخارجية، لأن ارتداء الملابس الأوروبية أصبح شيئا" فشيئا" مظهرا" من مظاهر الانتماء إلى حضارة بعينها وتعبيرا" عن إرادة التشبه – ولو في المظهر الخارجي – بالأوروبيين المتطورين. وقد كان لإتباع الأسلوب الغربي في بعض المظاهر إلى جانب انخفاض مستوى العيش لدى البرجوازية التقليدية الكبرى أثره في قلة الإقبال على شراء البضائع التقليدية الفاخرة كالأسلحة المرصعة بالمجوهرات والملابس المزركشة، والأحزمة المغشاة بالفضة المنقوشة والشواشي والعمامات الفاخرة . كما انقرض الكثير من الحرف بسبب أسلوب الحياة العصرية مثل مهنة صناعة الأسلحة وصناعة العربات والسراجة والنقاشه .

بينما استطاع أصحاب الصناعات النفعية، مثل الحدادين والبرادعية والعربجية، أن يصمدوا أكثر من غيرهم لأنهم احتفظوا بالحرفين الريفيين الذين استمروا بتمسكهم بالملابس والأدوات المنزلية التقليدية. ولكن بالنتيجة فإن تقلص السوق الداخلية قد صادف انخفاضا" كبيرا" في حجم منتجات الصناعات التقليدية التونسية المصدرة إلى الخارج . ولكن رغم ذلك

فقد أصاب الصناعات التقليدية التي استمرت مزدهرة نسبيا" إلى حدود السنة 1920 نفس المصير الذي عرفته الصناعات التقليدية الفاخرة ، فانخفض نسق صناعة بعض المنتجات النفعية عندما بلغ رواج المنتجات الأوروبية المماثلة إلى سكان المدن والأرياف، وعندما شمل تغيير أسلوب الحياة قسما" كبيرا" من الطبقات الاجتماعية أيضا"(41) . ورغم محاولة الحرفيين التأقلم مع الوضع الجديد حتى يضمنوا البقاء لأنفسهم ، فإن ذلك لم يؤد إلى تغيير جذري للتقنيات وطرق العمل بسبب التدهور المستمر لمعظم الحرف بشكل أفرغ شيئا" فشيئا" الهياكل الحرفية العريقة من محتواها .

ورغم محاولة الحرفيين بالعاصمة تفادي انحطاط النظام القديم لتجمع الحرفيين من خلال التفكير بشكل جديد من التجمع على شكل تعاونيات فإن هذه المحاولة فشلت لأن فكرة إحداث التعاونيات لم تكن نابعة من مجموع الحرفيين، لعدم تطور العقلية السائدة لديهم –إلا قليلا"– منذ عدة قرون، بل كانت عقلية فردية، علاوة على أن الهدف الحقيقي من التعاونيات كان من أجل الحصول على قروض ، ولم يكن لها فيما بعد أي وجود حقيقي .

خامساً– الحركة النقابية التونسية :

استطاعت الحركة النقابية التي أسسها النقابي الزعيم محمد علي (1890–1928) (42) في العام 1920 أن تضم عددا" من الصناعيين التقليديين – رغم نشاطها السري – وقد ارتفع هذا العدد بين العامين 1920 – 1924 عندما أصدرت السلطة العليا أمرا" في العام 1932 تشرع فيه العمل النقابي . وقبيل الحرب العالمية الثانية ضمت الحركة النقابية أغلب الحرفيين بمدينة تونس. وكانت العقلية السائدة في صلب التنظيمات الحرفية القديمة هي نفسها المتأصلة لدى مجموع الحرفيين بالعاصمة. ففي نظر الحرفيين فإن الحركة النقابية ماهي إلا مظهر عصري للتجمعات الحرفية التقليدية . لكن تلك المجموعات الاجتماعية المهنية قد اتسع نطاقها خلال الأزمة الكبرى بين العامين 1932–1936 التي أسفرت عن تعطيل الصادرات، وانخفاض الطاقة الشرائية لمختلف الشرائح الاجتماعية، وبالخصوص مطالب الفلاحين الذين اشتكوا من قلة تصريف منتجاتهم رغم قلتها بسبب الجدب الذي أصاب البلاد .

ورغم اتساع تلك المطالب النقابية في العام 1932، وتحويلها إلى إضرابات، فإنها لم تنظم في نطاق منظمة نقابية ما لعدم وجود أي نشاط للنقابات ، ولعدم وجود قانوني إلا في العام 1933 . ولم يكن ما حصل إلا تعبيرا" تلقائيا" عن الاستياء الناتج عن الأزمة التي زعزعت في ذلك التاريخ أركان جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في تونس، والتي شملت الزراعة والصناعة التقليدية على حد سواء . من جهة أخرى فإن العقلية المحافظة لدى أرباب الصناعات التقليدية – الذين لم يتوصلوا إلى إدراك الأغراض والوسائل الخاصة بالحركة النقابية العصرية – قد آلت إلى تفكك بل انقراض عدد كبير من النقابات التي تأسست في العام 1932 (43).

يضاف إلى ما سبق أن ما جرى في فرنسا من أحداث ابتداء من العام 1934 قد كان لها صداها في تونس، بأن تسببت في إثارة مرحلة جديدة من النشاط لدى أرباب الصناعات التقليدية في مدينة تونس على وجه التحديد، من ذلك أن عددا" مهما" من نقابات الصناعات التقليدية قد ظهر للوجود من جديد، وأبدت استعدادها للحصول على مطالبها . وظهرت من جديد في العام 1936 عدة نقابات، مثل نقابة عمال الشواشي، ونقابات البلاغجيه، وعَملة النسيج الميكانيكي ، وعَملة النقش وعَملة الخياطة التقليدية وغير ذلك من النقابات (44) .

تميزت الحركة النقابية التي ظهرت في العامين 1933 – 1934 بضم أغلب صناعاتها التقليدية بالعاصمة للأعراف والعَملة (العمال)- الذين تجمعهم نفس الروح المطلبية المهنية – في وقت واحد. على عكس حركة 1936 – 1938 التي كانت حركة طبقية. لأن أغلب النقابات المذكورة قد أصبحت متجانسة على المستوى الاجتماعي والمهني. وانفصل العَملة عن الأعراف لتكوين النقابات الخاصة بهم، لأن الأهداف المهنية لم تعد تجمع بين الأعراف والعَملة بسبب اختلاف مصالحهم، وبنفس الوقت فقد كان الأعراف لا يقبلون إلا بصعوبة مطالب عَملتهم في مثل تلك الظروف السيئة التي كانوا يجتازونها. وبناء على القانون الصادر في 4 آب / أوت 1936 شملت القوانين الاجتماعية المجموعات الحرفية التقليدية، لكن تطبيقها اصطدم بجمود الأعراف، وهذا ما أبقى مطالب

الحرفيين حبرا" على ورق كما أن انهيار الجبهة الشعبية بفرنسا أدى إلى ردود فعل زادت من تصلب مواقف القوى الرجعية، وجمدت الحركة النقابية التونسية بأكملها (45).

ورغم الاتفاقيات التي تم إبرامها بين النقابات العمالية والأعراف لتحديد مدة العمل اليومي لبعض الصناعات وتحديد الأجور، ورغم المصادقة عليها في 7-30 حزيران /جوان 1937 إلا أن تقهقر الحركة النقابية كان كبيرا" في السنوات الثلاث التي سبقت الحرب العالمية الثانية لأن تعميم القوانين الاجتماعية على العمال الحرفيين ليس بالشيء السهل بسبب طبيعة عملهم التي تقتضي ساعات عمل قليلة أحيانا"، وساعات عمل طويلة أحيانا" أخرى، وذلك تبعا" لحركة العمل الحرفي التقليدي الذي كان يعاني من الركود في بعض الأوقات، ومن النشاط والازدهار في أوقات أخرى. ولكن على وجه الإجمال فقد بدت الأشكال التنظيمية للصناعات التقليدية التونسية قبيل الحرب العالمية الثانية مفككة ، غير قادرة على التلاؤم مع الأوضاع التي تشهدها المجموعات الحرفية بمختلف مدن الإيالة وخصوصا" العاصمة (46) .

سادسا"- الصناعة التقليدية التونسية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945:

لقد أظهرت الصناعات التقليدية التونسية في أثناء الحرب العالمية الثانية قدرتها على دعم الوجود الاقتصادي في تونس الذي اضطر إلى الاكتفاء الذاتي ، واستجابت إلى متطلبات حرفيين جدد تعودوا على استعمال المواد المصنعة، حتى أن الحرفيين استطاعوا التحكم شبه المطلق في السوق الداخلية التونسية بسبب تعطيل العلاقات التجارية بين تونس وفرنسا. ورغم توقف الواردات فقد عرفت مختلف الصناعات التقليدية نموا" وارتفاعا" ملحوظين - كقطاع النسيج مثلا"- ، مما زاد في الربح لجميع الأنشطة وتحسن حالة كافة الحرفيين. وحتى الحماية التي طالب بها الحرفيون لصناعاتهم عن طريق المجموعات الحرفية أو بوساطة النقابات، والتي كانت السلطة ترفضها باستمرار، قد أصبحت - الحماية - شاملة دفعة واحدة لها إثر الحرب، واستفاد الحرفيون من نتائجها. وحتى صعوبة استيراد المواد الأولية لم يعرقل تطور هذه الصناعات، لأن الناس لجؤوا إلى استعمال كل ما يجدونه من مواد أولية في أي مكان، كالصوف والجلد والخشب والخزف وغير ذلك (47) .

وضعت نهاية الحرب واستئناف العلاقات التجارية الطبيعية حدا" للحالة الاستثنائية التي عاشتها الصناعات التقليدية فرجعت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب من انكماش السوق الداخلية أمام المنسوجات التونسية بسبب تدفق الفائض الأمريكي والملابس العسكرية القديمة. وتأثرت سائر قطاعات الصناعات التقليدية المحلية بتغيير الوضع. وفتحت الأسواق من جديد في وجه المنتجات التونسية، واسترجعت حركة التصدير نشاطها، ولم تبق السوق التونسية محمية كما كان الشأن في أثناء الحرب. وانقرضت بعض الحرف إثر انعدام الطلب عليها بالنسبة للداخل والخارج. وكذلك الشأن بالنسبة للصناعات التقليدية الريفية التي شهدت تطورا" لا رجعة فيه. ومثال ذلك أن الأزمة التي عانى منها الخزف بالمكنين قد تسببت في حصول تغيرات عميقة في حياة الخزافين الذين كانوا يملكون الأراضي في الماضي واضطروا لبيعها لتسديد الدين من أجل لقمة العيش، وهذا ما جعل من الفلاح حرفيا" فقط (48).

كان لفقر الفلاح وعدم قدرته على تأمين رأس المال لصناعته، أن استغل هذا الفلاح كل من التاجر الممول، والوسيط لتصريف بضاعة هذا الفلاح –الذي تحول إلى خزاف –، بشكل زاد من بؤس الخزاف – الفلاح–. وقد كان لتدهور مستوى عيش الخزافين أن رفض الشبان تعاطي مهنة آبائهم، وبموت الآباء نقص عدد المنتجين وكمية الإنتاج، وتدهورت الأساليب الفنية التقليدية للمهنة. ولم يقتصر هذا على حرفة صناعة الخزف فقط بل شمل الوضع كافة الحرف اليدوية الريفية في مختلف أنحاء البلاد (49).

ورغم ذلك فقد تمكنت الصناعات التقليدية من الصمود، لأن المنافسين الأوروبيين لم يتمكنوا من إقصاء الحرفيين إلى الأسواق العتيقة، بل إن الأزمة قد اجتاحت الأنشطة الصناعية التقليدية عن طريق تسويق البضائع الأجنبية، لأن التجارة الأوروبية قد انتصبت وتطورت في القطاعات الأوروبية من المدن التونسية ثم توغلت في القرى والأحياء العتيقة، فبقي التونسيون أسيادا" في عقر دارهم سواء في أسواقهم أو بيوتهم – مكان الصناعات التقليدية النسائية الريفية – لأن التغيرات التي أُدخلت على مختلف قطاعات الصناعات التقليدية قد أفرغت الحرفة من محتواها، وشوهت بعض المظاهر من تنظيمها، وحورت بعض أنماط وأنواع العمل، ولكن الأساليب الفنية وموارد الطاقة وتقسيم الحرف إلى وحدات إنتاجية

مبعثرة في الأرياف أو مجمعة في نفس المكان (السوق)، بالمدن لم يلحقه أي تغيير جوهري (50) .

فالصناعة التقليدية هي احدى أشكال الاقتصاد السابق للاقتصاد الصناعي والرأسمالي، وهي إحدى مقومات حضارة هياكلها عتيقة، واقتصاد هذه الحضارة لم يتطور بنفسه كما الحضارة الصناعية في أوروبا، والتي تتمثل أسسها في موارد الطاقة المعدنية والآلات ورأس المال والمعامل والإطارات الفنية والعلمية، لأنها بقيت في بلدانها الأصلية ،ولم تقتن منها تونس إلا المنتجات المسوقة على شكل بضائع مصنعة بغزارة ومستوردة بدون حواجز جمركية . لذلك فقد تطور في الإيالة قطاع تجاري ضخم إلى جانب قطاع إنتاج عتيق لا يملك الآلية لمواجهة المنافسة الموجهة إليه . ورغم ذلك فقد حافظ ذلك القطاع على قسم من الحرفيين التقليديين من ريفيين، وسكان المدن الفقراء ، وبعض الحرفيين الأجانب . ولكن بقاءه كان مرتبطا" أساسا" بقلة تصنيع البلاد.

هوامش الفصل الثاني

1-حول جذور الاستعمار الفلاحي قبل الحماية، المحجوبي، انتصاب الحماية ...، ص 124

2-للتفصيل: أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956 ، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر ، تونس ، 1986 ، ص 56 .

3-المرجع السابق، ص 60، عن تقرير حول القانون العقاري التونسي 1885، من صفحة 1 إلى صفحة 20.

4- وهو عبارة عن ريع دائم، يسلمه المستغل إلى صاحب الأرض حتى يتمكن من المحافظة بشكل دائم على حقوقه في تلك الأرض، ويضمن للمنتفع بالإنزال إمكانية استغلال الأرض بصورة مستمرة ومستقره، المرجع السابق. أيضا" حول الاحتلال الفرنسي ومؤسسة الأوقاف من 1881 - 1914 . د : الشيباني بنبلغيث، فصول في تاريخ الأوقاف في تونس، من منتصف القرن التاسع عشر إلى 1914، طبعة أولى ، صفاقس 2003 ، ص 127-186 .

5-للتفصيل: المرجع السابق ، الفصل الثالث ، ص 103-126 .

6- قصاب، تاريخ تونس ... ، ص 62 .

Jean Poncet , Le Colonisation et I, Agricuiture Europeennes en Tunisie Depuis 1881 – Etude de Geographie Historique et economique , Paris , Mouton co . 1962 , P167.

7- قصاب ، تاريخ تونس ، ص 62 . عن بورد (Paul Bourde) جريدة لوطان الباريسية (Le Temps) فيفري 1890 .

8-المرجع السابق عن الفصل الوارد في نشرته إدارة الفلاحة والتجارة ، عدد 3 بتاريخ 15 أفريل 1897 تحت عنوان ((مستقبل البلاد التونسية التجاري)) .

9-وهي آفة تصيب الكروم ، للتفصيل : المحجوبي ، انتصاب الحماية .. ، ص 136 .

10- قصاب ، تاريخ تونس المعاصر ... ، ص 71 .

11- وكان أعنف من طالب بهذا الاستعمار دي كرينار مؤسس جريدة ((تونس الفرنسية)) ، المرجع السابق ، ص 72 .

12- المرجع السابق ، ص 73 .

13- (Paul Cambon) المقيم العام الفرنسي في تونس ، وإليه يعود الفضل في تنظيم الحماية في تونس بشكل جيد ، ولكن في عام 1891 نُقل إلى تركيا.

14- المرجع السابق ، ص 75 ، عن مذكرة موجهة من المقيم العام إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 10 جانفي / 1890 .

15- بنبلغيث ، فصول في تاريخ الأوقاف ، ص 174 .

16- قصاب ، تاريخ تونس ص 76 .

17- Poncet , La Colonisation , P 277.

18- للتفصيل، قصاب ، تاريخ تونس ... ، ص 93 .

19- وهي القرى الاستعمارية ، وكانت قرى الشمال الأكثر استهدافا"، والأوفر حظا" في هذا المجال . للتفصيل : حفيظ الطبابي ، القرى الاستعمارية، قرى مناجم قفصه نموذجا"، المجلة التاريخية المغاربية ، العدد 107-108، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان ، تونس ، حزيران ، 2002، ص 139 .

20- المرجع السابق ، ص 144 .

21- قصاب، تاريخ تونس ... ، ص 98 .

22- للتفصيل ، المرجع السابق ، ص 99 .

23- المرجع السابق ، ص 104 ، عن التقرير المقدم إلى مؤتمر معمري الشمال الإفريقي (1908) ونشرته ادارة الفلاحة ، 1907 ، ص 267-270 .

24- المرجع السابق ، ص 112 ، عن جيزلان مولارد (Ghislaine Mollard) تطور زراعة وإنتاج القمح بالجزائر ، باريس ، 1955 ، ص171 .

25- لم يستثنى حتى المناطق القصية من الصحراء، فهاجس سلطة الحماية هو إقرار البدو والتضييق على تحركاتهم وإحكام سيطرتها على التخوم الصحراوية لدوافع أمنية . للتوسع: فتحي تيسير، قبائل أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية نجع ورغمه نموذجا"، 1881-1939 ، مؤسسة التميمي ، زغوان ، تونس ، 1998 ، ص 323 .

26- لأنها مثل الزراعة الأمريكية في أول أمرها مثلت نشاطا" توطينيا" ، ولكنها في واقع الأمر أحدثت فراغا" في البوادي عن طريق ((أسراب)) الآلات التي استعملتها .

27- للتفصيل حول : نتائج الاستعمار الرسمي ، قصاب ، تاريخ تونس، ص 129 .

28- وهي الأزمة التي حدثت في أوائل العام 1920 بسبب هبوط الواردات الأوروبية في أمريكا وبريطانيا، مما أدى إلى انهيار في أسعار القطن، والحنطة والسكر بشكل كبير، فنشأ عن ذلك أزمة بطالة في أوروبا، ولكنها لم تدم إلا لبضعة أشهر في الولايات المتحدة، بينما دامت في أوروبا عاما"، وفي بعض البلدان عامين، ولكنها بشكل عام لم تكن خطيرة جدا" أو عميقة . للتفصيل : بيير رونفن، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، الطبعة الثانية، دمشق ، 1989، ص 166 .

29- حدثت في العام 1929 أزمة اقتصادية ومالية ونقدية ، وكان لهذه الأزمة أصداء سياسية مهمة سواء من حيث النظام الداخلي في بعض الدول أو على المستوى الدولي

. ولكن هذه الأزمة لم تكن إلا عارضا" لما حدث إثر الحرب العالمية الأولى من تطورات . حول هذه التطورات :

Nogero , Bertrand . La
Crise economiaue Dans Le Monde et en France , Paris , 1936

30- للتوسع في دراسة هذه الأزمة : رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، الطبعة الثانية ، دمشق ، 1980 ، ص 297 – 314 .

31- قصاب ، تاريخ تونس ...، ص 152 .

32- المرجع السابق ، ص 163 .

33- كان لانتشار الأزمة الاقتصادية وانتشار داء الفيلوكسيرا والمضاربة الجزائرية للخمور في فرنسا دوره الفعال في انخفاض مساحات الكروم المزروعة .

34- قصاب ، تاريخ تونس ... ، ص 176 ، عن غولفان (L.Golvin) مظاهر الصناعات التقليدية التونسية ، 1957 ، ص 82 .

35- المرجع السابق ، ص 177 . عن فلوري (Fleury . V) الصناعات الأهلية بالبلاد التونسية ، باريس ، 1900 .

36- المرجع السابق ، ص 179 . عن بيناك (P.Pennec) تحويل نقابات الحرفيين بمدينة تونس ، أطروحة ..... 1964 .

37- لقد اختفت الشاشية النمساوية من السوق التونسية ابتداء من سنة 1911 ، ولكن عوضتها بعد الحرب العالمية الأولى الشاسية المصنوعة في تشيكسلوفاكيا . المرجع السابق ، تاريخ تونس .. ، ص 179 .

38- كان لليهود في أقطار المغرب العربي ، وحتى في أقطار المشرق العربي ، دورا" بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية ، وكذلك الأمر في تونس . حول التناقض بين

اليهود والسكان المحليين انظر : الهادي البيمومي ، النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و 1948 ، الطبعة الأولى ، صفاقس ، تونس ، 1982 ، ص 33-36 . وحول التناقض بين اليهود والأوروبيين أنظر المرجع نفسه ، ص 40-97 .

39- قصاب ، تاريخ تونس ، ص 175-185 .

40- للتفصيل حول تطور وضع اليهود الاقتصادي : مجموعة من المؤلفين ، تحرير : صموئيل ايتنجر ، اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950) ترجمة : جمال الرفاعي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أيار - 1995 . ص 287-289

41- مثال على ذلك انتشار النور الكهربائي بالمدن وما جر معه من إنتاج للقناديل ، واستعمال الأواني الأوربية والخزفية المستوردة وتسببه في فتور صانعي الخزف والأواني الطينية . المرجع السابق، قصاب، تاريخ تونس ، ص 202 .

42- 1890-1928، ينتمي محمد علي الزعيم النقابي إلى زعماء الإصلاح السياسيين المغاربة والمشارقة ، ويعود إليه الفضل في تأسيس أول حركة عمالية قومية ذات أبعاد سياسية . للتفصيل : أحمد خالد ، أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل ، طبعة ثانية ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1979 ، ص 159-196 .

43- حول تأسيس النقابات في تونس أنظر : الطاهر الحداد ، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية ، النشرة الرابعة ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1984 ، ص 117-123 .

44- للمزيد انظر : قصاب ، تاريخ تونس .. ، ص 217-224 .

45- الهادي التيمومي ، نقابات الأعراف التونسيين (1932-1955) ، دار محمد علي الحامي ، صفاقس ، تونس ، 1983 ، ص 158 .

46- المرجع السابق ، ص 159 .

47- للتفصيل حول وضع كل حرفة وما آلت إليه ، قصاب ، تاريخ تونس .. ، ص 226-231 .

48- حافظ ستهم ، الحرفيون الخزافون بالمكينن ، مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، سبتمبر ، 1964 – عدد 1 ، ص 59 .

49- المرجع السابق ، ص 59 .

50- قصاب ، تاريخ تونس ... ، 232 .

Damascus University

الفصل الثالث

السياسة التعليمية والثقافية التونسية في ظل الحماية

1881 - 1956

بقيت الحياة العلمية والثقافية في تونس حتى العام 1881 عربية إسلامية خالصة وكان أسلوب التعليم تقليديا" يبدأ بالكتاتيب ويستمر فيما بعد بالجامع الذي يعطي البلاد كوادرها الإدارية والدينية. وبإحداث المدرسة الحربية في باردو في العام 1840 (1)، وتأسيس المدرسة الصادقية (2) في العام 1875 وتدريس اللغات الأجنبية دخلت الثقافة الغربية وحضارتها الثقافة التونسية .

أولا" – التعليم :

تنوعت أشكال التعليم وأنواعه في تونس بتعدد المجموعات العرقية واللغوية. فقد كان للمسلمين تعليمهم التقليدي المنظم بالكتاتيب والمدارس القرآنية، وتعليمهم العصري المنظم بالمدارس الفرنسية العربية والمعهد الصادقي والجمعية الخلدونية (3). كما كان لليهود نوعان من التعليم، التقليدي الذي كان ينشره الأحبار باللغة العبرية، والعصري المنظم بالمدارس الحديثة التابعة للرابطة الإسرائيلية(4). أيضا" نظم الأوروبيون من جهتهم تعليما" خاصا" بهم سواء منهم الايطاليون أو الفرنسيون . واستقطبت مدارسهم أحيانا" بعض الطلاب المسلمين. وكانت إدارة التعليم العمومي أو بعض المؤسسات الخاصة – التي اكتست في أغلب الأحيان طابعا" دينيا" – هي التي تولت تنظيم التعليم الفرنسي .

1- التعليم في تونس بين العامين 1881- 1920 :

وُجد في تونس مدرستان إيطاليتان في العام 1881، لتعليم الجالية الإيطالية ، وفي العام 1888 أُعيد تنظيم المدارس الإيطالية الموجودة بالخارج فأخضعت المدارس الإيطالية بتونس إلى سلطة الحكومة الإيطالية حيث أصبحت مؤسسات دولية تشرف عليها الحكومة الإيطالية، وبهذه الطريقة لم يكن لسلطة الحماية أي تدخل بهذه المدارس، بل على العكس

فقد وضعت المدارس الإيطالية تحت سلطة القنصل العام الإيطالي بتونس، وتديرها هيئة محلية، ويراقبها مفتش ملحق رسميا" بالقنصلية الإيطالية. وأضفت الاتفاقية الموقعة في العام 1896 الصبغة الشرعية على وضع هذه المدارس. ورغم استمرار المدارس الإيطالية فترة من الزمن بالتزايد إلا أن عددها أخذ يتناقص شيئا" فشيئا" تبعا" لتفاقم ردود الفعل ضد ((الحظر الإيطالي)) فيما بين الحربين، وبالتالي تضاؤل الامتيازات المدرسية بشكل أصبحت فيه المدارس الإيطالية شبه معدومة في العام 1945

وإلى جانب المدارس الإيطالية وجدت المدارس التي تولت نشر التعليم الفرنسي قبل الحماية، ففي العام 1883 وجد عشرون مدرسة تشرف عليها جمعيات رهبانية، وثلاث معاهد تابعة للرابطة الإسرائيلية، إلى جانب المعهد الصادقي. ومع بداية عهد الحماية لجأت السلطة الفرنسية إلى تنظيم التعليم العصري باللغة الفرنسية، فأحدثت سنة 1883 إدارة التعليم العمومي، وهي التي أسماها التونسيون ((إدارة العلوم والمعارف)) . ورغم اهتمام هذه المدارس بتدريس أبناء المزارعين الفرنسيين، إلا أن هدفها كان نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين في الأوساط الإسلامية والمالطية والإيطالية بالإيالة . و كان إقبال التونسيين على التعليم كبيرا"، وقد وجد التأثير الثقافي الفرنسي بتونس بيئة منفتحة للغاية ومستعدة للتأثير عن طريق التعليم الذي تلقته بالمعهد الصادقي (5). وبين العامين 1885 – 1890 ارتفعت ميزانية التعليم العمومي، إلى جانب ارتفاع عدد المدارس التي احتلت بها اللغة الفرنسية المرتبة الأساسية من 24 إلى 83 مدرسة، منها 4 معاهد ثانوية، وهذا ما سمح لعدد كبير من الطلاب المالطيين والتونسيين المسلمين ، والتونسيين اليهود بالالتحاق بهذه المدارس .

ازداد عدد الطلاب التونسيين المسلمين الذين تعلموا تعليما" عصريا" عن غيرهم من التلاميذ، ومنذ بدايات القرن العشرين بدأت بالظهور الدفعات الأولى من الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المدرسة الصادقية والجمعية الخلدونية لإمداد التونسيين من ذوي الثقافة العربية بعناصر تكميلية من التعليم العصري . وكانت اللغة الفرنسية أداة الترقية بالنسبة لمن يرغب من التونسيين الالتحاق بسلك الوظيفة العمومية، خاصة بعد الضرر الذي أصاب البعض في المجالين الزراعي والاقتصادي، فكان الارتقاء إلى سلك التعليم أو إلى الوظيفة العمومية

بالنسبة ((للمثقف)) التونسي وسيلة من وسائل الترقية. وبالنسبة لبعض العائلات من أعيان التونسيين ممن تزعزعت أركان مرتبتها الاجتماعية – بسبب ما أصاب ملكيتها الزراعية أو صناعاتها التقليدية – أصبح يعتبر ارتقاء أبنائها إلى منابع الثقافة المزدوجة الفرنسية والتونسية، وبالتالي إلى المناصب الإدارية عاملا" من عوامل الترقية الاجتماعية أيضا"، خاصة وأن النخبة من التونسيين قد برعت وتفوقت في تعلم اللغة الفرنسية، وهذا ما زاد من قدرتهم في إدراك الحضارة الغربية، وخاصة الفرنسية .

لم يتحمل المستوطنون الفرنسيون بتونس تميز التونسيين الدراسي، فشنوا في العام 1889 حملة شديدة للمطالبة بإلغاء تعليم اللغة الفرنسية للأهالي (6)، وتبنى هذه الحملة مؤيدو العقلية الاستعمارية الفرنسية بنشرهم مقالا" في جريدة ((تونس الفرنسية)) بتاريخ 27 أيار / ماي 1889 ذكروا فيه : ((أجل! إن ما نشاهده من اضطراب في العالم الإسلامي هو في معظمه ناتج عن التعليم الذي لقناه لمحمييينا. فعندما علمناهم تاريخ الشعوب المتحضرة ومكناهم –عن طريق معرفتهم للغتنا – من قراءة المنشورات الفرنسية من كتب وجرائد أثرنا في نفوسهم فجأة أفكار الحرية والمساواة التي لم يتهيّؤوا لها من قبل لا عن طريق التربية العائلية ولا عن طريق البيئة المحيطة بهم، فانطلقت تلك الأفكار في عقولهم التي لم تتهيأ لتقبلها وتولد عنها تفاقم للكبرياء وطموحات لمثل أعلى مبهمة، لم يشعر آباؤهم أبدا" بحاجة إليها .)) .

وبناء على وجهة نظر الاستعماريين التي ذكرت أعلاه عملت سلطة الحماية في تونس على تخفيض عدد التلامذة المسلمين المرسمين بالمدارس المزدوجة اللغة، كما تم إغلاق عشرة معاهد مدرسية بالمراكز التي يقطنها سكان مسلمون فقط، إضافة إلى تشجيع الأهالي على تعليم أبنائهم التعليم التقليدي، والإكثار من عدد المدارس المعدة لتكوين معلمي المدارس القرآنية، التي اعتبرتها سلطة الحماية في مثابة النمط العصري للكتاتيب . ومنذ العام 1903 اتجهت السلطة بسياستها التعليمية لتخصيص الأطفال التونسيين بنوع من التعليم لتكوين اليد العاملة البارعة. وقد عبر التقرير المرسل إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في العام 1906 ما يفيد هذا القول : ((في بلد مثل الإيالة التونسية التي هي في حاجة إلى يد عاملة وافرة يجب

أن يكتسي التعليم بصفة عامة والتعليم الابتدائي بصفة خاصة صبغة عملية وأن يضع على ذمة الصناعة والزراعة الاستعماريتين عملة متعلمين ومتحصلين على التجربة، ولقد اتجهت وتتجه جميع جهود إدارة التعليم نحو هذه الغاية)) (7). وبناءً على ذلك انخفض عدد التلاميذ المسلمين بالمدارس، بينما بقي عدد التلاميذ الطليان والفرنسيين واليهود كما كان، لأن السلطة الفرنسية لم تشعر بأي تخوف من ولاء اليهود لها، بل عملت على دمجهم بشكل كامل في المجتمع الفرنسي .

أثارت السياسة التعليمية الفرنسية احتجاجات الإصلاحيين التونسيين أمثال البشير صفر 1865-1917 (9)، وعلي باش حانبة 1876-1918 (10)، اللذين نددا في جريدتهم الناطقة باللغة الفرنسية ((التونسي)) (11) بسياسة السلطة التعليمية، ولكن لم يأبه أحد لتنديد الإصلاحيين فلجؤوا في العام 1908 إلى إحداث مصلحة للتعليم المهني بإدارة التعليم العمومي. كما أحدثوا بعض مدارس ((التدريب)) الزراعي والصناعي بتونس وسوسة وصفاقس وقابس ومدن أخرى يؤمها في نفس الوقت التلامذة الأوربيون والمسلمون، كما تم تنظيم تعليم البنات المسلمات في المستوى الابتدائي فقط (12). وبتوجيه الأطفال التونسيين نحو المدارس المهنية أهملت المعاهد التونسية المستحدثة التي كان يتلقى فيها التلاميذ تعليما" تقليديا"، ومثال ذلك نقص عدد التلاميذ في المعهد الصادقي، الذي انتزعت أملاكه إدارة الفلاحة عن طريق الإنزال والمعاوضة (13) .

لم تكتف سلطة الحماية بهذه الإجراءات لمنع التونسيين المسلمين من التعليم، بل لجأت إلى حذف اللغات الأجنبية من برامج الدراسات، إضافة إلى استدعاء الطلبة التونسيين المتحصلين على منح دراسية، خشية تأثرهم بالروح التحررية الفرنسية، وألحق بعضهم – لمدة انتقالية – بمعهد سان شارل بالعاصمة الذي كان يشرف عليه الآباء البيض(14)، كما تقرر تشجيع تلامذة المعهد الصادقي على مواصلة دراستهم بعد تحصيلهم دبلوم ختم الدراسات. أيضا" تم انتزاع تدريس اللغة العربية شيئا" فشيئا" من الأساتذة التونسيين– الذين تضاءل عددهم كثيرا" – وعهد به إلى معلمين ثم إلى أساتذة فرنسيين. وغداة الحرب العالمية الأولى أشرف المعهد الصادقي على الإفلاس لولا منحة الإعانة المالية التي أُدرجت في الميزانية

العامة للإيالة، ورغم ذلك لم يتجاوز عدد تلاميذ الشعبة الثانوية في العام 1920 عن المئة تلميذ .

وكان يعترض سبيل كل شاب تونسي يرغب إتمام التعليم الثانوي العصري صعوبات جمة، فبعد دراسة تدوم ثمان سنوات، عليه أن يجتاز عقبة مناظرة الدخول إلى المعهد الثانوي الإسلامي الوحيد (المعهد الصادقي)، وأن يتحمل ست سنوات (السنوات الدراسية) أعباء تعليم يكتسي صبغة موسوعية (15)، وأن يتفوق في كافة المواد لأن عملية انتقاء مشددة تجري في كل امتحان (16). وأن يجتاز الطالب في آخر المطاف 7 اختبارات كتابية، و 8 اختبارات شفهية . والتي يشتمل عليها امتحان هدفه إقصاء أكبر عدد ممكن من المترشحين. غير أن هذه السياسة التعليمية لسلطة الحماية قد خفت حدتها في أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب النقص في عدد رجال التعليم وفي الاعتمادات المالية ، ولكن استرجعت هذه السياسة حركتها بعد سنة 1920 .

كان نظام التعليم العمومي والذي تموله الميزانية التونسية (دافعو الضرائب التونسيون) يرمي إلى تلقين التعليم العصري – المنقول عن فرنسا – للجالية الأجنبية واليهودية بتونس من أجل تمكين أبناء تلك الجالية ، بعد حصولهم على الشهادات الفرنسية من ممارسة المهن المتنوعة والمربحة كالمهن الحرة والمهن الفنية والإدارية .... الخ . وقد شمل هذا النظام (نظام التعليم العمومي)على تعليم ابتدائي ويضم عددا" من المدارس في المدن والقرى – التي يقيم فيها أوروبيون – وعددا" من المبيتات للأوروبيين القاطنين بعيدا" عن المراكز التعليمية ، وتعليم مهني منظم بمعاهد كبرى قائمة بالعاصمة والمشتملة على مختلف فروع التعليم الفني من المستوى الرفيع للبنين والبنات ، ومعاهد للتدريب الزراعي والصناعي بأهم المدن داخل تونس . ومدارس تكميلية في عدد من المدن ، ودار للمعلمين أسست في العام 1884 ، ودار للمعلمات ، ومعاهد ثانوية بالعاصمة وبعض المدن الأخرى. ولم تختلف برامج المعاهد الثانوية بشيء عمّا هو في فرنسا . أيضا" كان هناك مدارس ابتدائية للبنين والبنات بتونس وسوسة وصفاقس ، وفي تونس كان يشتمل على تنظيم على غاية من المرونة يتماشى مع حاجيات البلاد .

2- التعليم في تونس بين العامين 1920- 1967 :

كانت الهياكل الأساسية المدرسية التي أقامها الفرنسيون بتونس في حدود العام 1920 لتلبية حاجيات الأوروبيين في غاية الأهمية ، ولكن بعد العام 1920 أصبح المجهود المبذول في هذا الميدان أهم مما كان عليه من قبل من حيث ارتفاع عدد التلاميذ التونسيين المرسمين بالمدارس، ليعود ويتراجع هذا العدد بسبب الأزمة الاقتصادية الكبرى بين العامين 1932 – 1934، وسياسة المقيم العام الفرنسي بايروتون. ثم استعادت الحركة نشاطها بعد العام 1934 لتتواصل ببطء إلى الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب استرجعت الحركة التعليمية نشاطها بشكل ملحوظ، وشهد إقبال الإناث على المدارس تزايدا" ملحوظا"، في حين بقيت نسبة التونسيين المرسمين بالمدارس ضعيفة، لأن الجهود المالية المبذولة من طرف الميزانية التونسية ركزت اهتمامها لإحداث المعاهد التي يؤمها الأوروبيون واليهود وتعهدها.

هذا وقد شهد عدد التلاميذ التونسيين ارتفاعا" بالمدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية، وحتى في عدد الطلبة التونسيين المزاولين للتعليم العالي بفرنسا أو بتونس. فمنذ العام 1927 أصبح المعهد الصادقي يعد تلاميذه للجزء الأول من الباكالوريا ، ثم للجزء الثاني من تلك الشهادة قبيل الحرب العالمية الثانية ، كما ارتفع عدد الناجحين في مناظرة الدخول إلى ذلك المعهد منذ الحرب العالمية الثانية . وفي نطاق تنظيم الدروس العليا في اللغة العربية والعلوم الطبيعية والرياضيات والتاريخ والجغرافيا والفيزياء والكيمياء تم دمج مركز الدراسات القانونية الذي أُحدث في العام 1922 مع مركز الدراسات القانونية ، وهذا ما زاد من عدد المثقفين التونسيين الذين استطاعوا مع الكوادر التي تلقت تعليمها وعادت من فرنسا أن يشكلوا نواة حركة إصلاحية قامت بدور فعال في التطور السياسي والاجتماعي والثقافي بتونس (17).

ثانيا" – جامع الزيتونة :

يعود لجامع الزيتونة الفضل في تكوين الأغلبية الساحقة من ذوي الثقافة العربية الخالصة، لأن تعليمه كان يرتكز على تلقين المسائل الفقهية، وعلى يد عدد من العائلات الكبرى التي كانت تزود المعهد بالمدرسين ممن يوكل إليهم مهمة تكوين القضاة والمفتين

وغيرهم. كما كان يوكل إلى هذا الجامع بتكوين جماعات من العدول والمؤدبين وغيرهم من الشيوخ المنحدرين من أوساط اجتماعية أكثر تواضعا". وتميز التعليم الزيتوني بأنه كان تقليديا"، اقتصر على تكوين علماء البلاغة وأصحاب الحواشي والكتبة، الذين يجيدون استعمال الألفاظ والقوالب . ولم يكن التعليم التقليدي يهتم بتدريس اللغات الأجنبية أو المواد العلمية (18). ولكن إنشاء الجمعية الخلدونية التي اهتمت بإضافة التعليم العصري إلى جانب نشر الأفكار الإصلاحية أثار موجة من الاضطرابات في رحاب جامع الزيتونة الذي كان يُمثل معقل المحافظين المسلمين ، لأن عددا" كبيرا" من الطلبة وبعض الشيوخ المتأثرين بالأفكار الإصلاحية قد طالبوا بإدراج بعض المواد العلمية في برامج التعليم .

وساندت بعض الصحف والإصلاحيون أمثال البشير صفر 1865-1917 والشيخ سالم بوحاجب 1824-1924هذه المطالب، والتي دفعت بسلطة الحماية اقتراح إعادة تنظيم درجات ذلك التعلم وتعيين مدرسين مختصين واعتماد الطرق التطبيقية وتخصيص محلات خارج الجامع الأعظم لتدريس المواد الجديدة (19). غير أن هذه الإصلاحات لم تدخل تغييرا" عميقا على الهياكل الجامعية العتيقة بسبب المقاومة العنيفة للمشايخ المحافظين ، والمناهضين لكل مظاهر التقدم والتطور، وللدور الذي تقوم به المدرسة الخلدونية في تكوين الزيتوني. وبناء على ذلك فقد تهجموا على الشيخ سالم بو حاجب والبشير صفر وأصدقائهم واتهموهم بالإلحاد .

أيضا" ركز المشايخ المحافظون حملتهم ضد أحد طلبة جامع الزيتونة وهو الشاب عبد العزيز الثعالبي (20) 1876-1944 الذي كان قد أصدر في سنة 1896 جريدة ((سبيل الرشاد)) ثم أوقفها وتحول إلى مصر، وهناك اختلط بالأوساط الإصلاحية بالأزهر. وبعد رجوعه من مصر كان لأفكاره الأثر الكبير في الأوساط الثقافية، رغم ما أثاره المشايخ المحافظون من تهجم عليه. لكن الثعالبي استطاع أن يستميل عددا" كبيرا" من الزيتونيين المثابرين على مطالعة جريدة ((المنار)) التي أسسها الشيخ محمد رشيد رضا 1865-1935 بالقاهرة في العام 1898، والتي قامت بحملة لإصلاح التعليم إصلاحا" جوهريا"، ولتغيير العقليات الدينية تغيرا" عميقا" . كما أن معظم الصحف التونسية التي ازداد عددها

بعد إلغاء الضمان المالي في العام 1901 تولت الدفاع عن أفكار الشيخ المصلح محمد عبده 1849 -1905 (21) وأتباعه من رجال الإصلاح (22) .

كانت ردة الفعل إيجابية على المطالبة بإصلاح الهياكل الجامعية، بل دعت جريدة ((الصواب)) الزيتونيين إلى تكوين جمعية هدفها العمل على تحقيق مطالب الإصلاحيين ، وبالفعل فقد برزت إلى الوجود في العام 1907 ((جمعية الطلبة الزيتونيين)). ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات بين الأساتذة المتشددين والمتشبثين بالطرق التقليدية، وبين الطلبة الراغبين في التغيرات الجذرية والتنظيم الديمقراطي. وقد حاول كل من الشقين تكوين جمعيات مستقلة بذاتها ولكن بدون جدوى بسبب معارضة سلطة الحماية. ورغم تعدد المناوشات بين الطلبة والمدرسين، والمحاولات المتكررة لإصلاح التعليم الزيتوني فلم يتحقق ذلك بالصورة التي كان يرغب بها الطلبة والمدرسون من أنصار الإصلاح، وبقيت الهياكل الجامعية على ما كانت عليه من قبل تقريبا" (23).

تشكلت في العام 1930 لجنة جديدة لإصلاح التعليم الزيتوني، وظهرت أفكار الشيخ الطاهر بن عاشور 1879-1973 الإصلاحية ضمن المعارضة الشديدة للإصلاح من قبل ممثلي الإدارة والجامع الأعظم داخل تلك اللجنة، ومع ازدياد الخلافات بين الشقين انحازت جريدة ((النهضة)) للشيخ الطاهر بن عاشور والبرنامج التجديدي، بينما ساندت جريدة ((الزهرة)) الطرف الآخر وعلى رأسهم الوزير الأكبر خليل بو حاجب 1863-1924 الذي كان معارضا" لأي إصلاح.

أيد الطاهر الدستوريين والإصلاحيين وفي مقدمتهم الشاذلي خير الله مدير جريدة ((صوت التونسي)) في الوقت الذي حاول فيه الزيتونيين الضغط على المحافظين من خلال المظاهرات والاضطرابات، وبدت الأزمة في طريق الحل بعد استقالة الوزير الأكبر وشيخ الإسلام أحمد بيرم في أيلول / سبتمبر 1932 ، وفقد المشايخ ((النظار)) كل سلطة بالجامع الأعظم ولكن لم يحصل أي تغيير لا في المناهج ولا في نظام التعليم . وتكررت محاولة وضع برنامج مفصل للإصلاح من خلال المؤتمر الذي عُقد في العام 1944 إلا أن الفشل كان نصيب هذه المحاولة . ولكن الحكومة عينت في العام 1945 الشيخ الطاهر بن

عاشور المعروف بأفكاره الإصلاحية لتهدئة خواطر الزيتونيين، فعمل إلى إنشاء ستة فروع في تونس العاصمة ومدن أخرى، وألغى استقلالية الفروع الداخلية وأخضعها إلى مراقبة السلطة المركزية بالجامع الأعظم (جامع الزيتونة). كما قرر تدريس المواد العلمية بكل المعاهد الزيتونية، وأرسل عددا" من الطلبة الزيتونيين لإتمام دراستهم بالمشرق (مصر – سوريا – العراق) ونيل الشهادات التي تؤهلهم لتدريس المواد العلمية في المعاهد التابعة للجامعة الزيتونية.

ثالثا" – السياسة الثقافية :

بقيت الثقافة بتونس حتى العام 1881 ثقافة عربية خالصة، أساسها تعليم القرآن بالكتاتيب، وبعدها بالجامع الأعظم ، الذي أعتمد عليه في تكوين الكوادر الدينية والإدارية للبلاد. وبعد إنشاء المدرسة الحربية بباردو والمعهد الصادقي افتتح عهد جديد في تاريخ تونس، لأن تلامذة ذلك المعهد تشبعوا عن طريق تعلمهم اللغة الفرنسية بثقافة فرنسا وحضارتها، وبالتالي بثقافة أوروبا الغربية وحضارتها، وتوضح ذلك من خلال مجموعة من الطلبة الذين واصلوا تعليمهم العالي بفرنسا . ورغم قلة عدد هؤلاء الطلاب الذين نالوا شهاداتهم العليا من كليات ومدارس فرنسا العليا، إلا أن عددهم كان كافيا" للقيام بدور كبير جدا" في بعض ميادين النشاط الثقافي والصحفي بوجه خاص .

لم تترك هذه الفئة من ذوي الثقافة المزدوجة آثارا" أدبية وفنية بحتة، ولكنهم استعاضوا عن ذلك بطاقة كبيرة في الميدان السياسي، وفي مجال الإبداع في نشر الأفكار الإصلاحية المستوحاة من الغرب عن طريق الصحافة التي ازداد إصدارها في تلك المرحلة . من ناحية أخرى فقد كان لازدياد التأثيرات الأجنبية بصورة عنيفة لدى المثقفين الزيتونيين أثره في خلخلة المفاهيم الأدبية والفنية التقليدية ، كما أن عدم قدرة البعض منهم على التلاؤم مع الواقع الجديد قد أسفر في بعض الأحيان عن الحد من الإنتاج الثقافي وحتى تعطيله(24). وخلافا" للنخبة المتأثرة بالحضارة الغربية – التي توقفت لديها ملكات الإبداع والتعبير ، تحت تأثير الثقافة الأوربية – فإن الأفكار الجديدة قد ساعدت الكتاب الزيتونيين مثل أبي القاسم

الشابي 1909-1934، الملقب بشاعر الخضراء ، والطاهر الحداد 1899 - 1935 ، على إثراء أغراضهم الأدبية ومصادر تفكيرهم.

قد كان للتواصل مع الثقافة الغربية دوره في التفكير بسلبيات المجتمع التونسي وقناعة النخبة بمختلف أطيافها بضرورة إجراء إصلاحات في جميع الميادين، فمنذ العام 1881 استمدت الحركة الإصلاحية والدينية أفكار الشيخ محمد عبده وأتباعه، وكانت الصحافة وسيلتها للتعبير عن قناعاتها، ومنذ ذلك العام وحتى الاستقلال شغلت الصحافة مكانة مهمة في الحياة الثقافية التونسية. وأستعملت الصحافة السياسية والأدبية اليومية والأسبوعية والشهرية كأداة لنشر الأفكار الجديدة . خاصة وأن الصحف انتشرت انتشارا" كبيرا" بين أفراد الشعب، وعلى وجه الخصوص في المدن بسبب انخفاض أسعارها ، وتنوع مواضيعها التي كانت تهدفُ إلى إقرار المثل العليا السياسية والاجتماعية .

1- الحياة الثقافية بين العامين 1881 - 1920 :

تركت أفكار المصلحين من المشرق مثل محمد عبده وجمال الدين الأفغاني 1838 - 1897 أثرها في المثقفين الزيتونيين أمثال بيرم الخامس 1840 - 1899 ، ومحمد السنوسي 1851-1900 (25) ، اللذين انخرطا في جمعية ((العروة الوثقى)) ، وكان لزيارة الشيخ محمد عبده إلى تونس في العام 1884، أشد الأثر في انتشار أفكاره بين شيوخ الزيتونة وطلبتها المنفتحين لمختلف التأثيرات الواردة من المشرق العربي .

غير أن سلطة الحماية كانت ترصد هذا التواصل، فانتهزت فرصة مظاهرة المرسى ومطالبة المتظاهرين بإعادة تنظيم المجلس البلدي بالعاصمة، لوضع حد لنشاط الجمعية المذكورة بتونس، وإخماد صوت المصلحين التونسيين، خاصة وأن المعنيين بالأمر كانوا موظفين أو مدرسين يتقاضون جراياتهم (رواتبهم) من الدولة، لذلك اضطروا إلى تغيير أسلوب نشاطهم الإصلاحي ليتلاءم مع وضعهم الاجتماعي. فرأوا أنه من الضروري أن يضفوا على طريقة التعبير عن أفكارهم صبغة معتدلة تكون مقبولة من السلطة .

وكانت الصحف هي أداة التعبير عن أفكار المصلحين التونسيين، ففي 2 آب /أوت 1888 ظهرت أول جريدة غير رسمية باللغة العربية وهي جريدة ((الحاضرة)) (26) بإدارة علي بو شوشة 1859-1917 أحد أقدم تلامذة المعهد الصادقي ، والذي استقال من مهامه الإدارية ليتفرغ للصحافة . وقد ساهم عدد من رجال الإصلاح لإصدار هذه الجريدة مثل البشير صفر والشيخ سالم بو حاجب ومحمد السنوسي والضابط محمد القروي أحد قدماء المدرسة ببباردو . واكتست موضوعات الجريدة طابعا" أخلاقيا" وتعليميا" وأدبيا" (27). وبفضل رعاية الشيخ سالم بوحاجب للجريدة فقد انتشرت أفكارها انتشارا" واسعا"، كما أن إدارة الحماية لم تناهضها بسبب لهجة الجريدة المعتدلة ، وبسبب ما كان للحضارة الأوروبية من تأثير في مسيرتها ومحرريها، لدرجة يمكن معها القول أن ((الحاضرة)) حظيت بتشجيع السلطة الفرنسية بتونس، في الوقت الذي تعرضت فيه لتهجم الوطنيين .

لم تسلم جريدة الحاضرة من انتقاد عبد الرحمن الصنادلي 1848-1935 (28)، الذي عاش في مصر وتتلمذ إلى الشيخ بيرم الخامس وأصدر جريدة الزهرة في العام 1889، وأكثر ما ميز الصنادلي نقده اللاذع للإدارة الفرنسية وسياستها في تونس، وهذا ما جعل عدد قراء الجريدة يزداد بشكل أصبحت فيه أشبه بالجريدة الرسمية، ولكنها عُطلت في العام 1896 ، فزاد ذلك من سمعة المشرفين عليها لدى الرأي العام التونسي .

كان لتعطيل جريدة الحاضرة دوره الإيجابي (29) في دفع رجال الإصلاح المعتدلين مثل البشير صفر لتطبيق أفكارهم الإصلاحية في ميدان التعليم، والتي وافق عليها المقيم العام، فكان إنشاء الخلدونية في العام 1896 ترجمة لاستمرار القيمين عليها محاولاتهم تطوير العملية التعليمية فيها (30)

شهد النشاط الصحفي تطورا" ملحوظا" بعد إلغاء الضمان المالي في العام 1901 فتعددت الجرائد اليومية والمجلات الدورية، والتي دأبت على نشر البحوث الأدبية النقدية والشعر والدراسات التاريخية والرحلات، مثل جريدة ((الصواب)) التي كانت تنشر معاناة الوطن من المصائب والآلام عند رؤية العلم الفرنسي يرفرف على العاصمة. أيضا" نشرت مجلة ((السعادة العظمى)) القصائد الشعرية والرحلات. وباستثناء البحوث والقصائد

والفصول المنشورة بالجرائد فلم تنشر كتب تونسية ذات قيمة رغم ارتفاع عدد المطابع بالعاصمة. وكان التحسر على ماضي الحضارة العربية المجيد ، والتألم على ما يعانيه العصر الحاضر من بؤس موضوع الكثير من القصائد، وكانت المصنفات القديمة التي تبحث في التاريخ العربي والمغربي والأندلسي تلاقي رغبة في النشر أكثر من المؤلفات الجديدة .

أما القراء فقد اتجهوا لقراءة مؤلفات الكتاب المصريين المعاصرين الذين استمالوا النخبة التونسية، فكانت مؤلفات أحمد أمين وحافظ إبراهيم وأحمد شوقي تروي غليل الراغبين في مطالعة ما يجد من جديد . وقد سيطر الأدب المصري الحديث سيطرة حقيقية على أفكار المثقفين التونسيين الذين ظهر منهم المؤرخ حسن حسين عبد الوهاب ببعض الكتابات في العام 1912 كإصداره كتاب ((بساط العقيق في حضارة القيروان وشاعرها ابن رشيف)) في العام 1912 ، وكتاب ((خلاصة تاريخ تونس)) في العام1914.

وفي ميدان المسرح فقد تميز نشاط التونسيين بإحداث جمعية ((النجم التمثيلي)) في العام 1908، وفي العام 1909 مُثلت رواية للمؤلف المصري نجيب الحداد بعنوان ((صلاح الدين الأيوبي)) . وفي العام 1910 أنشأ الشيخ عبد العزيز الثعالبي ((جمعية الآداب)) ، كما تكونت ((جمعية الشهامة العربية)) . وفي العام 1911 ظهرت أول رواية مسرحية عصرية بقلم تونسي وهي ((السلطان بين جدران يلدز)) .

كما شهدت تلك المرحلة جدال ومنازعات مع تطور الصحافة التونسية في الميدان السياسي والثقافي، وقد ساهمت تلك المجادلات الصحفية في تطوير حركة النقل والتعريب وبناء على ذلك فقد تأثر التفكير والتعريب بالأساليب الفكرية وفنيات التحليل الأوروبية الخالصة، بل حتى بالأسلوب الفرنسي، بالاتجاه نحو الأسلوب المباشر المتين والمعبر عن أعماق الفكر بدون المحسنات البديعية والأسلوب التقليدي المفخم والمزخرف، وتخلصوا من الشوائب التي كانت طاغية على الأسلوب العتيق . وأخذت تتنافس في لغة أكثر صفاء النزعات المختلفة على صفحات الجرائد اليومية والصحف الأسبوعية بخصوص أحداث ومشكلات الساعة ، كقضية المدارس القرآنية، واضطرابات طلبة الزيتونية ، وتطور التعليم.

وقد اشتدت المجادلات القلمية بين جريدة ((التونسي)) الناطقة باسم الشبان التونسيين التي صدرت في العام 1907 – باللغة الفرنسية ، ثم صارت تصدر باللغتين العربية والفرنسية ابتداء من سنة 1909 – وبين جريدة ((الزهرة)) وجريدة ((مرشد الأمة)) .

كانت الخلافات التي اكتست صبغة ثقافية مؤثرة جدا" في الطلبة الذين درسوا في المعهد الصادقي وأتموا تخصصاتهم في فرنسا، بأن قاموا بتأسيس ((جمعية قدماء المدرسة الصادقية)) (31) في العام 1905 ، والتي كان من أهم أهدافها نشر الثقافة الغربية والتقدم الثقافي في الأوساط الاجتماعية والمؤسسات . وقد دعت الجمعية عددا" من الكتاب والصحافيين المشهورين لإلقاء محاضرات حول موضوعات مختلفة بنادي قدماء المدرسة الصادقية . وحرص أعضاء الجمعية في أول الأمر على إضفاء طابع خاص على نشاطهم بالنسبة لتلامذة الزيتونة والخلدونية، ثم سعوا شيئا" فشيئا" إلى ربط علاقة متينة بزملائهم الزيتونيين، وكذلك ساهم الزيتونيون في تمتين تلك العلاقة ، بشكل استطاع كل من الزيتونيين والصادقيين أن يتلاقوا ويتعاونوا سواء داخل الجمعية الخلدونية أو ضمن جمعية قدماء الصادقية للنهوض بالثقافة في جميع مظاهرها .

2- الحياة الثقافية في تونس بين العامين 1920 – 1938 :

حُدد النشاط الثقافي والصحافي بشكل مطلق تقريبا" بعد إعلان حالة الحصار في العام 1912 واندلاع الحرب العالمية الأولى، ولم يرفع الحظر حتى العام 1920 ، عندها شهدت الحياة الثقافية ظهور العديد من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية المتعددة الاتجاهات . ففي العام 1920 أصدر الشيخ عبد العزيز الثعالبي مجلة ((الفجر)) للتعبير عن آرائه حول ما يراه من تغيرات ينبغي إدخالها ضمن المجتمع التونسي. أما جريدة ((الزهرة)) فقد أخذت اتجاها" مناهضا" للإصلاحيين والدستوريين، بعكس جريدة ((النهضة)) التي فتحت أعمدتها للصحافيين الإصلاحيين . وجريدة ((صوت التونسي)) التي أسسها الشاذلي خير الله باللغة الفرنسية لتعبر عن آراء الشق المعتدل من الدستوريين .

أيضا" ظهرت جريدة ((العمل التونسي)) في العام 1932 باللغة الفرنسية لتكون لسان حال الشبان الدستوريين الذين بذلوا قصارى جهدهم لتغيير أسلوب الحزب الحر

الدستوري في النضال، ونخص بالذكر منهم الحبيب بورقيبة – مدير الجريدة – والطاهر صفر ومحمود الماطري والبحري قيقه. وبعد الانشقاق الحزبي الذي حصل في العام 1934 داخل الحزب الحر الدستوري التونسي، أصبحت جريدة ((العمل)) الناطق الرسمي باسم الحزب الدستوري الجديد. فتصدى له الحزب الدستوري القديم من خلال جريدة ((الإرادة)) التي عُرف من خلالها محمد المنصف المنستيري، ومحي الدين القليبي الذي سبق وأسس جريدة ((الأمة)) في العام 1921 . أما بالنسبة للصحافة الأدبية فقد عُرفت مجلة ((العالم الأدبي)) التي أنشأها زين العابدين السنوسي في العام 1930، وكان لها دور فعال في النهوض بالأدب التونسي . ومن خلالها برز محمد الحليوي، ومحمد البشروش وأبو القاسم الشابي وغيرهم .

لجأ البعض من النخبة التونسية إلى الهزل (32) للتعبير عن آرائهم كالشاعر حسين الجزيري الذي أصدر صحيفة ((النديم)) في العام .... وكان لها صدى كبير في الأوساط الشعبية، ولكن أسلوبها المحافظ والمنغلق ومناهضتها للدستوريين الجدد كان سببا" في ابتعاد الكثير من القراء عن مطالعتها. وفي الوقت نفسه كانت ((المجلة الزيتونية)) لسان حال مشايخ الزيتونة، وكان جل اهتمامها منصبا لنشر الموضوعات الفقهية ، وأحيانا" التاريخية .

ومن الأنشطة الثقافية كان تنظيم كل من الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية لمحاضرات وملتقيات لإحياء ذكرى بعض الأعلام من التاريخ التونسي ، وتخليد بعض فترات من الماضي العربي الإسلامي، ففي العام 1932 تم إحياء الذكرى المائة بعد الألف لوفاة المؤرخ القيرواني أبو العرب التميمي 865-945 ، وإحياء ذكرى مرور 1300 سنة على تأسيس مدينة القيروان، وتنظيم أسبوع ابن خلدون للاحتفال بمرور 600 عام على ميلاد المؤرخ التونسي الكبير. كما كانت المؤسسات الثقافية التونسية تنتهز كل الفرص المتاحة للتأكيد على الروابط التي تجمع بين المثقفين التونسيين ، وبين إخوانهم في الشرق . وفي العام 1932 أنشأت الجمعية الخلدونية شبه ((مجمع أدبي)) يتردد إليه الأدباء لعرض أفكارهم على شكل مناقشات ومحاضرات. إضافة إلى أنشطة أخرى متعددة . وبالمختصر

يمكن القول أن مرحلة الثلاثينيات كانت سنوات خصبة سواء من الناحية الأدبية أو من الناحية السياسية. ففي العام 1930 أصدر الطاهر الحداد كتابه المهم ((امرأتنا في الشريعة والمجتمع)) وفيه انتقد المؤلف تعدد الزوجات، ونادى بضرورة التوفيق بين أحكام الشريعة الإسلامية وبين تطور المجتمع، مما أثار سخط المحافظين في الأوساط الدينية (33)، وأخذ بعض التدابير ضد الحداد .

ولكن رغم وجود كتلة المحافظين المتمثلة بأغلبية المشايخ والموظفين أو الكتّاب الذين أقل نجمهم، فإن أفواج الشبان الصاعد المثقف قد استمال عطف الجماهير، علما" أنهم كانوا متحررين وليسوا بثوريين ، ففي الوقت الذي لم يكن لديهم رغبة بالتخلي عن الماضي كليا"، نجد أن لديهم رغبة في تغيير الأوضاع في نطاق تطور يأخذ بعين الاعتبار ما يشهده الغرب من تقدم ، وماله من أثر ناجع على الأفكار. ولم يمنع إثبات تلك الشخصية عن طريق التاريخ والآداب والفنون والقومية السياسية من استيعاب المؤثرات الأجنبية على مختلف أنواعها سواء كانت غربية أم شرقية، تلك المؤثرات التي سعت إلى إثراء أو إصلاح الهياكل التقليدية ،وتغيير العقليات وأنماط العيش والتفكير . لذلك كان ضروريا بنظرهم تلقي كل ما يرد من الغرب والشرق من عطاء(34).

كان لموقع تونس الجغرافي أثره في أن تكون ملتقى الأفكار والمؤثرات المشرقية والمغربية، بل وأن تكون مرنة متمسكة بالحضارة العربية الإسلامية، والمتجددة على الدوام بالمفاهيم والوسائل الفنية التي أتت بها الحضارة الغربية، تلك الحضارة التي كانت ماثلة للعيان إثر الحرب العالمية الأولى في جميع ميادين النشاط الثقافي، ومن ذلك ترجمة القصص من الفرنسية إلى العربية، وقد نشر بعضها على صفحات مجلة ((البدر)). والاقتباس عن الفن القصصي الفرنسي الذي تناول الواقع الاجتماعي، والسياسي والأمور اليومية. ومن أهم من وضع مثل هذه الأعمال محمد الحبيب، وأحمد خير الدين، وأبو القاسم الشابي، ومصطفى خريف. كما شهد المسرح حركة جديدة بعد رفع حالة الحصار، وعمد المؤلفون التونسيون إلى ترجمة بعض المسرحيات الأوروبية، وخاصة الفرنسية منها. كما كان للمصريين مساهمات فنية في تونس من خلال استقبال تونس للفنان المصري جورج أبيض .

كما قدِمت فرقة ((رمسيس)) المصرية إلى تونس بإدارة الفنان المعروف يوسف وهبي. وفي العام 1924 تأسست فرقة جديدة باسم ((السعادة))، وأصبحت الجمعيات المسرحية تمثل الأعمال التونسية إلى جانب المسرحيات المترجمة. وفي إطار ((الجمعية الرشيدية)) قام مصطفى صفر – شيخ مدينة تونس – بدور كبير للمحافظة على التراث الموسيقي التونسي، كما حرص على توحيد مختلف الفرق التمثيلية التونسية، وأنشأ في العام 1939 جمعية ((الاتحاد المسرحي)) التي كانت تستخدم اللغة الدارجة (العامية). وفي العام 1938 أنشأ محمد الحبيب جمعية ((الكوكب التمثيلي)) التي كانت مسرحياتها من تأليف مختلف المؤلفين التونسيين. إضافة إلى ذلك فقد مثل الشعر جزءاً من تطور ثقافي شهدته مرحلة ما بين الحربين على يد أبي الحسن بن شعبان والهادي المدني والشاذلي خزندار ومصطفى آغا وحسين الجزيري ومحمد السعيد الخلصي (35) وعبد الرزاق كرياكة وأبو القاسم الشابي الذي مثل ثورة المثقفين التونسيين من الشباب.

3- الحياة الثقافية في تونس بين العامين 1938-1956:

شهدت الصحافة التونسية والإنتاج الأدبي بعد سنوات القمع بين العامين 1934 – 1936 فترة جديدة من الازدهار على أثر ارتقاء الجبهة الشعبية للحكم بفرنسا، وبرزت في أثناء تلك الفترة مجموعتان من الأدباء، مجموعة عُرفت باسم ((جماعة تحت السور)) (36) وكانت تضم عدداً من الأدباء الرافضين للأخلاق التقليدية وتحررهم من كل تبعية اجتماعية، وكانوا يعيشون عيشة بوهيمية ويخالطون الرسامين والمغنيين والمسرحيين، وانتمى لهذه المجموعة عدد من الأعلام (37) في تونس . وقد عُبّر عن الرفض هذا عَبْر مجموعة من الجرائد الهذلية مثل جريدة ((السرور)) لصاحبها على الدوعاجي، وجريدة ((الشباب)) التي أصدرها محمود بيرم التونسي، وجريدة ((السردوك)) التي صدرت بعد تعطيل ((الشباب))، وجريدة ((صيره)) التي أشرف على تحريرها محمد العربي. وكان جُل ما تنشره هذه المجموعة يكتب باللغة العربية الفصحى أو الدارجة، وكانوا يذيعون أحاديثهم الأدبية والفنية بمحطة الإذاعة التونسية (38).

أما المجموعة الثانية فكانت تضم شخصيات تنتمي لأسرة التعليم من صادقيين وزيتونيين، وكانت صلة مفكري هذه المجموعة بالحزب الدستوري الجديد متينة، فكانوا ينشرون مقالاتهم بمجلة ((الجامعة)) ومجلة ((الأفكار)) للتعبير عن المطالب الوطنية في الميدان الثقافي. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية تعطلت معظم الصحف والمجلات الأدبية، وحلت الإذاعة التونسية محلها، وكان ((لجماعة تحت السور)) شعبية كبيرة لدى المستمعين الذين كانوا يذهبون إلى المقاهي لسماع ماتذيعه هذه الجماعة عبر المذياع، خاصة وأن المقاهي كانت منتشرة في معظم الأحياء .

ولم تمنع الحرب نشر الفكاهة العذبة من خلال ((ملزومات)) الحاج عثمان الغربي المنظومة باللغة الدراجة، وكذلك أحاديث عبد العزيز العروي. ولكن بعد انتهاء الحرب تمركز الإنتاج الأدبي حول مجلتين أدبيتين هما : مجلة ((الثريا)) الممثلة للتيار الثقافي التقليدي، ومجلة ((المباحث)) التي أصدرها محمد البشروش في سنة 1938 وكانت تضم أسرة الكتاب الزيتونيين والكتاب الصادقين المتأثرين بالثقافة الغربية .وحاولت ((المباحث)) التعريف عن طريق الترجمة بأمهات الكتب التي ألفها أعلام الأدب الأوروبي، كما كان للمجلة دور لا يستهان به من تبسيط العلوم الصحيحة من خلال مساهمات عدد من المختصين الذين تكونوا بالجامعات الفرنسية (39).

كما وكان للفرنسيين بعض المساهمات في الحياة الثقافية في أثناء إقامتهم بتونس ولكن لم تكن تلك المساهمات في المجال الأدبي، ما عدا اهتمام بعض الباحثين الفرنسيين بالعادات والتقاليد التونسية، إنما كان الاهتمام بالمجال العلمي الذي فرضته الحاجة الاستعمارية، لذلك ليس بالغريب أن تشهد العلوم الزراعية تقدما" ملحوظا" بتونس . ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد المساهمة الفعالة التي قدمها العلماء والباحثون ((بمصلحة النباتات والعلوم الزراعية بتونس)) وكانت نتائج البحوث تُنشر بانتظام بالمؤلفات أو المجلات التي لها علاقة بمختلف مظاهر النشاط الزراعي بتونس ،و كان من أهمها الأبحاث التي نُشرت عن القمح اللين في مرحلة ما بين الحربين والتي كانت المنطلق لثورة القمح اللين(40)، وأبحاث في ميدان تربية الدواجن، وأبحاث طبية وبيولوجية وجيولوجية لمختلف

المناطق في تونس، والجيولوجيا المائية والجغرافيا، إضافة إلى أبحاث أخرى وضعت في العلوم الطبيعية عن الحيوانات والنباتات في تونس. وقد شهدت هذه الأبحاث تطورا" واضحا" بعد الحرب العالمية الثانية. وخاصة الدراسات الأثرية عن تونس في المرحلة الرومانية، والتي وضعت بعد حفريات جرت في مناطق عديدة من تونس. كما وضع عدد من الدراسات التاريخية عن تونس في فترة ما قبل التاريخ والقرون الوسطى والعهد الحديث والمعاصر .

هوامش الفصل الثالث

1- دعيت مدرسة ((باردو)) باسم ((مكتب المهندسين)) وكذلك مكتب العلوم الحربية وهي أول مدرسة عصرية أسسها أحمد باي (1837-1855) بضاحية باردو في آذار/مارس 1840 ، وتعتبر من أهم الإصلاحات التي تميز بها عهده ، والغاية منها تخريج الضباط والفنيين والمهندسين والموظفين ، وكانت هذه المدرسة نافذة اطلعت من خلالها النخبة التونسية على الحداثة الغربية . للمزيد : ابن أبي الضياف، ج4 ، ص 36 . محمود عبد المولى ، مدرسة باردو الحربية ، الدار العربية للكتاب ، تونس 1977 .

2- أسس المدرسة الصادقية خير الدين التونسي ، وتعتبر أول مدرسة ثانوية عصرية في تونس، وقد خرجت الصادقية جُل القيادات والشخصيات السياسية التونسية .

-Ganiage , H , : Les Origines Protectectorat Francais En Tunisie (1821-1861) , Paris 1959 , P 373.

3- تأسست في العام 1896 بمبادرة من البشير صفر . أنظر: شارل أندريه جوليان المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1973، ص 76 .

4- قصاب ، تاريخ تونس ، ص 292 .

5- المرجع السابق ، ص 294 .

6- Cherif , Les Reactions .... P 233.

7- قصاب ، تاريخ تونس ، ص 300 .

8- المرجع السابق ، ص 298 .

9- ويلقب بأبي النهضة الثانية في تونس ، وهو رئيس جمعية الأوقاف ومؤسس الخلدونية في العام 1896 ، ومكتبتها والجمعيات الفنية ، كالجمعية الإسلامية والجمعية الناصرية. محمد الفاضل بن عاشور ، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، القاهرة 1955 ، 1956 ، ص 47 .

10- علي باش حامبة : صحفي ورجل سياسة ، أحد مؤسسي حركة الشباب التونسي انقطع للعمل السياسي والاجتماعي منذ شبابه . علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، الطبعة الأولى ، مطبعة الرسالة ، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال ، القاهرة ، 1948 ، ص 50 .

11- عمر بن قفصة ، أضواء على الصحافة التونسية ، 1860-1970 ، تونس ، 1972، ص 13 .

12-قصاب ، تاريخ تونس ... ، ص 301 .

13- للمزيد حول الآلية التي لجأت إليها سلطة الحماية للإقلال من أهمية المعهد الصادقي انظر : عبد العزيز الثعالبي ، تونس الشهيدة ، تحقيق حمادي الساحلي ، ومحمد العروس المطوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1988 .

14-الأباء البيض أو جمعية مرسلي إفريقيا : وهي جمعية إرسالية تبشيرية كاثوليكية أسسها المطران شارل ألمان لافيجيري في الجزائر في العام 1868 ، غاية هذه الجمعية نشر المسيحية في القارة الأفريقية ، أصل تسميتها بالأباء البيض نسبة للثوب الأبيض الذي اتخذته الجمعية زيا" لأتباعها مع الزي التقليدي الذي كان يرتديه سكان شمال أفريقيا .

15- كان على الطالب أن يدرس المواد التدريسية التالية : دروس وتمارين في اللغة العربية واللغة الفرنسية والترجمة (نقل وتعريب) والتاريخ والجغرافيا والقانون الإسلامي، إضافة إلى دروس في العلوم الإدارية .

16- آثار فرنسا بالبلاد التونسية . نشرته الإدارة العامة للتعليم العمومي والفنون المستظرفة ص 69 ، عن قصاب ، تاريخ تونس ... ، ص 305 .

17- المرجع السابق ، ص 312 .

18- حول البيئة الزيتونية انظر : حمادي الساحلي ، فصول في التاريخ والحضارة ، طبعة أولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص 410-413 .

19- امتلأت أعمدة الصحف بمقالات تدعو إلى إصلاح التعليم الزيتوني وأهمها ما نُشر في جريدة ((المشير)) الأسبوعية في أعدادها 3-5-7-8-9-12 في العام 1911 . للتفصيل انظر : خالد ، أضواء من ... ، ص 35 .

20- عبد العزيز الثعالبي: من أصل جزائري، ولد في تونس، زيتوني الثقافة، شارك في تأسيس وتحرير العديد من الصحف ذات الاتجاه الديني والسياسي والأدبي، برز ميله إلى الجدل الديني واتجاهه الوحدوي الإسلامي في العديد من الصحف . للمزيد انظر: أحمد بن ميلاد / محمد مسعود إدريس، الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية 1892-1940، الجزء الأول : مقدمة النشاط الفكري والسياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس من خلال وثائقه ، طبعة أولى ، المؤسسة الوطنية ، ((بيت الحكمة)) وزارة الثقافة ، تونس ، 1991 . أيضا" : محمد محفوظ ، تراجم المؤلفين التونسيين ، 6 أجزاء ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1982 ، ص 281-291 .

21- علي الشابي ، صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى ، المجلة التاريخية المغربية ، تونس ، العددان 10-11 ، 1987 ، ص 45 .

22- قام الشيخ محمد عبده بزيارته الثانية إلى تونس في آب 1903 ، وهناك استقبله أهم رواد المدرسة الخلدونية ، والمهتمين بجريدة ((الحاضرة)) .

23- قصاب، تاريخ تونس ، ص 318 .

24- المرجع السابق، ص 223 .

25-السنوسي، محمد: من أبرز رواد الإصلاح في تونس ، لازم الشيخ محمد عبده في زيارته الأولى إلى تونس في 6-10-1884 وكان من جمعية العروة الوثقى، والداعين لها في تونس ، وبجهوده انخرط فيها عدد من العلماء والأدباء، وقد أفاض السنوسي في

رحلته في الحديث عن الشيخين عبده والأفغاني . انظر : محمد السنوسي ، الرحلة الحجازية ، تحقيق علي الشنوفي ، 3 أجزاء ، الشركة التونسية ، تونس 1976 ، ج 3، ص 287 .

26- وقد ظهرت في 18 آب - 1888 واستمر صدورها 23 سنة و3 أشهر ، شارك في تحريرها نخبة من مثقفي تونس . ابن قفصه، أضواء على الصحافة.... ، ص 8 .

27- للتفصيل: قصاب ، تاريخ تونس ... ، ص 327 .

28- ابن قفصه، أضواء على ... ، ص 62-65 .

29- قصاب، تاريخ تونس ... ، ص 329 .

30- حول أهم المصادر الأجنبية التي تناولت الجمعية الخلدونية بالتفصيل : خالد ، أضواء من البيئة التونسية .... ، ص 14 .

31- المرجع السابق ، ص 17 .

32- للتفصيل في الصحافة الهزلية في تونس : حمادي الساحلي ، الصحافة الهزلية في تونس، نشأتها وتطورها ، تونس ، 1977 .

33- قصاب ، تاريخ تونس ... ، ص 344 .

34-المرجع السابق ، ص 346 .

35- المرجع السابق ، ص 349 .

36- " تحت السور" اسم مقهى في ملتقى نهج باب سويقه ونهج الخلعا في تونس العاصمة.

37- من هذه الفئة الناقد علي الدوعاجي صديق أبو القاسم الشابي والطاهر الحداد والشاعر والكاتب محمد العربي ، وشاعر الرثاء مصطفى خريف والشاعر العاطفي عبد الرزاق كرباكة .

38- قصاب ، تاريخ تونس .. ، ص 354 .

39- شهدت تونس بعض الأعمال السينمائية أيضا" ، حول السينما في تونس خلال فترة الحماية انظر :

- Habib Belaid , Apetcu Sur Le Cinema en Tunisie l époque Coloniale . P , 85-109 .

مجلة ((روافد)) مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية بتونس ، العدد الرابع 1998 ، ص 85-109 .

40- حول أهم الأعمال العلمية التي تناولت زراعة القمح : قصاب ، تاريخ تونس ، ص 358-362

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الرابع

الوضع الإداري والسياسي في تونس

أبقى نظام الحماية المؤسسات الإدارية التونسية الموجودة من قبل، ولكن أحدث إلى جانبها مؤسسات أخرى لمراقبة أعمال الوزراء والموظفين التونسيين، وأيضا" لتمكين سلطة الحماية من العمل بشكل مباشر في مختلف قطاعات النشاط السياسي والاقتصادي والقضائي والإداري والثقافي بتونس. كما ورثت الحماية عن نظام البايات الحكم المطلق والمركزية الإدارية المفرطة ، وتحاشت إقامة مؤسسات نيابية حقيقية، واجتنبت الخضوع لرقابة البرلمان الفرنسي، لأن تونس كانت تابعة لوزارة الخارجية بباريس وكانت تحكمها السلطات المحلية التابعة لسلطة الحماية تحت رقابة الحكومة الفرنسية بالنسبة للأمور المالية فقط – لأن فرنسا هي الضامنة في الديون التونسية –(1) ، أيضا" احتفظ بالهياكل الاجتماعية لتونس، مثل العائلات الكبيرة التي كانت تتمتع بامتيازات من قبل البايات، فقد كانت سلطة الحماية تُعول على تلك العائلات التي لها مكانتها داخل المجتمع التونسي، وذلك للإبقاء على هياكل المجتمع التونسي القديمة .

كانت مهمة التنظيم الإداري الجديد الاستجابة للحاجيات الجديدة والنظرية الحديثة للتصرف في شؤون البلاد، ولكن معظم المصالح الإدارية أحدثتها سلطة الحماية بشكل تعسفي، لأن هذه المصالح لم تكن وليدة التطور الطبيعي للبلاد، وإنما من صنع سلطة الحماية لتكون أداة من أدوات سياستها الخاصة (2) .

أولا" – السلطة المركزية التونسية :

احتفظ الباي بكل المظاهر الخارجية للسلطة ، فهو رأس السلطة وله شارته وبلاطه ومراسمه وحراسه، وقد اعترفت فرنسا عند فرض الحماية بحقوق الباي الوراثية، وحمل ولي العهد لقب ((باي المحلة))، وبمقتضى معاهدة باردو 1881 تعهدت فرنسا مساندة الباي في حال تعرضه لأي خطر خارجي (3). ولكن وضع المقيم العام بجانب الباي ليقوم على

رأس إدارة الإقامة العامة التي تشمل دواوين متعددة ، وهو يشرف بوساطتها على كل الشؤون التونسية، ويساعده الكاتب العام للحكومة التونسية – وهو فرنسي – ومدير الإدارات ، وكلهم موظفون فرنسيون وضعوا بجانب الوزراء التونسيين، ولهم النفوذ الفعلي على جميع الإدارات. وهناك إدارات تعتبر فرنسية، لعدم وجود وزراء تونسيون على رأسها، مثل إدارة الأشغال العمومية، وإدارة البريد وإدارة المعارف، كما لا يوجد بها إلا عدد ضئيل من الموظفين التونسيون الذين كانوا يشغلون وظائف بسيطة ، وهي إدارات فنية لم تسمح السلطة الفرنسية للتونسيين المشاركة فيها (4).

وناب عن المقيم العام في المديريات ((المراقبون المدنيون)) والبالغ عددهم 64 مراقبا"، وقد وضعوا بجانب عمال النواحي التونسيين لمراقبة أعمالهم والمصادقة على ما يتخذونه من إجراءات. وكانوا يتمتعون بنفوذ واسع مع سلطة مطلقة في المناطق التي يتحكمون فيها، لأنهم مسؤولون أمام المقيم العام، وقد عُرفوا بجبروتهم وطغيانهم حتى لقبوا بـ ((قياصرة الآفاق)). أما سلطة عمال النواحي فقد شملت المحافظة على الأمن والفصل في القضايا البسيطة وجباية الضرائب، ويساعدهم في أعمالهم وكلاؤهم ((الخلفوات)) والمشايخ وعددهم ستمئة. بهذا الجهاز الإداري والمتشعب إلى إدارتين تونسية صورية وفرنسية حقيقية تم حكم تونس من قبل سلطة الحماية التي عملت على فرنسة الإدارة من خلال إضعاف الإدارة التونسية الأصلية، والقضاء عليها تدريجيا" لصالح الإدارة الفرنسية الدخيلة (5).

اتبعت السلطة الفرنسية عددا" من الأساليب لفرنسة تونس، مثل الإكثار من الموظفين الفرنسيين، واعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الأصلية في الإدارات إلى جانب اللغة العربية كلغة ثانوية، وليس معرفتها شرطا" في الالتحاق بالوظائف العامة. حتى بلغ الأمر في بعض الإدارات كإدارة البريد أن أصبح العرب يحتاجون إلى مترجمين للتعامل معها، فتكاثر عدد المترجمين لهذا السبب في جميع الإدارات حتى أثقل الميزانية. أما منطقة الجنوب التونسي فكانت خارج السلطة التونسية، لأنها اعتبرت منطقة عسكرية يدير شؤونها ضباط في الجيش الفرنسي خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام نفسه، وقد امتاز الحكم العسكري في هذه المناطق بجبروته واضطهاده للسكان .

وبالنسبة للوظائف العامة فكانت لا تتبع الحاجة الحقيقية للشعب، بل كان يوجد تضخم في كل سنة، وكانت نسبة عدد الموظفين التونسيين للموظفين الفرنسيين قليلة جدا" فضلا" عن انخفاض ما كانوا يتقاضونه بالنسبة لما كان يتقاضاه الموظفون الفرنسيون من رواتب. أضافة إلى ذلك فقد كان الموظفون الفرنسيون يشغلون في الإدارات التونسية جميع الوظائف العليا، وليس السبب في هذه السياسة عدم توفر الكفاءات التونسية اللازمة ، بل السبب هو اتخاذ الوظائف وسيلة من وسائل تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وإغرائهم بمختلف الوظائف ذات المرتبات الضخمة حتى يصبحوا شيئا" فشيئا" أغلبية في البلاد فيسهل إدماجها(6) .

ثانيا" – نظام القضاء :

كان يوجد في تونس محكمتان ، محكمة تونسية ومحكمة فرنسية لا يرجع النظر فيها إلى السلطة التونسية، وهي تابعة للسلطة الفرنسية، ونظامها يشبه نظام المحاكم في فرنسا، وقد حلت هذه المحاكم محل المحاكم القنصلية (7) إلى جانب المحاكم التونسية اختصت هذه المحاكم بقضايا الفرنسيين والأجانب، وجميع القضايا بين هؤلاء والتونسيين سواء كانوا مدعين أم مدعى عليهم. وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالعقارات المسجلة،وجميع القضايا السياسية. وقد وجد نوعان من القضاء في تونس :

1- **القضاء الشرعي:** الذي اختص بالنظر في الأحوال الشخصية والعقارات غير المسجلة. وكان يتولى القضاء الشرعي في العاصمة محكمة شرعية فيها دائرة حنفية ودائرة مالكية، وللمتحاكمين حق الالتجاء إلى أية محكمة أرادوا. كما وُجدت محاكم فرعية في باقي المناطق، وكانت كل هذه المحاكم تخضع لوزارة العدل التي يديرها موظف فرنسي (8).

2- **القضاء المدني:** وكان هذا القضاء قائما" قبل الحماية على أساس الفصل بين السلطات بموجب الدستور التونسي الذي أُعلن عنه في العام 1861، لكن فرنسا لم تعترف بهذا الوضع، وسارت بنظام القضاء على مبدأ الفصل بين السلطات. ووضعت أسس هذا

القضاء في 15 آذار / مارس 1896 (9). وفي العام 1906 وضعت نظام قضائي بموجب أمر عالٍ بأن يكون مدير العدل ومدير الشؤون العدلية فرنسي، والذي يتولى القيام بمهمة نيابة الحق العام في جميع المحاكم التونسية هو فرنسي، وله وكيل تونسي يباشر جميع الأعمال نيابة عنه .

ثالثاً –الحريات العامة :

اتبعت فرنسا منذ فرض حمايتها على تونس أسلوب مصادرة الحريات العامة، سواء في الاحتجاج أم القول أو التنقل، والاستناد إلى القوة وفرض الأحكام العسكرية لإخضاع البلاد وتكميم الأفواه حتى لا تتجرأ على الشكوى من إرهاق المستعمر . ومن خلال إصدار سلسلة من التشريعات قضت فرنسا على كل الأنظمة الدستورية الموجودة قبل الحماية، ومن جملتها القوانين التي كانت تضمن الحريات العامة . ومن التشريعات التي أصدرتها الأمر الصادر في 4 تشرين أول / أكتوبر 1884 الذي يخول للسلطة حق تعطيل الصحف بمجرد قرار إداري ، ويفرض على المخالفين عقوبات صارمة ، كما تضمن هذا الأمر إلزام أصحاب الصحف بدفع ضمان مالي باهظ ، وقد ألغى الضمان في 16 آب – أوت 1887 ، وأعيد في 2 كانون الثاني / يناير 1897، وتسبب عنه تعطيل جميع الصحف التونسية التي كانت تصدر في ذلك الحين ما عدا جريدة الحاضرة . وبالإضافة إلى ذلك تضمنت قوانين 1884 الرقابة على الصحف الصادرة في البلاد الأجنبية ومنها فرنسا . وبالمقابل كانت الصحافة الفرنسية تتمتع بكامل حريتها، وقد اشتهرت بحملاتها الشعواء ضد التونسيين ومصالحهم .

لجأت السلطة الفرنسية أيضاً في 8 تشرين ثاني / نوفمبر إثر حوادث ((الجلاز)) (10) إلى إصدار الأحكام العرفية في تونس وعطلت جميع الصحف ماعدا جريدة الزهرة وبقيت تونس تعيش في ظل الإرهاب وخنق الحريات حتى سنة 1920 عندما تحدى الشعب السلطة الفرنسية، فانتشرت الحركة الوطنية في البلاد وظهرت عشرات الصحف. ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً بسبب إصدار السلطة لسلسلة من التشريعات في 29 كانون الثاني/يناير 1926 عُرفت آنذاك بـ ((القوانين الاستثنائية)) (11) قضت بها على جميع الحريات العامة، ومن بينها حرية الصحافة. وكانت ردة فعل الوطنيين أن أصدروا صحفهم

باللغة الفرنسية، نظرا" لتمتع هذا النوع من الصحافة بكافة الحريات فأخذوا الامتيازات بوساطة بعض الفرنسيين، ولكن السلطة سارعت إلى وضع قيود جديدة على هذا النوع من الصحف أيضا" . بل وعززت في العام 1933 تشريعاتها الجائرة بإعطائها الحق للمقيم العام الفرنسي حق اعتقال بدون محاكمة ولو صورية (12).

كان حق الاعتقال هذا الأداة الفعالة لدى السلطة للقضاء على الحركة الوطنية المتأججة في البلاد آنذاك، لأنها استطاعت من خلال هذا القانون اعتقال قادة الحزب الحر الدستوري لمدة سنتين بدون أية محاكمة (13) ، كما أصدرت أوامر تقضي بمحاكمة كل من يرفع العلم التونسي أو يحمل شارة بها لون هذا العلم، أو حتى ينشد الأناشيد الوطنية . كما أعلنت السلطة الأحكام العرفية من جديد، فصودرت جميع الحريات، وعانى الشعب التونسي خلال الثمانية السنوات التالية من تعسف السلطة الفرنسية وطغيانها، فامتلأت السجون بالمعتقلين ومورس عليهم شتى أنواع التعذيب. واشتد الأمر سوءا" بعد سقوط فرنسا في حزيران/ يونيو 1940 (14) تحت حكومة فيشي (15)، ثم عاد بصورة أفظع في عهد فرنسا الحرة(16) التي ملأت السجون والمعتقلات بأحرار التونسيين، وعذبت المئات منهم، وأعدمت الكثيرين دون أية محاكمة ، ونفت محمد المنصف باي تونس إلى صحراء لغوات (الأغواط) (17) في الجزائر . وعلى الرغم من رفع الرقابة عن الصحف في 25 نيسان/ ابريل 1947 فقد بقي العمل بالأحكام العرفية جاريا" .

ومن القيود التي فرضتها السلطة الفرنسية في تونس وضع العراقيل في سبيل كل من يريد السفر إلى الخارج، وعلى وجه الخصوص إلى البلاد العربية. وحتى التنقل داخل القطر التونسي فقد كان مقيدا"، فهناك مناطق لا يسمح بالدخول إليها والتنقل فيها إلا بإذن خاص، وهي مناطق الجنوب التونسي، والتي كانت تسمى بالمناطق العسكرية، وكان سكانها يعانون جميع أنواع الاضطهاد والتعسف بسبب جبروت السلطة العسكرية الفرنسية التي تعامل السكان معاملة العبيد، وتسخرهم كالدواب (18).

رابعا" : قضية التجنيس :

اتبعت سلطة الحماية في فرنسا أساليب" متعددة لفرنسة تونس، وفي مقدمة هذه الأساليب تحقيق تفوق العنصر الفرنسي في البلاد، فشجعت هجرة الفرنسيين إلى تونس من

خلال فتح أبواب الوظائف التونسية في وجوههم، وإعطائهم المرتبات الضخمة، والمنح المتعددة وإقطاعهم الأراضي الخصبة التي كانت تنتزعها من أيدي أصحابها التونسيين، بل وفسحت المجال بشكل واسع وقدمت التسهيلات الكثيرة للأجانب وحتى التونسيين للحصول على الجنسية الفرنسية. ولم تعط سلطة الحماية بالا" للقوانين الدولية الخاصة بالجنسية ، ولا السيادة التونسية التي اعترفت بها المعاهدات، بل أصدرت مختلف القوانين الفرنسية، وأجبرت باي تونس على إصدار أوامر عليّة لتحقيق هذا الغرض (19) ، بشكل أصبحت فيه تونس تحوي مختلف الأجناس البشرية التي رمى بها البحر المتوسط، ووفدت إلى تونس بقصد الاسترزاق السهل، واستغلال خيرات البلاد. وتم تقدير هذه العناصر الأجنبية المتفرنسة بثلث الجالية الفرنسية المقيمة بتونس. وقد حاولت فرنسا تطبيق هذه السياسة على التونسيين أنفسهم، وخاصة في عهد المقيم العام لوسيان سان سنة 1921 ، ولكن هذه السياسة أخفقت وطويت صفحتها نهائيا" في العام 1933 ، إذ شعر الشعب بخطرها ووقف صفا" واحدا" في معارضتها، مما أدى إلى اضطرابات وحوادث دامية أصبحت مشهورة في تاريخ الجهاد التونسي .

خامسا" : الحركة الوطنية التونسية بين العامين منذ الحماية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى 1881 – 1918 :

اتخذت ردود فعل التونسيين على فرض الحماية أشكالا" متنوعة للتطورات الداخلية والخارجية، وكان العربي زروق مدير المدرسة الصادقية ورئيس بلدية تونس أول من عارض الحماية من خلال دعوته للمقاومة المسلحة (20) ، إلا أن الصادق باي لم يأخذ برأيه بحجة أنه وقع على معاهدة (باردو) تحت الضغط والتهديد، عندها تخلى العربي زروق عن كل مهامه واحتمى بالقنصلية الإنجليزية التي ساعدته على مغادرة تونس في 1881 متوجها" نحو مقر السلطنة العثمانية . أما كبار رجال الدولة وأعيان البلاد والعلماء ورجال الدين فقد استسلموا للأمر الواقع ، ومنهم من اعتبر التدخل الفرنسي أخف الضررين بالنظر إلى فشل جميع محاولات الإصلاح بسبب تعنت الباي وتمسكه بنظام الحكم المطلق .

1- المقاومة المسلحة :

نسيت القبائل التونسية خلافاتها التقليدية وأجمعت كلمتها على مقاومة الاحتلال الأجنبي بقيادة علي بن خليفة الذي نصب مقر قيادته قرب صفاقس عاصمة الجنوب في 1 - حزيران - 1881 ، واجتمع عنده رؤساء القبائل في جامع عقبة بن نافع بالقيروان حيث قرروا مواصلة الكفاح وشق عصا الطاعة في وجه الباي الذي لم يتردد في تسليم البلاد للفرنسيين، واتفقوا على الاتصال بممثلي الخلافة العثمانية بطرابلس الغرب لطلب النجدة . (21)

اندلعت الثورة في حزيران - 1881 في مدينة صفاقس التي تعرضت لحصار بحري منظم من قبل الأسطول الفرنسي بمساعدة البحرية الإنجليزية والإيطالية ، في حين وضع الصادق باي تحت تصرف القيادة العسكرية الفرنسية نحو 1000 رجل، انضم معظمهم إلى صفوف المجاهدين. ورغم قصف المدينة فقد استمرت المقاومة ولم تتمكن القيادة الفرنسية من إنزال جيوشها إلا في يوم 16-حزيران-1881 (22). على أن ذلك الاحتلال لم يضع حدا" للمقاومة المسلحة، فقد انسحب علي بن خليفة مع رجاله إلى مسافة 5 كم عن المدينة، في حين استقر أخوه صالح بن خليفة بقابس على رأس قوة ، وفي 25- حزيران- تمكن الجنود الفرنسيون من النزول في ميناء قابس، ولكنهم سرعان ما اضطروا إلى الانسحاب أمام المقاومة المستميتة التي أبداها أهالي قابس (23) .

تواصلت المقاومة المسلحة في وسط قابس وغربها بأشد ضراوة مما كانت، عندئذ طلبت قيادة الجيش الفرنسي النجدة من الحكومة الفرنسية التي أرسلت نجدة من فرنسا وبدأت العمليات الحربية ضد المقاومة التونسية التي أخذت بتنظيم صفوفها على الحدود التونسية الطرابلسية في شباط /فبراير 1882 بقيادة علي بن خليفة، وتسرب عدد من المجاهدين إلى طرابلس، ومن هناك أخذوا يشن الغارات على العدو الواحدة تلو الأخرى، ولما عجز الفرنسيون عن التغلب على المجاهدين بالقوة، حاولوا إخضاعهم بالإقناع من خلال إرسال مبعوثين إلى علي بن خليفة في طرابلس، ورغم كل الوعود الخلابة التي قدموها له ، فقد

رفض التصالح واستمر في المقاومة على رأس رجاله إلى أن أدركته المنية في 14 تشرين الثاني-1884 عن عمر جاوز 82 عاما" .

ورغم ذلك فقد تواصلت المقاومة على الحدود التونسية الطرابلسية من سنة 1884 إلى سنة 1887، ورغم النداء الذي وجهه الباي إلى المجاهدين، ودعوتهم الرجوع إلى ديارهم، فلم يستتب الأمن في الجنوب التونسي إلا في سنة 1890 بعد أن فقدت المقاومة أملها في الحصول على مساعدة محتملة من قبل السلطنة العثمانية (24) .

2- حركة أعيان العاصمة التونسية :

استولت على نفوس التونسيين روح الهزيمة والشعور بالقهر إثر فشل المقاومة المسلحة، لاسيما وقد خلا الميدان من قادة الرأي ورجال الفكر، مثل الشيخ محمد بيرم الخامس (25) 1845-1889 الذي غادر تونس وبشكل نهائي قبل فرض الحماية ليستقر آخر المطاف في القاهرة ، والجنرال حسين الذي استقر بإيطاليا إلى أن التحق بجوار ربه سنة 1887 . والجنرال رستم الذي انتقل إلى الأستانة ثم إلى مصر ليتوفى بالإسكندرية سنة 1886. وارتحل العربي زروق إلى تركيا ومنها إلى المدينة المنورة حيث وافاه الأجل المحتوم سنة 1902، أما الشيخ محمد السنوسي 1851-1900 فقد غادر البلاد التونسية سنة 1882 مترددا" بين الهجرة النهائية أو العودة إلى أرض الوطن . ولم يبق من جماعة الوزير خير الدين ورجال الإصلاح سوى الشيخ سالم بوحاجب 1828-1929 (26) .

3- المقاومة السياسية التونسية :

بدت الحركة الوطنية التونسية منذ نشأتها كامتداد للحركة الإصلاحية ، سواء كان ذلك على مستوى الأشخاص المصلحين الذين لم تنقطع سلسلتهم ابتداء من خير الدين التونسي 1822-1890 - الذي تأثر بالنهضة التي عرفتها أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر وانبهر بها أشد الانبهار، مرورا" بالبشير صفر وعلي باش باش حامبة وعبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي والطاهر الحداد .... وغيرهم وصولا" إلى الحبيب بورقيبه، أو على مستوى الأفكار لأن الحركة الوطنية في جميع أطوارها قد تبنت مشروع الحداثة الذي بُدئ

العمل به قبل فرض الحماية ، والذي كان هدفه إرساء تنظيمات دستورية قوامها المساواة والحرية، واعتماد تعليم عصري للنهوض بالبلاد التونسية .

أ- العوامل المساهمة في نمو الشعور الوطني :

اقتصر تأثير هذه الأفكار الإصلاحية على النخبة المستنيرة من التونسيين ، وليس على العامة والجماهير التي كان تفاعلها مع ما يحدث مبنيا" على التناقضات الناجمة عن نظام الحماية الذي مس بمصالح الأغلبية الساحقة، والذي خلف فيما بعد الظروف الملائمة لبروز ونمو شعور وطني في صلبهم، وهذا ما يُسوغ القول بأن الحركة الوطنية كانت وليدة التناقضات التي نتجت عن نظام الحماية الذي جعل مصالح فرنسا وجاليتها تتعارض مع مصالح أغلبية سكان البلاد التي كانت تعيش جملة من التناقضات الاقتصادية والسياسية (27) جعلت البلاد أمام حدث فرض الحماية في شيء من الصدمة والتخاذل، وخصوصا" هياكلها المتمركزة في المدينة التي لم تكن قادرة على الإحاطة بحدث بهذا الحجم لمعالجته والسيطرة عليه، لأن تونس قد أصبحت في نهاية فترة المصلح خير الدين التونسي دولة تكاد أن تكون دون مشروع .

لقد كانت أهم العوامل الإيجابية لفترة حكم خير الدين 1873-1877 السياسية انصهار النخبة التونسية باتجاهاتها التقليدية والمتجهة نحو الحضارة الغربية حول مشروع حضاري سياسي يرعاه ويدفعه خير الدين (28). ولكن عند فرض الحماية إثر معاهدة باردو عام 1881 لم تكن هذه النخبة وحده فكريه، ولم يتمكن أي من الشقين من تأسيس جمعية يستقطب من خلالها أنصاره، بل على العكس فقد زادت الهوة بين الشقين. فالشبان الذين تلقوا تعليما" غربيا" أصبحوا أصحاب المناصب والنفوذ الإداري الحساس الذي وضعت هياكله فرنسا. وعلى عكس ذلك ((... فإن الشيوخ الذين كانت لهم المناصب قبل الحماية، انحصروا في المؤسسات التقليدية التونسية خصوصا" الدينية والتدريسية والقضائية التي بدأت بذاتها تتقلص أهميتها شيئا" فشيئا" بدخول الإصلاحات الإدارية والقانونية التي أجرتها السلطات الفرنسية)) (29)

وقد أدى تدهور سلطة رجال الدين إلى انكماشهم ومن ثم إل وقوفهم ضد تيار الإصلاح الذي مصدره الغرب، حتى ولو كان القَيمون عليه وطنيين . بينما كانت النخبة ترى أن الاقتداء بمسيرة الغرب وانجازاته العلمية كنشر التعليم وترويج الصحف مع الحفاظ على الأسس الإسلامية أهم ضمان لها للخروج من المأزق الذي تعيشه الأمة (30) ، في نفس الوقت الذي كانت تواصل فيه المشروع التحديثي والتحضيري الذي أسس له خير الدين التونسي .

وقد وصف الشيخ محمد الفاضل بن عاشور في كتابه ((الحركة الأدبية والفكرية في تونس)) شعور التونسيين في مطلع سنة 1885 بقوله (31) : ((استفاق الناس إلى صيغة الاحتلال التي ظنوها بادئ ذي بدء أخف الضررين قد استحالت إلى الضر الماحق والشر المستطير . فأيقنوا أن هذا التيار لو بقي على انصبابه لجرف كل ما للبلاد من سيادة ودين وتقاليد ... هنالك انتبهت مدينة تونس الحاضرة إلى الندامة على ما فرطت في مقاومة الاستيلاء الأجنبي)). فحاول قادة الفكر وأعيان البلاد في العاصمة القيام بحركة احتجاجية بقيادة الشيخ محمد السنوسي الذي رجع إلى أرض الوطن سنة 1884 ونظم الزيارة الأولى للشيخ الإمام محمد عبده إلى تونس من 6-12-1884 إلى 4-يناير-1885 (32).

ب - المؤثرات المشرقية على الحركة الوطنية التونسية :

تواصل المشروع التحديثي والتحضيري لخير الدين الذي لم ينفصل بمضمونه وأبعاده الحضارية والزمنية وليس الروحية - التي وفقت بين الدنيا والدين - عن الحركات الإصلاحية السلفية التي تزعمها جمال الدين الأفغاني 1838- 1897 (33) والشيخ محمد عبده 1845- 1905 (34) والتي كان صوتها ((مجلة العروة الوثقى)). أضف إلى ذلك أن مشروع التحديث هذا قد تأثر بالنهضة الثقافية في المشرق الإسلامي، إلى جانب تأثره بالثورة الصناعية والنهضة في أوروبا. غير أن هذه المؤثرات مجتمعة لم تبعد هذا المشروع عن طابعه التونسي المستمدة أصوله العميقة من مفهوم العمران البشري عند ابن خلدون (35).

كان لجمعية ((العروة الوثقى)) التي أسسها جمال الدينالأفغاني مع محمد عبده في باريس بين العامين 1882- 1885 عدد من الفروع السرية في عدة أقطار إسلامية، في حين كان الاتصال الحقيقي للنخبة في تونس مع ذلك التيار قد حصل عندما أصدر الأفغاني مع محمد عبده مجلة ((العروة الوثقى)) بباريس وأرسل بها إلى زعماء الإصلاح بتونس (36) حيث استقطب صدورها – آنذاك – اهتمام المصلحين التونسيين الذين كانت ((رسائلهم لم تنفك تصل إلى الأفغاني بباريس مكبرين عمله ، ومؤيدين حركته ....)) (37). وكان أحد أبرز رواد الإصلاح في تونس وهو محمد السنوسي 1851- 1900 أحد أهم أعضاء جمعية ((العروة الوثقى)) والراعين لها ، والذي بجهوده انخرط عدد من أعيان العلماء والأدباء في هذه الجمعية التي ازداد صداها بعد تنظيم السنوسي زيارة لمحمد عبده إلى تونس في 6-12-1884 .

وقد أفاض السنوسي في رحلته الحجازية الحديث عن الإمام محمد عبده والأفغاني (38)، علما" أن زيارة الإمام إلى تونس كانت بعد اعتزال أستاذه الأفغاني الذي كان يرى أن السياسة هي طريق الإصلاح ، في وقت كان يرى فيه محمد عبده أن الإصلاح بتربية الأمة وتعليمها، واندماج الإسلام في العالم العصري، وإحياء الدين، والرجوع إلى تقوى السلف الصالح واعتماد الأصول والتحمس لفكرة الوطن، فيكون تحرير الشعوب أمرا" ميسورا" إذا تحققت تلك الأهداف (39) .

وفي تونس التزم الإمام محمد عبده التحفظ والهدوء في تنقلاته، متجنبا" الظهور في الاحتفالات العامة، واعتلاء منابر الخطابة لا خوفا" بل إشفاقا" على مضيفه السنوسي من مضايقات إدارة سلطة الحماية الفرنسية، فاتصل بالباي علي وبرجال حاشيته، وبالأعيان وبالنخبة الإصلاحية في بيوتهم وخاض في شؤون السياسة آنذاك (40). وقد تنبه الإمام محمد عبده إلى التقارب الفكري بينه وبين النخبة من رجال الإصلاح التونسيين المتأثرين بالمبادئ الموروثة عن خير الدين التونسي، إلا أنه تعجب من تقدم تونس على القاهرة زمنيا" في ميادين عديدة من النهضة، حتى أنه استغرب ((أن تكون الزيتونة في هذا المجال متقدمة على الأزهر)) (41).

ج- الشرارة الأولى في الحركة الوطنية :

لم تمض على زيارة محمد عبده سوى ثلاثة أشهر حتى خرجت مظاهرة عظيمة من مدينة تونس إلى ضاحية المرسى، والتي يمكن اعتبارها ((أولى الحركات القومية)) (42) بعد فرض الحماية الفرنسية، وجاءت تفاصيلها في وثيقة من تأليف زعيم تلك الحركة الشيخ محمد السنوسي سماها ((خلاصة النازلة التونسية)) (43)، وقد كان السبب المباشر لخروج هذه المظاهرة في 4-نيسان-1885 صدور قانون المجلس البلدي الذي نُشر في صحيفة الرائد التونسي قبل ذلك بيومين و ((في ضمنه وصايا دفن الأموات وتثقيل في استخلاص متأثرات خروبة الأملاك ومعلوم النظافة وأداء الطرقات مع ما سبقه من تغيير أثمان ماء زغوان إلى ما سلب حقوق مالكية ونوازل كدرت على الأهالي)) (44) .

قابل الأمير علي باي وفدا" من المتظاهرين وقرأ الشيخ محمد السنوسي على مسامعه عريضة تتضمن مطالب سكان مدينة تونس المتمثلة في إلغاء قرار الزيادة في معاليم استهلاك الماء الصالح للشرب ، وإلغاء قرار المجلس البلدي المتعلق بمطالبة الأهالي بدفع الأداءات البلدية المتأخرة ، وإجراء دفن موتى المسلمين على مقتضى أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد استقبل الباي وفد أعيان الحاضرة بحفاوة بالغة وتأثر شديد التأثر باستيائهم من الوضع السائد بالبلاد ، ووعدهم بالإجابة عن مطالبهم بوساطة الوزير الأكبر . ثم اتسع نطاق هذه الحركة التي اتخذت مظهرا" اجتماعيا"، إذ وقع على عريضة الاحتجاج ما يناهز الثلاثة آلاف تونسي من علماء وأئمة وعدول وموظفين وحرفين وتجار.

وخشي المقيم العام الفرنسي بول كمبون أن تتحول هذه الحركة الاجتماعية إلى حركة مناهضة لنظام الحماية نفسه ، فقرر أولا" التراجع في القرارات التي أثارت غضب السكان، ثم توجه نحو زعماء الحركة ، فاتخذ ضدهم قرارات بالنفي والعزل، فتم إبعاد الشيخ محمد السنوسي إلى فاس، والسيد حسونه بن مصطفى إلى القاف، وبعدها عُزل شيخ مدينة تونس السيد محمد الدلاجي ، ورئيس جمعية الأوقاف الشيخ أحمد الورتتاني ، كما أُعفي عدد من المدرسين وأمناء الصنائع من مهامهم (45). وبعد شهرين من النفي وجه الشيخ السنوسي رسالة إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور طالبا" العفو ، ووجه إليه السيد

حسونه بن مصطفى مدير إدارة الغابة (الزيتون) رسالة مماثلة اعترف فيها بذنبه، والتمس من الحكومة العفو (46). وإثر ذلك أصدر المقيم العام عفوا" عاما" على جميع الموقوفين الذين رجعوا إلى مناصبهم السابقة، ماعدا الشيخ الورتتاني الذي رفض العفو وبقي ملازما" لبيته إلى أن وافاه الأجل .

أما زعيم الحركة الشيخ محمد السنوسي فقد تغير اتجاهه السياسي من النقيض إلى النقيض، وأصبح بين عشية وضحاها من أنصار التعاون مع نظام الحماية فعينته الحكومة عضوا" في المحكمة العقارية المختلطة، وألف كتابين اثنين، الأول بعنوان ((مطلع الدراري)) للدفاع عن القوانين العقارية التي أصدرتها السلطة الاستعمارية للاستيلاء على أراضي التونسيين، والثاني بعنوان ((الاستطلاعات الباريسية)) للتعريف بمحاسن الحضارة الفرنسية، وقد حاول المعني بالأمر في كتابه((النازلة التونسية))، والذي بقي مخطوطا" مدة طويلة ولم ينشر إلا في سنة 1976 ، تبرير موقفه بتخاذل التونسيين وعدم تضامنهم معه في محنته(47).

منيت حركة أعيان الحاضرة بالفشل، ويفسر الشيخ محمد الفاضل بن عاشور سبب الفشل بقوله : (48) ((لقد فشلت الحركة لأن زعماءها كانوا كلهم من أبناء الحاضرة الذين تثقلهم حضريتهم وتكاليفهم من خوض غمار الكفاح العنيف. كما أنهم كانوا من موظفي الدولة، إذ لا مرتزق إلا في الوظائف القضائية والتدريسية والإدارية)) (49). وكان الشيخ محمد عبده والأفغاني يقيمان في تلك الأثناء في باريس، وقد تأثر الشيخان شديد التأثر بما أصاب صديقهما محمد السنوسي وأحمد الورتتاني من مصائب ومحن، وتدخلا لدى المسؤولين الفرنسيين والصحافة الباريسية للدفاع عنهما. وقد عبر الأفغاني عما خالجته نفسه من مشاعر في رسالة (50) ذكر فيها: " وهكذا أسدل الستار على هذه الحركة التي لم تكن منظمة، ولم تشمل سوى قلة من أعيان العاصمة، وكانت بمثابة ردة فعل أملتها ظروف معينة كانت تعيشها تونس" (51).

سادسا": المؤثرات الداخلية التي ساهمت في نمو الحركة الوطنية التونسية:

كان من أهم نتائج فشل الحركة المطلبية الأولى في تونس أن اتجه قادة الفكر اتجاها" جديدا" يرمي إلى نشر التعليم والدفاع عن الشخصية التونسية والتعريف بالحضارة

العربية الإسلامية مع الابتعاد عن الأمور السياسية. وقد كان هذا الاتجاه متماشيا" مع آراء الشيخ محمد عبده الذي كان يدعو أولا" وقبل كل شيء إلى النهوض بالمجتمع العربي الإسلامي عن طريق الإصلاح الديني ومقاومة البدع وتخليص العقيدة الإسلامية مما علق بها من خرافات وأوهام(52).

1- دور الصحف والجمعيات والأحزاب في نمو الحركة الوطنية التونسية وتطورها :

أ - جريدة الحاضرة :

اكتسبت الحركة الوطنية التونسية في أواخر القرن التاسع عشر طابعا" ثقافيا" صرفا"، وتزعم هذه النزعة خريجو المدرسة الصادقية بزعامة البشير صفر (53) 1865-1917 أبي النهضة الثانية في تونس، ورئيس جمعية الأوقاف ومؤسس الجمعية الخلدونية سنة 1896 ومكتبها والجمعيات الفنية، كالجمعية الإسلامية والجمعية الناصرية. وقد وجد البشير صفر كامل الدعم من رجال الإصلاح بجامع الزيتونة، وعلى رأسهم سالم بو حاجب وتلميذه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. وكان البشير صفر منذ شبابه معجبا" بأفكار ابن النهضة التونسية الوزير خير الدين، مهتما" بتوجيهاته، متعصبا" لأرائه، متأسفا" على توقف إصلاحاته. ولم تعارض حكومة الحماية هذه الحركة بل ساعدتها على إصدار جريدة أسبوعية تنطق باسمها وتعمل على نشر دعواتها الإصلاحية، وهي جريدة ((الحاضرة)) التي صدرت يوم 8-آب-1888، ودامت ثلاث وعشرين سنة بلا انقطاع . وقد أشرف على إدارتها أحد قدماء المدرسة الصادقية وهو الأستاذ علي بوشوشة الذي اعتزل الوظيفة للتفرغ لتسييرها (54).

كانت ((الحاضرة)) أول جريدة تونسية غير رسمية، تمثلت خطتها في الدعوة للأخذ بأسباب التمدن الغربي والحرص على نشر التعليم العصري للنهوض بالمجتمع التونسي، والابتعاد عن الخوض في المسائل السياسية التي من شأنها إثارة غضب الحكومة. وقد ساهم في تحرير هذه الجريدة، بالإضافة إلى البشير صفر وعلي بوشوشة، عدد من قادة الفكر ورجال الإصلاح، نخص بالذكر منهم الشيخ سالم بو حاجب والشيخ محمد السنوسي

(الذي لم يعد يمضي مقالاته باسمه) والأساتذة محمد الأصرم ومحمد بن الخوجة وعلى الورداني (55) .

((وقف البشير صفر في وجه المستعمرين الفرنسيين الذين كانوا يزينون للنخبة المثقفة التونسية نفي الذات التونسية ومقوماتها الجنسية واللغوية والدينية، ويزهدهم في بني جنسهم ووطنهم ويرغبهم في التفرنس روحا" وفكرا"، فحذر البشير التونسيين من مغبة الانخداع بما يروجه المستعمر الغاصب من أباطيل، وعلمهم أن تربية الذات وصقل الشخصية التونسية هو ما يضمن الحياة الفاضلة . أيضا" شغل البشير صفر دورا" سياسيا" هاما" في تاريخ بدء الحركة الوطنية، وكذلك الأدبية والفكرية في تونس)) (56).

ب_ الجمعية الخلدونية :

((كان التعليم أول مطلب جهرت به النخبة التونسية في أواخر القرن التاسع عشر وأساس دعوتها الإصلاحية مثلما كان المشروع الإصلاحي لخير الدين قبيل انتصاب الحماية في البلاد فإن البشير صفر أبا النهضة الثاني اقتنع بأن التجديد القومي واندماج تونس المسلمة في العالم العصري لا يتحققان إلا بتطعيم الثقافة العربية الإسلامية التقليدية بالعلوم العقلية الرياضية والطبيعة والتاريخية والجغرافية والاقتصادية وبتعليم اللغات الحية، وبخاصة لغة المستعمر، ليسهل فهم نواياه ويتيسر للشباب التونسي مضاهاته)) (57). وقد أكد المثقفون التونسيون الملتفون حول جريدة ((الحاضرة)) أن غايتهم القصوى تتمثل في تجديد التعليم التونسي وتطعيمه بالعلوم المرئية لأن التعليم الملقن بجامع الزيتونة أصبح لا يتماشى مع مقتضيات العصر، رُغم ما أُدخل عليه من إصلاح ، غير أنهم لم يتصدوا إلى التعليم الزيتوني بالنقد الصريح خشية ردود فعل العلماء المحافظين القادرين على التأثير في مشروعهم الإصلاحي ، والقضاء عليه في المهد ، ولذلك فقد اقتصروا على تأسيس جمعية ثقافية أطلقوا عليها اسم ((الجمعية الخلدونية)) (58) نسبة إلى المؤرخ التونسي العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، وانتخبوا على رأسها العقيد محمد القروي أحد خريجي المدرسة الحربية بباردو (59) ، وعددا" من رجال الإصلاح الزيتونيين والصادقيين (60) .

وافقت الحكومة على القانون الأساسي للجمعية في سنة 1896 ، بفضل تفهم المقيم العام الفرنسي (لويس روني مّيي) لضرورة إنشاء مثل هذه الجمعية، وأقيم حفل رسمي بمناسبة افتتاح معهد الجمعية الخلدونية، حضره المقيم العام والوزير الأكبر وكبار رجال الدولة وألقى فيه الشيخ سالم بوحاجب (61) محاضرة قيمة من تفسير قوله تعالى ((وعلم آدم الأسماء كلها)) وقد تحدث بإطناب عن مختلف العلوم النقلية والعقلية، وأشار إلى التقدم الذي أحرزه المسلمون في ((العلوم الدنيويه)) في صدر الإسلام ، ودعا إلى ضرورة الأخذ بأسباب التقدم في العصر الحاضر عن طريق تعلم العلوم الحديثة (62).

استمر محمد القروي عاما" واحدا" على رأس الجمعية الخلدونية ، ثم خلفه البشير صفر ، فكان يتداولها سنين طويلة مع صديقه محمد الأصرم. وكانت الجمعية تنظم إلى جانب المحاضرات العامة دروسا" باللغة العربية في التاريخ والجغرافيا والفلسفة والاقتصاد السياسي والرياضيات والكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية، وقد شهدت هذه المحاضرات والدروس إقبالا" شديدا" من طلاب جامع الزيتونة، كما أسست مكتبة زاخرة بالكتب والمجلات العربية والفرنسية .

ركز البشير صفر في محاضراته التاريخية التي كان يلقيها على الطلبة على خفايا السياسة الاستعمارية، إضافة إلى تسليطه الضوء على الأخطار المحدقة بالعالم الإسلامي وكشف الحجب في الوقت نفسه عن الأخطاء والنقائص المتسببة في ضعف أغلب البلدان الإسلامية منبها" إلى إهمال رجال الحل والعقد لمقتضيات العصر التي لا مناص من مراعاتها . وقد كان للنجاح الذي أحرزته الجمعية الخلدونية دوره في ظهور عدد من الجمعيات الثقافية والعلمية والموسيقية والرياضية في مطلع القرن العشرين . ومن هذه الجمعيات الجمعية الخيرية الإسلامية 1905، والجمعية الرياضية والإسلامية 1905، والمدرسة القرآنية العصرية 1906 ، والجمعية الرياضية والموسيقية الناصرية 1907 . كما صدرت إلى جانب جريدة ((الحاضرة))عدة صحف عربية أخرى مثل ((الزهرة)) 1890 ذات الاتجاه الإسلامي ، وجريدة الشيخ عبد العزيز الثعالبي((سبيل الرشاد)) 1895 والجريدة اليومية ((الرشدية)) 1904، وجريدة ((الصواب)) التي أصدرها محمد الجعايبي في سنة 1904 ، وكانت ذات اتجاه وطني إصلاحي (63).

ج_ جمعية قدماء الصادقية :

فكر خريجو المدرسة الصادقية بعد مرور ربع قرن على فرض الحماية في تأسيس جمعية تجمع شملهم وتقوم بنشاط يتماشى مع ميولهم الفكري ، واجتمع الأعضاء المؤسسون وفي مقدمتهم المحامي الشاب علي باش حامية في 23-12-1905 وكان عددهم يناهز السبعين متخرجا، وصادقوا على القانون الأساسي للجمعية التي أطلقوا عليها أسم ((جمعية قدماء تلامذة الصادقية)) وانتخبوا على رأسها السيد خير الله بن مصطفى 1867-1965، بمساعدة هيئة إدارية من أحد عشر عضوا" أغلبهم من أرباب المهن الحرة (64) ، واتجهت الجمعية من بداية عهدها إلى الكتاب ورجال الفكر الفرنسي ودعتهم إلى إلقاء محاضرات باللغة الفرنسية ثم ما لبث أن فتحت المجال في وجه الشيوخ الزيتونيين المعروفين بأفكارهم الإصلاحية ، أمثال الطاهر بن عاشور ومحمد النخلي 1869-1924ومحمد الخضر حسين 1876-1958 الذين ألقوا محاضرات قيمة باللغة العربية على منبر الجمعية . (65)، وقد نشرت جريدة ((الصباح)) التونسية في 12-2-1985 أول محاضرة لجمعية قدماء الصادقية باللغة العربية(66) .

د_ حزب الشباب التونسي (1906-1912) :

اتجهت الحركة الوطنية التونسية ابتداء من سنة 1906 إلى تقديم بعض المطالب ذات الصبغة السياسية إلى سلطة الحماية، وكان ذلك على لسان البشير صفر رئيس جمعية الأوقاف في حفل تدشين التكية في العاصمة (مأوى العجزة) في آذار 1906، أمام كل من المقيم العام الفرنسي والوزير الأكبر ، وكبار رجال الدولة ، وقد تحدث البشير صفر عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب التونسي آنذاك وأشار إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها للتخفيف من حدة تلك الأزمة ، مثل تشجيع الصناعة التقليدية والفلاحة وحماية اليد العاملة التونسية ونشر التعليم المهني والزراعي (67).

ورغم ما اتسم به ذلك الخطاب من اعتدال فقد أثار استنكار الاستعماريين المتطرفين وعلى رأسهم رئيس اتحاد المعمرين الفرنسيين دي كرينار . كما شنت الصحافة

الاستعمارية حملة شعواء على البشير صفر ولامت المقيم العام على تمكينه من التطاول على فرنسا والسماح لنفسه بإرشادها إلى الإجراءات التي ينبغي لها اتخاذها لمعالجة القضايا التونسية .

كان لخطاب البشير صفر بالغ الأثر في سائر أنحاء البلاد ، فلم يمض على إلقائه سوى شهر واحد حتى اندلعت حركة تمرد بين القصرين وتاله بالتل الأعلى حيث تقيم قبائل الفراشيش المتضررة من تسلط المستوطنين الفرنسيين على أراضيها واستئثارهم بها، ومن موجات البرد القارص الذي اجتاح المنطقة وأتى على الماشية وأعقب الجفاف. وقد قاد المتمردين ولي شاب اسمه عمر بن عثمان، وأسفر التمرد عن مقتل فرنسي وزوجته في مدينة تاله، فأحالت الحكومة المتسببين في تلك الحوادث إلى المحكمة الفرنسية التي حكمت عليهم بالإعدام واضطرت السلطة تحت تأثير الحزب الاستعماري إلى إعفاء البشير صفر من مهامه على رأس جمعية الأوقاف، وعينته عاملا" بسوسة لإبعاده عن العاصمة التونسية بوجه عام وعن الخلدونية بوجه خاص (68).

أما في فرنسا فقد دعت بعض الصحف إلى ضرورة الحوار مع ممثلي حركة الشباب التونسيين لتمكينهم من توضيح مواقفهم والإعلان عن مطالبهم. واستجابة لهذا النداء دُعي محمد الأصرم رئيس الجمعية الخلدونية إلى المشاركة في المؤتمر المنعقد بمدينة مرسيليا من 6 إلى 9 أيلول 1906، فاغتنم تلك الفرصة للتذكير بالمطالب التي قدمها البشير صفر في خطابه السالف الذكر، ودعا إلى إتباع سياسة المشاركة والتقارب العربي الفرنسي في جميع الميادين (69)

استطاعت حركة الشباب التونسي أن تفرض وجودها على الساحة التونسية من خلال ثقافتها التي نشرتها على صفحات جريدة ((الحاضرة)) (70) الأسبوعية، وفي الجمعية ((الخلدونية)) وجمعية ((قدماء الصادقية)) و ((النادي الأدبي))، وأيضا" من خلال سماع صوتها في مناسبات عمومية عدة . مما ساعد قادة هذه الحركة مثل البشير صفر وعلي باش حانبه إلى تنظيم صفوفهم عام 1907 في ما سمي بـ ((حزب الشباب التونسي)) أو ((الحزب التطوري))، وهو حزب متأثر بحركة الأتراك ((تركيا الفتاة))

فأصدروا بدءا" من 7- شباط 1907 جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية تحت أسم ((صوت التونسي)) (71) وكان مدير تحريرها علي باش حانبه ((1876-1918)) وهو من عائلة تركية الأصل، تلقى تعليمه في المعهد الصادقي، وأم حلقات الدرس بجامع الزيتونة ، وحصل على إجازة في كلية الحقوق بباريس، وكان يحسن العربية والتركية والإيطالية والإنكليزية والألمانية. ومن موظف بسيط بجمعية الأوقاف أصبح مديرا" لأحباس المعهد الصادقي، ثم غادر الوظيفة العمومية إلى المحاماة في سنة 1905 ولكن طموحه دفعه لتأليب شعبه للتحرر من الحكم الفرنسي. وقد كانت آراؤه شبيهه بآراء مصطفى كامل باشا 1874 - 1918 في مصر، وأشد تطرفا" من أفكار جماعة (الحاضرة)(72) .

ساهم مع علي باش حامبة في تحرير جريدة ((التونسي)) بالفرنسية نخبة من الشبان المدرسين الصادقيين وكان معظمهم قد واصلوا تعليمهم العالي في فرنسا مثل عبد الجليل الزواش 1873-1947 (73) وحسونة العياش 1873-1958 وقد واكب حزب تونس الفتاة والحزب الدستوري ، وانضم إلى المنشقين الجدد في آذار 1834، والمحامي الجزائري الأصل حسن قلاتي 1880-1966، وخير الله مصطفى 1867-1965 المترجم بالمحكمة العقارية المختلطة، والمشارك في العديد من المؤتمرات الاستعمارية حيث تولى الدفاع عن التعليم التونسي، وتزعم تجربة المدرسة القرآنية العصرية . ومحمد نعمان المنتسب إلى الطبقة الشعبية الاشتراكي الاتجاه في ((التونسي)) قبل انضمامه إلى جماعة جريدة ((تونس الاشتراكية))، وعلي باش بوحاجب 1888-1965م الذي كان يمضي مقالاته في ((صوت التونسي)) باسم مستعار هو ((صوت المخلوق)) ، ومحمد باش حانبه مؤسس مجلة((المغرب)) باللغة الفرنسية طوال مدة نفيه في سويسرا سنة 1916 بعد النكبة التي أصابت حزب الفتاة بعد حوادث (الجلاز) (74). وكان من محرري جريدة ((التونسي)) بالفرنسية، والصادق الزمرلي 1885-1983 ، وكانت كتاباته حول شؤون الشرق (75) ، وأحمد الغطاس 1875-1926 المحامي والمفكر والمحاضر بالخلدونيه .

اتسمت جريدة ((التونسي)) بالاعتدال والدعوة إلى تمكين التونسيين من المشاركة في تسيير شؤون البلاد، ورغم ذلك فقد أثارت سخط الاستعماريين المتطرفين الذين شنوا

عليها حملة صحفية شعواء فرأى بعض المسؤولين في فرنسا تنظيم مؤتمر عام لتمكين الشبان التونسيين من الإعراب عن مطالبهم أمام ممثلي الرأي العام الفرنسي . وقد انعقد هذا المؤتمر في باريس من 16 إلى 8 تشرين أول 1908، واستمع إلى البحوث التي قدمها سبعة أعضاء من حركة الشباب التونسي حول عدة موضوعات تتعلق بالتعليم والقضاء والفلاحة والأوقاف وغير ذلك من القضايا التي تشغل الرأي العام التونسي (76) .

2- نشاط حزب الشباب التونسي:

نشطت الحركة الوطنية بعد رجوع الوفد التونسي من باريس، وازداد نطاق نشاطها اتساعا" وتسارع نسق الأحداث، فانعقد اجتماع شعبي بمدينة تونس في قلب الحي الأوربي في 5-12-1909 للاحتجاج على محاولة فصل الرعايا اليهود عن العدلية التونسية، وانتظمت إثر الاجتماع مظاهرة عظيمة شارك فيها ما يقارب من 10.000 تونسي. وقد كانت هذه المظاهرة بمثابة نقطة تحول في مسيرة الزعيم علي باش حامبه الذي اقتنع بضرورة ربط الحركة الوطنية بالجماهير الشعبية، وقرر إصدار نشرة باللغة العربية من جريدة ((التونسي)) وكلف الشيخ عبد العزيز الثعالبي ابن عاشور بالإشراف عليها (77) ، وابن عاشور - الذي عُرف برحابة صدره وبتسامحه وتفتحه للجديد وقبوله التجديد الديني - وفي 15-آذار-1910 أضرب طلبة جامع الزيتونة عن الدروس للمطالبة بإصلاح التعليم التقليدي وتجديده. وخطب علي باش حانبه في جموع الطلبة وبين لهم عن مساندته لحركتهم، وهكذا فقد تم التلاحم بين حركة الشباب التونسي والحركة الزيتونية (78) .

3- حوادث الزلاج والترامواي :

أتاح غزو القوات الإيطالية للبلاد الطرابلسية في أيلول 1910 الفرصة لجريدة ((التونسي)) للتعبير عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الليبي، الذي يعاني من العدوان الإيطالي، وتحول غضب التونسيين على الأوربيين المقيمين في بلادهم إلى انتفاضة شعبية اندلعت يوم 7 نوفمبر 1911 لما قررت بلدية تونس التي يسيطر عليها العنصر الأوروبي تسجيل مقبرة (الجلاز) الإسلامية ليمر منها خط السكة الحديدية. ففي فجر ذلك

اليوم توافد المتظاهرون المسلمون على المقبرة للتعبير عن غضبهم ومنع أعوان مصلحة مسح الأراضي من القيام بعملية التسجيل، وتصادمت الجماهير الشعبية بالجنود الفرنسيين الذين شنوا معركة حقيقية للسيطرة على المقبرة والأحياء المحيطة بها. وأسفرت تلك المعركة عن مقتل ثمانية إيطاليين وفرنسيين واستشهاد عدد كبير من المسلمين وإحالة 800 تونسي على المحاكم الفرنسية (79).

اعتبرت حوادث (الجلاز) أول مواجهة بين الشعب التونسي وقوات الاحتلال منذ فشل المقاومة المسلحة التي قادها علي بن خليفة ، ذلك أن الاحتجاج على السياسة الاستعمارية لم يعد مقتصرا" على المثقفين والأعيان فحسب بل أصبح صادرا" عن الجماهير الشعبية ، وكانت ردود فعل سلطة الحماية الفرنسية عنيفة على ما جرى، إذ قررت إعلان حالة الحصار وتكليف القيادة العسكرية بحفظ الأمن وتعطيل جميع الصحف الوطنية ، ما عدا جريدة الزهرة شبه الرسمية .

كان للأحداث التي مر ذكرها أثرها الكبير في الناس، في وقت بلغهم نبأ وفاة طفل تونسي بعربة ((ترامواي)) لسائق إيطالي في مدينة تونس في 8 – شباط – 1912 ، فقرأ الشعب ما حدث على أنه أحد مظاهر حقد الأوربيين على المسلمين. فقرر الأهالي مقاطعة ركوب ((الترامواي)). وتألفت لجنة لتنظيم المقاطعة برئاسة علي باش حانبه. وقد أثارت هذه المقاطعة غضب سلطة الحماية التي رأت فيها تحديا" للحكومة الفرنسية وتقليلا"من هيبتها. فقررت تعميم الحكم العسكري على كامل البلاد وإيقاف سبعة من زعماء حركة الشباب التونسي، ومنهم أربعة أبعدتهم إلى الخارج يوم 13 آذار 1912، وهم علي باش حانبه وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان وحسن قلاتي والشاذلي درغوت ومحمد العروي (80).

4- نشاط الوطنيين التونسيين في الخارج :

وبعدما استتب الأمن في البلاد، قررت سلطة الحماية الفرنسية رفع قرار الإبعاد المتخذ ضد زعماء الحركة الوطنية. فرجع المبعدون إلى وطنهم، ما عدا علي باش الذي قرر

الاستقرار نهائيا" في تركيا لمقاومة الاستعمار الفرنسي من الخارج بعدما تأكد من فشل سياسة الحوار. وقد جاء في الرسالة التي وجهها إلى رئيس جمعية قدماء الصادقية : ((إنني أقطع صلتي بصفة نهائية مع البلاد التونسية . إن من الأشجار شجرة يمكن كسرها ولكن يستحيل أن تنحني فاعذروني إذا أنا كنت شبيها" بها)) (81).

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول 1912 غادر البلاد التونسية الشيخ محمد الخضر حسين المدرس بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية متوجها" إلى تركيا للالتحاق بالشيخين صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي اللذين ارتحلا من تونس منذ العام 1906 . كما غادر البلاد التونسية في سنة 1913 محمد باش حانبه الذي التحق بشقيقه علي باش حانبه في إسطنبول. ثم تحول إلى جنيف في سويسرا حيث أصدر مجلة ((المغرب العربي)) للدفاع عن قضية بلاده والمطالبة بتمكين الشعب التونسي من تقرير مصيره بنفسه (82) غير أن الوطنيين التونسيين، وعلى رأسهم علي ومحمد باش حانبه ، لم يقوما بنشاطهما في ديار الغربة على النطاق التونسي الضيق، بل آمنوا من أول وهلة بوحدة المغرب العربي الكبير ونادوا بضرورة العمل المشترك في سبيل استقلال جميع أقطار المغرب العربي (83) .

سابعا" : الحركة الوطنية التونسية بين العامين 1918-1930 :

1- نشأة الحزب الحر الدستوري التونسي :

كان الحزب الحر الدستوري التونسي امتدادا" للحزب التونسي الذي كان وليد الاجتماعات العديدة التي انعقدت بدور ومقاهي تونس العاصمة في العام 1919 لوضع برنامج ينطلق من مطالب جريدة ((التونسي)) لتكييفها مع الظروف الناجمة عن الحرب العالمية الأولى لكن النزعة السائدة التي كان يتزعمها عبد العزيز الثعالبي قد أكدت على وجوب سن دستور يضمن حقوق الأهالي وأكدت كذلك على عزمها على تعديل نظام الحماية إلى غاية تحرير البلاد . وعلى هذا الأساس تأسس ((الحزب التونسي)) (84) الذي ضم إلى جانب الثعالبي وبعض قدماء حركة الشباب التونسي ثلة من المحامين والأطباء والصحافيين. واختلف الحزب الدستوري التونسي (الذي تم تأسيسه في شهر آذار/ مارس 1920) عن

الحزب التونسي الذي يمثل حركة نخبوية على غرار حركة الشباب التونسي بأنه تنظيم جماهيري مهيكل، جاء تلبية لتدفق الحماس الوطني التونسي المتزايد .

كما إن تغيير موازين القوى بأوروبا بصفة عامة، وبفرنسا بصفة خاصة لفائدة الأحزاب اليمينية الاستعمارية، قد استوجب تعديل تكتيك الحركة الوطنية التونسية، وبالتالي تأسيس حزب يتناسب مع هذا الوضع الجديد . لذلك فقد أقدم الوطنيون بعد انتهاء الحرب على إعادة تنظيم صفوفهم وجمع شملهم وضبط مطالبهم، محاولين الاستفادة من المبادئ التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson) ، لا سيما مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد عهد بمهمة الاتصال بممثلي الحلفاء في باريس ، وعرض القضية التونسية على الحكومة الفرنسية إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي – الذي أصبح زعيم الحركة الوطنية بعد وفاة علي باش حامبه في تركيا سنة 1918 –، وقد توجه الثعالبي خلال العام 1919 م نحو باريس، حيث قام بنشاط حثيث تمثل في إلقاء المحاضرات والخطب، ونشر المقالات في الصحف المناصرة لقضايا الشعوب المستعمَرة ، والاتصال بزعماء الأحزاب السياسية وقادة المنظمات الإنسانية (85).

وعلاوة على ذلك سخر كل جهوده لتأليف كتاب ((تونس الشهيدة)) (86)، وعهد إلى المحامي أحمد السقا – رفيق الثعالبي آنذاك – مهمة تحرير هذا الكتاب الذي أحرز منذ صدوره نجاحا" باهرا" ، ورغم مصادرة الكتاب فقد انتشر في تونس في منتهى السرية وزاد هذا في حماس الوطنيين الذين تبنوا المطالب الواردة فيه والمتمثلة بما يلي :

- إنشاء مجلس تشريعي تكون الحكومة مسؤولة لديه .
- إنشاء مجالس محلية منتخبة في كامل البلاد .
- إقامة سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية .
- نشر التعليم على مختلف درجاته .
- ضمان الحريات العامة لكافة المتساكنين .

والملاحظ أن مبادئ ولسون لم يُطبق إلا على البلدان الأوروبية التي كانت تخضع لهيمنة ألمانيا والنمسا، أما المقاطعات العربية للدولة العثمانية كسوريا وفلسطين والعراق، فقد وقع تقسيمها إثر انهزام تركيا بين فرنسا وبريطانيا العظمى، وعلى الصعيد الفرنسي انهزمت الأحزاب اليسارية سنة 1919، في حين كانت الحركة الوطنية غداة الحرب تراهن على تلك الأحزاب لتحرير البلاد في الانتخابات التشريعية . ولم يبق أمام الوطنيين التونسيين ، سوى الاعتماد على القوى الشعبية التونسية لبلوغ أهدافهم .

وقد كان هذا التغيير في موازين القوى بمثابة الوازع الذي دفع بالثعالبي لتعديل مطالبه الوطنية، وتأسيس حزب جماهيري بقصد تحقيق هذه المطالب، وورد هذا الخط الجديد في رسالة بعث بها زعيم الحركة الوطنية من باريس وكان يدافع عن القضية التونسية، إلى جماعته بتونس في العام 1920، وأكد فيها على إفلاس وانهزام الأحزاب اليسارية التحررية وبالتالي على وجوب الدخول في معركة طويلة المدى ضد الاستعمار يكون الاعتماد فيها على القوى الشعبية وأضاف: ((أنه ليس بالإمكان إلغاء الحماية في مثل هذه الظروف ولذلك يجب التركيز في هذه المرحلة من الكفاح الوطني على المطالبة بدستور يضمن حقوق الشعب التونسي ويمكنهم من تسيير شؤون بلادهم باستثناء السياسة الخارجية التي تعود بالنظر بمقتضى معاهدة باردو إلى الحكومة الفرنسية)) (87) . ولذا رأى الثعالبي ضرورة تنظيم الحركة الوطنية التونسية حسب أسس جديدة قادرة على تعبئة جميع الفئات الاجتماعية في إطار حزب يكون حافزا" للحركة الوطنية التونسية التي عرفت نموا" ملحوظا" في العشرينات .

واستجابة لهذه الدعوة عقد الوطنيون عدة اجتماعات واتفقوا على تأسيس حزب وطني برئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي أطلقوا عليه اسم ((الحزب الدستوري التونسي)) كما قرروا توجيه وفد إلى باريس برئاسة الأمين العام للحزب محمد الصافي لإبلاغ مطالبهم إلى الحكومة الفرنسية، وتم ذلك في 18 حزيران / يونيو –1920، وتحول إلى المرسى وفد ضم أربعين وطنيا" برئاسة الشيخ الصادق النيفر المدرس بجامع الزيتونة، وتمكن من مقابلة الأمير محمد الناصر باي الذي خصه باستقبال حار وأعرب عن استعداده لتبني مطالبه

(88) . وتمثل رد فعل الحكومة الفرنسية في إلقاء القبض على الشيخ عبد العزيز الثعالبي في باريس ونقله يوم 28 تموز/ يوليو – 1920 إلى تونس حيث اعتقل في السجن العسكري بتهمة التآمر على أمن الدولة، ولم يفرج عنه إلا في أول أيار / مايو 1921 .

2- نشاط الحزب الدستوري في تونس :

بعد أن غادر الثعالبي السجن أقبل بكل حماس على تركيز هياكل الحزب والتعريف بمطالبه والدعاية له، سواء عن طريق الخطب والمحاضرات أو بوساطة الفصول المنشورة في الصحف العربية التي عادت للظهور منذ سنة 1920. وقد حظيت الحركة الدستورية في أول وهلة بتأييد كافة القوى الحية في البلاد ومساندة محمد الناصر باي وأبنائه وحاشيته، فانتشرت انتشارا" سريعا" وأصبحت قوة تمكنت من تهديد الحضور الفرنسي بالخطر .

ولكن قبل مضي مدة طويلة على نشأة الحزب الدستوري بدأت تظهر الخلافات بين بعض قادته. ففي حين كانت الأغلبية الملتفة حول الثعالبي ترى ضرورة المطالبة بالدستور والتمسك بالمطالب الواردة في كتاب ((تونس الشهيدة)) كان الشق المعتدل الذي يتزعمه حسن قلاتي يدعو إلى قبول الإصلاحات التي أعلن عنها المقيم العام الجديد (لوسيان سان) والمتمثلة في رفع الرقابة عن الصحف وتأسيس وزارة للعدل (89) وإنشاء مجلس مختلط تونسي فرنسي تنحصر مهمته في المصادقة على الميزانية التي تعرضها الحكومة، وهو المجلس الكبير ، وانتهى الأمر بالشق المعتدل إلى الانفصال عن الحزب الدستوري في أواخر سنة 1921 وتكوين ((الحزب الإصلاحي)) الذي لم يستطع استقطاب الجماهير الشعبية وأصبح عبارة عن مجمع لا يضم سوى فئة قليلة من القادة البرجوازيين بلا أنصار (90).

3- أزمة نيسان / أبريل 1922 :

استمر الدستوريون في القيام بنشاطهم السياسي المتمثل بالخصوص في إحداث الشُعَب التي انتشرت في كامل أنحاء البلاد والإكثار من الاجتماعات العامة وتوسيع نطاق دعايتهم . وتعزّز جانب الحزب الدستوري بتأييد الناصر باي 1906-1922 الذي لم يتردد في إعلام المقيم العام بتبنيه للمطالب الدستورية التي أضاف إليها المطالبة باسترداد

الأراضي الزراعية الممنوحة للمستوطنين الفرنسيين وممارسة حقه في اختيار وزرائه وعزلهم وهدّد بالتنازل عن العرش إذا لم تستجب الحكومة لمطالبه. ولما انتشر هذا الخبر (91) نظمّ الحزب الدستوري مظاهرة شعبية عظيمة بالمرسى يوم 15 نيسان / أبريل – 1922 للتعبير عن تضامن الشعب التونسي مع الباي وشكره على مواقفه الوطنية الجديرة بالتنويه. فتدخل المقيم العام لوسيان سان بكلّ ثقله، مستعملا" وسائل الترغيب والترهيب . وتمكن من حمل الناصر باي على التراجع في قرار التنازل عن العرش ، وإفشال الحملة التي يقوم بها الحزب الدستوري لتحقيق مطالبه .

وعلاوة على الانشقاق الذي أضرّ بالقضية الوطنية وإعلان جماعة من الدستوريين عن رغبتهم في المشاركة في انتخابات المجلس الكبير، التي قرّر الحزب مقاطعتها فقد أُصيبت الحركة الوطنية في شهر حزيران / يوليو 1922 بوفاة الناصر باي الذي خلفه ابن عمه وولي عهده محمد الحبيب باي 1922-1929. وقد بادر الباي الجديد منذ ارتقائه العرش إلى الإعراب عن ولائه للسلطة الفرنسية. فاغتنم المقيم العام هذه الفرصة لشلّ الحركة الوطنية والقضاء على رجالها بإصدار مجموعة من الأوامر الاستثنائية التي عطّلت الصحف الوطنية ومنعت الاجتماعات العامة وسلّطت أقسى العقوبات على المناضلين الدستوريين. فاضطرّ رئيس الحزب الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى مغادرة تونس يوم 26 حزيران / يوليو 1923 ولم يرجع إلا في العام 1937 .

4- ركود الحركة الوطنية :

شهدت الحركة الوطنية شيئا" من الفتور بعد هجرة الثعالبي ولم يصمد أمام سياسة القمع والاضطهاد إلا عدد قليل من المناضلين أمثال أحمد توفيق المدني ومحي الدين القليبي والطاهر الحداد الذين قاموا بحملة دعائية واسعة النطاق للاحتجاج على القانون الصادر في20 كانون أول / ديسمبر 1923 والقاضي بمنح الجنسية الفرنسية للراغبين في الحصول عليها من التونسيين .

تمكنت الحركة الوطنية التونسية من الخروج من طورها النخبوي إثر تأسيس الحزب الحر الدستوري إلى طور جماهيري، بسبب الاتساع الاجتماعي والجغرافي الذي عرفه الحزب

وبسبب كسبه أنصاراً من جميع الفئات الاجتماعية وفي معظم جهات تونس . وبلغ عدد شُعَبه داخل البلاد في العام 1924، حسب تقارير الحماية نفسها ، سبعين شعبة ضمت 45 ألف عضو ، وذلك دون اعتبار كل الأنصار الذين لا يعلنون عن رأيهم بصفة مباشرة والذين يفوق عددهم بكثير الأعضاء المسجلين، وقد كان ذلك سنة 1924 ، إثر رجوع محمد علي الحامّي من الخارج ومساهمته في بث روح الحماس في الطبقة الشغيلة حتى تتخلى عن ركودها. وقد تمكن في وقت قصير من حمل عدد كبير من العمال التونسيين على الانفصال عن المنظمة النقابية الفرنسية وإنشاء منظمة وطنية أطلق عليها اسم ((جامعة عموم العملة التونسية)) . وحظيت المنظمة النقابية الجديدة في أول الأمر بتأييد ومساندة قادة الحزب الدستوري ، ولكن سرعان ما تخلوا عنها خشية ردود فعل السلطة الفرنسية التي اتهمت محمد علي الحامي وجماعته بالتعاون مع الشيوعيين وأغتنم المقيم العام الاضطرابات التي شنتها جامعة عموم العملة التونسية لإلقاء القبض على قادتها وعلى رأسهم الزعيم النقابي محمد علي الحامي ، وإحالتهم إلى المحكمة الفرنسية التي حكمت عليهم((بالتغريب)) ، ((بتهمة المسّ بأمن الدولة وإثارة التباغض بين الأجناس)) (92) .

وخلا الجو للمقيم العام لوسيان سان لتطبيق سياسته التعسّفية واضطهاد كلّ من يتجرأ على معارضة تلك السياسة . وقد شدّد الخناق على الصحافة ومنع التظاهر في الشوارع وعقد الاجتماعات العامة وأبعد عدداً من المناضلين النشطين إلى الجزائر (93) . فركدت الحركة الوطنية اعتباراً من 1926 ، وأصبح الحزب الدستوري بحاجة إلى إعادة النظر في أساليبه والتفكير في تجديد طرق عمله ، وانتظار الظروف السياسية وظهور زعماء آخرين قادرين على بعث الحركة الوطنية من جديد .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

هوامش الفصل الرابع

1- قصاب ، تاريخ تونس ، ص 367 .

2- Cherif , Les reactions,..... P 125 .

3- البند الثالث من معاهدة باردو ، صلاح العقاد: المغرب العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1984 ، ص 190 .

4- الحبيب ثامر ، هذه تونس ، القاهرة ، 1948 ، ص 66 .

5- قصاب ، تاريخ تونس ، ص 377 .

6- ثامر ، هذه تونس ، ص 68 .

7- وهي المحاكم التي كانت موجودة في عهد الامتيازات الأجنبية قبل الحماية ، وكان عددها 15 محكمة . وقد عملت فرنسا على إلغائها وكانت البداية بإلغاء محكمتها القنصلية التي عوضتها في 27/آذار/ 1883 بالمحاكم الفرنسية. أما رعايا الدول التي ألغيت قنصلياتها فأصبحوا تابعين للمحاكم الفرنسية .

8- للتفصيل : قصاب ، تاريخ تونس ، ص 479 .

9- للتفصيل في أسس هذا القضاء : ثامر ، هذه تونس ، ص 73 .

10-وهي المقبرة الإسلامية الموجودة في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية ، التي حاولت الإقامة العامة الفرنسية بعد تقديمها طلبا" إلى المحكمة العقارية بتاريخ 26 أيلول / سبتمبر 1911 مسحها وإزالتها بناء" على الإذن الذي حصلت عليه من لدن هذه الأخيرة في 7 تشرين الثاني / نوفمبر 1911 ، الشيء الذي استنهض وعي المواطنين لخطورة هذا الإجراء وضرورة مقاومته بالشكل الذي يصون هوية التونسيين ويحافظ على مقومات تراثهم الديني والرمزي . ، امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار

في المغرب العربي ، طبعة أولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 . ص 184 .

11-علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية ... ، ص 69 .

12-ثامر ، هذه تونس ، ص 76 .

13-المرجع السابق .

14-حول سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية بيد النازيين انظر : رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص 513-521 .

15-أُعلنت هذه الحكومة عقب سقوط الجمهورية الثالثة في 22 حزيران / يونيو 1940 بيد النازيين وانتخبت تلك الحكومة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 10 حزيران / يونيو 1940 وكانت موالية للنازيين، وتم انتخاب مارشال فيليب بيتان، واستمرت ألمانيا في احتلال كامل أجزاء فرنسا الجنوبية في 11 تشرين ثاني / نوفمبر 1942، واستمرت الحكومة 4 سنوات دون تغير الدستور

16-بعد أن انهارت الجمهورية الثالثة غادرت الحكومة بشكل مؤقت ، واتخذت من بريطانيا مقراً لها إلى أن تم تحرير البلاد وحينها قام الجنرال الفرنسي شارل ديغول بتنصيب نفسه كقائد للمقاومة الفرنسية الحرة لاستكمال القتال .

17-في الصحراء الجزائرية، ثم إلى (تنس)، وأخيراً في تشرين أول / أكتوبر 1945 حيث بقي معتقلاً إلى أن وافته المنية في 1 أيلول / سبتمبر 1948 . الفاسي، الحركات الاستقلالية ، ص 86 .

18-ثامر ، هذه تونس ، ص 78 .

19-للمزيد حول هذه القوانين ، المصدر السابق ، ص 80 .

20-محمد بيرم الخامس: القطر التونسي في صفوة الاعتباربمستودع الأمصار والأقطار تحقيق علي الشوفي وعبد الحفيظ منصور ورياض المرزوقي، بيت الحمة ، قرطاج 1989 ، ص 441 .

21-المرزوقي محمد: صراع مع الحماية ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، 1973 ،ص75.

22-المرزوقي ، المرجع السابق ، ص.ص 95-97 .

23-الجمل، شوقي عطا الله : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، القاهرة ، 1980، ص 311

24-للتفصيل عن موقف السلطنة العثمانية من فرض الحماية الفرنسية على تونس، انظر: الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية ، طبعة أولى، دار العلم للملاين، بيروت 1957، ص 159-163 .

25-حول تراجم أهم الشخصيات انظر: أحمد بن أبي الضياف : ج 7-8 . السنوسي، محمد: سامرات الظريف بحسن التعريف السراج ، الوزير: صاحب ((الحلل السندسية في الأخبار التونسية)) . النيفر، محمد: عنوان الأديب . عبد الوهاب،حسن حسني: (مجمل تاريخ الأدب التونسي). ابن عاشور : تراجم الأعلام . بن الخوجه، محمد: (تاريخ معالم التوحيد) .

26-بن عاشور ، محمد الفاضل: الحركة الوطنية الأدبية والفكرية في تونس ، دار التونسية للنشر ، تونس طبعة ثالثة ، 1983 م ، ص 47 .

27-المحجوبي، علي : جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934) ، طبعة أولى، بيت الحكمة ، قرطاج ، 1999 م ، ص.

28-بن ميلاد أحمد ، إدريس، ومحمد مسعود: الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية 1892-1940 ، ج1 : مقدمة النشاط الفكري والسياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس من خلال وثائقه ، بيت الحكمة ، وزارة الثقافة ، تونس ، 1991 م ، ص 14 .

29-إدريس وميلاد، المصدر سابق ، ص 14 .

30-إدريس وميلاد، المصدر السابق ، ص 14 .

31-حوراني، الفكر العربي ... ، ص 58 .

32-للتفصيل حول هذه الزيارة انظر :المنصف الشنوفي ، مصادر عن رحلتي محمد عبده إلى تونس (6 ديسمبر 1884 . 4 جانفي 1885 و 9-24 سبتمبر 19.3 م) ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثالث ، 1966 م ، ص.ص 71-102 .

33-حوراني،البرت، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939 ، ترجمة كريم عزقول، دار النهار ، بيروت ، طبعة ثالثة ، 1977 ، ص.ص 131-161 .

34-حوراني ، المرجع السابق ، ص.ص 162-179 .

35-خالد ، أحمد : أضواء من البيئة التونسية ، علي الطاهر الحداد ونضال جميل ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1979 ، ص 9 .

36-الشابي، علي: صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورها في حركة ((العروة الوثقى)) ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد 10-11 ، جانفي ، 1978 ، ص.ص 45-52

37-المرجع السابق ، ص 48 .

38-السنوسي ، محمد : الرحلة الحجازية ، تحقيق علي الشنوفي ، 3 أجزاء ، الشركة التونسية للنشر ، تونس ، 1976 ، ج3 ، ص 287 .

39-رضا ، رشيد : تاريخ الأستاذ الإمام ، القاهرة ، 1931 ، ص 416 .

40-الشنوفي، المنصف : مصادر عن رحلتي محمد عبده إلى تونس، 6 ديسمبر – 4 جانفي 1885 و 9-24 سبتمبر 1903 ، حوليات الجامعة التونسية، العدد الثالث 1966 ، ص . ص 71 – 102 .

41-اندريه جوليان ، شارل : المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي والبشير سلامة ، نشر الشركة التونسية للتوزيع ، ص 49 . خالد، احمد: أضواء على البيئة التونسية . الحداد ،علي الطاهر ونضال جيل ، تونس ، 1979 ، ص 19.

42-الشنوفي ، مصادر عن رحلتي ... ، ص 86 .

43-نشرت الوثيقة بالمرجع السابق ، ص.ص 86-89 .

44-المرجع السابق ، ص 86 .

45-للتفصيل عن هذه الحركة انظر : السنوسي ، محمد : خلاصة النازلة التونسية ، تحقيق محمد السنوسي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1976 .

46-يحتوي المصدر السابق ((النازلة التونسية)) نص رسالة محمد السنوسي ، ص 309 ، أيضا" نص رسالة حسونة بن مصطفى في نفس المصدر ص 39 .

47-المصدر السابق ، ص.ص 181-185 .

48-ابن عاشور ، الحركة الأدبية ، ص 61 .

49-المرجع السابق ، ص 61 .

50-السنوسي ، النازلة التونسية ، ص .ص 223-224 .

51-الشريف ، البشير بن الحاج عثمان : أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 - 1924 ، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع ، تونس 1981 ، ص 64 .

52-أمين ، أحمد : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1971، ص 331 .

53-بن عاشور ، محمد الفاضل : تراجم الأعلام ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1970 ، ص.ص 197-216 .

54-حمدان ، محمد : دليل الدوريات الصادرة في البلاد التونسية ، القسم الأول، بيت الحكمة ، قرطاج ، تونس ، 1989 ، ص 75 .

55-الساحلي ، حمادي : فصول في التاريخ والحضارة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، طبعة أولى ، 1992 ، ص 92 .

56-خالد ، أحمد : أضواء من البيئة التونسية ، علي الطاهر الحداد ونضال جيل ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1979 ، ص 12 .

57-المرجع السابق ، ص 13 .

58-للتفصيل في الظروف التي أحاطت بإنشاء هذه الجمعية ونشاطها انظر: عاشور محمد الطاهر: أليس الصبح بقريب ، الشركة التونسية للتوزيع ، 1967 ، ص.ص 103-112 .

59-للتفصيل: بن الخوجه ، محمد : صفحات في تاريخ تونس، ترجمة: محمد القروي بيروت، 1985 ، ص.ص 475-433 .

60-للتفصيل في مواجهة المحافظين للحركة الإصلاحية في تونس بين عامي 1896 و 1914، العجيلي ، التليلي : مواجهة المحافظين للحركة الإصلاحية بتونس بين 1896 و 1914 ، مجلة ((روافد)) مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، العدد الثاني جامعة تونس الأولى ، تونس ، 1996 ، ص.ص 53-97 .

61-ابن عاشور ، تراجم الأعلام ، ص.ص 221-233 .

62-حول محاضرة الشيخ سالم بو حاجب ، ابن عاشور ، أليس الصبح بقريب ، ص.ص 103-112 .

63-أبو قفصه، عمر: أضواء على الصحافة التونسية، دار بو سلامه للطباعة والنشر تونس ، 1972 . ص.ص 8-10 .

64-جوليان ، شارل أندريه : المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي ، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامه ، تونس ، بدون تاريخ ، ص 770 .

65-ابن عاشور ، الحركة الأدبية والفكرية ، ص 105 .

66-المرجع السابق ، ص 105 .

67-البشروش ،محمد : ((البشير صفر)) ، مجلة ((المباحث)) ، العدد الأول ، السنة الأولى ، جانفني ، تونس ، 1938 .

68-جوليان ، المعمرون .... ، ص.ص 25-29 .

69-المرجع السابق ، ص .ص 81-90 .

70-صدرت أول مرة هذه الجريدة في 28-8-1888 م .

71-بن ميلاد، أحمد و إدريس، محمد مسعود : الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية 1892-1940، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة ، تونس ، 1991 ، ج1 ، ص.ص 99-104 .

72-يمكن اعتبار أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين، وأسس أخوه من برلين لجنة تسمى باللجنة التونسية الجزائرية، وفي نفس الوقت اتصل برجال الحركة في مراكش انظر: الفاسي، علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، مراكش، القاهرة، طبعة أولى ، 1948 ، ص 51 .

73-جوليان ، المعمرون الفرنسيون ، ص 92 .

74-حول أهم المصادر عن هذه المرحلة انظر : خالد ، أضواء على .... ، ص.ص 21-26 .

75-جوليان ، المعمرون الفرنسيون ، ص 103 .

76-المرجع السابق، ص.ص 103-117 .

77-ابن عاشور، الحركة الأدبية ..... ، ص.ص 57-58 .

78-حول المطالبة بإصلاح التعليم الزيتوني . ابن عاشور، أليس الصبح بقريب، ص.ص 254-260 .

79-للتفصيل حول حوادث الزلاج انظر : ابن الحاج يحيى ، الجيلاني، و المرزوقي، محمد : معركة الزلاج ، ط 1 ، مكتبة المنار ، تونس ، 1962 .

80-جريدة التونسي ، عدد 66 ، 1 ربيع الأول 1330 هـ - 1912 م .

81- Khairallah Chedly : Le movement Evolutioniste Tunisien . Tom 111, Tunis 1938.

82-للتفصيل انظر: الجنحاني ، الحبيب: محمد باش حامبه تونس ، 1968 .

83-الساحلي ، حمادي : نشاط الوطنيين التونسيين في المهجر إثناء الحرب العالمية الأولى من كتاب : الساحلي ، فصول في التاريخ ..... ، ص 109 .

84- حول تاريخ الحزب الحر الدستوري التونسي بالتفصيل انظر: يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي ، بيروت ، 1988 .

85- حول ظروف إقامة الثعالبي في باريس انظر : الساحلي ، فصول في التاريخ ....، ص 115 .

86-عبد العزيز الثعالبي ، تونس الشهيدة ، تعريب حمادي الساحلي ، ط1 ، 1984 ، ط2 ، 1988 .

87-أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح (مذكرات) ، جزءان ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1977 ، ج1 ، ص 173 .

88-انظر نص عريضة المطالب الدستورية التي قُدمت إلى الباي، أضواء على تاريخ تونس الحديث ، ص 208 .

89-عينت حكومة الحماية على رأس وزارة العدل الطاهر خير الدين، أحد أبناء الوزير المصلح الجنرال خير الدين باشا ، بقصد استمالة الوطنيين .

90-حول علاقة الحزب الحر الدستوري التونسي بالحزب الإصلاحي انظر: مناصرية الحزب الحر .... ، ص 159-162 .

91- بادرت جريدة الصواب بالإعلان عن رغبة الناصر باي بالتنازل عن العرش، ونشرت الخبر في عدد خاص صدر في 2 أبريل 1922 . وقد أوقف المقيم العام الجريدة بدعوى ترويجها لأخبار زائفة . أنظر : دليل الدوريات الصادرة في البلاد التونسية، قسم (أول)، ص 93-94 .

92- انظر : الطاهر الحداد ، العمال التونسيون ، وظهور الحركة النقابية، ط2 ، تونس، 1966 ، ص 137-213 .

93- ومن الذين ابعدوا : أحمد توفيق المدني والشيخ عبد الرحمن البلادي .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

الحركة الوطنية التونسية بين العامين 1930- 1956

أولا : الحركة الوطنية التونسية بين العامين 1930 – 1939 :

1- انتشار الوعي الوطني :

بعد الركود الذي شهدته الحركة الوطنية منذ سنة 1925 ، بدأ الوعي الوطني ينتشر في مطلع الثلاثينات تحت تأثير عدّة عوامل نخص بالذكر منها :

أ – عودة مجموعة من الشبان التونسيين الذين أتموا دراستهم العليا بفرنسا وأقرّوا العزم على تطوير الحركة الوطنية وتحويلها من تحرير المقالات وتقديم العرائض إلى العمل المباشر وتعبئة الجماهير الشعبية وإعدادها للكفاح .

ب – ثورة طلبة جامع الزيتونة على الوضع السائد في معهدهم بوجه خاص وفي البلاد بوجه عام ، وانضمامهم إلى الحركة الوطنية (1) .

ج – استفزازات سلطة الحماية التي أقدمت على تنظيم المؤتمر الأفخارستي المسيحي بتونس في شهر مايو 1930، وقد أعتبره التونسيون مسّا" بكرامتهم وإهانة لدينهم، ونظموا عدة مظاهرات للاحتجاج على تنظيمه (2) . وكانت سلطة الحماية قد قرّرت تنظيم احتفالات رسميّة في سنة 1931 للاحتفال بمرور خمسين سنة على احتلال تونس .

وإزاء هذه التصرفات، عقد عدد من الوطنيين اجتماعا" عامّا" يوم 30 تشرين أول /أكتوبر 1930 وقرّروا القيام بحملة صحفية في جريدة ((صوت التونسي)) (3) للتشهير بالاستعمار الفرنسي وفضح مخططاته الجهنمية. وقد أثارت تلك الحملة صدى" كبيرا" في الداخل والخارج، فاستدعى المقيم العام الفرنسي المحرّرين وطلب إليهم التخفيف من لهجتهم، فأبدى صاحب الجريدة الشاذلي خير الله استعداده للاستجابة لهذا الطلب. فانفصل عنه عدد من الوطنيين الأحرار الذين بادروا إلى إصدار جريدة جديدة وطنية في 1 تشرين ثاني /

نوفمبر 1932 تحت اسم ((العمل التونسي)) بإدارة المحامي الشاب الحبيب بورقيبة (4). وكانت تعالج هذه الجريدة موضوعات اجتماعية واقتصادية من ذلك مثلا" الدعوة إلى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الأجنبية دون قيد، وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الأجر، وإرهاق الميزانية التونسية الضئيلة من أجل أحد عشر ألفا" من الموظفين الفرنسيين الذين يتمتعون بامتيازات عظيمة. وقد اهتمت الجريدة بصفة خاصة بموضوع تحرير المرأة من تقاليد الماضي، والمطالبة بفتح ميادين العمل والتعليم أمامها،كذلك أثار الشبان في صحيفتهم احتجاجات قوية على نظام المخامسة الذي يحرم الفلاح من ثمرة عمله، فلا يعطيه الحق إلا في خمس المحصول الذي ينتجه بينما يستولي مالك الأرض على الأربعة أخماس .

2- الحزب الدستوري الجديد :

تجلى تأثير جماعة ((العمل التونسي)) في قضية من أبرز القضايا الوطنية في مطلع الثلاثينات، ألا وهي قضية التجنيس التي سبق ذكرها، فقد شنت هذه الصحيفة حملة شعواء على القانون الذي أصدرته حكومة الحماية لتمكين التونسيين من التجنس بالجنسية الفرنسية، وبينت ما فيه من خطر جسيم يهدد كيان الشعب التونسي العربي المسلم. واستطاعت توحيد كلمة جميع التونسيين حول استنكار سياسة التجنيس ومعارضة دفن المجنسين في مقابر المسلمين. فكثرت المصادمات بين الجماهير الشعبية وقوات الأمن عند وفاة بعض المجنسين، لاسيما في مدينة المنستير، حيث استشهد عدد من المتظاهرين. واضطرت سلطة الحماية إلى تخصيص أماكن لدفن المجنسين، خارج المقابر الإسلامية ، وكان هذا أكبر انتصار تحرزه الحركة الوطنية منذ فرض الحماية .

ولما رأى أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري ما أحرزه هؤلاء الشبان من نجاح، عقدوا مؤتمرا" عاما" بتونس يومي 12-13 أيار / مايو 1933 ، وقد أنهى المؤتمر أعماله بالموافقة على إلحاق أسرة تحرير ((العمل التونسي)) باللجنة التنفيذية ، وأعلن ((أن غاية الحزب التي يعمل على تحقيقها هي تحرير البلاد التونسية ومنحها دستورا" يحفظ شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتحكمة في مصيرها)) . (5) ولكن

الوئام لم يدم طويلا" بين الشبان الناشطين والشيوخ المحافظين . فاحتد الخلاف إلى أن أفضى إلى انشقاق جماعة ((العمل التونسي)) وانعقاد مؤتمر خارق للعادة للحزب يوم 21 آذار /مارس 1934 بمدينة قصر هلال. وفيه قرر المؤتمرون فصل أعضاء اللجنة التنفيذية عن الحزب وانتخاب هيئة مديرة أطلقوا عليها أسم ((الديوان السياسي)) وعيّنوا على رأسها الدكتور محمود الماطري (رئيسا") والحبيب بورقيبة (أمينا" عاما") والطاهر صفر (أمينا" عاما" مساعدا") ومحمد بورقيبة (أمين المال) والبحري قيقة (أمينا" ماليا" مساعدا") .

وكان من الطبيعي أن ترفض اللجنة التنفيذية قرار الديوان السياسي فقررت حل اللجنة التنفيذية، لأنهم يعتبرونها عاجزة عن الدفاع عن مطالب الشعب ، وتفويضها بقيادة جديدة تضم جماعة الحبيب بورقيبة، واعتبرت نفسها – أي اللجنة التنفيذية – الممثل الشرعي الوحيد للحزب الحر الدستوري، وبذلك أصبح هناك منظمتان تنتسب كل منها إلى الحزب الدستوري، وللتمييز بينهما أطلق الملاحظون الأجانب اسم الحزب الدستوري القديم على المنظمة الأولى ، والحزب الدستوري الجديد على الثانية . وتجدر الإشارة إلى أن الخلافات بين هذين الحزبين انحصرت في طريقة النضال الوطني وليست هناك فوارق تُذكر في المجالات الأخرى . إذ بقي الحزبان متشبثين بنفس البرنامج ونفس الهدف ، وكانت قيادتهما من أنصار تيار الإصلاح والحداثة الذي ازدهر بتونس قبيل الحماية .

3- المواجهة بين الحزب الدستوري الجديد وحكومة الحماية :

سعى المقيم العام الفرنسي الجديد بيروتون الذي عُين بتونس في العام 1933 إلى الاستفادة من انشقاق الحزب، فسمح لرجال الديوان السياسي بعقد الاجتماعات العامة في كامل البلاد ظنا" منه أن الخلاف بينهم وبين أعضاء اللجنة التنفيذية سيشتد وأن الخصومة بين الشقّين ستتيح الفرصة للحكومة الفرنسية لمواصلة تطبيق سياستها الاستعمارية. ولكن سرعان ما أدرك ما تمثله الحركة الجديدة من خطورة على الحضور الفرنسي في تونس. فأمر بإلقاء القبض على قادة الحزب الدستوري الجديد في 3 أيلول / سبتمبر 1934 واعتقالهم في أقصى الجنوب التونسي (6). وما كاد خبر الاعتقال ينتشر حتى عمت الاضطرابات كامل البلاد وتواصلت سنتين متواليتين بلا انقطاع، إلى أن اضطرت الحكومة الفرنسية في آذار

/مارس 1936 إلى إعفاء المقيم العام الفرنسي بيروتون من مهامه وتعويضه بمقيم عام جديد عُرف بأفكاره التحررية . وقد تزامنت هذه الأحداث مع الانتخابات التشريعية في فرنسا التي أسفرت عن فوز الأحزاب اليسارية المنضوية تحت لواء واجهة شعبية . فقرّرت الحكومة الجديدة في فرنسا برئاسة ليون بلوم تغيير سياستها في تونس والإفراج عن قادة الحزب الدستوري الجديد .

ولما أبدى الحبيب بورقيبة مخاوفه من أن يكون إطلاق سراحه ثمنا" للتنازل عن بعض الأهداف القومية نفى المقيم العام الفرنسي الجديد أن يكون هذا هو تفكير الحكومة الفرنسية، وهذا ما جعل الدستوريين يعلقون أملا" كبيرا" على تلك الحكومة اليسارية . لذلك ما أن أُخلي سبيل الحبيب بورقيبة وصحبه حتى ذهبوا إلى باريس لمقابلة الموكل بشؤون البحر المتوسط في وزارة بلوم .

وفي باريس أظهر الدستوريون استعدادهم لقبول مشروع الإصلاح الذي وُضع لتونس، مع إبداء بعض التحفظات، بالرغم من أن المشروع اشتمل على مبدأ السيادة المزدوجة، وتظهر فكرة السيادة المزدوجة من الفقرة الأولى للمشروع، التي تنص على قيام مجلس تشريعي مُنتخب بوساطة الاقتراع العام، على أساس وجود دائرتين الأولى : تمثل المستوطنين الفرنسيين . والثانية: تمثل المواطنين التونسيين، ولكل منهما عدد متساو من النواب. ولهذا المجلس حق اقتراح الميزانية وتقريرها مع احتفاظ الحكومة الفرنسية بحق المصادقة عليها . فكان المشروع الجديد قد زاد عدد الأعضاء التونسيين بالنسبة لمجلس سنة 1922. كما وسع اختصاصات المجلس الجديد الذي أصبح شبه مجلس نيابي . ولكنه جعل للمستوطنين حقا" ثابتا" في الاشتراك في إدارة البلاد ، والخطورة هنا أن هذا الحق لم تمنحه معاهدة الحماية أو حتى اتفاقية المرسى ، أما باقي بنود المشروع فقد ارتكز عليها الحبيب بورقيبة ليسوغ قبوله المشروع وهي:

- إنشاء مجالس بلدية منتخبة ذات سلطات واسعة .
- إلغاء نظام الحكومة العسكرية في الجنوب التونسي .
- التسوية في الأجور بين العمال التونسيين والأوربيين .

– التوسع في التسليف الزراعي للمزارعين التونسيين .

لم تتمكن حكومة الواجهة الشعبية من القيام باي عمل لإرضاء المطالب التونسية بسبب تعرض الحكومة في فرنسا منذ العام 1937 لصعوبات سياسية واجتماعية ولضغوط الاستعماريين في تونس، فخشي الدستوريون الجدد من هبوط سمعتهم لدى الرأي العام التونسي بعد أن بالغوا في التساهل دون نتيجة. وتصادف ذلك مع السماح للثعالبي بالعودة إلى تونس في تموز/ يوليو 1937 ، ومحاولته مع الدستوريين القدامى إعادة تشكيل الحزب رغم قرار الحل الذي فرض عليه سنة / 1933 ، خاصة وأن صلات هؤلاء لم تنقطع خلال هذه الفترة بالثعالبي الذي ظل المرشد الروحي لهم دون أن يأخذ منصبا" رسميا" في تشكيلات الحزب .

وبسبب خوف الدستوريين الجدد على فقدان الزعامة فقد عمدوا إلى تغيير سياسة الحزب الجديد تغيرا" شاملا" في المؤتمر الذي عُقد في تشرين ثاني / نوفمبر 1937 . فأعلنوا تأييد الإضرابات العمالية، وسعوا لقيادتها. وشجعوا انفصال النقابات العمالية التونسية عن النقابة الشيوعية الفرنسية ، وكذلك انزوى الأعضاء الذين أرادوا الاستمرار على سياسة الاعتدال . في حين تأكدت زعامة بورقيبة للحزب الدستوري الجديد .

وفي هذه المرحلة من التنافس بين الحزبين الدستوريين القديم والجديد دار الجدل حول تحديد هوية تونس القومية، فبينما كان بورقيبة يرى تونس شخصية متميزة بحكم موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين الحضارتين العربية والغربية، استمر الثعالبي على علاقته بالمشرق العربي، مذكرا" بشكل مستمر وجود تونس في العائلة العربية، وقد جرت محاولات عدة عند عودته سنة 1937 للتوفيق بين أنصاره وبين أنصار الحزب الدستوري الجديد، ولكن دون جدوى . وظل الانشقاق قائما" بين الطرفين حتى عُقد الميثاق الوطني سنة 1946.

وقد استمر الحزب الدستوري الجديد بمنافسة الحزب القديم في التصدي لقيادة الإضرابات التي عمت تونس في العام 1938، مستفيدا" من وسائله التنظيمية المتفوقة على الدستوريين القدامى، وكان أشد هذه الإضرابات، وأكثرها تأثيرا" في مجرى الأحداث إضراب

الطلبة في مدينة تونس في 19 نيسان / أبريل 1938 والذي انتهى بمجزرة بشرية راح ضحيتها المئات من القتلى والجرحى، وكانت هذه فرصة للسلطة للتخلص من الدستوريين المناوئين وفي مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة .

وقد أُعلنت الأحكام العرفية ومُلِئَتْ السجون بالمناضلين وانتشر الجيش الفرنسي في البلاد يعيث فيها فسادا (7). ورغم ذلك فقد تواصلت المقاومة السرية بقيادة الدكتور الحبيب ثامر ، واتخذت أشكالا" متنوعة، من توزيع المناشير إلى تنظيم المظاهرات إلى القيام بأعمال التدمير ودامت هذه الحالة حتى بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول /سبتمبر 1939 وانهزام فرنسا في حزيران / يونيو 1940 .

ثانيا" : الحركة الوطنية التونسية في أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1943 :

1- المقاومة السرية :

تواصلت أعمال المقاومة السرية من سنة 1938 حتى نهاية سنة 1942 وكانت تتمثل بالخصوص في توزيع المناشير وأعمال التدمير (8). كما ظهرت حركة العصيان في صفوف الجنود التونسيين الذين جندتهم فرنسا بالقوة للمشاركة في العمليات الحربية ضد قوات المحور. وقد اضطرت السلطة إلى استعمال الحيلة تارة والقوة تارة أخرى لحمل الجنود التونسيين على ركوب البواخر التي تنقلهم إلى ميادين القتال، وإثر انهزام الجيوش الفرنسية في حزيران / يونيو 1940 وتوقيع الهدنة مع الحكومة الألمانية ازدادت أعمال التدمير والاضطرابات والمصادمات والثورات المحلية في تونس، وكانت أبرزها حوادث قصر هلال في الساحل وثورة دقاش في الجنوب، ورغم سياسة القمع والاضطهاد لم تنقطع المقاومة إلى أن ارتقى العرش الأمير محمد المنصف نجل المرحوم محمد الناصر باي (9).

2- ولاية محمد المنصف :

تعزز جانب الحركة الوطنية وأعطيت حقبة شرعية بارتقاء محمد المنصف باي العرش في 19 حزيران / يونيو 1942 (10)، وقد عُرف بمواقفه الوطنية وانتمائه إلى

الحزب الحر الدستوري التونسي منذ نشأته في سنة 1920 . وبعد تسلمه مقاليد الحكم بادر إلى توجيه رسالة إلى رئيس الدولة الفرنسية المارشال بيتان للمطالبة باحترام السيادة التونسية وإرضاء مطالب الشعب التونسي المتمثلة في إحداث مجلس تشريعي وتكوين حكومة تونسية مسؤوله لديه . وبعد عدة مماطلات وعدت الحكومة الفرنسية بالنظر في إمكانية تحقيق المطالب التي تقدم بها الباي في أقرب فرصة ممكنة .

3- تونس في عهد المنصف باي :

وفي يوم التاسع من شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1942 نزلت جيوش المحور في تونس دون أن تجد أي معارضة من قِبَل القوات الفرنسية وأصبحت البلاد التونسية مسرحا" للعمليات الحربية بين المحور والحلفاء . وأعلن المنصف باي منذ اليوم الأول عن حياد بلاده وامتنع من اتخاذ بعض التدابير الموالية للمحور التي اقترحها عليه المقيم العام الفرنسي. وكان همه الوحيد السهر على صيانة السيادة التونسية واسترجاع السلطات التي ألغتها الحكومة الفرنسية بالقوة . وفي 1 كانون ثاني / يناير 1943 شكل حكومة جديدة برئاسة السيد محمد شنيق ومشاركة بعض القادة الوطنيين ، دون استشارة السلطة الفرنسية . وقد تمكنت تلك الحكومة بوحي من الباي من اتخاذ عدة تدابير لفائدة التونسيين، نخص بالذكر منها الإفراج عن المعتقلين الدستوريين ، وتمكين الموظفين التونسيين من بعض المزايا التي كانت حكرا" على الفرنسيين (11) ، ومنع المستوطنين الفرنسيين من الاستحواذ على أراضي الأوقاف .

4- استئناف نشاط الحزب الدستوري الجديد :

وبعد الإفراج عن المساجين السياسيين، استأنف الحزب الدستوري الجديد نشاطه بقيادة الدكتور الحبيب ثامر وأعاد تنظيم هياكله وأصدر صحيفة يومية ناطقة باسمه ((إفريقيا الفتاة)) . وانتظمت المظاهرات الشعبية والاجتماعات العامة في كل مكان ، ورُفِعَت الأعلام التونسية وصُور المنصف باي في جو من الحرية لم تعرف تونس مثيلا" له من قبل . وأنشأ الحزب جمعيات الإسعاف ولجان الهلال الأحمر التونسي في كل منطقة لمساعدة منكوبي

الحرب، وتطوعت الشبيبة الدستورية لمساعدة السلطة التونسية على حفظ الأمن وتنظيم التموين ومقاومة الاحتكار (12).

وفي شهر كانون الثاني / ديسمبر 1942 أُطلق سراح الزعيم الحبيب بورقيبة ورفاقه الذين كانوا معتقلين في جنوب فرنسا. وبعد ما نُقلوا إلى روما لإجراء مفاوضات مع الحكومة الإيطالية رجعوا إلى تونس في نيسان / أبريل 1943 مرفوعي الرأس موفوري الكرامة بفضل الموقف الوطني الصلب الذي وقفه الزعيم بورقيبة من المفاوض الإيطالي (13). ولكن لم يمض على رجوع الزعماء سوى شهر واحد حتى انهزمت قوات المحور في البلاد التونسية ودخلت قوات الحلفاء إلى العاصمة يوم 7 أيار / مايو 1943، فكان أول ما قامت به السلطة الفرنسية ، خلع ملك البلاد الشرعي محمد المنصف باي بدعوى التعاون مع المحور وإبعاده إلى الصحراء الجزائرية وتعويضه بولي عهده محمد الأمين باي (14).

ثالثا" : الحركة الوطنية التونسية بين العامين 1943 – 1945 :

رغم وقوف الزعيم الحبيب بورقيبة إلى جانب الحلفاء ودعوته الشعب التونسي إلى عدم التعاون مع قوات المحور (15)، فقد حاولت السلطة الفرنسية إثر عودتها إلى تونس القضاء على الحركة الوطنية، ولكن، وبفضل تدخل القنصل الأمريكي بتونس، وضعت حكومة الحماية حدا" للملاحقة الموجه ضد الحبيب بورقيبة ورفاقه منذ 9 نيسان / أبريل 1938 ، ورجع الحزب الدستوري إلى سالف نشاطه .

وبعد ما أعادت جميع الهيئات والمنظمات التونسية تنظيم هياكلها وحاولت توحيد صفوفها، انعقد مؤتمر عام في شهر شباط / فبراير 1945 وأفضى إلى تأليف جبهة وطنيّة تضم أعضاء الحزب الدستوري بشقّيه القديم والجديد، وأعضاء المنصف باي، وعلماء جامع الزيتونة، وأعضاء القسم التونسي من المجلس الكبير وبعض الوطنيين المستقلين، من أطباء ومحامين وأساتذة ومهندسين، وتم الاتفاق على المطالبة بالحكم الذاتي وإرجاع المنصف باي إلى العرش .

وقد أيد الشعب التونسي هذه المطالب في أثناء المظاهرات التي انتظمت خلال شهري نيسان وأيار / أبريل ومايو 1945 في العاصمة. ولكن السلطة الفرنسية لم تغيّر

موقفها، بل شددت الخناق على رجال الحركة الوطنية واستمرت في انتهاج سياسة القمع والاضطهاد. وفي أثناء ذلك أعلن عن تأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة ، فقرّر الحزب الدستوري الجديد إيفاد زعيمه الحبيب بورقيبة إلى مصر لإبلاغ مطالب الشعب التونسي إلى قادة الدول العربية وتعريف الرأي العام العربي والعالمي بالقضية التونسية . وقد وصل إلى القاهرة يوم 16 نيسان / أبريل 1945 وخلفه في قيادة الحركة الوطنية في تونس الزعيم صالح بن يوسف (16).

رابعا" – الكفاح من أجل الاستقلال بين العامين 1945 – 1956 :

1 – استئناف الكفاح الوطني :

واصل الحزب الدستوري الجديد نشاطه بعد هجرة زعيمه الحبيب بورقيبة إلى المشرق، وبادر أعضاء الديوان السياسي إلى إعادة تنظيم هياكله وتكثيف دعايته، وشجّعوا على بعث منظمات وطنيّة مهنيّة تربط بين المطالب الاجتماعيّة والمطالب السياسيّة ربطا متينا، وتعمل جنبا إلى جنب مع الحزب . وهكذا فقد تأسّس الاتحاد العام التونسي للشغل 20 كانون أول / يناير 1946 بقيادة الزعيم النقابي فرحات حشّاد، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ، والاتحاد العام للفلاحة التونسية (17). واتّحد الحزب الدستوري الجديد ضمن جبهة وطنيّة عتيدة مع اللّجنة التنفيذيّة (الحزب الدستوري القديم) والحركة المنصفيّة ومدرّسي الجامعة الزيتونية وأعضاء القسم التونسي من المجلس الكبير والمنظمات النقابية والمهنية ، ولم يبق خارج الجبهة سوى الحزب الشيوعي الذي كان يعطي الأولوية للكفاح من أجل تحسين ظروف عيش الطبقات الكادحة، لا فرق في ذلك بين التونسيّين والفرنسيّين .

وفي 23 آب / أغسطس 1946، عقد ممثّلو الجبهة مؤتمرا عاما بالعاصمة وصادقوا بالإجماع على ميثاق وطني (18) طالبوا فيه بالاستقلال التام وإرجاع المنصف باي إلى العرش وانضمام تونس إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة . وقبل اختتام المؤتمر اقتحمت القوّات الفرنسية محلّ الاجتماع وألقت القبض على أربعين شخصا من الحاضرين ، وفي مقدّمتهم صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري القديم ومحمّد

شنيق الوزير الأكبر السابق والشيخ الفاضل بن عاشور المدرس بجامع الزيتونة . فعمّ البلاد جوّ من الاضطراب وأعلن الشعب التونسي الإضراب العام احتجاجا على اعتقال زعمائه. فاضطرت السلطة الاستعمارية إلى الإفراج عن المعتقلين بعد أن قضوا شهرا في السجن .

وفي العام 1947 عمدت الحكومة الفرنسيّة إلى إجراء إصلاحات طفيفة وكلّفت بتطبيقها وزارة تونسية جديدة برئاسة عميد المحامين مصطفى الكعّاك، فرفضها الشعب التونسي رفضا باتّا على لسان ممثليه الشرعيّين، باعتبارها لا تستجيب إلى المطالب الوطنيّة التي صادق عليها مؤتمر ليلة القدر. أما ملك البلاد الشرعي والمخلوع المنصف باي ، فقد نُقل في العام 1945 من الجزائر إلى فرنسا، وبقي هناك يؤيّد الحركة الوطنية بلسانه وقلمه وينفث فيها من روحه الزكيّة إلى أن التحق بجوار ربّه في أول أيلول / سبتمبر 1948 ، ونقل جثمانه إلى تونس حيث نظم له الشعب جنازة وطنيّة رائعة لم يسبق لها مثيل (19).

2- المفاوضات التونسية - الفرنسيّة :

وفي أيلول / سبتمبر 1949 عاد الزعيم الحبيب بورقيبة من القاهرة إلى أرض الوطن وطالب بإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسيّة لتمكين الشعب التونسي من ممارسة حقّه في الحريّة والاستقلال . وإثر الاتصالات التي جرت بين السلطة الفرنسيّة من جهة والأمير محمد الأمين باي والزعيم الحبيب بورقيبة من جهة أخرى أعلن 17 آب / أغسطس 1950 عن تشكيل وزارة تونسيّة جديدة برئاسة محمّد شنيق ومشاركة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد (20) . وقد كلفت هذه الوزارة بالتفاوض مع الحكومة الفرنسيّة حول التعديلات الأساسية التي من شأنها أن تقود البلاد في مراحل متتابعة نحو الاستقلال الداخلي (21).

ولكن الإصلاحات الهزيلة التي أعلن عنها يوم 8 شباط / فبراير 1951 قد خيّبت آمال التونسيّين وأيدت موقف الوطنيّين المتصلبين المتمسّكين بالمطالبة بالاستقلال التام، وفقا لقرارات مؤتمر ليلة القدر . فاستؤنفت المفاوضات في باريس في أواخر تشرين اول / أكتوبر 1951، وطالب الوفد التفاوضي التونسي برئاسة الوزير الأكبر محمّد شنيق بمنح

البلاد التونسيّة الاستقلال الداخلي في الحال. وجاء ردّ الحكومة الفرنسيّة في رسالة وزير خارجيّتها المؤرخة في 15 كانون ثاني / ديسمبر 1951، أكد فيها أن العلاقات الفرنسيّة التونسيّة ينبغي أن ترتكز على مبدأ ((السيادة المزدوجة))، وألحّ على ضرورة تمثيل الجالية الفرنسيّة في الهيئات النيابية التونسيّة (22) . واستخلص الزعيم الحبيب بورقيبة من ذلك الردّ عدم جدوى الحوار المباشر بين تونس وفرنسا، ودخول الحركة الوطنية مرحلة جديدة من حياتها، قائلا بالخصوص : ((إنّ صفحة من تاريخ تونس قد طويت وأخرى قد فتحت. وإن جواب السيد شومان يفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما لا بدّ أن يصحبه من دموع وأحزان وأحقاد)) (23).

3- المعركة الحاسمة : 18كانون ثاني / يناير 1952. 31 تموز /يوليو 1954 :

اندلعت المعركة الحاسمة يوم 18 كانون ثاني / يناير 1952، لما أمر المقيم الجديد بإلقاء القبض على زعماء الحركة الوطنية وعلى رأسهم رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة، وذلك إثر تقديم الوزارة التونسية شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة، ضد الحكومة الفرنسيّة . فعمت الاضطرابات كامل البلاد وانتظمت المظاهرات الاحتجاجيّة الصاخبة في جميع المدن والأرياف وتواصل الإضراب العام عدة أيام واستشهد عدد كبير من الوطنيين ولقي بعض رجال الشرطة والجيش الفرنسيين مصرعهم ، فقامت القوات الاستعمارية في أواخر كانون ثاني / يناير وأوائل شباط /فبراير 1952 بعمليّات تمشيط في عدد من المناطق . واتخذت المقاومة الوطنية أشكالا متنوعة، تمثلت في أول الأمر في المظاهرات الشعبيّة والإضرابات والمصادمات مع رجال الأمن وعمليّات التخريب والإرهاب ثم تحولت إلى حرب عصابات ومقاومة مسلحة في الجبال والأرياف. فكان ردّ فعل السلطة الاستعماريّة متمثلا في تنظيم حركة الإرهاب المضادّ بوساطة منظمة ((اليد الحمراء)) المؤلفة في معظمها من رجال الأمن الفرنسيّين. وقد عمدت إلى اغتيال عدد من القادة والمناضلين الوطنيّين في مقدمتهم الزعيم النقابي فرحات حشّاد الذي استشهد يوم 5 كانون أول / ديسمبر 1952 والزعيم الدستوري الهادي شاكر الذي لقي حتفه يوم 23 أيلول / سبتمبر 1953 ، كما أقدم المقيم العام على إقالة وزارة محمد شنيق يوم 26 آذار / مارس 1952 وعوّضها بوزارة أخرى برئاسة صلاح الدين البكوش .

ورغم إعفاء الطاغية المقيم العام من مهامّه وتعويضه بمقيم عام جديد (24) ، فقد تواصلت المقاومة بجميع أشكالها في المدن والقرى والجبال، إلى أن تقلد منصب الوزارة الأولى في فرنسا في 18 حزيران / يونيو 1954 الرئيس منداس فرانس المعروف بأفكاره التحررية. وبعد أن فضّ مشكل الهند الصينية قرّر وضع حدّ لسياسة القمع والاضطهاد في البلاد التونسيّة والاستجابة لمطالب الشعب التونسي. وفي 31 تموز / يوليو 1954 تحوّل إلى تونس وألقى خطابا بين يدي الأمير محمد الأمين باي في قصر قرطاج، أعلن فيه عن اعتراف الجمهوريّة الفرنسيّة بحق تونس في الاستقلال الداخلي (25) .

4- من الحكم الذاتي إلى الاستقلال التام :

إثر خطاب قرطاج تألفت وزارة تونسيّة جديدة برئاسة السيد الطاهر بن عمّار 1889-1985 وبمشاركة أربعة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد، وهم المنجي سليم والهادي نويرة ومحمد المصمودي والصادق المقدّم. وبعد مفاوضات طويلة وشاقّة مع الحكومة الفرنسيّة في باريس تم التوقيع 3 تموز / يونيو 1955 على الاتفاقيّات التونسيّة الفرنسيّة التي تنص على تحويل جميع السلطات إلى الحكومة التونسيّة، باستثناء الشؤون الخارجيّة والدفاع .

وفي يوم غرّة تموز / يونيو 1955 رجع الزعيم الحبيب بورقيبة من المنفى إلى أرض الوطن، فخصّه الشعب التونسي باستقبال حاشد. وبعد مضي بضعة أشهر على ذلك اليوم ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف الحزب الدستوري الجديد الذي بدأ يجني ثمار عشرين سنة من الكفاح. ففي شهر أيلول / سبتمبر 1955 عاد من المنفى الأمين العام للحزب الأستاذ صالح ابن يوسف وبادر بالإعلان عن معارضته للاتفاقيات التونسيّة الفرنسيّة التي اعتبرها ((خطوة إلى الوراء))، داعيًا الشعب التونسي إلى استئناف الكفاح إلى أن تتحصّل جميع أقطار المغرب العربي على الاستقلال التام، دون قيد ولا شرط .

ورغم مصادقة مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المنعقد في صفاقس يوم 15 تشرين ثاني / نوفمبر 1955 على السياسة الواقعية التي اتبعها الحبيب بورقيبة، فقد انضمّ عدد من

المناضلين الدستوريّين إلى جانب صالح بن يوسف الذي فُصِلَ عن الحزب وعُوِضَ بأمين عام جديد ، وهو السيد الباهي الأدغم . ونشبت بين الشقين المتنازعين معارك حامية الوطيس أسفرت عن مقتل عدد كبير من الضحايا من الجانبين .

واغتنم الحبيب بورقيبة فرصة فوز أحزاب اليسار في الانتخابات التشريعية التي جرت بفرنسا في شهر كانون أول / يناير 1956 ، للمطالبة بإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسيّة الجديدة لتطوير الاتفاقيات التونسيّة الفرنسيّة والاعتراف بحق تونس في الاستقلال التام . وعلى هذا الأساس أجريت في أواخر شهر شباط / فبراير 1956 مفاوضات بين الحكومتين الفرنسيّة والتونسيّة في باريس، وأفضت بسرعة إلى التوقيع على بروتوكول في20 آذار / مارس 1956 الذي نصّ على إلغاء معاهدة الحماية المبرمة في 12 نيسان / مايو 1881 (معاهدة باردو) ، وأعلن عن استقلال البلاد التونسيّة .

5- تفاعل الحركات الوطنية في المغرب العربي :

كان انتصار الحركة الوطنية والاستقلاليّة في تونس من العوامل التي دعت الوطنيّين الجزائريّين إلى إعادة تنظيم صفوفهم على أسس جديدة قبل خوض غمار المعركة الحاسمة. ولم تمض سوى ثلاثة أشهر على الخطاب الذي أعلن فيه رئيس الحكومة الفرنسيّة يوم 31 تموز / يوليو 1954 الاعتراف باستقلال تونس الداخلي، حتى اندلعت الثورة الكبرى بالجزائر يوم أول تشرين ثاني / نوفمبر 1954 بقيادة " جبهة التحرير الوطني ".

وفي المغرب انطلقت أحداث المعركة الحاسمة إثر المظاهرات التي نظّمها الشعب المغربي احتجاجا" على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد يوم 5 كانون ثاني / ديسمبر 1952، فعمدت السّلطة الاستعمارية إلى انتهاج سياسة القمع والاضطهاد ضدّ الوطنيين وانتهى بها الأمر في شهر آب / أغسطس1953 إلى خلع السلطان محمّد الخامس وإبعاده إلى جزيرة مدغشقر فكان هذا الاعتداء على رمز السيادة المغربية سببا" في اتّساع نطاق الكفاح المسلّح والمقاومة الشعبيّة إلى أن أرغمت الحكومة الفرنسيّة على إرجاع السلطان إلى عرشه يوم الثاني 16 تشرين ثاني / نوفمبر 1955 والإعلان عن استقلال المملكة المغربية يوم 2 آذار / مارس 1956 .

وقد اغتنمت الحكومة التونسيّة هذه الفرصة الملائمة للمطالبة بنفس الاستقلال الممنوح للمغرب، وبعد بضعة أيام من توقيع الاتفاق الفرنسي المغربي اضطرت حكومة الجمهوريّة الفرنسيّة إلى توقيع بروتوكول استقلال البلاد التونسية يوم 20 آذار / مارس 1956 .

هوامش الفصل الخامس

1- مختار العياشي، البيئة الزيتونية (1910-1945)، تعريب حمادي الساحلي، تونس 1950 ، ص 149-157 .

2- حول المؤتمر الأفخارستي انظر: ظاهرة مريبة من سياسة الاستعمار الفرنسي، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1931/1349 .

3- أصدرها الشاذلي خير الله باللغة الفرنسية (Lavolxdu Tunisien) في 26 آذار / مارس 1930، وهي جريدة اسبوعية وطنية ، تحولت في العام 1931 إلى جريدة يومية. انظر : دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية (قسم ثاني) ، ص 328 .

4- العمل التونسي (L,Action Tunienne) جريدة وطنية للدفاع عن المصالح التونسية، ظهرت أول نوفمبر 1932 في شكل جريدة يومية ناطقة بالفرنسية، ثم تحولت إلى جريدة اسبوعية في 1936/12/16 ، المرجع السابق ، ص 60 .

5- الحبيب بورقيبة ((مؤتمر تاريخي)) ، جريدة العمل التونسي ، 15 ماي ، 1933 .

6- الأمير شكيب أرسلان ، الوضع في البلاد التونسية يتفاقم من يوم لآخر (باللغة الفرنسية) ، مجلة الأمة العربية ، عدد سبتمبر – أكتوبر 1934 . أنظر النص المُعرب في : الساحلي ، فصول في التاريخ والحضارة ، ص 147 .

7- الساحلي، فصول في التاريخ .... ، ص 159 .

8- أشرفت على أعمال المقاومة بعد اعتقال أعضاء الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي هيئة سرية برئاسة الدكتور الحبيب ثامر .

9- ثامر ، هذه تونس ، ص 157-161 .

10-انظر حول ولاية المنصف باي : محي الدين القليبي ، مأساة عرش ، القاهرة ، 1948 . أيضاً انظر : الصادق الزمرلي ، تونس في عهد المنصف باي ، تعريب : حمادي الساحلي ، بيروت ، 1989

11-وبالخصوص ((تمتع الموظفون التونسيون بمنحة الثلث الاستعماري (ثلث المرتب) التي كان يتمتع بها الفرنسيون دون غيرهم)). محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس تونس، 1980 ، ص 127 .

12-ثامر ، هذه تونس ، ص 164 .

13-المرجع السابق ، ص 165 .

14-الساحلي ، فصول في التاريخ ... ، ص 168 .

15-حول الرسالة التي وجهها الحبيب بورقيبه من منفاه في مرسيليا ، الدكتور الحبيب ثامر في 8 آب / أوت 1942 . انظر: الحبيب بورقيبه، تونس وفرنسا (باللغة الفرنسية) ، ط1، منشورات جوليا ، باريس ، طبعة 2 ، الدار التونسية للنشر، تونس ،(بلا تاريخ) ، ص 177-182 .

16-ثامر ، هذه تونس ، ص 167-168 .

17-علي البهلوان ، تونس الثائرة ، القاهرة ، 1954 ، ص 79-100 .

18-انظر النص الكامل لميثاق المؤتمر الوطني التونسي في : ثامر ، هذه تونس ، ص 186-189

19-للتفصيل انظر :

- Mestiri Said , Moncef Bey , Tome 1 , Le regne , Arcs Editons , Tunis ,1988 Tome 11, Chronique des annees dexile , Arcs Editions , Tunis , 1990

20-ولكن الحزب الدستوري القديم رفض المشاركة في هذه الوزارة . للتفصيل انظر :

- Mestiri Said , Le Minstere Chenik a Le Poursuite de I autonomie interne , Arcs ،Editions , Tunis , 1991.

21-البهلون ، تونس الثائرة ، ص 142 .

22-المرجع السابق، ص 160-161 .

23-الحبيب بورقيبه، تونس وفرنسا، ص 291-292 .

24-تم تعويض دي هو تكلوك بالمقيم العام الجديد بيار فواز في شهر أيلول / سبتمبر 1953 ، وقد اقتصر عمله على التقرب من الباي ومجاملة البلاد والإفراج عن بعض المعتقلين الذين قضوا حوالي العامين في السجون الفرنسية دون مبرر ، ونقل الزعيم بورقيبه من معتقله في جزيرة مالطة إلى فرنسا .

25-للتفصيل فيما أعلنه منداس فرانس انظر : قصاب ، تاريخ تونس ، ص 649 .

وقل رب زدني علما
Damascus University

ليبيا بين العامين

1912 - 1969

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

الاحتلال الإيطالي لليبيا

أطلق مصطلح ((ليبيا)) في معناه الحديث من قبل المستعمرين الإيطاليين الذين استعاروه من الجغرافيا القديمة، فقد أطلق اليونان القدماء اسم ((ليبيا)) على شمالي أفريقيا قاطبة. بينما أطلق الايطاليون هذه التسمية على المقاطعات الواقعة بين تونس ومصر. وهي طرابلس الغرب وبرقة وفزان (1). وكانت مقاطعة طرابلس تضم فزان، ثم انفصلت إثر احتلال فرنسا لفزان سنة 1943. وقد اتخذت هذه البقعة الاسم الرسمي (ليبيا) سنة 1943 خلال فترة السيطرة الاستعمارية لإيطاليا هناك . وتمثل ليبيا رقعة من السهوب والصحاري الجافة التي تشغل حوالي 95% من مساحتها ، وتقسم إلى أربع مناطق مناخية ساحلية وسهبية وجبلية وصحراوية (2) .

أولا' : الاستعدادات الإيطالية لاحتلال ليبيا :

سيرت المصالح المستديمة للدول الأوروبية سياستها الخارجية، ووجهت هذه السياسة بغض النظر عن الحكومات التي كان بيدها الأمور وعن نوع النظام السياسي السائد فيها. وقد ارتبطت هذه المصالح بشروط جغرافية، وشروط ديموغرافية، وشروط نفسية، كما أنها ارتبطت بحاجات وضرورات النظام الاقتصادي السائد. وبالنظر إلى وضع إيطاليا الجغرافي يمكن القول أنه حدد مسار سياستها الخارجية، فالبحر المتوسط يحيط بشبه الجزيرة، وسواحلها تبلغ 8500 كم ومن الصعب حمايتها والدفاع عنها. ومن جهة أخرى فإن إيطاليا منفصلة عن باقي القارة الأوروبية بجبال الألب. ويغلب على اقتصادها النشاط الزراعي الذي يميز النشاط الاقتصادي لدول البحر المتوسط التي تنتج نفس محاصيلها الزراعية، في وقت تحتاج إيطاليا فيه إلى مواد أولية مهمة لصناعتها ولتسويق هذه الصناعات فيما بعد .

1- مشاغل السياسة الخارجية الإيطالية :

كانت هذه العوامل إضافة إلى عوامل أخرى تشغل سياسة إيطاليا الخارجية التي كان البحر المتوسط أولها، لأنه المنفذ الوحيد لها، وعن طريقه تتلقى معظم وارداتها، وبالتالي كانت الحكومة الإيطالية ترغب في الحصول على نقاط استناد على شواطئ المتوسط وخاصة في طرابلس الغرب وشرقي المتوسط ، اللذين يمثلان المسرحين الوحيدين اللذين بقيا لها، بعد أن أخذت فرنسا تونس. إضافة إلى ذلك فقد كانت إيطاليا تخشى أن ترى دولة أخرى تسيطر على المتوسط. علما" أن بريطانيا كانت تراقب ((أبواب المتوسط)) فبيدها قناة السويس ومضيق جبل طارق، ولها في المتوسط قوة بحرية عظمى. كما أن الحكومة الإيطالية يمكن أن تكون في حالة حرب تحت رحمة قنابل الأسطول الإنكليزي. والشاغل الثاني للسياسة الإيطالية هو أوربة الوسطى التي تصدر إليها حاصلاتها الزراعية، يضاف إلى ذلك رغبة إيطاليا في ربط الإيطاليين من رعايا الدولة النمساوية – الهونغارية بالمملكة الإيطالية وهو ما يسمى بسياسة الاسترداد الإيطالية (3).

أما الشاغل الثالث للسياسة الخارجية الإيطالية فهو التوسع الاستعماري ، ليؤمن لإيطاليا تموينها من المنتجات الغذائية، والمواد الأولية التي تحتاجها صناعتها ، وأيضا" لتجد بلادا" يستطيع الإيطاليون أن يذهبوا إليها، ويستوطنوا فيها (4) عوضا" عن أن يهاجروا إلى البلاد الأجنبية وتفقدهم إيطاليا. وكان هناك محاولة في العام 1896 للتوسع الاستعماري في الحبشة ، ولكنها باءت بالفشل . وهذا ما دفع الفكر الاستعماري الإيطالي للتعويض عنها بمحاولة التوسع في طرابلس الغرب رغم ضعف وسائلها لتحقيق هذه السياسة التوسعية . غير أن الحكومة الإيطالية لجأت لتعويض هذا الضعف باستخدام وسائل استخباراته ودبلوماسية واقتصادية مكنتها من احتلال ليبيا .

2- الدور الاستخباراتي الإيطالي في الاستعداد الاقتصادي لاحتلال طرابلس الغرب :

نظر المستعمرون الإيطاليون إلى دول الشمال الأفريقي المطلة على البحر المتوسط نظرة طمع لحل مشاكلها المستجدة ، وكانوا يحاولون بكل الوسائل السيطرة على منطقتي

طرابلس الغرب وبرقة – الواقعتين بين الممتلكات الاستعمارية لإنكلترا وفرنسا – اللتين تعتبران رأس جسر من أجل التوسع في أفريقيا، وقد بدأت الحكومة الإيطالية بالاستعدادات اللازمة من ثمانينات القرن التاسع عشر بدقة متناهية لتنفيذ طموحها التوسعي هذا . وكان الاستعداد الاقتصادي هو البداية عندما حظيت في شباط / فبراير 1873 بتسهيلات كبيرة سمحت لها بإنشاء أول مكتب تجاري إيطالي في بنغازي في العام 1880 ، وفي العام 1881 أرسلت بعثة تجارية خاصة إلى برقة (5). ومع بداية القرن العشرين أخذ التوسع الاقتصادي الإيطالي يزداد وطأة .

لجأت الأوساط السياسية الحاكمة لضمان النجاح لخططها في ليبيا إلى ممارسة النشاط التخريبي والتجسسي في مناطق الشمال الأفريقي من السلطنة العثمانية، ومن أجل هذه الغاية نُظم مكتب خاص بالاستخبارات ألحق به جواسيس ممن لهم دراية بالعربية، وممن يتمتعون بخبرة عملية في بلدان الشرق . وفي أيلول / سبتمبر 1904 بدأ العملاء الإيطاليون يفدون إلى بلدان أفريقيا الشمالية بحجة البحث عن عمل ، وفي أيلول / سبتمبر 1904 بدأ العملاء الإيطاليون يتوجهون إلى ليبيا تحت أسماء مستعارة بحجة البحث عن عمل، وكان منهم التجار وعمال البناء وصناع الأسلحة ، ومنهم كما ذكر المؤرخ الليبي خليفة المنتصر(6) ((.... من بلغت به الوقاحة والصفاقة أن زعم أنه قرأ الكثير عن الدين الإسلامي فاستهواه وفضل أن يدخل فيه ليكون من زمرة المهتدين)) . ومن خلال التقارير التي كان يقدمها هؤلاء كانت تُدرس عادات وتقاليد السكان، وعلاقتهم بالسلطات التركية، والتناقضات بين بعض القبائل والقادة ، ومستوى ثقافة هؤلاء القادة، ودرجة تأثيرهم في مواطنيهم . وأُنشئت خلايا استخبارات في كافة أرجاء طرابلس، كان أعضاؤها المقيمون على اتصال مباشر بمكتب الاستخبارات يتلقون منه الأوامر، وينقلون إليه المعلومات لتتم دراسة المجتمع الليبي من قبل رئيس الوزراء الإيطالي (7) .

لم يكتف رئيس الوزراء بما كان يرده من معلومات من رجال الاستخبارات والعملاء فقط، بل وجه إلى طرابلس شخصيات واسعة الخبرة من وزارة الخارجية ونزلوا طرابلس في صورة قناصل. وبعد استمالة العديد من القادة المحليين بدأت حملة فضح النظام العثماني

المتخلف والرجعي، والدعاية للديمقراطية السائدة في إيطاليا، ومن ثم تقرر أن يفتتح في طرابلس فرع لـ ((بانكودي روما)) الذي كان قد تأسس في نهاية القرن التاسع عشر وبمساهمة فعالة ((من الفاتيكان)) (8). وفي سنة 1905 بدئ بإنشاء فروع ((بانكودي روما)) في طرابلس الغرب أول الأمر، ثم في بنغازي ودرنه، وبعد أن كان المصرف معنيا" بتنفيذ مجموعة من الأعمال التجسسية وتعميق تأثير الكاثوليكية في أفريقيا الشمالية عامة وفي طرابلس بشكل خاص، فقد حُصرت أعماله في العام 1906 بالعمليات المصرفية الاعتيادية ، وافتتحت الوكالات التجارية للمصرف في 12 مدينة من ليبيا .

قام مصرف ((بانكودي روما)) بشراء الأراضي والعقارات، وبأمواله أقيمت مطحنة كبرى، ومصنع لعصر الزيتون ومصنع للورق ، ومكسر للحجارة وتملك محطة الكهرباء الوحيدة في طرابلس، ومصنع الصابون ومنشآت تصنيع ريش النعام وما شابه ذلك. وبوساطة المساعدات الحكومية افتتح المصرف خطين للسفن يربطان بين موانئ طرابلس بنغازي ودرنه ومالطا وجنوه وباليرمو واستانبول. كما ضاعف الإيطاليون من توريد بضائعهم، وخاصة المواد المصنعة من أقمشة، وأخشاب ومرمر وخمور وسكر وأرز وورق واجبان، وقد شغل الطليان المرتبة الثانية في التجارة مع طرابلس الغرب وبرقة بعد إنكلترا(9) . وازداد نشاط الاستخبارات الإيطالية في تركيا (مركز السلطنة) اتساعا" مع ازدياد النشاط الاقتصادي الإيطالي مما ساعد الإيطاليين بالنفوذ إلى الأوساط الحاكمة في استانبول بمساعدة مختلف الاختصاصيين الذين- ومن خلال هذا النفوذ -استطاعوا معرفة سياسة تركيا الداخلية والخارجية وبالأخص علاقة تركيا بطرابلس وبرقة، ومقدرة السلطنة على حماية مقاطعاتها في شمال أفريقيا .

ولكن رغم قوة الاستخبارات الإيطالية، ومقدراتها في توجيه الأحداث باتجاه الرغبات الإيطالية، فإنه لم يكن بمقدور روما الرسمية أن تستغل النجاح الذي توصلت إليه ، ففي عام 1908 حدثت ثورة تركيا الفتاة (10) ووصلت إلى السلطة وجوه جديدة، وأصبحت العمالة الإيطالية المكونة من الموظفين المحليين الذين كانوا على علاقة مع الاستخبارات الإيطالية مكبلة الأيادي ، بشكل فرض على هذه الاستخبارات التفكير بتشكيل عمالة مماثلة من جديد

، واستغلال الوضع الداخلي التركي المعقد ، فلجأت إلى سياسة الإلحاق ، وقد مُهد لذلك بمحاولة معرفة حجم القوة العسكرية في منطقتي طرابلس الغرب وبرقة ، والتي بُني عليها الاستعداد للهجوم سنة 1909 .

3- الاستعداد الدبلوماسي الإيطالي لاحتلال طرابلس الغرب :

لم تكتف الحكومة الإيطالية بالاستعداد الاستخباراتي للسيطرة على طرابلس الغرب وبرقة، إنما كانت منذ العام 1887 تستعد دبلوماسياً لتنفيذ مخططها الاستعماري من خلال عقدها اتفاقية مع انكلترا والنمسا – المجر، والتي وجهت ضد المطامع الفرنسية في طرابلس الغرب وإيطاليا من خلال الاحتفاظ بالوضع الراهن في البحر المتوسط . إلا أن هذه الدول الثلاث أشارت إلى أنها لا تعطي مجالاً لأي دولة أخرى من أن تتحكم في سواحل شمالي أفريقيا في حالة تغير الوضع الراهن. وبكلمة أخرى، رفضت إنكلترا والنمسا – المجر وإيطاليا جميع مطالب فرنسا في ليبيا ومراكش. ومن جهة أخرى وعدت إيطاليا بمساندة مطالب بريطانيا العظمى في مصر، بينما طالبت إنكلترا مساندة ما قد تتخذه إيطاليا من تدابير الغرب وبرقة (11) . ((وأرفقت باتفاقية استئناف التحالف الثلاثي اتفاقية ألمانية – إيطالية خاصة في العام 1887 اشترط فيها بألا تسمح هاتان الدولتان بتوطيد مركز فرنسا في مراكش وطرابلس الغرب ، وفي حالة اتخاذ فرنسا أي تدابير في هذين القطرين فعندئذ تساند ألمانيا إيطاليا في حربها ضد فرنسا . وفي الوقت نفسه عقدت اتفاقية إيطالية – نمساوية سرية نصت على أنه في حالة خرق الوضع الراهن في البحر المتوسط فلا يجري اقتسام بلدان البحر المتوسط إلا وفق اتفاقية تعقد على أساس مبدأ التعويضات المتبادلة . وعقدت اتفاقية سرية شبيهة باتفاقية العام 1887 بين إيطاليا وإسبانيا . وبهذه الطريقة الدبلوماسية حصلت إيطاليا منذ العام 1887 على مصادقة مع إنكلترا وألمانيا والنمسا وإسبانيا تخولها احتلال طرابلس الغرب))(12).

وفي العام ((1900 عقدت إيطاليا اتفاقية مع فرنسا حول تحديد مناطق النفوذ في البحر المتوسط . وبموجبها تخلت فرنسا لصالح إيطاليا عن جميع مطامعها في طرابلس الغرب ، ولقاء ذلك منحتها إيطاليا حرية العمل في مراكش . وأقرت هذه الاتفاقية في العام

1902 ثم أُعيد إبرامها في تشرين الأول / وأكتوبر 1912 عندما اعترفت فرنسا وإيطاليا باستيلائهما بصورة متبادلة على الذي قد تم في السابق (13) . أيضا" حصلت إيطاليا على مصادقة دبلوماسية للاستيلاء على طرابلس الغرب من روسيا . واستنادا" إلى اتفاقية 24 تشرين الأول / وأكتوبر 1909، التي أبرمت بشكل مذكرتين متبادلتين في ركوينجي (بالقرب من ثورين) اعترفت إيطاليا بادعاءات روسيا في منطقة المضائق لقاء اعتراف الأخيرة بادعاءات إيطاليا في طرابلس الغرب وبرقة)) (14) .

ثانيا": الحرب الإيطالية – العثمانية :

ظنت إيطاليا أن بمقدورها في العام 1909 ضم ليبيا بعد أن ضمنت موافقة الدول الأوروبية من خلال سلسلة الاتفاقيات الدبلوماسية التي تم عقدها، ولكن وتحسبا" من أن يكون هناك نوع من المقاومة العسكرية في ليبيا فقد تريثت في بدء العمليات العسكرية علها تتمكن من خلال استخباراتها إحداث القلاقل بين العرب والبربر ، غير أن نشاط رجال المخابرات الإيطالية في هذا الاتجاه لم يحقق نجاحا" . وهذا ما زاد من إصرار الحكومة الإيطالية على ضرورة تعزيز قوتها العسكرية كي تكون قادرة على تحطيم المقاومة التركية المرابطة في ليبيا ومقاومة السكان المحليين الذين سيهبون لمساندة القوة التركية لحماية بلادهم (15) .

1- التصعيد الإيطالي للأحداث مع السلطنة العثمانية :

عمدت الحكومة الإيطالية إلى تكثيف عملها الاستخباراتي بعد أن توقف قليلا" بسبب تغير الحكومة فيها، غير أن السلطة التركية في طرابلس وبتحريضها للسكان تمكنت من عقد اجتماع سنة 1910 في الخمس حضره مندوبون عن أهم المدن الليبية، واتخذوا قرارهم بإيقاف أي تعامل مع بانكودي روما، وحصر بيع الأراضي إليه، والاقتراض منه وبمقاطعة خطوط البواخر التي تعود إليه، وبالتوجه إلى السلطات التركية بإيقاف نقل بريدها عن طريق البواخر الإيطالية . وقرر المجتمعون كذلك الإسراع بتجنيد الطرابلسيين، وتوزيع السكان لحماية البلاد . كما طالب المندوبون بأن يقاطع أهل طرابلس المدارس الإيطالية في طرابلس والخمس (16) .

تخوف رجال السياسة الإيطاليون من ردة الفعل العثمانية – الليبية ، وازدادت العلاقات الإيطالية التركية حدة في نهاية العام 1910 وبداية 1911 فالأزمة المراكشية الثانية (17) التي اشتعلت مجددا" في ربيع سنة 1911 بسبب التنافس بين ألمانيا وفرنسا قد هيأت الجو الملائم لتنفيذ إيطاليا مخططها تجاه ليبيا، لأن الأوساط الإيطالية قررت أنه من الضروري التعجيل في احتلال طرابلس الغرب قبل أن تُحل الأزمة المراكشية خوفا" من أن تحاول ألمانيا التشبث في ليبيا في حال فشلها في مراكش، خاصة وأن الألمان قد قدموا في العام 1911 مشروع إنشاء محطة حربية بحرية في طبرق . وأيضا" فإنه بمقدور فرنسا أن تتراجع عن التزاماتها في اتفاقية 1902 بعد أن تكون قد ضمنت مراكش (18) .

تزامن التهيؤ الدبلوماسي الذي قامت به إيطاليا للسيطرة على ليبيا باستعدادات وافية داخل طرابلس الغرب. ففي العام 1901 زارها وفد برلماني إيطالي. وقام ضباط الأسطول الإيطالي الذين كانوا يرتدون لباس الصيادين باصطياد الإسفنج عند سواحل طرابلس الغرب وقاموا بمسح سواحل طرابلس الغرب. كما كلفت بعثات المبشرين بدراسة الأوضاع الاجتماعية للولاية، وأسرفوا في الادعات الكاذبة مطالبين حكومتهم بشن حرب دينية ضد السلطنة العثمانية لإنقاذهم من الظلم ، والنشيد الذي ردده جنود الغزاة خير شاهد على ذلك: ((اماه صلي لا تبكي، بل اضحكي وتأملي ألا تعلمين أن إيطاليا تدعوني، وأنا ذاهب إلى طرابلس فرحا" مسرورا" لأبذل دمي في سبيل سحق الأمة الملعونة ولأحارب الديانة الإسلامية .... سأقاتل بكل قوتي لمحو القرآن، ليس للمجد من لم يمت لإيطاليا تحمسي أيتها الوالدة ، وإن سألك أحد عن عدم حدادك علي فأجيبيه، مات في سبيل محاربة الإسلام)) (19) .

رافق النشاط الإيطالي الإستخباراتي والديني والاقتصادي دعاية صحافية كبيرة منذ العام 1900 لـ ((فتح)) طرابلس الغرب على اعتبار أنها ((كانت تعود بصورة طبيعية إلى الإيطاليين)) . وفي هذه المرحلة بشكل خاص أخرج أحد الجغرافيين الإيطاليين من سجلات تاريخ الماضي القديم اصطلاح ((ليبيا)) وأطلقه على ولاية طرابلس الغرب (20)، ولم تكتف الصحافة بذلك، بل لجأت إلى إثارة الشعور الديني لدى الإيطاليين ((.... مدعية أنهم حرموا من ممارسة شعائرهم الدينية، ونهكت حرمة الكنائس ، وتعرض الرهبان للأذى

ووسعت الصحافة دائرة الإهانات الدينية لتأليب الشعوب الأوروبية، وادعت بأن ذلك لن يعيد الأمور إلى نصابها ما لم تقم الإدارة الإيطالية بالإشراف على تلك البلاد ، وتطبيق العدالة المزعومة لإيطاليا. ولكي تحقق الصحافة هدفها، بدأت بمهاجمة أصحاب القرار السياسي وألحقت بهم الإهمال والتفريط بالإيطاليين الذين يسعون لإقامة مجد روما هناك وإن صانعي القرار بتخاذلهم يساهمون عن قصد بهدم مجد إيطاليا)) (21) .

ورغم محاولة بعض الصحف المعارضة في إيطاليا الوقوف في وجه التيار الاستعماري بسبب خوفها من تكرار الخطأ الذي حدث في الحبشة، فقد أصرت الحكومة الإيطالية على المضي في مخططها وقررت التسريع بتحقيق عمليتها العسكرية التي خططت لها وأرسلت بمذكرة إلى الحكومة التركية بتاريخ 23 أيلول / سبتمبر 1911 تُعبر فيها عن قلقها بسبب الهيجان في طرابلس الغرب، زاعمة أنه يهدد سلامة الإيطاليين، كما طالبت بوقف إرسال الأسلحة إلى طرابلس الغرب، وألحقته بإنذار آخر عند وصول الباخرة درنة إلى طرابلس وهي محملة بالأسلحة (22) . وفي 26 أيلول / سبتمبر، ودون أن تنتظر الحكومة الإيطالية ردا" على مذكرتها، قدمت إلى الباب العالي مطالبها التي تضمنت التالي:

أ- تذكير إيطاليا المستمر للباب العالي بالضرورة القصوى لوضع حد لتلك الفوضى والإهمال اللذين تركت فيهما طرابلس وبرقة من قبل الحكم العثماني. وهو وضع ترى إيطاليا ضرورة تعديله وفقا" لمقتضيات المدنية والمصلحة الحيوية لإيطاليا بحكم قرب سواحلها من أراضي الولاية .

ب – إن مساندة الحكومة الإيطالية الدائمة للإمبراطورية العثمانية في كثير من المسائل السياسية حتى في الفترة الأخيرة قوبلت بتجاهل رغبات إيطاليا في ولاية طرابلس وبمعارضة أنشطة الإيطاليين فيها.

ج – رفض الحكومة الإيطالية لاقتراح استانبول بإجراء مفاوضات تمنح بمقتضاها ايطاليا امتيازات اقتصادية في الولاية ((وتحفظ لاستانبول شرفها ومصالحها العليا)) لأنها تعتقد بأن تجارب الماضي أوضحت عدم جدوى مثل هذه المفاوضات التي قد تطرح أمورا" تصبح محل نزاع أو احتكاك جديد .

د – الادعاء بأن قناصل ايطاليا في طرابلس وبرقة (تصور خطورة الحركة السائدة ضد الايطاليين، والتي خلقها فيما بعد ضباط وهيئات أخرى من السلطات المحلية)، وهي خطورة ليست قاصرة على الايطاليين وحدهم بل على جميع الأجانب مما دفعهم لمغادرة البلاد .

هـ – إن الحكومة العثمانية ترسل الناقلات العسكرية لتزيد من تأزم الموقف في البلاد، الأمر الذي يدفع ايطاليا لاتخاذ التدابير اللازمة ضد هذا العمل .

و– قررت الحكومة الايطالية – وقد رأت نفسها مضطرة إلى التفكير في شرفها ومصالحها – الإقدام على احتلال طرابلس عسكريا" ((لأن ذلك الحل الوحيد الذي يمكن أن تقبله ايطاليا)) .

ز – تطلب الحكومة الايطالية إصدار الأوامر لممثلي السلطات العثمانية في الولاية بعدم مقاومة الغزو، ومن الممكن الاتفاق على تنفيذه دون أية عراقيل وستتخذ بعده القرارات اللازمة لتسوية الحالة التي ستنتج عنه (23) .

أما الرد العثماني فقد تضمن إلقاء مسؤولية التخلف الذي شهدته الولاية على حكومة العهد السابق، ونفى وجود أي عراقيل تحول دون الفعاليات الأوروبية في الولاية، كما حرصت الحكومة العثمانية الحالية على تلبية الرغبات بصورة دائمة، وأن الاحتجاجات المقدمة إليها من قبل سفارة دولة ايطاليا نفذت بالكامل، وأعطيت معلومات مشددة لولاتها العاملين في الولاية، وأكد الرد أن ما تتذرع به إيطاليا من ادعاءات لا أساس له من الصحة لأن الحكومة العثمانية حريصة على صداقتها لإيطاليا وليس لدى الحكومة العثمانية أي مانع من العمل على تقديم امتيازات اقتصادية واسعة لدولة إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب . وقد احتفظت حكومة الاتحاد والترقي بنفسها بحق حفظ الأمن والنظام في الولاية مقابل تعهدها بالمحافظة على الرعايا الأوروبيين عامة والإيطاليين خاصة (24) .

2– إعلان ايطاليا الحرب على السلطنة العثمانية وغزو ليبيا :

إلا أن روما ادعت عدم ارتياحها لرد الحكومة التركية في 29 أيلول / سبتمبر، بل وجاهرت بقطع العلاقات مع السلطنة العثمانية، مع إعلان حالة الحرب، علما" أن الاستعداد

المباشر للهجوم على ليبيا قد بدأ في أيار/ مايو 1911 ، والمذكرة السالفة الذكر لم تحمل أي مغزى عملي، وأهم إشارة أعطتها أنها عاجزة عن صد العدوان الإيطالي . ولكن رغم ضعف الإمكانيات العسكرية لولاية ليبيا، فقد تبنت مدفعيتا القلعتين (السلطانية والحميدية) الرد على القصف لتغطية انسحاب الحامية العثمانية إلى الداخل(25). وعم البلاد الجوع وحاصر الأسطول الايطالي طرابلس الغرب، ولم يتمكن الأتراك من جراء ذلك نقل الإمدادات ولا المواد الغذائية ((ومن جهتها حاصرت انكلترا طرابلس الغرب من جهة اليابسة بسبب رفضها السماح للقوات التركية بالمرور عبر مصر . وقد بلغ تعداد فيلق الحملة الإيطالية 34000 شخص، ثم وصل إلى 55000 شخص في العام 1912. وكان لدى فيلق الحملة مدفعية خاصة بالجبال والحقول والقلاع، وتلغراف لا سلكي وسلاح طيران استخدم لأول مرة في العمليات الحربية. وقصف الأسطول الإيطالي السواحل التركية وأنزل قوات إلى جزر الدويكانيز . واحتلت في الوقت ذاته طرابلس الغرب . واحتل الجنود الإيطاليون مدينة طرابلس الغرب في 5 تشرين أول / أكتوبر 1911، ودرنه في 18 تشرين أول / أكتوبر ، وبنغازي في 19 من نفس الشهر والخمس في 20 منه)) (26) .

3- ردود الفعل على الغزو الايطالي لليبيا :

أعلنت حكومة روما بعد السيطرة على المدن الساحلية الأربع ضم ولاية طرابلس الغرب في 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1911، وعُرفت هذه المنطقة منذ ذلك الحين بـ ((ليبيا)) التي كانت تحت سيطرة سيادة ايطاليا المطلقة والتامة. وقد ظن الإيطاليون أن السيطرة على ليبيا ستتم بسرعة، غير أن القضية أخذت مجرى آخر بسبب المقاومة العنيفة التي أبدتها القبائل الليبية ضد الغزاة الايطاليين في 23 تشرين أول / أكتوبر 1991 .

أ- ردود الفعل السلمية ضد الايطاليين :

استثمر القادة العثمانيون المقاومة الليبية من خلال تصويرهم الحرب منذ أيامها الأولى على أنها القضية المشتركة بالنسبة لجميع شعوب السلطنة. وبعد تنظيمهم لجان الدفاع عن طرابلس وبرقة أخذوا يدعون إلى الجامعة الإسلامية (27) والتي كانت السلاح

الأول في يد الفئة الإقطاعية العليا، بالإضافة إلى فئة المثقفين المحليين القليلة العدد. وقد ساعد تدعيم الدعوة الإسلامية في طرابلس وبرقة على تهديد الغزو الإيطالي . فقد كان سكان ليبيا يرون في السلطنة العثمانية القوة التي يمكن أن تنقذهم من الغزو الأجنبي.

انتشر الشعور القومي في طرابلس الغرب وبرقة بسبب انتشار أفكار الجامعة الإسلامية إلى جانب انتشار الأفكار التحررية التي دعا إليها زعيم الحزب الوطني في مصر ((حزب الوطن)) مصطفى كامل 1874-1908 ، والمنظمات الوطنية السرية التي ظهرت في السلطة العثمانية آنذاك (28) ، ولم تكن القومية في ليبيا وغيرها من دول الشمال الأفريقي وليدة ردة فعل ضد السيطرة العثمانية كما كان الأمر في مشرق الوطن العربي ، بل كانت متناسقة مع السلطة العثمانية ، ومتعاونة معها (29) لأن القوميين الطرابلسيين كانوا يؤمنون مثل السنوسيين بإقامة تكتل للعرب في وجه خطر الاستعمار الأوروبي عن طريق تدعيم الروابط الدينية الروحية برئاسة خليفة جميع المسلمين التي يجسدها السلطان العثماني(30) . وقد تعاون القوميون في بداية عهدهم مع جماعة تركيا الفتاة ونظموا في أيلول / سبتمبر 1908 جمعية مشتركة هي الإخاء العربي – العثماني، ولكن جماعة تركيا الفتاة تخلصوا منها في نيسان / أبريل 1909 . وهذا ما دفع بالوطنيين العرب للانتقال إلى صف المعارضة وصار مركزهم ((المنتدى الأدبي)) الذي أسس في صيف 1909 والتف حوله العرب (31).

أيضا" لاقت أفكار عبد الرحمن الكواكبي 1849 – 1903 رواجا" كبيرا" في مدينتي طرابلس الغرب وبرقه، وعلى أساس أفكاره تنامت الحركة الداعية إلى اللامركزية في السلطنة العثمانية ، ثم إلى الانفصال عنها ، وظهرت في المدينتين المذكورتين حلقات سرية لمناقشة قضايا استقلالية الدول العربية (32). وكانت صحف الترقي والمرصاد والكشاف لسان حال أعضاء هذه الحلقات السرية (33) ، التي اعتبرت أن الخطر بالنسبة لسكان ليبيا يتمثل بالمستعمر الغربي، وعلى ما يبدو أن عداءَهم للعثمانين قد وضع في المرتبة الثانية . ويبدو أن ذلك هو السبب الذي حال دون توجه المشاعر القومية الوليدة في طرابلس وبرقة ضد الجامعة الإسلامية ، على نحو ما حدث في لبنان وسوريا ، بل إن هذه المشاعر قد تشابكت

بصورة عجيبة وبفعل الظروف الخاصة المميزة مع الجامعة الإسلامية . فالفئة القبلية العليا ورجال الإقطاع المحليون كانوا يأملون في أن يتواصلوا بانتقالهم من الخدمة عند الأتراك إلى ترسيخ أوضاعهم في البلاد عن طريق أيدلوجية تجمع بين المعطيات القومية ، وبين معطيات الجامعة الإسلامية (34) .

في الوقت نفسه فقد الشعب الليبي ثقته بجماعة تركيا الفتاة (35)، غير أن أبناء مدينتي طرابلس وبرقة كانوا أمام خيارين إما الاستسلام للمستعمر الايطالي أو مقاومة الغازي، وكان الخيار الثاني هو الأجدى . فكان الطابع التحرري الشعبي هو سمة المقاومة المسلحة لسكان ليبيا ضد العدوان الايطالي، وقد أدى كل من سليمان الباروني 1870-1940 (36) وفرحات بك 1865-1925 (37) دورا" بارزا" في تنظيم مقاومة القبائل في طرابلس .

ب – ردود الفعل المسلحة ضد الطليان :

كانت بداية المقاومة في طرابلس من خلال الانتفاضة التي قامت في واحة طرابلس في 23 تشرين أول / أكتوبر 1911 ، وفي برقة أصبح مركز تشكل فرق المقاومة الشعبية هو موقع أبنائه، وكان عمران الصفوري (شيخ زاوية المرج) أول من قدم ذلك المكان بفرقة مقاومة ضد الايطاليين . ووقفت الزوايا السنوسية في غالبيتها الساحقة إلى جانب المقاومة المسلحة وقامت بدور كبير في مقاومة الايطاليين المستعمرين رغم التريث الذي أبدته الحركة السنوسية نحو العدوان الايطالي في بداية الأمر، بسبب طموحها في أن تتوصل من خلال ظروف مواتية إلى أن تعترف الحكومة الايطالية بحقوق الملكية الخاصة بالحركة، وبالاستقلال الذاتي للإمارة الإقطاعية الدينية التي كانوا يطمحون إلى تشكيلها (38)

أدانت الشعوب الإسلامية في آسية وأفريقية الغزو الايطالي لليبيا، وحتى العرب المقيمين في مدينة استانبول فقد أظهروا تعاطفا" كبيرا" مع الحدث، وكان لأعضاء الجمعية ((القحطانية)) (39) السرية دور كبير في تجنيد الضباط العرب الشبان لقتال المستعمرين الأوروبيين، ولتنظيم مقاومة القبائل الليبية (40) . وكان عزيز علي المصري (41) أحد

الأعضاء القياديين في ((القحطانية)) ممن تطوع في طرابلس وعُين قائدا" لجبهة بنغازي، وسار على نهجه عدد كبير من الضباط الطرابلسيين والسوريين والعراقيين. وعُقدت اجتماعات الاحتجاج على العدوان الايطالي في العديد من الدول الإسلامية . أما في سورية ومصر وتونس فقد اتسع مجال جمع التبرعات لصالح برقة وطرابلس الغرب بشكل كبير (42) ، كما كانت فرق الجنود والضباط الأتراك – رغم مقاومة السلطات الانكليزية والفرنسية – تعبر أراضي مصر وتونس بمساعدة من السكان المحليين ، وتصل إلى المواقع المخصصة لها لتؤدي مهمتها في تنظيم المقاومة ضد العدوان الايطالي ، وتدعيم حكومة هيبة الشبان الأتراك .

وقد أُرسل الرائد أنور بك 1881–1922 إلى برقة كنائب للسلطان وقائدا" للقطع العثمانية ، فاختار درنة مركزا" لإقامته، وتوجه إلى الزعيم الرئيسي للطريقة السنوسية أحمد الشريف السنوسي 1873–1933 الذي كان في الكفرة – وكذلك القبائل السنوسية الموجودة في غرب ليبيا تحت قيادة محمد العابد – طالبا" منه دعوة أنصاره لمقاومة الإيطاليين، فاستجاب الأخير لما طلبه أنور باشا ودعا رؤساء الزوايا وشيوخ القبائل إلى تعبئة جميع العرب للجهاد بين سن 14–65(43) .

ورغم موافقة الشريف من خلال رسالة وجهها إلى أنور باشا في 17 كانون الثاني / يناير 1911 بمساعدته في القتال ضد الإيطاليين ، فإنه لم يدعُ للجهاد إلا في منتصف كانون أول / يناير 1912 معلنا" عن نيته في قيادة الجيوش إلى ساحة المعركة (44) ((وكان المتطوعون من مختلف أرجاء الوطن يتجهون إلى المعسكرات الحربية التي نظمها الضباط العرب والأتراك في برقة في منطقة طبرق ودرنه وبنغازي ، وطرابلس (في العزيزية وغريان وسواني وبني آدم) وسرعان ما أخذت المعسكرات الحربية في طرابلس تمتلئ بالمجاهدين من الزاوية ، جنزور ومصراته وغريان والعزيزية وقبائل أولاد سليمان ، وأولاد بو سيف ، والعجيلات . وعلى أثر دعوة أحمد الشريف بدأ مقاتلو الطوارق يتوافدون من فزان)) . (45)

وبدوره أنور باشا قام بجمع المشاة والخيالة في معسكر الظهير الأحمر (جنوبي غربي درنه) الموزعين في واحات برقة، وبلغ عددهم ما يقارب 5000 مقاتل. وبتوجيه من أنور باشا تم انتقاء 300 من رجال البدو من أسر شيوخ القبائل ووزعت عليهم الأسلحة والزي العسكري، وقد شكل البدو المتطوعون القسم الأهم في معسكر أنور باشا من الجيش غير النظامي. ورغم قلة العتاد وقِدَم السلاح الذي زودوا به من تركيا، فقد أبدى البدو شجاعة فائقة في مواجهة الإيطاليين وتفوقوا عليهم بسلاحهم الذي غنموه في معاركهم ضد الطليان. علما" أن مقاتلي هذا الجيش غير النظامي قد عانى من قلة الهبات بشكل عام، فقد اكتفوا بما كانوا يغنمونه من حربهم ضد الطليان.

ورغم ذلك فقد أوقدت دعوة السنوسيين إلى الجهاد نار الحرب ، وبدأت جموع الأنصار الجديدة تنضوي تحت لواء السنوسيين، كما أرسل أحمد الشريف قواته لدعم جيش المقاومة في منطقة طرابلس في آذار/ مارس 1912 . واعترافا" من السلطان العثماني بما قدمه أحمد الشريف فقد قلده سيفا" ومنحه وساما" (46) مما زاد حسد الإقطاعيين المحليين ، وازدادت شكوكهم نحوه .

استطاع الايطاليون بتحقيرهم للمشاعر الدينية الإسلامية تنبيه الليبيين لضرورة تلاحمهم ضد العدو المشترك، وهو ايطاليا، وهذا بدوره الذي مكن حكام السلطنة من القيام بدور المهتم بمصالح الشعوب الخاضعة لها، وتحرير أنفسهم من التهم التي أطلقها الليبيون عليهم ، خاصة وأن الوحدات العثمانية القليلة العدد، والسيئة التسليح لم تتمكن من أداء دور ايجابي ضمن المقاومة المسلحة الليبية، بل اكتفت بالقيام بالمهام البوليسية إلى جانب الحد من المد النضالي الشعبي الليبي بناء على أوامر حكومتهم (47) ، لأن الوحدات النظامية العثمانية قد كفت عن الصراع المسلح ضد الطليان منذ بداية العام 1912 . وفي ربيع العام نفسه عاد الكثير من الجنود والضباط إلى دار السلطنة العثمانية . وفي الوقت نفسه لم يكن باستطاعة القوات العربية مواجهة العمليات العسكرية الايطالية بتقنياتها الحديثة. بل على العكس فقد أخبرت هذه القوات – أي العربية – بالانتقال من حالة الهجوم والاجتياح إلى حالة الدفاع

أرسل فرحات بك برقية إلى الحكومة في استانبول، وصف فيها حالة الفقر والبؤس وقلة الذخيرة التي تعاني منها القوات العربية، وحذر من أن الايطاليين سيحتلون أراضي الساحل في حال لم تصل الإمدادات في الوقت المناسب . غير أن حكومة الشبان الأتراك لم تستغل نضال القبائل إلا وفق ما يسهل لها عملية الصلح مع ايطاليا . ولكن رغم ذلك فقد استمرت مقاومة الأهالي، واتخذت الحرب الطابع الطويل الأمد، وذلك خلافا" لحسابات القيادة الإيطالية التي كان ردها على مقاومة الأهالي إتباع كل ما لديها من الأساليب القمعية والوحشية، والتي استنكرتها العديد من الصحف الأوروبية. غير أن كل أساليب ايطاليا القمعية لم توقف المقاومة الشعبية، مما دفع الأوساط الإيطالية الحاكمة لمحاولة استمالة القبائل العربية إلى جانبها مستغلة التناقضات بينها وبين السلطات العثمانية . وعندما فشلت لجأت إلى حيلة الوعود الكبيرة التي تضمن حياة الأهالي، وقدسية الممتلكات واحترام الأديان وتحسين شروط الحياة ، ولكن لم يُخدع أهالي طرابلس بهذه الوعود، ولم يقبل بالانحياز إلى جانب الايطاليين سوى قلة قليلة من الأسر المعروفة في بنغازي وطرابلس وغيرهما من المدن، وهي في معظمها منحدرة من الأسر القرمنلية .

أيضا" لم ينفع ايطاليا ما أعلنته في المرسوم الملكي الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر 1911، أي بعد شهر واحد من بداية العدوان – عن السيادة الكاملة والشاملة للمملكة الإيطالية على طرابلس وبرقة – وازدادت المقاومة الشعبية، وازدادت ردة الفعل الايطالية الوحشية عليها، وعانى السكان الكثير من ويلات الحرب بما جرته معها من صعوبات في العلاقات التجارية بين الساحل والداخل، وما نتج عنها من ارتفاع في المواد الأولية الذي أدى إلى انتشار السوق السوداء. إلى جانب سياسة ((العصا والجزرة)) التي استخدمتها السياسة الإيطالية، والتي بدأت تعطي ثمارها. ولكن رغم ما أصاب حركة التحرر الوطنية من ضعف، فإن الايطاليين لم يحرزوا أي نجاح في ربيع العام 1912 ، ولم يتمكنوا من النفاذ إلى الدواخل بسبب ما أبدته القبائل الرحل العربية والبربرية من مقاومة .

كان الإخفاق الإيطالي في السيطرة على ليبيا في أواسط العام 1912 الأساس الذي جعل الدبلوماسية العثمانية تقف معارضة للاعتراف بالقرار الايطالي حول ضم ليبيا . وعدم

الاعتراف التركي هذا دفع بالقيادة الايطالية لبدء عملياتها الحربية في بحر ايجة شرق المتوسط، واحتلال جزر ((الدوديكانيز)) بشكل أخاف الدول الأوروبية من امتداد الحرب التركية – الايطالية وبروز المسألة الشرقية بأبعادها الخطيرة في وقت لم تكن هذه الدول – الدول الأوروبية _ مهيأة بعد لحلها، إضافة إلى مهارة ايطاليا في استخدامها للتناقضات القائمة بين دول الائتلاف (روسيا وفرنسا وبريطانيا) ودول الحلف الثلاثي (إمبراطورية النمسا– المجر وألمانيا السلطنة العثمانية) ورغبة كل من هذين المعسكرين باستمالة ايطاليا إلى جانبه. خاصة وأن جميع الدول الاستعمارية كانت مرتبطة بإيطاليا بمعاهدات سرية للتعاون المتبادل في الصراع على مناطق النفوذ وكانت تقف مع المستعمرين الايطاليين في مطامحهم في ضم ليبيا .

لم يكن الجمهور الأساسي من العمال الايطاليين رغم شوفينية الحكومة والروح العسكرية في ايطاليا راضيا" عن سياسة حكومته في ليبيا، كما كان للبطولات الليبية أثرها في شحذ همم عرب الدول الأخرى لمقاومة المستعمرين، وازدياد نشاط حركة العناصر البرجوازية في مصر وتونس ومراكش مما أقلق الأوساط الحاكمة في انكلترا وفرنسا، خاصة وأن تركيا عاجزة عن حماية ممتلكاتها في شمال أفريقيا، بل وأرغم غالبية الشخصيات الحكومية على القول بأن عقد الصلح مع ايطاليا من شأنه أن يدعم مراكز الحكومة حتى ولو كان ثمن ذلك خسارة طرابلس وبرقه . إلا أن الليبيين وقفوا ضد ذلك الصلح، وأعرب عن ذلك الاحتجاج أحمد الشريف من خلال رسالة وجهها إلى القائد التركي أنور باشا . وبدوره أرسل سليمان الباروني رسالة باسمه واسم مجاهدي طرابلس عبر فيها عن احتجاجهم على عقد الصلح مع ايطاليا (48) .

اضطرت الحكومة العثمانية مرغمة أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتجاجات الليبية، ولم تقدم بصورة مفضوحة على تسليم ليبيا لإيطاليا، بل أخذت تبحث عن اتفاقية تنقذ ماء وجهها. فأصدر السلطان العثماني في 18 تشرين أول / أكتوبر 1912 فرمانا" وافق فيه على دخول سكان طرابلس الغرب وبرقة تحت الإدارة الايطالية ثم وقع في اليوم نفسه معاهدة الصلح التي كان أهم ما فيها إيقاف العمليات الحربية في كافة الجبهات مع تعهد الجانب

التركي بسحب قواته من طرابلس الغرب وبرقه، والإيطاليين من جزر بحر إيجه . وبعد سلسلة من المساومات الدبلوماسية وقعت كل من تركيا وايطاليا في مدينة اوشي (من ضواحي لوزان بسويسرا) التزم فيها الجانبان بالحفاظ على سريتها إلى أن يتم عقد الصلح بصفة رسمية ، وبتوقيعها مُنحت الولاية استقلالها وعُين عليها نشأت باشا ، وبذلك تكون السلطنة العثمانية قد خرجت نهائيا" من مناطق الشمال الأفريقي (49) .

لقد التزمت حكومة الاتحاد والترقي في السلطنة العثمانية بنصوص اتفاقية اوشي لوزان، القاضية بعدم تقديم السلاح للعرب الليبيين المصممين على مواصلة القتال، وسحب الجنود الأتراك من الساحة الليبية، وعُد كل متخلف خارجا" عن الوطن الأم وستتخذ بحقه العقوبات التي ينص عليها القانون. فعم الغضب أقطار الوطن العربي بسبب توقيع تركيا المعاهدة، وأعلن أحمد السنوسي والمجاهد سليمان الباروني رفضهما للمعاهدة ، وأرسلا وفدا" إلى العاصمة استانبول لتحذير الحكومة من مغبة تصرفها. غير أن تركيا لم يكن بمقدورها أن تتصرف بأفضل من ذلك، فهي من جهة تعلم بضعفها العسكري والدبلوماسي ، ومن جهة أخرى كانت تعيش الأزمة في البلقان والدول الأوروبية تريد مهاجمة أراضيها، والحرب تقرع الأبواب فكيف لها أن تحمي استقلال ليبيا وتدافع عنه (50) .

احتدم الصراع على السلطة في حركة المقاومة ضد الإيطاليين، وعلى المنصب القيادي في حركة المقاومة، في الوقت نفسه كان الجميع متفقا" على المطالبة بالاستقلال الذي لم يتمكنوا من الاتفاق حول سُبل الوصول إليه. وقد عقد زعماء القبائل الطرابلسية اجتماعا" في العزيزية لمناقشة الوضع، ولكن تفرق المجتمعون إلى فئتين، كانت الأولى برئاسة محمد فرحات والتي اتجهت نحو حل الموضوع مع الإيطاليين بشكل سلمي. أما الفئة الثانية فكانت برئاسة سليمان الباروني، وكانت ثقتها كبيرة بالعمل على نيل الاستقلال.

وبسبب عدم اتفاق الفئتين على قرار مشترك اتجه الباروني إلى جبل نفوسه في غرب ليبيا ((حيث جمع حوله بضعة آلاف من المقاتلين، ثم عرض على ايطاليا أن تعترف به رئيسا" لدولة إسلامية عاصمتها يفرن (51)، كما قام بتشكيل جهازه الإداري فعين المتصرفين، القائمقامين، القاضي والمفتي. كما تم تشكيل جيش دائم من المشاة والخيالة

والهجانة ، وأقيم الارتباط البريدي والتلغرافي في المناطق الداخلية . لكن الأموال نضبت من يدي سليمان الباروني بعد خمسة شهور من إعلان الصلح ، فلم يتبق لديه ما يدفع به كراء الجمال التي كانت تقوم بنقل الجرحى أو مرتبات الموظفين والجيش، أو ما يدفعه كمساعدات لضحايا الحرب . ولم تكن النقود متوفرة لدفع أجور نقل التموين إلى خط الجبهة . وانطلاقا من ذلك كله ، لجا سليمان الباروني إلى جباية الزكاة من الميسورين . وقد رحّبت الجماهير الواسعة من السكان بهذه المبادرة ، وكانت الحاجة على النقود ملحة إلى درجة ان سليمان الباروني لم يكن قادرا" على الانتظار حتى جمع المحاصيل . ولما كان الإيطاليون على علم تام بالمصاعب التي يواجهها سليمان الباروني فإنهم بدأوا هجومهم في المناطق الخاضعة ضريبة الزكاة)) (52) .

سار الباروني في طريق المجابهة المكشوفة مع الجيوش الإيطالية مما جعله عرضة لهجوم ايطالي أدى إلى هزيمته، والقضاء على جيشه. وحسب رأي المؤرخ الإنكليزي رايت53) Wright) فإن سليمان الباروني كان قادرا" على تحقيق النجاح لو أنه التزم الحذر . بينما يرى مجيد خدوري أن سبب هزيمة الايطاليين للباروني تكمن في عدم قدرته – الباروني – على توحيد شعب طرابلس (54)، خاصة وأن النزاعات بين العرب والبربر قد لعبت دورها، مما مكن الإيطاليين من احتلال البلاد بعد ملاحقة فلول الجيش ودخول يفرن في 27 آذار / مارس 1913 وعبور الباروني ومحمد عبد الله البوصيري الحدود ببقايا الجيش، ودخولهم تونس في 9 نيسان / أبريل 1913، وانتقال الباروني فيما بعد إلى استانبول (55) .

تمكن الإيطاليون بعد هزيمة جيش الباروني من تحطيم المراكز الأخرى للمقاومة في طرابلس ، وقد كان لخيانة بعض الإقطاعيين دوره في تفوق الإيطاليين العسكري . وبعد ذلك توجهت القوات الإيطالية بسرعة نحو الجنوب إلى أعماق فزان واحتلت واحة سوكته ورفعت العلم الايطالي فوق الواحات الجنوبية لتحقيق السبق على الفرنسيين الذين دخلوا جنات (الجزائر) على بعد حوالي 100 كم من غات، وأصبحت واحة سوكنه نقطة انطلاق للإيطاليين، وفي سرت شكلت قوات الحملة ما يسمى بفرقة فزان . وفي 9 آب / أغسطس

1913 بدأ زحف هذه القوة نحو داخل ليبيا، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1913 تمكنت من عبور جبال السودا، ومن هناك انطلقت باتجاه وادي الشاطئ حيث تمركز القبائل المنيعة على الخضوع . غير أن الايطاليين تمكنوا من هزيمة هذه القبائل في ثلاث معارك، وأصبحت فزان مفتوحة أمام الغزاة فسقطت سبها في 17 شباط / فبراير 1914 ، واحتلت مرزوق بعد أسبوعين . من جهة أخرى كانت وحدات ايطالية مكونة في الأساس من الاريتريين ومن وحدات الدعم الليبية قد انطلقت من مزدة عبر الحمادة الحمراء إلى براك لكن هذه الوحدات لم تلتق تقريبا" بأهالي الحمادة الحمراء في طريقها، لأن جميع هذه القبائل قد انتقلت بكل ما لديها نحو الشرق لتنضم إلى القبائل التي كانت متمركزة في منطقة سرت . (56)

انتهت اول مرحلة من مراحل النضال الطرابلسي ضد الغزاة الايطاليين في بداية آذار / مارس 1914 عندما سقطت آخر معاقل المقاومة، وتخفى من بقي من المجاهدين في زاوية العكر في سرت، وأصبحت فزان جميعها في أيديهم. ويمكن ارجاع هذه الهزيمة لليبيين إلى عقد تركيا الصلح مع ايطاليا، في وقت كانت فيه طرابلس ما تزال في مرحلة التشتت والفوضى الشاملة بعد انسحاب القوات التركية من البلاد. يُضاف إلى ذلك انعزال الطرابلسيين عن أشقائهم في برقة وعن العالم الخارجي، ففي برقة امتدت الجبهة على طول الساحل يعني امتدادها على كل أرجاء المقاطعة .

ج – المقاومة السنوسية في برقة :

تمكنت السنوسية في برقة من تنظيم مقاومة موحدة ضد الإيطاليين وهو ما لم يتسنّ للطرابلسيين عمله. كما أن برقة كانت القاعدة الأساسية للمقاومة التركية، والتي لم تتعجل تركيا بسحب جيوشها منها ((وقد تم اختيار الجنود الذين مكثوا في برقة من جميع أجزاء الإمبراطورية العثمانية. فإلى جانب الأتراك كان الألبان والأكراد والسوريون والعراقيون والشركس والمكدونيون، وكانوا جنودا" فنيين ومؤهلين لتحمل مصاعب الحياة الحربية، وكانت السلطنة تتطلق إلى المحافظة على تأثيرها في برقة عن طريقهم)) (57) . لأن السلطان العثماني أعطى وفقا" للمعاهدة الإيطالية – التركية – الاستقلال الذاتي لبرقه ، مما عزز من

مكانتها وقوتها تحت راية السنوسيين والسلطان الخليفة . كما أن أنور باشا اقترح على أحمد الشريف باسم السلطان محمد الخامس مواصلة الحرب ضد الطليان، خاصة وأن الأخير كان معارضا" لمعاهدة الصلح الايطالية – التركية – فاعتبر الشريف نفسه بعد اقتراح أنور باشا مسؤولا" أمام الله والعباد عن ليبيا بكاملها، بل وأكد استعداده لمواصلة القتال بصفته ممثلا" للسلطان، ومنذ تلك المرحلة صارت السنوسية تعتبر نفسها حكومة شرعية للمنطقة التي وضعها السلطان تحت حمايتها(58) .

أصبحت المراسلات والوثائق بعد اتفاق أنور باشا وأحمد الشريف تخرج من مركز الجمعية السنوسية ممهورة بخاتم ((الحكومة السنوسية)) وعلى هذا تكون الجمعية قد أعلنت صراحة أنها دولة مستقلة، وباسم هذه الدولة أصبحت تخوض حرب المقاومة ضد الطليان (59). ومن شهر أيار / مايو 1913 بدأ أحمد الشريف بقيادة العمليات الحربية كقائد عام (60) واستطاع صد الهجوم الايطالي بعد أن شارف على النصر في ربيع سنة 1913 في المعركة القريبة من سيدي القربة في منطقة برقة – مما عزز موقف أحمد الشريف بين أتباعه كقائد أعلى له بركاته – فارتفعت الروح المعنوية للمقاتلين إلى درجة صاروا فيها يسددون ضرباتهم المتوالية الواحدة بعد الأخرى إلى القوات الإيطالية محتفظين لأنفسهم بالمبادرة . وقد كان لتقدم أحمد الشريف دوره في تراجع دور الضباط والأتراك إلى الصفر وبدأت تظهر التناقضات مع القائد التركي عزيز علي المصري 1880-1965 .

كان لترحيل عزيز علي المصري مع الجنود والضباط الأتراك وأخذه كافة الأسلحة أثره في حرمان المجاهدين من الإمدادات والأسلحة والتموين، وحتى من الحليف. وفُرض على أهالي برمه الصمود أمام العدو دون أن يكون لديهم إمكانيات التسلح أو تشكيل جيش نظامي، مما دفع القيادة السنوسية للبحث عن أسلوب جديد لمواجهة العدو . فوزعت الجنود والقادة المدربين على المناطق المأهولة بالسكان، وصارت وحدات القبائل تتكتل حول تلك النواة المنظمة، وبذلك تكوّن الجيش الشعبي، وتحولت عمليات المجاهدين الحربية إلى حرب أنصار . وهذا ما فرض بدوره على الإيطاليين تبديل خططهم العسكرية، فقسموا برقة إلى ثلاثة قطاعات ليتمكنوا من القضاء على المقاومة.

وتمثلت هذه القطاعات بـ: القطاع الشرقي وكانت معاركه تدور من أجل قطع الإمدادات المهربة من مصر، وضرب المعسكر الغربي العربي الكبير الذي أقيم في مرمريكا. والقطاع الأوسط لتدمير معسكرات المجاهدين العسكرية في العرقوب وسلطنة والأهم من ذلك تسديد الضربة إلى قاعدة تموين السنوسيين في المخيلي . وبالنسبة للقطاع الغربي فكانت معارك الطليان موجهة ضد قبائل العواقير والمغاربة التي كانت تقوم بغاراتها من اجدابيا وزاوية مسوسة . ومما زاد الوضع سوءا" بالنسبة للمجاهدين تعرض البلاد للكوارث الطبيعية مثل الجفاف الشديد الذي قضى على المحاصيل، والجراد الذي قضى على المزروعات، فانتشرت المجاعة إلى جانب الأوبئة مثل الطاعون والحصبة والتيفوئيد وغيرها من الأمراض .

ثالثا" : دور الدول الغربية في برقة وطرابلس الغرب بين العامين 1914-1923:

أصبحت ليبيا منذ بداية الحرب العالمية الأولى أحد مراكز الصراع بين الحلف الثلاثي ودول الائتلاف، وكان من الطبيعي أن تحاول كل دولة من هذه الدول استمالة الليبيين إلى جانبها، كي لا يصبحوا قوة ضاغطة ضدها إلى جانب الحرب المشتعلة.

1- السياسة البريطانية - العثمانية :

لجأت بريطانيا إلى اقتحام مصر في الحرب العالمية الأولى بعد أن أعلنت وزارة الخارجية البريطانية انفصالها - أي مصر - عن السلطنة العثمانية ودخولها تحت الحماية الانكليزية في 18 كانون الأول / ديسمبر 1914. وعزلها الخديوي عباس حلمي عن العرش وتعين الأمير حسين كامل باشا ذي الميول الإنكليزية. وبسبب خوف بريطانيا على مؤخرة جبهاتها الحربية، فقد حاولت استمالة أحمد الشريف - الذي أعتبر زعيم العرب في برقة - ولكن دون جدوى. وبدورها تركيا، وبتخطيط ألماني، عملت على تنظيم عمليات مناهضة للإنكليز في العديد من المناطق ومنها مصر. وبدورهم لجأ الإنكليز إلى استمالة العديد من الزعماء إلى جانب مضاعفة نشاطهم التخريبي بعد أن وقفت تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب ومن هذا الباب كانت محاولتهم التقرب من السنوسيين، ومراسلة زعيمهم أحمد

الشريف لإقناعه بالتزام سياسة الحياد . وكي يأمن الشريف الجانب الإنكليزي فقد كانت ملابس الجيش السنوسي تخاط في مصر، كما أن الصلات بقيت بين السنوسيين العقيد سليم سنوح بك حاكم الصحراء الغربية في مصر .

في الوقت نفسه ازداد نشاط الوحدات التركية في الجبهة الشرقية من مصر، مما أجبر الانكليز على الإيعاز لصنيعتهم الخديوي حسين كامل أن يقوم بوساطة مع أحمد الشريف في أيلول / سبتمبر 1915، بأخذ موقف الحياد وعدم القيام بأعمال مناهضة للإنكليز ،مقابل مساعدة انكلترا له في قضية استقلال بلاده، والصلح مع الطليان (61) .

2- الانسحاب الايطالي باتجاه الساحل :

ورغم محاولة تركيا استمالة أحمد الشريف، إلا أنه فضل استغلال انشغال ايطاليا بالحرب التي نشبت، وأخذ يخوض حربه ضدهم لانهاك وحداتها العسكرية واستنزافها، وشن الغارات على القوافل والحاميات العسكرية الصغيرة. وبدأ بوضع الخطط لحصار الفيالق الايطالية في فزان بهدف قطعها عن جميع أنواع الإمدادات بالتموين أو الأسلحة . وأقام في واحة زلّة في قلب الصحراء معسكرا" كبيرا" للمجاهدين من منطقة سرت والجفرة برئاسة الأخ الأصغر لأحمد الشريف صفي الدين السنوسي ، وفي 26 آب / أغسطس 1914 شنوا أول غاراتهم على الفرقة الايطالية المتجه عبر مرتفع الحمادة وأبادوها كاملة . وقد كانت تلك الغارة بداية النهاية بالنسبة لاحتلال الإيطاليين لفزان كما يذكر رايت (62) .

تتالت الهجمات على القوافل والوحدات الإيطالية بعد هذه الغارة بشكل مستمر فأجبرت الوحدات الايطالية المتفرقة والمقطوعة من التموين إلى الاستسلام للسنوسيين والانسحاب إلى جنوب الجزائر تحت حماية الفرنسيين. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1914 أخذ قائد القوات الايطالية في فزان بالانسحاب إلى الساحل. وفي فزان اشتعلت المقاومة ولم يبق في العام 1915 بيد الايطاليين غير خط مزدة – تالوت، وفي 29 نيسان / ابريل من العام نفسه نشبت معركة كبرى قرب القرضابيه (قصر أبو هادي) في منطقة خليج سدره (منطقة سرت الكبرى)، وفيها استطاع رمضان السويحلي (63) أن يحقق انتصارا" كبيرا"

على الايطاليين، وتأتي أهمية معركة القرضابيه من الانسجام الذي حصل بين ممثل برقة صفي الدين السنوسي والقائد الطرابلسي رمضان السويحلي، واشتراك مقاتلين من برقة وطرابلس وفزان في هذه المعركة .

تركت نتائج معركة القرضابيه أثرها على مسار نضال الليبيين، فقد قام المجاهدون بعمليات حاسمة فرضت على العديد من الحاميات الإيطالية التخلي عن مواقعها، دون أن تقوم حتى بمحاولة حمايتها ثم تتجه نحو الساحل. وفي 5 حزيران / يونيو بدأ الإيطاليون انسحابا" جماعيا" من منطقة طرابلس. وقد انعكس هذا الانسحاب على الوضع في برقة فأصدرت القيادة الإيطالية أمرها بنقل الجيوش نحو الشمال، وتركيزها في المراكز السكنية الكبرى، بشكل انحصرت فيه الحاميات الإيطالية في شريط ساحلي لا يزيد عرضه عن 30-35 كم . وهذا ما ترك أثره المباشر على تنفيذ فكرة رمضان السويحلي بتشكيل حكومة محلية في مصراته، وإعادة بناء الجيش الشعبي ليكون جيشا" نظاميا"، وكان 5 آب / أغسطس 1915 بداية تطبيق هذه الخطة بعد جلاء الإيطاليين عن قصر أحمد .

3- فوز رمضان السويحلي على السنوسيه في طرابلس الغرب :

اعتمدت الحكومة التي نظمها السويحلي على تنظيم العلماء برئاسة المفتي ، ووضع السلطة التنفيذية في يديه. كما شكل بيت المال حيث كانت تحفظ غنائم الحرب مع الإيطاليين، وألحق به قسم خاص بحسابات الواردة والمصاريف، كما نظم جهاز الشرطة واستتب النظام في منطقة مصراته وساد الهدوء. وأخذ السويحلي ينظر إلى توحيد طرابلس كلها تحت أمرته، خاصة وأن انسحاب الإيطاليين من المناطق الداخلية للبلاد قد أوجد فراغا" في السلطة. ولكن كان عدد من زعماء طرابلس يرغبون هم أيضا" في استلام السلطة . ولأن السويحلي كان يطمح ببسط نفوذه على كامل طرابلس، ولا يريد أن يقتسم السلطة مع زعماء السنوسيه، فقد كان يناهض تركزهم بالقرب من ممتلكاته في مصراته. في الوقت نفسه كانت نجاحات الحركة السنوسية قليلة، وخاصة في الجزء الساحلي من منطقة طرابلس، حيث كان يسود النهج الإسلامي الصارم إلى جانب نشاط عدد من الطرق الصوفية كالقادرية مثلا".

أخذت السنوسية تتغلغل في طرابلس بعد انتصار الطرابلسيين على الإيطاليين، وتعيين أحمد شريف نائبا" للسلطان في شمال أفريقيا. والذي بدوره بعث بابنه صفي الدين

إلى طرابلس ليثبت النظام في المناطق الحدودية بين طرابلس وبرقة. ولاقت دعوته الإصلاحية صدى لدى الأهالي، مما زاد في ترسيخ السنوسية في منطقة سرت حيث أقاموا فيها زاوية التوفليه. ولكن معارضة زعماء طرابلس للحركة السنوسية بدأت تزداد حدة وبشكل خاص بعد انتصار صفي الدين على الايطاليين في القرضابيه، وتصرفه كحاكم مطلق في طرابلس الشرقية ، وفرضه الضرائب بصورة مستقلة على بني وليد في مصراته . وتصدي السويحلي لسياسة صفي الدين هذه (64) بشكل زاد من العداوة بين الزعيمين. وانضم معارضو رمضان السويحلي إلى صفي الدين ووحدوا قواهم لتجريده من منصب رئيس الدولة بينما كان أنصاره يطالبون بإبعاد صفي الدين السنوسي عن مصراته المعادية للسنوسيين .

حاول صفي الدين أن يستأثر بالسلطة، وحاول نائبه أحمد الكوافي تصفية رمضان السويحلي بعد موافقة الزعماء الطرابلسيين، لكن حنكة السويحلي، وعقلانية زعماء طرابلس أخذ الأمور إلى منحى آخر كان نتيجته طرد السنوسيين من طرابلس وتوجه صفي الدين إلى سرت في شباط / فبراير 1916 . ويعود إخفاق السنوسيين في طرابلس إلى أن طرابلس كانت أكثر تقدما" من برقة من الناحية الاقتصادية، وجل سكانها من أهالي المدن، وتغلب عليهم الصبغة الحضرية . كما أنهم من أنصار الإسلام الرسمي، وسكان طرابلس أعلى ثقافة من أهل برقة، كذلك فإن نمط التفكير البدوي بعيد عنهم (65). والعامل الأهم لرفض طرابلس للسنوسية كون طرابلس المدينة المركزية في ليبيا، ففيها مقر الوالي، ومنها تصدر القرارات إلى باقي المناطق ، ومنها يُدار العمل الإداري والفكري ولذلك تمسك الطرابلسيون بالقيادة . بقي أن نذكر أن الصدام المسلح بين صفي الدين والسويحلي، وهزيمة السنوسيين بَدَدَ الأسطورة القائلة بمناعة القوة العسكرية السنوسية عن الهزيمة لادعائها بأنها محمية بقوة ((البركة)) (66) .

4- موقف أحمد الشريف :

ضعف التعاون بين الطرابلسيين والبرقاويين في نضالهم ضد ايطاليا، واضطر أحمد الشريف في العام 1915 لعوامل عدة أن يأخذ موقف الحياد من انكلترا رغم كل المحاولات الألمانية – العثمانية لاستمالة الزعماء السنوسيين ورؤساء القبائل، وتأجيج المشاعر الدينية خاصة وأن الحضور العثماني في برقة كان ما يزال قويا". في الوقت نفسه عَرف الانكليز

كيف يستميلون الشاب إدريس السنوسي (ابن عم أحمد الشريف) الذي زار مصر وأصبح بينه وبين الانكليز روابط وثيقة متبادلة، وبشكل تدريجي تبلور بين زعماء السنوسية من جهة، والزعامات القبلية العليا من جهة أخرى تجمعان عكسا عن وجود اتجاهين في حركة التحرر العربية، كان لهما نظرة متباينة في حل الصعوبات الاقتصادية والسياسية الداخلية التي ظهرت بعد الحرب الإيطالية – العثمانية (67) .

ابتعد أحمد الشريف عن الصدام مع انكلترا ، وأغرق نفسه في حل القضايا الإدارية العالقة منذ أمد بعيد. وأصبحت برقة عمليا" قسمين يفتقران إلى قيادة إدارية مركزية . ففي المدن الساحلية كانت الإدارة العسكرية الإيطالية، والنقاط العسكرية المأهولة بالسكان ، بينما كانت المناطق الداخلية تحت إشراف الجمعية السنوسية. وقد قام أحمد الشريف بتقسيم البلاد إلى عدة مناطق هي الجبل الأخضر ، والجزء الجنوبي من طرابلس وهو ما سمي فزان والقبلة، وبرقة ومركزها الجنوب. ووضع على رأس كل منها واحدا" من أفراد الأسرة السنوسية. أما صفي الدين فقد أرسله أخوه أحمد الشريف إلى منطقة طرابلس ليقود فيها النضال ضد الطليان. وقد ظن أحمد الشريف أن تقسيم البلاد سيساعده في فرض هيمنته عليها، ولكن انعدام وسائل المواصلات سرعان ما انتهى إلى تكريس هذا التقسيم، وتحول زعمائها إلى حكام إقطاعيين محليين .

جُر أحمد الشريف من قبل العثمانيين إلى الحرب ضد الانكليز ، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1915 حدثت بضعة اشتباكات بين الوحدات السنوسية والقوات الانكليزية ، ولكن اضطر السنوسيون إلى التراجع بسبب الذخائر والتموين بالإضافة إلى سوء تدريب المقاتلين. ورغم محاولة أحمد الشريف وبعض الزعامات السنوسية والشخصيات التركية الخروج من المأزق فقد استطاع الإنكليز في معركة العقاقير شرقي سيدي البراني في شباط / فبراير 1916 – والتي دُمر فيها الجيش السنوسي– من احتلال مدينة السلوم في 24 آذار / مارس 1916 (68). وبانتهاء الإنكليز من حربهم مع السنوسيين استطاعوا إرسال جيوشهم إلى جبهات أخرى. بل وحاولوا عقد الصلح مع أحمد الشريف الذي كان قد رفضه. ولكن مجموعة الانتصارات التي حققها الانكليز في دارفور جعلت آمال أحمد الشريف تتلاشى وأجبر مع قائد قواته محمد صالح حرب على مغادرة الجنوب والانتقال مع باقي جنودهما

نحو شواطئ البحر المتوسط إلى منطقة سرت، وهناك بالقرب من الحدود مع منطقة طرابلس ضربا مخيمهما العسكري (69) .

التزمت كلا" من انكلترا وإيطاليا وفرنسا من خلال المعاهدة الخاصة التي تم توقيعها في تموز/ يوليو 1916 بألا تقوم أي من هذه الدول بعقد معاهدة مع السنوسيين دون موافقة الدولتين الأخريين (70) كما اتفقت هذه الدول على الاعتراف بإدريس السنوسي رئيسا" للحركة السنوسية. لكن البند المتعلق بإعطاء الحكم الذاتي في بعض الواحات كان مثار جدل بين ايطاليا وانكلترا، فالجانب الانكليزي كان مهتما" بتفادي الحظر السنوسي على الحدود المصرية بأقصى سرعة، لذلك كانت نظرته إلى أحمد الشريف سلبية حول مطالبه باستقلال ما يسمى بالإمارة السنوسية. أما ايطاليا فكانت ترغب بالصلح مع الليبيين، بسبب ضعف جبهتها الغربية، وحاجتها إلى المزيد من التعزيزات، ورغم الاتفاق الأوروبي على ضرورة القضاء على حركة التحرر الوطني في شمال أفريقيا، فإن الإيطاليين لم يثقوا بالإنكليز لأن شغلهم الوحيد هو تأمين مواقفهم في مصر وفق شروط مرضية مع السنوسيين تسمح لهم (للسنوسيين) مواصلة الحرب ضد ايطاليا. وفي الوقت نفسه فإن انكلترا لم تكن راغبة في أن يحتل الإيطاليون برقة، وكل ما تريده حصرا" التزاماتها بتحقيق المهادنة .

انطلقت انكلترا في سياستها مع السنوسيين في ليبيا في أثناء الحرب العالمية الأولى من خلال مساندة العرب في نضالهم ضد السلطنة، لذلك كانت انكلترا تدفع بإدريس السنوسي للإسراع في دخول طريق التسوية السلمية للنزاع، بينما كانت القوة العثمانية – الألمانية تجهز العدة بعد بعض الانتصارات للبقاء في طرابلس، وهذا ما دفع بتركيا لتعيين سليمان الباروني حاكما" على طرابلس لاستمالته في نيسان / أبريل 1916 ليكون قائدا" لقوات المجاهدين – علما" أنه سبق لأحمد الشريف أن عُين حاكما" على طرابلس في تموز / يوليو 1915 – وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على عدم وضوح الخط السياسي لدى الأتراك بالنسبة لطرابلس وبرقة – وأوكلت تركيا إلى الباروني لتوصله إلى السلطة بطرابلس مهمة تسوية العلاقات بين زعماء طرابلس والسنوسيين، والقضاء على الصراعات الداخلية المزمنة ، لأن المقرر تشكيل حكومة عربية في ليبيا خاضعة لاستانبول(71). وفعلا" تمكنت

المراسلات بين الباروني وإدريس السنوسي إلى سيادة الهدوء على الحدود بين طرابلس وبرقة ولو أنه لم يدم طويلا" .

كانت برقة تعاني من مجاعة شديدة ، وليس لدى السنوسي قدرة على تجديد الحرب مع الانكليز ، لذلك بدأ مفاوضاته مع الوفد الانكليزي الذي وصل الزويتينه في 1916 دون أن يستشير السنوسي أحدا" من الزعماء الطرابلسيين أوالعثمانيين. وقد كانت هذه المفاوضات بداية سياسة جديدة أدت إلى عقد اتفاقية عكرمة مع الإيطاليين فيما بعد . وكانت مفاوضات إدريس السنوسي مع الانكليز والإيطاليين مؤشرا" مهما" على انشقاق معسكر السنوسيين وانتصار مؤيدي السياسة الموالية للإنكليز والايطاليين، والأهم من ذلك أن هذه المفاوضات وجهت ضربة قوية إلى وحدة النضال التحرري الوطني في برقة وطرابلس (72) ، وقد أجهد دعاة الاستعمار إلى جانب بعض المؤرخين الليبيين بتغطية الاتفاقيات الجائرة التي عقدها إدريس السنوسي، والتي كانت تزعم بأنها أنقذت شعب برقة من المجاعة (73).

تم توقيع اتفاقية عكرمة بين الإيطاليين وأحمد السنوسي في 14 نيسان / أبريل 1917 في عكرمة، ونصت على ما يلي :

أ – أن يقف الايطاليون عند النقاط التي احتلوها في نيسان سنة 1917 ، والتعهد بعدم تجديد المراكز العسكرية أبدا"، على أن يكون هذا الشرط مقيدا" أيضا" للسنوسيين .

ب – أخذت ايطاليا على نفسها عهدا" بأن تبقي على المحاكم الشرعية ، وتولي أمر النظر في القضاء علماء يوثق بهم، ينظرون في قضايا الأحوال الشخصية .

ج – قبلت ايطاليا أن تفتح المدارس العلمية والمهنية في برقة، وأن تعنى بتعليم القرآن الكريم على أيدي قوم هم أهل لذلك .

د – قبلت ايطاليا أن تعيد الزوايا وأراضيها الخاصة بها مع إعفائها من الضرائب .

هـ – تدفع الحكومة الايطالية لمشايخ الزوايا التابعة لها مرتبات شريطة أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السلطات الإيطالية وأهل البلاد عند الحاجة (74) .

ز – تسمح إيطاليا بتبادل التجارة بين الداخل وثلاثة من الموانئ وهي طبرق ودرنه وبنغازي على أن يشمل هذا بقية الموانئ عندما تتحسن الأحوال ويسمح بمثل هذا العمل (75)، وعلاوة على ذلك أعطي إدريس السنوسي موافقة شفوية على تصفية المعسكرات الحربية في المستقبل وتجريد جميع القبائل تقريبا" من سلاحها في غضون سنة واحدة .

في الوقت نفسه تم اتفاق سنوسي انكليزي وقعه العقيد تالبوت تضمن علاقات الصداقة بين الجانبين خلال الحرب العالمية ، وإعادة حرية العلاقات التجارية بين مصر وبرقة مع الاعتراف بالسلوم مركزا" تجاريا" رئيسيا"، وتجريد السنوسيين من حق إنشاء الزوايا في الأراضي المصرية، إلا أنه سمح لهم بجمع الهبات من أتباعهم، واعترف بواحة الجغبوب أرضا" مصرية على أن تبقى إدارتها في يدي إدريس السنوسي، وألزمت الاتفاقية السنوسيين بتسليم أسرى الإنكليز والضباط الأتراك وغيرهم من مواطني الدول المعادية لإنكلترا، بل وأجبرت السنوسيين على طرد جميع المشجعين على حرب الانكليز من الجغبوب وبرقة، كما منع السنوسيين المسلحين من الوجود في سيوه والجغبوب وغيرها من مناطق مصر والتزم الجانبان بضمان أمن التجارة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون مهاجمة القوافل .(76)

لقد مكنت الاتفاقيات السالفة الذكر الانكليز من خنق حركة التحرر الوطنية التي كان يرأسها أحمد الشريف، لأن الانكليز أصبحوا قادرين على تركيز جيوشهم في مناطق الواحات الجنوبية، وعلاوة على ذلك وضعت اتفاقية عكرمة حدا" لانتشار نفوذ الجمعية السنوسية في مصر . أما الايطاليون وبعد توقيعهم الاتفاقية مع السنوسيين فقد صار بإمكانهم أن يدعموا مواقفهم التي احتلوها في برقة . إضافة إلى ذلك فقد حققت انكلترا وايطاليا النجاح الأكبر بطرد الأتراك من برقة (77) .

وشق الوحدة الوطنية، والتي تُرجمت على أرض الواقع بنزاع نشب بين طرابلس وبرقة وبدعم انكليزي ايطالي، فقد أقام إدريس السنوسي فوق الحدود الغربية لبرقة في منطقة سرت ما يسّمى بخط النار الذي كان ينطلق منه البرقاويين في غارات على الطرابلسيين وبدعم ايطالي.

تمكن إدريس السنوسي من اتخاذ قرار من استانبول باستبدال حاكم طرابلس الغرب الأمير التركي عثمان فؤاد الذي وصل إلى طرابلس في أيار/ مايو 1918 في مرحلة احتدمت فيها التناقضات بين رمضان السويحلي والزعماء الطرابلسيين الآخرين، ورغم الطلب العثماني من السويحلي بتحقيق الوفاق مع أحمد الشريف والخضوع مستقبلا" للأوامر الصادرة عن عثمان فؤاد. ولكن عدم تحقيق المصالحة بين أحمد الشريف والطرابلسيين تقرر إبعاده – أحمد الشريف _ إلى دار السلطنة في آب / أغسطس 1918 ولم يعد بعد ذلك إلى ليبيا. وبسفره انتهت مرحلة كاملة من تطور الحركة السنوسية التي حكم فيها أحمد الشريف مابين العامين 1902 – 1918. والتي شهدت الجهاد ضد المستعمرين الأوروبيين، وتحول زوايا الحركة إلى مراكز إدارية وتجارية وقضائية . ومنذ العام 1912 عندما صار أحمد الشريف نائبا" للخليفة في برقة وطرابلس، صارت الحركة تطمح إلى تأسيس حكومة ما يسمى بالإمارة ذات الاستقلال الذاتي.

وقد أدى الصراع بين أحمد الشريف وإدريس السنوسي إلى شق الحركة، وإزاحة أحمد الشريف عن البلاد، وعن رئاسة الحركة السنوسية بدءا" من العام 1918 . ولكي يدعم السنوسي سلطته في برقة سلك طريق التآمر مع الانكليز ثم مع الإيطاليين . ولكن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم ينجح الايطاليون في إخضاع برقة ، رغم نشاطهم من خلال إدريس السنوسي ، وسياسة المهادنة مع الأهالي ، وشراء الفئة القبلية العشائرية العليا .

5- اتفاقية الرجمه :

استغل السنوسيون الفترة السلمية التي تلت معاهدة عكرمة لتدعيم معسكراتهم في عدة مناطق، بشكل تمكنت فيه من بسط رقابتها على جميع القبائل المحلية وتنظيمها إداريا" وقضائيا"، وعلى رأس الإدارة إدريس السنوسي، ورغم محاولات الايطاليين المتكررة شل سياسة السنوسيين في برقة من خلال فرض ((القانون الأساسي)) (78) الذي بموجبه ركزت السلطات المدنية والعسكرية في يدي الحاكم المعين من قبل ملك ايطاليا، ليشارك سكان البلاد في الحكم بشكل صوري، إلا أن سياستهم فشلت . لذلك لجأ الطليان في تشرين أول / أكتوبر 1920، وبعد مفاوضات طويلة إلى استبدال اتفاقية ((عكرمة)) باتفاقية

((الرجمه)) ، والتي عبر الطليان من خلالها عن المنطلقات الأساسية للقانون الأساسي الذي تم بموجبه :

أ – الاعتراف بإمارة ادريس السنوسي، وتقسيم برقة إلى قسمين، الساحلي (وتدخل فيه مناطق الحدود) والداخلي (وتدخل فيه واحات جالو ، الكفرة، الجغلوب المستقلة) .

ب – إعطاء ادريس السنوسي حق الإدارة في إمارة برقة الداخلية بشكل وراثي (79) . بينما تخضع الأجزاء الساحلية والشريط الممتد على الحدود المصرية للإدارة الإيطالية

ج – التزام الحكومة الايطالية برأي الأمير بالنسبة للقوانين التي تصدرها بحق واحات الدواخل ، وحق التوسط للأمير لدى الايطاليين بتخفيض بعض الأحكام على المحكومين أو تبرئتهم .

د – حُدد للأمير مرتب شهري قدره 163 ألف ليرة ، و 15 ألف ليرة لبقية أفراد الأسرة السنوسية ، إلى جانب بعض المساعدات المادية لتغطية مصاريف حرس الأمير والخدمات البروتوكولية ، ولتعزيز الاستقرار والهدوء في الجزء الداخلي من برقة .

هـ – عدم السماح بزيادة الجيش السنوسي عن 1000 جندي إلا بموافقة الحكومة الإيطالية (80)

لقد كانت إمارة برقة سلاح استخدمه الإيطاليون والإنكليز لشق وحدة الصف الليبي، وتقسيم البلاد. وباتفاقية الرجمه اعترف إدريس السنوسي بتقسيم البلاد إلى جزئيين برقة وطرابلس، ووافق على احتلال الطليان للمدن والسواحل البرقاوية .

هوامش الفصل الأول

1- كان لكل من هذه المقاطعات الثلاث مصير تاريخي خاص بها في القرون الوسطى إذ انجذبت برقة إلى مصر، وارتبطت طرابلس الغرب ارتباطا" وثيقا" بتونس. ولم تضم المقاطعات الثلاث في وحدة إدارية متماسكة ، وهي باشوية طرابلس الغرب إلا في القرن السادس عشر بعد استيلاء العثمانيين عليها. فلاديمير لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، الطبعة التاسعة ، بيروت ،2007 ، ص 335 .

2- للتفصيل حول جغرافية ليبيا وأهم المصادر حولها انظر : نيكولاي ايليتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 ، ترجمة وتقديم : عماد حاتم ، الطبعة الثانية ، بيروت، 2001 ، ص 23-31 .

3- رونوفن، تاريخ القرن العشرين ، ص 15 .

4- لقد ازدادت الهجرة الايطالية التي سبقت الحرب العالمية الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، والأرجنتين والبرازيل ، ونحو تونس وفرنسا بشكل كبير . المرجع السابق، ص 14 .

5- بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 104 .

6- خليفة المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، طرابلس الغرب ، ليبيا ، 1963 ، ص 39 .

7- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية .. ، ص 104 .

8- المرجع السابق ، ص 105.

9- المرجع السابق ، ص 107 .

10- الحصري ، البلاد العربية ، ص 104-110 .

11- لوتسكي ، تاريخ الأقطار ... ، ص 336 .

12- المرجع السابق ، ص 337 .

13- المرجع السابق .

14- المرجع السابق .

15- المنتصر ، ليبيا قبل الحماية ... ، ص 70 .

16- فؤاد شكري ، السنوسية دين ودولة ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1948 ، ص 429 .

17- محمد خير فارس ، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، 1912-1939 ، بيروت، 1972 ، ص 244 .

18- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية ... ، ص 115 .

19- محمود عامر ، تاريخ المغرب العربي المعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، 2003 – 2004 ، ص 265 . عن عبد المنصف حافظ البوري ، الغزو الإيطالي لليبيا ، الكويت ، 1986 ، ص 151 .

20- لوتسكي ، تاريخ الأقطار ... ، ص 338 .

21- عامر ، تاريخ المغرب ... ، ص 262 .

22- Barclay , T , The Turco – Italian War and its Problems , London , 1912 , P . 109 .

23- عامر ، تاريخ المغرب .... ، ص 267 .

24- المرجع السابق ، ص 268 .

25- المرجع السابق ، ص 268 .

26- لوتسكي ، تاريخ الأقطار ... ، ص 340 .

27- وهي الأيديولوجية الدينية السياسية التي ارتفعت لتصبح الإيديولوجية الرسمية للسلطنة العثمانية، وكانت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية سلاحا" بالغ الأثر في يد الباب العالي خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني واستغلت في ذلك الوقت، وبصورة واسعة أفكار جمال الدين الأفغاني التي ظهرت كردة فعل على الاستعمار للتصدي له . للتفصيل حول الجامعة الإسلامية انظر : توفيق برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، 1908-1914 ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1991 ، ص 47 .

28- حول هذه المنظمات السرية انظر : نيقولاي إيليتش بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين ، ترجمة وتقديم : عماد حاتم ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت ، 2001 ص 354-376 .

29- .Khaddury , M , Modern Libya ,Baltimore , 1963 , P 3 .

30- بروشين ، تاريخ ليبيا ... ، ص 369 .

31- جورج أنطونيوس، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس ، الطبعة الثامنة ، بيروت ، 1987 ، ص 108 .

32- شكري ، السنوسية دين ... ، ص 425 .

33- محمود سبكي ، عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي ، القاهرة ، 1957، ص 424

34- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية .... ، ص 124 .

35- للتفصيل : محمد مصطفى بازمه، العدوان ، طرابلس . ليبيا ، 1965 ، ص 149 .

36- مؤرخ وأديب ومجاهد بالسيف والقلب، من مواليد مدينة جادو من جبل نفوسه، نشأ في عائلة عُرفت منذ القرن العاشر الميلادي في مدينة طرابلس بمسيرتها الجهادية والعلمية، كان لها دور كبير في الجهاد ضد الاستعمار الايطالي. للتفصيل: ابراهيم أبو اليقظان، سليمان الباروني باشا في أطوار حياته جزءان، المطبعة العربية، الجزائر ، 1959/1379 .

37- كان سليمان الباروني معروفا" بعدائه للسلطان ، وصار عضوا" في مجلس المبعوثان بعد ثورة الشبان الأتراك . ولما أغار الايطاليون على طرابلس نظم في الجبل الغربي فرق المقاومة الشعبية ، والتي وصل عددها في وقت قصير إلى 1000 مقاتل . أما فرحات بك، العضو الآخر في مجلس المبعوثان فقد نظم وحدات من قبائل الزاوية والعجيلات، وانضم إلى الفرق التركية في العزيزية . بروشين ، تاريخ ليبيا ... ، ص 125 .

38- بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية .... ، ص 126-127 .

39- انشئت ((الجمعية القحطانية)) في أواخر سنة 1909 ، وكانت سرية ، وكان عزيز علي المصري أهم مؤسسي هذه الجمعية التي طرحت أن تؤلف الولايات العربية مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها المحلية وتكون اللغة العربية لغة معاهدها ومؤسساتها، على أن تصبح هذه المملكة جزءا" من إمبراطوريه تركية- عربية . للتفصيل انظر : أنطونيوس ، يقظة العرب .. ، ص 186-

40- شكري، السنوسية ... ، ص 120 .

41- وهو ضابط عربي قدم من اليمن، وتولى قيادة الجهاد في بنغازي وما جاورها، واستمر بالنضال إلى جانب الليبيين حتى توقيع معاهدة لوزان، وبعدها انتقل إلى درنة لقيادة المجاهدين فيه خلفا" للعقيد أنور بك الذي غادر البلاد فور توقيع معاهدة لوزان،

ولم يبق عزيز علي المصري طويلا" في ليبيا، فقد غادرها هو الآخر سنة 1913 بعد عدائه مع أحمد الشريف، وتسلمه برقية الحكومة التركية بعودته الفورية بجميع الجنود والضباط. للمزيد حول عدائه مع أحمد الشريف ومغادرته ليبيا انظر: بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية ...، ص 153 . أيضا" :

.Wright , J , Libya , London,1969 , P , 13

42- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية .... ، ص 112 .

43- الشنيطي ، قضية ليبيا ، ص 52 .

44- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية .... ، ص 130 .

45- المرجع السابق ، ص 130 .

46- شكري ، السنوسية دين ودولة.... ، ص 132 .

47- بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 133 .

48- الشنيطي ، قضية ليبيا ، ص 55 .

49- عامر ، تاريخ المغرب .... ، ص 274 .

50- المرجع السابق ، ص 275 .

51- زعيمة سليمان الباروني ، صفحات خالدة من الجهاد ، القاهرة ، 1964 ، ص 464.

52- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية ... ، ص 147 .

53- Wright , J , Libya , London , 1969 , P . 133.

54- Khadduri , M , Modern Libya , Baltimore , 1963 , P. 13.

55- خليفة المنتصر ، ذكريات لا تنسى ، بيروت ، 1970 ، ص 57 .

56- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية ... ، ص 150 .

57- المرجع السابق ، ص 151 .

58- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية .... ، ص 151 . عن فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها ، الجزء الأول ، المجلد الأول . ص145.

59- المرجع السابق ، ص 152 ، عن :

Britsh Interests in the Mediterranean and Middle East , London – New York – Toronto , 1958

60- أحمد الطاهر الزواوي ، عمر المختار ، طرابلس ليبيا ، 1970، ص 38 .

61- للتفصيل انظر : شكري ، السنوسية ... ، ص 165 .

62- Wright , Libya , P . 134.

63- عُرف رمضان السويحلي في الحرب الايطالية – التركية 1911 – 1912، ثم تعاون بعد ذلك مع الايطاليين ، وأخطأ الايطاليون عندما ظنوا أنه بالإمكان الاعتماد عليه ضد شعبه. وقد كتب الطاهر الزاوي عن نوايا رمضان السويحلي أن فكرة الانقضاض على الطليان قد نضجت عنده لدى تشكيله الجيش واتصاله بالسنوسيين في سرت. فعندما توجه الجيش باتجاه سرت أرسل إلى هناك رسولاً من عنده، ووعد بأنه يعتزم الانقضاض على الطليان وقد بر بوعده. أحمد الطاهر الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، مصر ، مطبعة الفجالة الجديدة ، 1950، ص 163 .

64- محمد مصطفى بازمه، العدوان، طرابلس ليبيا ، 1956 ، ص 54 .

65- ممدوح حقي ، ليبيا العربية كأنك تعيش فيها ، القاهرة ،1962، ص 70 .

66- المرجع السابق ، ص 79 .

67- بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 169 .

68- فواد ، السنوسية دين .... ، ص 177 .

69- المرجع السابق ، ص 179.

70- Wright , Liba , P. 139.

71- شكري ، السنوسية دين .... ، ص 228 .

72- الراوي ، عمر المختار ... ، ص 47 .

73- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية ... ، ص 180 .

74- عامر ، تاريخ المغرب .... ، ص 307 .

75- المرجع السابق ، ص 90 .

76- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية ... ، ص 182 .

77- شكري ، السنوسية دين .... ، ص 203 .

78- للتفصيل انظر : بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية .... ، ص 186 .

79- سامي حكيم ، حقيقة ليبيا ، القاهرة ، 1968 ، ص 214 ، 264 ، 331 .

80- بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية ... ، ص 185-187 .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني

التطور السياسي في ليبيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية 1918 - 1939

توزعت عواطف أهل أقطار المشرق العربي والمغرب العربي في أثناء الحرب العالمية الأولى بين الجهاد المقدس الذي أعلنه الخليفة العثماني، والذي يقضي بمحاربة قوات الحلفاء والانضمام إلى ألمانيا، وبين التضامن مع القائمين على الثورة العربية الذين يظنون أن الخير يأتي من تعاونهم مع الغرب في سبيل تحقيق الاستقلال والوحدة للعرب وكان من مصلحة ايطاليا كما فرنسا ترديد أصداء الدعاية الإنكليزية والعربية في الشرق وخصوصاً" ما يتعلق منها بما يرتكبه الأتراك من مظالم في أثناء حكمهم في بلاد الشام والحجاز (1) . في الوقت نفسه كانت كل من ايطاليا وفرنسا في الشمال الأفريقي حذرتين جداً" في الحديث عن العروبة وعن الخلافة الإسلامية . ورغم التهديد والدعاية المغرية التي قامت بها الدول الاستعمارية في الشمال الأفريقي، فإننا نجد العكس من ذلك . فقد سعى كل قطر من أقطار الشمال إلى مقاومة الاستعمار كل حسب طريقته .

وقد شهد المغرب والمشرق على حد سواء انقلابات واضطرابات كبيرة، فقد خرج الوطن العربي بشقيه المغربي والمشرقي من الحرب العالمية الأولى دون أن يحقق الاستقلال الذي ينشده (2) . وترك موقف الدول الغربية الاستعمارية من العرب من خلال إنكارها حقهم بالاستقلال والوحدة، وتجزئة المنطقة العربية إلى دول صغيرة ضعيفة يسهل السيطرة عليها أثراً" كبيراً" على موقف العرب من الغرب الذي تميز بالشك وعدم الثقة . ورغم محاولة القوى الغربية الحفاظ على ما تملكه من خلال تقديمها بعض التنازلات، أو باستثمار الاتجاهات الانفصالية بين العرب من أجل استمالة ودعم فئة ضد فئة، كان هناك رفض عام في الأقطار العربية لسيطرة القوى الأوربية عليها . وكرد فعل على السيطرة الغربية فقد قامت القوى الوطنية على امتداد الوطن العربي بثورات عسكرية شملت كل أقطاره ما عدا تونس والجزائر اللتين اتخذ النضال فيهما شكلاً" سلمياً" . إلا أن فشل هذه الثورات أمام ضربات

القوى الاستعمارية فرض عليها المهادنة لبعض الوقت وإتباع أسلوب الكفاح السلمي كوسيلة لتحقيق أمانيه في الاستقلال والوحدة (3).

عايش الليبيون المستجدات العالمية التي حصلت بعد الحرب العالمية الأولى، والتي كان لها أثر كبير على تطور حركة التحرر الوطني في العالم كله كما في المشرق والمغرب العربيين. ومن أهم هذه المستجدات مبادئ ثورة أكتوبر البلشفية الروسية في العام 1917 (4)، ومبادئ ويلسون الأربع عشر، والتي أكدت على حق الشعوب في تقرير مصيرها (5) وتحت تأثير هذه المتغيرات العالمية تقدم الليبيون بمطلب إعطائهم الحق بتقرير المصير وبدأ الوفد المفاوض بإجراء المفاوضات الخاصة بذلك مع إيطاليا .

أولا" – تشكيل الجمهورية الطرابلسية 1918-1923 :

اشتدت المناقشات بين زعماء البلاد حول أنماط التسيير الحكومي إثر خروج العثمانيين نهائيا" من طرابلس الغرب بعد استسلامهم. وتعددت الآراء بين تشكيل دولة إقطاعية – دينية برئاسة أمير – وقد قُصد بذلك تسليم السلطة في طرابلس لأمير برقة – وبين مجموعة تؤكد على إعلان جمهورية يجد كل الزعماء فيها مكانا" في جهاز الحكم، ومجموعة ثالثة تعارض إعلان الجمهورية بحجة أن البلاد غير مؤهلة لمثل هذا النمط من الحكم. غير أن أنصار الجمهورية أكدوا وبإصرار على عدم قبولهم أي اتفاقيات مع إيطاليا، بل ومواصلة النضال (ضدها) ما لم تُعلن الجمهورية (6). وفي واقع الأمر لم تكن تلك المناقشات سوى بين أنصار الحركة السنوسية ومناوئيها. ولكي يُبت بصفة نهائية في موضوع نمط الحكم دعا سليمان الباروني إلى مؤتمر يجمع كل أعيان قبائل المنطقة الغربية وشيوخها. وبعد مناقشات ومشاورات اتفق المؤتمرون على إعلان الجمهورية في منطقة الساحل وغريان من الجبل الغربي (7) .

وبهذا الإعلان تكون الجمهورية الطرابلسية أول جمهورية أُعلنت في شمال أفريقيا (8)، وقد عكست هذه الجمهورية توازن القوى في المنطقة، أي وجود أعيان مثلوا مناطق عديدة تدعمهم تحالفات قبلية وحكومات محلية صغيرة. ولهذا أنتخب المؤتمر مجلسا جماعيا"

لرئاسة الجمهورية مكونا" من أهم أربعة أعيان في المنطقة وهم: رمضان السويحلي زعيم مصراته، عبد النبي بلخير شيخ ورفلة، أحمد المرّيض زعيم ترهونة، ومنظم المؤتمر الشيخ سليمان الباروني عضو مجلس المبعوثان العثماني (البرلمان) السابق وأحد زعماء الجبل الأخضر (9). كذلك انتخب المؤتمرون برلمانا" مكونا" من 24 عضوا" مثلوا أهم الأعيان والشيوخ في المنطقة الغربية، ومجلسا" قضائيا" شرعيا" مكونا" من أبرز علماء الشريعة، وألفوا قوة شرطة وجيشا". وأرسل قادة الجمهورية الإعلان الجمهوري إلى الحكومات الايطالية والفرنسية والانكليزية والأمريكية طالبين الاعتراف بالجمهورية كحكومة شرعية تمثل الأهالي في المنطقة الغربية (10) .

طلب قادة الجمهورية الطرابلسية الاجتماع بالحكومة الايطالية لمناقشة اتفاقية الصلح، ومن أجل الاعتراف بالمطالب التالية: حصر القوات الإيطالية بما فيها الطائرات والسفن في حدود المنطقة الساحلية بين الخمس وطرابلس، وإيقاف الدعاية الايطالية في الدواحل، والاعتراف بسيادة الجمهورية في المنطقة الغربية خارج المناطق المحلية من قبل الدولة الايطالية . ولكن القادة العسكريين الايطاليين رفضوا هذه المطالب، غير أن الحكومة الإيطالية في روما أوصت بالمفاوضة . واجتمع الطرفان في خلة الزيتونة في 18 نيسان / أبريل 1919، واتفقا على اتفاقية صلح عُرفت باسم ((القانون الأساسي لصلح سواني بن يادم)) (11) . كان صلح سواني بن يادم مكسبا" مهما" لقادة الجمهورية الطرابلسية بسبب ما طرحه من قضايا مهمة .

فقد وافقت الحكومة الايطالية في هذا الصلح على الاعتراف بحق الجنسية للأهالي المسلمين، واحترام العادات والتقاليد المحلية. وحق التمثيل في الحكومة بطرابلس وانتخاب برلمان طرابلسي. وبمنتهى السرعة عين قادة الجمهورية ثمانية أعيان كممثلين للجمهورية في طرابلس. كانت هذه المكاسب في غاية الأهمية، إذا ما قورنت بمكاسب حركات التحرر ضد الاستعمار في تلك المرحلة. وقد أدى وجود قيادة محلية موحدة في الجمهورية الطرابلسية إلى اعتراف الحكومة الاستعمارية بمطالب المقاومة (12) .

لكن لم تحصل الجمهورية الطرابلسية على حليف دولي قوي يساعدها على تنفيذ اتفاق صلح سواني بن يادم مثل الدولة الانكليزية حليفة الحركة السنوسية في برقة . وقد ضغطت السلطات الانكليزية في مصر مابين العامين 1916 و 1920 على الحكومة الايطالية لقبول بعض مطالب المقاومة السنوسية ، لهذا انتخب سكان برقة برلمانا" شعبيا" في العام 1920. وقد تنبهت السلطات الايطالية بعد ثلاثة اجتماعات فقط إلى عدم وجود حليف ضاغط في برقة، ولذلك ماطلت في تنفيذ صلح سواني بن يادم، وتحديدا" عدم إعطاء البرلمان الطرابلسي سلطات تشريعية بل استشارية غير ملزمة. وقد أدى هذا التعنت الاستعماري إلى خلق فجوة كبيرة بين الإيطاليين والطرابلسيين استمر حتى نهاية عام 1920 . (13)

استطاعت الحكومة الاستعمارية الإيطالية بعد عشر سنوات من غزو ولاية طرابلس الغرب أن تفهم التركيبة الاجتماعية والسياسية للمنطقة الغربية، وتحديدا" التركيب المتوازن والهش للجمهورية الطرابلسية ووجود صراعات وتنافس بين الأعيان والشيوخ حول النفوذ والضرائب والأراضي. وبدأت السلطات الاستعمارية في استغلال قابلية بعض الأعيان والشيوخ في الحفاظ على مصالحهم أولا" بغض النظر عن أي اعتبار ، فأعطت بعض الأعيان والشيوخ، وبشكل خاص عندما اشتعلت الحرب بين أعيان الجبل الغربي ورمضان السويحلي وعبد النبي بلخير (14)، وهذه الحروب الأهلية هي التي ساعدت الايطاليين في إعادة احتلال المنطقة الغربية بنهاية العام 1922 .

ثانيا" – نهاية المقاومة الطرابلسية (1920-1922) :

اشتدت المنازعات بين أعيان وشيوخ قبائل المنطقة العربية ، ولم يكن هذا النزاع بسبب عوامل أخلاقية وشخصية كما ذكرت بعض كتابات المؤرخين الليبيين ، بقدر ما كان انعكاسا" لطبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الغربية، والإصلاحات الإدارية العثمانية. ففي القرن التاسع عشر كان هناك استثمارات ايطالية وانكليزية في المنطقة الساحلية، وفي بداية القرن العشرين أعطت هذه الاستثمارات نتائج رأسمالية جنينية . وإلى جانب هذه الاستثمارات فقد دعمت المعونات الألمانية والعثمانية نفوذ بعض الأعيان

والشيوخ ، مما دفعهم للتنافس على ملكية الأرض وتولي المناصب ، إضافة إلى أن بعض الشيوخ والأعيان أحيوا صفوفا" وتحالفات قبلية قديمة . وبعض هؤلاء الأعيان والشيوخ لم يمانعوا في قبول معونات إيطالية، بل والتعاون معها، لأن همهم الأساس كان هزيمة خصومهم المحليين ، أو ردعهم . لهذا ونظرا" للطبيعة الانتقالية لاقتصاد المنطقة الغربية (طرابلس) لم تظهر قيادة موحدة بل أعيان وشيوخ قبائل متنافسين على الاقتصاد والأراضي في العام 1911 . وقد تعاونت القيادات الطرابلسية في البداية بين العامين 1911-1915 ، ولكن بعد عام 1915 برزت التناقضات والخلافات بين هذه القيادات (15) .

إن إيديولوجية المقاومة أو الجهاد ليست بسيطة، رغم أن المصادر المكتوبة والشفوية للمجاهدين تركز على دوافع الدين والوطن (16)، ومن الناحية الإيديولوجية رأى معظم الليبيين مقاومتهم الغزو الايطالي كجهاد لحماية دار الإسلام من الغزو الغربي الطلياني ، وفي الروايات الشفوية دوافع الدفاع عن الوطن هي الأرض والشرف . لكن المحتوى الاجتماعي للدفاع عن الوطن لم يكن بسيطا" بل كان حاضرا" في وعي الكثيرين من خلال الدفاع عن القبيلة وعن حق الحياة الكريمة ورفض الغزو الأجنبي لأرضهم (17). ودخول السلطة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان دفع الأتراك إلى مساعدة المقاومة الليبية ، ووجدوا في طموح رمضان السويحلي – الذي برز نجمه بعد معركة القرضابية – ومجيء الضباط الأتراك والقوميين العرب إلى مصراته في العام 1916 (18) حليفا" لهم في المنطقة العربية بعد فشل الهجوم على القوات الانكليزية في مصر، ووصول المعونات الألمانية التي جاءت بها الغواصات الألمانية إلى ميناء قصر حمد قرب مصراته، ومحاولة رمضان بسط نفوذه على حساب جيرانه بفرض تحصيل الضرائب وزيادة عدد قواته بمحاولة ضم بلدة مسلاته التي كانت تتبع أعيان ترهونه مما أدى إلى نشوب حرب بين الطرفين ، ولكن مجيء سليمان الباروني وعبد الرحمن عزام (19) ساعد على إقامة صلح بين مصراته وترهونة جعل من مسلاته منطقة محايدة في عام 1916 . أما رمضان السويحلي فقد طمع بكل المساعدات والأموال والسلاح العثماني التي قدمت إلى قيادة المنطقة الغربية كلها ، ولذلك بدأ في محاولة التوسع في مسلاته ومصراتة ، والتصدي للنفوذ السنوسي في طرابلس ، لذلك أوقف ثلاثة من مشايخ السنوسية بتهمة التآمر ضده ، وأمر

بشنقهم في مصراته (20) . وكان هؤلاء المشايخ ضيوفا" عند جيرانه أعيان ترهونة ومصراتة، ويبدو أن السويحلي كان حذرا" من تحالف بين السنوسية وجيرانه (21).

أخذت السلطات الإيطالية في إشعال نار الفتنة – كما تذكر المصادر الانكليزية – بإرسال أسلحة إلى عبد النبي بلخير – الذي سبق وتعاون مع الطليان كمستشار في الحملة لاحتلال فزان في العام 1914 – مما شجع عبد النبي وعائلة المنتصر وشيوخ الحركة السنوسية خصوم رمضان لمواجهة طموح السويحلي في شرق طرابلس . ولهذه الأسباب مجتمعة كان الجو مشحونا" بالتوتر ، الأمر الذي أدى إلى هجوم رمضان وألفين من قواته على ورفله في 20 آب / أغسطس 1920، باختياره طريقا" قصيرا" إلى بني وليد ولكنه ارتكب خطأ بعدم توفير مياه كافية في صيف الصحراء الحار ، فأدى نقص المياه في فترة الظهيرة إلى سقوط مقاتلي مصراته ومقتل رمضان السويحلي نفسه في نفس اليوم (22)، وبمقتله انتهى أحد خصوم الطليان الأساسيين، كذلك أصبح عبد النبي بلخير معزولا" عن قادة المقاومة الذين وإن اعترفوا بطموح وتوسع رمضان فإنهم لم يغفروا لعبد النبي قتل خصمه . ولكن الحرب بين مصراته وورفله لم تكن بحجم كارثة الحرب الأهلية في الجبل الغربي كما نظرت إليها حركة المقاومة (23) .

ماتزال الحرب الأهلية في الجبل الغربي بين العامين 1920 و 1922 غامضة نظرا" إلى وفاة معظم قادة هذه الحرب، بالإضافة إلى حساسيتها . وقد اعتبرت الحكومة الوطنية بعد الاستقلال أن هذه الحرب مخجلة ومحزنة ولا داعي لنبش الماضي ، بل نجد أن أهم مؤرخي الجهاد الطرابلسي الشيخ الطاهر الزاوي يرفض التعليق عليها واكتفى بالحسرة والأسف على هذه الحرب التي أدت إلى هزيمة المقاومة واحتلال الجبل الأخضر في العام 1922 (24) .

كان سكان الجبل الأخضر يتألفون من قبائل وفلاحين وقد حافظوا على استقلالهم من السلطة المركزية العثمانية في طرابلس حتى بداية الغزو الايطالي، وللتعويض عن استقلالهم عن التبعية العثمانية، فقد انقسمت قبائل وفلاحو الجبل إلى صفوف وتحالفات كتنظيمات سياسية في مواجهة الأخطار والغزو الخارجي. في الوقت الذي حاولت السلطة

العثمانية إعفاء بعض شيوخ القبائل الكبيرة من الضرائب مثل عائلة نوير زعماء قبيلة المحاميد، أو مساعدة قبيلة كالزنتان في مواجهة قبائل أخرى مثل المشاشية وأولاد يوسف . (25)

كان تنافس الأعيان والشيوخ الخلفية الأساسية وراء الحرب الأهلية حول المناصب السياسية في الجمهورية الطرابلسية إلى جانب المعونات الايطالية للأعيان المتضررين. لأن هناك بعض الأعيان المدعومين من السلطة العثمانية ، وقادة الجمهورية الطرابلسية ، حاولوا الدفاع عن مصالح قبائلهم وحلفائهم على حساب خصومهم المحليين، كالشيخ سوف المحمودي الذي عين أبناء عمومته وحلفاءه في مناصب إدارية على حساب أعيان وشيوخ آخرين في زواره وقبيلة النوايل (26) الأمر الذي دفع بالعديد من الجبل الأخضر للانضمام إلى الطليان لاستعادة مناصبهم ، ولم يشارف العام 1917 إلا وقد تمكنت السلطة الايطالية من تشكيل قوة عسكرية عُرفت باسم ((البائدة)) أو ((المُتَطلينين)) من متواطئين ليبيين .

ومن خلال خدعة الحكومة الاستعمارية الايطالية استطاعت أن تكُون خبرة عن التناقضات القبلية والجهوية في طرابلس . لذلك أصر الوفد الايطالي في مفاوضات الصلح مع وفد الجمهورية الطرابلسية في العام 1919 على عودة لاجئي حرب الجبل التي حدثت في عام 1915 والذين لجؤوا إلى بلدة زوارة على الساحل . ولكن السلطات الايطالية لم تدع هؤلاء يرجعون إلى أوطانهم في الجبل عزلا" بل مسلحين وساهموا في الصراع الذي حدث في الجبل الغربي ، والذي كان من نتائجه تغيير التحالفات السياسية في الجبل . فقد لجأ قادة المقاومة كسليمان الباروني وخليفة بن عسكر للتعاون مع السلطات الايطالية كوسيلة للعودة إلى أراضيهم في الجبل . ولكن القائد الايطالي العسكري لم ينس دور خليفة بن عسكر في مقاومته القوات الايطالية ، لذلك أسره وشنقه أمام الأهالي عندما جاءه للتفاوض. وهذا ما افقد المقاومة قائدا بعد رمضان السويحلي . أما سليمان الباروني، فقد غادر البلاد إلى المنفى في تركيا ومات في سلطنة عمان (27) .

ثالثا" – مؤتمر غريان في تشرين الثاني / نوفمبر 1920 :

لم يعد للجمهورية الطرابلسية من الناحية العملية فعالية بسبب الصراعات السياسية التي حدثت بين بعض أقطابها ونخص بالذكر صراع السويحلي مع بلخير ، والباروني مع

فكيني . كما أن مقتل رمضان السويحلي وخليفة بن عسكر جعل قادة المقاومة يستشعرون بخطر انهيار مقاومتهم تجاه الحكومة الاستعمارية. خاصة وأنه لم يبق على الساحة سوى الشيخ أحمد المرّيض ، وعبد الرحمن عزام وعدد من الأعيان، وكانوا في موقف حرج دفع بهم للدعوة إلى مؤتمر عاجل للتشاور وتقرير خطة عمل جديدة عليها تنقذ الموقف . فانعقد في تشرين ثاني / نوفمبر 1920 مؤتمر غريان وحضره ممثلون عن جميع المقاطعات المحتلة من قبل الطليان (باستثناء البربر) واقترح عبد الرحمن عزام – الذي افتتح الجلسة – التوصل إلى اعتراف روما بالاستقلال التام لطرابلس معتمدا" في ذلك على أن ايطاليا تقف على أبواب ثورة ، وأنها لا تستطيع خوض حرب هجومية (28) ، وشكلت بعد ذلك حكومة مركزية مؤقتة دُعيت باسم ((هيئة الإصلاح المركزية)) ، وقد عين في حكومة غريان أحمد المرّيض رئيسا"، وعبد الرحمن عزام مستشارا" ، وبشير السعداوي وغيرهم ، وكانت هذه الهيئة عبارة عن تنظيم جديد فرضته عدم فعالية القيادة السياسية للجمهورية الطرابلسية . ودعا مؤتمر غريان إلى تكوين حكومة لأقاليم ليبيا الثلاثة : طرابلس وبرقة وفزان، يرأسها قائد مسلم منتخب يحكم البدو على أساس دستور يوافق عليه غالبية الليبيين . كما قرر المؤتمر إرسال وفدٍ إلى روما لإعلام الحكومة الإيطالية بقراراتها . ولكن السلطات الاستعمارية في طرابلس بعثت بوفد من الليبيين المتواطئين مع روما كممثل بديل للمواطنين الليبيين (29) لذلك لم يتمكن وفد مؤتمر المقاومة في غريان من الحصول على أية مقابلة خارج الحزب الاشتراكي الايطالي (30) . وبعد انتظار مدة ستة شهور، قرر الوفد الرجوع إلى غريان . ورغم محاولة قادة غريان رأب الصدع والتوفيق بين المناطق المتصارعة في طرابلس غير أنهم فشلوا في تحقيق هذا الهدف . وهذا ما دعاهم للاتصال مع الحركة السنوسية علهم يحصلون على الحماية السياسية ، لأن الحكومة الايطالية قد اعترفت بالحكم الذاتي لبرقة في العام 1920 ، وعرض البيعة على إدريس السنوسي قائد الحركة السنوسية .

أصبح إدريس السنوسي في مأزق بما عرض عليه، فإن قبل البيعة فهذا سيؤدي إلى غضب الحكومة الإيطالية، ورفض البيعة ستظهره متخاذلا" في أعين المقاومة . فما كان منه إلا أن غادر برقة إلى المنفى في مصر (31) . فأرسل مؤتمر غريان وفدا" آخر لتنسيق جبهة طرابلسية برقاوية موحدة في 16 كانون الثاني / يناير 1922، ولكن في أثناء وجود

الوفد في سرت تواردت الأخبار بأن الجيش الايطالي احتل مدينة مصراته. وقد أدى صعود الحزب الفاشي إلى الحكم في 1922 إلى سياسة استعمارية توسعية رفضت أية مشاركة مع المقاومة الليبية ، أو إشراكهم بأي عملية سياسية (32) . لأن السياسة الفاشية الجديدة كانت تهدف إلى احتلال كامل الأراضي الليبية ، من خلال إعداد جيش كبير مدعم بالطائرات والسلاح البحري . وقد وقفت بعض الفئات في الجبل الغربي بين العامين 1920-1922 إلى جانب الطليان لإعادة احتلال طرابلس، ومن ثم احتلال الجبل الغربي في نهاية العام 1923 . في الوقت نفسه لجأ الطليان إلى إعدام بعض القيادات الليبية ، إلى جانب استشهاد بعض القيادات الأخرى في المعارك، أما من بقي فقد هاجر إلى البلدان العربية المجاورة كتونس، ومصر وتركيا (33) .

توجه العديد من الأعيان والشيوخ الذين ترددوا في مواجهة الطليان في المراحل الأولى إلى الاستعداد للمواجهة إلى جانب أتباعهم مثل المشاشيه وورفله، اللتين انسحبتا إلى فزان مع القبائل الأخرى ليبدؤوا المواجهة بإتباع أسلوب حرب العصابات، علهم يحدوا من التوسع الايطالي إلى إقليم فزان الذي ظل حتى بداية القرن العشرين منطقة هروب حدودية بعيدا" عن أيدي السلطة المركزية في طرابلس الغرب . ولكن فزان كانت تحت حكم ضابط عسكري مغامر من مدينة الزاوية، اسمه خليفة الزاوي والذي كان ضابطا" في الجيش العثماني في إدارة فزان. وبعد الانسحاب العثماني استقل بحكم فزان إلى مرزوق بمساعدة القبائل المعادية لأولاد سليمان . ودعم خليفة الزاوي حكمه بالتحالف مع سليمان الباروني ورمضان السويحلي في مصراته في ما بين العامين 1915 – 1926 . وتمكن خليفة الزاوي من هزيمة القوات السنوسية التي نافسته – في حكم فزان – في فزان والعياط في وادي الشاطئ (34) . وقد حكم الزاوي فزان الغربي ، أما القسم الشرقي فظل تحت سلطة تحالف أولاد سليمان بقيادة عائلة سيف النصر ، وتحديدا" الأخوة أحمد وعبد الجليل سيف النصر.

قادت قبائل أولاد سليمان وحلفائهم في الصف الفوقي قبائل المشاشيه والزنتان وأولاد يوسف في فزان حرب عصابات تمكنت من ردع التقدم العسكري الايطالي حتى العام 1930 ، ولكن الطليان استطاعوا بأسلحتهم الحديثة هزيمة المقاومة. وفي العام 1928 أغارت

الطائرات الإيطالية المقاتلة على تجمعات القبائل في واد والكفرة (35)، واضطرت بعدها القبائل المقاومة إلى الهجرة إلى تشاد ومصر وتونس والجزائر. واحتل الطليان أيضا" فزان،الذي يشكل إقليم الأطراف والحدود في نهاية العام 1930، ولكن القبائل في برقة استمرت بالمقاومة حتى العام 1932 .

رابعا"– عمر المختار وكفاحه المسلح في الجبل الأخضر بين العامين 1923–1932 :

قررت الحكومة الفاشية في روما بعد احتلال المنطقة الغربية في نهاية العام 1923 إلغاء كل اتفاقياتها مع الحركة السنوسية، والبدء بالعمليات العسكرية لاحتلال برقة ، وقد أدى احتلال اجدابيا إلى انقسام داخل القيادات السنوسية بين أنصار الدبلوماسية السلمية، والتي عبر عنها إدريس السنوسي وأخاه الرضا ومعظم أعيان بنغازي المحتلة، وأنصار المقاومة العسكرية كوسيلة لحماية الاستقلال الذاتي لبرقة . وعبر عن هذا التيار قائد أدوار عمر المختار إلى جانب قادة أدوار الآخرين . كان عمر المختار قد ولد في العام 1863 ، وتربى في الزوايا السنوسية والمعهد العالي في الجغبوب ، ومن ثم أصبح شيخا" لزاوية الحضور في برقة ، وبرز كقائد عسكري محنك بسبب خبرته الطويلة في الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي في تشاد بين العامين 1899–1902 ، وضد الاستعمار الانكليزي في مصر ما بين العامين 1915 – 1916 . وقد رفض الشيخ عمر المختار وقادة أدوار المقاومة أتباع أحمد الشريف بعض البنود من الاتفاقيات السنوسية – الايطالية التي وقعت ما بين العامين 1916 – 1920 ، وخصوصا" البنود التي تتعلق بتسليم أسلحتهم . لذلك اعتبروا مهادنة الحكومة الايطالية بعد أن ألغت كل الاتفاقيات برهانا" على حتمية الصراع معها وصدق رؤيتهم لنواياها منذ البداية(36).

أصبح محمد الرضا السنوسي نائبا" عن أخيه محمد إدريس في بنغازي بعد هجرة هذا الأخير إلى مصر في 21 كانون الأول / ديسمبر 1922 لتفادي المصادمة مع الحكومة الايطالية وللتنسيق مع حلفائه الإنكليز في مصر ، ولكن القيادة الفعلية للقبائل المقاومة كانت تحت قيادة الشيخ عمر المختار وقادة الأدوار في دواخل برقة . وكانت

القبائل البرقاوية في ظل التنظيم السنوسي الإداري ، والاقتصادي معبأة لمقاومة التوسع الايطالي . وقد ذهب الشيخ عمر المختار في العام 1924 وأحد مساعديه لزيارة السنوسي في الإسكندرية لطلب المعونات والمساعدات لمواجهة الايطاليين، غير أن هذا المسعى فشل فلجأ القادة إلى مراسلة أحمد الشريف الذي كان يعيش في منفاه بالحجاز ، وقد عبرت الرسالة التي أرسلت عن خيبة أملهم وسخطهم تجاه العائلة السنوسية (37) .

تمرد قادة الأدوار العسكرية الذين ينتمون إلى أصول قبلية مرابطية متواضعة على القيادة السنوسية التي اتبعت سياسة المهادنة والدبلوماسية مع الحكومة الاستعمارية . وحتى محمد الرضا نائب الأمير إدريس السنوسي قرر التعاون مع الحكومة الإيطالية بعد فترة نفي قصيرة في ايطاليا ، ولم يمانع من مساعدة الجيش الايطالي في احتلال واحتي جالو وأوجله في 25 تشرين الثاني / نوفمبر 1928 (38) . ولم يشارك عابد السنوسي في الدفاع عن واحة الكفرة مع رجال القبائل وهرب إلى مصر في نهاية عام 1928. غير أنّ عمر المختار ومساعديه قد برهنوا على قدرتهم الفائقة في تنظيم القبائل والأدوار . فقد بدأ المختار بتأليف قيادة عسكرية موحدة لحركة الأدوار ، والقبائل التي تطوعت بمجموعة من المجاهدين المجهزين بسلاحهم وتموينهم .

كانت القبيلة كما في بقية دواخل ليبيا القاعدة الأمامية للتنظيم الاجتماعي لمقاومة الاستعمار الايطالي، وبالتحديد في برقة . هذه التنظيمات وحدتها عقود من البناء التعليمي والاقتصادي والديني في ظل الحركة السنوسية. فمن الناحية الاقتصادية اعتمد التنظيم لحركة الأدوار القبلية المقاومة على جمع ضرائب الإعشار على الحيوانات ، وزراعة الحبوب بالإضافة إلى الضرائب على القوافل عبر الصحراء بين بلاد السودان وبرقة ومصر . اعتمد عمر المختار وأدواره على هذا النسيج الاجتماعي والاقتصادي المتماسك بالإضافة إلى عشرات المخبرين في المدن والمناطق تحت الاحتلال الايطالي التي زودت القيادة بتحركات الجيش الايطالي . ولم يكن عدد المجاهدين في ادوار عمر المختار كبيراً ولكن إستراتيجية حرب العصابات التي اتبعها قادة الأدوار في كهوف وغابات ووديان الجبل الأخضر هي التي ساهمت في صمود قوات عمر المختار بين العامين 1924-1931 (39) .

حاولت الحكومة الإيطالية الاستعمارية في بادئ الأمر شراء عمر المختار بإغرائه براتب كبير وتقاعد مريح، ولكن رد المختار كان قاسيا". فبدأ الجنرال الايطالي رودلفو غراتسياني في إتباع وسائل وحشية بدءا" بسياسة الأرض المحروقة، وهي حرق الحبوب والتموين والاستيلاء على قطعان الماشية. وبناء سلك شائك مكهرب كحاجز على حدود برقة مع مصر طوله 300 كم لقطع قوافل التموين والتجارة مع مصر. كما جهز حملة كبيرة لاحتلال واحة الكفرة التي أصبحت قاعدة خلفية للمقاومة التي تزعمها، وبالتالي خنق أدوار عمر المختار في الجبل الأخضر تدريجيا" بغلق الحدود مع مصر ومع تشاد ومع السودان (40). وجهز غراتسياني جيشا" كبيرا" لم تشهده الصحراء من قبل مدعوما" بالطائرات المقاتلة استطاع بعدها احتلال الكفرة بعد مقاومة قوية من قبيلة الزوية في معركة الهوارية المشهورة في 20 شباط / فبراير 1931 .

فرض اجيش الايطالي على القبائل بنسائهم وأطفالهم وقطعانهم الانتقال إلى مجموعة من معسكرات الاعتقال التي نشرت بين سلومة قرب بنغازي، وحتى القبيلة في صحراء سرت شرقا". وقد قُتل العديد في هذه المعتقلات بسبب المجاعة والأوبئة. وبعد غلق الحدود الشرقية والجنوبية تمكن الطليان من هزيمة المقاومة، وتفريغ برقة من قبائلها المدنية، وإبقاء عمر المختار ومقاتليه معزولين من غير تموين أو ذخيرة ، إلى أن تم أسر قائد الأدوار الشيخ عمر المختار في 12 تشرين ثاني / نوفمبر 1931 ، وبعد محاكمة سريعة تم إعدامه في سلوق أمام أنظار 20.000 من الأهالي رجالا" ونساء وأطفال كنوع من الانتقام من المقاومة ، ولكن رغم إعدام عمر المختار في كانون الأول / ديسمبر 1931 فقد أصبح رمزا" للمقاومة في المغرب العربي ، والنضال ضد الاستعمار الأوروبي، ورغم محاولة بعض القادة الاستمرار بالمقاومة ، إلا أن الوضع كان صعبا" جدا" بسبب قسوة الحصار وانعدام الذخيرة والتموين فاتخذ هؤلاء القرار بالانسحاب، وفي 24 كانون الثاني / يناير 1932 أعلن الحاكم العسكري الايطالي الاحتلال الكامل لليبيا بعد عشرين سنة من المقاومة الليبية (41).

خامسا" – الاستعمار الزراعي لليبيا :

تركت الحرب الاستعمارية التي قامت بها إيطاليا الفاشية كثيرا" من الآثار السلبية البشعة، فبعد القضاء على حركة التحرر الوطنية حل الخراب ببرقة، ونقص عدد سكانها من

1,5 مليون نسمة قبل الغزو إلى 700 ألف في بداية العام 1931 بسبب الهجرة والمجاعات والأمراض التي قضت على الكثيرين . أما تربية الماشية فقد شهدت تناقصا" في عدد رؤوس الماشية بسبب الحرب وانحباس الأمطار ففي العام 1926 كان عدد رؤوس الأغنام 800000 رأس، بينما في العام 1933 هبط عدد الرؤوس إلى 000 68 . وأيضا" شهدت أعداد الإبل نقصا" مماثلا" بلغت نسبته 25 ضعفا" ، إذ هبط من 75000 إلى 6000. أما عدد رؤوس الخيل فقد هبط أيضا" من 14000 إلى 10.000 رأس (42).

وإلى جانب هذه الخسارة الاقتصادية الكبيرة فقد تمكنت الفاشية الايطالية من القضاء على الجمهورية الطرابلسية، وعلى إمارة السنوسيين رغم كل التضحيات والبطولات التي قدمها الليبيون. بل سعت إلى تحويل ليبيا إلى مستعمرة ايطاليه، لذلك وجهت سياستها منذ البداية إلى ضرب الأسس الاقتصادية للتشكيل الحكومي في ليبيا . وقد مرت ليبيا وهي تحت الاستعمار الإيطالي في مرحلتين الأولى وتمتد من العام 1911 إلى 1922، أما الثانية فتقع بين العامين 1922-1940. ففي السنوات الأولى للاحتلال قامت الحكومة الايطالية بنزع ملكية الأرض بحجة الاحتياجات العامة ، وبمصادرة أراضي الثوار. وطبقا" للمرسوم الملكي رقم 1099 والصادر بتاريخ 2 أيلول / سبتمبر سنة 1913 كان يحق لحكام ليبيا أن ينزعوا ملكية أية ممتلكات غير منقولة ، ويبطلوا أي حق فيها مقابل تقديم شيء زهيد من التعويض لأصحابها . وكان الشراء القسري للأراضي من مالكيها يعتبر واحدا" من الأشكال الأولى لنزع الملكية من الناحية الشكلية كان الشراء يتم وفق الأصول . ففي غريان كانت اللجنة الخاصة التي شكلها الايطاليون تقوم بمسح الأراضي وتخمين أسعارها . وبعد ذلك كانت موافقة مالك الأرض على بيعها تتم بحضور شيخ القبيلة والإمام، وكان هذان يباركان البيع وإذا رفض المالك سعر أرضه كانوا يودعونها في مصرف التوفير (43) .

وفي الشريط الساحلي الممتد من تونس وحتى سرت كانت تتم عمليات الأراضي في القبائل لقاء تعويض زهيد، وتخصص كبديل لها مساحات من الأراضي غير القابلة للزراعة. أما الأراضي المنتزعة فكانت تعطى للمستعمرين الايطاليين من خلال تسهيلات كثيرة كي تغري الايطاليين بالمجيء إلى ليبيا، الذين كثيرا" ما كانوا يمتنعون عن القدوم إلى

ليبيا بسبب الحرب . وبسبب انتصارات المجاهدين في أثناء الحرب العالمية الأولى فقد تراجع الاستعمار المنظم لليبيا، مما دفع بالحاكم الايطالي لإصدار مرسوم 15 مايو/ أيار 1916، والذي يعطي فيه الحق لحكام المناطق العسكرية الأربع ، التي قسمت طرابلس بموجبها، الحق في حجز ممتلكات الثوار المشاركين في الجهاد وممتلكات القبائل الثائرة ، بالإضافة إلى ممتلكات المهاجرين الذين سبق لهم أن قدموا أي دعم لحركة التحرر الوطنية في خارج الحدود. أيضا" فقد اعتبرت الأملاك المحجوزة ملكا" للدولة . ولكن في فترات الهدنة والمفاوضات ألغيت الأوامر المتعلقة بالحجز. وذلك بموجب مرسوم 29 حزيران /يونيو 1919. كما أن المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 2 تشرين ثاني / نوفمبر 1919أعاد الممتلكات المصادرة إلى من صدر العفو عنه بموجب قرار العفو لسنة 1919 .

كانت المرحلة الثانية من استعمار ليبيا هي المرحلة التي وصل الفاشيست إلى السلطة في ايطاليا بتاريخ 18 تموز / يوليو 1922، عندما صدر المرسوم الذي بموجبه أضيفت الصبغة القانونية على ملكية الدولة لجميع الأراضي المحاذية للشاطئ باستثناء الحالات التي كان بالإمكان إثبات الملكية الفردية فيها بالوثائق. وبناء على مرسوم 26 كانون ثاني / يناير 1923 حظرت جميع المعاملات التي تخص الحصص السهبية والتي لم يكن أصحابها مثبتين في جداول الأراضي. وفي شباط / فبراير 1923 صدر المرسوم العاشر الذي خول لإدارة الاستعمار الحق في التوجه إلى إدارة تسجيل الأراضي بطلب السماح لها بوضع يدها على أية قطعة صالحة للاستعمار ، بل ومنحت الإدارة الحق في أن تحدد بنفسها قيمة القطعة السهبيه التي يجري استصلاحها والتي تعود إلى مالك ما.

وفي العام 1940 وعن طريق التأميم والمصادرة وشراء الأراضي كانت الحكومة الايطالية قد حصلت من ليبيا على 800 ألف هكتار من الأراضي من بينها 231 ألف هكتار بيعت للإيطاليين أو أعطيت بموجب امتياز (4). وبداية من سنة 1922 كانت المزارع ذات العشرين على الخمس وعشرين هكتار من الأرض المخصصة لواحدة من أسر المستعمرين تنظم وتجهز بالآليات على حساب الدولة. وكانت هذه المزارع تجمع فيما يسمى بالمواقع الديموغرافية التي تتوضع حول مركز إداري . أيضا" أسست الحكومة الايطالية

جمعيات تعاونية خاصة لدعم الاستعمار الزراعي في ليبيا مثل الاتحاد الوطني لشؤون المستعمرين (اينتي)، والمعهد الوطني للضمان الاجتماعي (إبنس)، وزراعة التبغ الإيطالية نصف الحكومية (آتي) (45) . ولدعم الاستعمار الزراعي فقد انتقل حتى العام 1940 إلى ليبيا 110 آلاف من الطليان، كان 124 ألفا" منهم يعملون بالزراعة

لجأ الليبيون بعد حرمانهم من أراضيهم الخصبة إلى العمل كأجراء لدى المستعمر الإيطالي ، أو الانتقال إلى أراضٍ جديدة شحيحة غير خصبة. أو الانتقال إلى المدينة لكسب لقمة العيش. وفي الواحات حيث لم تنزع الملكية ، نادرا" ما كانت ملكية الفرد تزيد عن هكتار واحد. وهذه الأراضي كانت تزرع شعيرا" وقمحا". والمصدر الرئيسي لدخل سكان الواحات يأتي من النخيل (البلح والألياف والمسلى والكحول والأخشاب التي تعتبر من مواد البناء). وفي واحات إقليم طرابلس كان عدد النخيل يقدر بمليون ونصف نخلة. وكانت المساحة الإجمالية للأراضي المشجرة التي يملكها السكان المحليون في ليبيا تبلغ 20 ألف هكتار (46) . وحتى العام 1939 كان الرعي هو العمل الرئيسي لقبائل البدو من العرب والبربر ، إلا أن الحاكم العام لليبيا أصدر في بداية العام 1939 مرسوما" يحد فيه من رعي الماشية بالنسبة لسكان ليبيا الأصليين، في الوقت نفسه منحت للإيطاليين امتيازات في استغلال المراعي

لقد استثمر الاستعمار الايطالي موارد ضخمة في الزراعة الليبية بهدف تحويل البلاد إلى قاعدة لتزويد إيطاليا بالخامات والحاصلات الزراعية ، فخلال ثلاثين سنة وصلت الاستثمارات الإيطالية في ليبيا إلى 1800 مليون ليرة أي 159 مليون دولار . أما التصنيع فلم يكن يدخل في حسابات المستعمرين، ولكن مع تطور المزارع ونمو الإنتاج الزراعي شرع الايطاليون في تنمية الصناعة التحويلية، حتى يستطيعوا أن يصدروا من ليبيا إلى ايطاليا سلعا" شبه جاهزة بدلا" من الخامات. لكن الصناعة التحويلية حظيت بقدر محدود من الاستثمارات بالمقارنة مع الزراعة. أما بالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد أخضعها الايطاليون لسيطرتهم لتحويلها إلى قاعدة للتوسع في أفريقيا (47) .

أما بالنسبه للعلاقات التي ارتبط فيها سكان المناطق الحدودية من ليبيا مع تونس ومصر والجزائر وتشاد والنيجر فقد تعرضت هي الأخرى إلى نوع من الفصل. فبالنسبة للحدود الليبية التونسية يمكن القول أنه من العام 1882 انطلقت عملية فصل لمختلف أشكال التعامل والتبادل الاقتصادي التي كانت قائمة بين القبائل بسبب ما أقدم عليه الفرنسيون من إنشاء للمراكز الأمنية لمراقبة الحدود والمراكز الجمركيه في العام 1913 على اثر عملية رسم الحدود بين تونس وليبيا. وقد جرّت هذه العملية معها أضرارا" اقتصادية واجتماعية كبيرة على القبائل الموجودة هناك (48). أيضا" لجأت القيادة الايطالية بعد ازدياد المقاومة المسلحة ضد قواتها في ليبيا إلى عزل ليبيا عن باقي الدول المجاورة بأساليب مختلفة كي تقطع عن المقاومة كل سبل الإمداد التي تواجه بها الاستعمار الايطالي .

سادسا"- تطور العلاقات الإنتاجية في ليبيا في ظل الاستعمار الايطالي :

كانت ليبيا بأقاليمها الجغرافية تمثل وحدة متكاملة جغرافيا" وسكانيا" وثقافيا"، واقتصاديا"، ومع تطور التجارة بين أقاليم برقة وطرابلس وفزان ترسخت العلاقات الاقتصادية وحتى الاجتماعية والسياسية. فكانت فزان تقدم إلى طرابلس وبرقة التمور العالية النوعية والتي كانت هي المنقذ في سنين القحط لعشرات الألوف من السكان. أما برقة فكانت تمون طرابلس بالأصواف والزبدة والعسل، وأحيانا" بالقمح والشعير والمواشي. بينما كانت طرابلس تمون سكان برقة وفزان بزيت الزيتون والمنسوجات الصوفية والقطنية إضافة إلى الآلات الزراعية . وخلال سيطرة المستعمر الايطالي كادت ليبيا أن تصبح شاطئا" رابعا" للإيطاليين من خلال تنظيم النقل الواسع للمستعمرين الايطاليين إلى الأراضي التي انتزعوها من الليبيين.

كانت الزراعات الايطالية من حيث طابع الإنتاج فيها مؤسسات رأسمالية نموذجية تستخدم العمل المأجور. وكانت تنتج بصورة رئيسية المحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير الى الدولة الأم (ايطاليا) من أجل تصريفها في أسواق المدن في ليبيا . وكان الرأسمالي ((الايطالي)) الذي ظهر كنتيجة للاحتلال الاستعماري لليبيا يشكل مركزا" قياديا" في تصريف المنتج والمعد منه خاصة للتصدير. ويفسر هذا إلى حد بعيد كون أفضل

الأراضي الخصبة، بما لها من مصادر ري قد خصصت للزراعة الايطالية . وعلاوة على هذا فقد كانت التقنية الزراعية تستخدم بصورة واسعة في مزارع المستعمرين الايطاليين بالإضافة إلى الأسمدة الكيماوية . وكانت المزارع الكبرى والمزارع السكانية دعائم العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد الزراعي لليبيا، والتي انتشرت معها باتجاه القطاع ((الليبي)) التقليدي للاقتصاد الزراعي (49) .

كان إدخال الزراعات التصديرية إلى ليبيا يعني اقتصاديا" تحويل البلاد إلى تابع للامبريالية الايطالية لتصدير المواد الأولية الزراعية . وقد لجأت السياسة الايطالية في ليبيا إلى إرغام الفلاح بوسائل قسرية على توسيع رقعة الأراضي المزروعة بالحبوب والغرس مثل الحمضيات والزيتون وغير ذلك من الأشجار المثمرة والكروم والتبغ، من أجل تصديره، ومضاعفة التصدير لهذه المنتجات الزراعية ساعد على تطوير العلاقات السلعية – النقدية في الاقتصاد الزراعي. لذلك نجد أن تطور الزراعة التجارية في ليبيا قد ولد كقطاع أجنبي وسبب تطوره كان للتصدير من أجل إشباع متطلبات المدن. بينما لم يجّر تطور التخصص في القطاع التقليدي وراءه انتشارا" مطابقا" للأساليب الرأسمالية في الاقتصاد . وعلاوة على ذلك فان العاملين في الزراعة والطبقة التجارية المرابية استعملوا الزراعة التجارية من أجل زيادة استغلال الفلاحين على أساس الأساليب الإقطاعية ما قبل الرأسمالية (50) .

تحول القطاع التقليدي بعلاقاته إلى قطاع رأسمالي من خلال انتشار العلاقات السلعية – النقدية– ومضاعفة حجم المبادلات وإخضاع العدد الأكبر من المنتجين للسوق. وكانت المناطق المجاورة للساحل من طرابلس قد شهدت قبل غيرها من المناطق عملية تطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة، بسبب إدخال الايطاليين بشكل مكثف مبدأ التملك الفردي للأرض وتدعيمه ، وذلك بصورة مضادة لنمط الملكية الجماعية، التي كانت منتشرة في المناطق الزراعية الأساسية من البلاد – في سواحل طرابلس وفي وادي برقة – مما أدى إلى تفتيتها بصورة قسرية، فتخلت عن مكانها للاقتصاد الرأسمالي التشجيري للمستعمرين الايطاليين، وللاقتصاد الفلاحي الصغير . في الوقت نفسه، فان المناطق الداخلية من طرابلس وبرقة التي دُفعت إليها القبائل بعد إخراجها من الأراضي الخصبة بقيت مركزا"

للعلاقات الإقطاعية . فكان الرعي الذي تمارسه القبائل الرّحل ونصف الرحل يتواكب مع الزراعة الانتقالية ، إلا أن الوزن الأكبر للملكية الجماعية للأرض بقي في برقة التي كانت على مستوى أدنى من التطور بالمقارنة مع طرابلس ، والتي كان الاستعمار الايطالي فيها أقل استمرارا" (51) .

وأصبح في ليبيا خلال مرحلة الاستعمار الايطالي ما يسمى بالقطاع الايطالي للصناعة، الذي طغى عليه الإنتاج المصنعي . وكانت المؤسسات العصرية الصغيرة التي أقامها الايطاليون للصناعة التحويلية، وخاصة منها الصناعات الغذائية والخفيفة . الأداة التي بسط الامبرياليون هيمنتهم من خلالها على الحياة الاقتصادية في البلاد . والى جانب القطاع الايطالي للصناعة استمر الإنتاج الحرفي، غير أن الاحتكارات الايطالية أخذت بالتأثير فيه . فالصناعات التقليدية كصناعة النسيج والسجاد وتصنيع المعادن لم تكن قادرة على الوقوف في ميدان المنافسة للتصدي للصناعة الآلية لايطاليا التي كانت تقدم منتجات أرخص ثمنا"، وهكذا لم يسلم إلا جزء زهيد من الورش الحرفية ، لكن ثمن ذلك كان تردي شروط حياة الحرفيين، وتصريف المنتج بأسعار تقل عن أسعار تكاليفه. وقبيل الحرب العالمية الثانية لم يكن بين المؤسسات الـ 3 آلاف إلا 136 واحدة ليبية، وهي من النوع البالغ الصغر (52) .

سابعا" – السياسة التعليمية في ظل الاستعمار الايطالي :

حاول الايطاليون طلينة الليبيين من خلال السياسة التعليمية، باعتبارها الأساس الأول لتغيير الكثير من أحوال الناس، وقد كلفت الحكومة الايطالية بادئ الأمر الأستاذ المستشرق كارلو نلينو، أن يضع منهاجا" للتعليم في ليبيا، فلما أتم وضعه، رفضته الحكومة باعتبار أن نلينو لم يراع في منهاجه الناحية الاستعمارية . واتخذت منهاجا" ظل في مبدأه واحدا". وان اختلفت الدقة في تنفيذه، كما اختلفت بعض تفاصيله بين وقت وآخر، والغاية من ذلك أن يحرم العرب من التعليم، لذلك لم يكن في ليبيا في العام 1939 ما يزيد إلا قليلا" على المئة مدرسة . وكانت تشمل قلة التعليم النوعية والكم، إذ اقتصر على التعليم الابتدائي ، ومدته خمس سنوات ، يتعلم الطفل فيها اللغة العربية إلى جانب اللغة الايطالية

في السنوات الثلاث الأولى. أما في السنتين الأخيرتين فكانت الايطالية هي اللغة الرسمية، والعربية اللغة الثانوية . وقد افتتحت في بني غازي مدرسة لإعداد المعلمين ، لكن تعليمها كان بدائيا" . وكان لخريجيها الموجودين في برقة أثرا" في الحياة العامة والتعليم فيما بعد. وقد كان في طرابلس مدارس لإعداد المعلمين والتعليم الحرفي والفنون والتدريس الثانوي. ومع ذلك كانت محدودة ومقيده . والأهم أن مجال التعليم لم يكن واسعا" أمام العرب بعكس الايطاليين الذين أتيحت لهم جميع الفرص اللازمة لتعليمهم وتثقيفهم (53) .

تمكن الايطاليون إلى حد لا بأس به من تضييق الحياة الروحية والثقافية لليبيين. وخلال 30 سنة من السيادة الايطالية في ليبيا لم يقوموا بإعداد أخصائي واحد من أوساط العرب ، ولا حتى مستخدم عالي الاختصاص أو موظف أو ضابط . إلى جانب ذلك فقد كانت نسبة التعليم منخفضة جدا"، فمن بين عدد السكان العرب والبالغ 740 ألف، كان عدد المتعلمين في المدارس الابتدائية العربية عند نهاية الحرب العالمية الثانية 6 آلاف طفل فقط، وكان90 % من السكان أميين، وأما اقتناء الكتب فيعتبر أمرا" حراما" يستحق الناس عليه العقاب . وأما المكتبة العربية العامة التي سمح الايطاليون للعرب باستعمالها في بني غازي، فقد كانت تشمل الكتب القديمة، عدا ما قد يؤدي منها إلى تفتح في العقول، وإيقاظ الوعي. و منعت من التداول جميع الكتب التي تبحث في السنوسية، وبالمجمل فقد فرق الايطاليون بكل شيء بينهم وبين العرب ، فالعربي لم يكن يجوز له ركب الدرجة الأولى في السيارات العامة ، ولم يكن يجوز له أن يجلس حتى في بعض المقاهي (54) .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

هوامش الفصل الثاني

1-للتفصيل : علال الفاسي ، محاضرات في المغرب منذ الحرب العالمية الأولى ، معهد الدراسات العربية العليا ، جامعة الدول العربية ، 1955 ، ص 11 .

2- Modernization in The Middle Eest The Ottoman Empire and Its Afro-asian Successors . Written Under The Auspices Of The Genter Of International Studies And The Program In Near Eastern Studies , Princeton Universty Gyril E. Black And L. Carl Brown , Editors , P. 171 .

3- خيرية قاسمية، الوطن العربي بين الاتجاه القومي وواقع التجزئة في الفترة بين الحربين العالميتين، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، عدد 12 ، أيار 1983 ، ص 94-98 .

4- هـ.ا.ل. فشر ، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ترجمة : أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ، دار المعارف مصر ، 1946 ، ص 647 .

5- المرجع السابق ، ص 65 .

6- الزاوي ، جهاد الأبطال في .... ، ص 313-317-322-329 .

7- شكري ، السنوسية .... ، ص 235 .

8-وربما ثاني جمهورية في المشرق والمغرب بعد جمهورية زحلة في لبنان.

9- الزاوي ، المرجع السابق ، ص 322 .

10- علي عبد اللطيف حميدة ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة أطروحات الدكتوراة (26) ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1968 ، ص 172 .

11- الزاوي ، هاد الأبطال .... ، ص 251 .

12-حميدة ، المجتمع والدولة .. ، ص 173 .

13- المرجع السابق ، ص 173 .

14- وهو شيخ قبيلة ورفله، عم مركزه داخل القبيلة بعد أن عُين مسؤول عن جمع الضرائب في الإدارة العثمانية في العام 1908 ، مما ساعده على التغلب على منافسيه في زعامة القبيلة . وقد كان مخلصا" لقبيلة ورفلة ، ولم يكن لديه أي طموح إقليمي أو وطني، لذلك كان عبد النبي مستشارا" للحملة الايطالية لاحتلال فزان في العام 1913. للتفصيل انظر : محمد المرزوقي ، عبد النبي بلخير ، تونس طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، 1978 ، ص 62 .

15- حميده ، المجتمع والدولة .... ، ص 174 .

16- المرجع السابق .....

17- محمد سعيد القشاط ، صدى الجهاد الليبي في الأدب الشعبي ، بيروت ، 1970 .

18- محمد سعيد فشيكة ، رمضان السويحلي ، دار الفرجاني ، طرابلس ، 1974 .

19- عبد الرحمن عزام 1893-1976 ، ولد بالشوبك الغربي، من أسرة عربية عريقة، كان والده الشيخ حسن بك عزام من أعيان الجيزة ، وعضوا" بجمعية شورى القوانين (أول المجالس التشريعية المصرية) . بدأ عزام نشاطه السياسي في لندن . عند قيام الحرب العالمية الأولى سافر إلى تركيا وعمل مراسلا" صحفيا"، وشارك في حرب البلقان مع قوات الدولة العثمانية، وفي العام 1915 سافر إلى ليبيا وشارك في الحركة الليبية الوطنية ضد الاحتلال الإيطالي وانضم إلى المقاومة مع الضباط أنور باشا ومصطفى كمال ونوري السعيد وغيرهم، وبعد فشل الهجوم على مصر بقيادة أحمد الشريف طرد الضباط الأتراك وعبد الرحمن عزام إلى طرابلس، وتحديدا" إلى مصراته، ودعموا رمضان السويحلي وحكومته، ثم أصبح عزام مستشارا" للجمهورية الطرابلسية، وبعد هزيمة المقاومة في طرابلس رجع إلى مصر وأصبح نائبا" في البرلمان المصري،

وانتخب كأول أمين عام للجامعة العربية في العام 1945 . حميدة ، المجتمع والدولة ... ، ص 161 .

20- الزاوي ، جهاد الأبطال .... ، ص 244-249 .

21- محمد المرزوقي ، عبد النبي بلخير ، تونس ، طرابلس الدار العربية للكتاب ، 1978 ، ص 121

22- معظم المؤرخين الليبيين تجنبوا الحديث عن الحرب الأهلية في الجبل لأنها أدت إلى كارثة أنهت المقاومة . حميدة ، المجتمع والدولة ... ، ص 176.

23-المرجع السابق ، ص 177 .

24-المرجع السابق ص 179

25- نظرت القبائل المشاشية وأولاد يوسف إلى الدولة العثمانية كخصم بسبب مساعدتها الزنتان ، ولذلك تحالفت مع الفلاحين الإباضيين . ولكن من الخطأ النظر إلى تاريخ الجبل الغربي من خلال هذا الصراع ، فلقد تحالف فلاحو وقبائل الجبل الغربي بقيادة غومة المحمودي في انتفاضة 1835-1858 ضد إرهاق الضرائب العثمانية والغزو العسكري الدموي .

26-الزاوي ، جهاد الأبطال ... ، ص 333-334 .

27-المصدر السابق ، ص 423 .

28-Wright , Libya , P. 143.

29-حميدة ، المجتمع والدولة ..... ، ص 180 .

30-الزاوي ، جهاد الأبطال .... ، ص 40 .

31-التليسي ، معارك الجهاد الليبي ... ، ص 56 .

32-الزاوي ، جهاد الأبطال ... ، ص 514 .

33-المصدر السابق ص517

34-التليسي ، الجهاد الليبي .... ، ص 78 .

35-المرزوقي ، عبد النبي بلخير ، ص 123 .

36-حميدة ، المجتمع والدولة ... ، ص 184 .

37-الزاوي ، عمر المختار ... ، ص 188-189 .

38-محمد عيسى صالحية ، الأدوار في حركة الجهاد الليبي . مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد 13 ، 1978 ، ص 153-154 .

39-حميدة ، المجتمع والدولة ... ، ص 187 .

40-الزاوي ، عمر المختار ... ، ص 165 .

41-حميدة ، المجتمع والدولة ... ، ص 189 .

42-Wright , Libya , P 177, 138 , 264.

43-بروشين ، تاريخ ليبيا ... ، ص 247 .

44-مجموعة من المؤلفين ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ، ترجمة دار التقدم ، جزءان ، موسكو ، 1976 ، ص 235 .

45-للتفصيل : بروشين ، تاريخ ليبيا ... ، ص 25 .

46-مجموعة من المؤلفين ، تاريخ الأقطار ... ، ج2 ، ص 236 .

47-المرجع السابق ، ص 237 .

48-عائشة التايب كرشيد ، العلاقات الاجتماعية القائمة بين القبائل الحدودية التونسية الليبية في الفترة الاستعمارية ، المجلة التاريخية المغاربية ، العددان 107-108 ، حزيران ، 2002 ،زغوان ، تونس ، ص 347-356 .

49-بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 268 .

50-المرجع السابق ، ص 269

51-المرجع السابق ، ص 270 .

52-المرجع السابق ، ص270 .

53-نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة – ليبيا 1948 (وثيقة رسمية) . ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال . الأعمال الكاملة، بيروت ، 2003 ، ص 310.

54-المرجع السابق ، ص 151 .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث

ليبيا بين العامين 1939 – 1952

شهدت مرحلة مابين الحربين العالميتين 1922–1936 تغيرات كبيرة اتسمت بصفتين أساسيتين، الأولى: تفكك معاهدات 1919–1920 بشكل تدريجي وظهور الأنظمة السياسية الجديدة، الأنظمة الكلية الجامعة Regimes to Talitaiites وقد ارتبط هذان الحدثان أحدهما بالآخر.

وكان للتباين الذي حصل في العقائد الإيديولوجية السياسية دوره في توسيع شقة الخلاف بين الدول، والذي كانت تصاحبه إرادة في السيطرة والنفوذ مثل ألمانيا وايطاليا واليابان .. ألخ (1). وقد كان لنجاح النازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا (2) أثرها على سياسة كل من دولتي اسبانيا وفرنسا والأقطار المُستَعمَرة من قبل هاتين الدولتين ، ومن ضمنها أقطار الشمال الإفريقي .

ففي فرنسا وصل إلى الحكم حكومة الجبهة الشعبية 1936–1938، التي تشكلت من الاشتراكيين الشيوعيين، وقد عارضت حكومة الجبهة بعض المنظمات الفاشية التي كانت قائمة في البلاد. ولكن نشوب الحرب الأهلية الاسبانية في تموز/ يوليو 1936 أحدثت انشقاقاً" عميقاً" في الجبهة الشعبية بين الشيوعيين والاشتراكيين.

وفي اسبانيا تولت الجبهة الشعبية في شباط / فبراير 1936 السلطة المكونة من ائتلاف بين الجمهوريين واليساريين والاشتراكيين والشيوعيين ولكن وبسبب بعض أعمال العنف والفوضى التي انتهت بثورة عسكرية في مراكش في المغرب الأقصى دخلت اسبانيا بحرب أهلية حتى آذار/ آذار 1939. أما ألمانيا في مرحلة 1936–1937 فقد انصب جل اهتمامها على أغراض السياسة الخارجية، وتعبئة الحرب عسكريا" واقتصاديا" ومعنويا". كما شهدت ايطاليا تماثلا" كبيرا" مع جهد ألمانيا في التعبئة للحرب العالمية الثانية .

أولا" – اشتراك ليبيا في الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 :

1– الاستعداد للحرب :

حاولت ايطاليا بعد احتلال ليبيا أن تجعل منها رأس جسر حربي يساعدها في التغلغل في أفريقيا، وقد ساندت ألمانيا ايطاليا بما تخطط له من مستقبل في أفريقيا. ففي بداية الحرب العالمية الأولى بدأت ايطاليا ببناء جسر حربي استراتيجي في ليبيا من أجل الهجوم على مصر ومن بداية العام 1934 وحتى 1937 تم شق طريق استراتيجي للسيارات من الحدود التونسية وحتى حدود مصر الغربية بطول 1882 كم، وفي الوقت نفسه أقيم الفرع الجنوبي لخط الساحل وهو المرج – سلنطة – القبة 50 كم، وأكمل هذان الخطان في برقة بعدد من الطرق الأخرى. إضافة إلى إقامة ايطاليا للمطارات ومهابط الطائرات، وبصفة خاصة بالقرب من الحدود الليبية – المصرية . كما تم تصميم وبناء المرافئ الضخمة في طرابلس وزوارة وبنغازي وطبرق لأغراض تجارية وحربية في الوقت نفسه. ووظف الايطاليون الاستثمارات الخاصة والحكومية لتنظيم القاعدة التموينية في ليبيا. كما أسسوا المزارع الكبيرة، وعن طريق هذه المزارع صارت الشركات الايطالية تهتم بزراعة أصناف متعددة من المزروعات كالحبوب والأشجار المثمرة من حمضيات وزيتون. إلى جانب اهتمام هذه الشركات بصناعة البناء واستثمار الكهرباء (3) .

أولت الحكومة الفاشية اهتماما" فائقا" لتعبئة سكان ليبيا للحرب وخاصة منهم المستعمرون الايطاليون. ومن خلال الاستعداد للهجمات الاستعمارية الجديدة خص الفاشيون قضية إعداد جيوش المستعمرات باهتمام كبير. وبقرار خاص من المجلس الفاشي تأسست القيادة العليا للجيش الليبي برئاسة الجنرال حاكم ليبيا، وكانت إحدى فرق هذا الجيش مكونة من الليبيين بنسبة الثلثين (4). وفي الفترة السابقة للحرب اتخذت السلطات الفاشية مجموعة من التدابير لاستمالة الأهالي إلى جانبها وتأمين ظهرها (5) . وفي العام 1939 ألحقت أربع مناطق شمالية من ليبيا هي طرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة بايطاليا تحت اسم ليبيا الايطالية . وكان يعني هذا تغير ايطاليا لسياستها نحو مستعمراتها الواقعة في الشمال الإفريقي.

كانت انكلترا أيضا" تقوم باستعداداتها المكثفة لخوض الحرب القادمة، وكان ذلك جليا" من خلال تدعيمها لمراكزها في مصر ، في الوقت نفسه لم يتوقف اهتمامها بليبيا المجاورة، والضغط المستمر عليها رغم اهتمام انكلترا بالعلاقات الودية مع إيطاليا (6) . وقد اعتمد الانكليز اعتمادا" كبيرا" على الأمير ادريس السنوسي، وكان الاتصال معه ومع المقربين إليه مستمرا ويتم عن طريق الجاسوس الانكليزي العقيد ج. برامبل (7)، وفي 1935-1936 خلال مرحلة توتر العلاقات بين انكلترا وايطاليا بسبب الحرب الايطالية – الحبشية أولى الانكليز اهتماما" كبيرا" للمهجر الليبي، وتم الاتفاق مع إدريس السنوسي المقيم في مصر أن يشكل في حال وقوع حرب جيشا" ليبيا" يحارب إلى جانب الإنكليز (8).

2- النشاط السياسي الليبي في المهجر :

في الوقت الذي كانت فيه انكلترا تهتم بالمهجرين الليبيين لاستمالتهم، كان المهاجرون السياسيون أنفسهم يبحثون عن السبل المتاحة لمساندة وطنهم في محنته، ففي سنة 1928 تشكلت في دمشق جمعية الدفاع عن طرابلس وبرقة ، وكان بشير السعداوي يرأس لجنتها التنفيذية . وقد وضعت نصب عينيها فضح مؤسسات الإيطاليين المعادية للشعب في ليبيا . وأصبحت هيئة الدفاع عن طرابلس وبرقة مركزا" يتكتل حوله المهاجرون الذين كانوا يعيشون في سوريا ولبنان . وفي العام 1931 شُكل ملحق للمنظمة في تونس وكانت الصحافة العربية هي المنبر الأساس للمنظمة ، لأنها كانت تنشر المقالات المتضمنة فضح الغزاة الايطاليين من خلال تعرية نشاطهم ((الحضاري)) ووحشيتهم وجرائمهم .

كانت كتلة المهاجرين السياسيين في القاهرة أوفر عددا" من غيرها في البلدان العربية، وكان يحكمها اتجاهان: الأول وهم أنصار إدريس السنوسي ، وكثير منهم من تعاون بشكل سري مع الانكليز . أما الاتجاه الثاني وكان ملتفا" حول أحمد السويحلي وكان عكس ذلك يتصرف بصورة فعالة موفقة بين صورتي النضال العلني ، وغير العلني ضد الايطاليين . وكانت هذه المجموعة تقوم في كثير من الدول العربية – وفي ليبيا نفسها – بتوزيع المنشورات مثل ((نداء إلى العالم الإسلامي)) و ((البعث)) وكانت تدعو الليبيين إلى مقاومة السلطات الايطالية .

بدأت الحرب العالمية الثانية في 1 أيلول / سبتمبر 1939، ومع بداية الحرب ازداد نشاط المجاهدين الليبيين. وفي 20 تشرين أول / أكتوبر وبعد اجتماع في الإسكندرية سُلمت القيادة العامة للنضال في سبيل تحرير ليبيا إلى إدريس السنوسي. وأُلف مجلسه الاستشاري من برقاويين وطرابلسيين. إضافة إلى انتخاب نائب يُحظى ترشيحه بتأييد غالبية أعضاء ذلك المجلس. وبعد إعلان ايطاليا الحرب على انكلترا وفرنسا ضاعف المهاجرون الليبيون نشاطهم، واتصلت مجموعة من مهاجري طرابلس بالسفير الفرنسي في القاهرة واتفقت معه على السفر إلى الجزائر، كما تم الاتفاق معه على تشكيل الكتائب الليبيه المسلحة في الجزائر وتونس، إلا أن استسلام فرنسا حال دون تحقيق المخططات المرسومة (9) . وحاول الانكليز شراء ولاء القيادات الطرابلسية بالمال لقاء الوقوف إلى جانبهم في أثناء الحرب، غير أن الطرابلسيين لم يقبلوا بديلا" عن المساندة سوى اعتراف انكلترا بحق ليبيا في تقرير مصيرها . وأيضا" باءت محاولة الانكليز بالفشل في الحصول على الجند الليبي عن طريق صفي الدين السنوسي (10) ، عندئذ اضطر الإنكليز إلى الاتفاق مع إدريس السنوسي على تشكيل الوحدات السنوسية المقاتلة . وبذلك أرسو قواعد وحدة المهجر وترسيخ مكانة إدريس السنوسي كقائد، مقابل تحطيم هيبة القادة الطرابلسيين (11) . ووعد بريطانيا لمحمد إدريس بأن تدعم مركزه في برقة في حال كسب الحرب . وقد ساهمت كتائب السنوسي الخمس في جميع المعارك الليبية، وتقديرا" للخدمات التي قدمها الأمير إدريس فقد اعتبر سفيرا" لبريطانيا العظمى .

استمرت العمليات العسكرية دائرة على الأراضي الليبية – مع بعض فترات من التوقف – من حزيران / يونيو 1940 إلى كانون الثاني / يناير 1943 حينما تمكنت قوات الحلفاء من طرد القوات الايطالية الألمانية من البلاد . وقد كانت انتصارات الجيش السوفييتي على قوات التحالف الهتلري في العامين 1942-1943 بمثابة العامل الحاسم في التغيير الجذري لمسار الحرب العالمية الثانية، لأن الخسائر الجسيمة التي تكبدتها القوات الفاشية الألمانية وحلفاؤها على الجبهة السوفيتية – الألمانية قد سهلت انتقال القوات المسلحة البريطانية والأمريكية إلى العمليات الهجومية في إفريقيا والمناطق التي كانت تشهد معارك حربية (12). وكان لليبيين مشاركة كبيرة فيها إلى جانب القوات الانكليزية التي دخلت

بنغازي في 2 تشرين ثاني / نوفمبر 1942، ومصراته في 18 كانون ثاني / يناير 1943 والخمس في 20 كانون ثاني/ يناير، وطرابلس في 23 من نفس الشهر. وفي ذلك الوقت كانت قوات ((فرنسا الحرة)) العاملة في فزان قد دخلت مرزوق في 6 كانون الثاني / يناير 1943 ، وفي 7 شباط / فبراير 1943 تحرر كامل التراب الليبي من القوات الإيطالية – الألمانية (13). ومع نهاية الحرب انجلت الصورة التي سيكون عليها وضع ليبيا، خاصة وأن إدريس السنوسي قد قام بدور منفذ السياسة البريطانية . فبعد احتلال برقة وطرابلس من قبل القوات الانكليزية والفرنسية وقع الشعب الليبي تحت سيطرة الإدارتين الانجليزية والفرنسية . ولم تنظر كل من انكلترا وفرنسا إلى ليبيا المعزولة بعضها عن بعض بسبب تقسيماتها الإدارية سوى أنها مستعمرات وجسور عسكرية (14) .

ثانيا" : ليبيا تحت حكم الإدارتين العسكريتين الانجليزية والفرنسية :

وقعت ليبيا تحت سيطرة السلطات العسكرية البريطانية والفرنسية وهي مخربة تماما". واقتصادها يعاني من خسائر جسيمة بسبب العمليات العسكرية التي جرت على أراضيها، وبسبب النهب الذي تعرضت له من قبل جيوش الدول المتحاربة، إضافة إلى معاناتها من تمزيق أقاليمها بين دولتي فرنسا وانكلترا اللتين لم تتفقا على تطبيق سياسة واحدة في البلاد .

1- الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية :

توقف العديد من الشركات الايطالية خلال الحرب العالمية الثانية بعد جلاء القوات الايطالية عن الأراضي الليبية، مما فسح لانتعاش بعض الصناعات التقليدية في مجال الإنتاج الحرفي، فقد تعاظم من جديد عدد المشتغلين في الصناعات التقليدية، كما افتتحت ورشات جديدة. بالمقابل فإن جميع المؤسسات الصناعية ذات النمط الرأسمالي، وجميع مرافق المدينة ومحطات الكهرباء وخاصة في طرابلس التي لم تقض عليها الحرب بقيت من الناحية الواقعية في أيادي بعض البرجوازيين الإيطاليين. وقد حدّد المستوى المتفاوت للتطور الاجتماعي – الاقتصادي لبرقه وطرابلس الاتجاهات الأساسية لنشاط الإدارة العسكرية

البريطانية في كل من هاتين المنطقتين ، والتي كان هدفها النهائي ترسيخ وضع بريطانيا العظمى السيادي في ليبيا (15) .

لجأ الانكليز إلى إعادة السلطة التقليدية إلى زعماء القبائل في برقة من خلال تمجيدها للعلاقات القبلية العشائرية والإقطاعية بعد أن كانت الإدارة الإيطالية قد جردت قادة القبائل من السلطة وانتزعت منهم الأراضي والمواشي. وكان غاية بريطانيا من ذلك تحويل هؤلاء الزعماء إلى سند لها في ليبيا (16). أما في طرابلس فقد سعت بريطانيا إلى إضعاف الطبقة البرجوازية الإيطالية، والاستعاضة عنها بسند اجتماعي في وسط البرجوازية السلعية – الكومبرادورية المنحدرة من العائلات الإقطاعية المحلية. كما قامت الإدارة العسكرية البريطانية في برقة بنقل المزارع الايطالية التي تركها الإيطاليون إلى الفئة الإقطاعية – العشائرية العليا، وخاصة المساندين منهم للإدارة الإنكليزية، وعلى وجه الخصوص لممثلي أسرة السنوسي. وليكسب الإنكليز رجال الدين فقد أعادوا أراضي الأوقاف التي سبق وصادرها الإيطاليون بل وزادوا عليها مساحات كبيرة أخرى وإضافة إلى ذلك توقفت عملية جباية الضرائب المباشرة في برقة لأسباب إدارية وسياسية .

لم تمس الإدارة الإنكليزية ملكية الأرض العائدة للشركات الأجنبية والمستعمرين الطليان، خشية انتهاك حق مبدأ الملكية الفردية ((المقدس)). ولتقوية سلطة رؤساء القبائل نقلت الإدارة الإنكليزية إليهم صلاحية تسوية الخلافات القبلية، وعين الكثير من الشيوخ مدراء للمناطق الصغيرة . وأُعيد منصب القائمقام للمناطق الكبيرة، ولكن تحت قيادة ضابط إنكليزي سياسي. وإلى جانب هذه الإجراءات فقد غرس الإنكليز رأسمالهم الخاص الذي سرعان ما احتل مواقع حساسة في الاقتصاد الليبي، وخاصة في الميدان المالي بالدرجة الأولى . والوحدات النقدية التي كان معمولاً بها في برقة (الجنيه المصري)، وفي طرابلس (ليرة إيطالي) وضعت تحت رقابة المصرف الإنكليزي (باركليزنيك) الذي افتتح له عدة فروع . وأخضعت تجارة ليبيا الخارجية لرقابة الشركتين التجاريتين الإنجليزيتين((سيتيكس كومباني لميتد)) و ((ميتشل كوتس)). وكانت هاتان الشركتان تقومان أيضاً بالجزء الأكبر من التنقلات البحرية والبرية والجوية، إلى جانب عمليات التأمين (17) .

كان الرأسمال الإيطالي يأمل بالحفاظ على مواقعه في ليبيا عن طريق تشكيل الشركات والجمعيات الأنجلو – إيطالية المشتركة، وزيادة عدد المساهمين الليبيين بالإضافة إلى التسجيل الوهمي للأملاك لأشخاص صوريين من بين الليبيين . ونتيجة لذلك صار بعض أعضاء العائلات الليبية الواسعة النفوذ مثل عائلة المنتصر والمشيرقي تظهر كممثلين محترمين للشركات الإيطالية – الليبية المشتركة. وكان المستعمرون الانجلو – فرنسيون وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية يتبعون في ليبيا أسلوب من السياسة غايته تجزئة البلاد واستعبادها . مثل الحد من العلاقات الاقتصادية بين طرابلس وبرقة وفزان . وتحديد الحدود بين هذه الأقاليم، وفرض وحدات نقدية مختلفة .

وتحديد جنسية المواطن وفقا" لمكان إقامته. وقد ساهمت الإدارة العسكرية الإنكليزية إلى جانب الإدارة الفرنسية بعزل برقة عن طرابلس. وكان للجنيه المصري – وحدة النقد الرسمية التي كان يتم التعامل به في برقة – دور كبير في تكريس حالة العزل هذه ، لأن العملة الرسمية في طرابلس كانت الليرة التي أصدرتها الإدارة العسكرية البريطانية .

وكان هذا الاختلاف حائلا" دون إمكانية تطوير التجارة بين هاتين المنطقتين، لهذا اضطرت برقة إلى التبادل التجاري مع مصر، بينما كانت كل التجارة الخارجية في طرابلس محتكرة من قبل المستوردين الإنكليز. وقد ترك هذا العزل المفتعل آثاره السلبية على الاقتصاد في برقة وطرابلس وأدى إلى تدهور كبير في مجالي الزراعة والصناعة (18) .

كان لسياسة انكلترا الإقتصادية الدور الأساسي في تفاقم الوضع الاقتصادي القاسي لليبيا، فقد جعلت انكلترا مصاريف إقامة جيوش الاحتلال في برقة وطرابلس على حساب المصادر الاقتصادية الداخلية للبلاد ونهب الثروات الشعبية، وشحن الآليات الصناعية من البلاد وهذا ما زاد من حالة الفقر والجوع، ومما ساهم بتفاقم هذه الحالة استغلال ثروات ليبيا من قبل الإقطاعيين والتجار والمرابين والمتعهدين، وأصحاب المزارع والمؤسسات الصناعية الإيطاليين، ومن قبل الأمريكان والإنجليز من أجل بناء المراكز العسكرية ، وسد نفقات الخدمات العامة .

2- برقة تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية :

شارك شعب برقة بشكل فعال في تحرير أرضه من القوات الإيطالية، واعتبرها الإنكليز بلدا" حليفا"، لا أرضا" معادية. وتحت ذريعة الضرورات الحربية، واحتياجات الأهالي فصلت السلطات الإنجليزية برقة عن طرابلس إداريا". وجُزئت برقة إلى سبع مناطق، على رأس كل منطقة إدارة محلية وفي كل منطقة ضابط سياسي انكليزي. وكان الجهاز المركزي للإدارة العسكرية الإنجليزية يتألف من عدة إدارات داخلية وزراعية وتموينية وأشغال عامة ومالية وإعلام، وضمت هذه الإدارات بين موظفيها عددا" كبيرا" من الليبيين الذين تدربوا تحت إشراف انكليزي. وقد تمكن الإنكليز بهذه الطريقة من إرساء قواعد الإدارة غير المباشرة التي تبدو ليبية الظاهر، ولكن في حقيقتها انكليزية المضمون. وقد أكدت السياسة الرسمية للحكومة الإنكليزية في برقة خلال فترة حكمها على حماية السنوسيين في برقة مهما كانت الظروف، وهذا التأكيد لا يخرج عن مضمون السياسة الإنكليزية التي كان اعتمادها الأول على القوى الرجعية من فئة الأعيان الإقطاعية – القبلية ورجال الدين.

ارتفع المد التحرري في البلدان العربية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، ونالت العديد من الدول العربية استقلالها، والبعض الآخر ألغى بعض المعاهدات التي سلبت دولهم استقلالها الفعلي. ومن الطبيعي أن يمس المد التحرري الذي شهده الوطن العربي برقه، التي أقام فيها رؤساء القصائل الليبية الموجودة في مصر ((ناديا" رياضيا)) باسم عمر المختار(19)، ونقلوا نشاطه بعد طرد القوات الإيطالية –الألمانية إلى برقه في العام 1943. ورغم عدم وقوف نادي عمر المختار في بداية الأمر ضد مؤسسات الإدارة العسكرية ، إلا أنه بتأثير من أحداث الشرق الأوسط والمرتبطة بتزايد حركة التحرر الوطني بدأ أعضاء النادي وخاصة الشباب منهم يدينون بعض تصرفات السلطات البريطانية التي لا تنسجم والمطامح الوطنية للشعب الليبي . وكانت جريدة النادي ((الوطن)) هي منبر أعضاء النادي، ومن خلال مقالاتها انتقدت أعمال الإدارة العسكرية البريطانية، وطالبت بإدريس السنوسي أميرا"، وأعلنت برقة إمارة . ولم تبد السلطات البريطانية رفضها لهذه المطالب، وإنما أرجأت التنفيذ إلى حين اللحظة الملائمة لذلك .

تعامل الانكليز بحنكة مع مطالب نادي عمر المختار وكي يبقى هذا النادي تحت الرقابة الانكليزية فقد سارعوا باستدعاء إدريس السنوسي إلى برقة، ليتمكنوا بالاتفاق معه من توجيه الحركة التحررية الوليدة في الاتجاه المطلوب. وعند عودة السنوسي إلى الوطن بعد غياب دام 22 سنة أقيمت له الاحتفالات والزينات بشكل مبالغ فيه.

وهو بدوره طلب من الشعب تجاوز الخلافات، والحفاظ على النظام والتعاون مع الإدارة العسكرية البريطانية. وصرح أنه لا يرى أن هناك ضرورة لوجود العديد من الجمعيات والأحزاب في البلاد. وأبدى رغبته بأن يصبح النادي منظمة للنهوض بالرياضة والثقافة في ليبيا (20). وقد ترك تشكيل جامعة الدول العربية في آذار / مارس 1945 من كل من مصر وسوريا ولبنان وشرقي الأردن والعراق والعربية السعودية واليمن وموقفها من ليبيا أثرا" كبيرا" على تطور الوعي الوطني لليبيين، خاصة وأن عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة كان له صلات قوية مع المنظمات الاجتماعية الليبية (21) .

شهد نادي عمر المختار تغيرات تنظيمية كبرى بين العامين 1945 -1946، ودخل إلى وحدة النادي (برقة – طرابلس – فزان) فئة من الشباب المعارضين لسياسة إدريس السنوسي وأنصاره التقليدية والإقليمية الضيقة، ولسياسة الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تهدف إلى جعل برقة إمارة مستقلة يحكمها إدريس السنوسي .

وازداد الأمر سوءا" عندما اتخذ الشبان موقفا" حاسما" برفضهم مهادنة الانجليز وأتباعهم ، والإصرار على إقامة أية صلات وثيقة مع مصر (22). في الوقت الذي كان فيه إدريس السنوسي يطالب بالاستقلال والتحالف مع بريطانيا، من خلال موافقته على الخطة التي وضعها عمر منصور الكيخيا أحد الإقطاعيين المشهورين في برقة (23). ولمواجهة نادي عمر المختار شكل إدريس السنوسي وأتباعه منظمة ((المؤتمر الوطني)) لشق الحركة التحررية، ولجأ الإنكليز في الوقت نفسه إلى الدعوة لإعادة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى وصاية إيطاليا، مما عمق جذور الشقاق بين القوميين الشباب، وبين التقليديين، بل وصرفت الأنظار البرقاويين عن هدفهم الأصلي السعي لاستقلال ليبيا الموحدة .

بالغ الإنكليز في تأجيج نار الشقاق بين نادي عمر المختار وأنصار المؤتمر الوطني، بل واستخدموا سلطتهم الإدارية نحو المعارضين لهم. وبمناسبة قدوم وفد طرابلس لإجراء المفاوضات الخاصة بوحدة برقة وطرابلس في 26 أيلول / سبتمبر 1946 أغلقت السلطات البريطانية جريدة ((الوطن)) لفترة مؤقتة بحجة أنها تثير الرأي العام عن سابق تصميم. ولم توافق السلطات الانكليزية على إصدار الجريدة إلا بشرط إصدار رئيس نادي عمر المختار رسالة يؤكد فيها عن امتناع النادي مستقبلا" بتوجيه النقد إلى إدريس السنوسي. وفعلا" نُشرت تلك الرسالة في العدد الأول الذي صدر بعد شهرين من إغلاق الجريدة . ولكن رغم ذلك بقي أعضاء النادي القوميون ألد أعداء السلطات الإنكليزية (24) وحل إدريس السنوسي جميع المنظمات السياسية في برقة، وسمح لنادي عمر المختار بممارسة نشاطه كمنظمة رياضية فقط ، رغم أن العديد من أعضائه استمر في ممارسة النشاط السياسي ، وعندما وصلت لجنة التحقيق الرباعية (25) إلى برقة في العام 1948 قدم لها فرع النادي في درنة مذكرة تؤيد وحدة ليبيا برئاسة إدريس السنوسي والاستقلال الكامل للبلاد ، وعضويتها في جامعة الدول العربية . مما أغضب السلطات الإنكليزية ، وتوجيهها لبعض الإجراءات المتطرفة بمساندة إدريس السنوسي لتحقيق ما ترنو إليه .

3- طرابلس تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية :

قسمت طرابلس من قبل الإدارة العسكرية البريطانية سنة 1943 إلى ثلاث مقاطعات، وكل مقاطعة قُسمت إلى عدة مناطق، تحت إشراف مكتب القضايا المدنية. وخلافا" على ما كان الوضع في برقة، فإن الإدارة البريطانية قد أبقت على القوانين التي كانت سارية . بل واستفادت السلطات البريطانية من خدمات الموظفين الإيطالية فقد كان في طرابلس في العام 1943 ما يزيد عن 45 ألف موظف، وازداد هذا العدد بضعة آلاف بعد أن أرغموا على النزوح من برقه. وما أن أقيمت الإدارة البريطانية العسكرية في طرابلس حتى بدأ الشعب يطالب بحقه في تشكيل الأحزاب، وانتخاب المجالس الشعبية ، وإعادة الزعماء الطرابلسيين إلى أرض الوطن ، ورغم المحاولات البريطانية للحد من هذه المطالب فقد أدى النشاط السياسي للطرابلسيين إلى تشكيل عدد من الأحزاب ((الحزب الوطني)) الذي

مارس نشاطه بشكل سري، وكان يعتبر نفسه من خلال طرحه لبعض المطامح الوطنية المعتدلة الممثل للشعب بأسره (26) . وقد استطاع برنامج الحزب الوطني أن يجمع الوطنيين من حملة الأفكار غير المتطرفة .

أتاح اعتدال مهام الحزب لرؤسائه إمكانية تلافي الاصطدام مع الإدارة العسكرية البريطانية لكن السلطات البريطانية أحست بالذعر بسبب امتداد المشاعر المناوئة للإنكليز في عدد من الدول العربية، فرفضت الاعتراف بهذا الحزب، وكما هي السياسة البريطانية فقد تمكنت من بذر الشقاق في صفوفه ، ولم يكن ذلك بالأمر الصعب لأن الحزب جمع بين أنصاره الاتجاهات السياسية المختلفة من أقصى اليسار (الراديكالي) وحتى المحافظين اليمينيين. وأيضا" الفئة المثقفة والبرجوازية التجارية – الصناعية، بالإضافة إلى الفئة الإقطاعية – الدينية العليا. فكان بعضهم يدعو إلى إمارة برئاسة إدريس السنوسي، ويدعو آخرون إلى الحماية المصرية، وتأجج الشقاق بين مصطفى ميزران زعيم المحافظين التقليديين أنصار التحالف مع الإنكليز، وبين أحمد الفقيه حسن رئيس الحزب الراديكالي والمعادي للإدارة العسكرية البريطانية، وفي النهاية خرج أحمد الفقيه حسن وأخوه علي الفقيه حسن ومؤيدوهما من الحزب الوطني ونظما حزبا" آخر هو ((الكتلة الوطنية)) .

اعترفت الإدارة العسكرية البريطانية بالكتلة الوطنية الحرة في 30 أيار/ مايو 1946، وكانت تضم بصفة خاصة ممثلي الطبقة المثقفة الشابة بالإضافة إلى الأسر الإقطاعية ذات الاتجاه القومي، وكان هذا الحزب يدعو إلى استقلال ليبيا الموحدة ودخولها في جامعة الدول العربية ، ويعارض الاعتراف بإدريس السنوسي رئيسا" على ليبيا الموحدة . وفي الوقت الذي تم فيه تشكيل الكتلة الوطنية الحرة ، التي انضم إليها أعيان المدن ومثقفو طرابلس، تشكلت في 10أيار/ مايو 1946 ((الجبهة الوطنية المتحدة)) ، والتي انضم إليها الأرستقراطيون وكبار التجار، ولم تظهر هذه الجبهة من الناحية الشكلية كحزب سياسي، بل كعضو ممثل للطرابلسيين وقد شُكلت الجبهة الوطنية بمساعدة مباشرة من الإنكليز لتكون سندا" لهم في البلاد وكان زعماؤها يعتبرون الاتحاد مع بريطانيا شرطا" ضروريا" من أجل التطور الاقتصادي لليبيا . علما" أن الجبهة لم تكن تشارك كمنظمة لا في

الحياة الثقافية ولا في الحياة الاجتماعية ، بل ولم تعقد الاجتماعات إلا في حالات نادرة (27) .

وفي كانون الثاني/ ديسمبر 1946 ظهر حزب ((الاتحاد المصري الطرابلسي)) الذي أسسه عضوان سابقان في الكتلة الوطنية الحرة، وكان أعضاء هذا الحزب يطمحون إلى الوحدة مع مصر ، وفي 1 أيلول / سبتمبر 1947 أسس بشير بن حمزة الأمين السابق لسر الكتلة الوطنية الحرة ((حزب العمال)) وكان تحت الإشراف البريطاني وقد صب اهتمامه على استقلال ليبيا الموحدة. وكان عدد أعضائه قليلا" جدا". وفي شباط / فبراير 1948 تشكل ((الحزب الحر)) الذي كان شعاره ليبيا الموحدة المستقلة بقيادة إدريس السنوسي، ولم يكن عدد أعضائه يتجاوز الـ 75 عضوا". وكانت جميع المنظمات السياسية في طرابلس تتكتل حول بعض الشخصيات الإقطاعية المتفرقة، ولم تكن مرتبطة بالجماهير العريضة. وكان ذلك السبب الرئيسي في إخفاق محاولات التوحيد بين جهود الأحزاب الثلاثة الأكثر أهمية وهي: الحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة والكتلة الوطنية الحرة، فالمنافسات الشخصية بين الزعماء والخلافات بين العائلات المعروفة بطرابلس – والتي كان أبناؤها ينتمون إلى الأحزاب المختلفة – كانت تحول دون ذوبان هذه الأحزاب، وفي الوقت نفسه كانت تضعف من الحركة الوطنية التي تسعى إلى الاستقلال، كما أن تأخير حل القضية المتعلقة بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة، ومن بينها ليبيا، كان واحدا" من أسباب تردد زعماء التكتلات السياسية. وقد لعبت مناورات الدول الاستعمارية وعلى وجه الخصوص بريطانيا دورا" كبيرا" في ذلك .

ولكن رغم كل محاولات الدول الاستعمارية في استغلال نشاط الأحزاب السياسية لتقسيم ليبيا فإن محاولاتهم باءت بالفشل. وعاما" بعد عام تصاعد نضال الشعب الليبي من أجل وحدة بلاده واستقلالها، وبشكل خاص سكان طرابلس الذين لديهم فكر سياسي متبلور حول قضية بلادهم أكثر من باقي الأقاليم لأسباب عدة أهمها: كثرة عدد سكان إقليم طرابلس الذي كان يعادل أربعة أضعاف سكان الإقليمين الآخرين، ووجود أكبر جالية إيطالية نشطه في داخل الإقليم ساهمت في إيقاظ الحمية الوطنية، وإذكاء المصالح الاقتصادية للسكان

إلى جانب زيادة عدد الطبقة المتعلمة، ناهيك عن دور الأحزاب المصرية التي ساندت وقوّت وعلمّت القيادات الليبية فنون المناورات السياسية، والتركيز على الأهداف المباشرة الشاملة ، مثل بشير السعداوي، وطاهر الزاوي، وغيرهم كثيرون (28) .

وقد أدركت القيادات السياسية مع أمين عام جامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام مناورات الدول الاستعمارية الرامية إلى إعادة طرابلس تحت النفوذ الإيطالي، مع الاحتفاظ بإدارة بريطانيا لبرقه، وفرنسا لفزان، فتحركت باقي الأحزاب السياسية الطرابلسية في ليبيا والمهجر وشكلت في العام 1947((المجلس الوطني لتحرير ليبيا)) وهو ما سمي أيضا"((المؤتمر الطرابلسي الوطني)) وكان من أعضائه بشير السعداوي وأحمد السويحلي ومحمود المنتصر وطاهر المرّيض، وفيما بعد أصبح المجلس يعمل بوصفه ((المؤتمر الوطني الليبي)) أو ((المؤتمر الوطني لتحرير ليبيا)) وفي 23 أيار/ مايو 1947 قدم أعضاءه . وفي بداية العام 1948 عُقد اجتماع عام لحزب مؤتمر برقة الوطني – الذي انضمت إلى هذا الحزب جمعية (عمر المختار) وغيرها من المنظمات السياسية – الذي حضره 71 مندوبا"، وقد قرر الاجتماع ضرورة تحقيق وحدة واستقلال البلاد تحت حكم إدريس السنوسي. وبدورها الأحزاب في طرابلس نادت بوحدة البلاد بحدودها من تونس إلى مصر والاستقلال الكامل لليبيا .

4- إقليم فزان تحت حكم الإدارة الفرنسية :

شكل إقليم فزان بموقعه ومناخه طبيعة خاصة به، لأن بعد الإقليم عن إقليمي برقة وطرابلس وعزلته عنهما قد رسم نهجا" سياسيا" فريدا" له، خاصة وأن السياسة الفرنسية سعت لضمه إلى مستعمراتها في تونس والجزائر. لذلك ربطت شؤونه الاقتصادية بهاتين المستعمرتين. وإقليم فزان قُسم إلى ثلاثة أقسام إدارية هي غدامس، وفزان، وجهات (غات). وكانت غدامس تدار من قبل حاكم محلي يتبع بسلطته للحاكم العسكري في المنطقة الجنوبية من تونس، ومركزه في غابس (قابس) (29). أما فزان فكانت تحكم من قبل حاكم عسكري يعينه وزير الداخلية الفرنسية بالاتفاق مع وزير الحربية الفرنسية. بينما منطقة جهات (غات) فكانت تتبع بإدارتها لحاكم جنوب الجزائر. ومن الجدير بالذكر أن هناك اختلاف بين

الخرائط الفرنسية والبريطانية، وحسب ما يذكر الحاكم العسكري أنها رُسمت باتفاقيات جرت بين القائدين الفرنسي والانكليزي في نهاية الحرب العالمية الثانية ولكن الإدارة البريطانية في طرابلس ليس لديها علم بذلك (30) .

وكان الفرنسيون يتابعون إدارة فزان عن طريق من يعينونهم من زعماء بعض المشايخ والزعامات والمديرين الذين يجمعون الضرائب ويفضون المشاحنات الصغيرة. وقد أعادت السلطة الفرنسية اللقب التركي ((متصرف)) لأحمد بك سيف النصر، كما كان لأجداده أيام الحكم التركي، وكان يتمتع بنفوذ محلي كبير. وكانت الزراعة هي أساس الاقتصاد في فزان، وكان النخيل أهم الزراعات وقد غطى مساحات واسعة من الإقليم، ويعود بملكيته إلى الملكية الخاصة، إلى جانب الوقف ، وكان البلح مادة التصدير الأساسية في الإنتاج . وإلى جانبه زرع بعض الحبوب والخضراوات للاستهلاك المحلي. وقد عانت فزان في عهد الإدارة الفرنسية بين العامين 1945- 1947 من قلة عدد المواشي والحيوانات بسبب الاستهلاك العسكري الكبير لها ، خاصة وأن منطقة فزان فقيرة في منابعها الطبيعية. وبعد أن كانت عملة التداول هي الليرة الإيطالية أصبح الفرنك الجزائري منذ العام 1943 هو العملة المتداولة في إقليم فزان، وقد أُخذت هذه الخطوة لوضع إدارة فزان تحت سلطة حاكم الجزائر. أما تجارتها الخارجية فقد أعادها المستعمرون الفرنسيون نحو ممتلكاتهم الإفريقية وكان اسلوب المقايضة هو الأسلوب الذي اتبعته فزان في تبادلها التجاري، وكان الطرابلسيون أكبر التجار شأنا" في هذا المجال، هذا وكانت فزان تضم 27 مطارا" ومهبطا" .

أما بالنسبة للنشاط السياسي للإقليم فقد كان شبه معدوم بسبب تفشي الأمية بين مواطنيه ، وكثرة الحزازات القبلية بين سكانه وسكان باقي الأقاليم الليبية الأخرى. ولكن رغم ذلك فقد استطاعت الصحافة المصرية أن توقظ الوعي القومي من ثباته العميق، فقد سمحت الإدارة الفرنسية بدخول الصحف والمجلات المصرية إلى إدارة الإقليم، رغم صرامة وعنف السلطة العسكرية القائمة على الإدارة والتي لم تترك مجالا" للعمل السياسي العلني. لذلك تكونت حركة سرية في العام 1946 برئاسة عبد الرحمن الجركلي ومحمد بن ثمان، اللذين تمكنا من فتح قناة مع زعماء طرابلس ، ومع إدريس السنوسي شخصيا" بموافقة أحمد سيف

النصر مسؤول الإدارة المحلية الفزاني، والمعين من قبل الإدارة الفرنسية . ولم تتعدَ مطالب قيادة الحركة ومعاونيهم الوحدة والاستقلال وإمارة إدريس السنوسي للبلاد (31).

كان الأفق السياسي للمزارعين المستقرين والرعاة والرحل شديد الضيق. لأن اهتمام المزارعين كان منصباً على قيام حكومة تحميهم من غزوات البدو ، وتسهل استيراد وتصدير السلع الضرورية، وتشجع التقدم الزراعي. أما الرحل فأكثر ما كانوا يطمحون إليه هو حرية التنقل في مناطق المراعي، والمناطق الصالحة للزراعة التي تعتمد على الأمطار. بينما كان التجار يتمتعون بنفوذ كبير رغم قلة عددهم، وأهم ما شغلهم هو تنمية مصالحهم التجارية. وحسب التقارير التي قدمت من الدول الأربع الكبرى فقد أعرب سكان فزان بشكل عام بأنهم يرغبون في التقيد بالقرارات التي يتخذها شيوخهم (32).

ثالثاً- انضمام ليبيا إلى جامعة الدول العربية :

كان اهتمام مصر بالقضية الليبية كبيراً، وهذا ليس بالمستغرب فالحدود مشتركة بين القطرين، والعلاقات الاقتصادية أيضاً كانت تجمع بين مصر وليبيا عبر التاريخ، ناهيك عن صلة الرحم التي تجمع بين العديد من السكان في كل من القطرين، خاصة وأن القبائل البدوية الحدودية لا يمكن أن تحكم علاقاتها الحدود السياسية المصطنعة . وازداد الاهتمام المصري بالقضية الليبية بوجود الاستعمار البريطاني على أرضها، فقد وعدت بريطانيا مصر في تشرين الثاني / نوفمبر 1942 بإشراكها في مؤتمر الصلح، في حال وجد لمصر فيه مصالح. وعندما أنشئت جامعة الدول العربية ازداد أيضاً الاهتمام المصري بليبيا، فقد كان لأمين الجامعة العام عبد الرحمن عزام باشا علاقة وثيقة بليبيا منذ أن أغار عليها الإيطاليون في العام 1911 .

وكان موقف مصر وجامعة الدول العربية من ليبيا منذ العام 1945 واضحاً، من خلال المذكرة التي قُدمت إلى مؤتمر مجلس وزراء خارجية الدول الأربع، والتي أكدت فيها على مجموعة من المطالب ملخصها: ضرورة استفتاء أهل ليبيا في مستقبلهم، وبقاء ليبيا موحدة، ومنحها استقلالها. لكن المذكرة أشارت أيضاً أنه في حال إصرار الدول المعنية

بالأمر على الاستقلال، فوصاية جامعة الدول العربية أو مصر بالذات يمكن أن تكون موضوع بحث . غير أن هذا الموقف لمصر وجامعة الدول العربية قد تغير بعد 1947 . فمع أن مصر ظلت تصر على مطالبها فيما يتعلق بتعديل الحدود على نحو ما ورد في مذكرة الوفد المصري إلى مؤتمر مجلس وزراء الخارجية في 1947 ، فإن قضية الوصاية أخذت تختفي لأن الليبيين أنفسهم أخذوا قضيتهم بأيديهم وقدموا مطالبهم التي تتلخص في الوحدة والاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، ويبدو هذاواضحا" من بيان الكتلة الوطنية الحرة سنة 1946 وبيان هيئة تحرير ليبيا الذي أصدرته في أواسط آذار / مارس 1947 . كما تتضح هذه المطالب في المذكرة التي قدمها ممثلون عن الشعب الليبي إلى مؤتمر مجلس وزراء الخارجية في العام 1947 بشأن استقلال ليبيا (33).

استمرت جامعة الدول العربية في ملاحقة القضية الليبية في اجتماعاتها الخاصة وفي المحافل الدولية، سواء في مجلس وزراء الخارجية، أو في الأمم المتحدة عندما انتقلت القضية الليبية إليها. وقد أعانت الوفود الليبية ماليا" ومعنويا" عندما ذهبت إلى الأمم المتحدة. ومع أن جامعة الدول العربية أخذت تصر على الاستقلال لليبيا، إلا أن مجلسها أرسل مذكرة في 21 آذار / مارس 1949 إلى الدول العربية تتضمن ضرورة المطالبة بالاستقلال لليبيا، وإن هُزمت الدول العربية في موقفها، وكان الاتجاه إلى وضع هذه البلاد تحت الوصاية، فيرى أن تكون الوصاية في هذه الحالة للدول العربية أو أن تشترك فيها الدول العربية. وحتى بعد اتخاذ الأمم المتحدة قرارها النهائي القاضي باستقلال ليبيا استقلالا" تاما"، اهتمت جامعة الدول العربية بتسيير الأمور في ليبيا من حيث وضع قرار الأمم المتحدة موضع التنفيذ (34).

رابعا" – القضية الليبية في المحافل الدولية :

عندما اجتمع تشرشل وترومان وستالين في بوتسدام – جنوب غرب برلين – في تموز / يوليو 1945 في قضية المستعمرات التي كانت تابعة لدول المحور ، وطلب ستالين أن تبحث قضية الوصاية عليها حالا"، كما طلب أن يساهم الاتحاد السوفيتي في تحمل أعباء الوصاية . فإن القضية لم تبحث آنذاك بكاملها، بل أحيلت إلى مجلس وزراء الخارجية

مع بقية القضايا المتعلقة بمعاهدة الصلح مع إيطاليا وغيرها من الدول . ومجلس الوزراء هذا كان مؤلفا" من وزراء خارجية الدول الأربعة الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسة . وقد عُقد أول اجتماع لهذا المجلس في لندن في أيلول /سبتمبر 1945، وتناول قضية معاهدة الصلح مع إيطاليا، كما بحث قضية المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا، ولكن لم يتم اتفاق حول الموضوعات المطروحة، فأحيل الأمر إلى وكلاء وزراء الخارجية لبحثه (35).

ولما انعقد مجلس وزراء الخارجية في باريس في نيسان / أبريل 1946، تقدمت كل دولة باقتراحها وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى نتيجة. كما لم يكن اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي تلاه في حزيران / يونيو 1946 أفضل من سابقيه. وكانت نقطة التحول في القضية كلها وضع معاهدة الصلح مع ايطاليه في مؤتمر باريس سنة 1947 ، ففي 10 شباط / فبراير تقررت مواد المعاهدة، وجاء في المادة 23 أن ايطاليا تتنازل عن جميع الحقوق التي كانت لها في الممتلكات الإفريقية السابقة أي ليبيا واريتريا والصومال الايطالي. وإلى أن يتم الاتفاق على الحل النهائي لمشكلة هذه الأقطار، تستمر هذه الممتلكات تحت إدارة الدول المشرفة عليها حينذاك (36). وقد تم التصديق على المعاهدة الإيطالية في 15 أيلول / سبتمبر 1947 وأصبح من الضروري إيجاد حل قبل 15أيلول / سبتمبر 1948 وإلا أحيلت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وتألفت لجنة التحقيق من أربعة وفود تمثل الدول الأربع الكبرى، وكان عملها جمع المعلومات التي يطلبها منها وكلاء الخارجية ، واستفتاء الأهليين في المستعمرات لمعرفة رغباتهم في المستقبل، وبعد الفراغ من هذه الدراسات والاستفتاءات كان على اللجنة أن تعد تقريرا" وافيا" حول مهمتها (37). وعند وصول لجنة التحقيق إلى ليبيا في 6 آذار / مارس 1948، وبعد قضاء 75 يوما" قدمت تقريرها إلى وكلاء وزراء الخارجية مضمنة إياه رأي الأحزاب السياسية والأفراد والهيئات، ولم تغفل اللجنة عن ذكر رأى الأقليات الإيطالية واليهودية . وقد دارت خلاصة التقرير حول النقاط التالية :

1- اتفاق الأحزاب على استقلال ليبيا ووحدتها، والانضمام إلى جامعة الدول العربية .

2- اشترط المؤتمر الوطني في برقة، على اعتباره الهيئة السياسية الوحيدة التي كان معترفا" بها رسميا" في سبيل الوحدة أمرين: الأول: قيام ملكية وراثية تحت راية الأمير إدريس المهدي السنوسي، والثاني: عدم السماح للطليان بالعودة إلى برقة. وأضافت اللجنة أن الأمير نفسه كان يرغب بالتحالف مع بريطانية (38) .

كانت النزاعات بين الدول الأوربية حول المستعمرات الإيطالية السابقة الذكر نتيجة لتضارب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وإيطاليا في منطقة البحر المتوسط. فمن الطبيعي أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا على السيطرة على حوض المتوسط كان حائلا" دون وصولهما إلى اتفاق حول مصير طرابلس. أما بالنسبة لفرنسا فإن أشد ما كانت تخشاه هو أن تؤدي الوصاية الجماعية على المستعمرات الايطالية السابقة ثم إعطاؤها الاستقلال إلى مضاعفة حركة التحرر الوطنية في ممتلكاتها في الشمال الأفريقي (39) . لذلك عندما انعقد مجلس وزراء خارجية الدول الأربعة في باريس في 13 أيلول / سبتمبر 1948 للبحث في التوصيات لم يتم التوصل إلى حل ، وتقرر إحالة القضية بكاملها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للفصل بها نهائيا" في 15 أيلول / سبتمبر ، فقد دارت مفاوضات كثيرة بين تاريخ إحالة القضية ووقت عرضها على الجمعية العامة في نيسان / أبريل 1949 وحاولت بعض الدول الغربية تحقيق مخطط تجزئة ليبيا الذي كان يقوم على أساس الاتفاقية التي جرت بين ك. سفورزا وزير خارجية ايطاليا و أ . بيفن وزير خارجية انكلترا في أيار / مايو 1949 في لندن بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية (40) .

وطبقا" لمخطط بيفن – سفورزا كان ينبغي أن تصبح أقاليم طرابلس وبرقة وفزان مناطق نفوذ ايطاليا وبريطانيا وفرنسا على الترتيب، وقد باركت الولايات المتحدة هذا المخطط. بينما رفضه الشعب الليبي، بل وعمت المظاهرات البلاد، وصاحبتها حركة إضراب عام، وقُذفت الحجارة على مقر الإدارة العسكرية والمدنية البريطانية، ونُزع العلم من فوق القنصلية الأمريكية وأُحرق ناديان ايطاليان (41). فنزلت الدبابات والقوات البريطانية شوارع طرابلس ووقع عدد من الضحايا نتيجة الصدام، وأخذت الأحداث تتطور . وأرسل مفتي

طرابلس وزعماء كافة الأحزاب السياسية مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة قيل فيها أن أعمال بريطانيا قد خيبت آمال الشعب الطرابلسي وأن إرادة الأهالي أجمعت على رفض كافة أشكال التعاون مع الإدارة البريطانية . وفي الوقت نفسه وفد على طرابلس زعماء القبائل من جميع أنحاء البلاد وعقدوا اجتماعا" قرروا فيه بدء المقاومة المسلحة إذا ما أقدمت بريطانيا على تنفيذ مخططاتها. وبسبب ما أصاب البلاد من توتر سارعت سلطات الاحتلال إلى ترحيل النساء والأطفال، وتنظيم حراسة مشددة على الأوروبيين (42) . وقد تمكن الوفد السوفييتي مع وفود أخرى من رفض المخطط وإحباطه. وفي 18 أيار / مايو 1949 رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع بين بيفن – سفورزا ، فاستقبل الشعب الليبي هذا القرار بالغبطة والسرور ، وخرجت جماهير طرابلس في مظاهرة كبيرة ، وهم يحملون أعلام الدول التي صوتت ضد تقسيم ليبيا ، ويهتفون بشعارات معادية للإمبريالية ومحيه للاتحاد السوفيتي . (43)

أعلن إدريس السنوسي في 1 حزيران / يونيو 1949 عن نيته في تشكيل حكومة لبرقه المستقلة، تكون مسؤولة أمام البرلمان ، وفي اليوم نفسه أعلنت بريطانية الاعتراف به أميرا" على رأس حكومة برقة، كما رحبت الولايات المتحدة وفرنسا بإعلان استقلال برقة. بينما رأت حكومة مصر في هذا الإجراء سعيا" نحو تقسيم ليبيا ووضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع . ولذا أعلنت أنها لا تعترف إلا بليبيا متحدة، لأن الاعتراف باستقلال برقة يعني حماية المصالح البريطانية، وقامت مظاهرات احتجاج في بنغازي ضد مؤامرة الانكليز الجديدة وهم يطالبون بالحفاظ على وحدة ليبيا ومنحها الاستقلال الحقيقي . وقد حاولت الجماهير اقتحام قصر إدريس السنوسي إلا أن شرطة الجيش البريطاني حالت دون ذلك(44).

وفي طرابلس أثار الإعلان ((المفاجئ)) من قبل إدريس السنوسي لاستقلال برقة ارتباكا" ملموسا" بين الأعيان الطرابلسيين الذين لم يكن يقلقهم مستقبل ليبيا مثلما يقلقهم مستقبلهم الشخصي، وكانوا على استعداد لإبرام صفقة مع إدريس السنوسي. وبدأ البعض من الزعماء الطرابلسين بالتفاوض مع الإنكليز حول تشكيل حكومة طرابلس، وحول آفاق تطور

العلاقات بين ليبيا وانكلترا . وبدورهم الإنكليز اتخذوا كافة الإجراءات لإقامة دولة فيدرالية عن طريق ضم طرابلس إلى برقة. وقد كان لبشير السعداوي وطاهر المرّيض دور كبير في توطيد العلاقة مع إدريس السنوسي ، بل وتثبيت ولائهم للبيت السنوسي . وبإشارة من إدريس السنوسي بدأت الأوساط الاجتماعية الطرابلسية استعداداتها لإعلان الاستقلال، وبمساندة ودعم بريطانيين . وضع في نهاية أغسطس 1949 ((البرنامج الوطني)) في المؤتمر الذي عُقد في بلدة القصيبات قبيل انعقاد الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة وأهم ما تضمنه البرنامج كان توحيد ليبيا ضمن نطاق إمارة سنوسية .

ويبدو أن مرد عقد المؤتمر في القصيبات بدل طرابلس هو خشية الإنكليز من حدوث أي اضطرابات إذا ما أُتخذت قرارات غير مرضية للشعب. إضافة إلى أن البريطانيين كانوا أبعد ما يمكن عن الرغبة في أن يقوم الشعب الليبي باستعراض مشاعره المعادية للإنكليز قبيل افتتاح دورة الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة . ولهذا لم يعلم الشعب بأعمال المؤتمر إلا بعد انتهائه، بل قرروا أن يلحقوا بهم برقة بصيغة نهائية، وفي 16 أيلول / سبتمبر 1949 نشر رئيس الإدارة البريطانية في برقة وثيقة ((أمر السلطات الانتقالية)) التي منحت إدريس السنوسي الحق في تطبيق ((الدستور)) عن طريق إصدار مرسوم يُحدد فيه حقوق الأمير وأسلوب عمل السلطات في ليبيا(45) . وأصبح الدستور معمولاً به بقرار من الأمير ونشر عن طريق المدير البريطاني في 18 أيلول / سبتمبر 1949، وكان يضمن الحقوق المدنية لجميع المواطنين ويحدد مهام مجلس الوزراء الذي عينه الأمير، وأعلن الأمير رئيساً للحكومة، وقائداً أعلى للقوات المسلحة في البلاد.

أثار إعلان ((أمر السلطات الانتقالية)) ونشر الدستور من بعده ردة فعل سلبية من قبل غالبية الليبيين . وقد أشار إلى ذلك مراسلو الصحف المصرية في طرابلس وبنغازي. وبدوره الاتحاد السوفيتي تقدم في الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة باقتراح الطريق الديمقراطي لحل قضية مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، في الوقت الذي حملت فيه وفود انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة مخطط بيفين – سفورزا نفسه ولكن بصورة مقنعة بعض الشيء، لكنّ مندوبي الاتحاد

السوفيتي فضحوا حقيقة مقترحات الدول الاستعمارية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مما فرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع بيفين – سفورزا. وقد رحب سكان ليبيا بالمقترحات السوفيتية ووقفوا بحزم ضد مخططات الإمبريالية، وانتظمت في طرابلس في تشرين الثاني / نوفمبر 1949 مظاهرات كبرى كان المشاركون فيها يرددون شعارات حول إسقاط الإمبريالية الأنجلو–أمريكية ، وإعلاء ليبيا الموحدة، و ((يعيش الاتحاد السوفيتي نصير الشعوب)) (46) .

غير أن إدريس السنوسي أعلن عن عزمه تشكيل حكومة برقة المستقلة، لتكون هي المسؤولة أمام البرلمان، وفي اليوم نفسه أعلنت بريطانيا الاعتراف به أميرا" ((على رأس حكومة برقة)) إلى جانب ترحيب الولايات المتحدة وفرنسا بإعلان استقلال برقة. بينما رفضت حكومة مصر هذا الإجراء لأن غايته تقسيم ليبيا، كما أشار عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية أن الاعتراف باستقلال برقة يعني حماية المصالح البريطانية، وبناء عليه فالجامعة لا تعترف إلا بليبيا المتحدة (47). ورغم كل الجهود التي بذلها مندوب الأمم المتحدة بالتواطؤ مع رؤساء الإدارتين الإنكليزية والفرنسية لتقسيم ليبيا، ومساندة الانفصاليين لهم من زعماء ورؤساء عشائر من على الساحة الليبية، إلا أن مندوب الاتحاد السوفيتي وبدعم الداخل الليبي له بالمظاهرات والاحتجاجات استطاع التأثير في القرار الذي اتخذته الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر 1949 بشأن ليبيا، والقاضي بإعطاء ليبيا الاستقلال في فترة لا تتجاوز أول كانون الثاني / يناير 1952 .

وبدعم بريطاني تجاهل إدريس السنوسي قرارات الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وواصل تطبيق سياسته الانفصالية، وعلى منوال الإنكليز أخذت فرنسا تطبق في الأراضي المحتلة في ليبيا الإجراءات الرامية إلى تقسيمها، وطبقت في فزان ((قانون النظام المؤقت)) الذي شُكلت وفقا" له المؤسسات الحكومية المستقلة. ولمساعدة أحمد سيف النصر في الشؤون القضائية والمالية والاقتصادية والزراعية والصحية والتعليمية عُين ثلاثة من المستشارين، وستة من مساعديهم . وعُين الأخصائيون الفرنسيون من أجل مساعدة المستشارين الفزانيين . بينما بقيت كل الجوانب التي تتعلق بسياسة إقليم فزان الخارجية بين يدي المقيم الفرنسي (48) .

وبناء على قرار الإدارة البريطانية المعلن عنه في كانون الأول / يناير 1950 كان مخططا" أن يتم تشكيل الحكومة المستقلة لطرابلس على ثلاثة مراحل، غير أن الطرابلسيين أظهروا مقاومة ضارية ضد ما هو من تخطيط الإنكليز ولكن إدريس السنوسي الذي كان المنفذ الأساس لسياسة الإنكليز تمكن من التنسيق بين الإدارة البريطانية والزعماء السياسيين في طرابلس لإقامة الحكومة المستقلة في طرابلس. وبمساعدة المستشار فؤاد شكري (49) بدأ بشير السعداوي نشاطه لإقامة الحكومة المستقلة في طرابلس، التي كان الإنكليز يسعون لإقامتها فأطلقت الإدارة البريطانية يد المؤتمر الوطني الطرابلسي في العمل ، بل وقدمت له المساعدة، في الوقت الذي كان فيه أعضاء الكتلة الوطنية الحرة يتعرضون للملاحقات بسبب مناداتها بوحدة ليبيا، واستقلالها وإقامة الحكم الجمهوري فيها .

وبدأت إعدادات تنسيق الجهود في ليبيا لإقامة دولة اتحادية ذات نظام ملكي، في الوقت الذي كان فيه الوضع الاقتصادي خانقا" ومستوى الحياة متدنيا" مما أثار استياء المواطنين وإعلان عمال الموانئ في طرابلس الإضراب والتظاهر احتجاجا" على نظام الاحتلال في ليبيا، وقد ردت السلطات الإنكليزية على ذلك بإجراءات قمعية فرضت على مندوب منظمة الأمم المتحدة، وممثلي انكلترا وفرنسا اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تشكيل الحكومة المستقلة. غير أن استمرار الليبيين في نضالهم أجبرهم على التزام سياسة المناورة، وإخفاء أهدافهم الحقيقية حول ليبيا (50). وقد فضحت الأعمال الانفصالية التي قامت بها انجلترا وفرنسا ومندوب هيئة الأمم المتحدة المتواطئ معهما خلال الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة . وخلال مناقشة التقارير التي تقدم بها هؤلاء في اللجنة السياسية الخاصة في أيلول / سبتمبر 1950 ، وجه مندوبو الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى أعنف النقد إلى رؤساء الإدارتين الانكليزية والفرنسية، وإلى مندوب منظمة الأمم المتحدة في ليبيا، مدعومين بمندوبي الدول العربية الذين طالبوا بالحفاظ على وحدة ليبيا، ومنها الاستقلال الحقيقي وتشكيل الجمعية الوطنية عن طريق الانتخاب .

لم يكن بمقدور الدول الغربية طرح قضية تجزئة ليبيا بصورة مفضوحة على نحو ما كان مخططا" له من قبل اتخاذ قرار منظمة الأمم المتحدة بمنح ليبيا الاستقلال في العام

1949 . ومن جديد أظهرت المناقشات في اللجنة السياسية الخاصة في الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في تشرين أول / أوكتوبر 1950 أن الكثير من الوفود يقف مؤيدا" لمنح ليبيا استقلالها مع الحفاظ على وحدتها. ولأول مرة طُرحت قضية الفيدرالية بصورة رسمية من قبل البرقاويين، وبموافقة الإنكليز. وفي 2 كانون أول / ديسمبر 1950 تداول التجمع الوطني موضوع بناء الدولة الفيدرالية في ليبيا .ووقف الطرابلسيون ضد الجمعية الوطنية وصلاحياتها، وضد سياستها في تقرير الصيغة الفيدرالية لبناء الدولة، واتخذت الحركة المناهضة للفيدرالية أشكالا" متباينة من المظاهرات والعرائض، والنداءات في المقالات الصحفية. وسلم زعماء المؤتمر الطرابلسي مندوب منظمة الأمم المتحدة عريضة احتجاج على مقترح الدولة الفيدرالية لحل الجمعية الوطنية وإقامة نظام حكم وحدوي، والتمثيل المتناسب مع عدد السكان في كل مقاطعة في الهيئات التشريعية للبلاد، واحتجت جامعة الدول العربية على أساليب تشكيل الجمعية الوطنية . أما الدول الغربية فاستمرت في تطبيق سياسة تجزئة ليبيا وحققت في ذلك نجاحات ملموسة .

تزايدت تظاهرات الطرابلسيين ضد نظام الحكم الفيدرالي، وازداد الرعب البوليسي في ليبيا. وفي العام 1951 بدل بشير السعداوي ، زعيم المؤتمر الوطني الطرابلسي، موقفه بصورة حادة، وبدأ بانتقاد اتجاه إدريس السنوسي الموالي للإنكليز، لكنه لم يقف ضد السلطة الملكية كسلطة، ورفع شعار ((الاستقلال الحقيقي لليبيا من دون جيوش انكليزية فرنسية)). ووقف بحزم معارضا" لتسليم ليبيا ((استقلالها)) من أيدي الإنكليز، وأسمى مثل ذلك الاستقلال بـ ((المكيدة الإنجليزية الجديدة)). علما" أن بشير السعداوي إثر ابتعاده عن الإنكليز، وبدء إضاعته لأنصاره في المؤتمر الوطني الطرابلسي كان يأمل بالحصول على تأييد ودعم وحماية الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة ترى ضرورة في تدعيم مواقفها العسكرية الإستراتيجية في ليبيا. وبناء عليه عُقدت في 17 أيار/ مايو 1951 اتفاقية بين القنصل الأمريكي وبشير السعداوي رئيس المؤتمر الوطني الطرابلسي وعد فيها الأمريكان انتزاع السلطة في ليبيا لقاء إيقاف الدعاية المعارضة لأمريكا. وقد دعم السعداوي موقفه مع الأمريكان من خلال تأييده لإقامة قواعد عسكرية أمريكية في ليبيا .

في الوقت نفسه كانت علاقة السعداوي مع ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية تلاقي تشجيعا"من طرف عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الذي أجرى بنفسه مفاوضات مع الحكومة الأمريكية حول دفع تعويضات لليبيا نظير استخدام قاعدة ويليس – فيلد (100 مليون دولار). وقد أكد عزام للحكومة الليبية عند إبلاغها بنتائج مباحثاته بأن هذه القيمة كافية لتغطية العجز في الميزانية الليبية خلال بضعة سنوات، وأن ليبيا غير مضطرة الآن لعقد معاهدة مع إنكلترا. غير أن الإنكليز سارعوا للحيلولة دون تحقيق الاتفاق بين الأمريكيين والأمين العام لجامعة الدول العربية. وبتغلغل الإنكليز والأمريكان ازداد الأمر تعقيدا" في ليبيا، فمن جهة أدى توحّد مصالح انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية المهيأتين عدوانيا" ضد الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية إلى إقامة القواعد الأجنبية على السواحل الليبية، ومن جهة أخرى وجدت ليبيا نفسها مشدودة إلى صراع وتنافس بين دولتين امبرياليتين تفكر كل منهما بإزاحة منافستها.

ولكن في الوقت نفسه قامت الشخصيات السياسية، وبشير السعداوي على الخصوص باستغلال التناقضات بين الدول الإمبريالية لصالحها، وجر ذلك معه عدم تنسيق الجماهير الشعبية، وشق صفوف القوى الوطنية . وعلى الرغم من أن الأمريكيين كانوا يتطلعون إلى ضرب مواقع الإنكليز في طرابلس الغرب، فإنهم لم ينسوا دقيقة واحدة هدفهم الرئيسي، وهو خنق حركة التحرر الوطنية الليبية، ولتحقيق ذلك أقاموا في طرابلس مركز استخبارات مهمته القيام بنشاط تخريبي في البلاد .

ازدادت حركة التحرر الوطنية والنشاط الجماهيري حدة ضد الفيدرالية، والجمعية الوطنية والحكومات المنفصلة، مما فرض على البريطانيين والفرنسيين الإسراع بإعلان المملكة الليبية المتحدة، والانتهاء خلال المواعيد التي حددتها قرارات الدورة الأولى للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 6 كانون ثاني / ديسمبر 1925 بإعلان ليبيا دولة مستقلة في فترة لا تتجاوز كانون ثاني / يناير 1952، وأن الإدارتين الإنجليزية والفرنسية قد بدأتا بنقل السلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة (51). وطبقا" لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عُقدت في ليبيا في تشرين الثاني / نوفمبر 1949 جمعية تأسيسية وطنية قامت بإعداد

دستور للبلاد . وفي 3 آذار / مارس 1951 شكلت حكومة مؤقتة . وأخيرا" أعلن في 24 كانون الأول / ديسمبر 1951 استقلال المملكة الليبية المتحدة، باعتبارها ملكية دستورية على رأسها محمد إدريس المهدي السنوسي ، والذي أصبح يسمى بإدريس الأول (52) .

ولكن مع إعلان استقلال ليبيا الموحدة، ورغم تصفية النظام الاستعماري فيها والذي جرى بطريقة ((سلمية)) نوعا ما فقد كان ذلك ((عملا" اضطراريا" من قبل الإمبرياليين الذين بذلوا وهم ينسحبون قصارى جهدهم في المحافظة على بقائهم في مواقع جديدة ، وبأشكال جديدة ، وأساليب جديدة للإشراف على البلاد والحيلولة دون نمو الحركة الوطنية التحررية . كانت ركيزتهم تتمثل في كبار الإقطاعيين وشيوخ القبائل الذين يحتلون المواقع القيادية في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد ، والذين أصبح النظام الملكي يحظى بتأييدهم . ولقد جرى بقسوة قمع الحركة الوطنية النامية)) (53) . وبسبب تآمر الدول الغربية لم تتمكن البرجوازية الوطنية الوليدة في ليبيا – والتي ظهر تأثيرها واضحا" في طرابلس التي كانت أكثر تطورا" من الناحية الاقتصادية – من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية لليبيا لأن الحكم كان مركزا" في أيدي التجمع الإقطاعي الملكي لبرقه، والذي أصبح العماد الرئيسي للإمبريالية في ليبيا . فبدلا" من الملكية الدستورية أرسيت قواعد الحكم الملكي المطلق المعتمد على الحراب الأجنبية .

وقد انعكس الصراع على السلطة العليا في ليبيا على مصير الحركة السنوسية كلها، لأن الإقطاعيين الكبار في طرابلس وبرقه أخذوا موقفا" معاديا" لأنصار إدريس السنوسي، إضافة إلى توتر العلاقات بين ممثلي فرع أسرة أحمد الشريف الذين اعتبروا أنفسهم أحق بحكم برقه ، وبين فرع أسرة إدريس السنوسي. وقد كان الفرع الأول ممثلا" بشيوخ الزوايا السابقين والأخوان والأعضاء المنفصلين من أسرة السنوسي ممن كانوا يدعون إلى بعث الحركة السنوسية على الأسس التي وضعها مؤسسها، وحقيقة الأمر أنهم كانوا يحاولون استعادة امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها قبل الاحتلال الايطالي. أما فرع إدريس السنوسي فكان معارضا" لما طرحه الفرع الأول بحجة أن المبادئ الأولى للسنوسية لم تعد ملائمة للتطور الاجتماعي – الاقتصادي للبلاد، ومن شأنها أن تؤدي إلى عزل السنوسي.

وفي الوقت الذي رفض فيه إدريس السنوسي إعادة بناء الحركة بالصورة القديمة فقد ظل محافظا" على بعض مؤسساتها وخاصة منها الزوايا، غير أن دورها كمراكز اقتصادية وإدارية قد أُلغي بشكل كامل . واقتصرت مهمة الزوايا التي أعيد نشاطها بعد طرد الايطاليين على حماية الأوقاف والإشراف على المدارس الدينية.

تركت سياسة إدريس السنوسي أثرها الكبير في أعضاء أسرته، فمن بين 38 أميرا" سنوسيا" كان 32 يقفون في صف المعارضة (54)، وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في القصر في العام 1954 بطش إدريس السنوسي برجال المعارضة، ونفى ما يقارب الستة عشرة فردا" من أقربائه إلى الواحات القاصية في جنوب البلاد لمدى الحياة. وفي العام 1951 أعلن أن الإسلام هو الدين الرسمي للمملكة الليبية المتحدة، وبناء عليه أقام شبكة متشعبة الفروع من المؤسسات والمعاهد الدينية (بدءا" من المدارس القرآنية وحتى جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية).

خامسا" – المعاهدتان البريطانية – الليبية / و الأمريكية – الليبية والنضال الليبي لتصفية القواعد العسكرية الأجنبية :

استغلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر فيها ليبيا. واتخذت بريطانيا عدة إجراءات لجعل ليبيا تابعة لها وأخطر هذه الإجراءات توقيع معاهدة ((الصداقة والتحالف)) بين ليبيا وبريطانيا في 29 تموز / يوليو 1953 (55)، وقد أعطت هذه المعاهدة الموقعة لمدة عشرين عاما" الحق لبريطانيا بإبقاء قواتها المسلحة على الأراضي الليبية والقيام ببناء الطرق وأنابيب النفط وغير ذلك من المنشآت والأعمال الهندسية والتصويرية والطبوغرافية. كما أعطت المعاهدة حق الحصانة للموظفين العسكريين البريطانيين، مقابل تعهد بريطانيا بتقديم ضمانة إسترلينية مئة بالمائة للإصدار الأول من النقد الليبي، وإدخال ليبيا في منطقة الإسترليني. وانضمام ليبيا إلى منطقة الإسترليني يعتبر ضربة كبيرة لمصالحها التجارية، لأن ليبيا لم تكن تصدر غير المنتجات الزراعية التي كان من الصعب إيجاد تصريف لها في بلاد منطقة الإسترليني .

عمت مشاعر الاستياء الداخل الليبي وأروقة جامعة الدول العربية بسبب توقيع المعاهدة (56) في الوقت الذي كان فيه النشاط الاقتصادي الأمريكي يزداد توسعا" في ليبيا عن طريق المساعدات المالية بالاعتماد على النقطة الرابعة من ((مشروع ترومان)) (57) والذي على أساسه عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عامة في 15 حزيران/ يونيو 1951مع حكومتي بريطانيا وفرنسا كدولتي إدارة في ليبيا، ومع حكومة ليبيا المؤقتة في 21 كانون الثاني / يناير 1952، والتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها تقدم مليون دولار لليبيا من أجل تطوير زراعتها، واستقلال موارد المياه، وتطوير التعليم والخدمات الصحية أيضا"، مع العلم أن هذه المساعدات لم تكن في الواقع سوى أجرا" لاستخدام القواعد العسكرية على أرض ليبيا، لأن القوات العسكرية الجوية الأمريكية كانت قد تحصلت منذ العام 1943على حق استخدام مطار الملاحة الواقع بالقرب من طرابلس، والذي كان تابعا" لإيطاليا فيما سبق، وكان ذلك الحق مؤقتا" ومحددا" بفترة القيام بحرب. ولكن ولإدراك القيادة الجوية الأمريكية بالقيمة الإستراتيجية لتلك القاعدة فقد جعلتها حلقة مهمة في نظام قواعد الولايات المتحدة الأمريكية في ما وراء البحار .

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ كافة الإجراءات في أثناء تقرير مصير المستعمرات الايطالية السابقة من أجل الاحتفاظ لنفسها بالقاعدة الليبية . وعندما مُنحت ليبيا استقلالها سارع الأمريكان لإجراء المفاوضات مع الحكومة الليبية المؤقتة بخصوص مطار الملاحة . وقد أضفت الاتفاقية الليبية – الأمريكية – شأن المعاهدة مع إنكلترا – صفة القانون على وجود القوات الأمريكية في البلاد لمدة 20 سنة . ومنحت الاتفاقية الأمريكان حقوقا" غير محدودة في استخدام الأراضي الليبية في الأهداف العسكرية ، بما في ذلك إجراء الأعمال الطبوغرافية وعمليات المسح الجوي في أي منطقة من ليبيا. وخلافا" للمعاهدة الموقعة مع إنكلترا والتي لا تعطي الحق في ملكية الأراضي المستأجرة، واستخدامها إلى إنكلترا، فإن الاتفاقية الموقعة مع الولايات المتحدة وضعت في الحسبان الملكية المشتركة للأراضي التي تستأجرها الولايات المتحدة ومن قبل طرف ثالث تعقد معه ليبيا معاهدة صداقة وتحالف . كما حصل الأمريكيون على حق استخدام الأراضي المستأجرة من أجل تدريب قطع صغيرة لبلدان أخرى . وقد استخدم الأمريكيون هذا الحق بصورة واسعة فيما بعد

لإعداد طواقم الطيران للقوات العسكرية الجوية لبعض دول حلف شمال الأطلسي فوق قاعدة ويليس – فيلد (هويلس) (وهو الاسم الذي صار يطلق بصورة رسمية على مطار الملاحة منذ سنة 1964). وبالإضافة إلى ذلك فإن كانت المعاهدة المبرمة مع إنجلترا قد طرحت إمكانية إعادة النظر فيها بعد مرور عشر سنوات، فإن الاتفاقية مع الولايات المتحدة لم تكن تنص على مثل هذا الشرط (58) .

التزمت الولايات المتحدة بدفع مليون دولار لقاء استئجار الأراضي الليبية، وحسب الاتفاقية فقد حددت الولايات المتحدة إقامة جيوشها في قاعدة ويلس– فيلد العسكرية وتحصلت على حق إقامة مطار في الوطيه الواقعة 60 كم جنوب زواره، وسارية إذاعية في منطقة مصراته ورادارات في منطقة طرابلس ودرنة وطبرق، وأقامت بالإضافة إلى ذلك محطة تلفزيون في قاعدة ويليس – فيلد بشكل أصبحت فيه تلك القاعدة تشكل خطرا" بالغا" ليس فقط بالنسبة للبلدان المجاورة، إنما أيضا" بالنسبة للشعب الليبي نفسه. لأنها كانت أضخم قاعدة جوية أمريكية في القارة الإفريقية حيث بلغ عدد العاملين فيها 12 ألف موظف عسكري ، وكانت مزودة بمعدات لإطلاق الصواريخ الإستراتيجية، وكان 600 طيار ممن يرابطون في أوروبا يتلقون تدريباتهم السنوية في القاعدة على القصف الذري في ميدانين أحدهما في الصحراء والآخر على مقربة من سواحل البحر المتوسط. كما كانت بعض وحدات القوات المسلحة لألمانيا الغربية تتلقى تدريباتها في ليبيا على تشغيل القذائف الأمريكية الموجهة. أما القواعد البريطانية فقد كانت في بنغازي وطرابلس والعدم ، وكانت قاعدة العدم بالغة الأهمية لأنها كانت المعنية بنقل القوات من بريطانيا عبر الأراضي الليبية إلى الشرق الأقصى وأفريقيا والخليج العربي (59).

سادسا" – ليبيا بعد احتلال الحلفاء لها :

تم للحلفاء في العام 1943 احتلال ليبيا للمرة الثالثة والأخيرة، وكما سبق وذُكر فقد أقيمت فيها ثلاث إدارات هي إدارة برقه وإدارة طرابلس وإدارة فزان، وتولت بريطانيا إدارة إقليمي برقة وطرابلس، أما إقليم فزان فقد تولت إدارته فرنسا. وكانت إدارة إقليمي برقة وطرابلس تابعة إلى إدارة الحرب، وفي أول نيسان / أبريل 1949 نقلت إدارة الإقليمين إلى

وزارة الخارجية، علما" أن الإدارة المدنية أدخلت عمليا" قبل هذا التاريخ. أما إقليم فزان فقد اتبع الفرنسيون فيه نظام الإدارة العسكرية الموجود في جنوب الجزائر ، أي أقيمت فيه إدارة عسكرية مباشرة يقوم ضباط الحاميات بمهمة إدارته سياسيا" وإداريا"، وهو النظام الذي استمر حتى استقلال ليبيا .

1- إقليم طرابلس :

بلغ عدد سكان طرابلس في نهاية العام 1947 حسب البيان الذي قدمته الإدارة العسكرية البريطانية 805.957 نسمة، منهم 729.500 ليبي مسلم، و 44.419 ايطالي، و28.606 يهودي، و 30.432 من جنسيات مختلفة (60). ويعود سكان طرابلس بأصولهم إلى البربر والعرب والقولوغلين والزنوج ولا يختلفون بأسلوب حياتهم إلا قليلا" ، وأهم الأعمال التي يمارسونها الزراعة وتربية الماشية .

أ – التكوين الاجتماعي ونظام الملكية: توزع السكان الأصليين لإقليم طرابلس ما بين الريف والمدينة. ومعظم سكان الريف هم مزارعون مستقرون، أما الرحل فيقل عددهم عن 10 % من مجموع السكان العرب والبربر . وحسب ما ذكرته تقارير الإدارة العسكرية البريطانية فقد اضمحلت نوعا ما اللحمة التي كانت تربط القبائل بالعشائر ، ولم تعد العشيرة كبيرة وعنصرا" مهما" في التكوين الاجتماعي إلا في الصحراء الجنوبية والغربية. أما في المناطق الأخرى فقد انتقلت السلطة من شيخ القبيلة إلى المدير ، وهو موظف شكل حلقة الاتصال بين القبائل وإدارة المركز . والشيخ الذي تنتخبه القبيلة مسؤول عن النظام وجباية الضرائب والإدارة العامة في القبيلة. وقد لعب النفوذ الديني دورا" كبيرا" في حياة السكان المسلمين الاجتماعية. حتى أن كثير من الأشخاص بل القبائل يدّعون أن نسبهم يعود للنبي، أو لولي مراكشي فيحظون بالاحترام لهذه القدسية الموروثة (61) . وتعتمد المكانة الاجتماعية والسياسية على ما يملكه الإنسان من أراض أو ثروة، أو تعليم ديني في الأزهر بالقاهرة. وأما الأراضي فكانت تخضع للقانون الإيطالي الذي اعتمد على عقود الملكية الصادرة عن الإدارة التركية السابقة. أما العشيرة فغير معترف بها من الناحية القانونية، وبالنسبة للنزاعات التي تقع بين العشائر بسبب المرعى فتقع مسؤولية حلها والنظر فيها على مجالسها مشكلة من العشائر .

تألف مجتمع مدن إقليم طرابلس من أجناس مختلفة، وكان للجالية اليهودية فيه منظمة خاصة، ولها ميثاق منحته إياهم الحكومة الايطالية، واعترفت به الإدارة البريطانية وترأس هذه المنظمة منذ سنة 1943 رؤساء يعينون بطريق الانتخاب توافق عليه وعلى وكيله الإدارة العسكرية البريطانية (62). كما قطنت الجاليات الأجنبية من إيطالية ومالطية ويونانية مدينة طرابلس، وكان الايطاليون يقيمون بشكل غير منظم فيها وفي ضواحيها . وأغلبهم يعمل بالزراعة، ولهم مستعمراتهم، وتتكون منهم وحدات اجتماعية. وفي طرابلس لجنة ايطالية استشارية عينتها الإدارة العسكرية البريطانية، ولكنها لم تكن ذات صفة تمثيلية، ولم يرض الايطاليون عن عضويتها. أما المالطيون فكان لهم منذ الاحتلال البريطاني منظمة رسمية برئاسة المدير الرئيسي ولهم لجنة ورئيس لتلك اللجنة ، بينما كان يرأس اليونانيين ممثلهم القنصلي .

ب – النظام الإداري: وُضع إقليم طرابلس تحت الاحتلال البريطاني منذ سنة 1943، وحكمت الإدارة العسكرية البريطانية الإقليم طبقاً" لقوانين ميثاق لاهاي لعام 1907 بوساطة القائد العام للقوات البرية لمنظمة الشرق الأوسط . وكان يضم إقليم طرابلس ثلاث مقاطعات هي: مدينة طرابلس والمقاطعة الغربية ومركزها الإداري في مدينة طرابلس، والمقاطعة الشرقية ومركزها الإداري في مصراته، والمنطقة الوسطى ومركزها الإداري في غريان. ويدير كل مقاطعة من هذه المقاطعات الثلاث رئيس للشؤون المدنية، ويتولى مجلس استشاري (من عرب وإيطاليين) تقديم النصح والمشورة لرئيس الشؤون المدنية في مدينة طرابلس، وإلى جانبه مجلس استشاري عمومي يتألف من علية القوم يُقدم النصح لرئيس مكتب الشؤون المدنية في مصراته. أما في باقي المناطق فيحصل موظفو الإدارة على النصح والإرشاد من اجتماعات غير رسمية للعرب والايطاليين. وتتفرع هذه المقاطعات إلى 21 مركزاً" (وفي سنة 1939 بلغ عددها 27 مركزاً").

ويوجد في معظم المدن مجالس بلدية تحت إشراف رئيس الشؤون المدنية وتباشر عملها حسب ما يقتضيه القانون الايطالي. وتشمل مسؤولية المجالس البلدية تخطيط المدن والمنافع العامة ، والمساكن وغير ذلك من الشؤون المحلية . وقسمت مدينة طرابلس إلى 22 قسماً، لكل قسم منها مختار يتقاضى راتباً" حكومياً" (63) .

ج- النظام القضائي: طبقت في إقليم طرابلس عدة قوانين وهي: القانون البريطاني الذي سُن ضمن بيانات وتعليمات رئيـــس الإدارة. والقانون الإيطالي، وقد صدر قبل 23 كانون ثاني / يناير 1943، مع إلغاء ما أقرته الميول الفاشية، وقد عُدلت القوانين الإيطالية حسب مقتضيات الأحوال العسكرية والقانون الإسلامي واليهودي في المحاكم الشرعية والربانية. وقد طبقت هذه القوانين في عدد من المحاكم في الإقليم وهي: المحكمة العسكرية العامة، والمحكمة العسكرية الابتدائية، والمحاكم الإيطالية، والمحاكم الأهلية، والمحاكم الشرعية والربانية، بالإضافة إلى المحاكم التي أنشئت تحت الإدارة البريطانية، وأشكال متنوعة من المحاكم لتسوية القضايا البسيطة مثل محكمة المصالحة والتحكيم للإيطاليين. وقد وجدت المحاكم في أهم مدن المديريات والأقاليم . وبالنسبة للنظام الأمني في إقليم طرابلس فقد كان تحت سيطرة البوليس، الذي نُظم على غرار قوات بوليس المستعمرات البريطانية ، إلى جانب عدد قليل من الشرطة الملكية .

أما بالنسبة للحدود الليبية في ظل الإدارة البريطانية فكانت مفتوحة، ويمكن التهريب والدخول منها إلى الأراضي الليبية بغير الطريق الشرعي بحرية تامة. ولكن كانت تقوم على خطوط القوافل الرئيسية حراسة منتظمة. فقد وجدت على الحدود التونسية ثلاث نقاط للحراسة ومركزان للحدود و 78 موظف. وعلى حدود فزان وجدت نقطتان للحراسة فيهما ستة رجال. ويوجد لحدود برقة نقطتان ومركز فيه أربعون رجلا" (64).

د- التعليم: حوى إقليم طابلس ثلاثة أنواع من التعليم، التعليم العربي وقد توزع على 87 مدرسة ابتدائية ضمت 11.540 تلميذا"، إلى جانب مدرسة للفنون والحرف العربية، وأربع مدارس ثانوية فيها 226 تلميذا"، و 358مدرسة دينية، وفيها 15.432 تلميذا" . وبسبب ظروف الحرب لم يكتمل التعليم والمدارس الثانوية وفي الوقت نفسه لم يتمكن التلاميذ العرب من الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية الايطالية، بل استبعد من المدارس 46 مدرسا" عربيا" كانوا يعملون في المعهد الإيطالي، علما" أن مستوى كفاءة المعلمين كان منخفضا" . وأما المدارس الدينية فكانت تتلقى مساعدة بسيطة من الحكومة، وفي الوقت نفسه كانت تشرف هذه المدارس على الأمور الصحية، ولكنها بقيت مدارس خاصة كما كانت في العهد الإيطالي .

أما بالنسبة للتعليم اليهودي فلم تقدم له التسهيلات اللازمة لإعادة فتح مدارس يهودية منفصلة، وكان أغلب طلبة المدارس الإيطالية من اليهود. وفي أول آذار / مارس 1948 كانت تضم رياض الأطفال الإيطالية 24 طفلا"، وتضم المدارس الإيطالية الدولية 3066 طالبا"، أما المدارس الإيطالية الثانوية فكانت تدرس 173 طالبا"، وإلى جانب ذلك وجد ثلاث مدارس يهودية أولية خاصة يُدرس فيها باللغة العبرية فقط، وتضم 231 طالبا". وقد استمرت المدارس الإيطالية بمزاولة تعليمها ، ووجد في بداية آذار / مارس 1948 سبع عشرة روضة أطفال ضمت 1174 طفلا" (منهم 124 يهوديا" و 1 عربيا") ، و74 مدرسة أولية ضمت 8999 طالبا"(منهم 3066 يهوديا" و 203 عربيا")، وتسع مدارس ثانوية ضمت 923 طالبا" (منهم 173 يهوديا" و 3 عرب) . إضافة إلى وجود مدرسة ثانوية خاصة للبالغين ضمت 306 إيطالي و 39 يهوديا" و 8 يونانيين و 6 عرب . وإلى جانب هذه المدارس فقد وجد مدرسة بريطانية ابتدائية وضمت 252 تلميذا" كان منهم 21 يهوديا" و 3 مسلمين. ومدرسة يونانية خاصة ضمت 30 طالبا". وكان التعليم الدولي، وصفوف مكافحة الأمية مجانا" ، على عكس المدارس الثانوية التي لم يكن دخولها مجانا" . وحسب ما كانت تزعم الإدارة البريطانية فإن 85 % من سكان المدن الكبرى يتكلمون الإيطالية .

هـ – الصحافة : جد في إقليم طرابلس خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية صحيفة يومية واحدة باللغة الإيطالية وهي ((كوريير دي تريبولي))، وبلغ توزيعها 1200 نسخة. وأخرى باللغة العربية وأسمها ((طرابلس الغرب)) وبلغ توزيعها 2000 نسخة، وكلتا الصحيفتان نُشرتا عن طريق مكتب الاستعلامات البريطاني التابع لوزارة الخارجية البريطانية. وهناك مجلة أسبوعية كانت تصدر باللغة الإنجليزية، وكانت مطبعة الحكومة تقوم بطباعتها ونشرها. وفي فترات متقطعة ظهرت صحيفة عربية، أو صحيفة إيطالية دارت اهتماماتها حول الإشاعات المحلية التي تحصل في المجتمع. وقد اهتمت الصحف بشكل عام بالأخبار العالمية على حساب الأخبار المحلية، وكانت وكالة رويتر المصدر الرئيسي لأخبار جميع الصحف. ولكن بشكل عام لم يكن للصحف التي كانت تصدر آثارا" مهمة في تكوين الرأي العام .

2- إقليم برقة :

ضم اقليم برقة العرب واليهود والمهاجرين الأوروبيين، وبلغت نسبة العرب من التعداد الإجمالي 98 % تقريباً في العام 1947 . وقد سيطر الأسلوب القبلي على حياتهم بسبب انتشار البداوة، أما أهل الحضر فكان عددهم قليلاً، وعملوا ببعض الصناعات البدوية والتجارة. وسكن غالبية اليهود في المدن، وعملوا في التجارة. بينما تألف الأوروبيون من يونانيين ومالطيين وطليان ، وعدد قليل من الأرمن وعملوا بالتجارة .

أ- التكوين الاجتماعي: سيطر النظام الاجتماعي القبلي على حياة الريف في برقة، وانقسمت القبيلة إلى عدد من الأقسام، وكل قسم إلى عدد من الأجزاء أقلها ما يطلقون عليه اسم ((بيت)). ولكل قبيلة أو قسم منها منطقتها الخاصة بها. أما السلطة العامة فكانت في أيدي الشيوخ الذين يبتون في جميع الشؤون المتصلة بحياتهم المشتركة، وإذا ما نشبت الحرب توحدت الزعامة السياسية في قبيلة واحدة. ولم يكن للشيوخ سلطات معترف بها رسمياً من قبل الإدارة البريطانية، ولا يتناولون مرتبات. وقبل العام 1923 كانت المراكز الخاضعة للسنوسيين تُعد مراكز للقانون والتعليم والإدارة وقد ألغى الإيطاليون هذه المراكز .

شهد إقليم برقة الحياة الحضرية في كل من بني غازي وبرقه ودرنه، والتي تعتبر أهم المدن الأولى وأكبرها، ومركزاً مهماً للتجارة والسياسة والإدارة. ولم يكن للعرب القاطنين في هذه المدن نظاماً اجتماعياً خاصاً بهم، علماً أنهم أخذوا في تنظيم أنفسهم اجتماعياً وسياسياً عقب الاحتلال البريطاني. أما اليهود فقد توزعوا على عدد من الطوائف، ولكل منها هيئة منتخبة ورئيس. بينما الجاليات اليونانية والمالطية والأرمينية فكان عددهم قليلاً ، ولكل جالية رئيس يختاره الآخرون، كما يختارون هيئة على الشؤون الدينية والتعليمية والاجتماعية، وتمثل مصالحها أمام رجال الإدارة .

ب- الأرض وملكيتها الزراعية: بلغت مساحة برقة ما يزيد على 700.000 كم2 موزعة ما بين أراض زراعية، وأراض للمراعي، وغابات وأراضٍ لا يُنتفع بها، إضافة إلى أرض بور ومستنقعات وتبعاً للإدارة العسكرية البريطانية فإن الأراضي في سنة 1940 وصلت إلى

155.300 هكتار، ومنها 122.790 كانت تابعة لمنظمة الاستئجار الإيطالي، و 46.644 لمعهد الاستعمار، وقد عَطلت الحرب أعمال هذه المؤسسات الاستعمارية. وملكية هذه الأراضي موزعة بين القبائل طبقاً للقانون العرفي، وعندما يتم استصلاح مساحة من الأرض فإن هذه الأرض تعتبر ملكاً لها، ولكن لم يسجل سوى نسبة بسيطة من هذا النوع من الأراضي . ومعظم المساحات الصالحة للزراعة استثمرت في زراعة الحبوب والخضراوات والفاكهة وزراعة العنب والزيتون . كما كانت الماشية ومنتجاتها إلى جانب هذه الزراعات أهم موارد إقليم برقة ، ناهيك عن صيد الأسماك وصيد وصناعة الإسفنج التي لقيت اهتماماً كبيراً من البريطانيين ، ومن قبلهم الطليان . وقد تمتع هذا الإقليم بمركز ممتاز فيما يتعلق بالتبادل التجاري بينهما وبين مصر ، إذ أن بائعي الماشية (وهي تعتبر من صادرات البلاد الرئيسية) إلى مصر مسموح لهم باستثمار 50 % من معاملتهم في بضائع مصرية دون الرجوع إلى موافقة النقد بصرف المال . ويسهل الحصول على العملة الخارجية لدفع الواردات التي اعتبرتها الإدارة العسكرية البريطانية أساسية .

ج- النظام القضائي والإداري: بناءً على ميثاق لاهي لعام 1907 أشرفت الإدارة العسرية البريطانية على إدارة برقة منذ تشرين ثاني / نوفمبر 1942، وقد عُدل ذلك الميثاق في بعض الوجوه نظراً للسياسة التي أعلنتها الحكومة البريطانية من أن برقة لن تخضع مرة أخرى للحكم الإيطالي. وكان القائد الأعلى للقوات البرية في الشرق الأوسط يتولى شؤون القضاء الأعلى، ويتولى مندوبون عنه السلطة وشؤون الإدارة بوساطة ضابط الشؤون المدنية. ويتولى هذه السلطة عن رئيس الإدارة المسؤول رأساً عن إدارة إقليم برقة. وليس لرئيس الإدارة أي سلطة على القوات العسكرية الموجودة في البلاد، إنما يتولى الإشراف عليها القائد الأعلى للقوات عن طريق سلسلة قيادات أخرى. وقسمت برقة إلى ثلاثة أقسام هي بني غازي والجبل الأخضر ودرنة في كل منهاموظف بريطاني يقوم بشؤون الإدارة، يعاونه تسعة ضباط بريطانيين فضلاً عن وجود ثلاثة معاونين آخرين يُطلق عليهم اسم ((نائب المصرف)) وهم من الليبيين، ومن دونهم آخرون منهم تسعة قائمقامات، و 17 مديراً و 4 نواب ومدير وكلهم من الليبيين .

أما الإدارة القضائية فقد زاولت عملها اعتمادا" على القانون البريطاني، الذي كان ينفذ بوساطة اعلانه أو تنظيمه عن طريق رئيس الإدارة الخاضع لسلطة القائد الأعلى للقوات البرية في الشرق الأوسط واعتمدت الإدارة القضائية على القانون المدني الإيطالي وعلى الشريعة الإسلامية والقوانين اليهودية . وكانت القوانين تطبق من خلال المحاكم العسكرية البريطانية والمحاكم الشرعية والمحاكم اليهودية والمحاكم الأهلية .

د- التعليم: وجد في إقليم برقة في العام 1939 عدد من المدارس الخاصة التي كان الإيطاليون قد أسسوا لها، مثل مدرسة الذكور والإناث التابعة لكنيسة الروم الأرثوذكس، وضمت 600 تلميذا" معظمهم ايطاليون. وللكنيسة أربع مدارس إرسالية عدد طلابها 347 طالبا". وكان للجمعية اليهودية مدرستان واحدة للذكور والأخرى للإناث، وعدد طلابها 75 طالبا"، كما كان هناك 90 مدرسة قرآنية، وعدد طلابها 950 طالبا". وبناء" على ما ذكرته الإدارة العسكرية البريطانية فقد وجد 24 مدرسة ابتدائية للطلبة الطليان، ومدرستان ثانويتان، ومدرسة صناعية واحدة، ومدرسة ابتدائية لليهود، و 21 مدرسة ابتدائية للعرب . وعند احتلال الجيوش البريطانية لبرقه وجدت جميع المدارس مقفلة، والأبنية مهدمة لكن الإدارة البريطانية فتحت ستة مدارس في العام 1946، وفي العام 1948 أصبح في برقة 51 مدرسة، بالإضافة إلى26 مدرسة قرآنية مع مراعاة التقسيم في هذه المدارس بين مدارس خاصة ومدارس حكومية، لكل من العرب وللجمعيات الأجنبية واليهود واليونان. وكان التعليم مجانا". وقد أسس في العام 1948 مدرسة تجارية للأساتذة المتدربين. وحسب ما ذكرته الإدارة الانكليزية فقد كان 72 % من مجموع السكان يتحدثون اللغة الإيطالية ومعظمهم من سكان المدن .

هـ - الصحافة: نشر في إقليم برقة تحت الإدارة البريطانية جريدة ((برقة الجديدة)) وكانت تصدر باللغة العربية من قبل قلم الاستعلامات البريطاني ثلاث مرات في الأسبوع، وبلغ توزيعها 1200 نسخة، واهتمت بنشر الأخبار الداخلية والخارجية. وهناك ثلاث جرائد أخرى خاصة صدرت باللغة العربية احداها ((الفجر))، وهي أسبوعية، وكان يوزع منها حوالي 1000 نسخة، واهتمت بنشر المقالات السياسية والأدبية، كما وجد هناك صحيفتان

أسبوعيتان هما((الاستقلال)) وكان يوزع 750 نسخة منها، و ((الوطن)) وكان يوزع 900 نسخة، واهتمتا بنشر الأخبار المحلية والسياسية، وأديرت هاتان الجريدتان من قبل إدارة واحدة، وانحصر برنامجهما بالمطالبة بالاستقلال وإمارة السيد السنوسي. أما ((الوطن)) فكانت تطالب بالاستقلال وإمارة السنوسي مع وجوب توحيد ليبيا ، وكانت لسان حال نادي عمر المختار ولكن رغم نشر هذه الصحف فقد بقي دورها بشكل عام محدودا" بسبب تفشي الجهل والأمية بين السكان .

3- **إقليم فزان** :

أطلقت السلطات الفرنسية تسمية فزان على ثلاثة أقسام إدارية هي: قسم غدامس وقسم مرزوق وسبها وبراك وقسم جهات، وسكان هذا الإقليم مسلمون. ويتركز البربر منهم شمال الإقليم، والطوارق في غربه، والتيبو في الجنوب الشرقي من فزان، وأما الباقون فهم من خليط يطلق عليهم اسم الفزانين. ويتكلم معظم سكان هذا الإقليم العربية، ما عدا التيبو والطوارق وسكان غدامس وبعض العناصر النيجيرية في (جهات) ومرزوق الذين احتفظوا بلهجاتهم، مع استعمالهم للعربية كلغة ثانية. وينقسم سكان فزان تبعا" لأسلوب حياتهم إلى ثلاثة أقسام: رحل، ونصف رحل، ومقيمون ثابتون. والسكان الباقون يعيشون في القرى القريبة من الواحات في الوديان، ولا توجد مدن كبيرة في فزان .

أ- التكوين الاجتماعي ومجموعاته المؤسسة: كان سكان فزان الرحل منهم وشبه الرحل منظمين على الأسس القبائلية، ويعين الرؤساء عن طريق الانتخاب. وتبعا" لما ذكرته الإدارة الفرنسية قسموا إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة. وبين الطوارق يتمتع المشايخ بسلطة ونفوذ كبيرين، وهما بالتالي يخضعون لإشراف المدير المحلي والموظف الإداري المعين من قبل السكان المحليين ويقسم مزارعو فزان إلى ثلاثة أقسام:

(1) – عمال الحقول: وليس لديهم مصدر رزق إلا أعمالهم اليدوية، ويعيشون في حالة مجاعة، وليس لديهم إلا ضروريات الحياة، وتبلغ نسبتهم 75 % من العدد الإجمالي لسكان إقليم فزان.

(2)- الطبقة المتوسطة: وهم الذين لا يعملون بأنفسهم، وإنما يؤجرون عمالا" من الطبقة الأولى وهم 20 % من سكان الإقليم.

(3)- الطبقات العليا: وهم أصحاب الملكية الكبيرة ، ويؤلفون 4 % (65) .

ب- الصحافة: لم يشهد إقليم فزان وجود صحافة فيه، وتبعا" للسلطات الفرنسية لا يوجد تقييد على استيراد الصحف، فقد كانت كافة الصحف الفرنسية تدخل الإقليم بحرية، والصحف العربية كانت تصل من القاهرة وبنغازي وطرابلس وتونس. وحقيقة الأمر أن تداول الصحف كان قليلا" جدا".

ج- النظام الإداري والقضائي: قسم إقليم فزان في عهد الإدارة الفرنسية إلى ثلاثة أقسام (1) غدامس (2) أقسام مرزوق وسبها وبراك، والتي تسمى بفزان (3) منطقة جهات . ويتم حكم هذا الإقليم تبعا" للبنود 83 ، 48 ، 55 من معاهدة لاهاي 1907، علما" أن الإدارة الفرنسية حسب ما ذكره تقرير روسي، لا تحترم ما جاء في هذه البنود (66). كانت غدامس: تضم درج وسينا، وتبعت الإدارة الفرنسية حتى كانون ثاني/ يناير 1948، وكانت تسمى فزان – غدامس، وقد ألحقت منذ ذلك التاريخ بجيوب تونس. وحسب ما تذكره السلطات الفرنسية في تقاريرها أن ذلك جرى لضمان التسهيلات الإدارية. وكان على رأس الحكم الإداري والعسكري حاكم محلي يتبع للحاكم العسكري في المناطق الجنوبية من تونس، ومركزه في غابس. أما فزان فقد تولى إدارتها حاكم عسكري عينه وزير الداخلية الفرنسية، بالاتفاق مع وزير الحربية الفرنسية. وهو يرأس القوة العسكرية في فزان بالإضافة إلى مسؤوليته الإدارية. ولكن سلطاته الحقيقية لم تكن واضحة. وكان يعتمد على الحاكم العام في الجزائر الذي انيطت إليه إدارة المنطقة إضافة إلى وضع الميزانية التي كان يوافق عليها وزير الداخلية والحربية . وبالنسبة لمنطقة جهات فقد كانت تتمتع بمركز سياسي خاص حسب ما ذكرته السلطات الفرنسية (67) .

طبقت السلطات الفرنسية في إقليم فزان الشريعة الإسلامية، ويطبقها القاضي والقانون الفرنسي العسكري. وكان يوجد محاكم لمعالجة القضايا المدنية تبعا" لأحكام الشريعة

الإسلامية . وفي فزان كان بالإمكان استئناف أحكام القاضي في محكمة الاستئناف المكونة من 3 قضاة في المنطقة. وفي غدامس تُستأنف الأحكام لمحكمة استئناف بايتنا في مديرية قسنطينة بالجزائر. ويحاكم المتهمون في غدامس في مجالس الأعيان تبعا" للعرف المتبع . وفي جهات يقوم بالمحاكمة رئيس ملحق في جنوب الجزائر . أما الطوارق فتتم محاكمتهم من قبل مجلس قبائلي. وبالنسبة للتهم الجسيمة والجرائم فكان يتم التحقيق فيها في محكمة فزان العسكرية في قسنطينة في الجزائر. وللحاكم العسكري في فزان ولمساعديه سلطات في فرض العقوبات الإدارية. ولكي يكون بإمكان السلطات الفرنسية المحافظة على أمن الإقليم فقد اعتمدت على عدد من الفرق الصحراوية، إلى جانب شبكة اللاسلكي للأمن العسكري وعدد من رجال الشرطة.

د- التعليم: أنشأت الإدارة الإيطالية مدرسة حكومية في كل من المراكز التسعة المهمة للسكان، وكان التعليم باللغة الإيطالية، أما اللغة العربية فتم تدريسها تحت رقابة المدرسين الإيطاليين مع تقديم بعض الخدمات الاجتماعية للطلبة. وفي العهد الفرنسي أُدخلت اللغة الفرنسية إلى التعليم في هذه المدارس، على غرار التعليم في أفريقيا الشمالية للمسلمين. وتذكر السلطات الفرنسية إلى أن 10 % من السكان الذكور يقرؤون العربية، وحوالي 200 فردا" يتكلمون الايطالية و 50 الفرنسية. وبالشكل العام فقد كانت نسبة التعليم قليلة جدا" في الإقليم (68).

سعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لفرض رقابتها على ليبيا عن طريق ربطها بمعاهدات واتفاقيات جائرة. وطبقا" لقرارات الدورة الخامسة للهيئة العامة لعام1950 فقد أُلقيت مسؤولية التقدم الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا على عاتق منظمة الأمم المتحدة . وبعد إعلان الدولة المستقلة ظهرت ضرورة المسارعة إلى حل قضية تطبيق النقد الموحد في ليبيا، وإيجاد الوسائل لتغطية العجز في الميزانية. وعلى أساسات القرارات المشار إليها تقدم مندوب منظمة الأمم المتحدة إلى حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا ومصر بطلب إيفاد الخبراء الماليين للاجتماع به بغية مناقشة القضايا المالية. وقد بلغ تآمر الدول الغربية من خلف ظهر ليبيا درجة من الوضوح جعلت مندوب منظمة الأمم المتحدة نفسه يبادر بالتنصل منه.

هوامش الفصل الثالث

1- للتفصيل : رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص 165-184 .

2- تؤخذ من رسالة بشرى ص 248 للهوامش

3- بروشين، تاريخ ليبيا .... ، ص 256 .

4- Kimche , J . Seven Fallen Pillars . The Middle East 1915-1950 , London , 1960 , P178.

5- للتفصيل : ليفين و . أ د ، الإعداد للحرب في المشرق العربي ، موسكو ، 1937 ، ص 46 .

6- المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص 124 .

7- وكان برامبل خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها يخدم في إدارة الحدود المصرية، وبعد الثورة المصرية عام 1952 طُلب من ذلك الجاسوس مغادرة الأراضي المصرية:

Khdduri , M , Modern Liba , Balimore , P 29

8- شكري ، السنوسية بن ودولة ، ص 272 .

9- بروشين ، تاريخ ليبيا، ص 260 .

10- الشنيطي ، قضية ليبيا ، ص 166 .

11- أشارت لجنة التحقيق الرباعية فيما بعد إلى ((أنه قد تم التوصل سنة 1940 إلى اتفاقية بين إدريس السنوسي والسلطات البريطانية في مصر حول تشكيل قوات دعم عربية – ليبية من الليبيين المقيمين في مصر)) ونتيجة لتلك الاتفاقية أخذ الإنكليز بالإنفاق على إدريس السنوسي وأفراد أسرته في الفترة الواقعة بين 11 نوفمبر سنة 1947 و 30 يونيه سنة 1948 مبلغ 66638 جنيها" استرلنيا" . بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 260 .

12- مجموعة من المؤلفين ، تاريخ الأقطار العربية .... ، ص 240 .

13- Kadduri , Modern Libya , P 41.

14- بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 268 .

15- المرجع السابق ، ص 272 .

16- Kadduri , Modern Libya , P 46.

17- بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 273 .

18- بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 275 .

19- للتفصيل حول النادي ، المرجع السابق ، ص 281 .

20- Kadduri , Modern Libya , P. 55.

21- للتفصيل في دور جامعة الدول العربية لنيل ليبيا استقلالها أنظر: آمال السبكي استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952 ، القاهرة، 1990 .

22- Kadduri , Modern Libya , P. 59.

23- Ibid , P 57.

24- Ibid , P 65.

25- وهي اللجنة التي أقرها مؤتمر مندوبي وزراء الخارجية في لندن في 3 تشرين أول /أكتوبر 1947 لتنفيذ معاهدة الصلح مع ايطاليا، حيث تم تكليف لجنة للتحقيق من الدول الأربع الكبرى لبحث أحوال المستعمرات الايطالية من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . كما تقرر أن تستشار كل من لندن وايطاليا والحبشة ومصر والجامعة العربية لعرض وجهات نظرها وطلباتها المتعلقة بالمستعمرات . الشنيطي، قضية ليبيا ... ، ص 204 .

26- للتفصيل انظر : بروشين ، تاريخ ليبيا .... ، ص 288 .

27- المرجع السابق، ص 292 .

28- الشنيطي، قضية ليبيا ... ، ص 212 .

29- بروشين، اريخ ليبيا ... ، ص 273 .

30- زيادة، برقة الدولة العربية .... ، ص 185 .

31- السبكي ، استقلال ليبيا ... ، ص 7 .

32- حول الإقليم بشكل أكثر تفصيلا" انظر: زيادة ، برقة الدولة العربية ، ص 182- 196 .

33- حول النص الكامل للمذكرة التي قُدمت إلى مؤتمر مجلس وزراء الخارجية في العام 1947، أنظر : زيادة ، برقة الدولة العربية ... ، ص 122- 126 .

34- المرجع السابق ، ص126 .

35- زيادة، برقة .... ، ص 127 .

36- بروشين ، تاريخ ليبيا ... ، ص 304 .

37- السبكي ، استقلال ليبيا ...، ص 35 .

38- زيادة ، برقة .... ، ص 129 .

39- بروشين ، تاريخ ليبيا .. ، ص 327 .

40- المرجع السابق ، ص 329 .

41- زيادة ، برقة ... ، ص 130 .

42- مجموعة من المؤلفين ، تاريخ الأقطار العربية ، ج2 ، ص 246 .

43- روشين ، تاريخ ليبيا .. ، ص 332 . عن جريدة المصري بتاريخ 1949/5/14 .

44- المرجع السابق، ص 335 336 ، عن جريدة الكتلة ، بتاريخ 1949/6/7 .

45- للتفصيل أنظر : Kadduri , Modern Libya , P. 59

46- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 348 .

47- مجموعة من المؤلفين ، تاريخ الأقطار ... ، ج2 ، ص 247 .

48- المرجع السابق ، ص 353 .

49- بروشين ، تاريخ ليبيا ، 350 .

50- للتفصيل : بروشين ، ص 357 عن : الأمم المتحدة ، التقرير السنوي الثاني لمندوب منظمة الأمم المتحدة ، الهيئة العامة ، التقارير الرسمية ، الدورة السادسة ، الملحق رقم 17/5 (1949) باريس ، 1951 .

51- الكتاب الأبيض في وحدة طرابلس وبرقة ، نشرته اللجنة الطرابلسية ، القاهرة ، 1949 ، ص 10

52- مجموعة من المؤلفين ، تاريخ الأقطار العربية ، ج2 ، ص 248 .

53- المرجع السابق ، ص 248 .

54- بروشين ، تاريخ ليبيا ... ، ص 378 .

55- للتفصيل : المرجع السابق عن التقرير السنوي الثاني لمندوب منظمة الامم المتحدة في ليبيا ، الأمم المتحدة ، الهيئة العامة ، التقارير الرسمية ، الدورة السادسة ، الملحق 17/5 (1949) باريس ، 1951 ، ص 169 .

56- للتفصيل في ردة فعل بشير السعداوي ، والذي اعتبر توقيع المعاهدة الإنجليزية الليبية عملا" يعادل الخيانة ، أنظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، تاريخ 1953/1/9 .

57- مشروع ترومان

58- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 392 .

59- مجموعة من المؤلفين ، تاريخ الأقطار العربية ، ج2 ، ص 250 .

60- وردت هذه الأرقام عن البيانات التي وضعت لأغراض التموين، لذلك قد يكون مبالغا" فيها

61- زيادة ، برقة الدولة .... ، ص 135 .

62- حول وضع اليهود بشكل مفصل أنظر: مجموعة من المؤلفين ، يهود البلدان العربية ..

63- زيادة ، برقة الدولة .... ، ص 145 .

64- المرجع السابق ، ص 149 .

65- زيادة ، ليبيا ... ، ص 183 .

66- المرجع السابق ، ص 184 .

67- المرجع السابق ، ص 185 .

68- المرجع السابق ، ص 191 .

وقل رب زدني علما
Damascus University

الفصل الرابع

النفط ودوره في تطور الاقتصاد الليبي بين العامين 1952 - 1969

أولا- أهم التطورات الاقتصادية في ليبيا :

حدث في حياة ليبيا الاقتصادية تغيرات كبيرة في منتصف الخمسينات عندما أكتشف في البلاد مخزون كبير من النفط كان من أهم نتائجه إقامة صناعة نفطية حديثة تركت آثارها في الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في ليبيا.

1- أثر صناعة استخراج النفط في الوضع الإقتصادي الليبي :

تقسم مرحلة تطوير صناعة النفط في ليبيا إلى مرحلتين. الأولى: وتمتد بين العامين 1955-1960 وهي مرحلة التنقيب والضخ التجريبي، وتحديدا المخزون الصناعي للنفط والإعداد المكثف لاستثمار المصادر المكتشفة وتنظيم تصدير النفط بعد أن أخذت في نيسان / أبريل 1961 25 شركة غربية امتيازات العمل في ليبيا (15 أمريكية ، 4 ألمانية غربية، 2 فرنسية ، 2 إيطالية ، 1 بريطانية ، 1 هولندية) . وكانت مساحة المنطقة التي منحت فيها الامتيازات تعادل 1275 ألف كم2 ، أي 72 % من مساحة ليبيا. أما المرحلة الثانية : فكانت بين العامين 1961 - 1969 ، وتميزت بالتسارع في استخراج وتصدير النفط ، إلى جانب إقامة أنابيب النفط والموانئ النفطية وطرق المواصلات، وغير ذلك من الإنشاءات المساعدة . فمنذ العام 1961 وحتى 1968 تم بناء خمسة موانئ نفطية هي: مرسى البريقة سنة 1962 ، والسدرة سنة 1962 ، وماراتون رأس لانوف سنة 1965 ومرسى حريقة سنة 1967 ، والزويتينة سنة 1968 (1).

هذا وقد صدّرت ليبيا في 676 ألف طن في العام 1961 ، وفي العام 1968 ارتفع تصديرها للنفط إلى 128 مليون طن. وفي العام 1969، أي في العام الذي تم فيه القضاء على الملكية في ليبيا وصل حجم الصادرات النفطية إلى 151.7 مليون طن . حتى أن صحيفة ((وورلد بيتروليوم)) Wrld Petroleum ذكرت في عددها الرابع والصادر في

العام 1967 في معرض حديثها عن تزايد استخراج النفط إلى أن النفط الخام قد تزايد في ليبيا خلال سنتي 1961 – 1969 بنسبة تفوق ما حدث لدى أية دولة أخرى خلال مجموع تاريخ الصناعة النفطي . وبين العامين 1958 – 1968 مدت شركات النفط الأجنبية خمسة مجمعات خطوط نفطية . وبين العامين 1956 – 1967 تم حفر 2231 بئرا" نفطيا". بالإضافة لذلك حفرت الشركات 2932 بئرا" للماء ، و 129 بئرا" للدراسات الجيولوجية ، وأقيم في مرسى البريقة مصنعا" للتكرير بإنتاجية 8 آلاف برميل يوميا" . كما أقيم أكبر مصنع في العالم لتمييع الغاز بكلفة 85 مليون دولار ، وأقيم مصنع آخر مماثلا" في الزويتينة (2).

كان هدف ذلك الاتساع الهائل في كافة الأعمال النفطية في ليبيا هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح، وفي أقصر فترة ممكنة عن طريق الاستثمار الإستنزافي للمصادر النفطية. ورغم ذلك فقد كانت صناعة استخراج النفط كفرع من فروع الاقتصاد في ليبيا منفصلة عن الاقتصاد التقليدي إلى حد كبير. ولم يكن النفط المستخرج مكررا" تقريبا" في ليبيا، فقط كان هناك مصفايتان صغيرتان لتكرير النفط لتغطية احتياجات شركات النفط.

ورغم تطور الصناعة النفطية في ليبيا إلا أنها كانت تمثل قطاعا" أجنبيا" لم ينسق مع الاقتصاد الليبي العام، الذي كان يتطور بصورة مستقلة جنبا" إلى جنب مع الفروع التقليدية للزراعة والصناعة في ليبيا، لأن الصناعة النفطية كانت ملكا" للرأسمال الأجنبي، الذي كان يجني أرباحا" طائلة منها (3) . وفي الوقت الذي كانت فيه صناعة استخراج النفط والصناعة النفطية تمثل نمطا" رأسماليا" للإنتاج في ليبيا، كانت الأنماط العشائرية والإقطاعية للاقتصاد هي السائدة في الزراعة. وكانت هذه الأنماط تتعايش فيما بينها وتتطور ضمن شروط العلاقات السلعية – النقدية المتبادلة والمتزايدة. بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي والإداري – السياسي من جانب الدولة. بل وكانت تتم عمليات التأثير والتداخل المتبادلين بين الأنماط الاقتصادية، بينما كانت الأنماط العشائرية والجماعية تضمحل شيئا" فشيئا" ليحل مكانها النمط الرأسمالي بشكل سريع .

تطورت صناعة استخراج النفط في الستينات بشكل سريع ، غير أن هذا التطور لم يغير من البنية الاستعمارية للاقتصاد الليبي، بل العكس من ذلك، إذ استبدل التخصص

الزراعي الوحيد الجانب في البلاد بتخصص وحيد الجانب في المواد الأولية ، والذي كان النفط يلعب فيه دور المادة الوحيدة . وبناء" على هذا فإن التطور السريع للعلاقات الرأسمالية في ليبيا عند تخوم الخمسينيات والستينيات لم يبدأ بقوة التطور الطبيعي للقوى المنتجة في ليبيا ، وخروجها إلى الساحة العالمية ، بل بسبب جرها إلى فلك السوق العالمية عن طريق الاحتكارات الأجنبية . فعند حصول ليبيا على استقلالها في العام 1951 كانت التجارة الداخلية والخارجية بوضع سيء، فالنمطان الاقتصاديان العشائري والإقطاعي السائدان في ليبيا – وخاصة في المجال الزراعي – لم يكن لديهما القدرة على تأمين إمكانيات كبيرة للادخار والمساعدة على تطور القوى الإنتاجية، وتطوير التجارة . أما اقتصاد البدو وأنصاف البدو والفلاحين ، فكانت تعتبر من أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية الذي اتصف بالقدرة الشرائية المتدنية للبدو والفلاحين، وخاصة في برقة وفزان .

عملت سياسة الدول الغربية على عزل أقاليم ليبيا الداخلية عن بعضها في أثناء السيطرة الإنكليزية والفرنسية مما أدى إلى تراجع التجارة الداخلية بين هذه الأقاليم بشكل أعاق فيما بعد نشاط الشركات النفطية، وأضاع الكثير من وقتها، وزاد من مصاريفها. ولكن في العام 1963 تم التخلص من الفيدرالية الموجودة بين الأقاليم الليبية، وأخذت عملية تشكيل السوق الوطنية المشتركة تتسارع بصورة ملموسة. وبالنسبة للتجارة الخارجية، وخاصة فيما يتعلق منها بالتصدير ، فلم تكن كبيرة" حتى الستينات. لأن معظم الصادرات كانت عبارة عن بعض المنتجات الزراعية، التي تتحكم فيه حالة المناخ. فكان التصدير ينحدر بصورة كبيرة في سنوات الجدب.

ومثال ذلك أن الصادرات قدرت في العام 1952 بـ 4.5 دينار ليبي، وفي العام 1955 بـ 4.6 مليون دينار ليبي، وانخفضت في العام 1960 إلى 3 مليون دينار ليبي. وفي الوقت الذي كانت فيه الواردات تلعب دورا" كبيرا" في التجارة الخارجية، فإن المستهلك الأساسي للمواد المستوردة لم يكن من أهل البلاد، بل من المواطنين البريطانيين والأمريكيين العاملين في الشركات والمؤسسات والمصالح الأجنبية. وكانت السلع الغذائية تلعب دورا" كبيرا" في الواردات، وكان توريدها يزيد كثيرا" من استيراد الآليات والمعدات (4).

هذا وقد زادت واردات ليبيا في خلال السنوات العشر التي تلت الاستقلال (1951 – 1961) أكثر من خمسة أضعاف، في الوقت الذي بقيت فيه الصادرات عند نفس المستوى، وهذا ماأدى إلى تزايد عجز الميزان التجاري الخارجي . ولكن منذ العام 1956 بدأ يظهر اتجاه جديد في هذه التجارة بسبب تصدير النفط، مقابل انخفاض نسبة الصادرات التقليدية. وفي نهاية الستينات كانت الآليات والمعدات وقطع الغيار تشغل المركز الأساسي من البنية السلعية للواردات الليبية ، بينما كانت المواد المصنعة كالورق والمصنوعات الورقية وصفائح المعدن الحديدية وغير الحديدية، والأقمشة والأسمنت والزجاج ... تشكل المرتبة الثانية في الواردات. أما استيراد المواد الغذائية فقد شهد ازديادا" كبيرا" في العام 1960 ، والسبب هو تزايد الطلب عليها مقابل انخفاض إنتاجها في البلاد (5). ولتشجيع الزراعة والصناعة اتخذ قرار بإلغاء الضرائب الجمركية على الآليات الزراعية، وعلى المعدات الخاصة ، وإقامة فروع جديدة للصناعة، كما سُمح للشركات النفطية، بناء" على اتفاق مع الحكومة ، بإدخال معدات نفطية معفاة من الضرائب. كما وضعت ضرائب طفيفة على المواد الغذائية ومواد الاستهلاك وقطع الغيار وضرائب مرتفعة على الكماليات

2 – دور صناعة استخراج النفط في تطوير العلاقات السلعية – النقدية :

كانت الصادرات الليبية قبل بداية استخراج النفط عبارة عن بعض المواد الأولية والحيوانية، ولكنها أصبحت في نهاية الستينات تقتصر على النفط بصورة مطلقة تقريبا"، وهذا ما جعل ليبيا تابعة تبعية كاملة لحالة السوق الرأسمالية العالمية للنفط، ومرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما أن تزايد العائدات النفطية ، والتي صارت ليبيا تتسلمها بالنقد الحر أدى إلى زيادة التوسع التجاري للدول الرأسمالية المتطورة ، مما جعل ليبيا سوقا" لميدان صراع تنافسي حاد للاحتكارات وللشركات الدولية لعدد من الدول الرأسمالية . كما أن اكتشاف المخزون الكبير من النفط، والإعدادات لاستثمار المناطق النفطية وضعت ليبيا أمام ضرورة إقامة نظام حديث للمواصلات وسبل الاتصال خلال أقصر فترة ممكنة . أما التطور السريع للمواصلات فقد أملته ضرورات الشركات النفطية ، والخطط الإستراتيجية العسكرية للإمبريالية الانجليزية – الأمريكية . ونظام المواصلات هذا كان عظيم الفائدة بالنسبة

للرأسمال الأجنبي بسبب رخص الأيدي العاملة في ليبيا، وتمكن الشركات الأجنبية من الحصول على مجموعة من الامتيازات والتسهيلات من الحكومة الليبية. وقد ذهب جزء كبير من أموال الميزانية، والمخصصة للتطور الاقتصادي للبلاد إلى بناء الطرق والموانئ أو إعادة إنشائها (6) .

وقد أعير اهتمام خاص لإعادة بناء ميناء طرابلس بالإضافة إلى توسيع وترميم الطريق الساحلي، الذي بلغ طوله 1751 كم، فمن خلال ميناء طرابلس وعبر ذلك الطريق كانت توجه معدات الصناعة النفطية ، غير أن دور ميناء طرابلس قد ضعف إلى حد ما بعد بناء خمسة موانئ نفطية أخرى هي : مرسى البريقة، السدرة ، مرس حريقة ورأس لانوف والزويتينيه . وقد سمحت مداخيل النفط بتخصيص جزء منها لإعادة بناء بعض الطرق وإنشاء طرق جديدة ، ووفقا لذلك تزايد عدد السيارات في ليبيا فقد تم تطور المواصلات في ليبيا بوتائر أكثر سرعة مما كانت عليه في عدد من الدول الإفريقية، مما زاد في عدد الشاحنات ذات الحمولة الكبيرة ، إضافة إلى ازدياد عدد السيارات الخاصة . وبفضل المداخيل المتعاظمة من النفط تطور النظام المصرفي في المصارف، لتغطية استخراج النفط وما ينجم عن ذلك من عمليات تجارية مالية، إلى جانب توزيع هذه المداخيل بواسطة القروض .

وبناء على التحول الجذري في الوضع المالي قامت الحكومة الليبية سنة 1963 باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدعيم النظام النقدي – المصرفي. وألزمت جميع المصارف التجارية بوساطة ملحق قانون المصارف الذي اتخذ في تشرين الثاني / نوفمبر 1963 بالقيام بعملية ((التليب)) التي كان يقصد بها استجلاب الرساميل الليبية في حدود لا تقل عن 51% من الموجودات، ولكن رغم أن غالبية أعضاء مجلس الإدارة كانت ليبية، فإن المصارف بعد ((التليب)) واظبت على كونها فروعا للمصارف الأجنبية، لأن من كان يدير هذه المصارف هم في واقع الأمر من الأجانب الذين كانوا يختارون المدير التنفيذي على هواهم. ((وقد أشارت النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي على أن السياسة المالية والعمليات المالية لمختلف المصارف كانت تتحقق لصالح الأجانب تحت ستار الواجهة الليبية)) (7).

ازداد الطلب على اليد العاملة بسبب بناء المؤسسات الرأسمالية الأجنبية والوطنية في ليبيا وأخذت أعداد التجار – الصناعيين تزداد، إلى جانب توسيع آفاق استخدام العمل المأجور . وقد تم تشكيل سوق العمل هذا على حساب البدو والفلاحين، الذين كانوا يشكلون في بداية الخمسينيات 80 % من سكان البلاد ، مثلما كان على حساب الحرفيين الذين أفلسوا بسبب المستوى الاقتصادي المتدني ذي البنية الاستعمارية لليبيا. فمن خلال إحصاءات العام 1964 كان في ليبيا ما يقارب 120 ألفا" من الحرفيين، أي ما يقارب 80 % من المجموع العام للمشتغلين في حقل الإنتاج الصناعي، وبسبب توسع الرأسمال الأجنبي فقد انقرض بشكل ملموس الإنتاج الحرفي، بل تلاشت فروع بكاملها، بسبب عدم قدرتها على منافسة البضائع الأجنبية التي أخذت تفرق البلاد، وهو الأمر الذي ساعدت عليه ((سياسة الأبواب المفتوحة)) التي كانت تمارسها الحكومة . فصار اعتماد الحرفيين والصناع على تلك الفروع الإنتاجية، التي كانت لأسباب عدة محمية من المنافسة الأجنبية، أو تتعرض لها بنسبة قليلة . ومن تلك الفروع كان إنتاج مواد الاستهلاك الواسع، الوثيقة الارتباط بالبيئة المحلية، وبتقاليد الأهالي وعاداتهم ومشاريعهم وأذواقهم بالإضافة إلى المصنوعات التي كان إنتاجها يتطلب مهارة الصناع المتوارثة جيلا" بعد جيل ، كصناعة السجاد والحلي الذهبية وما شابه ذلك، ولكن الصناعات المستوردة من الخارج أصبحت تصنع ما يشبه هذه الصناعات التقليدية لتأخذ مكانها في السوق المحلية الليبية فيما بعد (8) .

لم تتمكن بعض الصناعات الحرفية الليبية من منافسة المصنوعات المستوردة، وأخذت بالانحسار من سوق العمل بشكل تدريجي، ولم تكن المنافسة الأجنبية هي فقط ماساعد على تدمير هذه الصناعة، بل ومنافسة الصناعات المصنعة الوطنية أيضا" قد ساهمت في هذا الانحسار، مما فرض على الحرفين المفلسين بعد حرمانهم من وسائل الإنتاج أن يبيعوا جهدهم العضلي ليحصلوا على ما يعيشون منه. غير أن صناعة استخراج النفط وصناعة تكريره الصغيرة لم تكونا قادرتين على استيعاب جميع المزارعين والمهاجرين والحرفيين المفلسين، لذلك تشكل جيش احتياطي كبير عاطل عن العمل بلغ عدده 34 ألف عاطل في العام 1965 .

ثانيا": الزراعة وتربية المواشي في ليبيا :

بقيت الزراعة في ليبيا المصدر الرئيسي للرزق بالنسبة للغالبية العظمى من السكان وكان يعمل بها ما يقارب 72 % من المجموع العام لعدد السكان والبالغ 1.2 مليون. وقد استغل لزراعة الحبوب 95.6 % من مجموع الأراضي المزروعة (988 ألف هكتار)، وخصص ثلاثة أرباع هذه المساحة لزراعة الشعير وربع للقمح. وكانت إنتاجية الحبوب متدنية جدا" بالإضافة إلى أنها كانت تتعرض لتقلبات حادة بسبب الجفاف الدوري. أما تربية المواشي، والتي تمثل واحدا" من القطاعات الأساسية في الزراعة، فقد كان تطورها شديد البطء، بل ولوحظ في بعض السنوات بعض التقلص في الإنتاج بسبب إتباع أسلوب التوسع الأفقي في تربية الماشية (9). وشكل انعدام الكمية الضرورية من المياه عائقا" جديا" في وجه تطوير الزراعة وتربية الماشية، فكميات الأمطار التي كانت تنزل أساسا" في أوقات الشتاء لم تكن كافية والتربة الغضارية والرملية تتطلب ريا" صناعيا" مستمرا". وكانت النسبة الكبيرة من الأراضي المروية بوساطة المضخات في طرابلس مشروطة بوجود الملكية الأجنبية للأرض. فالمستعمرون الإيطاليون والشركات الأجنبية كانوا عموما" يقيمون نظام الزراعة البستنة ذات الطابع الرأسمالي مع استخدام التقنية العصرية .

كانت الأراضي المزروعة في ليبيا دوما" فقيرة بسبب نقص الآزوت والفوسفور، وهذا ما جعلها بحاجة دائمة إلى الأسمدة الكيماوية. كما كان الاعتماد الضعيف على التقنية في الزراعة واحدا" من الأسباب الرئيسية في الإنتاجية الشديدة التدني للعمل، وفي الأساليب البدائية لاستغلال الأراضي المزروعة، وأيضا" كان سببا" في الإنتاج المتدني للزراعات الأساسية. وعلاوة على كل ما سبق ذكره فقد اعتبر النظام العشائري والإقطاعي وامتناع الأوساط الإقطاعية – الملكية عن تطبيق التحولات الزراعية الجذرية أحد أهم أسباب بقاء إنتاج الزراعات الغذائية والمواد الأولية على مستوى واحد وغير قادر على استغلال المساحات العامة بكاملها، وكان كبار الملاكين وقسم من متوسطيهم لا يقومون بالعمل الزراعي بصفة عامة، بل يؤجرون القطع الزراعية الصغيرة للفلاحين، لذلك مثّل التأجير الشكل الغالب في استغلال الأرض، وشاع أكثر من التأجير على أساس الكراء العيني، وأقله

ما كان قائما" على أساس التأجير بالنقود. واعتمدت المحاصصة (خمس المحصول) كنمط اساسي للتأجير العيني، وهي أن يقدم الإقطاعي على أساسها للفلاح الأرض والبذور والأدوات الضرورية خلال وقت العمل، ويستلم الفلاح نظير عمله جزءا" لا يُذكر من المحصول (10) . وكان لعدم وجود تشريع في ليبيا ينظم شروط عمل العمال والأطر الزراعية أثره الكبير في تكبيل الفلاح وفقره وحاجته إلى المال، مما شكل تربة صالحة لنمو الربا في المناطق الريفية ، لأن الفلاحين اجبروا إلى اللجوء للسلف من التجار والمرابين بسبب الحاجة والفاقة بنسب مرتفعة وصلت إلى (30 %) وأكثر .

وبعد أن يغرق الفلاح في الديون يجد نفسه مضطرا" للبقاء في أرض الإقطاعي ليفي دينه إلا أن الأجير غالبا" ما كان يقوم – وخاصة في مرحلة الستينات – بالتخلي عن الأرض والنزوح إلى المدينة بحثا" عن العمل ليضمن رزقه ويفي دينه. ولم يكن الوضع الاقتصادي للرحل وأنصاف الرحل بأفضل من وضع الفلاح لأن الإنتاجية الزراعية في أراضي القبائل كانت متدنية جدا"، والأراضي المُستغلة بالطرق التقليدية يمكن أن تضمن المستوى الحياتي المطلوب للقبائل الرحل (11). ورغم الإجراءات القليلة التي حاولت الحكومة اتخاذها لتطوير الإنتاج الزراعي لضمان استقرار الوضع في هذا الميدان فإنها وُجهت لصالح كبار ملاكي الأراضي، وهذا ما كان يزيد من تعميق الهوة بين الفلاحين والملاكين كما حاولت الحكومة رفع المستوى الزراعي عن طريق تطوير الحركة التعاونية مع الحفاظ على الأشكال الإقطاعية من ملكية الأرض. ولكن حتى هذه المحاولة نمت بشكل بطيء، لأن الحكومة لم تقدم لها دعما" ملموسا" بسبب الآثار الإقطاعية القوية في العلاقات الزراعية .

وجهت الحكومة عنايتها لإعداد الأخصائيين من أجل الزراعة، وفي العام 1976 وبمساعدة الفاو (12) اتُخِذت في ليبيا الإجراءات لتأهيل التقنيين الزراعيين. وكان الكثير من صادرات الحكومة يتجه إلى إضفاء الصبغة الرأسمالية على الزراعة – والتي بدأت تتشكل في ليبيا خلال فترة الاحتلال الايطالي – وحافظ بعضها وخاصة في طرابلس على نفسه خلال حكم الإدارة العسكرية البريطانية. وقد نظمت المعاهدة الليبية الايطالية لسنة 1956

الوجود القانوني للمنتجين الزراعيين في طرابلس. ولكي تحد الحكومة الليبية من توظيف رأس المال الإيطالي حاولت تقليص أحجام الملكيات الايطالية للأراضي، غير أنها اصطدمت – الحكومة – من خلال محاولتها لإعادة الأراضي لليبيين بمقاومة شديدة من قبل الشخصيات والاحتكارات الايطالية، ولم يتم الانتهاء من الملكية الإيطالية للأرض إلا بعد القضاء على النظام الملكي في ليبيا (13) .

ساهم تقديم القروض الطويلة الأجل لشراء المزارع أو شراء الأراضي لإقامة المزارع إلى انتقال الزراعة إلى الطريق الرأسمالي، مما أدى إلى غلاء الأراضي بصورة سريعة ، وهو ماجر وراءه عمليات المضاربة بالأرض. وتركزت الأراضي الخصبة في أيادي التجار ورجال الأعمال. وكان غالبيتهم ينتظر الفرصة من أجل بيعها بأغلى الأسعار، وهذا ما عرض الأراضي للإهمال والقضاء على الأراضي الخصبة، وقد قُطع الكثير من البساتين في ضواحي طرابلس وغيرها من المدن بغية إقامة الفيلات فوق تلك الأراضي من أجل تأجيرها. وكثيراً ما كانت تقام المستودعات والمخازن فوق الأراضي الخصبة. وعلى هذا فإن عمليات معقدة ومتناقضة صارت تتكون في الزراعة الليبية، حيث كانت تسيطر مختلف الأنماط الاقتصادية. فمن جهة كانت الدول الغربية تحاول تكريس العلاقات ما قبل الرأسمالية (وخاصة في الزراعة) ومن جهة أخرى كانت تغرس نظام الملكية الخاصة وتساعد على تطوير العلاقات السلعية النقدية الرأسمالية ليتم استغلال الثروات الطبيعية للبلاد بشكل منظم، ولم تكن العلاقات المتبادلة بين هذين الاتجاهين واحدة في مختلف فروع الاقتصاد، فالاتجاه الأول كان هو الطاغي في الزراعة لأن الدول الغربية كانت تدعم أسس النظام الملكي الليبي من خلاله ، لذلك حكم على معظم المخططات الزراعية بالفشل .

ثالثاً – تكون البرجوازية المحلية :

أخذت عملية تكون البرجوازية المحلية وخاصة السلعية – النقدية الوثيقة برأس المال الأجنبي بالتسارع، بسبب استغلال الثروات النفطية وانتعاش الحياة الاقتصادية. فقد أخذت الشركات النفطية الأجنبية تستقطب رأس المال المحلي في الفروع التي تقوم بخدمة الصناعة النفطية إلى جانب فروع التجارة، لكي توسع من دعامتها الاجتماعية عن طريق تشكيل

البرجوازية الوطنية التي تربط مصيرها بمصير الأعمال النفطية. بالإضافة إلى ذلك فإن إعطاء الشركات الليبية – التي كان رأس المال الأجنبي يلعب دورا" أساسيا" فيها – تعهدات مريحة كان واحدا" من أساليب شراء الفئة الحاكمة العليا في البلاد، وكان الليبيون الذين أبرموا صفقات مع الشركات النفطية، وجمعوا الرساميل واكتسبوا الخبرة التجارية قد ازداد توسع نشاطهم التجاري عن طريق التعهدات. وهذا ما جعل المقاولين يأخذون تعهدات أكثر تعقيدا" وكانت الكثير من الشركات الليبية من واقعها شركات مختلطة .

لم تكن كلمة الوطنية تُطلق على الشركات الليبية إلا من الناحية الشكلية، إلا أنها أقيمت برساميل الأجانب. فقد كان هؤلاء ينفذون أعمال التعهدات والتجارة بالامتيازات الأكثر جدوى والمخصصة لليبيين فقط. كان الأجانب يتقاضون جميع الأرباح ويفرزون منها نسبة ضئيلة (من 2 إلى 10 %) لصاحب الشركة. وفي العادة كان يقوم بدور المالك واحد من كبار رجال الإقطاع، أوعضو برلماني أو موظف في جهاز الدولة. وكانت الطلبات الحكومية التي تطرح عن طريق المناقصة لبناء المشاريع المدنية والصناعية أحد أهم المصادر للتركيز السريع للرساميل. وبسبب المستوى المتدني لتطور الإنتاج الصناعي الوطني فقد كانت معظم المواد تُشترى من قبل ليبيا بوساطة ((المناقصات المحلية)) والعطاءات، وكان حق المشاركة فيها مقصورا" على الليبيين. ولهذا اضطرت الشركات الأجنبية – مقدمة القروض– أن تلجأ إلى خدمات العملاء والوسطاء الذين كانوا يشاركون في الصفقات وتحولت العطاءات في ليبيا إلى معلف حقيقي للشركات الأجنبية، لأنها صارت مصدر أرباح بالنسبة لوسطائها الليبيين، الذين كانوا يفشون الإخباريات السرية لقاء الرشاوى، ويساعدون بمختلف الوسائل على إرساء العقود على هذه أو تلك من التجمعات والشركات، وهذا ما يتنافى مع قوانين إجراء المناقصات. وكانت العقود بشكل عام ترسو على الشركات الوثيقة الارتباط بالجهاز الحكومي. فمن خلال استغلال عدم أهلية الأوساط الحاكمة وقبولها الرشاوى قامت الشركات الأجنبية بتحويل المناقصات إلى عمليات وهمية، علما" أن هذه المناقصات لم تثر إلاّ عددا" قليلا" من الأشخاص. وانطلاقا" من ذلك كانت قيمة العروض أو البضائع ترفع إلى حد كبير.

أصبحت التجارة ميدان صراع تنافسي عنيف بين المصالح التجارية لكل من الأجانب والليبيين، بل استيقظت على الفور المنافسة بين الليبيين أنفسهم على المواقع القيادية في السوق الوطنية . فبعد حصول ليبيا على استقلالها غمرت البلاد أعداد" كبيرة" من رجال الأعمال الأجانب الذين أذكوا نشاطا" كبيرا" وخاصة في ميدان التجارة، وكان القسم الأعظم من تجارة السلع الصناعية بالجملة والمفرق في المدن الكبرى متركزا" في أيدي الشركات الأجنبية. وأدى النمو المتسارع للتجارة إلى إثراء رجال الأعمال الأجانب والليبيين، غير أن الكثير من الليبيين اكتفوا بدور ((الشريك النائم))، ولكن عندما حاول بعضهم إعادة النظر ليصبح الوضع التجاري إلى جانبه اصطدموا بمقاومة حادة من قبل الأجانب المدعومين من مختلف أعضاء الحكومة في القصر .

رابعا" – الحركة النقابية في ليبيا :

لم تشهد ليبيا تشكل طبقة عمالية بسبب التطور الضعيف للصناعة، وبالتالي ضعف مستوى التشغيل. خاصة وأن القسم الأساسي من القوة العاملة كان يعمل قبل اكتشاف النفط في الصناعة التحويلية، وفي الموانئ، وفي مواصلات السكك الحديدية، وبناء القواعد الإنكليزية والأمريكية، وكان عدد العمال يتناقص عادة خلال فترة تصنيع المحاصيل الزراعية والقيام بأعمال الشحن والتفريغ في الموانئ . ومع اكتشاف النفط واستثماره وما تلا ذلك من انتعاش في كافة مرافق الحياة الاقتصادية في البلاد بدأت الطبقة العمالية بالنمو . وكانت المراكز الأساسية لتركز الطبقة العمالية هي بنغازي وطرابلس ومصراته ومرسى البريقة . وكانت سياسة التفرقة العنصرية تثير سخط العمال الليبيين الذين كانوا يتقاضون أجورا" زهيدة جدا" مقابل ما كان يتقاضاه العمال الأمريكيون والايطاليون والبريطانيون. ولم يكن لدى هؤلاء العمال الليبيين قدرة على الوقوف في سبيل حماية حقوقهم بسبب تشتتهم، وعدم تنظيمهم . وازداد وضع العمال سوءا" عندما أعطى ((قانون التوظيفات المالية الأجنبية)) امتيازات كبرى للشركات الأجنبية، بسماحه استخدام الأخصائيين الأجانب في مؤسساتها داخل ليبيا دون أي رقابة، وبنتيجة ذلك لم يعرض على الليبيين غير العمل العضلي المرهق والمتدني الأجر .

تنبه العمال الليبيون لوضعهم السيء، ولضرورة تحصيل الثقافة التقنية ورفع مستوى التخصص، واتخذت هذه القضية فعالية خاصة بمناسبة تطور الاقتصاد الوطني وتزايد الطلب على اليد العاملة الفنية والتدفق الكبير لسكان الأرياف إلى المدن. ورغم تركيز الصحافة على هذا الموضوع إلا أن الحكومة لم توله الاهتمام الكافي رغم وعودها المتكررة. ولكن وبسبب ارتفاع الأسعار ارتفاعا" كبيرا" وغياب الرقابة الحكومية، وسخط العمال الشديد نبه الحكومة إلى ضرورة تقديم بعض التنازلات في قضايا الأجور والحركة النقابية . وبسبب التجزئة المصطنعة لليبيا إلى ثلاث مقاطعات، فقد نمت الحركة العمالية وأخذت تتطور في كل مقاطعة بصورة مستقلة. ففي طرابلس ظهرت النقابة في مرحلة حكم الإدارة العسكرية الإنكليزية في العام 1947 من خلال إنشاء نقابة عمال النقل. وفي سنة 1950 تشكل اتحاد عمال طرابلس الذي نظمه المحامي الإيطالي اينريكو تشيبيلي. وكان هذا الاتحاد يضم 16 نقابة شملت عمال الموانئ وسائقي الأجرة، وعمال الفنادق. وكان حوالي70 0/0 من أعضاء الاتحاد من العمال الايطاليين .

انضم اتحاد عمال طرابلس إلى اتحاد النقابات العالمي في العام 1951 وتبدل اسمه ليصبح ((الاتحاد العام للعمال الليبيين)) وهذا ما أقلق السلطات الإنكليزية، فأبعد رئيس الاتحاد إلى خارج البلاد (14) وبدورها اتخذت الحكومة المؤقتة في ليبيا من جانبها كل الإجراءات الرامية إلى إضعاف اتحاد عمال طرابلس. وكان الاتحاد العام للعمال الليبيين منظمة حكومية تتمتع بمساعدات الدولة، وكانت النقابات الداخلة فيه تتقدم في الأساس بمطالب اقتصادية. وكان نشاطه خاضعا" لدائرة العمل والضمان الاجتماعي في طرابلس. وفي العام 1952 قُبل الاتحاد العام للعمال الليبيين في المنظمة الدولية للشغل. وفي العام 1955 أصبح عضوا" في اتحاد نقابات العمال العرب. أما برقة فقد شهدت أول تشكيل نقابة لها كان في العام 1945 رغم محاولات الإدارة البريطانية عرقلة ذلك(15) ، وكان أول منظم للنقابة رجب بيهوم الذي أنشأ اتحاد عمال الموانئ في العام 1952 . وبين العامين 1952 – 1953 أنشئت ثلاث نقابات أيضا"، ثم أسست الهيئة العامة للنقابات في برقة والتي كانت تضم 2000 عاملا". وبين العامين 1955 – 1957 نظمت أول إضراباتها التي جرت تحت شعارات اقتصادية. وقد حصرت هذه النقابات مهماتها في رفع المستوى التأهيلي

والثقافي للعمال ، وحماية حقوقهم وتسوية النزاعات بين أرباب العمل والعمال بالطرق السلمية.

تزايد عدد العمال في برقة بسبب ((الانفجار النفطي)) فزاد عدد النقابات أيضا". واستُبدلت الهيئة العامة لنقابات برقة بـ ((اتحاد نقابات برقة)) الذي كان يضم 15 نقابة" وكان يرأسها رجب نيهوم نفسه . وعلى الرغم من أن الحركة النقابية في طرابلس وبرقة كانت مفصولة بصورة مفتعلة، فإنها كانت تتطور باتجاه واحد ، وقد تمكن عمال برقة وطرابلس من خلال نضالهم المشترك من اتخاذ قانون العمل الجديد في آذار/ مارس 1958 . ومن الجدير بالذكر أن الطبقة العاملة في ليبيا لم تناضل فقط من أجل حقوقها ، بل وكانت على دراية بالمجريات التي تحدث على الساحة الإقليمية والعالمية، وكان لها موقفها الثابت في العام 1956 عندما قام الاتحاد العام للعمال الليبيين بطلب من العمال بمقاطعة سفن وطائرات الدول المشتركة في العدوان الثلاثي على مصر . وفي العام 1961 نظم الاتحاد مقاطعة البضائع الفرنسية في الموانئ والمطارات الليبية رمزا" لدعم النضال التحرري الوطني للشعب الجزائري، كما وقفت الطبقة العاملة إلى جانب المنظمات النقابية للدول الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) في إدانتها للعدوان الفرنسي على الجزائر .

وقد حاولت الدول الغربية شق الحركة النقابية في ليبيا، وبالتالي إضعافها، بيد أن التنافس بين هذه الدول كان حائلا" دون اتخاذ تكتيك موحد بالنسبة للحركة العمالية الليبية (16) ، وبما أن ((الاتحاد الدولي للنقابات الحرة)) كان المنفّذ المباشر لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الحركة العمالية ، فقد تمكنت السياسة الأمريكية وعن طريق مندوب اتحاد نقابات العمال العرب سالم شيته في الجلسة التنفيذية لهذا الاتحاد من الدعوة لفصل الحركة النقابية عن حركة التحرر الوطنية . وكان القرار الذي اتخذ بتشكيل اتحاد نقابات عمال شمال أفريقيا الذي يضم ليبيا وتونس والمغرب يرمي إلى فصل الحركة العمالية لهذه البلدان بصورة نهائية عن اتحاد نقابات العمال العرب، غير أن هذه المحاولة أُحبطت. وبسبب ارتباط سالم شيته بالاحتكارات الأمريكية (17) فقد وجه كل نشاطه النقابي لاستقطاب نقابات ليبيا إلى الاتحاد الذي يرأسه لبسط سيطرته على اتحاد نقابات برقة،

وعندما لم يتمكن من ذلك، أخذ يسعى بكل الوسائل إلى شق اتحاد نقابات برقة، وتم له ذلك في العام 1959 . وبسبب الصراع الدائم لعمال ليبيا انفضحت غايات سالم شيته، ونقيضا" لاتحاد العام للعمال الليبيين أُنشئ في أيلول / سبتمبر 1959 ((الاتحاد الليبي لنقابات العمال والمستخدمين))، وكانت أهم أهدافه حماية حقوق العمال والمستخدمين . ورغم أن هذا الاتحاد وصل إلى مشارف الكارثة بسبب الصراعات الكثيرة ، إلا أن الطبقة العاملة أخذت تنمو بشكل سريع ، واشتد النضال في سبيل إنشاء المنظمة النقابية الموحدة القادرة على قيادة الحركة العمالية والدفاع عن حقوق العمال . وفي العام 1961 تضاعفت فعالية الحركة العمالية بصورة ملموسة بعد الإضراب الذي انتهى بنجاح في القاعدة الأمريكية العسكرية – الجوية . ولكن رغم ذلك فقد كانت السلطات الحاكمة في ليبيا تحاول وضع ((قانون العمل)) الجديد للحد من تزايد نشاط الطبقة العاملة، وهذا ماجعل الحركة النقابية في ليبيا تعيش أزمة كبيرة بسبب اعتقال الشخصيات النقابية استمرت حتى العام 1963 عندما أُعيد تنظيم الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين، وصار يسمى " الاتحاد الوطني لنقابات العمال ".

ولكن رغم ذلك فإن الحركة النقابية في البلاد بقيت مجزاة. وكان الاتحاد الوطني لنقابات العمال هو الاتحاد النقابي الوحيد الذي صُرح بنشاطه بصورة رسمية من قبل الحكومة. أما بقية المنظمات النقابية (كالاتحاد الليبي لنقابات العمال والمستخدمين في طرابلس واتحاد نقابات برقة بالإضافة إلى بعض الاتحادات الحرة) فكان نشاطها نصف رسمي، وبقيت نقابات ليبيا حتى القضاء على الملكية في العام 1969 دون توحيد ، وفي الوقت نفسه بقي الاتحاد الوطني لنقابات العمال بعيدا" عن التعبير عن اهتمام ومطامح العمال الليبيين . فمن حساب العوائد النفطية الكبرى كانت الحكومة تقوم بصورة مكشوفة بشراء مختلف القادة النقابيين ، وتعمل على إثرائهم ودفعهم إلى مناصب الدولة، يضاف إلى ذلك أن العمالة البوليسية كانت تُغرس في النقابات. بيد أن الأحداث أظهرت أن النظام الملكي لم يكن ناجحا" دوما" في حشر النقابات داخل الأطر المحددة، فكثيرا" ما كان الأعضاء الاعتياديون في النقابات يرغمون قيادتهم على إعلان الإضرابات، ويعرضون عن

انتخاب القادة الذين يرفضون الانصياع لمطالبهم، كما حدث مثلاً بالنسبة لقيادة نقابة عمال النفط .

خامساً- نشاط شركات النفط الليبية :

تمكنت الاحتكارات النفطية أن تكبل الليبيين بشروط اتفاقيات احتفظت هذه الاحتكارات بموجبها بحصة الأسد في النفط. فطبقاً لقانون 21 نيسان / أبريل 1955 كان نظام حسم المخصصات ومقدار الحسميات على الأسعار التصديرية للنفط مرتبطاً بالاحتكارات، وهذا ما أتاح لها فرصة التملص من إعطاء الليبيين حصتهم الكاملة من العوائد. وقد أثار التزايد السريع لاستخراج النفط في ليبيا والشروط الممتازة التي كانت تعطى للشركات((المستقلة)) قلق أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) ، فكانت سياسة الحكومة الليبية عائقاً في سبيل صراع هذه الدول مع الاحتكارات النفطية من أجل مضاعفة الدخول من النفط، إذ إن تدفق النفط الليبي الرخيص الثمن كان يشكل تهديداً بانخفاض مقبل للأسعار في السوق العالمية . ومن خلال الدعوة إلى تطبيق سياسة نفطية موحدة راحت منظمة الأوبيك تبذل جهودها لإقناع الحكومة الليبية بإعادة النظر في تشريعها النفطي وفقاً لتوصيات الأوبيك التي طبقتها كل من العراق والكويت والسعودية وقطر .

وفي 15 أيلول / سبتمبر 1965 شُكلت لجنة حكومية للتفاوض مع الشركات النفطية على أساس الصيغة التي اتُخذت في جاكرتا في العام 1964 في المؤتمر السابع للأوبيك . وخلال المفاوضات التمهيدية (18) التي جرت بين اللجنة وشركات الكارتل النفطي الدولي (اتفاق المنتجين غايته الحيلولة دون هبوط الأسعار) تم التوصل إلى موافقة الكارتل على الاعتراف أنه لا يجوز اعتبار المخصصات سلفة تدخلها الشركات في حساب 50 % من الحسميات على مداخيل هذه الشركات ، يضاف إلى هذا أن قيمة الحسم من سعر النفط المُصدر والذي حُدد بـ 6.5 – 7.5 من ثمن البرميل الواحد . وفي أيلول /سبتمبر 1956 تم الإعلان الرسمي عن إعداد مشروع قانون جديد حول النفط . وفي 20 تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه أُدخل في ليبيا نظام حساب المخصصات ونسبة الحسم على السعر التصديري التي أوصت بها الأوبيك . وبعد مصادقة البرلمان الليبي على

تعديلات ((قانون النفط)) قدمت الأوبيك دعمها لليبيا شرط ألا تمنح امتيازات نفطية جديدة لتلك الشركات التي لن تخضع لقرار حكومة ليبيا.

أخذت الأوساط التقدمية في ليبيا تنظر إلى التعديلات التي ألحقت بـ ((قانون النفط)) على أنه انتصار قومي للبلاد وبناء عليه أخذت تطالب باستعمال أكثر عقلانية للمصادر النفطية لما فيه صالح اقتصاد البلاد، كإقامة الصناعة البتروكيماوية والإشراف على العمليات المالية للشركات النفطية والحل النهائي لموضوع مصنع تكرير النفط في مرسى البريقة وما إلى ذلك(19). وفي الوقت نفسه اضطرت الحكومة الليبية إلى القيام ببعض الخطوات لتحقيق الإشراف على نشاط الشركات، فأُنشئت مراكز الجمارك ومراكز الهجرة في المرافئ النفطية، مثل مرسى البريقة ورأس لانوف والسدرة وغيرها، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن فعالة بما فيه الكفاية . وفي العام 1967 كان على الحكومة أن تواجه الهجوم المنظم من جانب الكارتل النفطي العالمي والرامي إلى ضرب مبدأ التحديد بصورة مشتركة لأسعار النفط المصدر وقد خرج هذا الحوار عن إطار تسوية موضوع الأسعار وصار يتعلق بالأساس الذي كانت تقوم عليه علاقة الليبيين بالشركات النفطية، وكان احتجاج هذه الأخيرة محاولة سافرة لإملاء شروطها الخاصة .

حاولت الشركات النفطية بكل السبل فرض إرادتها على الحكومة الليبية، ولكن العدوان الإسرائيلي في العام 1967 على سورية ومصر أجبر الأوساط الحاكمة الليبية على التزام موقف التضامن مع الأقطار العربية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتصدير النفط إليهما على الرغم من الاحتجاج على ذلك. لكن الحكومة الليبية وضعت في حسبانها أن الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا في وضع حرج تجاه الوطن العربي، لذلك ضاعفت من ضغطها على الشركات لرفع أسعار وإلغاء التنزيلات، وكان هذا المطلب مبررا" بسبب ارتفاع أسعار النفط في سوق ألمانيا الاتحادية بعد إغلاق قناة السويس. وبالاستفادة من دعم الأوبيك التي اتخذت قرارها بإلغاء التنزيلات بدءا" من 1 كانون ثاني/ يناير 1968 استطاع الليبيون أن يتوصلوا إلى إلغاء التنزيلات بداية من 1 تموز/ يوليه سنة 1967 .

استمر الصراع قائما" مدة ثلاث سنوات بين مختلف التكتلات في الأوساط الحاكمة حول موضوع الشركة الليبية الوطنية (ليبيتكو)، لأن الهدف من تشكيل مثل هذه الشركة هو تعزيز دور الدولة في الصناعة النفطية، ومضاعفة مداخيلها من النفط. وقد أُعيد النظر مرات عديدة في مشروع تشكيل (ليبيتكو) وتم وضعه في نهاية العام 1967، إلا أن تنفيذه تأجل من جديد بضغط من العناصر الحكومية الموالية لأمريكا، وبسبب تزايد موجة السخط لتعاون الأوساط الحاكمة مع أعوان العدوان الإسرائيلي، تم في نيسان / أبريل 1968 سن قانون خاص بتشكيل (ليبيتكو) وأعطى المرسوم هذه الشركة حقوقا" غير محدودة في التنقيب في المناطق التي لم تؤجر للشركات الأجنبية ، بالإضافة إلى المناطق التي أعادتها الشركات بناء على قانون النفط رقم 25 . وصارت الامتيازات الجديدة لا تمنح للشركات الأجنبية إلا بشرط نشاطها المشترك مع (ليبيتكو).

وبعد فترة وجيزة من إنشائها قامت الشركة بإبرام معاهدة مع شركة النفط الفرنسية الحكومية وفرعها بهدف إقامة تعاون للتنقيب والاستثمار في ثلاث مناطق مساحتها العامة 30 ألف كم2. وأهم ما كان يعنيه هذا الاتفاق مع شركة النفط الفرنسية أن ليبيا انتقلت إلى مرحلة إبرام العقود الأولية لاستغلال المصادر النفطية في أرضها. في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الاتفاقية الليبية – الفرنسية على أنها ضغط على الشركات الخاصة لإجبارها على القيام بتنازلات مقبلة، أما الأوساط الحاكمة فقد نظرت إلى هذه الاتفاقية على أنها من خلال صلاحياتها الواسعة أنها قادرة على تحقيق الثراء الشخصي على حساب عقد الصفقات مع الشركات الأجنبية .

تعرض تشريع التعاون في العام 1969 لبعض التغيرات ولم تعد الشركات النفطية الحكومية فقط المخول لها إبرام العقود، بل والشركات النفطية الخاصة قادرة هي الأخرى أيضا" على إبرام العقود، وقد أُبرم العديد منها. ولكن كانت منظمة الأوبيك باستمرار تترك أثرها في تكوين السياسة النفطية للحكومة الليبية. خاصة وأن ليبيا أصبحت عضوا" فيها منذ العام 1967

سادسا": كفاح الشعب الليبي ضد الاستبداد الأجنبي والنظام الملكي :

لم تعد ليبيا منذ العام 1963 بحاجة للمساعدة المالية من الدول الغربية بعد التطور العاصف لصناعة استخراج النفط. وبازدياد المداخيل الحكومية فقد فقدت معناها الأجور التي كانت تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا نظير استخدام الأراضي الليبية من أجل القواعد العسكرية في الوقت الذي لم تضعف معه أهمية هذه القواعد العسكرية لأنها أصبحت – أي القواعد العسكرية – تؤدي إلى جانب دورها العسكري الاستراتيجي دور المحامي عن مصالح الشركات الأجنبية. فقد كانت معاهدات ليبيا مع بريطانيا في العام 1953 ومع الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1954 قد ساعدت على تدعيم مواقع رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الليبي، إضافة إلى أنها أصبحت حجر عثرة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وهذا ما جَعَلَ مختلف القوى الاجتماعية في البلاد من مثقفين تقدميين وطلاب وطبقة عاملة فنية، إلى جانب قسم كبير من البرجوازية الوطنية، والعناصر ذات الميول الوطنية من الفئة الإقطاعية القبلية العليا والبرجوازية الصغيرة في المدينة والقرية تلتف حول مطلب تصفية القواعد وإجلاء الجيوش الأجنبية . ومع أن هذه المطالب كانت تحمل في البداية طابعا" فرديا" وعرضيا" في بداية الأمر ، إلا أنها منذ العام 1963 أصبحت أكثر إلحاحا" وانتظاما"، وفي العام 1964 اتخذت طابعا" وطنيا" شاملا".

أبدى البلاط الملكي وأعيان الإقطاع إلى جانب الأوساط البرجوازية الكومبرادورية (20) التي أثرى أعضاؤها من جراء التعاون مع الاحتكارات الغربية فكانوا جميعا" يظهرون مقاومة مستميتة ضد أية خطط ترمي إلى إحداث أية تبدلات في المعاهدات العسكرية. ورغم تبدل الوضع الاقتصادي الليبي إلا أن الأوساط الحاكمة ظلت تقف مؤيدة لوجهة النظر القائلة بأن القواعد العسكرية الانجليزية والأمريكية نوع من ضمان أمن البلاد ورسوخ أقدام الملكية. وعلى الصعيد الدولي كانت الحكومة الليبية مضطرة إلى القيام بالمناورات، حتى أنها وضعت تواقيعها (كعضو في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الطاقة الذرية وجامعة الدول العربية) على الوثائق الداعية إلى تصفية القواعد الأجنبية وإجلاء الجيوش. وكان هذا

التكتيك من جانب الأوساط الحاكمة والمتعلق بموضوع القواعد يتناقص بصورة أكبر ليس فقط مع مطلب الشعب الليبي، بل ومع المقررات الدولية بهذا الخصوص وسرعان ما تفاقم الصراع في سبيل تصفية القواعد العسكرية ، وازداد هذا المطلب أهمية بعد إطلاق النار في بنغازي على مظاهرة للطلاب الذين خرجوا في كانون ثاني/ يناير 1964 تأييدا" للشعب الفلسطيني ومؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة، وأيضا" بعد خطاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، الذي ألقاه في ملتقى عقد في جامعة القاهرة بمناسبة يوم الوحدة 22 شباط / فبراير 1964 (21) .

وقفت الحكومة عاجزة أمام ضغط الأوساط الاجتماعية التقدمية، وازداد الموقف تأزما" بعد قيام 12 عضوا" من البرلمان في مستهل شهر مارس من العام 1964 بتقديم مشروع إلى مجلس النواب حول اتخاذ القرارات العاجلة بفسخ المعاهدات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا. وخرج الطلاب والشبيبة العمالية في مظاهرات عمت كل أنحاء البلاد في الخامس والتاسع والسادس عشر من شهر آذار / مارس تأييدا" لذلك المشروع . واضطرت الدولة إزاء هذه الظروف إلى أن تؤكد في مجلس النواب على تصريحها المعلن بتاريخ 23 فبراير ، بأن الاستعدادات تجري من أجل المفاوضات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومع ازدياد الضغط على الحكومة ، أكدت هي بالتالي بأن الوضع المالي لليبيا يسمح بالتخلي الكامل والعاجل عن المساعدة الأجنبية، وبالتالي فسخ المعاهدات المتعلقة بالقواعد العسكرية. وأمام المطلب الملح هذا خرجت ليبيا عن نطاق رقابة النظام الملكي فبادر الملك، وبإشارة من بريطانيا إلى التصريح بقراره بالتنازل عن العرش كمناورة سياسية جديدة، لأن الملك كان على معرفة جيدة بجوانب الضعف في البرلمان الليبي وحركة التحرر الوطنية.

وفضلا" عن ذلك فإن الملك إدريس كان متأكدا" أن سيحظى بتأييد الفئة الإقطاعية والدينية العليا، بالإضافة إلى الأوساط الاحتكارية في انجلترا والولايات المتحدة. وقد كان على حق، إذ تراجعت الشخصيات السياسية في البلاد خوفا" من عواقب تنازل الملك عن العرش، وخلال 20-21 آذار / مارس سنة 1964 بذلوا كل ما في وسعهم لإقناع الملك

بالبقاء في منصبه. وفي ليل 21 من مارس صدر البيان الحكومي الذي جاء فيه أن الملك ((يهب نفسه لما فيه صالح الأمة حتى نهاية حياته)) (22). وكان هذا يعني بأن قرار البرلمان القاضي بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية قد تحول إلى قطعة من الورق. وبالشكل الذي أصبحت عليه الأمور نجحت مناورة الملك، وتراجعت الحكومة عن وعودها وتأكيداتها ، وراحت تحاول تضليل الرأي العام حول الأهداف الحقيقية التي يزمع التوصل إليها خلال المفاوضات التي بدأت في ... آذار / مارس – نيسان / أبريل 1964 مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .ولما كان الجانبان يحاولان كسب الوقت انتظاراً ريثما تنخفض حدة الوضع المتأزم في البلاد ، فإن المفاوضات اتخذت سمة التسويق والتطاول .

كانت السياسة البريطانية في ليبيا تعتمد على تأييد الأوساط الحاكمة، فأخذت تمارس سياسة مرنة في مرحلة المفاوضات، وباستعراض استعدادها للتراجع والقيام بتصفية قواعدها كانت تؤمن لنفسها الشروط الملائمة لتحقيق خططها المقبلة في ليبيا. واتبعت سياسة ((التنازل عن القليل من أجل الحفاظ على الأهم والكثير)) لأنها كانت تُدرك أن الامتناع عن المفاوضات يمكن أن يدمر مواقعها ليس فقط داخل ليبيا، بل وداخل الأقطار العربية الأخرى. كما أن الموافقة المبدئية التي قدمها الإنجليز خلال المفاوضات والخاصة بإجلاء جيوشهم وقواعدهم العسكرية عن الأراضي الليبية كانت تفسر أيضاً بمصاعب ذات طابع مالي سببها المصاريف الهائلة للإنفاق على القوات المسلحة في مختلف مناطق الكرة الأرضية، يضاف إلى ذلك أن إجلاء الجيوش عن طرابلس لم يكن يمس المصالح الاستراتيجيه لإنجلترا، فقد كان الحفاظ على القواعد في برقة حيث توجد الامتيازات النفطية الإنجليزية أمراً أكثر أهمية بالنسبة لها. ففي قاعدة ((العدم)) توجد أهم نقطة تبديل لطيران النقل العسكري الإنجليزي من مناطق الشرق الأدنى إلى أعماق أفريقيا. وعلى هذا الأساس كان يقوم تكتيك الإنجليز خلال المفاوضات. وبدورها الولايات المتحدة الأمريكية دخلت المفاوضات مع الحكومة الليبية ليس بقصد الموافقة على تصفية قاعدة ويلس – فيلد ، بل من أجل أن تكسب الوقت عن طريق بعض التنازلات الطفيفة والمماطلات، ولكي لا تعطي الفرصة لإضعاف مواقفها في ليبيا .

يعود القرار الحاسم للولايات المتحدة الأمريكية بالاحتفاظ بقاعدة ويليس – فيلد وبشبكة المطارات وميادين تجريب الأسلحة المساعدة لها فوق الأراضي الليبية ، لأهمية هذه القاعدة التي كانت أكبر قاعدة للناتو تُستخدم لإعداد طاقم الطيارين وإرسال الجيوش إلى المناطق((المضطربة)) في أفريقيا والشرق الأدنى (23). وفي الوقت نفسه لم تكن قضية الدفاع عن التوظيفات المالية للاحتكارات النفطية تقل أهمية عن ذلك . لذلك كله قامت الولايات المتحدة بمناورة خاصة في العام 1963 لإضعاف الحركة الرامية إلى تصفية القواعد الأجنبية في إطار تقديم المساعدة في ميدان بناء القوات العسكرية الجوية بأن سلمت ليبيا طائرتي تدريب قاذفتين وطائرة نقل وأخرى للاستكشاف بأن أفردت في قاعدة ويليس – فيلد قسم خاص رفع فوقه العلم الليبي (24). ولكن هذه المناورة لم تستقبل بحماس في ليبيا ، بل عادت الأوساط الاجتماعية مجددا" في العام 1964 للمطالبة بتصفية القواعد الأجنبية وإجلاء جيوشها عن الأراضي الليبية ، وبفضل النضال المتعاظم للشعب الليبي ، وإصراره على مطالبه اضطرت الأوساط الحاكمة في ليبيا على التأكيد في المؤتمرات الدولية على أن المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ستعطي نتائج إيجابية .

كانت الأوساط الحاكمة وبدعم من الشركات النفطية الأمريكية تستعد للبطش بالقوى الوطنية في ليبيا، غير أن الاستبداد الذي مارسته السلطة أدى إلى استياء جميع طبقات الشعب ، وازداد الوضع تأزما" في العام 1965 بسبب تردي الوضع المادي الذي دفع العمال للإضراب مرات عديدة إلى جانب ازدياد نشاط حركة الشبيبة الطلابية والعمالية، مما دفع بالصراع لأن يأخذ منحى الكفاح بين النظام الذي يرى أن وجود القواعد الأجنبية ضمان لوجوده في السلطة، وبين الفئات الاجتماعية الجديدة (طلاب وعمال صغار وضباط الجيش التي لا يرتبط بعضها ببعض على أساس النسب وقرابة الدم) التي ارتبطت سياستها الوطنية والقومية بمحيطها العربي والإسلامي ورأت ضرورة ابعاد القواعد الأجنبية عن البلاد . ولكن النظام لم ينجح في استيعاب المجموعات الاجتماعية الجديدة ، ولم يوفر البرلمان وسيلة ناجحة لمشاركة هذه المجموعات الجديدة في الحياة البرلمانية بسبب سيطرة الملك عليه دستوريا"، مما أدى إلى الصدام مرارا" بين تلك المجموعات وبين النظام .

وقد أجج وسرع هذا الصدام ما كان يشهده المحيط العربي والإسلامي – والذي كانت حركة التحرر الليبي طرفاً فيه – من أحداث كانت قضية فلسطين من أهمها لما شهدته من تورط عربي رسمي في حرب العام 1948. كما كان هناك ثورة 1952 في مصر وأهدافها الست، وسياستها التحررية وقوة زعيمها جمال عبد الناصر وحضوره المميز لدى المواطن العربي، وكانت أيضاً الثورة الجزائرية في 1954/11/1 التي ثبت قرب الليبيين منها ووقوفهم معها. وكان أول صدام وقع بين الطلاب والنظام في ولاية فزان في 1958، وفي 1961 كان احتجاج الطلاب واستنكارهم للحركة الانفصالية التي تمت بين مصر وسورية . وجاء الصدام الثاني في 1964 بسبب رفض الملك حضور ((مؤتمر القمة العربي)) الذي كان مقرراً أن يعقد في القاهرة، لمناقشة مقترح الإسرائيليين بتغيير مجرى نهر الأردن. وفي شهر شباط / فبراير 1964 هاجم عبد الناصر في خطاب له القواعد الأمريكية والإنكليزية في ليبيا مشيراً إلى احتمال استعمالها لمهاجمة العرب في حالة حدوث حرب على إسرائيل. وقال عبد الناصر: لا يمكن لبلد ادعاء استقلاله بالكامل إلا إذا تم تصفية القواعد العسكرية من فوق ترابه (25).

وبتزامن هذه الأحداث مع الرفض الأمريكي إجلاء جيوشه ، بل ومحاولته إقامة العراقيل في وجه المفاوضات لتصفية القواعد العسكرية رغم الموافقة المبدئية للبريطانيين على ذلك فقد أدلى وزير الخارجية الليبي للصحافة الأجنبية بتصريح مفاده أنه مادامت المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق تقدماً ملموساً فإن الجانب الليبي أطلع الجانب الأمريكي على أنه من الأفضل تصفية قواعدهم العسكرية على أساس تفاهم متبادل كي لا تضطر الحكومة للجوء إلى البرلمان ، ومن ثم إصدار قرار من جانب واحد عن إنهاء صلاحية الاتفاقية، ومن المسلم به أن هذا القرار من جانب البرلمان سيجرد وجود القوات المسلحة الأمريكية في ليبيا من أي أساس شرعي ويضع الولايات المتحدة الأمريكية في وضع الدولة المحتلة (26). رغم ذلك فقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها، وكان الرد الليبي أنه ((إذا ما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تبديل موقفها يجب علينا أن نعيد النظر في سياستنا نحو هذه الدولة)) (27). فاضطرت الولايات المتحدة لإعادة النظر في موقفها من هذه القضية، وصرح مكتب الدولة في 23 آب / أغسطس 1964

بالموافقة على مبدأ سحب القاعدة ويلس – فيلد ولكن دون تحديد تاريخ السحب. وعلى هذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد لجأت إلى المبدأ الاستعماري المجرّب وهو ((الخروج من أجل البقاء)). ومن الطريف أن نذكر بهذا الصدد ما قاله السفير الأمريكي في ليبيا في العام 1970 في اللجنة الفرعية الخاصة بقضايا معاهدات الولايات المتحدة فيما يخص الأمن والالتزامات خارج الحدود، بأن موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على سحب قاعدة ويلس – فيلد مكنت الملك إدريس والحكومة الليبية من إيجاد الذريعة التي أتاحت لهما فيما بعد السماح للأمريكيين باستخدام هذه القاعدة .

وفي نهاية عام 1964 شُكلت لجنتان مشتركتان من ممثلي ليبيا من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة أخرى، لدراسة عملية تصفية القواعد العسكرية وسحب الجيوش . وقد كان كل من الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية، بالإضافة إلى الدول التقدمية في آسيا وأفريقيا تقدم الدعم المتواصل لليبيين للوصول إلى تصفية القواعد الأجنبية وإجلاء جيوشها. وإلى جانب هذا الدعم الدولي ازداد الحراك الداخلي، وتعقد الوضع السياسي، وصارت مفاوضات الليبيين مع انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية تجري بصورة بطيئة، إلى أن تم التوصل في شهر أيار/ مايو 1965 إلى اتفاق حول الإجلاء التدريجي للجيوش الانكليزية. وبناء على الاتفاق سُحبت الوحدات البرية من بين القوات الانجليزية من منطقة طرابلس في 31 آذار / مارس 1966 . وفي تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه سَحب الانكليز أيضاً قواتهم العسكرية الجوية من مطار إدريس الأول ووضعوا مباني المطار في أيدي الليبيين، في الوقت الذي بقي فيه الموضوع الخاص بالقواعد والحاميات الانجليزية في برقة مفتوحاً ولم يُحل .

انتهت المفاوضات مع انجلترا إلى نتائج عملية محددة كما ذُكر، أما مع الجانب الأمريكي فلم يُطرح موضوع القواعد على بساط المناقشة على مدى سنة 1966، والنصف الأول من سنة 1967 وحتى بداية العدوان الإسرائيلي على الدول العربية. في الوقت الذي كانت فيه الأقطار العربية تحسب حساب الخطر الذي تشكله قواعد الامبرياليين العسكرية الأجنبية في حال ظهور صراع مسلح مع إسرائيل وهذا ما دفع مجلس جامعة الدول العربية

لإصدار قرارٍ ينص على أن أي هجوم على دولة عربية يُعد هجوما" على جميع الدول العربية ، وشُنت حملة واسعة بين المواطنين الليبيين ضد القواعد الأجنبية . مما فرض على الحكومة الليبية إلى إعلان موقفها من الصراع العربي – الصهيوني المتفاقم بأن ليبيا تعتبر أي عدوان على أي واحدة من الدول العربية عدوانا" على ليبيا نفسها (28)، غير أن هذا التصريح لم يرض الأوساط الاجتماعية الليبية، فأخذت تطالب الحكومة والبرلمان باتخاذ المواقف الحاسمة، وتقديم المساعدة لمصر وسوريا وغيرهما من الدول العربية، والتصفية العاجلة للقواعد العسكرية الأجنبية . وتحت ضغط الأوساط الاجتماعية صرحت حكومة ليبيا في 25 أيار/ مايو 1967 بأنها لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية ضد أية دولة عربية (29). بيد أن الأحداث برهنت على أن تصريحات الحكومة الليبية لم تكن إلا إعلانية فقط . وقبيل العدوان الإسرائيلي شملت البلاد بأسرها موجة من التجمعات، ونُظمت المظاهرات والملتقيات في بنغازي وطرابلس والخمس ومصراته وغريان والزاوية، وكان المشاركون فيها يطالبون بتصفية القواعد العسكرية وإجلاء القوات الأجنبية وتوقف عمال الموانئ النفطية عن العمل . وكانت نشاطاتهم تحت شعار ((النفط الليبي ليس لدول الناتو)) أما ضخ النفط في الناقلات فقد توقف من الناحية العملية (30).

ازداد الرفض الشعبي لسياسة الحكومة وانتظم في حزيران/ يونيه 1967 ملتقى شعبي عند ضريح المجاهد عمر المختار في بنغازي، وخلاله طُرح عدد من المطالب :

- جلاء القوات الأمريكية والبريطانية فورا" عن ليبيا .
- يطالب الشعب الحكومة أن تعلن رسميا" أن يتوقف ضخ البترول الليبي إلى أي جهة في حال قيام أمريكا وبريطانيا بأي عدوان على العرب، أو تقديم أية مساعدة حربية لإسرائيل .
- يطالب الشعب الحكومة بأن توجه طلائع من الجيش الليبي لتحتل مكانها بين أشقائها على حدود فلسطين في مواجهة العدو (31) .

وفي اليوم نفسه انتظمت مظاهرة أمام مبنيي سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في طرابلس، وأكدت المظاهرة على عدم وجود أي قاسم مشترك بين الخط السياسي للحكومة الليبية، وبين مطالب الجماهير الشعبية، وشملت إدارة البلاد. وفي 5 حزيران/ يونيه 1967 ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي ازداد الرفض للوجود الأمريكي والبريطاني . واتخذت التظاهرات أعنف صورها في بنغازي، حيث هُوجمت القنصليتان الأمريكية والإنكليزية، وأُحرق جزء منهما بالإضافة إلى مهاجمة مركزي الإعلام وقام المتظاهرون بإحراق العلم الأمريكي ورفعوا مكانه العلم المصري فوق مبنى القنصلية، ولم تتمكن كتائب الشرطة المكثفة من أن تفرق المتظاهرين إلا بمشقة كبرى. وفي اليوم التالي تم مهاجمة المتاجر والمخازن العائدة للأجانب بتحريض من الأوساط الرجعية الليبية. وقد كان الهدف من ذلك التخريب هو صرف أنظار الشعب عن المتهمين الرئيسيين في العدوان الإسرائيلي والداعمين له وإضعاف الحركة المعادية للبريطانيين والأمريكيين وللملكية في البلاد .

تمكنت الدعاية البرجوازية من الليبيين من تصوير صراع الشعب الليبي ضد التسلط الأجنبي أنه تخريبي وغير واعٍ، وأن الليبيين مخربون وبعيدون عن الحضارة. وعندما وقع العدوان الإسرائيلي على سورية ومصر لم تتخذ الحكومة الليبية خطوات عملية مهمة للضغط على الدول المساندة لإسرائيل، بل اكتفت بالتصريح الشفهي عن مساندتها. وفي 8 حزيران / يونيه فقط اتخذت الحكومة قرارها بإيقاف استخراج النفط، وحظر تصديره من جميع الموانئ الليبية(32). لكن ذلك القرار كان قد طبق بتاريخ رجعي، لأن العمال كانوا قد أوقفوا تعبئة الناقلات منذ الثاني من يونيه.

وفضلاً عن ذلك كان حظر تصدير النفط إلى جميع البلدان دون استثناء، وبذلك تكون السلطات الليبية قد وضعت البلدان العربية في صف واحد مع الدول المساندة للعدوان. ولكن الأنباء الواردة من القاهرة ودمشق وعمان تركت أثراً كبيراً على الرأي العام الليبي بل وجرحت وبعمق المشاعر الوطنية بسبب ماتضمنته بلاغات القيادة العسكرية الصادرة من مصر والأردن عن استخدام الإسرائيليين للطائرات الأمريكية من قاعدة ويلس – فيلد . ورغم التأكيدات الأمريكية على عدم استخدام قاعدتها ضد العرب ، غير أن تلك التأكيدات كانت موجهة لخداع الجماهير الشعبية .

تزايدت مشاعر الرفض من الشعب للطبقة الحاكمة في البلاد وللقوى الإمبريالية التي تساندها، وأخذ بعض السكان في الزاوية وزواره وغيرهما من المراكز القريبة المأهولة بالسكان بالزحف إلى طرابلس بغية الهجوم على قاعدة ويلس – فيلد ، وفي 9 حزيران / يونيه 1967 وصلوا إلى مشارف طرابلس تقلهم الحافلات والشاحنات والسيارات الصغيرة، وفي أيديهم المتفجرات والمواد الملتهبة، وبعض الأسلحة النارية. غير أن الشرطة قطعت الطريق على الحملة القادمة، وسقط جرحى من الجانبين، وأحرق عدد كبير من سيارات الشرطة. ومع ذلك سيطرت الشرطة على الموقف ولم تعرف طرابلس بما حصل إلا بعد انتهائه. ولكن ردة الفعل هذه أصابت الأوساط الحاكمة ومن يساندها من البريطانيين والأمريكيين في ليبيا بالهلع، وأخذت إذاعة ويلس – فيلد تحاول تهدئة الشعب وتؤكد على تصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بحياد الولايات المتحدة وعدم مشاركتها في أزمة الشرق الأوسط. بالإضافة إلى هذا شُل نشاط القاعدة الأمريكية، وتوقف الطيران عن طلعاته التدريبية، كما أن جميع أسر العسكريين والشخصيات المدنية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا نقلت إلى أراضي القواعد لتشحن بعد ذلك من ليبيا بصورة تدريجية، ولاذ دبلوماسيو الولايات المتحدة الأمريكية المعتمدون في ليبيا بقاعدة ويلس – فيلد التي اتخذت قيادتها مجموعة من الترتيبات لتشديد الحماية عليها خوفاً من هجوم السكان .

شكلت معاداة الإمبريالية للمنظمات الليبية ذات الاتجاه الديمقراطي والوطني العامل الأساسي الذي جمع بين هذه المنظمات لتشكل ((لجنة المقاومة الشعبية)) التي انطوى تحت جناحها جميع فئات الشعب من عمال وتجار وفلاحين وموظفين ومحامين وأطباء ورجال أعمال وطلاب وغيرهم (33). وكانت مطالبها تتلخص بإلغاء المعاهدات والاتفاقيات مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وسحب قواتها من البلاد دون إبطاء . وإيقاف تصدير النفط، وتشكيل لجان المقاومة الشعبية من أجل تجنيد المواطنين وتوزيع السلاح عليهم وتدريبهم لاستخدامه عند الضرورة. واستمرت لجنة المقاومة الشعبية في مضاعفة نشاطاتها، ودعت عمال ومستخدمي الموانئ والمطارات إلى إعلان المقاطعة ، والامتناع عن خدمة البواخر والطائرات التي تعود للولايات المتحدة وانجلترا . وبعد الهزيمة أمام إسرائيل في الحرب أخذت ((لجنة المقاومة الشعبية)) التي صارت تحمل اسم ((الجبهة الشعبية للعمل

الوطني)) تطالب بقطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وانجلترا وتأميم فروع شركة ((سو)) و ((شيل)) و ((ميتشيل كوتس)) . وبدورهم عمال النفط وعمال الموانئ تمكنوا من تبديل القيادة في نقابة عمال النفط، وانتخاب مجلس جديد مؤلف من 22 شخصا" برئاسة محمود المغربي (دكتوراه في القانون ومستخدم في شركة ((أسوا))) بتاريخ 7 حزيران/ يونيه 1967 . وبقيادة المجلس الجديد نظمت النقابة بين 8 و 15 حزيران / يونيه إضرابا" ترك أثرا" قويا" على قرار الحكومة بإيقاف ضخ النفط من ليبيا وعدم العودة إلى ضخه عندما طالب الديوان الملكي الحكومة بذلك بعد فترة قصيرة . فقد كانت نقابة عمال النفط قوية العزم على التوصل إلى تنفيذ الالتزامات التي اتخذها مؤتمر وزراء النفط في بغداد وكانت النقابة تنسق عملها في ذلك الاتجاه مع المؤتمر الشعبي الذي صار يسمى بدءا" من 12 حزيران/ يونيه 1967 بـ ((التجمع الشعبي للعمل الوطني)) (34) وحدد مطالبه بالتالي :

- قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا والولايات المتحدة، وسحب الأرصدة الليبية من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ونقلها إلى بنوك دول صديقة.
- تنفيذ التزام ليبيا بمؤتمر وزراء البترول العرب بتاريخ 3 يونيه 1967 ، وضخ البترول من جميع الموانئ ووضعها جميعها تحت رقابة القوات الليبية المسلحة .
- وضع جميع الشركات الأمريكية والبريطانية تحت إشراف الدولة المباشر حفاظا" على الاقتصاد الوطني ومنعا" لاستعمال الثروة الوطنية من أن تكون سلاحا" ضد العرب (35) .

ولدت الهزيمة في حرب 1967 أمام المعتدي الإسرائيلي شعورا" بخيبة الأمل وفقدانا" لآفاق النضال، بل وأدت إلى انحدار في الحركة العفوية المناهضة للإمبريالية في ليبيا . فاستغل الديوان الملكي الفتور الذي حدث، وبدأ هجمته على القوى الوطنية في البلاد. إلا أن الحكومة السابقة لم تكن قادرة على القيام بهذه المهمة، لأنها كانت قد ربطت نفسها بكثير من الوعود والتأكيدات فأنيط بعبد القادر البدري الذي صار رئيسا" للوزراء بدءا" من 1 تموز / يوليو 1967 مهمة البطش بالمعارضة، وإعادة ضخ النفط إلى فرنسا واسبانيا وتركيا

واليونان وايطاليا، وعدد من الدول الأخرى ، وقد وقف عمال الموانئ في طرابلس وبنغازي وقفة حازمة ضد تصدير النفط إلى دول الناتو ، لإدراكهم أنه يمكن لأي دولة تحصل على النفط من بينها أن تعيد إرساله إلى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . وقد أعلنت نقابة عمال ومستخدمي الشركات النفطية إضرابا" عاما" تواصل على مدى النصف الأول من شهر تموز/ يوليو ، إلا أن السلطات الليبية قامت باعتقالات جماعية للشخصيات النقابية، إلى جانب حل نقابة عمال النفط. وهذا ما أثار مجددا" الذين بقوا من عمال النفط طليقي السراح لتوجيه دعوتهم لمواصلة النضال حتى تتحقق مطالبهم ويطلق سراح إخوانهم المعتقلين . ولكن الإجراءات القمعية لم تتوقف، بل تضاعفت حدتها، لأن مصالح الأوساط الحاكمة وحماتها من الأنغلوا أمريكان كانت تتطابق في نظرتها إلى قضايا ضمان الوضع الداخلي السياسي المستقر في البلاد .

في الوقت نفسه عجلت الأوساط الحاكمة بالمفاوضات مع حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. وبدأت المفاوضات بتاريخ آب / أغسطس 1967 مع الانكليز، ولم تفض من الناحية الواقعية إلا إلى حل قضايا تقنية فقط، إذ إن موضوع سحب الجيوش من منطقة بنغازي كان قد تم الاتفاق عليه في أيار/ مايو 1965، ولم تحدد في هذه المرة غير مواعيد المرحلة الثانية. بل إن موضوع تصفية قاعدة العدم وسحب الجيوش من منطقة طبرق لم يطرح حتى على بساط المناقشة، وعلى هذا فإن الديوان الملكي قد استعرض مرة ثانية نيته في الإبقاء على الجيوش الانكليزية في هذه المنطقة. وكذلك هو الأمر بالنسبة للمفاوضات الأمريكية الليبية، التي جرت في 10 آب/ أغسطس 1967 فإنها لم تسفر عن نتائج عملية، بل على العكس فقد أكدت على انتصار القوى الإمبريالية ، وهيمنة الرجعية المحلية، التي أخذت تبطش بالقوى الوطنية .

وبعد أن فُرض ((النظام)) في البلاد قرر الملك ادريس الأول أن يُظهر نفسه مواليا" للإصلاحات ((الإمبريالية)) (36) بأن قبل في 26 تشرين /أكتوبر من العام 1967 استقالة عبد القادر البدري تحت ذريعة وضعه الصحي، وعهد إلى عبد الحميد البكوش تشكيل حكومة جديدة يفترض فيها أن تمثل البرجوازية الطرابلسية في الأساس. ومن

أجل ترسيخ قاعدة اجتماعية في البلاد قررت الحكومة أن تقدم بداية من نيسان / أبريل 1968 تسهيلات مالية للموظفين والعاملين في قوات الأمن ورجال الجيش على شكل معونات مالية في حدود 31 مليون دينار في العام (37) .

استنبط إدريس الأول وحكومته برئاسة عبد الحميد بكوش للتغطية على خيانة المصالح الوطنية قرارا" جديدا" بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية، ولكن اشترط لتصفيتها تشكيل القوات المسلحة في ليبيا (38) وكانت هذه السياسة تعني في الواقع الاعتراف بأن القواعد الأجنبية لم تنتقص من سيادة البلاد ولكن هذا الموقف من إدريس الأول وحكومته الموالية لسياسته لم تمنع المنظمة الشبابية التي كانت قد نشأت في العام 1960 في طرابلس تحت شعار ((حرية، اشتراكية، وحدة، إعادة فلسطين)) من متابعة نشاطها، وإقامة الروابط مع منظمات أخرى مماثلة في الدول العربية، بل ودخولها كفرع في ((حركة التقدميين العرب)) واوصل عدد أفرادها إلى بضع مئات. كان اهتمامهم مناقشة قضايا حركة التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا، وطرح المناقشات الخاصة بالوضع السياسي والاقتصادي في الدولة العربية .

حرصت المنظمة عند تدريب أعضائها على إتقان استعمال السلاح ومعرفة التعامل مع المتفجرات والهدف من ذلك تخريب القواعد العسكرية الانكليزية والأمريكية (39)، وعمل اتحاد طلبة ليبيا بصورة سرية بإشراف الفرع الليبي لحركة القوميين العرب، وكان أعضاء هذه المنظمة يقيمون العلاقات مع المستخدمين الشبان في مختلف المنظمات والمؤسسات الحكومية داعين إلى أفكار القومية العربية. إلا أن فرع القوميين العرب الذي كان متلونا" في تكوينه الاجتماعي وضعيف التنظيم انقسم على نفسه بعد فترة قصيرة. وفي كانون الثاني/ ديسمبر 1966 تلاشى بصورة نهائية ((وكان التشتت الفكري بين أعضاء هذه المنظمة وانعدام المسلك الموحد لديهم واحدا" من أهم أسباب تلك الظاهرة. وخلال العدوان الإسرائيلي راح أعضاء الفرع الليبي يتصرفون بصورة مستقلة خارج إطار القوميين العرب . إلا أن مطلب تصفية القواعد العسكرية وتحرير فلسطين كان يوحد بينهم جميعا")) (40) . وقد أخاف نشاطهم الحكومة الليبية فقامت بتنظيم محاكمة علنية في شباط / فبراير 1968 لـ

160 ليبيا" بتهمة النشاط التخريبي والإرهاب خلال السنوات السبع الأخيرة، وكان بين المتهمين طلاب من الجامعة الليبية وتلامذة من مدارس طرابلس وبنغازي وأعضاء نقابة عمال ومستخدمين الشركات النفطية. وخلال المحاكمة قام الدفاع عن الموقوفين بالكشف عن الأسباب غير القانونية في إجراء التحقيق، وصرح محامي الدفاع قائلا ": إنه ما دام فرع ليبيا لحركة القوميين العرب قد انتهى سنة 1966 فإن محاكمته أشبه بقتل إنسان ميت .(41)

كانت محاكمة 160 عضوا" من حركة القومين العرب ردة فعل من جانب الأوساط الحاكمة في ليبيا ضد الأعمال المناهضة للامبريالية في البلاد في صيف العام 1967 . ولم يقتصر الهدف الأساسي لتلك المحاكمة على تسديد ضربة إلى المعارضة بين الشبيبة بل إثارة الخوف في نفوس الوطنيين الخارجين من الوسط العمالي، ومن البرجوازية الوسطى والصغيرة. غير أن البطش بأعضاء منظمة حركة القوميين العرب حطم هيبة حكومة عبد الحميد بكوش، يضاف إلى ذلك أن نهجها السياسي الخارجي الموجه إلى فصل ليبيا عن الأقطار العربية وتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أثار المعارضة، فلم يجد الملك إدريس الأول مخرجا" سوى تبديل جديد للحكومة، وتعيين ونيس القذافي رئيسا" للوزارة الذي كان شاغله الأول إعادة ثقة الشعب بالنظام. أما المطلب الوطني الرئيسي تصفية القواعد العسكرية وإجلاء القواعد الأجنبية، فقد ألقى به في عالم النسيان، وراح استبداد الأجانب في البلاد يتزايد بصورة مطردة. وكان لمجمل الوضع السياسي في العام 1967 داخليا" وخارجيا" أثره الكبير في تطور الوضع في ليبيا، خاصة وأن ليبيا كدولة مستَعمَرة ونصف إقطاعية، إلى جانب عدم اكتمال عملية تشكل الطبقات، قد أفرز فئات البرجوازية الصغيرة وبخاصة فئة المثقفين .

استمر سخط العسكريين وازداد في نيسان / أبريل 1968 في ليبيا، والذي كان في حقيقته متجها" لحماية مصالح الدول الإمبريالية، إضافة إلى تثبيت النظام. فموضوع تصفية القواعد العسكرية كان قد رفع من جدول الأعمال لأنها صارت جزءا" صحيحا" من النظام المضاد للصواريخ. وكان أساطين حلف الناتو يخططون لإقامة أكبر نظام مضاد للصواريخ

وللدفاع البحري في الشمال الأفريقي، والهدف المنتظر من إقامته (حماية) ثلث الساحل الجنوبي من البحر المتوسط، وكان الضباط الليبيون يرون أنه من الضروري تسليح الجيش الليبي لأنه جزءٌ من القوات المسلحة العربية، غير أن رئيس الوزارة قبض عمولة في حدود 3 ملايين دينار ليبي لقاء الصفقة المعقودة مع الإنكليز لشراء التجهيزات للنظام المضاد للصواريخ (42). كما تجلت عدم رغبة الحكومة في تدعيم القوات المسلحة من البلاد بتلكؤها في تطبيق (قانون الخدمة الإلزامية) الذي كان البرلمان قد صادق عليه في العام 1967 ، وكان السبب في التأخير هو تخوف السلطات الحاكمة من تزايد عدد الجيش من بين الأشخاص ذوي الميول المناهضة للإمبريالية ، وفي العام 1968 أصدر وزير الدفاع أمره بتشكيل لجان التجنيد (43).

تمكنت الأوساط الحاكمة في نهاية العام 1967 من وقف تطور الأزمة السياسية ومن نشاط الجماهير ، ولم تتخذ أي إجراءات للقضاء على أسباب الأزمة في مرحلة كان المد التحرري الوطني يتعاظم على مستوى الوطن العربي أما على المستوى الداخلي فقد تعرضت ليبيا لأزمة حكومية بدأت في العام 1968 لعدم رغبة الملكية في إحداث أي تبديلات اقتصادية أو سياسية، فمنذ 1 حزيران/ يونيه وحتى أيلول / سبتمبر تبدلت ثلاث حكومات، والإدارة الملكية التي كانت غارقة في الفساد، وفي نهب خزينة الدولة لم تكن قادرة على التصرف بصورة طبيعية. وفي ...../ مايو 1969 انتهت صلاحيات مجلس النواب الخامس، إلا أن الملك قام بخرق الدستور فألغى إجراء الانتخابات سنة 1969 ، وأجلها إلى سنة 1970 لكسب الوقت وتجنب العواقب السلبية التي تجرها عليه حملة ما قبل الانتخابات. وهكذا بقيت البلاد من الناحية العملية دون برلمانات بداية من مايو سنة 1969 (44) .

كان لتقدم الملك إدريس الأول في السن الذي ولد في العام 1890 أثره في تزايد الصراع على السلطة بين تكتلات البلاد من الفئة العليا الحاكمة، وكانت أسرة الشلحى تترأس أحد التكتلين المتصارعين، وكانت انكلترا توجه أعمال هذا التكتل بمهارة . أما التكتل الآخر فكان يتمثل في الأساس من البرجوازية التجارية لطرابلس، ويتركز حول الأمير حسن الرضا، ولي العهد، وكان الأمريكان المؤيدون له قد نصحوا الملك أن يقوم في أثناء حياته بنقل

العرش إلى ولي العهد ليكون نشاط حسن الرضا كملك معتمد – على الأقل في مرحلته الأولى – مرتكزا" على هيبة إدريس ودعمه. إلا أن القوى المؤيدة لإنكلترا عارضت هذه الفكرة بحزم كبير . وتسببت الأزمة السياسية التي بدأت في العام 1967 بتعميق الصراع بين الكتلتين، وفي الوقت نفسه كانت الدول الأجنبية الواقفة خلف كل منها تدفع صنائعها إلى الاستيلاء على السلطة، وبدعم الإنكليز بدأ تكتل الشلحي يهيئ للانقلاب الحكومي .

تكونت في نهاية الستينات حلقة ضعيفة هي الملك إدريس السنوسي ، في الوقت الذي طرحت فيه فكرة الإطاحة بالنظام الملكي ، وفي مرحلة لم تكن حركة التحرر الوطني منظمة بشكل كاف. ففي الوقت الذي كان النظام الملكي يخنق كل مظهر من مظاهر الاستياء الجماهيري مهما كان ضئيلا"، كان الجيش يمثل القوة المتكتلة القادرة على الوقوف بصورة ناجحة ضد النظام الملكي. غير أن الجيش كان يعاني من صراع عنيف بين القادة الكبار من ضباط الجيش المنحدرين في الأساس من الأوساط الإقطاعية الذين تلقوا تدريبهم العسكري والإيديولوجي في الغرب والذين يمثلون الجزء المحافظ والرجعي من الضباط من جهة ، وبين صغار الضباط المنحدرين من الأوساط الاجتماعية الوسطى من جهة أخرى، وهم في الأساس من ذوي الاتجاهات الوطنية من جهة ثانية، خاصة وأن الكثير من هؤلاء سافروا إلى الخارج وتعرفوا إلى الأفكار التقدمية، وإلى أحدث انجازات العلم والتقنية ويحسون إحساسا" مضاعفا" بتخلف بلادهم ويدركون ضرورة تبديل النظام السياسي والقضاء على الملكية المناصرة للإمبريالية التي لم تقم فقط بتحويل البلاد إلى تابع اقتصادي وعسكري للناتو، بل وقضت على الشعب الليبي بالمذلة الوطنية واللامساواة السياسية .

تكونت في الجيش الليبي منذ بداية الستينات (منظمة الضباط الوحدويين الاشتراكيين الأحرار) وقد كان الضباط الأحرار وجبهة التحرر الوطني الجزائري مصدر إلهام لأعضائها، وكان ميدان نشاط (الضباط الأحرار) في البداية مقصورا" على القوات البرية، ثم أخذوا بتوسيع نشاطهم بالتدريج في القوات العسكرية الجوية والبحرية، إلى جانب التواصل مع العناصر الوطنية في الوسط المدني، وبشكل خاص مع الشبيبة الطلابية . وقد دخل بعض الطلاب دون تردد في الكلية العسكرية وفي الخدمة العسكرية من أجل العمل بنشاط

في صفوف(الضباط الأحرار) (45) . ورغم عدم وجود برنامج محدد لديهم للإجراءات الاجتماعية أو قناعات إيديولوجية متكاملة ، فقد لقيت المهام التي وضعوها نصب أعينهم صدى واسعا" لدى العناصر الديمقراطية بغض النظر عن القناعات والرؤى السياسية لهذه العناصر ، خاصة وإن هذه المهام كانت تمسهم وتمس واقعهم بشكل كبير . وهذه المهام هي القضاء على النظام الملكي واجتثاث التخلف المزمن من جذوره، والخلاص من الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية للإمبريالية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية لجماهير الشعب العريضة ، والنضال من أجل تحقيق الوحدة العربية وتأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي. كما وأن شعاراتهم الأساسية (الحرية ، الوحدة ، الاشتراكية) قد لقيت صدى واسعا" لدى العناصر الديمقراطية (46) .

قامت منظمة الضباط الوحدويين– الاشتراكين الأحرار في سبتمبر (أيلول) في العام 1969 وبدعم من الجيش بالإطاحة بالملكية، وأعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية وكان وصول (الضباط الأحرار) إلى السلطة مفاجأة كبيرة للملك إدريس الأول الذي كان آنذاك يستجم في اليونان، ولإستخبارات الدول الغربية، وانتقلت السلطة كاملة في الجمهورية العربية إلى مجلس قيادة الثورة – وهو الاسم الذي اتخذته اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الوحدويين – الاشتراكين الأحرار بعد الإطاحة بالنظام، وأصبح معمر القذافي (47) رئيسا" لمجلس قيادة الثورة ، وفي 8 سبتمبر منح رتبة عقيد وأصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية (48).

كان لتطور حركة التحرر الوطنية في عدد من الأقطار والبلدان دوره في القضاء على نظام الحكم في ليبيا، مما حال دون التدخل السافر للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لليبيا، خاصة وأن قطع الأسطول البحري السوفياتي كانت ترسو في البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب استعداد القوات المسلحة في البلدان العربية الشقيقة المتحررة من سيطرة الاستعمار لتقديم دعمها إلى الجمهورية العربية الليبية في أي وقت (49)، وهنا لابد من الإشارة إلى أن التدخل المسلح الذي من شأنه أن يؤدي إلى وقف آبار النفط وأنابيب النفط وإلى إيقاف ضخ النفط الليبي لن يرضى الاحتكارات النفطية

العالمية التي كانت تخشى على توظيفاتها المالية في الصناعة النفطية في ليبيا، ولم تكن خشيتها دون أساس .

لم تبلغ العوامل الذاتية التي ساعدت على إنضاج الوضع الثوري عند قيام الانقلاب الحكومي مستوى كافيا" من الاكتمال، فالقضاء على الملكية قد تم على أيدي العسكريين من (الضباط الأحرار) دون المشاركة المباشرة من قبل الجماهير الشعبية، وهو الشيء الذي حدد بصورة مسبقة وإلى حد كبير نواحي الضعف في النشاط التحويلي للدولة بعد الانقلاب. فقد كان لمعاداة الثورة للملكية وللإقطاع وللإمبريالية ضمان نجاحها فالقضاء على الملكية مكن من الشروع في الحل المحدد لقضية تصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وإجلاء الجيوش الأجنبية عن التراب الليبي، وبدأ مجلس قيادة الثورة في كانون الأول/ ديسمبر في العام 1969 مفاوضاته مع حكومتي انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حول تصفية القواعد الانجليزية – القاعدة العسكرية الجوية في العدم والعسكرية – البحرية في طبرق، بالإضافة إلى قاعدة ويلس – فيلد العسكرية الجوية الأمريكية في طرابلس (50).

دارت المفاوضات الانجليزية – الليبية بين 8 و 13 كانون الأول/ ديسمبر سنة 1969 بنجاح كامل بالنسبة للجمهورية العربية الليبية، فكان على القوات العسكرية الانجليزية أن تجلو عن البلاد حتى تاريخ 31- آذار / مارس سنة 1970، لكن الرايات الليبية رفعت فوق القواعد الانجليزية السابقة في 28 آذار / مارس، كما أن المفاوضات الأمريكية – الليبية التي بدأت في 16كانون الثاني / يناير في العام 1969 توجت بانتصار الجانب الليبي، فكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخلي قاعدة ويلس – فيلد حتى 30 حزيران/ يونيه 1970، ولكن في 11حزيران/ يونيه كان الملاك العسكري في القاعدة قد أجلي بكامله ورفرفت فوقها الراية الليبية .

هوامش الفصل الرابع

1- كانت الشركات التي تقوم باستخراج النفط سنة 1969 هي (اسوستانارد أوبل) – 35.9 مليون طن، و (أوازيس أوبل كوربوريشن)– 37.9 مليون طن، و (أوكسينتال بيتروليوم) – 29.3 مليون طن ، و (أموسيز) التي كانت تضم شركتين أمريكيتين هما (كاليفورنيا ايسياتيك) و(تكساسو أوفيرسيز بيتروليوم)– عضوي الكارتل (النفط العالمي) 14.7 مليون طن ، و (بريتيشن بيتروليوم) و (نيلسون بانكير – هانت) – 15.4 مليون طن ، و (موبيل أوبل غيلز بنيرغ) – 12.7مليون طن، و (فيليبس بيتروليوم) – 2.8 مليون طن . للتفصيل: بروشين، تاريخ ليبيا، ص 409.

2- المرجع السابق ، ص 409 .

3- للتفصيل : العدد الثالث من صحيفة :

Bank of Libya , Thitrd , Puppliton , 1968.

4- Murabet , M , Facts about Libya , Tripoli , 1964 , P131.

5- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 414 .

6- Five Year Economic and Social Develoopment Plan 1963 – 1968 Krngdom of Libya . Tripoli . 1963.

7- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 421 .

8- المرجع السابق ، ص 433 .

9- زيادة ، برقة الدولة العربية ، ص 151 .

10- بروشين ، تاخ لي، ص 441 ، عن :

Notes et Etudes Documentaires No 3740 – 3741 , November , 1970 . La Republique Arabe Libyenne , Paris , 1970 , P25 .

-11 Agriculture in Libya and Aplan Forits Development Tripoli , 1965 – 1967 , P 205 .

12- الفاو : منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة .

13- وفقا" للقرار المتعلق " باستعادة الشعب لأملاكه التي أغتصبت أيام الحكم الإيطالي " والصادر في 21 يوليو 1970 ، تم تأميم الأملاك التي كانت في حوزة الإيطاليين ودون تعويض ، وأنتقلت إلى أيدي الليبيين كافة الأملاك العقارية غير المنقوله بما في ذلك 369 مزرعة ، ووضع التأميم حدا" نهائيا" للإمتيازات التي كان يتمتع بها المزارعون الإيطاليون على أساس المعاهدة الليبية – الإيطالية لسنة 1956 بروشين ، ص 449 .

-14 Norman , J , Labour and Politics in Libya and Arab Africa . New Yor; , 1963 , P 28.

-15 Ibid , P 39.

16- جريدة الليبي ، تاريخ 959/1/15 .

17- صحيفة الليبيي ، تاريخ 1959/10/1 .

18- اتفاق المنتجين غايته الحيلولة دون هبوط الأسعار .

19- جريدة اللواء ، تاريخ 1966/1/9 .

20- وهي تتكون عمليا" من وكلاء الشركات الأجنبية مما يجعل دورها هو تخريب الصناعات المحلية عبر خنقها بتدفق الإنتاج الأجنبي وبأسعار منخفضة ، وهي طبقة

يقترن وجودها بوجود أنظمة حكم تابعة تسهل دور الكمبرادور وبالتالي بخلق تحالف طبقي بينها وبين الطبقة الحاكمة .

21- الأهرام 1964/2/23 .

22- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 512 .

23- جريدة الإذاعة ، تاريخ 1964/3/11 .

24- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 514 .

25- جريدة الشعب 1964/2/28 .

26- صحيفة الرائد ، تاريخ 1964/8/3 .

27- صحيفة الحرية ، تاريخ 1964/8/13 .

28- صحيفة الغرب ، تاريخ 1967/5/23 .

29- صحيفة الرائد ، تاريخ 1967/5/30 .

30- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 525 .

31- حكيم سامي ، هذه ليبيا ، القاهرة ، 1970 ، ص 213 .

32- جريدة الرائد ، تاريخ 1967/6/8 .

33- حكيم ، هذه ليبيا ، ص 219 .

34- الأمم المتحدة ، التقرير السنوي لمندوب منظمة الأمم المتحدة في ليبيا ، الهيئة العامة، التقارير الرسمية ، الدورة الخاصة ، الملحق رقم 15 ، ليك سكسيس ، نيويورك ، 1950 .

35- حكيم ، هذه ليبيا ، ص 222 .

36- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 237 .

37- صحيفة الرائد ، تاريخ 1968/9/18 .

38- وقد ورد ذلك في خطاب العرش في تشرين الثاني / نوفمبر 1967 حيث عبر الملك عن أمله في لإقامة قوة عسكرية دفاعية في أقرب فرصة لتحل محل القوات غير الليبية . صحيفة الغرب ، تاريخ 1967/10/21 .

39- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 539 .

40- المرجع السابق ، ص 539 .

41- المرجع السابق ، ص 539 .

42- سامي حكيم ، هذه ليبيا ، القاهرة ، 1979 ، ص 274 .

43- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 544 ، عن :

Cyrenaice Weekly News .

44- بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 543 .

45- كان تنظيم الجيش يقوم على التطوع ، وكانت الكليات العسكرية تقبل بالانضمام إليها كل من أتم دراسته المتوسطة ، وذلك لإعداد كوادر الضباط الشبان . بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 547 .

46- .Tripoli , Mirrot , 1/1/1961

47- ولد معمر القذافي في العام 1942 في سرت لأب بدوي ، وتلقى تعليما" دينيا" ، أما تعليمه الابتدائي والمتوسط فتلقاه في سرت وسبها ومصراته ، ولم يكن معمر حتى في

سنوات المدرسة يرضى بالأوضاع القائمة في بلاده فنفي من سببها بتهمة الإعداد لإضراب الطلاب فكان عليه أن ينهي المدرسة في مصراته ، وفي العام 1963 دخل الكلية العسكرية ، وبعد إنهائها سافر إلى إلى انكلترا لمدة نصف سنة لإتمام تدريبه العسكري .

48- صحيفة الرائد ، 1969/9/9 .

49- Baltimore Sum 9/9/1969.

50- الرائد 10/17 و 1969/12/9 .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الخاتمة :

اتسمت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب في العديد من أقطار المشرق والمغرب العربي بالثورات المسلحة، والحركات الوطنية للتخلص من الاستعمار الأجنبي. وبرغم ظروف التجزئة وانتشار الفكرة الإقليمية وإثارة النعرات الطائفية والمواقف الانعزالية بتشجيع من الحكم الأجنبي، فقد كان هناك محاولات جاهدة لرفض الحواجز الاصطناعية التي هي من خلق الأجنبي وذلك بالإبقاء على الفكرة العربية الداعية للوحدة حية، برغم المعوقات. وتجلى انتشار هذه الفكرة في تبادل المساعدة والعطف بين الأجزاء العربية بشكل عام، وليس فقط بين الأقطار المغربية في صراعها مع الأجنبي .

ولكن لم يُقدر لأية ثورة من هذه الثورات أن تحقق نجاحا" عسكريا" كاملا"، بسبب إخفاقها أمام الضربات التي وجهتها قوات الغرب المحتلة. وظل المستعمر يحمل السلاح ويستعمل العنف والإرهاب ويزج الناس بالسجون، ويتكلف في سبيل ذلك نفقات طائلة ليحافظ على وجوده وثرواته، والإبقاء على الامتيازات التي حصل عليها قبل الحرب وبعدها. وقد يعود إخفاق هذه الثورات إلى عدم التخطيط الكامل، وإلى الأساليب الاستعمارية من البطش والتفتيت وترسيخ النعرات الإقليمية والعرقية. وقد يعود الإخفاق إلى أن ظروف التجزئة قد حكمت على كل جزء عربي، برغم تشابه المحن، أن تواجه العدو منفردا"، وأن يُشغل بمشكلاته داخل إطار الوطن ((الإقليمي))، وأصبح كل جزء يكافح الاستعمار بوسائطه الخاصة بأوقات مختلفة تبعا" للفرص المتاحة ضمن شكل الاستعمار المفروض .

ومن جهة أخرى أدركت القيادات المحلية التي شاركت في صفوف الحركة الوطنية خلال الحروب وبعدها صعوبة التخلص من قبضة القوى الاستعمارية في حدود إمكانياتها العملية، فبدت أكثر تقبلا" للصيغة التي طرحتها السلطة الإيطالية في ليبيا، والفرنسية في تونس، والتي لم تكن خيارا" بين الاستعمار وبين الاستقلال الحقيقي، بل بين درجات وأنواع مختلفة من السيطرة، وضاعفت القيادات المحلية جهودها كي تؤكد للدول الاستعمارية أنها تمثل الضمانة الأكيدة لمصالحها – أي للدول الاستعمارية – وأنه لا تعارض بين الاستقلال

السياسي ومصالح المستعمرين. ولم يمنع ذلك بروز نقاط خلاف بين حين وآخر تجلى بإقامة التظاهرات والانتفاضات أو في رفض التعاون واللجوء إلى إثارة الرأي العام .

وبوجه عام تبعت حالة المواجهة العنيفة التي برزت بعد الحرب مباشرة علاقات أكثر دبلوماسية توضحت بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات، والذي فرض استمرار نوع من العلاقة الدائمة مع الدول المحتلة تتمثل في معاهدة تحتفظ بالقواعد العسكرية والعلاقات الاقتصادية والثقافية وتسيير أمور العلاقات الخارجية. ورغم قبول القيادات لهذه المعاهدات والاتفاقيات التي هي أقل إذلالا" من الوصاية المباشرة، فإن هذه المعاهدات لم تكن مقبولة لدى جماهير الشعب التي كان هدفها الأساسي إزالة النفوذ الأجنبي وتحقيق الاستقلال .

والملاحظ أن العداء للحكم الاستعماري لم يمنع الإعجاب بالمظاهر الحضارية التي حملها الأوربيون معهم. وبرغم فهم كثير من مفكري تلك الحقبة وساستها أخطار الوجود الاستعماري الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية على البلدان المستعمرة، لم يمنعهم هذا من قبول مظاهر المدنية الحديثة التي يتميز بها المجتمع الأوروبي، على اعتبار أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يتيح للبلدان العربية فرصة الانضمام إلى العالم المتحضر. وقد قبل العديد من الزعماء العرب الذين تعاونوا مع الغرب، المؤسسات السياسية على النموذج الغربي ، برغم القيود التي فرضتها السيطرة الأجنبية التي لا تسمح لهذه المؤسسات بالعمل بحرية . يضاف إلى ذلك أن هذه المؤسسات قد أخفقت في اكتساب تأييد الشعب لعدم شعوره بأن تلك المؤسسات قد أقيمت لمصلحته أو إلى تدريبه على الحكم الذاتي أو مشاركته الفعلية في النشاط السياسي والثقافي والإقتصادي، بل كانت وسيلة لتقوية نفوذ الدول الأجنبية المستعمرة .

وبوجه عام فإن العلاقات بين القوى الغربية (الأنجلو – فرنسية بوجه خاص) والعرب في أعقاب الحرب العالمية الأولى قد اتسمت بمظهر عام هو موقف من الشك وعدم الثقة، وهذا ما طبع الحركات الوطنية بشكل عام بطابع الأسى والمرارة وعدم الثقة بالغرب . ولكن وبسبب ظروف دولية وإقليمية ومحلية تمكنت الدول العربية بشكل عام، وليس فقط الأقطار المعنية بالدراسة في الكتاب، من نيل استقلالها، وبدء مرحلة جديدة من النضال لبناء أوطان قد هدمها الغرب، ومازال يتدخل بمقدراتها بشكل غير مباشر .

قائمة المصادر والمراجع

أ	1-	أبو اليقظان ، ابراهيم : سليمان الباروني باشا في أطوار حياته ، جزءان ، المطبعة العربية ، الجزائر ، 1959/1379 .
	2-	أمين ، أحمد : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1971.
	3-	أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس ، الطبعة الثامنة ، بيروت ، 1987 .
	4-	أبو قفصه ، عمر : أضواء على الصحافة التونسية ، دار بو سلامه للطباعة والنشر ، تونس ، 1972 .
	5-	أيتنجر ، صموئيل: اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950) ترجمة : جمال الرفاعي ، اشاد الشامي . سلسلة عالم المعرفة ، 197 ،
	6-	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أيار – 1995 .
ب	1-	باروني ، زعيمة سليمان : صفحات خالدة من الجهاد ، القاهرة ، 1964 .
	2-	بازمه ، محمد مصطفى : العدوان ، طرابلس ليبيا ، 1956
	3-	برو ، توفيق العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، 1908-1914 ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1991
	4-	بروشين ، نيكولاي ايليتش : تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 ، ترجمة وتقديم : عماد حاتم ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 2001
	5-	بن الخوجه، محمد: (تاريخ معالم التوحيد) .
	6-	– صفحات في تاريخ تونس ، ترجمة : محمد القروي ، بيروت ، 1985 .
		بنبلغيث ، الشيباني : – دور جنود الساحل في ثورة سنة 1864 ، ومقاومة الاحتلال الفرنسي سنة 1881 ، مجلة : روافد ، مجلة المعهد الأعلى

		لتاريخ الحركة الوطنية ، جامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية بتونس ، العدد الثاني 1996 .
	7-	- فصول في تاريخ الأوقاف في تونس ، من منتصف القرن التاسع عشر إلى 1914 ، طبعة أولى ، صفاقس ، 2003 .
	8-	البشروش ،محمد : ((البشير صفر)) ، مجلة ((المباحث)) ، العدد الأول ، السنة الأولى ، جانفني ، تونس ، 1938 .
	9-	بن عاشور، محمد الطاهر : أليس الصبح بقريب ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1967 .
		بن عاشور ، محمد الفاضل : الحركة الأدبية والفكرية في تونس ، القاهرة ، الدار التونسية للنشر ، طبعة ثالثة ،تونس ، 1972.
	10-	- الحركة الوطنية الأدبية والفكرية في تونس ، الدار التونسية للنشر ، طبعة ثالثة ، تونس ، 1983 م .
		- تراجم الأعلام ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1970 .
		بن قفصة ، عمر : أضواء على الصحافة التونسية ، 1860-1970 ، تونس ، 1972 .
	11-	بن ميلاد ، أحمد / إدريس ، محمد مسعود : الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية 1892-1940 ، الجزء الأول : مقدمة النشاط الفكري
	12-	والسياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس من خلال وثائقه ، طبعة أولى ، المؤسسة الوطنية ، ((بيت الحكمة)) وزارة الثقافة ، تونس ، 1991 .
		البهلوان ، علي : تونس الثائرة ، القاهرة ، 1954 .
ت	1-	التليسي ، خليفة محمد : معارك الجهاد الليبي من خلال الخطط الإيطالية ، المؤسسة العامة للنشر ، طرابلس ، 1982 .
	2-	تيسير ، فتحي : قبائل أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية ، نجع ورغمه نموذجا" ، 1881-1939 ، مؤسسة التميمي ،

		زغوان ، تونس ، 1998 .
	3-	التيمومي ، الهادي : نقابات الأعراف التونسيين (1932-1955) ، دار محمد علي الحامي ، صفاقس ، تونس ، 1983 . - النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و 1948 ، الطبعة الأولى ، صفاقس ، تونس ، 1982.
ث	1-	ثامر ، الحبيب : هذه تونس ، طبعة أولى ، مكتب المغرب العربي ، طبعة ثانية ، القاهرة ، 1948، تقديم الرشيد ادريس ، مراجعة حمادي الساحلي ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، 1988 . – الحبيب بورقيبه ، تونس وفرنسا ، منشورات جوليا ، باريس ، طبعة 2 ، الدار التونسية للنشر ، تونس (بلا تاريخ).
	2-	الثعالبي ، عبد العزيز : تونس الشهيدة ، تحقيق حمادي الساحلي ، ومحمد العروس المطوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1988 .
ج	1-	جرفال ، كمال : الطرق والزوايا بسوسة وموقفها من انتصاب الحماية الفرنسية بتونس من خلال تقارير ضباط جيش البر الفرنسي ، من مجلة الروافد ، مجلة المعهد العالي الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، إصدار جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية ، عدد 2 ، 1996 .
	2-	الجمل ، شوقي عطا الله : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، القاهرة ، 1980
	3-	الجنحاني ، الحبيب: محمد باش حامبه تونس ، 1968 .
	4-	جوليان ، شارل أندريه : المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي ، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1973،
ح	1-	الحداد ، الطاهر : العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية ، النشرة الرابعة ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1984.
	2-	الحصري ، ساطع : البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة الثالثة ،

		بيروت ، 1965 . 3- حقي ، ممدوح : ليبيا العربية كأنك تعيش فيها ، القاهرة ،1962 4- حكيم ، سامي : حقيقة ليبيا ، القاهرة ، 1968 ، 5- حمدان ، محمد : دليل الدوريات الصادرة في البلاد التونسية ، القسم الأول، بيت الحكمة ، قرطاج ، تونس ، 1989. 6- حميدة ، علي عبد اللطيف : المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراة (26) ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1968 ، 7- حوراني ،البرت ، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939 ، ترجمة كريم عزقول ، دار النهار ، بيروت ، طبعة ثالثة ، 1977 .
خ	1-	خالد ، أحمد : أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل ، طبعة ثانية ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1979.
د		
ذ		
ر	1- 2-	رضا ، رشيد : تاريخ الأستاذ الإمام ، القاهرة ، 1931. رونوفن ، بيير : التوسع الأوروبي في العالم ، أشكاله وطرقه 1869-1914 ، تعريب : نور الدين حاطوم ،الطبعة الأولى ، دمشق ، 1998 - تاريخ القرن العشرين ، تعريب : نور الدين حاطوم ، الطبعة الثانية ، دمشق ، 1989 ، ص 166 .
ز		الزواوي ، أحمد الطاهر :عمر المختار ، طرابلس ليبيا ، 1970، أحمد الطاهر الزاوي ، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب ، مصر ، مطبعة الفجالة الجديدة ، 1950 ، زيادة ، نقولا : برقة الدولة العربية الثامنة – ليبيا 1948 (وثيقة رسمية) .

		ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال . الأعمال الكاملة ، بيروت ، 2003
س	1-	الساحلي ، حمادي : فصول في التاريخ والحضارة ، طبعة أولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992.
		- الصحافة الهزلية في تونس ، نشأتها وتطورها ، تونس ، 1977 .
	2-	سامي ، حكيم : هذه ليبيا ، القاهرة ، 1970.
	3-	السبكي ،آمال : استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952 ، القاهرة ، 1990 .
	4-	سبكي ، محمود : عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي ، القاهرة ، 1957
	5-	ستهم ، حافظ : الحرفيون الخزافون بالمكنين ، مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، عدد 1، سبتمبر ، تونس ، 1964 ،.
	6-	السراج ، الوزير : الحلل السندسية في الأخبار التونسية ، تحقيق وتقديم محمد الحبيب الهيلة ، 4 مجلدات ، دار الغرب الإسلامي ، 1985 .
	7-	السنوسي ، محمد : الرحلة الحجازية ، تحقيق علي الشنوفي ، 3 أجزاء ، الشركة التونسية للنشر ، تونس 1976 .
		- مسامرات الظريف بحسن التعريف ، تحقيق محمد الشاذلي النيفر ، 4 مجلدات ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1994 .
		- خلاصة النازلة التونسية ، تحقيق محمد السنوسي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1976 .
ش	1-	الشابي ، علي : صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى ، المجلة التاريخية المغربية ، تونس ، العددان 10-11 ، 1987.

	2-	الشريف ، البشير بن الحاج عثمان : أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 – 1924 ، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع ، تونس 1981 .
	3-	الشريف ، محمد الهادي : تاريخ تونس ، تونس ، 1980 .
	4-	شكري ، فؤاد : السنوسية دين ودولة ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1948 .
	5-	- ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها ،ج1، م1 ، الشنوفي ، المنصف : مصادر عن رحلتي محمد عبده إلى تونس ، 6 ديسمبر – 4 جانفي 1885 و 9-24 سبتمبر 1903 ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثالث ، 1966.
	6-	الشنيطي ، محمود : قضية ليبيا ، طبعة أولى ، القاهرة ، 1951 .
ص	1-	صالحية ، محمد عيسى : الأدوار في حركة الجهاد الليبي . مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد 13 ، 1978
	2-	صفوت ، محمد مصطفى : مؤتمر برلين سنة 1878 وأثره على البلاد العربية ، القاهرة ، 1978 .
	3-	الصحف :
		- الإذاعة ، 11-3-1964
		- الأهرام ، 9-1-1953
		- التونسي ، 1 ربيع الأول 1330 – 1912 م
		- الحرية ، 13-8-1964
		- الرائد ، 3-8-1964 و 30-5-1967
		- الشعب ، 28-2-1964
		- العمل التونسي ، 15-5-1933 .
		- الغرب ، 23-5-1967
		- الكتلة ، 7-5-1949

		- اللواء ، 9-1-1966 - الليبي ، 15-1-1959 و 1-10-1959 - المشير ، الأعداد : 3-5-7-8-9-12 من العام 1911 . - المصري ، 14-5-1949
ض	1-	الضياف ، أحمد بن أبي : اتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان ، تحقيق لجنة من وزارة الثقافة ، 9 أجزاء ، تونس ، 1989.
ط	1-	الطبابي ، حفيظ : القرى الاستعمارية ، قرى مناجم قفصه نموذجا" ، المجلة التاريخية المغاربية ، العدد 107-108 ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان ، تونس ، حزيران ، 2002.
ظ		
ع	1- 2- 3- 4- 5-	عامر ،محمود : تاريخ المغرب العربي المعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، 2003 – 2004 . العجيلي ، التليلي : مواجهة المحافظين للحركة الإصلاحية بتونس بين 1896 و 1914 ، مجلة ((روافد)) مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، العدد الثاني ، جامعة تونس الأولى ، تونس ، 1996. العقاد ، صلاح : المغرب العربي ، طبعة أولى ، القاهرة ، 1984 . العياشي ، مختار : البيئة الزيتونية (1910-1945) ، تعريب حمادي الساحلي ، تونس ، 1950. العيادي ، توفيق : المقاومة الصفاقسية للاحتلال الاستعماري سنة 1881 .
غ		
ف	1- 2-	فارس ، محمد خير : تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، 1912-1939 ، بيروت ، 1972 الفاسي ، علال : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، الطبعة الأولى،

		- محاضرات في المغرب منذ الحرب العالمية الأولى ، معهد الدراسات العربية العليا ، جامعة الدول العربية ، 1955طبعة الرسالة ، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال ، القاهرة ، 1948 .
	3-	فشر ، هـ.ا.ل. : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ترجمة : أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ، دار المعارف مصر ، 1946
	4-	فشيكة ، محمد :سعيد رمضان السويحلي ، دار الفرجاني ، طرابلس ، 1974 .
ق	1-	قاسمية ، خيرية : الوطن العربي بين الاتجاه القومي وواقع التجزئة في الفترة بين الحربين العالميتين ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، عدد 12 ، أيار 1983
	2-	القشاط ، محمد سعيد : صدى الجهاد الليبي في الأدب الشعبي ، بيروت ، 1970
	3-	القصاب ، أحمد : تاريخ تونس المعاصر 1881-1956 ، تعريب حمادي الساحلي ، الشركة التونسية للنشر ، تونس ، 1986 .
	4-	القليبي ، محي الدين : مأساة عرش ، القاهرة ، 1948
ك	1-	كرشيد ، عائشة التايب : العلاقات الاجتماعية القائمة بين القبائل الحدودية التونسية الليبية في الفترة الاستعمارية ، المجلة التاريخية المغاربية ، العددان 107-108 ، حزيران ، زغوان ، تونس ، 2002 .
ل	1-	لوتسكي ، فلاديمير : تاريخ الأقطار العربية الحديث ، الطبعة التاسعة ، بيروت ،2007
	2-	ليفين ، ز . أ ، الإعداد للحرب في المشرق العربي . موسكو . 1937 .
م	1-	مالكي ، امحمد : الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ، طبعة أولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 .
	2-	المحجوبي ، علي : انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، تعريب : عمر بن

ضو ، حليمة فرفوري ، وعلي المحجوبي ، سراس للنشر ، تونس ، 2002 .

3- – جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934) ، طبعة أولى ، بيت الحكمة ، قرطاج ، 1999 م .

مجموعة من المؤلفين ، الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية ، 7 مجلدات ، المجلد السابع ، الأمة العربية في القرن العشرين – التحرر والاستقلال ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس ، مطبعة جامعة الدول العربية ، المعادي ، 2008 .

4- - تاريخ الأقطار العربية المعاصر ، ترجمة دار التقدم ، جزءان ، موسكو ، 1976.

المرزوقي ، محمد : صراع على الحماية ، الجزء الثاني من سلسلة معارك وأبطال ، تونس ، 1973 .

5- – معركة الزلاج ، ط 1 ، مكتبة المنار ، تونس ، 1962 .

6- المرزوقي ، محمد ، عبد النبي بلخير : تونس طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، 1978

7- محفوظ ، محمد : تراجم المؤلفين التونسيين ، 6 أجزاء ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1982.

8- المدني ، أحمد توفيق : حياة كفاح (مذكرات) ، جزءان ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1977 ، ج1 .

9- مناصرية ، يوسف : الحزب الحر الدستوري التونسي ، بيروت ، 1988 .

10- المولى ، محمود عبد : مدرسة باردو الحربية ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1977 .

المنتصر ، خليفة : ليبيا قبل المحنة وبعدها ، طرابلس الغرب ، ليبيا ، 1963

– ذكريات لا تنسى ، بيروت ، 1970

ن	1-	النيفر ، محمد: عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1996 .
هـ		
و	1- 2-	عبد الوهاب ،حسن حسنين : مجمل تاريخ الأدب التونسي ، طبعة أولى ، تونس ، 1927 . عبد المولى ، محمود : مدرسة باردو الحربية ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1977 .
ي		

المراجع الأجنبية

- Bouruiba Habib, La Tunisie et la France, Vingt cinq ans de lutte pour une cooperation libre, lere ed. ReneJulliard, Paris, 1954,2eme ed. M.T.E. Tunis)sd.)

-Goldestein Daniel, Liberation ou Annexeion, aux chemins crisis de l'histoire tuniisiennne 1914-1922. M.T.E. Tunis 1978

-Ganiage , H , : Les Origines Protectectorat Francais En Tunisie (1861-1821) , Paris 1959..

- Hamdane Mohamed, Guide des oeriodiaues oarus en Tunisie, Fass2(en langue francese), Fondation National, Carthage, 1989.

--JEAM GANIAGE , Les Origines du Protectorat Francais en Tunise , P.U.F , Paris , 1959.

-JEAM PONCET , Le Colonisation et I , Agricu Lture Europeennes en Tunisie Depuis 1881 , Paris La Waye , 1961.

. Jean Poncet , Le Colonisation et I, Agricuiture Europeennes en Tunisie Depuis 1881 – Etude de Geographie Historique et economique , Paris , Mouton co . 1962.

-Khairallhchedly, Lemouvement evolutionniste Tunisien, Tome , Tunis 1938.

- Karim Mustapha, Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, 1981 - 1929. UGTT.

Tunis, 1976.

- - Khairallah Chedly : Le movement Evolutioniste Tunisien . Tom 111, Tunis 1938.

-Mohamed Salah, Evolution du Mouvemeent National Tunisien des origins

a la 2eme guerre mondiale, (2 tomes), M.T.E.Tunis,1974.

- Mahjoub Ali, Les origins du Mouvement Natioal en Tunsie. 1904 - 1934.

Publication de l'Universite de Tunis, Tunis 1982.

- Mestiri Said, Moncef Bey. Tome 1 , Le regne, Arces Editions, Tunis, 1988.

- Mestiri, Said, Moncef Bey, Tome 2 , chronique des annees d'exil, Arcs

Editions, Tunis, 1990.

-M.H.CHERIF , Les reactions Citdines Al, Occupation Francaise ge La Actes du ler Seminire Sur I Histoire du Mouvement Natiomal

, Mai 1981 Publications Scientifiques Tunisiennes , C.N.U.D.S.T. , Tunis 1983 .

-Mestiri Said , Le Minstere Chonik a Le Poursuite de I autonomie interne , Arcs Editions , Tunis , 1991

.- Nogero , Bertrand . La Crise economiaue Dans Le Monde et en France , Paris , 1936 Editins, Tunis, 1991.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

القسم الثاني

(الجزائر – المغرب الأقصى)

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تمهيد

مقدمة: أوضاع الجزائر في أواخر العهد العثماني

كانت البحرية العثمانية في الجزائر قد أرعبت بهجماتها سفن وسواحل الدول الأوربية، وقد بلغت ذروة ازدهارها في القرن السابع عش، الذي يعد بحق العصر الذهبي للنشاط البحري العثماني في الجزائر (القرصنة). ولكن تعرضت الجزائر منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى سنوات اضطراب ويعزى ذلك إلى انحطاط المؤسستين العثمانيتين: طائفة الرياش والإنكشارية، ففي مجال النشاط البحري (القرصنة) فقدت البحرية العثمانية في الجزائر تأثيرها وقوتها ضد السواحل الأوربية اعتباراً من أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، فانحط مستوى البحارة وأصبحت الهجمات أقل ربحاً، وتناقص عدد الأسرى الأوربيين من 25 ألف في منتصف القرن السابع عشر إلى ثلاثة ألاف بعد قرن وإلى ألف في عام 1788 (1). بالمقابل ازداد عدد القوات البحرية الأوربية وأصبحت أكثر قوة، واتسعت عمليات انتقامها من السفن والسواحل العثمانية الجزائرية، كما أن المعاهدات التي وقعت بين الجزائر العثمانية والدول الأوربية حدت من النشاط البحري الجزائري (القرصنة)، ويمكن القول هنا أن نشاط القرصنة العثمانية الجزائرية كان يتأثر بوضع الحكومة العثمانية في الجزائر(2).

أما فيما يتعلق بالإنكشارية: فقد تضاءل عدد المجندين القادمين من دار السلطنة العثمانية، وفقد الجنود صفاتهم القتالية وانخرطوا في السياسة، ومما زاد في المشكلة، السياسة التي اتبعتها الحكومة تجاه الضائقة المالية التي تعانيها، وانعكس ذلك على عدم انتظام مرتبات المجندين، مما أدى إلى فوضى في صفوف الجنود وبالتالي إلى عدم استقرار الحكم العثماني في الجزائر(3).

وكما هو الحال في جميع البلاد التي خضعت للاحتلال العثماني لم يقتصر دور هذه القوة العسكرية في الدفاع عن البلاد، والمحافظة على الأمن بل بدأت تتدخل بشكل سافر ومكشوف في سياسة البلاد وإدارتها وفي حياة السكان المحليين بوساطة رؤسائها الذين كانوا يؤلفون الديوان(4). ووصلت الحال بالجند إلى فرض السيطرة على الدالي حاكم الجزائر،

كما حدث عام 1817 عندما أقدموا على قتل الدالي عمر ونادوا بعلي خوخة خلفاً له، لكن هذا الأخير تنبه لخطرهم وفكر بالتحرر من سطوتهم، واستطاع القضاء على زعماء الإنكشارية وجنودهم إذ قتل –كما تذكر المصادر 1200 من الجند و150 من قادتهم، ونقل دار إقامة الحكم من قصر الجنين إلى القصبة عام 1817، كما نقل إليها الخزينة وأقام عليها رجال لحراستها(5).

إن ضعف واردات البلاد من التي كانت تأتي من نشاط القراصنة دفع الحكومة العثمانية في الجزائر إلى زيادة الضرائب على سكان المدن والقرى على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية، ودفع السكان إلى إعلان الثورات على الحكم العثماني مما أسهم في ضعف هذا الحكم وإنهاك البلاد اقتصادياً ومادياً وعسكرياً، ويضاف إلى ذلك تعرض إسالة الجزائر إلى مرض الطاعون والزلازل والأوبئة القاتلة التي أنهكت البلاد والعباد دون اتخاذ السلطات العثمانية الحاكمة أي إجراء للتخفيف عن المواطنين من جراء هذه الكوارث وخاصة الطاعون والأوبئة التي ضربت البلاد في أواخر العهد العثماني ، مثل وباء 1788 و 1817–1818على سبيل المثال في عام 1788 كان يموت حسب فانتو ردى بارادي (Venture de Pardi) في مدينة الجزائر وحدها مابين 200 إلى 250 شخصاً يومياً(6). بالإضافة إلى ثورة ابن الأحراش زعيم الطريقة الدرقاوية التي اندلعت في بيلكية قسنطينة في عام 1804 والتي زادت في إنهاك البلاد الجزائرية اقتصادياً وعسكرياً، وعلى الرغم من نجاح العثمانيين من القضاء عليها بمساعدة آل المقراني عام 1807إلا أن الثورة اندلعت ثانية في الغرب الجزائري(7). وكذلك اندلعت ثورة الطريقة التيجانية في عين ماضي بزعامة محمد الكبير الابن البكر للشيخ أحمد التيجاني مؤسس الطريقة، وكانت الثورة تحظى بتأييد مولاي عبد الرحمن سلطان المغرب الأقصى، وفشلت السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر من القضاء على الثورة كما فشل الثوارفي السيطرة على مدينة معسكر عام 1827، وانشغلت البلاد ببداية الأزمة الجزائرية مع فرنسا بسبب قضية الديون والتي شكلت بداية النهاية للاحتلال العثماني للجزائر(8).

بالنتيجة أنهكت السياسة العثمانية الاقتصادية المتبعة في الجزائر البلاد وسببت دماراً لها وتزامن ذلك مع الصراع بين القوتين العثمانيتين: طائفة الرياس والإنكشارية، وجاء ضعف

البحرية العثمانية في الجزائر مع صعود نجم القوى الأوربية التي فرضت المعاهدات على السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر وخاصة معاهدة إكس لا شابيل للقضاء على القرصنة والعبودية، واجبر الداي على التوقيع عليها، يضاف إلى ذلك سوء تصرفات الداي مع قناصل الدول الأوربية في الجزائر وتلهفه إلى المال، ومعاناة خزينة الدولة من غلاء المواد المستوردة وبخس أثمان المواد الأولية المصدرة، ونتج عن ذلك انتشار المجاعة والأمراض وقيام الانتفاضات الشعبية والاغتيالات الأمر الذي جعل البلاد لقمة سائغة لقوات الاحتلال الفرنسي الذين وجدوا العملاء لهم من اليهود أصحاب الداي مصطفى والداي حسين، وذهبت البلاد والعباد في دوامة احتلال كان أشد قسوة وصرامة وعنجهية من احتلال عثماني سالف. ففي جميع الأحوال الشعب هو الذي يدفع الثمن وهو الذي يحمل السلاح للدفاع عن بلاده وتحريرها. فالعثمانيون وقعوا صك بيع الجزائر للفرنسيين وهربوا تاركين الشعب الجزائري يخوض معاركه ضد سلطات الاحتلال الفرنسي.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

هوامش المقدمة

1- فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث، مكتبة دار الشرق، بيروت 1969، ص.92

2- Braudel, Frenand: La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe, Paris 1949, p.720.

3- Julien, Charel André: Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris 1964, P. 289.

4- فارس، مرجع سابق، ص84.

5- De Grammont: Histoire d'Alger sous la domination turque, Paris 1887, P. 381.

6- Venture de Pradis: Voyage dans la régence Tunis et Alger aux XVIII siècle, Paris 1983, P. 154-155.

7- نمير، عقيل: تاريخ الجزائر الحديث، منشورات جامعة دمشق، 2007-2008، ص 137.

8- نمير: المرجع السابق، ص 138.

وقل رب زدني علما
Damascus University

الفصل الأول

الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830

مقدمة: العلاقات الجزائرية-الفرنسية قبيل الاحتلال

شهدت العلاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر العثمانية فترات من السلم والتعاون، وخاصة ضد إسبانيا العدو التقليدي للطرفين، وكذلك فترات من التوتر والعداء، ففي القرن السادس عشر عرفت العلاقات الفرنسية الجزائرية سنوات جيدة من الصداقة والتعاون المتبادل، وتجلى ذلك بسماح السلطات العثمانية في الجزائر للفرنسيين باحتكار صيد المرجان، والموافقة على بناء مستودع تجاري لنقل منتجاتهم التي يحصلون عليها إلى فرنسا. ولكن ساءت هذه العلاقات بين البلدين في القرن السابع عشر وساد جو من العداء والتوتر بينهما وذلك للأسباب التالية:

1- قيام الفرنسيين بتحصين مستودعهم التجاري الذي أقاموه في مدينة عنابة وحولوه إلى مركز عسكري.

2- عدم التزام الفرنسيين بشروط المعاهدات التي وقعوها مع إيالة الجزائر وخاصة فيما يتعلق بتجارة الحبوب والمواشي التي كانت محتكرة من قبل السلطات العثمانية.

3- شكلت قضية الأسرى سبباً لتوتر العلاقات بين الجانبين، ففي الوقت الذي قبلت فيه إيالة الجزائر إطلاق سراح عددٍ من الأسارى الفرنسيين كدليل على حسن نيتها، رفضت فرنسا إطلاق الأسرى العثمانيين في الجزائر وذلك بسبب حاجتها إليهم للتجديف على سفنها(1).

عادت العلاقات الطبيعية بين البلدين في القرن الثامن عشر وزال التوتر بينهما ولعبت الجزائر دوراً هاماً في دعم فرنسا بعد نجاح ثورتها عام 1789 وفرض الحصار عليها من جانب الدول الأوربية المناهضة لها، وقدمت لها المساعدات المادية والعينية بالإضافة إلى قروض مالية بدون فائدة، ولكن فرنسا أنكرت الجميل وبدلاً من تقديم الشكر للجزائر أقدمت على حصار السواحل الجزائرية عام 1827، وتبعت ذلك باتخاذ قرار

الاحتلال عام 1830بسبب مطالبة الجزائر بالقروض التي منحتها لفرنسا في الأوقات العصيبة التي رافقت ثورتها.

أولاً- أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر

نستطيع أن نقسم أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى أسباب بعيدة (غير مباشرة) وأسباب قريبة (مباشرة).

1- الأسباب البعيدة (غير المباشرة)

أ- الأسباب السياسية

هناك مجموعة من العوامل الهامة التي دفعت فرنسا إلى تغيير سياستها الاستراتيجية نجملها في النقاط التالية:

- خسارة فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عدداً من ستعمراتها في قارتي أسيا وأفريقيا لصالح عدوتها بريطانيا.
- الهزائم اتي منيت بها فرنسا على الساحة الأوروبية.
- محاولة فرنسا استعادة مكانتها وهيبتها كدولة عظمى من خلال سعيها لعقد مؤتمر فيينا الدولي عام 1815.

فقد حصلت فرنسا في هذا المؤتمر على موافقة أغلب الدول الأوروبية على مشروعها الذي كانت تخطط له من أجل غزو الجزائر واحتلالها.

حاولت فرنسا استغلال هذه الموافقة من أجل جعل الجزائر قاعدة استعمارية فرنسية في شمال أفريقيا يمكنها أن تنطلق منها لاحتلال مناطق أخرى في القارة(2) وهذا ماحدث على مر الأيام.

ب- الأسباب الاقتصادية

شجعت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا على التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى وذلك في القرن التاسع عشر، الأمر الذي دفعها إلى التسابق لاحتلال المناطق الغنية بالمواد الخام اللازمة لتغذية مصانعها، ففرنسا فكرت باحتلال الجزائر مستغلة حادثة المروحةالمصطنعة، حيث تجاهلت المساعدات الجزائرية لها إبان ثورتها، وبادلت الخير بالشر، فهي بذلك كانت تضمر للجزائر العداء – على ما يبدو- منذ إندلاع

ثورتها(3)، وقد اعتقد عدد كبير من الاقتصاديين والعسكريين الفرنسيين بأن الأراضي الجزائرية غنية بمنتجات تشبه منتجات القارة الأمريكية، ويتضح لنا ذلك من التقرير الذي قدمه كلير مونت تونير وزير البحرية الفرنسيةإلى مجلس الوزراء الفرنسي في 14 تشرين الأول 1827، حيث اشار فيه إلى غنى سهول الجزائر واتساع غاباتها ومناجمها وكثرة قطعان الماشية فيها(4)، ففتح بهذا التقرير شهية الزعماء السياسيين والاقتصاديين الفرنسيين، وحول أنظارهم نحو الجزائر، الأمر الذي شجع فرنسا إلى حبك المؤامرات وإعداد الحجج والمسوغات لاحتلال هذا البلد الغني بإمكاناته المادية والبشرية.

ج – الأسباب الاستراتيجية

سعت فرنسا لضرب التفوق البريطاني في البحر الأبيض المتوسط– حيث تسيطر بريطانيا على مفتاحي المتوسط الشرقي متمثلاً بجزيرة مالطا والغربي متمثلاً بجبل طارق– وذلك منذ أيام نابليون بونابرت، ودليل على ذلك حملته التي قادها لاحتلال مصر عام 1798والتي شكلت جزءاً من المشروع الفرنسي الرامي لضرب التفوق البريطاني في المتوسط وتحويله إلى بحيرة فرنسية، وزاد اهتمام بونابرت بالمتوسط بعد أن استولى على العرش الإسباني ونصب أخاه جوزيف ملكاً عليه، حيث أرسل القائد البحري بوتان في مهمة تجسسية استطلاعية إلى الساحل الجزائري للحصول على معلومات تخص جميع نواحي الحياة، ونجح بوتان في مهمته التي كلف فيهاحيث شكل تقريره اللبنة الأساسية التي اعتمدت عليها الحملة الفرنسية التي استفادت من التقرير ونزلت في سيدي فرج واحتلت الجزائر عام 1830(5).

بالمقابل رأى المسؤولون العسكريون الفرنسيون أن بريطانيا هي العدو الدائم لفرنسا، وخاصة في سيطرتها على البحر المتوسط الذي شكل خطراً حقيقياً على النشاط البحري الفرنسي، الأمر الذي أثار شكوك هؤلاء حول إمكانية سيطرة إنكلترة على الجزائر مما يؤدي إلى خنق الموانئ الفرنسية على المتوسط والمقابلة للساحل الجزائري وخاصة: مرسيليا، طولون ونيس، كما رأى هؤلاء المسؤولون إن حملة اللورد إكسموث البريطانية على الجزائرعام1816كانت محاولة لاحتلال الجزائر لكنها فشلت، مما دفع الفرنسيين إلى التفكير جدياً بالموضوع وإرسال حملة لغزو الجزائر واحتلالها، وقطع الطريق على المشاريع

البريطانية في هذا الخصوص(6)، كما خشيت فرنسا من إمكانية قيام تحالف بريطاني– جزائري يمكن أن يؤدي لعرقلة المشروع الفرنسي الهادف لاحتلال الجزائر.

د– الأسباب المعنوية

ساءت سمعة فرنسا المعنوية والعسكرية سواء على الصعيد الداخلي الفرنسي أم على الصعيد الدولي وخاصة الساحة الأوروبية بسبب الخسائر الحربية المتكررة التي منيت بها فعلى الصعيد الداخلي: كان الشعب الفرنسي في حالة غليان بسبب سياسة الحكومة الفرنسية غير المتزنة وحروبها الخاسرة مع الدول الأوروبية وخاصة إنكلترة، أما على الصعيد الدولي: فبسبب الهزائم التي منيت بها في جميع المعارك التي خاضتها ضد أعدائها(7).

لذلك لم يكن أمام الحكومة الفرنسيةتجاه هذا الهيجان الشعبي إلا القيام بعمل خارجي يلهي الشعب ويمحو عار هزيمتها ويعيد لها هيبته، فالفريق المؤيد للغزو الفرنسي للجزائر وعلى رأسهم الجنرال بورمونت وزير الحربية –الذي خان نابليون في معركة واترلو 1815– كان يرغب بمهاجمة الجزائر واحتلالها بالسرعة القصوى لتحقيق هدفين :

الأول – أنقاذ شرف الحكومة الملكية الفرنسية من العار الذي لحق بها من جراء هزائمها.

الثاني – قطع الطريق على بريطانيا التي كانت تفكر بإرسال حملة لاحتلال الجزائر حسب رأيهم(8).

2– الأسباب القريبة (المباشرة)

يمكننا إيجاز هذه الأسباب في نقطتين اثنتين اختلقتهما فرنسا للقيام بمهاجمة سواحل إيالة الجزائر العثمانية واحتلالها وضمها إلى فرنسا وهما :

أ– الأسباب المالية أو مسألة الديون الجزائرية على فرنسا

قدمت إيالة الجزائر المساعدات المادية والعينية والعسكرية إلى فرنسا، ووقفت إلى جانبها منذ أيام الملك فرانسوا الأول الذي تلقى المساعدة المادية والعسكرية من حاكم الجزائر خير الدين لطرد الجيوش الإسبانية التي غارت على الأراضي الفرنسية عام 1526، وتكررت الطلب عام 1635 لطرد جيوش جنوة التي هاجمت الأراضي الفرنسية(9). وعندما غزا نابليون

إيطاليا ومصر طلب المساعدات من الحكومة الجزائرية التي أمدته بالحبوب، وقدمت له قرضاً مالياً دون فائدة(10).

واستمر الداي حاكم الجزائر يقدم الدعم للحكومة الملكية الفرنسية التي كانت تستورد القمح الجزائري باسعار منافسة (42 فرنكاً للقنطار الواحد) وذلك عن طريق الشركة الوطنية الفرنسية التي كانت تحصل عليها بأسعار رخيصة وبمواصفات ممتازة (11)، ولكن الحكومة الفرنسية بدأت تتأمر على إيالة الجزائر وعقدت صفقة مع شركة يهودية تحتكر الحبوب والأخشاب الجزائرية، وكان يدير هذه الشركة يعقوب كوهين بوخريص المعروف ببكري وبوشناق وهما من يهود ليفورن الذين طردوا من إيطاليا واستقروا في الجزائر منذ عام 1770. قامت فرنسا بتوقيع صفقة مع هذه الشركة اليهودية لشراء القمح الجزائري بسعر 120 فرنكاً للقنطار الواحد بدلاً من 42 فرنكاً للقنطار عن طريق الشركة الوطنية الفرنسية، فلماذا قبلت الحكومة الفرنسية توقيع هذه الصفقة مع الشركة اليهودية بثمن يزيد على ثلاثة أضعاف الثمن الذي كانت تحصل عليه عن طريق الشركة الوطنية؟ ثم لماذا عقدت هذه الصفقة مع اليهود بالذات وليس مع غيرهم ممن يعملون في القطاع التجاري الجزائري؟ إنها في الواقع مؤامرة نسج خيوطها الشركة اليهودية بالإتفاق مع أعضاء الحكومة الفرنسية، ولم يستبعد الداي حيث كانت تربطه علاقات حميمة مع بكري وبوشناق، لأنه أعطى حق احتكار تجارة القمح لهذه الشركة، وبالتالي يتحمل جزءاً من المسؤلية في تسهيل المؤامرة الفرنسية اليهودية العثمانية التي أدت بالتالي إلى احتلال الجزائر.

وقد أوضح المؤرخ الفرنسي شارل أندريه جوليان خيوط هذه المؤامرة بقوله: " إنّ الحملة الفرنسية على الجزائر قضية مشبوهة بدأ بها التجار اليهود الجزائريون أصحاب النفوذ لدى الداي حسين، وذلك بالتواطؤ مع سياسيين فرنسيين فاسدين في باريس أمثال تاليران"(12).بالمقابل استغل اليهوديان الحكومتين الفرنسيةوالجزائرية العثمانية على حدسواء، فالأولى تغاضت عن تلاعبهما نظراً لعجز خزينتها، والثانية كانت تربطها بهما – ممثلة بشخص الداي– صداقة متينة يحصل بموجبها الداي على مبلغ معين، وذلك مقابل السماح لهما باحتكار القسم الأكبر من تجارة الجزائر، وكان اليهوديان يبيعان بنفس الوقت القمح الجزائري للإنكليز في جبل طارق (13).

استمرت فرنسا باستيراد القمح الجزائري عن طريق شركة بكري وبوشناق بمعدل مليون فرنك سنوياً حتى بلغ مجموع الديون على فرنسا ثلاثين مليوناً، وماطلت فرنسا بدفع الديون للجزائر بسبب عجز خزينتها المالي من جهة، وقيام الشركة اليهودية ببيع القمح للتجار الإنكليز المقيمين في جبل طارق من جهة أخرى(14).

بدأت المؤامرة الحقيقية عندما نجح اليهوديان بتحويل الديون من دين خاص إلى دين حكومي، واقنعا الداي بالموافقة على ذلك لكي يضمنا حقوقهما، وتكشفت اللعبة بشكل كبير عندما وجد اليهوديان من يدافع عنهما في الحكومة الفرنسية وعلى رأسهم تاليران الذي كان وزيراً للخارجية عام 1797 ثم اصبح رئيساً للوزارة، وبعد مناقشات طويلة بين ممثلي اليهود في الحكومة الفرنسية وبين أعضاء الحكومة، حصل اليهود على مبلغ قدره سبعة ملايين فرنك فرنسي وذلك بمساعدة حليفهم تاليران، في الوقت الذي لم يحصل الداي على شيء على الرغم من موافقته من تحويل الدين من دين خاص للشركة اليهودية إلى دين عام يخص الحكومة الجزائرية ممثلة بالداي (15). ولم يستطع اليهوديان الحصول على كامل الديون بسبب تعكر العلاقات بين إيالة الجزائر وفرنسا في عهد الإمبراطورية حيث لعبت قضية الديوان دوراً مهماً في تعكر هذه العلاقات، وبلغ التلاعب لدى بكري وبوشناق عندما سلم الداي ملكية المؤسسات الفرنسية للإنكليز عام 1807 حيث حصل بكري على قسم من هذه المتلكات في مدينتي جيجل والقل كتعويض عن ديونه على فرنسا، بالمقابل لم يحصل الداي على شيء(16).

استؤنفت المحادثات الفرنسية الجزائرية بخصوص الديون في عام 1815، حيث أبدت الحكومة الرجعية الفرنسية حرصها على إعادة العلاقات الحسنة مع الجزائر، وحرص اليهوديان على الحصول على الدعم من أنصارهم في الحكومة الفرنسية، وقدموا كشفاً بديونهم بلغ 24 مليون فرنك فرنسي،لكن الحكومة الفرنسية لم توافق إلا على سبعة ملايين فرنك فرنسي فقط (17)، ووقع الداي حسين الاتفاق في عام 1817 أي بعد عام من تسلمه مهام منصبه كحاكم عثماني على الجزائر، وشكلت لجنة من ثلاثة خبراء فرنسيين، وأقرت اللجنة بحق الجزائر بمطالبة فرنسابدين قدره سبعة ملايين فرنك فرنسي، واكدت الحكومة قرارها بمرسوم صدر بتاريخ 28 تشرين الأول عام 1819 ، وصادق عليه مجلس النواب

الفرنسي في 24 تموز 1820، بالمقابل أثبت البحث القضائي الفرنسي إن الشركة اليهودية تسلمت بالدليل القاطع مبلغ قدره 32 مليون فرنك فرنسي من أجل تسليمه للحكومة الجزائرية ولكنها لم تفعل ذلك(18).

هنا يتبين لنا كيف خدع بكري وبوشناق الحكومتين الفرنسية والجزائرية على حد سواء حيث حصلوا على مبلغ أكبر بكثير مما أقره اجتماع الحكومة الفرنسية عام 1819(19). وأخيراً تعهدت فرنساً بدفع مبلغ قدره 583000 فرنك فرنسي أسبوعياً للحكومة الجزائرية، وبدأت بالتنفيذ ولم يبق على قول بعض المصادر سوى مليونان ونصف فرنك من اصل سبعة ملايين(20)، وفي خريف عام 1826 كتب الداي إلى وزير الجارجية الفرنسي البارون دو داما يطلب منه تسوية مع ممثلي بكري حساب المبالغ على أن ترسل له شخصياً، وبعد شهرين طلب من القنصل الفرنسي ارسال هذه المبالغ أو تبيان الأسباب التي تحول دون ذلك، وبدلاً من تلقي الداي جواباً عن هذه المبالغ وصلت سفينة فرنسية تطالب بالتعويض عن الأضرار التي تعرضت لها السفن الفرنسية والإيطالية، وهنا توقع الداي أحد أمرين :

الاول: عدم وصول رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية والتي أرسلها مع القنصل الفرنسي ديفال.

الثاني: عدم وصول جواب وزير الخارجية الفرنسي واحتجازه من قبل القنصل ديفال (21) على أية حال جاء موقف الحكومة الفرنسية من هذه الأحداث في رد وزير خارجيتها برسالة إلى الداي نقلها القنصل الفرنسي ديفال تضمنت النقاط التالية :

1- التعويض عن الأضرار التي لحقت السفن الفرنسية والبابوية ومعاقبة المعتدين.

2- منع البحارة الجزائريين من تفتيش السفن الفرنسية.

3- احترام الراية البابوية.

4- معاملة قنصل فرنسا باحترام(22)، كما أرسلت الحكومة الفرنسية اسطولاً لدعم هذه المطالب، فبدلاً من تلقي الداي جواباً على رسالته تلقى تهديداً من القنصل الفرنسي في الجزائر، ثم من متى نصبت فرنساً مدافعاً عن إيطاليا؟ والتاريخ يشهد على العداء الحقيقي بين الدولتين؟ يبدو لنا أن هذا التصرف ما هو إلا ذريعة من قبل السلطات الحاكمة الفرنسية للضغط على إيالة الجزائر العثمانية لاحتلالها. وتبع هذه التهديدات قيام الفرنسيين بتحصين

مستودعهم التجاري في عنابة وتزويده بحامية عسكرية ومدافع حربية تحت إشراف الكسندر ديفال ابن أخ القنصل الفرنسي ديفال.

ب- ضربة المروحة (كشاشة الذباب)

اتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة وسبباً مباشراً لإعلان حربها على الجزائر،وجرت هذه الحادثة عندما جاء القنصل الفرنسي ديفال لتهنئة الداي في عيد الفطر في نيسان عام 1827، حيث دار أثناء الجلسة حديث تمحور حول سؤال الداي للقنصل عن عدم رد الحكومة الفرنسية على رسائله المتعلقة بالديون الجزائرية، وزاد في غضب الداي سؤال ديفال عن سبب قيام الحكومة الفرنسية بتسليح مستودعها التجاري في عنابة، واستنكر الداي قيام الجانب الفرنسي بهذه الأعمال التي تعد خرقاً للمعاهدات التي وقعها أسلافه مع فرنسا، فكان رد القنصل الفرنسي ديفال على هذه الأسئلة الموجهة إليه من قبل الداي غير لائق وغير متناسب مع قواعد اللياقة المتعارف عليها في تلك الفترة(23).

إن تمادي القنصل الفرنسي ورده غير اللائق أثار حفيظة الداي الأمر الذي دفعه إلى ضربه بكشاشة ذباب كانت بيده، وأكد الداي أن هذه الإهانة شخصية تخص القنصل وليست وطنية، في حين اعتبرها القنصل الفرنسي إهانة وطنية وليست شخصية، وعندما وصل الخبر إلى الحكومة الفرنسية ضخمتعه واعتبرته إهانة للشرف والراية الوطنية الفرنسية (24).

هنا بدت المؤامرة الحقيقة الفرنسية والتأهب لغزو إيالة الجزائر العثمانية واحتلالها.

ثانياً – الحصار الفرنسي للجزائر عام 1827

أرسلت فرنسا على الفور في 16 حزيران عام 1827 أسطولاً لحصار الموانئ الجزائرية وخاصة ميناء العاصمة، حيث شكلت حادثة كشاشة الذباب التي أشرنا إليها سابقاً السبب المباشر لهذا الحصار.

كان اختيار فرنسا لحملة الحصار مدروساً ومعداً مسبقاً، وتزامن مع ضرب الأسطول الجزائري المشارك مع الدولة العثمانية في معركة نافارين عام 1827التي جرت في الحوض الشرقي للمتوسط. أرسلت فرنسا حملة عسكرية بحرية بقيادة الكابتن كوشه (collet) وحملته

إنذاراً للداي حسين يتضمن مطالبته بتقديم اعتذار عن الإهانة التي لحقت بفرنسا عن طريق ضرب قنصلها في كشاشة الذباب، وأعطي قائد الأسطول أن يختار واحداً من ثلاثة خيارات يجب على الداي القيام به للاعتذار للحكومة الفرنسية عن ضرب قنصلها ديفال **والخيارات هي التالية:**

1- قيام الداي بزيارة رسمية إلى القنصلية الفرنسية في الجزائر وتقديم الاعتذار.

2 – استقبال الداي حسين للقنصل الفرنسي في قصره وتقديم الاعتذار بصورة رسمية.

3- قيام الداي بإرسال وفد حكومي رسمي برئاسة وزير البحرية إلى قائد أسطول الحصار الفرنسي، ويقدم باسم الداي الاعتذار الرسمي والعلني للقنصل (25).

بالإضافة إلى هذه الخيارات زُود القائد الفرنسي بقائمة من المطالب كان على الداي أن ينفذها وهي :

أ- رفع العلم الفرنسي فوق قلاع مدينة الجزائر.

ب- معاقبة البحارة الجزائريين الذين هاجموا السفن الفرنسية.

ج- عدم تعرض البحارة الجزائريين للسفن البابوية واحترام الداي لرايتها.

د- دفع ثمن البضائع التي احتجزت على ظهر سفينة اسبانية.

هـ- السماح لفرنسا بتسليح المستودع التجاري بالقال وكل مؤسساتها داخل إيالة الجزائر.

و- عدم السماح للبحارة الجزائريين بتفتيش السفن الفرنسية(26).

وبعد مشاورات بين قائد حملة الحصار والقنصل الفرنسي تم اختيار البند الثالث لتقديم الاعتذار: المتضمن قيام الداي بإرسال وفد رسمي برئاسة وزير البحرية إلى قائد الحملة بحضور القنصل وتقديم الاعتذار. قدم كوليه مذكرة بهذه الشروط عن طريق ممثل سردينيا، وكان على الداي الإجابة عنها خلال أربع وعشرين ساعة.

رفض الداي الإجابة على الإنذار وقال ساخراً : " يدهشني أن الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي". وعندما وصل جواب الداي إلى كوليه بالرفض بدأ الأخير في تنفيذ قرار حصار الجزائر في 16حزيران 1827، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الفرنسية تأمل أن يقوم بالاعتذار عما فعله مع قنصلها إلا أنه لم يفعل ذلك (27).

فلماذا تعنت الداي في الرد على احدى هذه الطلبات التي قدمها كوليه هل لأن عزة نفسه لم تسمح له بذلك ؟ وثم لماذا قبل أكثر من هذه الشروط وسلم الجزائر للاحتلال الفرنسي في 5 تموز عام 1830 ، فهل العزة والشرف ينقسمان، أو أن معانيهما يتغيران حسب الظروف والأهواء .....؟

ثالثاً- نتائج الحصار الفرنسي للجزائر

أثّر الحصار الفرنسي على الجزائر سلبياً على الجانبين ولم يعطِ النتيجة المرجوة منه ويمكننا أن نضع هذه النتائج كما يلي:

1- نتائج الحصار على الجانب الجزائري

يمكننا أن نجمل هذه النتائج في النقاط التالية:

1- توقفت التجارة بين الجزائر والدول الأوروبية، وأصبحت الإيالة في عزلة تامة عن العالم الخاجي.

2- أدى الحصار إلى تحول طرق التجارة إلى الجزء الشرقي للإيالة باتجاه تونس، بإستثناء نشاط بعض الموانئ الواقعة غرب الجزائر مثل : وهران وأرزيو.

3- تسبب الحصار الفرنسي في إفلاس الخزينة الجزائرية بسبب عجزها المالي الناتج عن الاعتماد على موارد البلاد الداخلية.

4- تدهور الاقتصاد الجزائري بسبب زيادة الضرائب الذي فرضته الحكومة على الأرياف والمدن لكي تغطي عجزها المالي(28).الأمر الذي أدى إلى تمرد السكان ضد سياسة الدولة المتبعة تجاهها.

2- نتائج الحصار على الجانب الفرنسي

1- لم يمنع الحصار من مهاجمة البحارة الجزائريين للسفن الفرنسية والأوربية في عرض البحر.

2- كلف الحصار خلال سنتين خسائر مادية باهظة لفرنسا قدرت بمليوني فرنك، وذلك حسب ما قاله الكاتب الفرنسي دوبورغ (Duborg) في 9 حزيران عام 1829(29).

رابعاً – الموقف الفرنسي من الحصار

بدا التردد واضحاً بين أنصار الحصار وأنصار إرسال حملة فرنسية إلى الجزائر لاحتلالها، لأن الظروف لم تكن تسمح لرئيس الحكومة الفرنسية فيليل أن يتخذ موقفاً نهائياً وحاسماً للأسباب التالية :

1- توتر الوضع الداخلي في فرنسا وازدياد النقمة ضد رئيس الحكومة بسبب إلغائه الحرس الوطني.

2- ازدياد المعارضة في المجلس النيابي ضد سياسة رئيس الحكومة الفرنسية.

3- اضطراب الأوضاع الداخلية في إسبانيا الأمر الذي انعكس على الأوضاع الداخلية والخارجية في فرنسا .

4- اهتمام رئيس الحكومة الفرنسية بالمسألة اليونانية وتفضيلها على مسألة إرسال حملة عسكرية فرنسية لاحتلال الجزائر .

5- وجود قطع من الأسطول الفرنسي في المياه اليونانية تمنع التفكير بإرسال حملة لاحتلال الجزائر.

6- اعتقاد الحكومة الفرنسية بأن الحصار سيلحق الأضرار بالتجارة الجزائرية، الأمر الذي سيدفع الداي إلى تغيير موقفه تجاه فرنسا(30).

لهذه الأسباب مجتمعة كانت حكومة فيليل الفرنسية تميل إلى فكرة الحصار، وإيجاد حل سلمي للقضية بدلاً من إرسال حملة عسكرية للجزائر لاحتلالها.

بالمقابل، كان أنصار إرسال حملة إلى الجزائر واحتلالها قلة، وعلى رأسهم قائد اسطول الحصار كوشه والقنصل الفرنسي في الجزائر ديفال ووزيري الحربية والبحرية، وقدم وزير البحرية كلير مونت تونير تقريراً إلى مجلس الوزراء الفرنسي في 14 تشرين الأول عام 1827 بين فيه الدوافع السياسية والاقتصادية للحملة العسكرية والمتمثلة فيما يلي:

1- الدوافع السياسية

أ- تعد الحملة وسيلة لتحسين سمعة الحكومة الفرنسية أمام شعبها، وصرفه عن المسائل الداخلية بعمل ناجح في الخارج.

ب- يمكن أن تحسن الحملة من علاقات فرنسا الخارجية وذلك من خلال ما سيحدث من تغيرات في أوروباحيث كانت الأخيرة تحتاج إليها للوقاية من الثورات الداخلية.

ج- بين التقرير أن الصراع مع الدولة العثمانية يمكن أن يتفاقم، وأن الدول المتحالفة (روسيا وفرنسا وانكلترا) ستضطر في المستقبل إلى التوسع بالاتفاق فيما بينها على حساب أراضي الدولة العثمانية.

د- أشار التقرير إلى حاجة فرنسا للتقرب من روسيا في الوقت الحالي ، وذلك للحصول على الألب والراين مقابل إطلاق يد روسيا في أسيا.

هـ- أشار التقرير أيضاً بأن الجزائر ليست جزءاً من أراضي السلطنة العثمانية(31).

2- الدوافع الاقتصادية

أ- أشار التقرير إلى غنى الجزائر بالسهول الزراعية الخصبة والغابات الكثيفة وقطعان الماشية مما يعود بالفائدة على فرنسا عندما ترسل حملة لاحتلال الجزائر.

ب- بين التقرير أن فرنسا لاتتكلف شيء في إعداد الحملة، لأن جميع نفقاتها ستغطى من خزينة الداي حيث قدرت هذه النفقات بحوالي 50 مليون فرنك فرنسي(32).

لكن مجلس الوزراء الفرنسي رفض هذا التقرير للأسباب التالية :

1- عدم قدرة الحكومة الفرنسية إرسال حملةلاحتلال الجزائر، لأن أسطولها مرابط مع الأسطول الروسي والإنكليزي في المياه اليونانية.

2- وجود عدد أخر من قطع الأسطول الحربي الفرنسي والجيش البري في مياه البرازيل .

3- وجود قسم من القوات الفرنسية في إسبانيا .

4- قيام ثورة في مدغشقر وحاجة فرنسا إلى إبقاء بعض القوات داخلها للعمل على تهدئة الوضع الداخلي فيها.

5- قرب موعد الانتخابات النيابية التي ستقرر مصير الحكومة الفرنسية المقبلة.

أدت الانتخابات التي جرت في أواخر عام 1827 إلى زيادة عدد النواب الأحرار في الحكومة، واضطرت حكومة فيليل الملكية إلى الاستقالة، الأمر الذي دفع الملك شارل العاشر إلى تكليف مارتينياك – وهو من الأحرار المعتدلين- بتشكيل الوزارة، والتي

كانت منذ اللحظة الأولى لتشكيلها في وضع حرج لعدم حصولها على الثقة والتأييد من الملك، ومعارضة الأحرار المتطرفين والملكيين على السواء(33).

استمرت حكومة مارتينياك في دعم عملية الحصار على الجزائر وعارضت فكرة إرسال حملة عسكرية لاحتلالها، وكان وزير خارجيتها الكونت دولا فروناي مهتماً بالمسألة الشرقية* وتداعياتها، وبقيت الحكومة من أنصار الحل السلمي للقضية مستبعدة اللجوء إلى أي عمل عسكري ولذ لم تتقدم بأي اعتماد لمشروع الحملة(34).

وقد تبنت حكومة مارتينياك مشروعاً لإيجاد حل سلمي لقضية الجزائر يتضمن النقاط الرئيسة التالية :

1- إرسال وزير الخارجية الفرنسي دولا فروناي للضابط بيزار إلى داي الجزائر للإطلاع على نواياه تمهيداً للوصول إلى حل سلمي للقضية. وقد تم اللقاء بين الداي ومبعوث الوزير الفرنسي بحضور قنصل سردينيا، وسأله الداي عن سبب إعلان فرنسا الحرب على الجزائر دون أن تسمع وجهة نظره، وحمل الأخير القنصل الفرنسي ديفال مسؤولية ما حدث ، وإنه لم يقصد ضربه بكشاشة الذباب وإنما أشار إليه فأصابت جبينه. وكان المبعوث الفرنسي يحمل طلب حكومته إلى الداي بالاعتذار أمام القناصل الأجانب، ومن ثم قيام الداي بإرسال مبعوثٍ من قبله إلى باريس ليكرر الاعتذار، ولكن حاكم الجزائر العثماني رفض طلب الحكومة الفرنسية الأمر الذي زاد القضية تعقيداً.

2- كلفت الحكومة الفرنسية قائد أسطول الحصار الجديد دولا بروتونيير الاتصال بالداي وأن يعرض عليه هدنة مؤقتة تتضمن :

أ- إرسال مندوب عن الداي حسين إلى باريس لتقديم الاعتذار.

ب- إطلاق سراح السفن البابوية المحتجزة لدى الجزائر.

جرى الاجتماع بين الداي وبين قائد أسطول الحصار الفرنسي دون أية نتيجة إيجابية، وعندما هدد القائد الفرنسي بلجوء فرنسا إلى القوة رد الداي قائلاً لدي البارود والمدافع، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا حاولت فرنسا إشراك الدول الأوربية في قضية الجزائر، ومتى نصبت نفسها محامياً عن البابوية؟ونحن نعرف العداوة التقليدية بين الدولتين. أليست هذه المحاولات من جانب فرنسا دليلاً على إعطاء طابع دولي لمشروعها الاستعماري

في احتلال الجزائر؟ تعقدت المسألة بين الحكومة الجزائرية وفرنسا عندما تعرضت سفينة قائد أسطول الحصار لقصف مدفعية الميناء، وعلى الرغم من إعلان الداي بعدم معرفته بما حدث، وأقال أمير البحر وقائد المدفعية، ووعد بمعاقبة المسؤولين عن الحادثة(35)، إلا أن فرنسا لم تقبل ما تقدم به الداي من إيضاحات حول الحادثة واعتبرته المسؤول الأول عما جرى الأمر الذي عقد القضية أكثر فأكثر.

في هذه الأثناء استقالت حكومة مارتينياك، وكلف الملك بولينياك بتشكيل الحكومة الجديدة من الملكيين المتطرفين المرضي عنهم من قبل الملك نفسه، واستقبل الرأي العام الفرنسي هذه الحكومة باستياء ونقمة شديدين، لأن رئيسها من حاشية ماري أنطوانيت القديمة، وقام باختيار وزراءه من الملكيين المتطرفين أنصار نظام الامتيازات والقضاء على المبادئ التي جاءت فيها الثورة الفرنسية، ومما زاد في نقمة الشعب هو أن أحد أعضاء هذه الحكومة كان بورمونت الذي أسند إليه منصب وزير الحربية، ولم ينسَ الفرنسيون أنه خان نابليون بونابرت في معركة واترلو عام 1815، وكان هذا كافياً ليكون مكروهاً من قبل الرأي العام الفرنسي(36).

اهتم بولينياك منذ تشكيل حكومته بإعادة الهيبة والسمعة للملكية الفرنسية التي كانت تنقصها، حيث كانت تمثل– في نظر الرأي العام الفرنسي– إذلالاً لفرنسا، وخاصة بعد قبولها معاهدة فيينا 1815 التي فرضت عليها شروط مخزية(37).

عمل رئيس الحكومة الفرنسية على تحطيم هذه المعاهدة لأنها السبيل الوحيد لإعادة هيبة الملكية الفرنسية في نظر شعبها، وترك القضية الجزائرية جانباً، وبدأ يفكر بوضع مشروع جديد لإعادة تنظيم خارطة أوربا، وساعدته في ذلك الأوضاع الدولية الجديدة الناجمة عن اندلاع الحرب الروسية–العثمانية واقتراب الروس من العاصمة العثمانية. فاندلاع نزاع دولي كان أمراً متوقعاً، مما شجع الحكومة الفرنسية على التفكير في عقد مؤتمر دولي بهدف إعادة تنظيم أوربا من جديد، ولكن مشروع بولينياك بقي حبراً على ورق ودفن قبل ولادته. عندئذ لم يجد رئيس الحكومة الفرنسية أمامه إلا طرق باب المسألة الجزائرية من جديد، حيث توجه بالطلب أولاً إلى السلطات العثمانية في استانبول للضغط على الداي لقبول المطالب الفرنسية، ولكنه فشل– نظراً لضعف السلطنة وعدم قدرتها على

فعل شيء جدي مع الداي– الأمر الذي دفع بولينياك للتوجه إلى محمد علي في مصر (38).

خامسا– المشروع الفرنسي المصري لاحتلال الجزائر (مشروع بولينياك– محمد علي)

كان النفوذ الفرنسي في مصر قوياً بفضل المساعدات التي قدمتها فرنسا من أجل بناء دولة محمد علي، وكذلك بسبب مخاوف محمد علي من الأطماع الروسية–الإنكليزية في مصر. كما جمعت المصلحة المشتركة بين محمد علي وفرنسا، ورأت الأخيرة في دعم محمد علي ضرورة استراتيجية لوقف المطامع الروسية الإنكليزية، لذلك قامت فرنسا بمساعدة محمد علي ببناء دولة مصرية حديثة، لأنها كانت تخطط للحصول على فوائد كبيرة في حال استطاع محمد علي تأسيس دولة عربية فتية، أما محمد علي فكان يفكر بدوره بالحصول على دعم فرنسا ومساعدتهامن أجل تحقيق مشاريعه الاستعمارية على حساب الدولة العثمانية الضعيفة(39).

كان القنصل الفرنسي العام في مصر دروفتي شديد الإعجاب بمحمد علي وتربطه به صداقة متينة، وكان يعلم بمطامع محمد علي ببلاد الشام ، بدوره أعرب محمد علي للجنرال الفرنسي بواييه (boyer) رئيس البعثة العسكرية الفرنسية – التي تشرف على تدريب الجيش المصري – عن رغبته في احتلال بلاد الشام. لكن السفير الفرنسي في مصر نبه محمد علي إلى خطورة هذا المشروع والمصاعب التي ستنجم عنه بسبب اهتمام الدول الأوربية في هذه المنطقة، وأخذ يحث محمد علي على التوسع في منطقة غرب المتوسط وبالتحديد المغرب العربي(40) وتأسيس إمبراطورية تمتد من مصر إلى المحيط الأطلسي ، وتابع دروفتي – بعد انتهاء مهامه كسفير فرنسي في مصر–الموضوع في الأوساط السياسية الفرنسية في باريس من أجل تحقيقه. بين دروفتي في تقريره الذي قدمه إلى بولينياك الأهمية الكبيرة من عمل توسعي يقوم به محمد علي على حساب الولايات العثمانية في المغرب العربي، والذي سيكون له فعالية أكبر من التدخل الفرنسي ، ويوفر على فرنسا مبالغ طائلة من أجل إعداد الحملة ، ويقتصر دور فرنسا فقط في حال تدخل محمد علي على عدد من رجال المدفعية ومبلغ من المال يصل إلى 10 مليون فرنك، وأوجز دروفتي في تقريره المقدم إلى الحكومة الفرنسية عام 1829 **فوائد هذه العملية في النقاط التالية :**

1- توفير النفقات الضخمة على فرنسا وتوظيفها لتنفيذ مشاريع استعمارية في مناطق أخرى من العالم.

2- استعادة فرنسا لعلاقاتها الدبلوماسية مع محمد علي بإعطائه هذا المشروع ليعوض عن خسائره في الحرب اليونانية.

3- تراجع بريطانيا عن معاداتها لهذا المشروع عندما يصبح مشروعاً اسلامياً بحتاً.

4- كسب فرنسا رضى الباب العالي عندما تعود ولايات المغرب العربي – التي ترتبط به اسمياً- إلى إدارته.

5- تحويل أنظار محمد علي عن التوسع على حساب الدولة العثمانية في بلاد الشام، وما قد يثيره هذا التوسع من اندلاع أزمة دولية حادة.

6- اعتراف دول العالم وخاصة أوروبابالجميل لفرنسا لأن ضم محمد علي لهذه الولايات العثمانية في المغرب العربي سيقضي على القرصنة في الحوض الغربي للمتوسط(41).

وأكد دروفتي في تقريره بأن احتلال الجزائر لن يكون صعباً على الجيش المصري المعتاد على شظف العيش وصعوبات السير بالصحراء، حيث أثبت ذلك في حروبه في السودان والحجاز.

تحمس بولينياك رئيس الحكومة الفرنسية لهذا المشروع الذي قدمه القنصل السابق في مصر دروفتي، وعمل كل ما في وسعه لإنجاحه، وقد تبنى بولينياك **هذا المشروع للأسباب التالية:**

1- صعوبة إرسال حملة فرنسية لاحتلال الجزائر نظراً لكثرة النفقات التي تتطلبها.

2- ستضع حملة محمد علي حداً للأضرار التي تلحقها الولايات العثمانية في المغرب العربي بالدولة الفرنسية.

3- سيساعد المشروع المصري في توطيد العلاقات بين الدولتين، وسيسمح لفرنسا باحتلال نقاط عسكرية مهمة على شواطئ المغرب العربي .

كماعمل بولينياك على متابعة هذا المشروع وتذليل العقبات التي تعترضه سواء داخلياً ام خارجياً(42).

وقَدَّمَ في الوقت نفسه القنصل الفرنسي في مصر بمساعدة هودر الملحق العسكري **مشروعاً لمحمد علي تضمن النقاط التالية :**

1- يتعهد محمد علي بالقيام بالحملة بنفسه ودون الاستعانة بغيره.

2- تقدم فرنسا لمحمد علي قرضاً قدره 10 مليون فرنك تدفع على أقساط، وعليه أن يسددها في فترة لا تزيد عن عشر سنوات.

3- تتعهد فرنسا بتشديد الحصار على سواحل الولايات العثمانية في المغرب العربي وذلك لضمان نجاح المشروع.

حرص محمد علي بدوره على عدم معرفة السلطان العثماني بهذا المشروع حتى لا يثير شكوكه، وفضل العمل على تنفيذ المشروع مباشرة دون تأخير، وبذلك يتم وضع الدولة العثمانية تحت الأمر الواقع(40). بمعنى آخر العمل سراً بين فرنسا ومحمد علي دون علم الباب العالي، وذلك خشية قيام الأخير بتحرك لدى حلفائه وخاصة إنكلترا للعمل على إحباط المشروع.

وافق محمد علي على إعداد مشروع حملة عسكرية لاحتلال الجزائر، ووضع مجموعة من الشروط رأى الجانب الفرنسي في بعضها محاولة لعرقلة المشروع، يمكننا أن نجمل هذه الشروط في النقاط التالية :

1- أن تكون الحملة مصرية بحتة بقيادة ابنه إبراهيم باشا، ويتألف الجيش من 40 ألف جندي نصفه نظامي ينقل عن طريق البحر ، والنصف الأخر من البدو يتم نقله إلى الجزائر عن طريق البر.

2- عدم مشاركة الأسطول الفرنسي في هذه الحملة سواء في نقل الجنود أم في التدخل المباشر في الهجوم.

3- قيام فرنسا بإحكام الحصار على شواطئ المغرب العربي، وذلك حتى يرى قائد الحملة أنه لم يعد بحاجة إليها.

4- وضع فرنسا ضباط مدفعية وهندسة تحت تصرف إبراهيم باشا(43).

5- تقديم فرنسا لمحمد علي قرضاً قدره 21 مليوناً و20 ألف فرنك تدفع خلال أربع سنوات.

6- تزويد فرنسا لمحمد علي بأربع سفن حربية من عيار 80 مدفعاً، وذلك كهدية بدون مقابل (44).

حاول القنصل الفرنسي ميمو وزميله هودر إقناع محمد علي بالتنازل عن طلب السفن مؤكدين أن الأسطول المصري لا يحتاج إلى هذه السفن لتنفيذ مهمته، خاصة وأن الحملة ستكون برية وليست بحرية، لكن محمد علي لم يقبل طلب القنصل وتمسك بطلبه كشرط أساسي لقيامه بهذه الحملة، وتحت إلحاح القنصل الفرنسي ميمو وملحقه العسكري في مصر هودر قبل رئيس الحكومة الفرنسية، لكنه اصطدم بنفس الوقت بمعارضة وزيري الحربية والبحرية، فوزير الحربية بورمونت كان من أنصار التدخل المباشر، وانتقام فرنسا بنفسها للإهانات التي لحقت بها من الحكومة الجزائرية ممثلة بالداي، وليس عن طريق طرف ثالث يمثله محمد علي حاكم مصر، بالمقابل، رفض وزير البحرية التنازل عن السفن الأربعة التي طلبها محمد علي كشرط أساسي للقيام بحملته، لأن الموافقة على هذا الطلب يؤدي إلى إضعاف البحرية الفرنسية أمام أعدائها، وهدد وزير البحرية بالاستقالة في حال قيام فرنسا بإعطاء محمد علي أي قطعة من أسطولها(45).

لم يكن موقف وزيري الحربية والبحرية غريباً، خاصة إنهما عضوان في الحكومة الملكية المتطرفة، وقد أدت معارضتهما لمشروع محمد علي إلى مداولات ومناقشات طويلة بين أعضاء الحكومة الفرنسية، وبضغط منهما وافق مجلس الوزراء على فتح اعتماد قدره 28 مليون فرنك، منها 20 مليون تدفع قرضاً بدون فائدة لمحمد علي و8 مليون لشراء أو بناء السفن الأربعة التي طلبها.

وعندما تخطى بولينياك هذه العقبة ظهرت أمامه عقبة أخرى تمثلت في رفض السلطان العثماني للمشروع، لأنه رأى خطورة تحالف محمد علي مع فرنسا ضد السياسة العثمانية، ولم تكتف السلطنة بذلك بل عرضت وساطتها لحل النزاع سلمياً بين الجزائر وفرنسا، حيث قامت بإرسال محمد طاهر قائد الأسطول العثماني في معركة نافارين لإقناع الداي بالتفاهم مع فرنسا لتجنب التدخل المسلح، وكان الرد الفرنسي على قرار السلطان بالرفض وقررت العمل ضد الولايات العثمانية الثلاثة ورفضت الوساطة العثمانية. يعطينا الرفض الفرنسي للوساطة العثمانية دليلاً قاطعاً على عدم رغبة الأوساط السياسية الفرنسية

في حل الخلاف مع الجزائر، بل يؤكد على رغبة فرنسا في إقامة مملكة عربية في المغرب العربي بمساعدة حليفها محمد علي وتكون هذه مرحلة أولى من مشروع مد النفوذ الفرنسي من الأطلسي إلى قلب آسيا، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت ضعيفة وتلفظ أنفاسها الأخيرة، وهي عاجزة بالتالي عن مواجهة أي نفوذ تقوم به فرنسا تحت الستار الذي اقترحه (محمد علي)، وذلك خشية أن تثير حفيظة المسلمين من جهة والدول الأوربية ذات المصالح المتناقضة معها من جهة أخرى ولا سيما بريطانيا، ونرى في قول السفير الفرنسي في استانبول للسلطان العثماني بأن فرنسا ستقوم بالمشروع بنفسها في حال عدم قيام محمد علي به، دليلاً أخر على المطامع الفرنسية في المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة.

سادساً- الموقف الدولي من المشروع الفرنسي- المصري

لم يبق مشروع خطير كهذا خفياً على الدول الأوروبية ذات المصالح المتباينة في ممتلكات الدولة العثمانية المريضة، وخاصة إنكلترا، لذلك سنعرض مواقف هذه الدول المختلفة من المشروع، والمبررات الفرنسية التي قدمتها حكومة بولينياك في الرد على هذه الدول.

1- موقف بريطانيا

تنبهت بريطانيا للمشروع الفرنسي-المصري عن طريق سفيرها في استانبول وعن طريق الصحف الفرنسية، واتضح الأمر أكثر عندما اعترف رئيس الحكومة الفرنسية نفسه بذلك رسمياً بمذكرة توجه فيها إلى الدول في منتصف كانون الثاني عام 1830 تتلخص: بأن محمد علي حاكم مصر عرض على فرنسا الاشتراك بمشروع غزو الجزائر، بحيث يوفر عليها تكاليف إرسال جيش لاحتلالها، فإرسال جيش مصري يحقق الهدف المرجو من الحملة والمتمثل في القضاء على القرصنة التي تمارسها البحرية الجزائرية ضد السفن والسواحل الأوروبية(46). بدات بريطانيا – عندما علمت بهذا المشروع- على الفور بمحاولات جادة لاحباطه، كما عارضت خلط المسألةالشرقية بالمسألة الجزائرية، ولم يتأثر وزير الخارجية البريطانية على الرغم من علاقات الصداقة التي تربطه برئيس الحكومة الفرنسية بالحجج التي قدمها الأخير عن مشروع محمد علي، كما رفضت بريطانيا هذا المشروع وشجعت السلطان على مقاومته وبينت له مخاطره على وجود الدولة العثمانية

وأعلنت أنها لاتقبل بتغيير الوضع الراهن في المغرب العربي نظراً لأهميته الإستراتيجية، فالاحتلال الفرنسي للجزائر يقطع طريق الاتصال بين جزيرة مالطة قاعدتها في شرق المتوسط وجبل طارق قاعدتها الثانية في غرب المتوسط.

كما حذرت بريطانياً محمد علي عن طريق سفيرها في مصر القيام بهذا المشروع، وأنذرته بالعواقب الوخيمة التي تترتب على القيام به(47)، وبينت له بأنها ستخلق له المتاعب في المتوسط الشرقي وبلاد الشام والبحر الأحمر، وطلبت من قنصلها في مصر إبلاغه معارضة إنكلترا لهذا المشروع كما تعارض تحالفه مع فرنسا.

ووجدت بريطانيا في الزعيم النمساوي مترنيخ حليفاً قوياً لها حيث أيد الإبقاء على الوضع الراهن، خشية أن تغرق أوربا في الفوضى والأخطار مرة أخرى، وطلب مترنيخ من ممثله في استانبول ضرورة حث الحكومة العثمانية على الإسراع في إرسال طاهر باشا إلى الجزائر لحل المشكلة مع فرنسا(48).

2- موقف روسيا

شجعت السياسة الروسية-منذ أيام القيصر الكسندر الأول- فرنسا على احتلال المغرب العربي كحصة لها من ممتلكات الدولة العثمانية المنهارة، وكانت تهدف من وراء ذلك زرع الخلاف بين فرنسا وبريطانيا، ولكنها خشيت في الوقت نفسه من التقارب الفرنسي-المصري، لأنها وجدت فيه خطراً على مطامعها في المضائق، ولذلك نصحت رئيس الحكومة الفرنسية بالتحرك السريع لاحتلال الجزائر مباشرة دون التعاون مع محمد علي .

3- موقف إسبانيا

لم يكن الموقف الإسباني- كدولة ضعيفة في تلك الفترة- واضحاً وحازماً لسببين هما :

الأول- خوفها من خطر انتقام البحارة الجزائريين منها.

الثاني- خوفها من إنكلترا التي كانت تتحكم بالسياسة الخارجية الإسبانية.

ولهذين السببين كان من الصعب تحديد الموقف الإسباني بشكل واضح من المشروع الفرنسي المصري بدقة، وبالتالي كانت إسبانيا تؤيد الموقف البريطاني الرافض للمشروع الهادف لاحتلال الجزائر.

4- موقف بروسيا

كان موقف بروسيا مؤيداً لفرنسا في مشروعها العسكري لاحتلال الجزائر، وتجلى موقف بروسيا بوضوح في تصريحات سفيرها في استانبول والقاهرة، وكان هدفها من ذلك إبعاد فرنسا عن القيام بأية مشاريع توسعية في أوروبا، خاصة في التفكير بالراين وبلجيكا التي تطمع بروسيا بضمها إليها.

أما بالنسبة إلى موقف بقية الدول الأوروبية البحرية فقد أيدت المشروع، لأنه يقدم خدمة فائقة لأوروبا في القضاء على القرصنة الجزائرية المهددة للشواطئ والسفن الأوربية عامة(49).

أمام هذه المواقف المعارضة للمشروع الفرنسي، وبشكل خاص من جانب بريطانيا، كان لابد لرئيس الحكومة الفرنسية أن يعدل في هذا المشروع الذي اقترحه على محمد علي بحيث يقسم العمل بين القاهرة وباريس، وذلك على النحو التالي : يقوم محمد علي باحتلال طرابلس وتونس ، في حين تقوم فرنسا باحتلال الجزائر، لكن محمد علي رفض تقسيم المشروع وأراد أن تكون الحملة مصرية(50). وإلى جانب هذه الصعوبات الخارجية المتمثلة بالمعارضة البريطانية للمشروع، اصطدم بولينياك بالمعارضة الفرنسية في الداخل، التي أخذت تشتد ضد قرار الحكومة في الاعتماد على محمد علي، ووقف الجيش منذ البداية ضد هذا المشروع، الأمر الذي أجبر بولينياك على تغيير موقفه هو الآخر، وانحاز إلى مؤيدي التدخل الفرنسي المباشر المنفرد في احتلال الجزائر.

وأعلن وزير الحربية الفرنسية بورمونت للجيش أن من واجبه الحصول على نجاح قبل الانتخابات، ولم يكن مترنيخ خبير الرجعية في أوربا مخطئاً حين قال: " ليس من أجل كشاشة الذباب يُصرف مئة مليون ويُجهز أربعون ألف رجل"(51).

سابعا- الحملة الفرنسية على الجزائر واحتلالهاعام 1830

اتخذت الحكومة الفرنسية في 31 كانون الثاني عام 1830 قرارها بالإجماع بالتدخل المنفرد وإرسال حملة عسكرية لاحتلال الجزائر، كما أعلن الملك شارل العاشر في السابع من شباط التعبئة العامة للجيش الفرنسي بقسميه البري والبحري(52)، وفي الثاني عشر من شهر آذار وجه رئيس الحكومة الفرنسي مذكرة جديدة للدول الأوروبية، اعلن فيهاعن الهدف

الحقيقي للحملة الفرنسية على الجزائر الذي لم يقتصر على الانتقام للراية والشرف الفرنسيين، وإنما تقديم خدمة للدول الأوروبيةبالقضاء على القرصنة الجزائرية ضد السفن والسواحل الأوروبية، والتخلص من الأتاوات التي كانت تدفعها هذه الدول للحكومة العثمانية الحاكمة في الجزائر (53).

وبناءعلى هذه القرارات والمذكرت أتخذت الحكومة الفرنسية جميع الوسائل والامكانيات اللازمةللعمل على نجاح حملتها العسكرية لاحتلال الجزائر، حيث جهزت الحملة بأفضل انواع الرجال والعتاد الحربي(54)، وكان الجيش مولفاً من ثلاثين ألف جندي ومقسماً على ثلاث فرق عسكرية هي:

- فرقة مدفعية للعمليات وعددها 82 مدفعاً.
- فرقة مدفعية هاون وعدد مدافها 96 مدفعاً.
- فرقة مدفعية صحراء وعدد مدافعها 9 مدافع.

ووضع هذا الجيش البري تحت قيادة بورمونت وزير الحربية والقائد العام للحملة، أما القوات البحرية فكانت تحت قيادة دوبري وكانت موزعة كما يلي :

- 84 سفينة حربية ملكية.
- سفن اخرى حمولتها 70 ألف طن.
- عدد من زوارق الإنزال السريع.
- اسطول الحصار الفرنسي للجزائر (55).

عرض رئيس الحكومة الفرنسية مشروع حملة احتلال الجزائر على مجلس الوزراء لمعرفة الإجراءات التي يجب اتخاذها حول تقرير مصير الجزائر بعد احتلالها، وتضمن المشروع أربع نقاط رئيسة، وترك للمجلس الحق في اختيار أحداهاوهي :

1- إبقاء الداي في حكم إيالة الجزائر على أن تشرف فرنسا عليه من الناحية العسكرية وتحدد له عدد أفراد الجيش وقطع الاسطول التي يحق له الإشراف عليها.

2- إعادة إيالة الجزائر للدولة العثمانية بشرط إقامة حكومة منظمة تحترم الملاحة في البحر المتوسط.

3- اقتسام فرنسا للجزائر مع الدول الأوروبية وخاصة إنكلترا.

4- احتلال فرنسا للجزائر بصورة دائمة واستغلالها اقتصادياً.

وبعد المداولات بين الوزراء تم اختيار البند الرابع المتمثل في احتلال الجزائر بصورة دائمة، وإقامة حكومة فرنسية عسكرية لإدارتها وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية (56).

سلمت القيادة العامة للحملة إلى بورمونت، وطلب منه أن تكون نقطة إنزال الحملة في سيدي فرج على الواقعة على الساحل الجزائري غرب العاصمة الجزائر، ووضع تحت تصرفه مبالغ كبيرة من المال لشراء الجواسيس والمؤيدين من سكان الجزائر، كما تمت الموافقة على اختيار أربعين مترجماً لمرافقة الحملة، وطلب من قائد الحملة عدم قبول تراجع الداي عن تعنته إلا بعد تسليم حصون مدينة الجزائر وقلاعها، والسماح له بالرسو آمناً في ميناء مدينة الجزائر، وكان على الداي أن يجيب على هذه الشروط خلال ثلاث ساعات، أما بعد نزول الحملة فعلى بورمونت ألا يوقف العمليات العسكرية(57) إلا في حال قبول الداي مجموعة من الشروط الفرنسية نجملها فيمايأتي :

أ- يقوم الداي بإرسال وفد جزائري رسمي إلى باريس لتقديم الإعتذار، كما يتعهد بإلغاء القرصنة والاتاوات المفروضة على الدول الأوروبية.

ب- هدم الحصون والقلاع في مدينة الجزائر وغيرها من المدن الجزائرية الساحلية.

ج- تعهد الداي بدفع خمسين ألف فرنك فرنسي كنفقات للحملة الفرنسية.

د- تعهد الداي بأن يصبح مجرد باشا تابعاً للسلطان العثماني في استانبول.

هـ- اعتراف الداي بالسيطرة الفرنسية التامة على الساحل الجزائري الممتد بين مدينة عنابة والحدود التونسية.

و- تأكيد الداي على الامتيازات السابقة الممنوحة للفرنسيين وإعطائهم حق احتكار صيد المرجان.

ز- سيطرة القوات الفرنسية على مدينة الجزائر وحصونها كضمان لقيام الداي بتنفيذ الشروط الفرنسية(58).

أقلع الاسطول الفرنسي من ميناء مدينة طولون في 25 أيار عام 1830، ولكنه اضطر للتوقف في 30 ايار في خليج بالمافي جزر الباليار بسبب سوء الأحوال الجوية، وقد سبب

هذا التوقف قلقاً لدى الحكومة الفرنسية التي كانت تترقب بفارغ الصبر النجاح السريع للحملة.

تابع الاسطول سيره- بعد توقف العواصف- في اتجاه الجزائر وذلك في 19 حزيران، ورسا في 13 حزيران على الطرف الغربي لجزيرة سيدي فرج، وبدأ في الرابع عشر من حزيران بعمليات إنزال الجنود.

كان الداي على علم بمكان نزول الحملة الفرنسية وذلك عن طريق أحمد باي قسنطينة الذي تلقى بهذا الخصوص رسائل من جواسيسه المقيمين في جبل طارق وجزيرة مالطة، وقام بإبلاغ الداي مباشرة بهذه المعلومات الاستراتيجية المهمة، ولكن الداي أهمل هذه المعلومات وقلل من إمكانية نزول الفرنسيين إلى البر من ناحية سيدي فرج (59).

أما فيما يتعلق باستعدادات الداي فقد استطاع أن يجمع خمسين ألف مقاتل لمواجهة الحملة الفرنسية، وأوكل قيادة هذه القوات لصهره إبراهيم أغا الذي لم يكن يتمتع بالكفاءة والحنكة العسكرية والتبصر، وكانت هذه القوات موزعة على النحو التالي :

1- قوات من حامية مدينة الجزائر العثمانية وهي العنصر الرئيس المحارب وعددها سبعة عشر جندياً.

2- قوات من بلاد القبائل قدر عددها بحوالي ستة عشر ألف جندي.

3- قوات باي التيطري وعددها ثمانية ألاف جندي.

4- قوات باي وهران وعددها ستة ألاف جندي.

5- قوات باي قسنطينة وعددها ثلاثة ألاف جندي (57).

ثامناً - إنزال الحملة الفرنسية والهجوم الجزائري عليها

بدأت القوات الفرنسية في النزول في جزيرة سيدي فرج يوم 14 حزيران عام 1830، وكانت عملية نزولها صعبة للغاية حيث رافقها الكثير من القلق والبلبلة، ووصف آزان(Azan) أحد مرافقي الحملة عملية نزول القوات بقوله : " لو أن الجزائريين اطلقوا النار على الحملة أثناء النزول، ونصبوا لها الكمائن في التلال القريبة من سيدي فرج لاستطاعوا أن يلحقوا أضراراً فادحة بالقوات الفرنسية..." (61).

بالمقابل، شن قائد القوات العثمانية الجزائرية إبراهيم آغا هجوماً على القوات الفرنسية في 19 حزيران، واستفاد من الضباب في الوصول إلى الخطوط الفرنسية الأمامية على الرغم من ضعف كفاءته، ونشبت معركة بين الطرفين بالسلاح الأبيض، وحدثت بلبلة في صفوف الجيش الفرنسي، واستمر ذلك حتى تدخل الأسطول الفرنسي الذي أنقذ الوضع الحرج للقوات الفرنسية وحول هزيمتها إلى نصر.

استغل الفرنسيون هذا الوضع وتحولوا من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، وتمكنوا من السيطرة على اسطى والي، وفي 24 حزيران شن الجزائريون هجوماً جديداً على الجيش الفرنسي، وتقدموا نحو سيدي بوخالف واستولوا عليه، واستمرت الهجمات الجزائرية بين 25و28 حزيران ولكن الفرنسيين استكملوا استعداداتهم وهاجموا حصن الإمبراطور في 29 حزيران، وبدأت معركة حصن الإمبراطور في 30 حزيران واشترك الأسطول الفرنسي فيها في 1و2 تموز عام 1830، ولقي الفرنسيون مقاومة عنيفة من حامية الحصن، لكن في صباح 4 تموز ضعفت المقاومة الجزائرية واستطاعت القوات الفرنسية الاستيلاء على حصن الإمبراطور، وقامت بتدميره في الساعة العاشرة صباحاً في اليوم نفسه، وأحدث الانفجار ضرراً فادحاً في مدينة الجزائر وأثار الرعب بين السكان المدنيين(62).

وباستيلاء الفرنسيين على حصن الإمبراطور أصبحت مدينة الجزائر تحت رحمة قوات الاحتلال الفرنسي، حيث انتشرت فيها الفوضى والإشاعات ،وأخذ الناس بمغادرتها، وانفرط عقد التحالف العسكري العثماني الذي تشكل للدفاع عن مدينة الجزائر وانسحب باي يطري مع قواته(63).

تاسعاً- استسلام الجزائر في 5 تموز عام 1830

قرر الداي حسين حاكم الجزائر العثماني أمام هذا الظرف الصعب إرسال مبعوث إلى قائد الحملة الفرنسية بورمونت **يحمل المقترحات التالية :**

1- يتنازل الداي عن جميع ديونه على فرنسا.

2- يقوم الداي بتنفيذ كل ما يطلب إليه بخصوص الاعتذار عن حادثة كشاشة الذباب.

3- يعيد الداي للتجارة الفرنسية كل امتيازاتها السابقة.

4- يدفع الداي نفقات الحملة الفرنسية كاملة.

لكن قائد حملة الغزو الفرنسي رفض مقترحات الداي، وطلب منه تسليم مدينة الجزائر وقلاعها، ثم جاء وفد من أعيان المدينة بزعامة حمدان بن عثمان خوجة – وهو الذي رتب اجتماع أعيان مدينة الجزائر لإجبار الداي على الاستسلام– وجرت مفاوضات بين مبعوث الداي مصطفى وبين قائد الحملة الفرنسية بحضور قنصل إنكلترة (64)، **وسلم بورمونت شروطه إلى الداي وتتضمن النقاط التالية:**

1– تسليم القصبة وجميع قلاع مدينة الجزائر وأبوابها لقوات الحملة الفرنسية في صباح الخامس من تموز في الساعة العاشرة.

2– يتعهد بورمونت بأن يبقي على حياة الداي وممتلكاته، ويؤكد حمايته ما دام قاطناً في مدينة الجزائر.

3– السماح للداي بناء على رغبته بمغادرة مدينة الجزائر مع جميع أفراد أسرته، وأن يحمل ما يملك من ثروة دون المساس بها.

4– يتعهد بورمونت بإعطاء الامتيازات والحماية لقواد الجيش العثماني في الجزائر من انكشارية وغيرهم.

5– المحافظة على حرية الدين الإسلامي، واحترام تقاليد السكان وعاداتهم والمحافظة على أموالهم وممتلكاتهم، والسماح لهم بحرية ممارسة تجارتهم وصناعتهم.

6– إن تنفيذ هذه الشروط يبدأ غداً – 5تموز– الساعة العاشرة صباحاً، ويدخل جنود الاحتلال إلى قلعة القصبة ويقيمون في قلاع المدينة والشواطئ البحرية(65).

جرى توقيع المعاهدة في قصر الريس حميدو الواقع في ضاحية مدينة الجزائر في منطقة الأبيار جنوب العاصمة، والملاحظ أن هذه الوثيقة الخطيرة لم تكتب لا باللغة البربرية ولا باللغة العثمانية وإنما حررت باللغة العربية. وهنا لابد من طرح السؤال التالي : لماذا حررت هذه الوثيقة باللغة العربية؟ هل اعتراف من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي بأنها اللغة الرسمية في البلاد؟ أم أن هذه السياسة الاستعمارية هدفت إلى كسب العرب في الجزائر إلى جانبهم لتسهيل السيطرة عليها، واتخاذ بعض العرب كدليل لكشف المراكز العسكرية العثمانية في الجزائر؟

على أية حال، وافق الداي حسين على الشروط الفرنسية القاسية لتسليم مدينة الجزائر ودخلها الفرنسيون في صباح الخامس من تموز عام 1830(66)، ولم يحترموا الشروط التي وقعوا عليها في الحفاظ على المدينة وحرمات المواطنين ونهبوا خزينة الداي أولاً، ويمكننا هنا بالاعتماد على بعض المصادر أن نذكر ماذا وجد الفرنسيون في هذه الخزينة وذلك على النحو التالي :

- 7 طن و312 كيلو غرام من الذهب (من قصر الداي).
- 108 طن و704 كيلو غرام من الفضة (من قصر الداي).
- 24700000 فرنكاً فرنسياً وهي قيمة الذهب الموجود في خزينة الجزائر.
- 52723984 فرنكاً فرنساً قيمة الفضة الموجودة في خزينة الجزائر.
- 80000000 فرنكاً من العملات الأجنبية(67).

كل هذه الأرقام من كميات الذهب والفضة وخاصة في قصر الداي والشعب الجزائري كان يرزح تحت وطأة الجوع والفقر والذل، فالحكام العثمانيون كانوا يسرقون الشعوب التي حكموها بقوة السيف، ويضطهدونهم ويتبعون بينهم سياسة فرق تسد، ويحلو لبعض العرب أن يسموهم فاتحين.

أثار سقوط مدينة الجزائر فرحة عارمة لدى الدول الأوربية، وأرسلت الوفود إلى فرنسا لتهنئتها على ما فعلته من القضاء على ما يسمى (عش القرصنة)، ماعدا بريطانيا التي لم تخف قلقها من سقوط الجزائر، أما الدولة العثمانية المنهارة فاكتفت بإرسال احتجاج أفلاطوني على احتلال أول ولاية من ولاياتها العثمانية، وكان ذلك غير مطمئن لها، وهكذا أسدل الستار على فترة الاحتلال العثماني للجزائر، والتي دامت من 1518–1830 لتبدأ فترة استعمار أجنبي جديد وبشكل جديد، وتركت السلطات العثمانية في الجزائر واستانبول الشعب الجزائري يلملم جراحه، ويقوم بتنظيم نفسه للدفاع عن بلاده ومواجهة قوات الاحتلال الفرنسي بأسلحته الحديثة والمتطورة والنوعية بالنسبة لتلك المرحلة.

وعلى الرغم من استسلام الجزائر العثمانية وقبول الداي حسين بشروط قائد الحملة الفرنسية، فإن الحكومة الفرنسية كانت عاجزة عن رسم سياسة جزائرية واضحة، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على حملتها الاستعمارية، وبشكل خاص على قادة الحملة ، الذين

عجزوا عن تبني سياسة واضحة فيما يخص الجزائر على الرغم من الحرية الواسعة التي أعطتهم إياها الحكومة الفرنسية والمبادرة لرسم هذه السياسة، بالمقابل، لم تلتزم الحكومة الفرنسية بأي من سياساتها التي اتخذتها بخصوص الجزائر، وتأثرت بردود الفعل التي أثارتها. فكانت الحكومة الفرنسية تسارع في إجراء تغييرات في القيادة الفرنسية بالجزائر، ففي 20 آب 1830 تلقى الجنرال بورمونت قراراً بعزله وتعيين الجنرال كلوزل خلفاً له، ويبدو أن قيام ثورة تموز في فرنسا والإطاحة بالملك شارل العاشر، ومحاولة بورمونت لاستخدام الجيش للانقلاب ضد النظام الجديد هي السبب في عزله، على أية حال، استمر كلوزل كقائد فرنسي في الجزائر من أيلول 1830 إلى شباط 1831.

عزل الجنرال كلوزل في شباط وعين بدلاً عنه الجنرال برتيزين بين شباط–أيلول 1831، ثم جاء بعده الدوق دوروفيجو من كانون الأول 1832 إلى نيسان 1833، ثم البرون فوارول من نيسان 1833 على أيلول 183، ولم تحدد فرنسا موقفها من مصير الجزائر إلا في عام 1834 عندما كلفت لجنة تحقيق تقوم بدراسة الأوضاع في الجزائر لتساعد الحكومة الفرنسية على اتخاذ قرار فعلي حول مصيرها، وخرجت اللجنة بتقريرها في تموز عام 1834 القاضي بوجوب احتلال فرنسا للجزائر، وفي 22 تموز من نفس العام صدر مرسوم ملكي يقيم نظام الممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا على شكل مستعمرة عسكرية ترتبط بوزارة الحربية الفرنسية، يديرها حاكم عام مكلف بالقيادة العسكرية والإدارة العليا ويمارس سلطاته بتفويض من الملك، ووقع الاختيار على الجنرال دروى درلون كأول حاكم عسكري فرنسي في الجزائر في 27 تموز عام 1834 (68).

هوامش الفصل الأول

1- راشد، أحمد إسماعيل: تاريخ أقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، بيروت 2004، ص133.

2- Serval, Pierre: La ténébreuse histoire de la prise déAlger, sans date, p.24.

3- يحيى، جلال : المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، الجزء الثالث، بيروت 1981، ص .85

4- فارس : تاريخ الجزائر الحديث ...ز، مرجع سابق، ص.147

5- الجيلالي، عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، (خمسة أجزاء) الجزء الثالث، بيروت 1983، ص .342

6- Julien, Charl Andre: histoire de lAlgerie contemporaine,Pqris 1964, p. 21.

7- فارس :تاريخ الجزائر الحديث ، مرجع سابق، ص .148

8- Esquer: op, cit., p.24.

9- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص .292

10- Esquer: Op, cit., p.25.

11- فارس: تاريخ الجزائر الحديث ...، ص .151

12- الجيلالي مرجع سابق، ص .346

13- Esquer : op, cit.,p. 50.

14- فارس: تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 154.

15- الجيلالي : مرجع سابق، ص .352

16- فارس: تاريخ الجزائر الحديث ، مرجع سابق، ص .156

17- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص .294

18- فارس : تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص .158

19- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر،مرجع سابق، ص.295

20- سعيدوني، ناصر الدين : النظام المالي للجزائر في الفترةالعثمانية1792-1830، الجزائر 1979، ص .68

21- فارس : تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 161.

22- الجيلالي : مرجع سابق، ص .372

23- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص.299

24- De bu, Bridel Jacques et Benoit Marc: La guerre qui paye Alger 1830, Paris 1930, p. 36.

25- الجيلالي : مرجع سابق، ص .378

26- خوري، إميل، وإسماعيل، عادل: السياسة الدولية في المشرق العربي من 1989-1958، الجزء الثاني، بيروت 1960، ص57.

27- فارس: تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 167.

28- خوري وإسماعيل: المرجع نفسه، ص.70

29- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص .305

30- فارس:تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص .169

31- المرجع نفسه، ص 170.

32- عامر ، محمود : تاريخ المغرب العربي الحديث (الجزائر- تونس)، منشورات جامعة دمشق 1994-1995، ص .121

33- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 308.

34- Esquer: op, cit.,p.134

35- فارس : تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 173-.174

36- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص.312

37- خوري وإسماعيل: مرجع سابق، ص.78

38- فارس: تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 180-.181

39- Azan, Général Paul: L'expédition d'Alger 1830, Paris 1930, p. 56.

40- الميلي، مبارك بن محمد الهلالي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث ، بيروت 1964، ص .323

41- عامر: مرجع سابق، ص.123

42- فارس : تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص .192

43- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص .3390

44- Azan : Op,cit., p. 78.

45- فارس: تاريخ الجزائر الحديث، مرجعسابق، ص .197

46- لماذا تم اللقاء بين مبعوث الداي حسين وقائد حملة الغزو الفرنسي بحضور قنصل إنكلترة، فأين هي المعارضة البريطانية لمشروع احتلال الجزائر؟ في الحقيقة، إن الدول الاستعمارية لا تؤذي بعضها بعض، وعندما تبدي معارضتها ما هي إلا حيلة لكسب الوقت أوللحصول على تعويض مناسب، فإرضاء الدول الاستعمارية لبعضهايكون دائماً على حساب الشعوب المستعمرة (المؤلف).

47- الجيلالي: مرجع سابق، ص 404-405.

48- وافق الداي على بيع الجزائر للغزاة الفرنسيين وكأنها قطعة أرض يمتلكها، إذاً لماذا كل هذا العناد الذي استمر ثلاث سنوات وعاد وخضع لنفس الشروط الفرنسية؟ ولكن بتهيئته الاحتلال الفرنسي للجزائر هذه المرة، فالداي هو شريك أساسي مع اليهوديين في التأمر على الجزائر وتقديمها لقمة سائغة للاستعمار الفرنسي عام 1830 (المؤلف).

49- الجيلالي: مرجع سابق، ص 418-419.

50- فارس : تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص.301

51- فارس : المرجع نفسه، ص 175-176.

52- فارس : تاريخ الجزائر الحديث ، مرجع سابق، ص .178

53- نمير : مرجع سابق، ص .316

54- Azan : Op, cit., p. 56.

55- خوجة ، حمدان بن عثمان: المرأة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1975، ص 202، أنظر أيضاً، الميلي، محمد بن مبارك الهلالي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، بيروت 1964، ص .323

56- أبو القاسم، سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزائر 1978، ص188، أنظر أيضاً، الجيلالي: مرجع سابق، ص .381

57- عامر: مرجع سابق، ص.123

58- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 327-328.

59- نمير : مرجع سابق، ص 318-319.

60- خوجة: مصدر سابق، ص 190.

61- Azan: Op, cit., p. 78.

62- نمير: مرجع سابق، ص320.

63- فارس: تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 197.

64- لماذا تم اللقاء بين مبعوث الداي حسين وقائد حملة الغزو الفرنسي بحضور قنصل إنكلترا، فأين هي المعارضة البريطانية للمشروع الفرنسي لاحتلال الجزائر؟ في الحقيقةن إن الدول الاستعمارية لا يؤذي بعضها بعضاً، وعندما تبدي معارضتها ماهي إلا حيلة لكسب الوقت أو للحصول على مناطق نفوذ أكبر والخاسر الوحيد هو شعب البلاد المتأمر عليها(المؤلف).

65- خوجة: مصدر سابق، ص 203-204، أنظر أيضاً، الجيلاليك مرجع سابق، ص 404-405.

66- وافق الداي على بيع الجزائر للفرنسيين وكأنها قطعة أرض يمتلكها، إذاً لماذا كل هذا العنادمن قبله الذي استمر ثلاث سنوات وعاد وخضع لنفس الشروط الفرنسية؟ فالداي شريك أساسي مع اليهوديين بكري وبوشناق في التأمر على الجزائر وتقديمها لقمة سائغة للاستعمار الفرنسي عام 1830(المؤلف).

67- الجيلالي: مرجع سابق، ص 418-419.

68- فارس: تاريخ الجزائر الحديث ،ص 301، أنظر أيضاً، فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 343.

الفصل الثاني

المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي

مرت المقاومة بشكل عام وفي جميع البلدان التي خضعت للاستعمار الأوربي الحديث بمرحلتين:

الأولى – المقاومة المسلحة (النضال العسكري).

الثانية – المقاومة السياسة (النضال السياسي).

أولاً– المقاومة الجزائرية المسلحة

إن استسلام حاكم الجزائر العثماني الداي حسين وتوقيعه معاهدة الخضوع لفرنسا في 5 تموز عام 1830، وانهزام الطبقة الحاكمة العثمانية من الجزائر، لم تكن إلا بداية المقاومة الجزائرية المسلحة ضد سلطات الاحتلال الفرنسي، فالداي حسين غادر الجزائر إلى نابولي في ايطاليا أولاً ثم أنتقل إلى الإسكندرية في مصر، وكذلك معظم الأتراك ليتركوا الشعب الجزائري يواجه مصيره بنفسه. ويمكننا هنا أن نتحدث عن هذه المقاومة ونقسمها بحسب المناطق الجزائرية التي اندلعت فيها وهي:

1– منطقة مدينة الجزائر

إن سقوط الحكم المركزي العثماني في الجزائر وما أحدثه من فراغ سياسي بفعل عجز المدن عن صنع قيادة جديدة تدير إيالة الجزائر، سمح بعد فترة قصيرة من احتلال المدينة بصعود الجماهير الريفية إلى واجهة المقاومة العسكرية المسلحة، وكان على رأس تلك الجماهير مجموعة من الزعماء القبليين والدينيين في سهل المتيجة من أمثال الحاج علي السعدي والحاج محمد بن زعموم والحاج محي الدين القليعي، حيث عقد رؤساء القبائل اجتماعاً في برج رأس ماتيفيو (Fort de matifou cap) أو برج تامنتفوست(Fort tamantoust)، كما تسميه بعض المصادر– في 23 تموز 1830، بنفس اليوم الذي قاد فيه بورمونت(Bourmont) الفاشلة على البليدة التي تصدت لها قبائل فليسة وبني موسى والخشنة وبني خليل، وقرر زعماء القبائل في هذا المؤتمر إعلان الحرب على الغزاة الفرنسيين(1).

تميزت المقاومة في سهل المتيجة بإتباع أسلوب حرب العصابات ومناوشة الحملات الفرنسية التي كانت تحاول الخروج من مدينة الجزائر باتجاه البليدة والمدية وملیانة، وتمكنت قبائل المتيجة المنتشرة من شرشال وملیانة غرباً إلى وادي يسر ووادي سبيا شرقاً من عرقلة محاولات التوسع الفرنسية على الرغم من عدم توازن القوة العسكرية والمادية بين المقاومين وقوات الاحتلال الفرنسي.

ظل الصراع بين المقاومة الجزائرية المسلحة وجنود الاحتلال الفرنسي في سهل المتيجة حول مدينتي البليدة والمدية حتى منتصف عام 1831، ويمكن اعتبار هذا شاهداً على الصمود وشدة المقاومة الشعبية مقارنة بسهولة سقوط مدينة الجزائر عاصمة الحكم العثماني(2).

وفي 26 تشرين الثاني عام 1830 تمكن ابن زعمون زعيم أحد القبائل القاطنة في سهل المتيجة، من مهاجمة الجيش الفرنسي الموجود بالقرب من مدينة البليدة وأجبر الجنرال الفرنسي كلوزل على سحبه إلى مدينة الجزائر، وانضم إلى ابن زعمون زعيم أخر هو المرابط الحاج سيدي السعدي الذي حث الناس على حمل السلاح والقتال في سبيل الله والوطن، وفي خريف 1831 وقعت معركة كبيرة بين جيش ابن زعمون الصغير وجيش فرنسي مكون من ستة فرق عسكرية، وكانت الغلبة في هذه المعركة لجيش الاحتلال الفرنسي نظراً لتفوقه في العتاد والعدد والتنظيم(3).

ويمكن هنا أن نجمل مقاومة سهل المتيجة للاحتلال الفرنسي حيث مرت بمرحلتين ، وذلك قبل أن تتواصل وترتبط مع المقاومة العسكرية المنظمة للأمير عبد القادر الجزائري في عام 1835 ، **وهاتان المرحلتان هما:**

المرحلة الأولى – وتمتد من اجتماع رأس ماتيفيو في عام 1830 إلى اجتماع سوق علي عام 1832، وتميزت هذه الفترة بمشاركة مختلف قبائل سهل المتيجة في مواجهة قوات الاحتلال الفرنسي تحت قيادة زعمائها المحليين وبشكل عفوي.

المرحلة الثانية– وتمتد من عام 1832 إلى 1835 وقد تزعم المقاومة فيها الحاج علي السعدي، وهو شخصية دينية كان لأسرته زاوية في مدينة الجزائر، غادر مسقط رأسه واستقر في مدين ملیانة وبدأ بتحريض ودعوة القبائل في شرق سهل المتيجة لحمل السلاح ضد

المحتل الفرنسي، ونجح في تنسيق الجهود مع ابن زعمون بهدف منع الحملات الفرنسية من الخروج خارج مدينة الجزائر لاحتلال المدن الجزائرية الأخرى، في الحقيقة ، جمعت المقاومة الجزائرية المسلحة في هذه الفترة شخصية روحية جسدها الحاج السعدي وقيادة عسكرية ميدانية مثلها ابن زعمون وأبناؤه(4).

2- منطقة قسنطينة (مقاومة احمد باي)

تزعم المقاومة في هذه المنطقة الباي أحمد الذي كان من طبقة القولوغلية المكروهة من قبل الأتراك العثمانيين، وتنظر بدورها نظرة ازدراء واحتقار للعرب. وكان أحمد باي متأثراً بنفسية هذه الفئة وربما كانت السبب المباشر لعدم تفاهمه مع الأمير عبد القادر الجزائري حتى بعد سقوط قسنطينة بيد القوات الفرنسية، وكان كما يقول المؤرخ الفرنسي شارل أندريه جوليان (Charel André Julien) يفضل التحالف مع فرنسا ومطاردة عبد القادر (5).

كانت والدة أحمد باي من عائلة بن قاتة الشريف – أحد مشايخ الصحراء، وأقام الباي علاقات ومصاهرات مع عائلات ابن قانة والمقراني وذلك بقصد الحصول على دعم العرب والقبائل.

شارك أحمد باي بالدفاع عن الجزائر قبل سقوطها بيد قوات الاحتلال الفرنسي، وكانت خطته القاضية بعدم مواجهة الفرنسيين بالمدافع الثقيلة رفضت من قبل إبراهيم أغا قائد القوات العثمانية الجزائرية، وبعد انهزام جيش الداي في معركة أسطى والي توجه أحمد باي إلى قسنطينة ومعه حوالي 1600 شخص من أهالي مدينة الجزائر الفارين من بطش الجيش الفرنسي، وعندما وصل إلى منطقة أولاد زيتون وصلته رسالة من قائد الحملة الفرنسية بورمونت يطلب منه التوقيع على معاهدة الاستسلام مقابل اعتراف فرنسا به بایاً على قسنطينة بشرط دفع الجزية التي كان يدفعها إلى داي الجزائر (الدنوش)، وكان جواب أحمد باي بأن السلطة توجد بيد جميع سكان قسنطينة وعليه أخذ رأيهم في هذا الموضوع(6).

لقي أحمد باي بعد عودته من الجزائر إلى قسنطينة معارضة قوية من الأتراك العثمانيين، الذين خرجوا من المدينة وعسكروا في هضبة المنصورة القريبة منها وعينوا بایاً

جديداً على قسنطينة، ولم يبق معه إلا قبيلة الصحاري مع محمد بن الحاج بن قانة التي بقيت على ولائها له، يبدو لأن أمه شريفة من هذه القبيلة، وبالاعتماد على هذه القبيلة استطاع دخول مدينة قسنطينة، وقام بالتخلص من الأتراك العثمانيين واعتمد على تأسيس جيش من سكان المدينة الأصليين ورجال القبائل(7). كان الباي أحمد أقرب الحكام العثمانيين إلى قلوب السكان بسبب الإصلاحات العديدة التي قام فيها، واعتماده على العنصر المحلي- بالرغم من كراهيته للعرب-، وقد لمس الباي تصميم السكان في مدينة قسنطينة على مقاومة الفرنسيين فتزعم المقاومة، وكان يطمع أن يحل محل الداي المخلوع ، ومنح نفسه لقب باشا وكان يأمل للحصول على مساعدة عثمانية لم تصل للأسباب التالية:

1- الأزمة التي كانت تمر فيها السلطنة العثمانية بعد تهديد القوات المصرية لها بقيادة إبراهيم باشا لأراضي السلطنة ووصولها بالقرب من العاصمة استانبول، وكان السلطان العثماني مهتماً بالانتقام من محمد علي أكثر من إرسال قوات لمساعدة أحمد باي على المقاومة ضد جيش الاحتلال الفرنسي.

2- تَفَاهَمَ الفرنسيون مع باي تونس- بعد رفض أحمد باي الخضوع لهم- على تعيين أحد أفراد الأسرة الحسينية على قسنطينة، وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم ينفذ إلا أن الفرنسيين نجحوا في إيقاد نار الفتنة بين تونس وقسنطينة، مما أدى بالنتيجة إلى عدم وصول المساعدات العثمانية عن طريق تونس إلى الباي أحمد(8).

كان الباي أحمد على علم باستعدادات الفرنسيين في عنابة فأخذ يستعد للدفاع عن قسنطينة، نجح الباي أحمد في استدراج القوات الفرنسية إلى مدينة قسنطينة وهاجمها من الخلف ومن داخل المدينة وألحق هزيمة بالفرنسيين، ووقفت الطبيعة إلى جانب القوات الجزائرية حيث استمر هطول الأمطار الغزيرة طوال أيام المعركة وساهمت في التأثير السلبي على خطط الفرنسيين(9)، وشبه أحد الكتاب هزيمة الفرنسيين وانسحابهم من قسنطينة بانسحاب نابليون من روسيا، وكان للبرد الأذى نفسه، ولم يكن الخيالة العرب أقل قوة ورهبة من القوزق(10). كان للهزيمة التي تكبدتها فرنسا من هجومها على قسنطينة وقع كبير، فاتخذت قراراً بعزل القائد كلوزيل وإرسال حملة جديدة عام 1837 بقيادة الجنرال دامريمون، واضطرت فرنسا إلى توقيع معاهدة التافنا مع الأمير عبد القادر الجزائري- الذي

كان يحارب الفرنسيين في الجبهة الغربية من الأراضي الجزائرية – لكي تتفرغ لمهاجمة قسنطينة.

كان قوام الحملة الفرنسية الجديدة ضد قسنطينة 16 ألف جندي وفي اليوم الأول من شهر تشرين الأول عام 1837 بدء الجنرال دامريمون (Damrement) ورئيس أركانه بيريقو (Perregaux) العمليات العسكرية ضد أحمد باي، وذلك انطلاقاً من تلة المنصورة المطلة على قسنطينة، حاول أحمد باي أن يتبع الخطة نفسها التي أتبعها في انتصاره الأول على القوات الفرنسية عام 1836، وهي مواجهة الفرنسيين من داخل المدينة المحصنة وضربهم من الخلف، لكن الخطة لم تنجح هذه المرة لأن عدد الجنود الفرنسيين كان كبيراً وعلى الرغم من نجاح الباي من قصف مكان اجتماع قيادة الحملة ومقتل قائد الحملة دامريمون وقائد أركانه بيريقو عندما صوب مدفعه من باب القصبة، وحدثت بلبلة في صفوف القوات الفرنسية استغلها الباي وشن هجوماً عليها، ولكنه فشل في إحراز النصر. انتقل الفرنسيون إلى الهجوم بقيادة الجنرال فالي الذي خلف دامريمون في منصب القائد العام للقوات الفرنسية، والذي استطاع اقتحام مدينة قسنطينة والاستيلاء عليها(11). وهكذا انتهت المقامة في مدينة قسنطينة بحرب شوارع دامية خسر فيها الجيش الفرنسي عدداً كبيراً من القتلى، وكذلك قوات أحمد باي وطال القتل أيضاً عدداً من السكان المدنيين الذين قضوا تحت أنقاض المنازل من جراء دك مدفعية العدو الفرنسي للمدينة(12). أما بالنسبة لمصير أحمد باي فأن سقوط قسنطينة لم تكن إلا بداية المقاومة ضد قوات الاحتلال، وبالفعل اجتمع مع قادة المقاومة في الشرق الجزائري، وأعد معهم خطة تقضي بقطع جميع الاتصالات مع مركز القوات الفرنسية في عنابة، لكن أحد مساعديه المقربين بو عزيز بن قانة الذي فقد سلطته في الصحراء لصالح فرحات بن سعيد، اعترض على خطة الباي أحمد واقترح عليه ألا يبقي جيشه في قسنطينة وإنما يسحبه إلى الصحراء، حيث يوجد فرحات بن سعيد الذي يعمل لصالح الأمير عبد القادر الذي اعترف به قائداً على قبائل الصحراء وخوفاً من توقيع اتفاق بين بن سعيد والأمير عبد القادر وافق أحمد باي لكن ذهابه إلى الصحراء دفع بابن سعيد للتحالف مع الفرنسيين(13) مقابل أن يعترفوا به شيخاً للعرب وأن يمدوه بجيش قوي ليجابه أحمد باي وابن قانة، لكن الفرنسيين رفضوا اقتراحه وطلبوا منه أن

يقوم بهجوم على أحمد باي ويقتله وآنذاك يعترفون به، وبالفعل دخل فرحات بن سعيد بمعركة ضد أحمد باي ولكنه انهزم وهرب إلى وادي سوف، وأخيراً اضطر الباي أحمدإلى إلقاء السلاح والتفاوض مع قادة القوات الفرنسية، وأعلن استسلامه للأخيرة في 5 حزيران عام 1848(14).

3- منطقة وهران وتلمسان (مقاومة الأمير عبد القادر)

احتل الفرنسيون وهران في أب عام 1830 والمرسى الكبير في كانون الأول من العام نفسه، وتنازل الباي حسن الذي كان يحكم بيلكية الغرب عنها لصالح الفرنسيين، وغادر الجزائر إلى الإسكندرية حيث عاش فيها بعض الوقت ثم غادرها قاصداً مكة المكرمة وقضى بقية حياته فيها. تعقدت الأمور أكثر في المنطقة الغربية من الجزائر عندما قام سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن باحتلال تلمسان في تشرين الثاني عام 1830، وأقام القائد العام للقوات الفرنسية كلوزيل بالإيقاع بين الدولتين تونس والمغرب، فوقع اتفاق مع باي تونس على تعيين أحد أفراد الأسرة الحسينية الحاكمة بایاً على وهران، مقابل دفع مبلغ من المال إلى فرنسا، إلا أن الأمور لم تستقم في مدينة وهران كما خطط لها سواء الفرنسيون أم من قبل المغاربة الذين احتلوها كما أسلفنا القول، فانسحب السلطان المغربي من تلمسان في آذار عام 1831، بسبب مقاومة سكان المنطقة الذين كانوا بأغلبيتهم من الكراغلة من جهة، وبسبب الضغط الفرنسي على السلطان المغربي من جهة أخرى، وكذلك انسحب التونسيون لعدم وجود أي ضمانات لدفع رواتبهم(15).

ترك انسحاب المغاربة من بيلكية وهران أثراً عميقاً وخطيراً فعمت الفوضى وازدادت اعتداءات الجنرال الفرنسي بواييه(Boyer) على السكان، وظهرت الحاجة الماسة إلى شخصية قوية قادرة على ضبط البلاد وتوحيدهاوقيادة السكان لمواجهة قوات الاحتلال الفرنسي. ويذكر صاحب تحفة الزائر إن الأشراف والعلماء في غرب الجزائر جاؤوا إلى الشيخ محي الدين صاحب الطريقة القادرية ليبايعوه أميراً للجهاد حتى قبل احتلال المنطقة من قبل المغاربة، لكن محي الدين اعتذر بسبب كبر سنه، وبعد انسحاب المغاربة عاد أهل الغرب الجزائري وطلبوا ثانية من محي الدين ليقبل الإمارة والجهاد فأبى الإمارة وقبل الجهاد(16).

شن الشيخ محي الدين عدة هجمات على وهران ولكنه فشل في استعادتها من القوات الفرنسية كما فشل في وضع حد للخلافات القبلية، وشعر بعجزه بسبب تقدمه في السن كماأسلفنا فتنازل عن هذه المهمة لابنه عبد القادر الذي ولد عام 1807 في قرية القيطنة التابعة لمدينة معسكر في ولاية وهران، وتربى في كنف والده حتى بلغ سن الرشد، ولما بلغ سن الرابعة عشرة ذهب إلى وهران لاستكمال دراسته، وفي عام 1825– 1836 سار مع والده من وهران براً إلى الحجاز عن طريق مصر لأداء فريضة الحج. وفي 24 تشرين الثاني عام 1832 اجتمع العلماء والأعيان وشيوخ القبائل في سهل غريس في وهران وبايعوا عبد القادر الجزائري أميراً وزعيماً للجهاد ضد القوات الفرنسية، واختار الأمير مدينة معسكر مقراً له، وربط بين الجهاد والاتحاد فبدون توحيد الجبهة الداخلية لا يمكن مقاومة العدو. بنى الأمير عبد القادر دولته على قوتين قوة رغبة وقوة رهبة.

أولاً– حكومة الأمير :

بدأ الأمير عبد القادر من تاريخ مبايعته أميراً للجهاد بالعمل على إنشاء دولة تقوم على المساواة وعدم التمييز، فالحكم العثماني كان يقوم على امتيازات تخص الطبقة الحاكمة وبعض قبائل المخزن وكانت الضرائب ثقيلة وجبايتها تعسفية، فقام الأمير بإلغاء النظام الإداري القديم وإلغاء نظام الإقطاع وأنشأ نظاماً إدارياً وقضائياً ومالياً يجعل الجميع متساويين أمام القانون والضريبة والخدمة العسكرية(17).

أسس الأمير نواة دولة عصرية ضمت مجموعة من السلطات وأسس جيشاً قوياً وقسم دولته إلى عدد من المناطق الإدارية، **وكانت دولة الأمير على النحو التالي :**

1– راية الإمارة

اتخذ الأمير عبد القادر –كسائر الدول– راية لدولته وهي عبارة عن قطعة من الكتان بثلاثة ألوان الأخضر من الأعلى والأسفل واللون الأبيض في الوسط رسمت فيه كف مبسوطة وكُتِبَ حولها:" نصر من الله وفتح قريب الأمير ناصر الدين عبد القادر بن محي".

2– السلطة التنفيذية

شارك في هذه السلطة عدد من العلماء والشيوخ ، وضمت هذه السلطة سبع وزارات، بالإضافة إلى إحداث مراكز إدارية ملحقة بهذه الوزارات(18). وكانت هذه الوزارة موزعة

على الشخصيات التالية : محمد بن العربي وزيراً للداخلية، أبو محمد الحاج المولود بن عراش وزيراً للخارجية، أبو عبد الرحمن الطاهر أبو زيد وزيراً للأوقاف، أبو محمد الجيلاني بن الهادية وزيراً للأعشار وصنوف الزكاة، أبو عبد الحاج الجيلاني بن فريحة وزيراً للمالية، محمد بن الجيلاني وزيراً للحربية، أبوسعيد محمد بن فاخه(19).

3- السلطة التشريعية

اعتمد الأمير عبد القادر الشورى في ممارسة الحكم فأسس مجلساً لها ضم أحد عشر عضواً من العلماء الأجلاء(20)، وترأس جلسات هذا المجلس نيابة عن الأمير قاضي القضاة أحمد بن الهاشمي المراجي(21)، وضمت التشكيلة الأولى للمجلس بالإضافة إلى قاضي القضاة، عبد القادر بن روكش، عبد الله سقاط المشرفي،ظاهر المحفوظي، أحمد بن الطاهر، محمد بن المختار المكي وإبراهيم بن القاضي(22).

وقد كان لمجلس الشورى مكانة مميزة لدى الأمير عبد القادر، وكان غالباً ما يستعين به في مسائل القضاء وفي صرف المال العام وفرض الضرائب، ويجتمع المجلس برئاسة الأمير لتقرير مصير الحرب والسلم أو تعديل الاتفاقيات التي كان يوقعها مع الفرنسيين، كما حدث في اجتماع مليانة حيث رفض المجلس تعديل بنود اتفاقية التافنا التي وقعها الأمير مع الفرنسيين عام 1837(23).

4- السلطة القضائية

نظم الأمير عبد القادر القضاء في دولته وحرص على إقامة العدل، خصص للقضاة رواتب شهرية مقدارها 10 دورو (عملة إسبانية غالباً ما كانت تستخدم في الجزائر خصوصاً في المنطقة الغربية) ومكافأت وحوافز مادية أخرى في حالة الاجتهاد أو زيادة في العمل(24).

كان القضاة في دولة الأمير صنفين: قضاة مدنيون وقضاة عسكريون، لأن النظام السياسي والاداري لدولة الأمير كان يقوم على طابعين الأول سياسي مدني توجه نحو إرساء مؤسسات الدولة، والثاني عسكري كانت وجهته القتال ضد الغزاة الفرنسيين المحتلين(25).

5- المقاطعات الإدارية

قام التنظيم السياسي لدولة الأمير عبد القادر، ومر بمراحل شهد خلالها توسعاً كبيراً، ويمكن أن نعتبر عام 1837 ذروة توسع دولة الأمير التي مرت بمرحلتين : الأولى- من عام 1832 حتى 1837، والثانية – من عام 1837 على 1847 وبلغت دولة الأمير أقصى امتداد لها في المرحلة الثانية(26)، حيث بلغت ثماني مقاطعات بعد أن كانت عام 1832 أربع مقاطعات فقط هي : تلمسان ومعسكر وميليانة والتطري(27). وقام التنظيم السياسي على أسس فيدرالية (بالمفهوم الحديث)،وكان يرأس كل من هذه المقاطعات الثمانية خليفة (نائب للأمير)، فالمقاطعات هي :

1- مقاطعة تلمسان، عاصمتها مدينة يلمسان ومرفأها رشفون، يرأسها الحاج محمد البوحميدي الولهاصي (1832-1844) وعدد مقاتليها 13030 مقاتلاً.

2- مقاطعة معسكر، عاصمتها مدينة معسكر ومرفأها أرزيو، ترأسها الحاج محمد بن فريحة ثم الحاج مصطفى بن التهامي من (1832- 1844) وعدد مقاتليها 15230 مقاتلاً.

3- مقاطعة مليانة، وعاصمتها مدينة مليانة ومرفأها شرشال، ترأسها الحاج محي الدين القليعي من 1834-1837 ثم خلفه قريبه محمد بن علال من 1837-1843 وعدد مقاتليها 10440 مقاتلاً.

4- مقاطعة التيطري، عاصمتها مدينة المدية ترأسها مصطفى بن محي الدين شقيق الأمير عبد القادر 1837 ثم عزل، تولى بعده الحاج محمد بن عيس البركلني من 1837-1843، وعدد مقاتليها 6830 مقاتلاً.

5- مقاطعة مجانة، وعاصمتها سطيف، ترأسها محمد بن عبد السلام المقراني من 1837-1840 ثم محمد الخروبي ومحمد بن عمر العيساوي وعدد مقاتليها 350 مقاتلاً.

6- مقاطعة الزيبان والصحراء الشرقية، عاصمتها مدينة بسكرة، ترأسها فرحات بن سعيد في الزيبان بين 1837-1838 ثم الحاج بن عزوز من 1838-1840 ومن بعده محمد

الصغير بن عبد الرحمن الشهير بأحمد الحاج بين 1840– 1847 وعدد مقاتليها 350 مقاتلاً.

7– مقاطعة الجبال الكبرى، عاصمتها برج حمزة ترأسها الحاج علي السعدي في المتيجة من 1834–1837 والحاج أحمد الطيب بن سالم الدبيسى بين 1837–1847 وعدد مقاتليها 4350 مقاتلاً.

8– مقاطعة المنطقة الغربية من الصحراء، وعاصمتها الأغواط ترأسها قدور بن عبد الباقي وعدد مقاتليها 8380 مقاتلاً(28).

كان الخلفاء موظفين ذوي سلطة ويعينون من قبل الأمير عبد القادر شخصياً لمدة غير محدودة، وكان لهم سلطات واسعة ويجمعون الضرائب، وقد خصص لهم راتب شهري قدره مائة دورو وكذلك خصص للأغوات مساعديهم رواتب أقل من رواتب الخلفاء(29).

وقسمت المقاطعات بدورها إلى دوائر أو نواحٍ على رأس كل منها أغا، والنواحي إلى أعراش وقبائل على رأس كل منها قائد، والأعراش إلى فرق على رأس كل منها شيخ(30)، وتم توزيع الأدوار في تسلسل وظيفي بين الخليفة والأغا والقائد والشيخ، وكانت الأوامر تصدر من الأمير إلى الخلفاء ومن هؤلاء إلى الأغوات، ويتمتع القواد والشيوخ بمهمة الأشراف على شؤون القبائل والأعراش، والعمل كوسطاء بين القادة والآغا الذي يمثل الشخصية الثالثة في الإدارة المحلية(31).

6– جيش الأمير

اهتم الأمير عبد القادر بالأمور العسكرية وتأسيس جيش وطني نظامي مدرب يعتمد عليه في تحقيق أهدافه الداخلية والخارجية، وبدأ عبد القادر حربه بفرسانه وفرسان القبائل المجاورة البالغ عددهم جميعاً حوالي 12000 فارساً، كانوا جميعهم مخلصين له وكان يعتمد عليهم في تنفيذ هجماته على أعدائه الفرنسيين.

قسم الأمير جيشه إلى قسمين رئيسيين هما :

أ– القسم الأول الجيش النظامي

كانت مهمة الأمير في تأسيس جيش نظامي صعبة لأن الجماهير الملتفة حوله لم تألف التجنيد الإجباري في العهد العثماني البائد(32). لقد كانت محاولة إنشاء هذا الجيش

خطيرة لأن الأوضاع الاجتماعية –أيضاً– لم تكن مهيأة لقبول فكرة التجنيد الإجباري والامتثال لقوانين صارمة، لذلك احتاج تحقيق هذه الفكرة مزيداً من الحنكة والحذر من جانب الأمير عبد القادر، لأنه أدرك أهمية وجود قوة عسكرية منظمة ودائمة التفرغ لمهمة الهجوم ومباغتة القوات الفرنسية(33). ومن أجل صد حركةالغزو والدفاع عن حوزة الوطن، ويرجع البعض اهتمام الأمير بتأسيس هذا الجيش إلى تأثره بأعمال التحديث التي قام بها حاكم مصر العثماني محمد علي في بداية القرن التاسع عشر(34). أدرك الأمير بأن تأسيس هذا الجيش يتطلب ميزانية كبيرة وخاصة بالمجهود الحربي، واصطدم بمعارضة القبائل الرافضة لإصلاحات الأمير التي حرمتها من الاحتفاظ بامتيازاتها القديمة في تحصيل الأموال وحفظ النظام، تغلب الأمير على العقبة الأولى وأمر بفرض ضريبة الجهاد ، بعدما قرر مجلس الشورى بأن مداخيل الزكاة والعشور غير كافية لتغطية المجهود الحربي وأطلق الأمير على هذه الضريبة اسم المعونة(35).

كان التجنيد في جيش الأمير يقتصر على البالغين من الرجال بين سن 15–25 عاماً(36)، وقسم الأمير جيشه النظامي إلى ثلاثة أقسام من الوحدات هي :

– المشاة أو العسكر

– الفرسان أو الخيالة

المدفعية أو الطبجية(37).

كان لكل قسم من الوحدات الثلاثة ثيابه الخاصة وشاراته وقسمت الوحدات إلى فرق وتم تحديد تسلسلها، فالمشاة ينقسمون إلى مئات وعلى رأس كل مئة قائد ومساعدان، والخيالة إلى كوكبات عدد كل منها50 فارساً، والمدفعية تضم أفواجاً وكل فوج يضم 12 مدفعياً. ساد الانضباط في جيش الأمير وكان النظام شديداً وكانت تجري تدريبات وتمرينات عسكرية كل اسبوع وتم تسجيل المجندين في سجلات خاصة وخصص لهم مرتبات شهرية وكان غذائهم جيداً(38).

بدأ الأمير بتنظيم جيشه بالاستنجاد بالمتطوعين من القبائل، وبالاستعانة بخبرات الجنود الفارين من الجيش الفرنسي الأفريقي الغازي الذين كانوا في غالبيتهم من الألمان وساعدوا الأمير على تطوير سلاح المدفعية.

أما فيما يتعلق بتعداد الجيش فقد ذكرت المصادر الفرنسية أنه بلغ نحو أربعة آلاف وخمسمئة من المشاة وألف فارس ومئة وأربعين مدفعياً وذلك في عام 1837(39)، أما صاحب تحفة الزائر فقد أشار إلى أن جيش الأمير النظامي بلغ في أقصى تطور عددي له خمسة عشر ألف وثلاثمئة وخمسين جندياً موزعين على النحو التالي: اثنا عشر ألف من المشاة وألفان وخمسمئة من الفرسان وخمسون مدفعياً وخمسمئة من الحرس الخاص بالأمير(40).

ب- القسم الثاني الجيش غير النظامي

كان يتألف هذا الجيش من جنود القبائل الذين يجمعهم خلفاء الأمير من المقاطعات الثمانية التي يديرونها وذلك لأغراض الدفاع المدني، وخاصة في حال الاستنفار العام والحرب ضد الغزاة الفرنسيين، وكانت تشارك هذه القوات إلى جانب قوات الأمير النظامية، ولم يكن عدد هذا الجيش ثابتاً وقد قدر بثلاثة وخمسين ألف في عام 1839 وبعشرين ألف في عام 1840(41).

كان الأمير عبد القادر يحصل على السلاح من جهات متعددة، فحصل عليه أحياناً من الفرنسيين بموجب الاتفاقيات، كما كان يحصل عليه من إنكلترا عن طريق جبل طارق بالإضافة إلى ذلك أقام الأمير مصانع للأسلحة والذخيرة وذلك في المناطق التي كان يسيطر عليها ، فكان يصنع البارود في تلمسان ومعسكر وملیانة والمدية، وأسس في تلمسان أيضاً مصنعاً للمدافع وكان يشرف عليه مهاجر إسباني، كما أسس الأمير مصنعاً للسلاح في ملیانة(42).

نظم الأمير عبد القادر المناطق التي يسيطر عليها حسب متطلبات الدفاع، فالمدن القديمة كانت تشكل الخط الدفاعي الأول مثل: تلمسان، معسكر وملیانة، وأقام الأمير خط دفاعياً ثانياً كان عبارة عن قلاع ومستودعات مثل : سعيدة، تاغدمت، طازة بوغار وسيباو(43).

عمد الأمير إلى بناء القلاع والحصون إلى جانب كل مدينة من المدن التابعة له لتحمي المدن، فبنى إلى جانب مدينة تلمسان حصن داكمت وفي جنوبها حصن سبدو وبوغار، وبنى حصن سعيدة إلى جانب مدينة معسكر، وحصن بلخروب إلى جانب مدينة الجزائر المحتلة، وحصن طازة إلى جانب ملیانة وحصن بسكرة جنوب مدينة قسنطينة(44).

ثانياً- المقاومة العسكرية للأمير ضد الفرنسيين وتوقيع الاتفاقيات معهم

بدأ الأمير عبد القادر هجومه على أعدائه في 4 شباط عام 1833- بعد شهرين ونيف- من مبايعته أميراً للجهاد، وكان الأمير يحارب على جبهتين في آن واحد ، فقد حارب القبائل المتمردة من أجل توحيد الصفوف وإعادة الأمن إلى نصابه، لأنه كان يدرك إن الولاء والطاعة واحترام قرارات دولته عناصر أساسية لنجاحه أو فشله في مقاومة قوات الاحتلال الفرنسي(45).

تمكن الأمير في البداية من مواجهة الجيش الفرنسي وإجباره على التمسك والاكتفاء بما احتله من مدن في غرب الجزائر مثل: مستغانم وأرزيو ووهران وفرض الأمير حصاراً عليها، ولم يعد باستطاعة القائد الفرنسي ديميشيل الحصول على التموين العسكري إلا عن طريق البحر، ولم يكن أمامه إلا التفاهم مع الأمير عبد القادر، بالمقابل كان الأخير بحاجة إلى الصلح مع الفرنسيين لكي يتمكن من توطيد مركزه ودولته التي أسسها، وإعداد القوة اللازمة لتحرير هذه الموانئ المحتلة، وكان الأمير منتظراً مبادرة الجنرال ديميشيل لطلب الصلح لأنه لو بدأ هو سيتهدد مركزه ونفوذه بين القبائل التي بايعته(46).

بدأ الجنرال ديميشيل بالتفاوض مع الأمير بمبادرة شخصية منه دون أن يتلقى تعليمات من باريس ودون إبلاغ حاكم الجزائر الفرنسي، وذلك عن طريق يهوديين من وهران كانا في خدمته، وقد تمخضت المفاوضات بين الطرفين إلى توقيع معاهدة في 26 شباط عام 1834 سميت فيما بعد معاهدة ديميشيل وحررت باللغتين العربية والفرنسية، **وتضمنت المعاهدة عدداً من البنود يمكن أن نجملها في النقاط التالية:**

1- السماح للأمير عبد القادر بتعيين وكلاء له في مدن مستغانم ووهران وأرزيو، كما يسمح لفرنسا أن تعين وكيلاً لها في مدينة معسكر عاصمة الأمير.

2- احترام الفرنسيين للشريعة الإسلامية.

3- قيام الطرفين الفرنسي والجزائري بتبادل الأسرى.

4 – إعطاء الحرية الكاملة للطرفين بالتجارة.

5- التزام الطرفين بإعادة كل من يفر من الطرف الأخر.

6- لا يحق لأي أوربي أن يسافر داخل البلاد إلا إذا كان يحمل موافقة وكلاء الأمير أو الجنرال الفرنسي ديميشيل.

7- يحق للجزائريين شراء وبيع كل ما يتعلق بالحرب من أسلحة وذخائر وغيرها(47).

عرض الجنرال ديميشيل هذه المعاهدة على وزارة الحرب الفرنسية ولكن الأخيرة لم تبدِ ارتياحها لها، واعتبرتها مجرد وقف للخصومة ينبغي أن يتلوها اتفاقيات أكثر تحديداً. واعتبر الطرفان هذه المعاهدة هدنة مؤقتة فالجانب الفرنسي كان ينتظر نتائج لجان التحقيق والموقف الحكومي الفرنسي حول مصير الجزائر، والأمير اعتبرها فترة هدنة لمتابعة تنظيم حكومته وإخضاع منافسيه، فسعى لمد حدود دولته خارج المناطق التي يحتلها الفرنسيون وبخاصة إلى التيطري(48).

لكن المشكلة الكبيرة التي أضعفت الأمير وجيشه تمثلت في الصراع بين القبائل وبين بعض قادته، ففي 12 نيسان عام 1834 وقعت معركة كبيرة بين قبائل بني عمرو ورئيس الدواير بدولة الأمير القائد مصطفى بن إسماعيل وانتهت المعركة بهزيمة الأمير ونجى من الموت لأنه كان يسعى للتوفيق بين القبائل التي لا ترغب في دفع ضرائب للدولة وبين مسؤولين كبار في دولته، غير أن الأخير تمكن من تحقيق نصر على مصطفى بن إسماعيل وسيطر على الموقف(49).

لكن قرار الحكومة الفرنسية الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة في 22 تموز عام 1834 كان نذيراً باستئناف العداء بين الأمير عبد القادر والفرنسيين، وكانت التغيرات التي أجرتها الحكومة الفرنسية بعد هذا القرار في حكومة الجزائر الفرنسية وبيلكية وهران، وذلك بتعيين دروى ديرلون حاكماً عاماً على الجزائر في 27 تموز 1834 وتريزل حاكماً على وهران بدلاً من ديميشيل، كل ذلك يشير إلى عدم تقيد فرنسا بمعاهدة الأخير مع عبد القادر.

بدأ حاكم الجزائر الجديد بالمحادثات مع الأمير عبد القادر حول تدخل الأخير في التيطري ودخوله مدينة المدية، وسعى الحاكم الفرنسي لإقناع الأمير بإعادة النظر بالمعاهدة واقتصار عمل الأمير على المناطق الداخلية من وهران، وطلب الأمير بالاعتراف له بجميع المناطق الواقعة خارج سلطة الاحتلال الفرنسي، واشتد الخلاف بالرغم من معارضة حاكم

الجزائر–بسبب قبول تريزل حاكم وهران بانضمام الدوابر والزمالة إلى الفرنسيين ومنحهم الحماية، الأمر الذي اعتبره الأمير خرقاً للمعاهدة(50).

وفي يوم 26 تموز 1835 خرج الجنرال تريزل من وهران على رأس قوة فرنسية ، ولكنه أصيب بهزيمة منكرة في معركة المقطع، وانسحب تريزل إلى ميناء أرزيو وتقهقر فيها، وطلب حاكم الجزائر العام من وزير الحرب الفرنسي بسحب الجنرال تريزل من الجزائر حتى يتمكن من التعامل من جديد مع الأمير عبد القادر الجزائري.

وفي 8 آب عام 1835 قررت فرنسا الثأر من الأمير على هزيمة المقطع وعينت الجنرال كلوزيل ثانية–المعروف بميوله لاحتلال الجزائر والاستيلاء على خيراتها.

هاجم كلوزيل مدينة معسكر عاصمة الأمير في 3 كانون الأول 1835 وقاوم الأمير مقاومة قوية ولكنه لم يصمد أمام شدة الهجوم الفرنسي وانهزم في النهاية وأجبر على الانسحاب من عاصمته(51). وفي عام 1836 هاجم الجنرال لاموسيير حصن داكمنت، الذي يقع على مسافة ستين ميلاً جنوب وهران، حيث تم إحراق مكتبة الأمير التي كانت تحتوي عدداً من المخطوطات والكتب النادرة، فأتلف جنود الاحتلال تلك المكتبة وما استطاع الأمير إنقاذه من الكتب أمر بنقله إلى حصنه المتنقل الزمالة(52).

وفي كانون الثاني عام 1836 هاجم كلوزيل مدينة تلمسان وعامل أهلها بقسوة بناء على طلب من القولوغلية(أبناء الأتراك العثمانيين من أمهات جزائريات)، وارتكب في المدينة حماقات وفرض غرامات حربية حتى على القولوغلية، زادت هذه الوحشية والأعمال المنافية للمبادئ الإنسانية إلى زيادة كراهية السكان للفرنسيين، الأمر الذي دفع فرنسا إلى استدعاء كلوزيل– وخاصة بعد هزيمته وفشله في احتلال قسنطينة عام 1836– وتعيين الجنرال دامريمون حاكماً عاماً على الجزائر.

انتهى تدخل كلوزيل ببيلكية الغرب بالفشل الذريع واستعاد الأمير عاصمته معسكر، وعاقب القبائل التي خرجت عن طاعته وأنزل بالفرنسيين هزيمة في رشفون عند مصب وادي التافنا في نيسان 1836 شبهت بهزيمة معركة المقطع ، وقطع الأمير الاتصال بين رشفون ووهران وحاصر الحامية الفرنسية في تلمسان(53).

إن فشل الفرنسيين في الاستيلاء على قسنطينة وهزيمتهم من قبل قوات الباي أحمد دفتعهم للتفاهم مع الأمير عبد القادر لتحييده حتى ينتقموا من الباي أحمد ويمحوا أثار هزيمتهم أمامه ويخففوا من شدة الضغط الجزائري على مراكزهم، بالمقابل كان الأمير يواجه مشكلة في حروبه مع فرنسا تتمحور حول قلة الذخيرة والأسلحة الفتاكة التي كان يستخدمها ضد الجيش الفرنسي وعدم انضباط قواته، الأمر الذي دفعه إلى القبول بتوقيع معاهدة التافنا في 30 أيار 1837، بدأت المفاوضات بين الطرفين بوساطة اليهودي بن دران الذي اتهمه الجنرال بيجو بأنه يلعب لعبة مزدوجة ليحصل على امتيازات من الطرفين كاذباً على كليهما. توصل الجانبان الجزائري والفرنسي بالنتيجة إلى **توقيع اتفاقية التافنا في 30 أيار 1837 وتضمنت البنود الآتية :**

1- الاعتراف بسلطة الأمير على بيلكية الغرب ، عدا وهران وأرزيو ومستغانم ومازغران وأراضيهما، فحقق الأمير بذلك مكاسب أرضية واسعة.

2- منح بيجو للأمير -خلافاً لتعليمات الحكومة الفرنسية- بيلكية التيطري وقسم من بيلكية الجزائر الواقعة خارج منطقة الاحتلال الفرنسي.

3- حددت المنطقة الفرنسية في الشرق بوادي خضرة على بعد 40 كم جنوب شرق مدينة الجزائر.

4- حرية التجارة بين المناطق التي يسيطر عليها الأمير والمناطق المحتلة من قبل الفرنسيين.

5- يحق للأمير أن يشتري من فرنسا ما يشاء من الكبريت والبارود وكل ما يحتاج إليه من الاسلحة.

6- تسوية وضع القولوغلية والزمالة والدوابر وكذلك وضع الرعايا من الطرفين المقيمين في أراضي الطرف الأخر.

أصبح الأمير بموجب هذا الاتفاق سيد القسم الأعظم من البلاد الجزائرية، بالمقابل استقبل هذا الاتفاق ببرودة في الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية ، ووصفه حاكم الجزائر الفرنسي دامريمون بأنه غير مفيد وغير مشرف وأنه أعطى للأمير عبد القادر نصراً حاسماً(54).

استطاع الأمير– مستفيداً من هذه المعاهدة– بين عامي 1837–1839 أن يعزز جبهته الداخلية ويبسط سيطرته على ثلثي البلاد الجزائرية، وظل الفرنسيون محصورين في الجزائر ووهران وجزء من مدينة أراضي قسنطينة،وكان نجاح الفرنسيين في احتلال قسنطينة وتوسع الأمير الكبير نحو هذه البيلكية سبباً في استئناف الصراع والحرب بين الطرفين حيث قام حاكم الجزائر الفرنسي الجديد فالي بنقض معاهدة التافنا.

ثالثاً– تجدد القتال بين الأمير عبد القادر والفرنسيين عام 1839 واستسلام الأمير

أدرك الأمير أن احتلال قسنطينة ما هي إلا عملية توسع في احتلال بقية المناطق الجزائرية، وكان هذا خرقاً لاتفاقية التافنا ونذيراً باستئناف الحرب بين الطرفين، وبعد مفاوضات غير مباشرة بين فالي حاكم الجزائر الفرنسي والأمير لكنها لم تنجح، وجرت مراسلات بين الطرفين وذكرهم عبد القادر بضرورة احترام الاتفاقات الموقعة معه ولكن بدون جدوى، عندئذ أعلن عبد القادر الحرب على فرنسا في 19 تشرين الثاني عام 1839، وفي 20 تشرين الثاني شنت القبائل المؤيدة للأمير هجوماً عنيفاً على سهل المتيجة وخربت مزارع المستوطنين وقتلوا جميع من كان في وادي علامة وعددهم 108 بين جندي وضابط(55). ولكن بفضل وصول نجدات فرنسية سريعة من فرنسا شن الفرنسيون هجوماً معاكساً وأحرزوا انتصارات أرضية مهمة في ربيع وصيف عام 1840، فاستولوا على شرشال والميدية ومليانة واستعادوا أطراف سهل المتيجة، وأقاموا حاميات في هذه المناطق، وانشغلت فرنسا بالمسألة الشرقية التي أثارها محمد علي مع الدولة العثمانية، فلجأت فرنسا عندئذ في الجزائر إلى موقف الدفاع والاكتفاء بما احتلته والحفاظ عليه. وبعد أن انتهت المسألة الشرقية وتم توقيع اتفاقية لندن عام 1840 بين السلطان العثماني ومحمد علي قررت فرنسا تغيير سياستها في الجزائر فسحبت الجنرال فالي من منصب الحاكم العام وعينت بدلاً منه الجنرال بيجو ، وأعطته الأوامروالوسائل الممكنة للقضاء على الأمير عبد القادر، وكان بيجو قد تعهد باحتلال الجزائر كلها والمدن والمراكز، واعتبر تعيين الجنرال بيجو حاكماً فرنسياً عاماً على الجزائر تحولاً في السياسة الفرنسية باتجاه الاحتلال الفرنسي الشامل(56).

كان الجنرال بيجو ضابطاً فرنسياً مشهوراً عمل مع نابليون بونابرت وعرف حرب العصابات التي شنها الأسبان على الجيش الفرنسي، واكتسب خبرة بمقاومة هذا النوع من الحروب، وكان ينتقد أسلوب سلفه فالي الذي كان يبعثر قواته في معسكرات كثيرة، وكان يؤمن أن الأسلوب الوحيد القادر على إخضاع الجزائر هو أسلوب الحركة لا أسلوب المراكز الثابتة الصغيرة والمبعثرة.

قرر الجنرال بيجو أن يقاوم أسلوب الأمير عبد القادر بأسلوبه المعتمد في الحرب على الكر والفر، وتجنب خوض معارك كبيرة معه، واتبع بيجو سياسة الأرض المحروقة، لأنه أدرك أن قوة الأمير ليست في جيشه النظامي البسيط، وإنما في جنود القبائل الذين كانوا يشكلون القوة الضاربة الأساسية في جيشه، وركز بيجو على ضرب القبائل ليبعدها عن الأمير وخاطب جنوده قائلاً: " ... ليست مهمتكم أن تجروا وراء العرب فهذا غير مجد أن مهمتكم أن تمنعوهم أن يبذروا أو يرعوا... إن الحرب التي ستقوم ليست حرباً تعتمد على طلقات البنادق ، وإنما هي أن نحرم العرب من مواردهم التي تنتجها أرضهم...اذهبوا إذن واقطعوا القمح والشعير..."(57).

نجح الجنرال بيجو في عام 1841 في الاستيلاء على تاغدمنت وطازة وبوغار ومعسكر، وفي عام 1842 استولى على تلمسان وعلى أهم المراكز في بيلكية وهران، وفقد الأمير غالبية أراضيه وقلاعه ومستودعاته ومعظم جيشه النظامي. حاول الأمير – في هذه الأثناء – الحصول على مساعدة الدولة العثمانية أو إنكلترا أو المغرب ولكن دون جدوى، واضطر الأمير تحت ضربات الجيش الفرنسي للهروب إلى الصحراء بعاصمته المتنقلة الزمالة التي كانت تضم 30 ألف شخص من القبائل الموالية له، تلاحقه قوات الجنرال بيجو من مكان إلى أخر، وقد تفاجأ الأمير في جبال عمور بقوة فرنسية بقيادة الدوق دومال نجحت بالاستيلاء على زمالة الأمير، لكن الأخير نجا واضطر للالتجاء إلى المغرب العربي وقام الجنود الفرنسيون بنهب وحرق ما تبقى من مكتبته التي نقلها معه في أثناء هروبه إلى الصحراء(58).

كان الأمير يتمتع بشعبية كبيرة لدى الرأي العام المغربي وخاصة في القسم الشرقي منه، وكان الجنرال بيجو يفكر منذ عام 1842 بالتدخل في المغرب العربي ليمنع تدفق

السلاح إلى الأمير، لكن الحكومة الفرنسية كانت تحذره من ذلك لأنها كانت على وشك توقيع اتفاق ودي مع إنكلترا، بالمقابل كانت الأخيرة تحذر السلطان المغربي في الدخول بنزاع مع فرنسا، ومنعت تصدير السلاح عن طريق جبل طارق، لكن لجوء الأمير إلى المغرب العربي بدل الموقف، حيث بدأ الأمير بمساعدة القبائل المغربية المؤيدة له بشن هجمات على القوات الفرنسية المحتلة للجزائر، وكان هدف الأمير من ذلك جر الجيش الفرنسي للتدخل بالمغرب مما قد يؤدي إلى نزاع دولي يستفيد الأمير منه، دخل الجنرال الفرنسي بيجو الأراضي المغربية واستولى على لالا مغنية وبدأت قواته تتوغل في الأراضي المغربية، الأمر الذي دفع السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن بإرسال قوات إلى ضواحي وجدة وإعلان التعبئة العامة(59).

أحرز بيجو انتصاراً على الجيش المغربي بقيادة ابن السلطان وخليفته محمد في معركة إيسلي التي جرت في 24آب عام 1844، فكر الجنرال بيجو بمتابعة زحفه لاحتلال تازا وفاس، إلا أن التدخل البريطاني منعه من ذلك، لأن البريطانيين اعتبروا أن احتلال أي منطقة في المغرب مسألة حرب، عندئذ توقف الجنرال بيجو وقبل السلطان المغربي توقيع اتفاقية طنجة برعاية الإنكليز في 10 أيلول عام 1844، واعتبر عبد القادر خارجاً عن القانون في المغرب، وملاحقته وحجزه في إحدى الموانئ المغربية حتى يتبنى الطرفان باتفاق بينهما بمنعه من العودة إلى حمل السلاح. اضطر الأمير عبد القادر–أمام هذه الظروف– العودة إلى الجزائر وعاد لحمل السلاح وحقق عدة انتصارات على الفرنسيين في معارك الغزوات وسيدي موسى وبدأ يستعيد قوته التي فقدها من قبل.

لكن الجنرال بيجو وجه إليه قوات كبيرة، واضطر عبد القادر إلى الذهاب إلى المغرب ثانية ولكن السلطان المغربي تنكر له وقام بطرده من المغرب، عندئذ اضطر الأمير إلى الاستسلام وقبل الشروط التي فرضها عليه الفرنسيون وذلك عام 1847 بعد أن حوصر من كل الجهات، وطلب السماح له بالسفر إلى الإسكندرية أو عكا، ولكن الفرنسيين لم يفوا بوعدهم ونقلوه إلى مدينة طولون في فرنسا وقضى خمس سنوات في سجن أمبواز إلى أن أطلق الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث سراحه عام 1852 وسمح له بالانتقال إلى دمشق وبقي فيها حتى وافته المنية في عام 1883(60).

هكذا استمرت مقاومة الأمير بين عامي 1832– 1847 خسر فيها الجزائريون أعداداً غفيرة من السكان، بالمقابل قدرت المصادر الأوربية أعداد الخسائر من الجانب الفرنسي بحوالي 40000 ألف جندي، وما إعلان الأمير عبد القادر استسلامه في 27 كانون الأول عام 1847 إلا خدمة كبرى أداها لبلاده الثائرة خشية بطش القوات الفرنسية بأعداد أكبر من أبناء بلده.

رابعاً– المقاومة الجزائرية بعد استسلام الأمير عبد القادر

لم تتوقف المقاومة الجزائرية المسلحة بعد إلقاء السلاح من قبل الأمير عبد القادر ففي عام 1848 قاد بو زيان ثورة الزعاطشة، وكانت مساكن هؤلاء تقع جنوب مدينة بسكرة –إلى الجنوب الشرقي من الجزائر– وكان الفرنسيون قد احتلوا هذه المدينة عام 1837 وعينوا ابن قانة شيخاً عليها، وكان بو زيان مناصراً للأمير عبد القادر الذي عينه سرياً شيخاً على بسكرة، ولكن الأخير تركها بعد احتلالها من قبل الفرنسيين وأعلن ثورته عليهم، إلا أن هؤلاء ألقوا القبض عليه ولكن أتباعه حرروه من السجن، وأرسل الفرنسيون في تموز 1849 مفرزة نجحت في إخضاع قصور ليشانة وبوشقرون وفرفار وطولغة ولكنها فشلت أمام الزعاطشة الذين ردوهم إلى بسكرة، عندئذ ذاع صيت بوزيان وانتشرت الثورة إلى الزيبان وأولاد نايل، وأرسل الفرنسيون حملة ثانية ضد الزعاطشة في أيلول عام 1849 واستنجدوا بقوة فرنسية من قسنطينة بقيادة هربيوس(61)، وقد اقتحمت القوات الفرنسية الواحة وجرى قتال وحشي من بيت إلى بيت ومن نخلة إلى نخلة ، ودمرت بيوت أهالي الواحة وقبض على بوزيان وتم إعدامه بالرصاص من قبل هربيوس، بالمقابل كانت خسائر الفرنسيين في هذه الواحة لاتقل عن خسائرهم في قسنطينة على يد أحمد باي عام 1836، ولكن النتيجة كانت إحراق الواحة وإبادة جماعية للسكان(62).

وبين عامي 1851و1857 ثارت منطقة بلاد القبائل بقيادة لالا فاطمة، واتبع الفرنسيون في قمع الثورة سياسة الأرض المحروقة، وحشدوا قوات كبيرة وقبضوا على لالا فاطمة عام 1857 وتم قمع الثورة بوحشية تامة. ولكن هذا لم يرهب السكان الأمر الذي دفعهم إلى الانضمام إلى دعوة الشيخ الحداد الذي تبى ثورة المقراني بعد عدة سنوات.

ثورة الحاج محمد المقراني

كانت ثورة عام 1871 هي أخر ثورة مسلحة في الثلث الأخير للقرن التاسع عشر ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكانت الظروف مناسبة للقيام بثورة عامة فقيام الحرب بين فرنسا وبروسيا عام 1870، وهزيمة الفرنسيين وكذلك مغادرة قسم من القوات الفرنسية للجزائر للدفاع عن فرنسا، وتحركات المستوطنين في الجزائر ضد الحكم العسكري وإعلان الحكم المدني في الجزائر، بالإضافة لحدوث مجاعة عامي 1867و 1868 والتهام الجراد للمحاصيل الزراعية، والتوتر المتزايد بين الأهالي والمستوطنين الأوروبيين(63). وكان كبار المسؤولين العسكريين الفرنسيين يشعرون – حتى قبل هزيمة فرنسا عام 1871 أمام الألمان– أن الجو متوتر وينذر بانفجار، ونبهوا إلى أن العلاقات أصبحت متوترة بين العرب والمستوطنين وكان هؤلاء يعاملون العرب بقساوة وبطرق غير عادلة وخاصة في مراكز المدن الكبرى، بالمقابل وجد الزعماء المحليين أن نفوذهم بدأ بالانهيار أمام الإصلاحات التي قامت بها فرنسا إذ حلت المكاتب العربية ووضعت بدلاً عنها السلطات البلدية (64).

وفي أواخر عام 1870 بدأت الثورة تلوح في الأفق حيث أخذت القبائل في تخزين المؤن، وشراء البارود من تونس والمغرب، ومنذ بداية الصيف بدأ البدو يجمعون قطعان أغنامهم في الجبال، وبعد انتهاء عطلة الصيف رفضت الأسر العربية إرسال أبنائِها إلى المدارس الفرنسية(65).

أ- أسباب الثورة

كان محمد الحاج المقراني من كبار الزعماء التقليديين الذين تعاونوا مع فرنسا وكان والده قد تعاون قبله وحصل على لقب خليفة وأصبح من كبار الإقطاعيين وحين توفي أصبح ابنه محمد مكانه ونال لقب باشا، ولابد هنا أن نذكر الدوافع الحقيقية لثورة محمد المقراني والتي نجملها في النقاط التالية :

1- كانت دوافع الثورة في البداية شخصية وذلك عندما بدأت السلطات الفرنسية بتقليص نفوذ الزعماء المحليين، ومنهم المقراني، تدريجياً بعد إصلاحات 1868 التي حلت فيها السلطات البلدية محل المكاتب العربية، وحولت الزعاء المحليين المتعاونين معها إلى مجرد موظفين.

2- تعرض بعض الزعماء المحليين إلى الإهانة من قبل أحد المستوطنين فمثلاً: طورد أحد الزعماء العرب في شوراع صطيف ونزع منه وسام جوقة الشرف(66).

3- تعرض المقراني شخصياً للمضايقات من المستوطنين في أواخر عهد الإمبراطورية.

4- قيام المقراني بكفالة الفلاحين- بناء على وعود من حاكم الجزائر الفرنسي- الذين أخذوا قروض من البنوك الفرنسية في الجزائر على أثر مجاعة 1867-1868، وعدم احترام الفرنسيين وعودهم بعد مغادرة حاكم الجزائر مكماهون، مما اضطره إلى رهن كل ممتلكاته وممتلكات أهله لإيفاء القروض التي أخذها الفلاحون.

5- اتهام المقراني بقتل أربعة عمال أوربيين والمطالبة بإعدامه.

6- قدم المقراني استقالته في 27 شباط عام 1871 وطلب السماح له بالذهاب إلى تونس.، ولكن الفرنسيين رفضوها واتهموه بالمسؤولية عن الفوضى التي حدثت في قيادته(67).

7- خوف الفلاحين على أراضيهم فالنظام المدني يعني بالنسبة لهم انتصار المستوطنين ، وإعادة النظر في النظام العقاري للأراضي القبلية ، وبالتالي ينذر باستحواذ المستوطنين على ما تبقى من الأراضي مما دفع هؤلاء إلى المشاركة في الثورة.

8- بينت الحرب الفرنسية-الألمانية الضعف الفرنسي ورأى فيها الجزائريون فرصة ربما للتحرر من الاستعمار الفرنسي.

9- كان تأسيس النظام المدني (نظام المعمرين والتجار) من الأسباب الحقيقية في إعلان المقراني الثورة على الفرنسيين(68).

ب- إعلان الثورة

أعلن الحاج محمد المقراني الثورة على الفرنسيين في 15 آذار عام 1871، ولما كانت القوات التي يسيطر عليها غير كافية (حوالي 25 ألف رجل) طلب مساعدة شيخ الطريقة الرحمانية الشيخ الحداد فتغير طابع الثورة وتحولت ردة الفعل من شيء خاص يتعلق بالمقراني إلى حرب شعبية ولم يعد المقراني يلعب فيها دوراً أساسيا(69).

وفي 16 آذار هاجم المقراني برج بوعريرج بستة ألاف من القبائل التي انضمت إلى الثورة وانهزم الفرنسيون من البرج، ولكنهم تمكنوا من استعادته في 27 من نفس الشهر، حاول الحاج المقراني أن يوسع نطاق ثورته حيث راسل آل بنقانة في بسكرة وبو ضياف في

الصحاري وزعيم التيطري ولكنه لم يستطع إقناعهم، لذلك اكتفى بالدعم الشعبي وبدعم شيخ الطريقة الرحمانية(70).

وفي 8 نيسان من عام 1871 أعلن الشيخ الحداد الجهاد واعتمد على ابنيه عزيز وهو مناهض للفرنسيين وهو رجل سياسي أكثر من رجل دين، ومحمود وهو صوفي ومتحمس للجهاد، وجاء أنصار الحداد من أكثر من 250 قبيلة وكانوا منظمين ومنضبطين في أفواج ولبى النداء حوالي 150 ألف محارب، واتسع نطاق الثورة وأحرز الثوار تقدماً ملموساً على الأرض، وأعلنت بداية الثورة بإشعال نيران من جبال مدينة الجزائر إلى مدينة سكيكيدة، وهاجم الثوار الضيعات والقرى التي يسيطر عليها الفرنسيون، وفي المجانة وبلاد القبائل الصغرى تمت قيادة العمليات بمفرزتين الأولى- فيها خمسة ألاف رجل يقودها المقراني ويساعده عبد القادر الوهراني والبشير بن على، والثانية – فيها أربعة ألاف رجل يقودها محمود ابن الحداد بمساعدة عمر أبو جمعة وابن نعوم، وكان ما يقارب من عشرة آلاف رجلاً قد احتلوا برج ابن علي الشريف وهددوا مدينة بجاية، ولعبت النساء دوراً مهماً في هذه الثورة وخاصة خديجة بنت كانون، وامتدت الثورة إلى سهل المتيجة وتيزي وزو ودلس والأربعاء، الأمر الذي أجبر الفرنسيين على الإنسحاب إلى مدينة الجزائر، وفي جنوب قسنطينة ثارت قبائل بلازمة وقبائل الأوراس حيث عمت الثورة الجزء الأكبر من الشرق الجزائري(71). ولم يؤثر مقتل المقراني في 5 أيار عام 1871 في المواجهات مع القوات الفرنسية أو على سير الثورة وخلفه أخوه بومزراق، وقد ضاعف الثوار هجماتهم في الحمزة بين البابور وبوطالب وحول مدينة بجاية، وقد اتبع الفرنسيون سياسة الأرض المحروقة ولذلك خضعت القبائل واضطرت قيادة الثورة إلى الاستسلام للقوات الفرنسية.

ج- نتائج الثورة

1- هزت الثورة القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر وذلك في أغلب المناطق المحتلة لاتساع رقعتها وشمولها أغلب الأراضي الجزائرية وخاصة في الجزء الشرقي من البلاد.

2- الحكم على ستة ألاف من الثوار بالإعدام.

3- نفي قادة الثورة وزعماؤها العسكريون والدينيون وهم بومزراق والشيخ الحداد وابناه عزيز ومحمود إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادي.

4- إحداث أضرار مادية كبيرة في أغلب القرى والمدن بسبب إتباع فرنسا سياسة الأرض المحروقة والأساليب الهمجية في سبيل قمع الثورة.

5- فرضت فرنسا على الجزائر غرامة قدرها 36 ألف فرنك فرنسي وصادرت مساحات واسعة من الأراضي(72).

إن فشل هذه الثورة يعد انتصاراً للمستوطنين الأوربيين الذين ظلوا يتحكمون برقبة الجزائر والجزائريين حتى استقلال البلاد من الاستعمار الفرنسي.

في الحقيقة، لم تكن نهاية الثورة نهاية المقاومة الجزائرية المسلحة قبل نهاية القرن التاسع عشر، بل كانت المقاومة مستمرة وقامت عدة ثورات وانتفاضات بعد ثورة الحاج المقراني كلها هامة، ولكن لا نستطيع الحديث عن جميع الثورات، وتحدثنا عن بعضها كنماذج للمقاومة المسلحة، فهناك انتفاضة الشمال القسنطيني، وثورة واحة العمري في جنوب البلاد وكانت ضد العائلات الجزائرية الموالية للاستعمار الفرنسي، وانتفاضة الأوراس، وثورة بوعمامة التي لا تقل أهمية عن ثورة عبد القادر الجزائري سواء من الناحية الزمنية أم الناحية الدينية فالشيخ بوعمامة ينتمي إلى أسرة عريقة وذات سمعة شعبية حيث حارب الفرنسيين من عام 1881 إلى عام 1904 ولم يستطع الفرنسيون القضاء عليه أو على ثورته فتوفي بشكل طبيعي في 7 تشرين الأول في مدينة وجدة المغربية الواقعة على الحدود مع الجزائر عام 1904(73).

هوامش الفصل الثاني

1- قنان، جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، ص103، أنظر أيضاً أبو القاسم، سعد اللع: الحركة الوطنية الجزائري، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1992، ص 120.

2- منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر 2006، ص209.

3-بوحوش: مرجع سابق، ص.107

4- أبو القاسم: مرجع سابق، ص.117

5- Julien:Histoire de l'Algérie contemporaine…, Op, cit.,p.135.

6- أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، مرجع سابق، ص135.

7- قداش، محفوظ : جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة محمد المراجي، فرنسا 2008، ص51.

8- J.Debu Bridel et M. Benoit , op, cit., p. 121.

9- أبو القاسم: الحركة الوطنية ، الجزء الأول، مرجع سابق، ص3.

10- بوحوش: مرجع سابق، ص108، أنظر أيضاً فارس: تاريخ الجزائر..،مرجع سابق، ص230-231.

11- الجزائري ، محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، بيروت 1964، ص.147

12- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.506

13- عامر، محمود: تاريخ المغرب المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 2005-2006، ص.55

14- بوعزيز، يحيى: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجزائري، الجزائر 1964، ص.83

15- منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص328، أنظر أيضاً تحفة الزائر، ص.166

16- أباظة، نزار: الأمير عبد القادر العالم المجاهد، الطبعة الأولى،دار الفكر المعاصر، بيروت 1994، ص.5

17- أو صديق، فوزي: النظام الدستوري الجزائري، دولة الأمير عبد القادر دراسة تحليلية مقارنة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص15-16.

18- أو صديق: المرجع نفسه، ص.81

19- إيتين، برونو: عبد القادر الجزائري، ترجمة ميشيل خوري، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال ، الجزائر 2001ص.164

20- مطاطة، أحمد : " نظام الإدارة والقضاء في عهد الأمير عبد القادر"، الذاكرة عدد4، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996،ص .171

21- مطاطة: مرجع سابق، ص.173

22- أبو القاسم: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص.197

23- بخصوص المقاطعات: أنظر عامر، تاريخ المغرب المعاصر، مرجع سابق، ص51، وأنظر أيضاً كيف تحررت الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص 13-14، ويحيى بوعزيز: الأمير عبد القادر رائد الكفاح، ص85-86، ، وسعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية.. ج1 ، ص197-198.

24- قداش: مرجع سابقة ص76-77.

25- بوعزيز: عبد القادر رائد الكفاح..، مرجع سابق، ص.86

26- مطاطة: المرجع نفسه، ص .173

27- تشرشل، شارل هنري: حياة الأمير عبد القادر، ترجمة سعد الله أبو القاسم، ط3، الجزائر 1982، ص.140

28- قنان، جمال: " الجيش النظامي للأمير عبد القادر"، مجلة الذاكرة ، العدد الأول ، الجزائر 1994،ص.80

29- برنو: مرجع سابق، ص.80

30- قنان : المرجع نفسه، ص.80

31- بن التهامي، الحاج مصطفى: سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تحقيق وتعليق يحيى بوعزيز ، ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1995، ص.135

32- قداش: مرجع سابق، ص.98

33- برونو: مرجع سابق، ص.155

34- قنان: مرجع سابق، ص87-88.

35- بو عزيز: مرجع سابق، ص87، أنظر أيضاً قنان، المرجع نفسه ص.88

36- فارس: تاريخ الجزائر الحديث...، مرجع سابق، ص.246

37- قداش: مرجع سابق، ص .82

38- فارس: تاريخ الجزائر الحديث..، المرجع نفسه، ص.247

39- تشرشل: مرجع سابق ص.193

40- إسماعيل، العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص.46

41- فارس: تاريخ الجزائر الحديث...، مرجع سابق، ص226-227.

42- بوحوش: مرجع سابق، ص.111

43- العربي: المرجع نفسه، ص78-79.

44- زبادية، عبد القادر، الغولي، الصادق: تاريخ الجزائر الحديث، المعهد الوطني التربوي، الجزائر 1982، ص75.

45 - Julien: Histoire de l'Algérie contemporaine, op, cit., p.155.

46-Ageron, Charles Robert:Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris 1964 P.32.

47- الجزائري، محمد بن عبد القادر: مصدر سابق، ص280.

48- Julien: op, cit.,p. 194.

49- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص511.

50- قداش: المرجع نفسه، ص 129-130.

51- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.511

52- فارس: المرجع نفسه، ص 512.

53- Ageron: op, cit., p.4.

54- Julien: Histoire de l'Algérie contemporaine,,op,cit.,p.476.

55- Ageron: op,cit.,p.8.

56- Julien: op, cit.?p. 483.

57- قداش: مرجع سابق، ص212-213.

58- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...،مرجع سابق، ص544.

59- قداش: مرجع سابق، ص 216.

60-: المرجع نفسه، ص 217.

61-Ageron: op, cit.,p.24-27.

62- بوحوش: مرجع سابق، ص149-150.

63- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 512.

64- Ageron: Op, cit., p.4.

65- Julien, Andre : Histoire de l'Algerie contemporaine, op, cit., p.476.

66- Ageron : Op, cit., p.8.

67- Julien: Op, cit., p. 484.

68- قداش : مرجع سابق، ص 212-213.

69- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص544ز

70- قداش: مرجع سابق، ص 216.

71- قداش: المرجع نفسه، ص 217.

72- Ageron; Op, cit., p. 24-27 .

73- بوحوش: مرجع سابق، ص 149-150.

الفصل الثالث

النضال السياسي في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي

ثبت من سير الأحداث العسكرية أن المقاومة العسكرية المنظمة والعفوية والتي تركزت في الجبال والسهول والبوادي فشلت ولم تستطع منع الفرنسيين من مد سيطرتهم على التراب الجزائري كله بما فيها الصحراء، ولكن لم تتوقف مقاومة الشعب الجزائري وإنما انتقلت من حمل السلاح ضد الاحتلال إلى حمل القلم وعقد الندوات وتأسيس صحافة وكتابة عرائض، بمعنى أشمل تحول الكفاح المسلح إلى كفاح سياسي.

وفي البداية سنعطي فكرة عن الكفاح السياسي الجزائري، وإن لم يكن قد نضج بعد وقد بدأ مع وضع قوات الاحتلال الفرنسي قدمها على التراب الجزائري، وذلك بعد توقيع وثيقة الاستسلام وبيع الجزائر من قبل الأتراك العثمانيين وعلى رأسهم حاكم الجزائر العثماني الداي حسين في 5 تموز عام 1830، إن هذا الكفاح السياسي المبكر والذي قاده رجال– يمكن أن يطلق عليهم وطنيين– من مختلف فئات المجتمع الجزائري العثماني، حاولوا أن يفاوضوا مسؤولي الاستعمارالفرنسي للجزائر، وكانت مقاومتهم له سلمية سياسية، ويمكننا أن نطلق عليهم اسم النخبة الحضرية أو لجنة الحضر ونبين دورها في المقاومة السياسية للاحتلال الفرنسي، شكلت لجنة الحضر طبقة غنية من أهل البلاد ومن أهل الأندلس، الذين كانوا يحتلون المرتبة الثالثة في السلم الاجتماعي في العهد العثماني بعد الأتراك العثمانيين والقولوغلية، وكانوا يمتلكون الأراضي الشاسعة في سهل المتيجةالقريب من مدينة الجزائر وبعض الأراضي في ضواحيها، ويعملون في التجارة وهي طبقة غنية ، ويمكن أن نطلق عليها البرجوازية الجزائرية الأهلية في العهد العثماني.

1ً– تيارت النخبة الجزائرية التي انبثقت عن الوضع السياسي الذي عرفته الجزائر بعد الاحتلال :

أ– التيار العثماني

وكان أصحابه يهدفون إلى الوفاء للدولة العثمانية وعودة الحكم العسكري العثماني بلباس مدني، وكان من أبرز زعماء هذا التيار حمدان بن عثمان خوجة ومحمد ابن العنابي.

ب- التيار الوطني

كان على رأس هذا التيار أحمد بو ضربة وكان يعمل لصالح الجزائر العام، وينظر إلى تحريرها من الاستعمار الفرنسي بكافة السبل المتاحة لديه.

ج- التيار الفرنسي

وهو التيار الذي تعاون مع سلطات الاحتلال الفرنسي، وربط مصالحه بمصالحها منذ البداية، وأراد الاستفادة من الوضع الجديد، وكان على رأس هذا التيار مصطفى ابن الحاج عمر (1).

2- النشاط السياسي الجزائري في أواخر القرن التاسع عشر

يمكننا أن **نرجع تأخر النشاط السياسي** الذي عرفته الجزائر إلى نهاية هذا القرن **للأسباب الآتية:**

1- قضاء سلطات الاحتلال الفرنسي على الطبقة البورجوازية الجزائرية .

2- فرض سياسة التجهيل الممنهجة من قبل سلطات الاحتلال على أبناء الشعب الجزائري لتسهيل السيطرة عليه.

3- محاربة اللغة العربية والنظر إليها على أنها لغة ميتة وأجنبية بالنسبة للغة المستعمر الفرنسي الذي حاول فرضها بالقوة.

4- قيام سلطات الاحتلال بفتح مدارس فرنسية والعمل على محاربة الثقافة العربية (2).

وكان مستوى التعليم في المدارس الفرنسية والمدارس التقليدية الوطنية(كالكتاتيب والزوايا) منخفضاً جداً، وكما يقول سعد الله أبو القاسم في كتبه:الحركة الوطنية الجزائرية وتاريخ الجزائر الثقافي أنه من الصعب أن تجد في القرن التاسع عشر في الجزائر عالماً جزائرياً حقيقياً لا باللغة العربية ولا باللغة الفرنسية(3).

بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بوادر نشاط سياسي أخذ عدة مظاهر منها: التقدم بمطالب وكتابة عرائض وإرسال وفود والقيام بمظاهرات وتأسيس صحف محلية ونوادي وجمعيات **وقد تأثر هذا النشاط بعدة عوامل نجملها في النقاط الآتية :**

أ- ظهور طبقة بورجوازية جديدة تألفت من بقايا البورجوازية القديمة التي قضت عليها فرنسا ومن الأعيان ومن أبناء الفلاحين الذين هاجروا إلى المدن الكبرى من المتعلمين في المدارس الفرنسية.

ب- الاتصال المباشر بالثقافة الأوربية سواء عن طريق المدارس الفرنسية في الجزائر أم في أوربا.

ج- بداية التأثر بالتيارات الإسلامية في المشرق وخاصة تيار الجامعة الإسلامية.

د- التأثر بالأوضاع الدولية كالصراع الألماني الفرنسي حول المغرب، والهجوم الإيطالي على ليبيا، ونشوب الحرب بين تركيا وإيطاليا وثورة تركيا الفتاة. وقد ارتدى هذا النشاط طابعاً إصلاحياً لا ثورياً إذ لم يطالب أحد بالاستقلال عن فرنسا(4)

وقد ظهر في تلك الفترة نواة تيارين سيظهران بوضوح بين الحربين العالميتين مع بعض التطور في أفكار مؤسيسهما وهذان التياران هما:

التيار الأول- او ما كان يطلق عليه كتلة المحافظين

تكونت هذه الكتلة من مجموعة من العلماء وزعماء الطرق الدينية وبعض الأعيان وقد وصفهم الكتاب الفرنسيون بأصحاب العمائم، أجمع هؤلاء على رفض التجنيس الفرنسي وتجنيد أبناء الشعب الجزائري في الجيش الفرنسي، وكانوا في غالبيتهم من أنصار فكرة الجامعة الإسلامية. وكان من أبرز شخصيات هذه الكتلة: الشيخ المولود ابن موهوب، عبد الحميد بن سماواة، عبد القادر المجاوي ، أبو القاسم الحفناوي والطيب بن زكري. ولكن ابن موهوب كان من أبرز هؤلاء المحافظين حيث نادى بالعودة إلى منابع الإسلام الصافية، وحارب الجهل والتعصب وأظهر حماساً للعلوم الحديثة، وطالب بالتعليم الذي كان يجد فيه هدفاً منشوداً للقضاء على الجهل والآفات التي يعاني منها المجتمع الجزائري (5).

أما أهم المطالب التي اتفق عليها المحافظون فيمكننا أن نجملها في النقاط الآتية:

1- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والفرنسيين.

2- المساواة في دفع الضرائب والفوائد من الميزانية.

3- إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات التعسفية .

4- معارضة التجنيد والتجنيس لأبناء الجزائر.

5- حرية هجرة الجزائريين ولا سيما إلى الشرق الأدنى.
6- نشر وإصلاح التعليم العربي.
7- المطالبة بالعمل بالقضاء الإسلامي.
8- احترام العادات والتقاليد الجزائرية.
9- إيقاف جميع أشكال العنف والاضطهاد ضد الجزائريين.
10- توقف السلطات الفرنسية عن مصادرة الأراضي الزراعية(6).

وعلى الرغم من احتكاك زعماء الكتلة المحافظة بالنخبة المفرنسة من خلال العمل الصحفي المشترك، وفي نشاطات الأندية والجمعيات الثقافية إلا إنها عرفت بمعارضتها الشديدة للتيار الليبرالي(تيار النخبة) وخاصة حول مجموعة من النقاط أهمها: رفض التجنيس والادماج وفرض الفكر الغربي على الشعب الجزائري.

التيار الثاني - تيار النخبة أو ما يعرف بالكتلة الليبرالية

وقد ضمت هذه الكتلة في صفوفها خريجي المدارس الفرنسية في الجزائر، من صحفيين وأطباء ومحامين وقضاة ومعلمين ومترجمين، وتبنت هذه الكتلة الأفكار الغربية كالحداثة والحرية والجمهورية والمساواة، ولم يرفع هؤلاء أبداً شعار الجزائر للجزائريين، وكانوا قد قبلوا التجنيد لأبناء الجزائر والتجنيس والاندماج بشرط أن ينال الجزائريون حقوق الفرنسيين، وقد شبههم البعض بأنهم يشبهون جماعة تركيا الفتاة أو مصر الفتاة، وكانت النخبة الجزائرية تختلف عن مثيلتها في تونس بأن الأخيرة كانت تتخذ موقفاً معادياً من الاستعمار الفرنسي.

وقد التقت الكتلة الليبرالية مع الكتلة المحافظة بعدة نقاط منها: المطالبة بتمثيل نيابي أوسع للجزائريين، وتوزيع عادل للضرائب بين المستوطنين والجزائريين وإلغاء القوانين الاستثنائية الخاصة بسكان البلاد الأصليين(7).

أسس الليبراليون جريدة المشعل عام 1904 واتخذوها كمنبر للدعاية لأفكارهم الرامية للاندماج والتجنيس، واعتبروا ذلك هو السبيل الوحيد لتقدم الجزائريين وتطورهم(8)، كما شكلوا لجنة حملت اسم" لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" وأرسلوا في حزيران عام 1912

وفداً يمثل اللجنة إلى باريس يحمل عريضة احتجاج للرئيس الفرنسي بوانكاري. واعتبر عدد من المؤرخين أن هذه العريضة كانت تمثل أهم مطالب الكتلة الليبرالية، ويمكن ذكر أهم النقاط التي جاءت في العريضة بما يلي:

1- المطالبة بإلغاء قانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية التي فرضتها الإدارة الفرنسية في الجزائر.

2-المطالبة بتخفيض مدة الخدمة العسكرية لأبناء الجزائر الذين يخدمون في الجيش الفرنسي بسنتين بدلاً من ثلاث سنوات.

3- إلغاء مكافأة التجنيد الإجباري للجزائريين.

4- المطالبة بالتمثيل النيابي في المجالس المحلية في الجزائر وفي البرلمان الفرنسي في باريس.

5- المطالبة بالمساواة في فرض الضرائب بين الجزائريين والمستوطنين وكذلك في فرص العمل(9).

وبإجراء مقارنة بين مطالب الكتلتين المحافظة والليبرالية نلاحظ أن الأخيرة لم تعارض التجنيد وإنما طالبت بخفض مدته إلى سنتين، وكذلك إلغاء المكافأة للجنود الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي لأن ذلك برأيهم يجعلهم بمستوى المرتزقة. ونلاحظ أيضاً أن مطالب لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين التي قدمتها الكتلة الليبرالية لا تحتوي أي إشارة فيما يخص التعليم باللغة العربية أو القضاء وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما جعل برنامجهم السياسي يتناقض في هذه النقاط كما أسلفنا سابقاً مع برنامج الكتلة المحافظة. ونلاحظ أيضاً فقدان التنظيم الإيديولوجي في الكتلتين، واستفادت الكتلة الليبرالية أو ما كان يطلق عليها أيضاً حركة الشبان الجزائريين من التأييد الشعبي لتدعيم مكانتها السياسية داخل الجزائر وخارجها، فقاموا بحملة قوية من خلال كتاباتهم في جريدة الحق ضد الإدارة الفرنسية في الجزائر، وطالبوا في مقالاتهم بإنشاء بنك إسلامي وإعطاء قروض للفلاحين والتجار الجزائريين، وإعطاء ضمانات للفلاحين بأنهم لن يغادروا أراضيهم والاهتمام بتعليم أبناء المسلمين (10).

إن ظهور الكتلة الليبرالية مع بداية القرن العشرين قد تزامن مع النخبة التونسية التي كانت على اتصال عميق ومتواصل مع قيادة حركة النهضة الإسلامية في المشرق العربي، وأخذت النخبة الجزائرية مع الزمن شكل حركةإصلاحية تدعو إلى نهضة عربية في الدول الإسلامية، وبالرغم من تعاطف الناس معها، إلا إنها لم تكن قادرة على تحريك الشارع الجزائري، ولم تكن حركة جماهيرية قادرة على محاربة الاستعمار الفرنسي ، وكل ما كانت تقوم به هو حملة سياسية على فرنسا للسماح للجزائريين بأن يأخذوا حقوقهم في البرلمان الفرنسي والمجالس المنتخبة(11).

3- الحرب العالمية الأولى وحاجة فرنسا إلى تجنيد الجزائريين

إن المجاعات وارتفاع الضرائب التي واجهها الجزائريون في بداية القرن العشرين حيث حصل انخفاض في إنتاج القمح والشعير في عام 1912 بنسبة 41% على القمح و44% للشعير، وارتفعت الضرائب بين عامي 1900-1914 بنسبة15% لضريبة اللزمة و11% لضريبة الزكاة(12).

بالإضافة إلى ذلك كان هناك تعسف من قبل الحكام المحليين ونوابهم الذين كانوا يتفننون في تعذيب السكان الأصليين، لمحاولتهم تطبيق قانون الأهالي، فكان يتوجب على الجزائري الذي يتنقل داخل المدينة أو في الريف بدون رخصة دفع غرامة، وإذا لم يدفعها يقاد إلى السجن(13).

ونتيجة لهذا الظلم وهذه التجاوزات من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي وعملائها في الجزائر تأزم الوضع، وخاصة بعد صدور مرسوم 31 كانون الثاني عام 1912 ومرسوم 3 شباط عام 1912 القاضيين بتجنيد الشبان الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و20 عاماً وذلك للدفاع عن فرنسا دون أن تمنحهم الأخيرة الحقوق السياسية، وقفت حركة الكتلة الليبرالية ضد هذه القرارات التي لا تضمن حقوق هؤلاء المجندين الجزائريين، وعمت البلاد موجة من السخط والاستياء، وبدأت موجة غير مسبوقة لهجرة السكان الجزائريين وخاصة الشباب إلى خارج الجزائر ولا سيما إلى البلدان الإسلامية والأوربية لحماية أنفسهم من المستوطنين الأوربيين المتسلطين عليهم(14).

بذل قادة الكتلة الليبرالية (حركة الشبان الجزائريين) قصارى جهودهم لتسوية هذه القرارات الفرنسية المتعلقة بتجنيد الجزائريين، وتحت الضغط قبلت الحكومة الفرنسية الاستجابة لبعض مطالب الجزائريين حيث أصدرت في 19 أيلول عام 1912 مرسوماً يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بالخدمة العسكرية المشاركة في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب بعد انتهاء خدمتهم، كما صدر مرسوم أخر في 13 كانون الثاني عام 1914 ينص على رفع عدد المستشارين العامين من الجزائريين في البلديات من الربع إلى الثلث، لكن الحاكم العام للجزائر ليتوا (Lataud) لم يكن متحمساً لهذه الإصلاحات والقرارات التي أصدرتها حكومته، وخاصة شخصيات سياسية يسارية فرنسية مثل وزير المستعمرات أدولف ميسيمي(A. Messimy) الذي كان ينادي بالتخفيف من قانون العقوبات وإلغاء الأعمال الشاقة، وتوسيع نطاق التجنيس والاستفادة من القوانين والقرارات الفرنسية(15)، وامتنع الحاكم العام عن توسيع نطاق الجنسية والسماح للجزائريين بالمشاركة في انتخاب رؤساء البلديات لأن المستوطنين الأوربيين في الجزائر لم يقبلوا ذلك.

بقي الحاكم العام مصمماً على بقاء المجلس المالي على حاله والمسيطر عليه من قبل الجالية الأوربية في الجزائر **والذي كان يتشكل من** :

- 24 عضواً أوربياً يحملون الجنسية الفرنسية.
- 24 عضواً أوربياً لا يحمل الجنسية الفرنسية.
- 15 عضواً يمثلون السكان العرب.
- 6 أعضاء يمثلون بلاد القبائل(16).

ولكن اعتباراً من عام 1916 بدأت فرنسا تغير سياستها بعد أن أصبحت تعاني من أزمة اليد العاملة والجنود، فأصدرت مرسوماً في 7 أيلول عام 1916 ينص على تجنيد الشبان الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890، وعدم السماح لأي شخص بالحصول على إعفاء(17)، وصدر بعد ذلك مرسوم أخر يقضي بتزويد فرنسا ب 17500 عامل ثم ارتفع العدد إلى 18000 ألف عامل، وهناك بعض المؤرخين يقول بأن فرنسا جندت من أبناء الجزائريين للمشاركة في الحرب والعمل في مصانعها مابين ربع مليون ونصف مليون بين جندي وعامل(18).

وكرد فعل على هذه المراسيم والقرارات الجائرة بحق أبناء الشعب الجزائري، امتنع الكثير من الشبان الجزائريين من الخضوع لها وهربوا إلى الجبال، كما هرب عدد من المجندين الجزائريين من الجيش الفرنسي وشاركوا في الاضطرابات والمواجهات بين سلطات الاحتلال الفرنسي والشبان الجزائريين، ففي خريف 1916 حدثت مناوشات ومصادمات بين الجزائريين ومسؤولي السلطات الفرنسية المحتلة في مناطق بسكرة وخنشلة وباتنة، وقامت وحدات من الجيش الفرنسي بالذهاب إلى هذه المناطق لتأديب المتمردين وإجبارهم للالتحاق بالجيش الفرنسي، وبلغت الأزمة ذروتها عندما تمكن الشبان الجزائريون الرافضون للعمل بالجيش الفرنسي من قتل حاكم باتنة ورئيس الدائرة التابعة لها، وكانت النتيجة قيام السلطات الفرنسية بمحاكمة 825 معارضاً جزائري وإصدار عقوبات قاسية ضد 815 مواطناً أخرين، كما أصدرت السلطات الفرنسية أيضاً قراراً بمحاكمة 165من مدينة قسنطينة و45 من باتنة محاكمة عسكرية وفرض غرامات كبيرة على سكان هذه المناطق(19).

استطاعت فرنسا أن تجتاز محنة الحرب العالمية الأولى بعد أن جندت حوالي 82751 جزائرياً في الخدمة العسكرية لصالحها، وانخرط 87519 جزائرياً آخرين في الجيش الفرنسي بصفة دائمة، كما تمكنت من نقل وتشغيل 78000 ألف عامل جزائري في مصانعها في فرنسا، وحسب الإحصاءات الرسمية إنتهت الحرب الكونية الأولى بمقتل 25711 من المسلمين الجزائريين و 72035 جريحاً، أي حوالي 14 ونصف بالمائة من مجموع القوات الجزائرية التي جندتها فرنسا في الحرب (20). وفي حقيقة الأمر، كان للحرب العالمية الأولى تأثيراً هاماً في الشعب الجزائري، وكانت فرصة سانحة للعمال والجنود لكي يلتقوا بأبناء فرنسا الحقيقيين ويعملون معهم جنباً إلى جنب في مصانع الذخيرة والمعامل الحربية، وكان لهذا الاختلاط أثره في نفوس الجزائريين الذين اكتشفوا أن الفرنسيين في أوربا أكثر اتزاناً وأقل غطرسة من الأوروبيين المقيمين في الجزائر(21).

كما تعرض الجنود والعمال الجزائريون لتأثيرات الأحزاب اليسارية الفرنسية واتحادات العمال، واطلعوا على الدعاية الألمانية والتركية، وتأثروا بالثورة العربية 1916 ومبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك تأثروا بانتصار القوميات في أوربا ونجاح الثورة الشيوعية(22).

4- الأمير خالد ودوره في النضال السياسي الجزائري

تمكن قادة النخبة أو الكتلة الليبرالية من التحالف في عام 1913 مع شخصية جزائرية مرموقة على الساحة الفرنسية، والمتمثلة في شخصية خالد بن الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، كان الأمير خالد يلقي المحاضرات في باريس ويطالب بإدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم الفرنسي في الجزائر، وعندما تسلم منصب مسؤول الإعلام في حركة الشبان الجزائريين، قام بدور إيجابي حيث تقرر في 2 نيسان عام 1914 تأسيس الاتحاد الفرنسي –الجزائري الذي كان يهدف لإقامة تعاون بين فرنسا والعرب.

إن انضمام الأمير خالد إلى حركة الشبان الجزائريين أو تيار النخبة الجزائرية أثار ضجة كبيرة في أوساط رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر، وأصبح يمثل عدوهم الأول لأن الشعارات التي كان يطرحها– تعتبر بالنسبة لهم –بمثابة تحريض الجزائريين على الثورة ضد المستوطنين الأوروبيين في الجزائر.

قام الأمير خالد بخطوة جريئة في عام 1917حيث شارك مع إخوانه في تونس في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس وطالب بأن يكون للجزائريين تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ وذلك بدون تخلي الجزائريين عن هويتهم العربيةالإسلامية(23). ويعتبر عام 1919 البداية الحقيقة لنشاط الأمير خالد السياسي، لأنها شهدت انقسام جماعة النخبة على نفسها حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية(24)، وتزعم التيار الليبرالي عدد من أبرز وجوه حركة الجزائر الفتاة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى من أمثال: بلقاسم التهامي، صالح دندن، محمد صوالح والكتور تامزالي المحامي وأحمد بوضربة(25).

أما التيار الثاني المعروف بالإصلاحي فقد تزعمه الأمير خالد الذي برز كعنصر فعال في ميدان العمل الوطني، واعتمد الأمير خالد على العناصر المنشقة عن تيار النخبة التي كانت تعارض مسألة التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية من أجل الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية(26). **وكان برنامج التيار الإصلاحي أو الحزب الإصلاحي يتمحور حول النقاط الآتية :**

1- إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية أي أن يبقوا مسلمين.

2- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات.

3- إلغاء القوانين الاستثنائية التي تلحق الأذى والظلم بالمواطنين الجزائريين.

4- أن يكون للجزائريين ممثليهم في البرلمان الفرنسي في باريس والمجلس الوطني الفرنسي بالجزائر.

5- تطبيق التعليم الإلزامي باللغتين العربية والفرنسية.

6- تطبيق القانون الفرنسي العام في الجزائر دون تمييز بين الجزائريين والفرنسيين.

7- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين فيما يتعلق بالتوظيف(27).

ولكن السلطات الفرنسية لم تستجب إلى هذه المطالب ، ورأى رئيس بلدية العاصمة دوريدو(De Redo) أن ما يقوم به التيار الإصلاحي هو عبارة عن محاولة لإعطاء فرصة للبورجوازية الجزائرية الإسلامية لكي يكون لديها السلطة والقوة التي ستستخدمهما يوماً ما ضد الأوربيين في الجزائر، ورفض بدوره إي تمثيل سياسي للجزائريين لأن قبولهم في أية هيئة انتخابية يعني خلق وتدعيم حركة وطنية من الشباب تعمل ضد سياسة الاحتلال الفرنسي.

ظهرت وطنية الأمير خالد بقوة في بداية عام 1919، حين طالب مع زملائه بأن يقوموا بتشكيل وفد جزائري لحضور مؤتمر السلام الذي سَيُعْقَد في باريس، وبالفعل تم تشكيل وفد جزائري ضم الأمير خالد وأربعة من زملائه توجهوا إلى باريس في شهر أيار عام 1919 لتقديم مطالب الوفد الجزائري إلى المؤتمر، ونجح الأمير خالد في تسليم رسالة موقعة من قبله إلى أحد مرافقي الرئيس الأمريكي ويلسون والتي تتضمن مطالب الوفد الجزائري الموجود في باريس(28).هذا الموقف من جانب الأمير خالد دفع المسؤولين الأوروبيين في الجزائر للشعور بالخوف، لأن الأمير خالد طالب برسالته باستقلال الجزائر وتحريرها من براثن الاستعمار الفرنسي(29).

حاول الأمير خالد توحيد صفوف المناضلين السياسيين الجزائريين في عصره وشجعهم لتأسيس حزب جزائري موحد، وذلك قبل المشاركة في الانتخابات البلدية التي ستجري في

شهر تشرين الثاني عام 1919، لكن حاكم الجزائر الفرنسي لوفيبور(Le Febure) تمكن من خلق الفرقة بين الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين لأنه كان متخوفاً من إستراتيجيةالأمير خالد الرامية لتوحيد صفوف الوطنيين الجزائريين وتكوين حزب إسلامي ، لذلك انفصل الأمير خالد وأسس الحزب الإصلاحي الذي أشرنا إليه سابقا(30).

خاض الأمير خالد المعركة السياسية في الساحة الوطنية الجزائرية في مواجهة دعاة التجنيس والاندماج، وذلك في الانتخابات البلدية التي جرت في تشرين الثاني عام 1919، ونجحت قائمة الأمير خالد وزملائه الذين يرفضون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية فاغتاظ الدكتور بن ثامي واعتبر أن حصوله على 332 صوتاً مقابل 925 صوتاً للأمير خالد بمثابة مؤامرة ضده، وأتهم الأمير خالد بأنه متآمر ضد السلطات الفرنسية وأنه استعمل نفوذه الديني، وتحت تأثير بن ثامي طلب منه الحاكم العام الفرنسي في الجزائر كتابة تقرير مفصلٍ بما قاله عن الأمير خالد واصطحبه معه إلى باريس، وكانت النتيجة إلغاء انتخابات عام 1919 البلدية التي نجح فيها الأمير خالد، وكان التبرير لهذا الإلغاء من قبل السلطات الفرنسية هو التعصب الإسلامي من قبل الأمير خالد. وتكررت نفس الظاهرة في انتخابات نيسان–حزيران عام 1920 حيث تمكن الأمير خالد من الحصول على 7000 صوت ضد مرشح الإدارة الاستعمارية الفرنسية رزوق محي الدين الذي حصل على 2500 صوتاً للحصول على مقعد واحد في المجلس المالي ، واستطاع الأمير خالد أيضاً هزيمة منافسه الدكتور تامزالي بحصوله على 2500 صوتاً مقابل 256 لخصمه وذلك على مقعد في المجالس العامة(31).

وفي 2 أيار من عام 1921 شعر الأمير خالد بأن كلمته غير مسموعة سواء في المجلس المالي أو في المجالس العامة، وإن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، بالتعاون مع الجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية يتخذون القرارات كما يحلو لهم لذلك قدم استقالته من المجلس المالي والمجالس العامة، إلا أن زملاءه أقنعوه بالعدول عن ذلك. وفي نهاية شهر تموز من عام 1921 أرسلت فرنسا حاكماً عاماً جديداً للجزائر هو السيد ستيق(Steeg)، واستبشر الجميع خيراً بأنه سيكون بأفضل حال من الحاكم السابق، وتركزت استراتيجية الأمير خالد على تنظيم حملات خاصة بمشاركة المسلمين وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي،

وقيام فرنسا في النزاع القائم بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين بدور الحكم بين الطرفين، واستطاع الأمير خالد مقابلة الرئيس الفرنسي ميليراند(Millerand) في مسجد سيدي عبد الرحمن في الجزائر، وعرض عليه من جديد طلبه الخاص بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، ولكن الرئيس الفرنسي –الذي جاء ليطمئن الأوربيين بأن مستقبلهم مضمون في الجزائر– أعطاه جواباً مبهماً وطلب منه الانتظار ريثما تظهر نتائج إصلاحات شباط 1919(32).

أثارت مقابلة الأمير خالد للرئيس الفرنسي احتجاجاً لدى المستوطنين الأوربيين في الجزائر الذين كانوا يرون فيها تحد ياً من قبل الجزائريين لهم، ولكن الأمير خالد وبقية أعضاء المجلس المالي من الجزائريين لم يتأثروا بهذه الاحتجاجات، وقرروا القيام بمبادرة في 20 أيار عام 1921 خلاصتها عدم موافقتهم على تعديل في الدوائر الانتخابية إلا بشرط تمثيلهم في البرلمان الفرنسي ورفع عدد ممثليهم في المجالس العامة، وانسحبوا من المجلس المالي وظهر لهم شعار سياسي قوي مفاده: من لا يكون ممثلاً في البرلمان لا يمكنه الدفاع عن نفسه(33).

وفي شهر أيلول عام 1922 وقع هجوم شديد على الأمير خالد عندما حدث تأمر بين والي الجزائر لوفيبور والحاكم العام ستيق ، وذلك بخصوص الغش الذي عرفته الانتخابات ، وحرض هؤلاء الجزائريين المتعاونين معهم ضد الأمير خالد، ونتج عن ذلك تشويه سمعته وهزيمته في انتخابات عام 1922 بسبب التلاعب في صناديق الاقتراع المتعلقة بتجديد نصف أعضاء المجالس العامة ولم يفز فيها أحد من أنصار الأمير خالد، ومما عقد الأمور أكثر، مطالبة النواب الأوربيين في البرلمان الفرنسي بعدم دفع مستحقات الأمير خالد المالية كتعويض عن خدمته الطويلة في الجيش الفرنسي، واعتبروه المحرض الأول على ثورة الجزائريين ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك وجهت له الاتهامات في الصحافة من قبل الأوربيين بأنه محرض على الحرب الأهلية وعميل للحزب الشيوعي(34).

أمام هذا التأمر من قبل الحكام الفرنسيين في الجزائر والمستوطنين الأوروبيين على شخص الأمير خالد، قرر الأخير الانسحاب من الميدان السياسي عام 1923، ولم يشارك

في انتخابات آذار في نفس العام ، وتنازل لخصمه المعتاد عبد النور تامزالي الذي تدعمه الإدارة الفرنسية بالجزائر. وفي 11 نيسان عام 1923 أعلن الأمير خالد أنه سيتوجه إلى سوريه، واعترف برسالة كتبها إلى أحد أصدقائه في 30 تموز عام 1923 بقوله:" إننا لا نستطيع أن نعيش في الجزائر حيث أن الحياة لا تطاق بالنسبة إلي ، إنني أنسحب إلى بلد أكثر هدوءاً"(35). وهناك من يرى أن قرار نفي الأمير خالد قد أتخذ في باريس من قبل رئيس الحكومة الفرنسية بوانكاري شخصياً وقام بتنفيذ القرار الحاكم العام للجزائر ستيق(36) وتم نفي الأمير خالد إلى الإسكندرية....، وعندما انتقل إلى فرنسا في 25 أيلول عام 1925 أعلن من مرسيليا ثاني أهم مدينة فرنسية " إن الحكومة الفرنسية أجبرتني على الذهاب إلى الإسكندرية لأسباب سياسية وقد أعطتني منحة للتقاعد بشرط أن أبقى هناك "(37).

وهكذا يسدل الستار على هذا الوطني الجزائري الذي ترك وراءه ميراثاً في ميدان العمل السياسي للدفاع عن وطنه وتحريره من براثن الاستعمار الفرنسي، وكانت نهايته النفي عن وطنه وترك أهله وأحبته، في الحقيقة، كانت سياسة الاستعمار ممنهجة ضد كل هؤلاء الوطنيين الذي رفعوا العصا بوجه الاستعمار، وكان هذا مصير جده الأمير عبد القادر في عام 1847 وزعماء الثورة المقرانية وغيرهم كثر في تاريخ الجزائر من الذين عانوا ظلم هذا الاستعمار وبطشه.

5- الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين

كان لظهور الأحزاب السياسية في الجزائر في منتصف العشرينات من القرن العشرين مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي نجملها في النقاط الرئيسية التالية :

1- زيادة عدد المثقفين الذين درسوا في المدارس الفرنسية ، وأصبحوا يشكلون تياراً سياسياً قوياً له وزنه على الساحة السياسية الجزائرية، وأخذ هذا التيار يطالب بالاندماج والمساواة مع الفرنسيين والتخلص من التفرقة والعنصرية التي يمارسها المستوطنون الأوروبيون والحكام الفرنسيون في الجزائر.

2- شعور الجزائريين الذين دافعوا عن فرنسا وشاركوا في تحريرها من النفوذ الألماني بحقهم في الحصول على المساواة مع المستوطنين الأوروبيين في الحقوق وكذلك في التصويت في الانتخابات.

3- مشاركة الجزائريين الذين ذهبوا إلى أوربا وخاصة فرنسا في النقابات العمالية والأحزاب اليسارية، الأمر الذي نبه هؤلاء وزاد في وعيهم ودفعهم بالتالي للمبادرة في تأسيس أحزاب وتنظيمات جزائرية للدفاع عن قضيتهم في المحافل الدولية.

4- إن تحالف المستوطنين الأوربيين في الجزائر وأوربا ضد تركيا نتج عنه يقظة عربية وصحوة إسلامية في الجزائر غيرت مجرى الأحداث .

5- إن تزوير الانتخابات البلدية والمجالس المحلية وصدور قرار فرنسي بنفي الأمير خالد من الجزائر، قضت على أي تعاون يلوح بالأفق بين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين في الجزائر، ودفعت الجزائريين لتأسيس أحزاب للدفاع عن أنفسهم وعن بلدهم(38).

كانت الأحزاب السياسية التي ظهرت في هذه الفترة هي امتداد لحركة الأمير خالد الذي حاول بجميع الوسائل أن يوحد صفوف المثقفين باللغة الفرنسية ويجعل منهم حزباً وطنياً قوياً، يستمد نفوذه من الجماهير الكادحة، ويعمل من أجل المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر حتى لا تذوب في الحضارة الفرنسية وتفقد هويتها الوطنية، والفرق بين الأمير خالد وهؤلاء أن الأمير كان لديه حس وطني وتعلق كبير بالإسلام، بينما استهوت حركة الشبان الجزائريين الحضارة الأوربية وربطوا مصيرهم بمصير فرنسا، وكان هؤلاء يعتقدون أن مأساة شعبهم الجزائري تكمن في التفرقة العنصرية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وإن العلاج الحقيقي هو في المساواة في الحقوق والواجبات بين الأقلية الأوربية والأغلبية الجزائرية، وبهذا ركزوا على فكرة الاندماج والحصول على الجنسية الفرنسية واعتبروا ذلك بداية الطريق لتحقيق أهدافهم(39).

وقد تميزت فترة الثلاثينات من القرن العشرين بظهور نشاط سياسي منظم وكذلك ظهور شعارات سياسية واجتماعية ثورية وبدء الحديث عن جزائر مستقلة، وقد تأثر الجزائريون بثورة الريف في المغرب العربي بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي وكذلك بأحداث المشرق العربي، وهز وجدانهم الاستفزاز الفرنسي الذي أحيت به السلطات الفرنسية في الجزائر ذكرى مئة عام على احتلال الجزائر، وقد سماها الأهالي مهازل عام 1930، وخلق

هذا الاحتفال شعوراً وتصميماً لدى الشعب الجزائري على عدم السماح بالاحتفال بهذه الذكرى المؤلمة في القرن التالي.

وقد ظهرت في هذه الفترة ثلاث حركات سياسية، ظهرت اثنتان في الجزائر وكانتا امتداداً لتيارات ظهرت منذ بداية القرن العشرين- تناولناهما بالدراسة فيما سبق- وهما أنصار الاندماج ورابطة العلماء، وظهرت الحركة الثالثة في فرنسا وسط مجموعة من العمال المغاربة وبتأثير من الحزب الشيوعي الفرنسي وهي حزب نجم شمال أفريقيا(40). وسنتحدث بالتفصيل عن هذه الأحزاب ونبين دورها السياسي ومطالبها في سبيل تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي.

1- حركة أنصار الاندماج

ويمثل هؤلاء الدكتور محمد صالح بن جلول ، الذي درس في مدارس مدينة قسنطينة وتخرج من جامعة الجزائر طبيباً عام 1924، وقد انتخب مستشاراً بلدياً في هربيون بالقرب من قسنطينة، وفي عام 1931 انتخب عضواً في مجلس مدينة قسنطينة العمومي. أسس ابن جلول حركة فيدرالية لمنتخبي مدينة قسنطينة المسلمين الجزائريين(Fédération des élus musulmans Algériens)، مما دفع منتخبي مدينتي الجزائر ووهران إلى تشكيل اتحادات مماثلة. نادى ابن جلول بالاندماج مع الفرنسيين، ولكن حزبه لم يكن مدعوماً ولم يكن معبراً عن رغبات الشعب الجزائري، ولم يكن مقبولاً بنفس الوقت من قبل المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، لذلك فشل بالأفكار التي يدعو إليها والمتمثلة في محاربة القوانين الفرنسية التي تحول دون وجود مساواة بين الأوروبيين والجزائريين(41).

بلغ ابن جلول أقصى نفوذه عندما انتخب عام 1936 رئيساً للمؤتمر الإسلامي الذي ضم معظم التيارات السياسية في الجزائر، ولكن بدأ بالانهيار وأقصي عن رئاسة المؤتمر، ونظراً لعدم فعالية الفيدرالية التي أسسها ابن جلول ارتبط اسمها بالسلطات المحلية واتهمت بالتعاون مع الإدارة الفرنسية الأمر الذي دفع ابن جلول في عام 1938 للانسحاب منها وتبعه فرحات عباس.

ولكن ابن جلول قام في العام نفسه بتأسيس حركة سياسية أطلق عليها اسم" التجمع الفرنسي- الإسلامي الجزائري"(42)، وعلى الرغم من تغيير اسم الحركة إلا أن هدفها لم

يتغير وهو اندماج الجزائر في فرنسا ومحاربة القوانين الفرنسية التي لا تسمح بالمساواة بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، واشتهر ابن جلول بالتقلبات السياسية ودخل في صدام مع كل الحركات السياسية المعاصرة له في الجزائر. ولكن ابن جلول كان قد انتهى سياسياً في 18 آذار عام 1936 عندما تصدى له جماعة حزب نجم شمال أفريقيا، وعزلوه من جميع الحركات السياسية الجزائرية، ثم انتهت مصداقيته السياسية في تموز عام 1938 عندما أسس حركته الجديدة التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري، وتحالف مع شخصيات فرنسية لمواجهة الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تياراتها، وقد انحصر نشاط ابن جلول في مدينة قسنطينة، وكان يتعاون مع المستعمر أكثر من تعاونه مع زملائه الجزائريين رفاق النضال السياسي، ولهذا لم تكن له قاعدة شعبية في الجزائر فعزل وأفل نجمه عن المسرح السياسي الجزائري.

بعد عزل ابن جلول كان فرحات عباس أبرز الشخصيات في حركة أنصار الاندماج ، ولد فرحات عباس في الطاهير في 24 آب 1899 التابعة لدينة سطيف، وكان والده سعيد ابن أحمد عباس يشغل وظيفة قائد، وعاش –على الرغم من وظيفة والده– في الفقر والعوز والحرمان، ودرس فرحات في مدرسة الطاهير الفرنسية، انتقل عباس للدراسة في ثانوية مدينة قسنطينة عام 1914 بعد اندلاع الحرب الكونية الأولى، التحق عباس بالجيش الفرنسي لتأدية الخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي عام 1921، وبعد انتهاء خدمته العسكرية التحق بجامعة الجزائر لدراسة الصيدلة، ولكن كان يتردد أيضاً على كلية الآداب لحضور دروس الأستاذ الفرنسي غوتييه، وحصل على شهادة الإجازة في الصيدلة عام 1931 بعد دراسة استمرت ثمان سنوات(43).

كان فرحات عباس من الشخصيات السياسية البارزة على الساحة الجزائرية وكان يؤمن بسياسة المراحل حيث قال: " يجب أن نعمل على مراحل نبدأ بمرحلة المدرسة ثم الطريق ثم المستشفى"(44).

كان فرحات عباس من أنصار الاندماج مثل ابن جلول يطالب باندماج الجزائر بفرنسا وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين سكان البلاد الأصليين والمستوطنين الأوروبيين الغرباء، انتسب عباس في العشرينيات من

القرن العشرين إلى حركة الشباب الجزائريين، وناضل مع أعضاء الحركة من أجل الحصول على إصلاحات تخدم الجزائريين. كان عباس يكره العنف ويؤمن بسياسة المراحل- كما أسلفنا- ويحبذ العمل وفق ما تسمح به الظروف، وكانت السياسة تستهوي فرحات عباس أكثر من الدراسة، حيث أسس جريدة التلميذ وهو طالب جامعي في مراحله الأولى، وبعد انتهائه من دراسته انتخب مستشاراً عاماً ثم مندوباً مالياً في حكومة الاستعمار الفرنسي، وكتب في العشرينيات سلسلة مقالات في جريدة التقدم التي كان يحررها ابن ثامي المناصر للاندماج(45)، وجمع عباس هذه المقالات في عام 1931 في كتابه الشاب الجزائري.استهوت الحضارة الفرنسية فرحات عباس وأصبح مشغوفاً بها إلى درجة أنه صرح عام 1931 بقوله:" إن الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيون لنا قانوننا الشخصي الإسلامي "، وكان عباس يريد إخراج الجزائر من النظام البغيض ببناء جزائر فرنسية تقوم على المساواة، كما أكد بقوله" إنه لا يوجد في القرآن ما يمنع الجزائري أن يكون فرنسياً ذا ذراعين قويين وذكاء متقد وإنما المانع هو الاستعمار"(46).

انتسب عباس منذ الصغر في فيدرالية المنتخبين للسكان الأصليين للجزائر، وهي جمعية سياسية تتشكل من الشخصيات الجزائرية المثقفة بالثقافة الفرنسية، وكانت ممثلة للجزائريين بالبلديات والمجالس العامة والمجلس المالي، وعندما عقدت هذه الفيدرالية أول اجتماع لها في الجزائر العاصمة في شهر أيلول عام 1927، حضره ما يزيد عن 20 شخصية سياسية جزائرية، وفي نهاية الاجتماع أصدرت الفيدرالية **بياناً حددت فيه عدداً من المطالب على السلطات الفرنسية الحاكمة في الجزائر أن تنفذها وهي :**

1- تمثيل السكان الجزائريين الأصليين في البرلمان الفرنسي .

2- المساواة في الأجور والعلاوات بين المستوطنين الأوربيين والجزائريين.

3- المساواة في الخدمة العسكرية بين المستوطنين الأوربيين والجزائريين.

4- إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة للعمال الجزائريين .

5- إلغاء قانون الأهالي الذي يفرض على الجزائريين عقوبات قاسية.

6- توفير التعليم والتدريب المهني لأبناء الجزائر الأصليين.

7- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر .

8- إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية ومراجعة قانون 1910 الذي يجري تطبيقه حالياً على السكان الجزائريين(47).

نلاحظ من هذه المطالب أن أعضاء حركة أو تيار الاندماج لا يطالبون إلا بالمساواة مع المستوطنين الأوروبيين، فلم نر أحداً منهم يطالب باستقلال الجزائر مثلما سنرى الأحزاب اليسارية الجزائرية الأخرى، ولا يدافعون عن الهوية الجزائرية الإسلامية مثلما طالبت جمعية العلماء المسلمين.

كان فرحات عباس يعترف بوطنين: وطن ثقافي ووطن روحي إذا كان يقول في هذا الخصوص: " ... إن الفكر الفرنسي هو أساس حياتنا الأخلاقية، ولكن يبقى الإسلام إيماننا الخالص والعقيدة التي تعطي للحياة معنى، وطننا الروحي "(48).

وكان عباس أيضاً ينكر وجود وطن وقومية جزائريين وكان يقول:" لقد تحاورت مع شخصيات كثيرة بخصوص هذه المسألة لكنني أقتنع بها، فلو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنياً، على إني لن أموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن لا وجود له، ولم أعثر عليه، وسألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر فلم يحدثني أحد عنه... فلا يقام بناء على الريح، وقد أبعدنا عنا السحب والأوهام لنربط مستقبلنا بمستقبل فرنسا في هذه البلاد ... "(49).

وفي حزيران عام 1936 نجحت أحزاب اليسار الفرنسي المتعاطفة مع الجزائريين المتفرنسين من أمثال فرحات عباس وابن جلول وغيرهم ، واعتقد الجميع بأن مطالب فيدرالية المنتخبين الجزائريين التي ذكرناها سابقاً ستتحقق، لكن رئيس الحكومة الفرنسية اليساري بلوم(Blum) وجد معارضة شديدة من النواب الفرنسيين وممثلي المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، واضطر بلوم إلى التخلي عن إعداد مشروع قانون يسمح للجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن هويتهم العربية الإسلامية، وقد اتهم رئيس الحكومة الفرنسية بأنه يحرض الجزائريين على الثورة ضد الفرنسيين، كما أن زعماء حزب شمال أفريقيا وقفوا ضد مشروع بلوم–فيوليت وعملوا على إفشاله لأنه بنظرهم عبارة عن أداة لإبقاء هيمنة المستوطنين الأوروبيين(50).

2- جمعية أو حزب نجم شمال أفريقيا

يعتبر هذا الحزب حزباً سياسياً وطنيا نظراً لمواقفه الثورية التي خاضها في الدفاع عن الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي. تأسس الحزب في حزيران عام 1926(51)، ويرجع الفضل في تأسيسه في البداية إلى الحاج علي عبد القادر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في الفترة الممتدة بين عامي 1924-1925، كان الحاج علي يعمل بالتجارة في فرنسا ويشارك المناضلين من شمال أفريقيا بالقيام بأعمال سياسية داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، وفي 20 آذار قرر المناضلون من شمال أفريقيا تأسيس حزب يقود النضال ضد الامبريالية والاستعمار، وعندما قررت لجنة المستعمرات في الحزب الشيوعي السماح للمناضلين من المغرب العربي بتأسيس حزب خاص بهم وأن ينفصلوا عن الحزب الشيوعي الفرنسي، فقاموا بتأسيس حزب نجم شمال أفريقيا بباريس في حزيران 1926، وكان رئيس الحزب من الناحية النظرية الشاذلي خير الدين من تونس، ولكن من الناحية العملية الحاج علي عبد القادر، ومصالي الحاج الأمين العام للحزب، وشبيلة الجيلاني أمين المالية، وعندما قامت فرنسا بطرد الشاذلي خير الله أصبح الحزب جزائرياً. وبما أن الحاج عبد القادر كان مشغولاً بتجارته تخلى عن قيادة الحزب إلى مصالي الحاج الذي كان متفرغاً إلى النضال السياسي (52).

ولد مصالي الحاج في مدينة تلمسان في 16 أيار عام 1898 في أسرة من فقراء الفلاحين، عانى مصالي طفولة سيئة بسبب فقر الأسرة حيث غادر المدرسة واقتحم الحياة العملية ثم عاد إلى المدرسة ثانية، وكان يتردد على دروس زاوية الحاج محمد بن باديس التابعة للطريقة القادرية، وفي عام 1916 غادر المدرسة الفرنسية وجند للحرب العالمية الأولى(53)، وعاد بعد نهاية الحرب إلى تلمسان في شباط عام 1921 ثم هاجر إلى فرنسا عام 1923 ومارس عدة حرف، وفي الوقت نفسه كان يتابع دروسه في جامعة السوربون في مدرسة اللغات الشرقية، ولمّا تأسس حزب نجم شمال أفريقيا أنضم إليه وأصبح أميناً عاماً للحزب وكان عمره 28 عاماً. كان مصالي الحاج جزائرياً يكافح في سبيل الاستقلال التام للجزائر، وكان مغربياً يؤمن بوحدة نضال المغرب لتحرير المغرب الكبير ووحدته، وكان

عروبياً يتطلع إلى وحدة الكفاح والمصير العربيين، وكان اشتراكياً يؤمن بأن التحرر السياسي لا يكتمل إلا بتحرر اقتصادي واجتماعي(54).

وعندما تأسس حزب نجم شمال أفريقيا انضم إليه ما يزيد عن 8 ألاف مهاجر جزائري في فرنسا دعموا صفوفه.

حاول النجم منذ تأسيسه أن يربط نفسه بعلاقات مع منظمات وطنية تناهض الاستعمار مثل : اللجنة السورية- الفلسطينية لشكيب أرسلان، لجنة الدفاع عن المغرب العربي والاتحاد من أجل تحرير المغرب العربي.

شارك نجم شمال أفريقيا في شباط عام 1927 في مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار، وتعرف مصالي الحاج خلاله على كبار زعماء حركات التحرر الوطني الأسيوية والإفريقية مثل: نهرو من الهند، ولمين سنفور من أفريقيا السوداء ومحمد حطة من اندونيسيا، **وكانت مطالب مصالي الحاج في المؤتمر تتضمن النقاط التالية:**

1- الاستقلال التام لكامل التراب الجزائري من الاحتلال الفرنسي.

2- سحب جميع القوات الفرنسية المحتلة .

3- تشكيل جيش وطني جزائري.

4- مصادرة الملكيات الزراعية الكبرى التي تم الاستيلاء عليها من قبل الإقطاعيين أعوان الامبريالية والمعمرين والشركات الرأسمالية الخاصة، وتسليم الأراضي المصادرة إلى الفلاحين الذين حرموا منها(55).

5- انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام.

6- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي.

7- العفو العام عن المساجين السياسيين أو تحت حراسة خاصة أومَنْ هم منفيين بسبب مخالفتهم لقانون الأهالي.

8- حرية الصحافة والجمعيات والتجمع والحقوق السياسية والنقابية المساوية لحقوق المستوطنين الأوربيين في الجزائر .

9- إحداث مدارس تعلم باللغة العربية.

10- تطبيق القوانين الاجتماعية.

11- توزيع القروض على الفلاحين وخاصة الصغار منهم(56).

وهكذا ولأول مرة يرفع تنظيم سياسي جزائري شعار الاستقلال التام السياسي والاقتصادي والاجتماعي عن فرنسا(57).

لم يرق لفرنسا البرنامج السياسي والمطالب التي تقدم بها مصالي الحاج إلى مؤتمر بروكسل، فأصدرت قراراً بحل الحزب في 20 تشرين الثاني عام 1929 بدعوة أن أعضاء نجم شمال أفريقيا يقومون بدعاية مغرضة وأعمال تمس بالسيادة الوطنية الفرنسية، الأمر الذي دفع مصالي الحاج وزملاءه إلى متابعة نضالهم السياسي بسرية تامة حتى عام 1933، حيث قرر مصالي الحاج، عيمش علي وراجف بلقاسم إعادة تأسيس الحزب تحت اسم جديد هو "نجم شمال أفريقيا المجيد (Glorieuse étoile Nord Africaine)، وفي المؤتمر العام للحزب الجديد الذي عقد في 28 أيار 1933 بفرنسا تم وضع برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي للحزب، وتم انتخاب لجنة جديدة مؤلفة من 30 عضواً وتم اسناد مناصب قيادية وتوزيع مسؤوليات بين أعضاء النجم المجيد، فأصبح علي عيمش أميناً عاماً للحزب ورئيساً لتحرير جريدة الأمة، وتولى راجف بلقاسم مالية الحزب، ضمت اللجنة التنفيذية للحزب كل من: موساوي رابح وكحال أزرقي وبنون أكلي، واحتفظ مصالي الحاج برئاسة الحزب والإدارة السياسية لجريدة الأمة (58)، اتفق أعضاء الحزب على **وضع برنامج شامل للحزب تضمن النقاط التالية:**

1- مطالبة فرنسا الاعتراف بالحريات الأساسية.

2- الاعتراف بحق الجزائريين بالحصول على جميع الوظائف.

3- التعليم الإجباري للجزائريين باللغة العربية.

4- إلغاء نظام البلديات والإقطاعات العسكرية.

5- إلغاء قوانين الاستعمار الفرنسي الاستثنائية والجائرة بحق الشعب الجزائري.

6- العمل على تأسيس برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام.

7- تأسيس حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان وطني انتقالي.

8- إعادة البنوك والمناجم والأملاك العامة والسكك الحديدية إلى الدولة الجزائرية.

9- مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة وإعادتها إلى الفلاحين.

10- مجانية وإلزامية التعليم في جميع المراحل التعليمية.

11- حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات والنوادي.

12- تقديم القروض العاجلة للفلاحين بدون فائدة(59).

ولعل الشيء الذي زاد في شعبية حزب نجم شمال أفريقيا وزعيمه مصالي الحاج هو تبنيهم فكرة إحياء الشخصية العربية الإسلامية للجزائر والابتعاد عن الحزب الشيوعي الفرنسي. ومنذ عام 1930 أصدر الحزب جريدة الأمة للدفاع عن مصالح مسلمي الجزائر والمغرب العربي وتونس، وكتبت الجريدة في عام 1935:" ... إن الجزائر لم تكن أبداً فرنسية، إنها ليست فرنسية، ولن تكن أبداً فرنسية بإرادة أبنائها"(60).

ألقت السلطات الفرنسية في بداية عام 1934 القبض على قادة حزب نجم شمال أفريقيا المجيد بدعوة إعادة تأسيس حزب تم حله من قبل السلطات الفرنسية، وجرت محاكمة قادة الحزب، وأصدرت المحكمة الفرنسية أحكاماً تتراوح مابين ثلاثةإلى ستة أشهر ودفع مبلغ قدره خمسة ألاف فرنك فرنسي من قبل القادة الثلاثة مصالي الحاج، وعيمش علي وراجف بلقاسم، وكان هناك تناقض في قرارات المحكمة الفرنسية ففي 4 تموز عام 1934 أصدرت محكمة فرنسية حكماً يقضي بعدم شرعية القرار السابق الخاص بحل نجم شمال أفريقيا وذلك لأنه لم يمضِ الوقت المحدد له، وأصبح نجم شمال أفريقيا الأول معترفاً به ، ولكن السلطات الفرنسية قامت من جديد باعتقال زعماء الحزب الجديد(مصالي،عيمش، بلقاسم) بدعوة أنهم يقومون بدعاية معادية للعسكريين والتحريض على الثورة(61)، وفي قرار للمحكمة الفرنسية في 5 تشرين الثاني عام 1934 صدر حكم ثاني على المناضلين الثلاثة بالسجن مدة ستة أشهر ودفع غرامة قدرها ألفا فرك فرنسي، وتم تحويلهم إلى سجن لا سانتي المشهور، وفي منتصف عام 1934 زاد حجم إصدار جريدة الأمة حتى وصل إلى ثلاثة ألاف عدد، وتمكنت القيادة من توزيع الكثير منها في الجزائر كما بلغ عدد المنتسبين إلى الحزب أكثر من 3500 في نفس العام. أسس مصالي الحاج وهو في السجن حزباً جديداً في 6 شباط عام 1935 أسماه " الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا (L'Union Nationale des musulmans Nord Africains)، وبقي في السجن حتى 1 أيار عام 1935، ومثل أمام محكمة فرنسية في 7 أيار ووجهت إليه نفس التهمة بأنه أعاد تأسيس

حزب محظور قانونياً وعدم الطاعة والقيام بأعمال فوضوية، وبكل هدوء ورزانة أجاب مصالي القاضي الفرنسي بقوله:" يبدو أنك تريد أن تحاكمنا بالقوانين التي تطبق على المدنيين، فأجابه القاضي الفرنسي: " لا أريد أن أسمع الحقيقة من فم عربي (62). استأنف مصالي الحاج نشاطه السياسي بعقد المؤتمر الأول لحزبه الجديد الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا، وذلك في 9 حزيران عام 1935، ولكن في 3 تموز 1935 قررت احدى المحاكم الفرنسية إلغاء الأحكام والقرارات الصادرة في 1935/1/24و 11/5/ 1935 القاضية بمنع حزب نجم شمال أفريقيا، وهكذا استأنف مصالي الحاج نشاطه السياسي تحت شعار حزبه القديم نجم شمال أفريقيا(63).

بدأ مصالي الحاج يحرض على العنف ضد الامبريالية الفرنسية والايطالية في إثيوبيا ويدعو للقيام بأعمال ثورية، ودافع عن قضايا شمال أفريقيا في عصبة الأمم المتحدة، وشارك النجم ممثلاً في كل من مصالي الحاج وعيمش علي في مؤتمر مسلمي أوروبا الذي دعا إليه وتزعمه شكيب أرسلان والذي انعقد مابين 12 و17 أيلول عام 1935(64). وبدأ حزب نجم شمال أفريقيا يعاني من ظلم وتعسف السلطات الفرنسية، وكذلك من نقص المال وصعوبة الإقامة والاتصال بين المناضلين في القاعدة وبين قيادة الحزب، لذك قرر مصالي الحاج في شهر كانون الأول عام 1935 الذهاب إلى جنيف حيث يوجد الأمير شكيب أرسلان وترك الخلايا الحزبية تعمل تحت قيادة مساعديه(65).

إن غياب مصالي الحاج عن ساحة النضال السياسي وذهابه إلى جنيف أدى إلى حدوث خلافات بين أعضاء حزبه ، وانضمام العديد منهم إلى الجبهة الشعبية الفرنسية بعد نجاحها في انتخابات 27 شباط 1936 واستلامها مقاليد السلطة، وأصدرت حكومة الجبهة الشعبية عفواً عاماً عن المساجين والمضطهدين، فعاد مصالي الحاج من جنيف في شهر أيار من نفس العام وخرج عيمش علي وراجف بلقاسم من السجن(66).

بدأ مصالي الحاج بعد عودته من جنيف إلى فرنسا بالعمل على تقوية نفوذ حزبه وخاصة في فرنسا، وفي 20 حزيران شُكِّلَ وفد من عيمش وجيلالي وبنون وأكلي واتجه إلى وزارة الداخلية الفرنسية لتقديم مطالب حزبه المتمثلة في: إنشاء برلمان جزائري منتخب من قبل الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، وطالب أيضاً العمل على إلغاء المجلس النيابي

المالي وتعويضه بالبرلمان الجزائري، وكانت هذه المطالب تخالف المؤتمر الإسلامي المنعقد في 7 حزيران عام 1936، والذي ضم أحزاب فيدرالية المنتخبين الجزائريين وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري الذي قرر الحزب الشيوعي الفرنسي في كانون الثاني عام 1936 أن يحوله من فرع في الجزائر إلى حزب شيوعي جزائري (67).

فالمؤتمر الإسلامي كان قد طالب بإصلاحات سياسية دون التخلي عن الهوية الجزائرية الإسلامية، وتمثيل الشعب الجزائري في البرلمان الفرنسي.

رفض مصالي الحاج حضور المؤتمر الإسلامي وبنفس الوقت كان يتخوف من انشقاق في صفوف حزبه لأن جماعة منهم قد شاركت في الإعداد للمؤتمر وخاصة فروع مدن الجزائر وتلمسان ومستغانم، إلا أنهم لم يأخذوا الكلمة في المؤتمر، بالمقابل اكتفى حزب شمال أفريقيا في باريس وقيادته بإرسال برقية تأييد للمؤتمر، وموافقته على المطالب التي تكون مفيدة وتساعد على تحسين حالة الشعب الجزائري (68).

بعد فشل مصالي الحاج في ثني قادة المؤتمر الإسلامي عن فكرة تمثيل الشعب الجزائري في البرلمان الفرنسي والتجنيس، قرر أن ينقل نشاط حزبه من فرنسا إلى الجزائر ومنافسة خصومه فيها، وعاد في اليوم نفسه الذي عاد فيه وفد المؤتمر الإسلامي الذي حمل مطالب الشعب الجزائري للحكومة الفرنسية، واشترك في الاجتماع المقرر عقده من جانب الوفد الإسلامي في الملعب البلدي، والمخصص لتقديم عرض عن نتائج رحلة الوفد إلى فرنسا والذي حضره ما يزيد عن عشرين ألف مناضل جزائري من مختلف التيارات السياسية الجزائرية، وأعلن مصالي الحاج أمام الجميع بأنه يرفض الإصلاحات التي أقترحها أعضاء المؤتمر الإسلامي على الحكومة الفرنسية(69)، وقام الحزب أثر اجتماع خريف 1936 في الجزائر بتجديد اللجنة المركزية التي احتفظ بها مصالي الحاج بالرئاسة ومفدى زكريا بمنصب نائب الرئيس، وقد عرفت الفترة الممتدة مابين آب 1936 وكانون الثاني 1937 نشاطاً كبيراً لحزب شمال أفريقيا على يد مصالي الحاج، فقد تم تنظيم أكثر من ثلاثين خلية للحزب بين صفوف الشعب الجزائري وخاصة في مدينتي الجزائر وقسنطينة وعرف الحزب انتشاراً واسعاً في البلاد(70). وفي اجتماع جمعه بمدينة تلمسان بأعضاء لجنة السلام في 25 آب 1936 قال مصالي الحاج:" إن الشعب المغلول اليدين لا يعرف

معنى السلم إلا إذا حرر من قيوده فأعينوا الشعب الجزائري على تحريره، وهنا يفهمكم ويساعدكم "(71).

وفي 17 تشرين الثاني صدر النشيد الوطني الجزائري : فداء الجزائر الذي قام بتأليفه نائب رئيس الحزب مفدى زكريا.

وفي الاجتماع السنوي لحزب نجم شمال أفريقيا وذلك في 27 كانون الأول عام 1936 نجح مصالي الحاج في عزل يحياوي وأبعده عن اللجنة المركزية للحزب، أما عيمش علي فقد أتهم مصالي الحاج بالدكتاتور واستغلاله لأموال الحزب لصالحه(72). قامت الصحافة الفرنسية بتحريك الرأي العام ضد مصالي الحاج فجريدة الحرية في عددها الصادر في 8 كانون الثاني عام 1936 أتهمته بأنه يسعى لإقامة دولة جزائرية مستقلة غير مرتبطة بفرنسا، أما جريدة لوفيغارو(Le Figaro) في مقالتها في 14 كانون الأول عام 1936 فقد وصفت مصالي الحاج بأنه شيوعي وأنه يقود حملة ضد فرنسا، وخلال المؤتمر الإسلامي الثاني الذي انعقد في 27 كانون الثاني عام 1937 قام أعضاء الحزب الشيوعي بطرد مناضلي حزب نجم شمال أفريقيا من الاجتماع لأن المصاليين كتبوا نشيد استقلال الجزائر(73). وعندما عاد مصالي الحاج إلى فرنسا وجهت له اتهامات تتمحور حول الإخلال بالأمن العام والإساءة للسلطات الفرنسية وإلقاء الخطب التحريضية وعدم الامتثال للقوانين الفرنسية(74). وبالإضافة إلى الضغط الذي مارسته حكومة الجبهة الشعبية ضد حزب نجم شمال أفريقيا ، فقد حصل الحاكم العام الفرنسي للجزائر لوبو (Le Beau) على مرسوم من حكومة الجبهة الشعبية بحل حزب نجم شمال أفريقيا في 26 كانون الثاني عام 1937، اندهش مصالي الحاج من إقدام الحكومة الفرنسية على حل حزبه فكتب عنواناً رئيسياً في جريدة الأمة–التي يصدرها حزبه– رقم 45 تاريخ 29 كانون الثاني غام 1937 كمايلي:"... لقد خانونا"(75)، ويقصد بذلك حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية التي وضع ثقته بها.

3- تأسيس حزب الشعب

أظهر مصالي الحاج الاعتدال هذه المرة بسبب الضغوط التي لم تكف مصالي الحاج عن نشاطه السياسي بعد صدور القرار الفرنسي السالف الذكر القاضي بحل حزب

نجم شمال أفريقيا، بل قرر تأسيس حزب جديد اسماه حزب الشعب الجزائري (Parti du Peuple Algérien) وذلك في 11 آذار عام 1937 بمساعدة أصدقائه القدامى مثل: مبارك الفيلالي، معاوية عبد الكريم وقراني، وقد أدخل مصالي تعديلات جزئية على برنامج حزبه الجديد فعمل على وضع ميثاق اقتصادي يركز على التجارة والزراعة والإسلام، وذلك بهدف منافسة جمعية علماء المسلمين الجزائريين والحصول على دعم التجار البورجوازيين الجزائريين، وفسح المجال أمام عدد كبير من الشعب للانضمام إلى حزبه الذي أصبح يتنافس على المسرح السياسي الجزائري مع الأحزاب الأخرى(76).

وأتخذ شعاراً لحزبه الجديد هو: " لا اندماج، لا انفصال ولكن تحرر"، وأعلن الحزب أنه ضد الامبريالية ولكن ليس ضد فرنسا وطالب للجزائر بنظام الدومنيون(Dominion) بمعنى أن الجزائر المتحررة ستكون مرتبطة بفرنسا وحليفتها(77). وقد أعلن ذلك في مقابلة مع جريدة الزهرة التونسية في 5 حزيران 1937، وبالنسبة لبرنامج حزبه الجديد – حزب الشعب– فأنه كان يهدف إلى إجبار فرنسا على الاعتراف بالشخصية الجزائرية، وسن دستوراً للجزائر وإقامة برلمان تكون فيه غالبية الأعضاء من الجزائريين سكان البلاد الأصليين(78). بالمقابل، كان موقف الحزب الشيوعي الجزائري متشدداً ضد حزب الشعب الذي يعارض سياسة الجبهة الشعبية الفرنسية التي تحظى بتأييد الحزب الشيوعي الجزائري، ودخل الشيوعيون الجزائريون في صراع مع مصالي الحاج واتهموه إنه قومي عربي(79) وأن حزبه منظمة سياسية تسعى لاستقلال الجزائر عن فرنسا، ويملك منهجاً خاصاً لا يتفق مع الحزب الشيوعي (80).

تضاعفت مشاكل حزب الشعب الجزائري في صيف عام 1937 وخاصة بعد أن أظهر الحزب معارضته للإصلاحات التي تبنتها الحكومة الفرنسية، في الوقت نفسه اصطدمت هذه الإصلاحات بمعارضة في البرلمان الفرنسي نفسه، ووصف مصالي الحاج هذه الإصلاحات التي وافقت عليها حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية وسعت لتحقيقها في الجزائر بأنها" عظمة الكلب "، ولا تقضي على التعسف والاضطهاد اللذين يمارسان من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي على الشعب الجزائري(81).

وبلغت حدة المواجهات بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري في تموز عام 1937 بمناسبة التحضيرات للعيد الوطني الفرنسي، وعلم مصالي بأن أحزاب الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي سيشاركان فيها، عندئذ قرر مصالي الحاج تنظيم مظاهرة أخرى، وحصل على علم الجزائر من زوجته بتلمسان وجند ثلاثة ألاف مناضل للمشاركة في هذه الاحتفالات، ورفع المشاركون من أنصار حزب الشعب الجزائري علمهم وبدؤوا ينشدون نشيد حزبهم " فداء الجزائر"، كما حملوا شعارات ولافتات كتب عليها " برلمان جزائري، احترموا الإسلام، الأرض للفلاحين، المدارس للعرب "(82).

وفي الوقت نفسه ساءت العلاقة بين حزب الشعب والأحزاب التي شكلت فيما بينها المؤتمر الإسلامي، ورفض طلب حزب الشعب للمشاركة في المؤتمر الإسلامي الثاني الذي عقد في تموز عام 1937، وفي 27 آب تم إيقاف مصالي الحاج ونقله إلى سجن بربروس مع بعض قادة حزبه، وتم استجوابه في السجن من قبل القاضي الفرنسي – وكانت هذه حادثة فريدة خشية وقوع اضطرابات في البلاد–، وقد حكمت عليه المحكمة الفرنسية مع ثلاثة من زملائه بالسجن لمدة عامين ثم نقل الأربعة إلى سجن الحراش في الجزائر، وعمل مصالي الحاج على تحويل السجن إلى مدرسة، فقام مفدى زكريا بتدريس اللغة العربية للمساجين السياسيين، وحسين لحول بتدريس اللغة الفرنسية وتطوع مصالي الحاج بإلقاء محاضرات سياسية(83).

واستلم قيادة الحزب في باريس في أثناء وجود مصالي في السجن راجف بلقاسم سي الجيلالي وعمار خيضر، بينما كان مصالي يوجه نشاط الحزب –حزب الشعب– من السجن، وعندما حاول راجف بلقاسم وبعض المؤيدين لألمانيا أن يستغلوا جريدة الأمة التي تصدر باسم حزب الشعب بباريس، قام مصالي الحاج باتخاذ إجراءات مضادة و وذلك بإنشاء جريدة البرلمان الجزائري وأعلن فيها تأييده للحلفاء ضد ألمانيا النازية، وقد قام مصالي بذلك لطرد المناضلين الذين أظهروا تأييداً لألمانيا وخاصة أحمد بوده والأمين دباغين(84). وفي 27 آب عام 1939 أطلق سراح مصالي الحاج، وكانت سنة 1939 سنة كوارث على مصالي الحاج فقد توفي في السجن صديقه الحميم أرزقي كيحل ، وقامت السلطات الفرنسية بالقبض على مناضلي حزب الشعب مثل محمد خيضر، كما قامت

السلطات الفرنسية بمنع جريدة الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور وذلك بنفس اليوم الذي أطلقت به سراح مصالي الحاج، وصدر في 29 أيلول عام 1937 مرسوم يقضي بحل حزب الشعب الجزائري بتهمة تعامله مع ألمانيا وتم اعتقال 28 شخصية في الحزب بمن فيهم مؤسسه مصالي الحاج ، وحكم عليه بالسجن مدة ستة عشر عاماً وبالنفي عشرين عاماً ودفع غرامة مالية كبيرة(85).

4- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها في 5 أيار عام 1931 حركة سياسية ذات قاعدة شعبية كبيرة لا مثيل لها في تاريخ الجزائر، ومع إنها حركة سياسية إلا أنها كانت ذات رسالة ثقافية وعلمية اجتماعية تهد ف إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأوربية، والعمل على بعث الروح الوطنية في النفوس عن طريق تعليم الشبان، وخلق الوعي الاجتماعي ومحاربة رجال الدين المزيفيين الذين حاولت فرنسا خلقهم لتثبيط عزيمة الجزائريين، وكانت جمعية العلماء قد ظهرت إلى الوجود في وقت تكاثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا، والدعوة للتخلي عن الهوية الجزائرية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية كما نصت على ذلك إصلاحات جورج كليمانصو عام 1919، وقد تعاونت جمعية العلماء المسلمين مع رجال إصلاح مسلمين في تونس والمغرب العربي لوقف الهجمة الشرسة على الشعب العربي في بلدان شمال أفريقيا(86).

وحاربت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أصحاب الزوايا، لأن الزاوية كانت تعتبر في نظر جمعية العلماء حجرة عثرة أمام الحركة الوطنية وجهود رجالها، فالطرق الصوفية في رأي جمعية العلماء هي علة العلل في الإفساد ومنبع الشر(87).

انطلقت الجمعية في أعمالها كمنظمة تعليمية ذات أهداف إنسانية محددة، وكان جل جهودها وأعمالها الحضارية **تهدف إلى ما يلي :**

1- إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون الأخيرة.

2- العمل على بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية.

3- السعي لتوحيد أبناء الجزائر تحت راية العروبة والإسلام.

4- توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية.

5- إقامة جسور التعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية .
6- الدعوة لتوحيد العمل المشترك في النضال ضد الاستعمار مع أقطار الجوار في تونس والمغرب العربي.
7- نشر تعليم وفكر عربيين مستوحيين من الوحدة العربية الإسلامية(88).

ويبدو أن تأسيس هذه الجمعية في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين كان أحد أسبابه الوقوف في وجه بعض الجزائريين المتفرنسين والمثقفين بثقافة فرنسية، بحيث أن جماعة من هؤلاء تنكرت للقيم الجزائرية المستمدة من الإسلام وخاصة فرحات عباس الذي أنكر الوطن والقومية الجزائريين ولم يجدهما(89).

ومن أبرز قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عبد الحميد بن باديس الذي أسس الجمعية في 5 أيار عام 1931، والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي ومبارك الميلي وأحمد توفيق المدني والشيخ الأمين العمودي.

كان لجمعية العلماء وزن كبير في الساحة الجزائرية لأنها تضم كبار الشخصيات ذات الاتجاه الإسلامي في الجزائر: فعبد الحميد بن باديس مفكر إسلامي كبير، والشيخ البشير الإبراهيمي مفكر اجتماعي وثقافي، ومبارك الميلي مؤرخ والمدني صحفي وسياسي بارع .... ولكي لا تتعرض إلى مضايقات سياسية من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، قرر زعماؤها أن يبتعدوا عن العمل السياسي وأن يؤسسوا حزباً دينياً يضم الإسلاميين الذين لديهم ميول تعليمية ورغبة لتدريس الشباب الجزائري وتعريفهم بتاريخهم وحضارتهم ولغتهم لذلك تمحورت أهدافها في الدفاع عن اللغة العربية والإسلام في الجزائر، ولكن عندما تأسست الجمعية في 5 أيار 1931 في الجزائر العاصمة برز خلاف بين الطيب العقبي والمؤسس ابن باديس، ترك على أثرها العقبي الجمعية لأن ابن باديس لآ يرغب في المشاحنات السياسية(90). وأيضاً حدث خلاف في الجمعية انتهى بخروج مولود الحافظي وجماعته منها وذلك بعد مرور عام على تأسيسها، وأسس الأخير جمعية منافسة لجمعية العلماء أطلق عليها اسم" جمعية علماء السنة المسلمين"، ولكن لم يكتب لهذه الجمعية النجاح الطويل فلم تستمر إلا ثلاث سنوات تقريباً من 15 أيلول عام 1932 أيلول تاريخ تأسيسها إلى تشرين الأول عام 1935(91).

واجهت جمعية العلماء ضغوطات عديدة في عام 1932 عندما قام أعضاؤها بجولات إلى المناطق الجزائرية، وألقوا المحاضرات في المساجد والمدارس الحرة، وفي بيوت الشخصيات التي كانت تستدعيهم، ولكن سلطات الاحتلال الفرنسي كانت تراقب ذلك عن كثب وأصدرت في 16 و18 شباط عام 1933 قراراً يحرم على أعضاء الجمعية أن يحاضروا في المساجد، وأغلقت جميع المدارس الحرة التي كان هؤلاء يترددون إليها لإلقاء محاضراتهم وخطبهم، كما فرضت عليهم رقابة مشددة(92).

في الحقيقة، كانت حركة العلماء حركة دينية وسياسية في آن واحد، فقد نادوا بالعودة إلى منابع الإسلام الصافية وشنوا هجوماً عنيفاً على الطرق الصوفية والزوايا والمرابطين والبدع، واستخدموا الصحافة والمحاضرات والوعظ في المساجد(93). وبدأت تظهر مواقف جمعية العلماء السياسية عام 1932 عندما قام قادة الجمعية بحركة نشيطة تدعو الشعب الجزائري إلى مقاطعة البضائع اليهودية، ومحاربة فكرة إعطاء الجنسية الجماعية للجزائريين(94)، وكانت سياسة الجمعية ترتكز على المناداة بتحقيق العدالة الاجتماعية بدون التخلي عن الجنسية الجزائرية. لكن النجاح الكبير للجمعية تمثل في بناء المدارس الحرة ونشر أفكار زعمائها في جرائدها مثل: المنقذ، الشهاب، الدفاع والبصائر، ففي نهاية عام 1936 استطاعت جمعية العلماء بناء أكثر من 136 مدرسة حرة في البلاد الجزائرية، وأخذ الناس عنها فكرة حسنة وانتشر نفوذها على امتداد التراب الجزائري، ووفرت لأبناء الشعب الجزائري الدراسة وأنقذتهم من الجهل، وأتاحت لهم الفرصة لقراءة تاريخ بلدهم ومعرفة لغتهم العربية(95).

بالمقابل، أظهرت الإدارة الفرنسية موقفاً معتدلاً عند تأسيس الجمعية، ولكن بعد انقضاء عام على تأسيسها ونجاحها في استقطاب أعداد كبيرة من الشبان المفكرين، غيرت الإدارة الفرنسية موقفها من الجمعية واعتبرتها جمعية خطيرة نظراً لمواقفها الوطنية ومعاداتها للأجانب، وأكد الأمين العام الفرنسي للجزائر عام 1932: إن جمعية العلماء تحولت إلى قوة سياسية تقوم بدعاية مغرضة في صفوف الشباب الجزائري وتحرضهم على معاداة فرنسا، لذلك قررت السلطات الفرنسية العمل بقانون 18 تشرين الثاني عام 1899 ومنع جمعية العلماء من فتح المدارس الحرة إلا بموافقتها، ثم قام الحاكم الفرنسي العام كارد(Carde)

بمحاولة لتمزيق وحدة الصف في جمعية العلماء وتشجيع بعض العناصر الموالية للإدارة الفرنسية على تأسيس جمعية علماء السنة الجزائريين كما ذكرنا سابقاً، ولكنها فشلت وحلت في تشرين الثاني عام 1935(96).

توتر الوضع بين الجمعية وسلطات الاحتلال الفرنسية بعد صدور مرسوم ميشيل في 16 شباط عام 1933 ، والذي طلب فيه الأمين العام لولاية الجزائر من جميع المسؤولين أن يمنعوا أنصار جمعية العلماء من القيام بأي نشاط سياسي أو ثقافي أوديني، لأنه تبين لدى السلطات الفرنسية أن أنصار الجمعية يعملون تحت اسم الدين ويقومون بنشاط سياسي سري يخدم قضايا المذهب الوهابي والوحدة الإسلامية والاتصال بالأحزاب السياسية الخارجية مثل الحزب الدستوري التونسي(97). عندئذ ولمواجهة الاتهامات الموجهة لها من قبل السلطات الفرنسية قررت جمعية العلماء إرسال وفد إلى وزارة الداخلية في باريس لكي تشرح موقفها وتقدم احتجاجاً على سوء معاملة أعضائها، ولكن وزير الداخلية الفرنسي رفض استقبال وفد الجمعية بناء على طلب من الحاكم العام في الجزائر، عند ذلك طلبت جمعية العلماء من المنتخبين المسلمين الجزائريين أن يستقيلوا من مناصبهم بشكل جماعي، ولكن تحت ضغط جمعية العلماء والمنتخبين الجزائريين وعد الحاكم الفرنسي العام القيام بإصلاحات سياسية في الجزائر (98).

كان الحدث الأكبر في تاريخ جمعية العلماء 15 أيار عام 1936 وذلك حين دعا ابن باديس زعيم فيدرالية المنتخبين الجزائريين(أنصار الاندماج)الدكتور محمد صلاح بن جلول إلى عقد مؤتمر إسلامي ومناقشة الإصلاحات السياسية في الجزائر،- كما طالب في 3 كانون الثاني 1936 في جريدة الدفاع-، وقد شارك في هذا الاجتماع فرحات عباس ومحمد عزيز كسوس، وتم التوصل إلى عقد اجتماع تحضيري في 6 حزيران 1936 بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، وسبق انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول بيوم واحد، وهكذا تحولت جمعية العلماء إلى حزب سياسي هدفها خلق جبهة إسلامية مثلما أسس الفرنسيون الجبهة الشعبية، وتكللت جهود جمعية العلماء بعقد أول مؤتمر إسلامي في 7 حزيران عام 1936(99)، حيث ضم غالبية الأحزاب الموجودة على الساحة الجزائرية ما عدا حزب نجم

شمال أفريقيا، وخرج المؤتمر ببرنامج سياسي موحد مثلما كانت ترغب جمعية العلماء ، **وتمحور هذا البرنامج حول النقاط الرئيسة الآتية :**

1- إلغاء القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على السكان الجزائريين.

2- إلغاء الولاية العامة ومجلس المندوبين الماليين ونظام البلديات المختلطة وإلحاق الجزائر بفرنسا مباشرة.

3- تطبيق القوانين الإسلامية المستمدة من الشريعة والمحافظة على الشخصية الوطنية الجزائرية الإسلامية.

4- فصل الدين عن الدولة.

5 – إلغاء كل القوانين التي اتخذت ضد اللغة العربية وعدم اعتبارها لغة أجنبية.

6- حرية الصحافة وإقامة الندوات والنوادي والجمعيات وعقد الاجتماعات.

7- التعليم الإلزامي للبنين والبنات وبناء المدارس الكافية لذلك.

8- جعل التعليم مشتركاً بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين.

9- المساواة في الأجور للعمال والموظفين شرط تساوي الكفاءة.

10- إعطاء القروض للفلاحين حسب الاحتياج ودون تمييز بين الأجناس.

11- الامتناع عن مصادرة الأراضي من الفلاحين.

12- إعلان العفو العام عن المساجين السياسيين في الجزائر وخارجها.

13- إنشاء هيئة انتخابية واحدة لا فرق فيها بين الجزائري والمستوطن الأوروبي.

14- الحق لكل ناخب بترشيح نفسه في الانتخابات.

15- إرسال نواب لتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي(100).

ونُقل وفد جزائري – كما ذكرنا فيما سبق- برئاسة ابن جلول إلى باريس وقابل رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم في 23 تموز 1936، وقدم له اللوائح والمطالب المنبثقة عن المؤتمر، والتي وافقت عليها الأحزاب السياسية التي حضرت المؤتمر، ووعد رئيس الحكومة الفرنسية بإصلاحات في الجزائر ولكن بقيت كغيرها من الوعود الفرنسية السابقة حبراً على ورق.

في الحقيقة، بدأت جمعية العلماء تعاني من مشاكل اعتباراً من شهر تموز عام 1936 كانت ناتجة عن تزعمها للمؤتمرالإسلامي، وسعيها للحصول على مقعد في البرلمان الفرنسي، وتعليم اللغة العربية في المدارس الجزائرية. وبدأت المشاكل في 18 تموز عندما ضغط الحاكم العام للجزائر على مفتي الجزائر العاصمة كحول طالباً منه أن يصدر فتوى يعتبر فيها أن أعضاء المؤتمر الإسلامي لا يمثلون المسلمين في الجزائر، وإنهم عبارة عن أقلية من المهرجين الذين يريدون إثارة الفوضى، وإن هؤلاء أرسلوا مندوبين عنهم إلى باريس للحصول على مطالب سياسية ودينية، وإن العلماء لا يحملون شهادات علمية، وإن المفتي يحتج على تدخل أعضاء المؤتمر بالشؤون الدينية في الجزائر(101). وفي شهرآب من نفس العام تم اغتيال مفتي مدينة الجزائر كحول بن محمود علي من قبل شخص مجهول، وأسرعت السلطات الفرنسية باتهام الطيب العقبي المقرب من ابن باديس باغتياله، وألقت القبض عليه دون وجود أي دليل على ذلك إلا النيل من سمعة أعضاء المؤتمر، وكان الرجل الحقيقي المستهدف من هذه العملية هو عبد الحميد ابن باديس وجمعية العلماء بالذات (102).

انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني في 11 تموز عام 1937 بالجزائرالعاصمة وذلك للمحافظة على وحدة الصف الوطني الجزائري، ومواجهة ضغوط المستوطنين الأوربيين في الجزائر على رئيس الحكومة الفرنسي لكي يتخلى عن مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر. واتفق المؤتمرون– باستثناء مصالي الحاج الذي لم توجه إليه الدعوة لحضور المؤتمر والذي هاجم المؤتمر الإسلامي الأول بعنف وهدد بتقديم استقالات جماعية من طرف المنتخبين الجزائريين في حال لم تتم الموافقة على مشروع بلوم– فيوليت (وزير دولة في الجزائر) ولكن هذا التهديد لم يؤدِ إلى أية نتيجة، الأمر الذي دفع عبد الحميد ابن باديس للاستقالة من منصبه كرئيس للجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي بعد انتخابه لهذا المنصب في 19 كانون الثاني عام 1937، وبذلك فسح المجال لمصالي الحاج للتفرد في الساحة السياسية الجزائرية في هذه الفترة(103).

تلاشت أحلام أعضاء المؤتمر الإسلامي وخاصة ابن جلول وفرحات عباس وجمعية العلماء، وذلك بعد رفض مجلس الشيوخ الفرنسي التصديق على مشروع بلوم – فيوليت

بشأن الإصلاحات السياسية في الجزائر ، وتبين لزعماء المؤتمر بأن حكومة اليسار الفرنسي عاجزة عن إنصاف الجزائريين فيما يعانونه من تعسف سلطات الاحتلال الفرنسي والمستوطنين الأوربيين.

وكان عام 1938 بداية الأزمة بالنسبة لجمعية العلماء وتقلص نفوذها السياسي حيث أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسية قرارات تمنع بموجبها غناءالأناشيد الوطنية، وتقديم الطيب العقبي للمحاكمة بتهمة اغتيال مفتي الجزائر، كما صدر مرسوم في 13 كانون الثاني عام 1938 يقضي بفرض رقابة شديدة على نوادي الجمعية، ومنعها من القيام بأي نشاط سياسي أو ثقافي إلا بعد الحصول على موافقة من قبل السلطات الفرنسية، ثم صدر مرسوم 8 آذار عام 1938 القاضي بعدم السماح لأي معلم بفتح أي مدرسة في كامل البلاد الجزائرية إلا بعد الحصول على موافقة من الإدارة الفرنسية .

وصدر أيضاً مرسوم في 27 آب عام 1939 يقضي بمصادرة جميع الجرائد التي تتعرض إلى قضايا الأمن الوطني ، وبذلك كان هذا المرسوم بمثابة الضربة القاضية لصحافة الجمعية وتجميد نشاطها السياسي عن طريق فرض القيود على مناضليها(104). بالإضافة إلى ذلك حدث خلاف بين أعضاءالجمعية وخاصة بين رئيسها ابن باديس والطيب العقبي الذي طلب من ابن باديس إرسال برقية للحكومة الفرنسية، يحدد فيها الولاء لفرنسا وتأييدها في الحرب ضد ألمانيا، ولكن ابن باديس رفض هذا الطلب وقال له: " كيف نكون مع فرنسا مع أنها لم تقم لنا وزناً، ولم تعترف لنا بحق ، وأمعنت في أهانتنا واحتقارنا "(105). وتطور الخلاف بين الرجلين حتى قرر الطيب العقبي الانسحاب من الجمعية في أيلول عام 1938، وتعرضت الجمعية لضربة أخرى تمثلت في انفصال أبرز مكونات المؤتمر الإسلامي عن جمعية العلماء وهم : ابن جلول وفرحات عباس، فالأول – عزل عن المؤتمر الإسلامي وقام بتأسيس" التجمع الفرنسي– الإسلامي الجزائري كما ذكرنا سابقاً، في حين أسس فرحات عباس حزباً أطلق عليه اسم"الأتحاد الشعبي الجزائري"، وبتشتت الحركات الوطنية الجزائرية وجدت جمعية العلماء نفسها معزولة عن الحياة السياسية، فصحفها ومدارسها مغلقة من قبل سلطات الاحتلال، وحدوث خلاف بين أعضائها أدى إلى انفصال بعضهم، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية طلب رئيس الجمعية ابن باديس من أعضائه البقاء على الحياد

وانتظار نتيجة الحرب، تاركاً الأمانة والدفاع عن الهوية والشخصية الجزائرية إلى نائبه البشير الإبراهيمي الذي كان خير خلف لخير سلف.

5- النضال السياسي للحزب الشيوعي الجزائري

كان الحزب الشيوعي الفرنسي أكثر أحزاب اليسار الفرنسية تفهماً وتقرباً من القضية الجزائرية ، وكان يدرك معاناة الشعب الجزائري للأثار السلبية للاستعمار والتمييزالعنصري بين الجزائريين المواطنين الأصليين للبلاد وبين المستوطنين الأوروبيين الغرباء. وكان الحاج علي عبد القادر أحد أهم الشخصيات الهامة في الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي تبنى فكرة تأسيس حزب نجم شمال أفريقيا في 26 حزيران عام 1926(106).

وكان الحزب الشيوعي الفرنسي يؤيد فكرة استقلال الجزائر وتونس وذلك بقصد استقطاب اليساريين في هذين البلدين وضمهم إلى صفوفه، وقبل ظهور حزب نجم شمال أفريقيا عام 1926 لم تكن للنخب السياسية في الجزائر آنذاك أية ارتباطات بالتيارات السياسية محلياً أو مع فرنسا، لقد كانت هناك نواة أو تمثيل منظم للشيوعيين الجزائريين في الوفد الذي شارك في المؤتمر الذي عقده الحزب الشيوعي الفرنسي في مدينة تور الفرنسية عام 1920، والذي دعي إليه النخب الشيوعية في المستعمرات الفرنسية، وتزعم الوفد الجزائري شارل أندريه جوليان، الذي عرض تقريراً عاماً عن الوضع في الجزائر، وكان الوفد كله مكوناً من فرنسيي الجزائر(107). بدأ جوليان بعد عودته إلى الجزائر بتنفيذ وصايا المؤتمر القاضية بإنشاء فروع في المستعمرات عرفت باسم الفدراليات الشيوعية، وكانت المجموعة الشيوعية الأولى في الجزائر فوضوية ومحدودة العدد تضم 15 عضواً، كما كانت تفتقد إلى التنظيم والتنسيق، وعندما دعت الأممية الشيوعية في 20 أيار عام 1922- من أول نداء لها حول قضايا الشمال الإفريقي- إلى تحرير الجزائر وتونس، كانت المجموعة الشيوعية الجزائرية أبعد ما تكون عن تلك الدعوة، وكانت مشكلة الحزب الشيوعي الفرنسي والفدراليات التي تدور في فلكه تتمثل في مسألة تحقيق التغيير عن طريق الثورة، والبدء في فرنسا ثم الانتقال إلى المستعمرات، ولهذه الأسباب الصعبة التحقيق على ما يبدو ظلت تسوية المسألة الاستعمارية في الجزائر مؤجلة في برنامج عمل الحزب الشيوعي الفرنسي(108). تشكلت فيدرالية الشيوعية الجزائرية بشكل رسمي في عام 1924، وكانت

سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي ترمي من وراء فتح فيدراليات في المستعمرات إلى فرض سيطرتها واحتوائها لهذه التنظيمات الشيوعية، وخاصة بالجزائر بغرض الانفتاح على أوضاع المستعمرات والتواصل المباشر مع الأهالي، ويرى سعد الله أبو القاسم أن هذا التحول المفاجئ في اهتمام الحزب الشيوعي بالأوضاع في الجزائر عام 1924 يرجع إلى جملة من الأسباب منها: زيارة الرئيس الفرنسي ميليران إلى الجزائر في آذار عام 1922، والتي كانت وراء جذب الشيوعية العالمية إلى المسألة الجزائرية(109).

وكذلك تعرض الحزب الشيوعي الفرنسي إلى بعض الضغوطات من طرف الشيوعية العالمية، دفعته إلى القيام بنشاطات ميدانية في الجزائر لإبعاد الشبهات والاتهامات التي كالها له الشيوعيون المغاربة والانتقادات التي تعرض لها من الشيوعيين الروس(110).

وبعد تأسيس الفيدرالية الشيوعية في الجزائر– على يد الحزب الشيوعي الفرنسي – نلحظ تراجعاً في اهتمام الشيوعية العالمية بالقضية الجزائرية لبعض الوقت، ولم تتمكن العناصر الشيوعية في الجزائر من إعطاء دفع كبير لحركتهم وتوسيع دائرة نشاطهم، وذلك بسبب فشلهم في جذب القوى التي كانت تمتلك حضوراً سياسياً وثقافياً في الساحة الجزائرية في العشرينيات من القرن العشرين مثل الأمير خالد وجماعة النخبة وجمعية العلماء، كما كان الواقع الجزائري والنظام السياسي الفرنسي في العقد الثالث من القرن نفسه من أهم العقبات التي واجهت النشاط الشيوعي في الجزائر، فقد كان الشارع السياسي في الجزائر تحت سيطرة المستوطنين الأوروبيين الذين وجدوا في معاداة الشيوعية فرصة جيدة ومناسبة للحد من نشاط الحركة الوطنية الجزائرية المتزايد، بالإضافة إلى ذلك استمر تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي في أوساط العمال المغاربة في فرنسا، وتجلت تلك العلاقة في تأسيس حزب نجم شمال أفريقيا عام 1926، إذ كان إعلان النجم ثمرة من ثمار احتكاك العمال المغاربة وخاصة الجزائريين بالأحزاب اليسارية الفرنسية وخاصة الحزب الشيوعي(111).

6– الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945

لاحقت فرنسا في الحرب العالمية الثانية الوطنيين الجزائريين المطالبين بالاستقلال والشخصية العربية الجزائرية، فاعتقل زعماء حزب الشعب وضيق على زعماء جمعية العلماء وأعتقل بعضهم، وفرغت الساحة السياسية لفرحات عباس الذي أعلن– عندما بدأت

الحرب –أنه أوقف كل نشاط سياسي ليكرس نفسه: لسلامة الأمة التي يتوقف عليها مستقبلنا، وطلب إرساله إلى الجبهة وتم له ذلك(112).

ولكن تسارع تطورات الأحداث السياسية والعسكرية على الساحتين الأوربية والجزائرية، وانهزام فرنسا في حزيران عام 1940 وقيام حكومة فيشي العميلة للألمان، وما تبعه من فقر وبطالة وغلاء في الأسعار وانهيار اقتصادي، ونزول الحلفاء في الجزائر والصراع الذي دار بين الفرنسيين أنفسهم، كل هذه الأحداث أفقدت فرنسا الكثير من نفوذها وهيبتها، وشجع الجزائريون المعتدلون على التشدد والانتقال إلى الصف المعادي لها وخاصة فرحات عباس، إذ شعر هؤلاء بعجز الإدارة الفرنسية في مواجهة السلطة الأنجلو–أمريكية التي نزلت على الساحة الجزائرية، وإن فرنسا في نظرهم لم تعد قوة عظمى كما كانت في السابق(113). فبعد دخول الحلفاء إلى الجزائر وتهديد فرنسا من قبل حكومة فيشي، اتصل الجنرال دارلان بفرحات عباس وطلب منه أن يقوم قادة الحركة الوطنية الجزائرية بمساعدة فرنسا الحرة – بمعنى حركة المقاومة الفرنسية التي يتزعمها الجنرال ديغول– في تجنيد الجزائريين للمساهمة في تحرير فرنسا.

عندئذ اتصل فرحات عباس بجمعية العلماء وأبدوا استعدادهم مقابل قيام فرنسا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الجزائر، وبذلك يشعر الجزائريون بأن مطالبهم قد تحققت وبعد ذلك يقومون بواجباتهم تجاه فرنسا، ولكنّ القادة الفرنسيين رفضوا المطالب التي تقدم بها عباس وجمعية العلماء(114).

وكان عباس قد أجرى اتصالات مع مارسيل باروتون حاكم الجزائر العام الذي كان متفهماً لفكرة إضفاء الطابع الليبرالي على النظام الاستعماري الفرنسي، وطلب من عباس العمل على صياغة مشروع إصلاح، ويبدو إن هذا الطلب هو الذي شجع عباس على الاتصال مع الأحزاب الجزائرية الأخرى للتداول وصياغة هذا المشروع، وفي شهر كانون الثاني عام 1943 اتفق قادة الحركة الوطنية الجزائرية في الجزائر على عقد اجتماع بقصد تكوين تحالف فيما بينهم وتحديد المطالب السياسية الأساسية للشعب الجزائري، وحضر الاجتماع الدكتور ابن جلول وفرحات عباس وتوفيق المدني ممثل جمعية العلماء، وقد تم الاجتماع في مكتب المحامي أحمد بو منجل وذلك بحضور الأمين دباغين والعربي التبسي وأحمد توفيق

المدني، ثم عقد اجتماع أخر في شهر شباط عام 1943(115)، وبعد نقاش طويل اتفق الجميع على **إصدار وثيقة تتضمن النقاط الرئيسة التالية :**

1- إنشاء مجلس تأسيسي لصياغة دستور لدولة الجزائر المستقلة.
2- تكوين دولة جزائرية مستقلة تشارك مع فرنسا وحلفائها في المجهود الحربي.
3- إلغاء تبعية الجزائر لفرنسا وإقامة علاقة بين الدولتين بموجب معاهدة.
4- إلغاء الملكية الإقطاعية الكبيرة وإعادة الأراضي إلى الفلاحين.
5- صناعة عملة خاصة بالدولة الجزائرية على قاعدة : 1 دينار جزائري يساوي 1000 فرنك ، 1 درهم جزائري يساوي 100 فرنك ، 1 فلس جزائري يساوي فرنكاً واحداً.
6- السماح للجزائريين بالتعين في الوظائف العامة.
7- البقاء على الجنسية الجزائرية لسكانها، وإعطاؤها لمن يريد من الفرنسيين واليهود.
8- إنشاء مجلس استشاري يضم نخبة من الجزائريين يتولى العمل على تنفيذ هذه المطالب.
9- تدعى الدولة الجزائرية حالاً دولة مشاركة مع المتحالفين، تقاتل معهم وتحضر كل مؤتمرات السلام وتكون دولة عضواً في هيئة الأمم المتحدة بعد السلام.
10- السماح للجزائر في استخدام سواحلها للنقل وعدم احتكار هذا الحق من قبل السفن البحرية الفرنسية.

وقام فرحات عباس من خلال هذه الوثيقة بكتابة " بيان الشعب الجزائري "، وذلك بعد أن استشار ممثلي الأحزاب الوطنية بما فيهم حزب الشعب الجزائري وحمل البيان عنوان : **الجزائر أمام الصراع العالمي ، بيان الشعب الجزائري**(116).

قدم عباس هذا البيان إلى رجال المقاومة الفرنسية وإلى السيد روبرت مورفي ممثل الرئيس الأمريكي روزفلت في شمال أفريقيا ومستشار إيزنهاور السياسي، ويبدو إن الذي شجع عباس على القيام بذلك هو وثيقة الأطلنطي ومبادئ ولسون الجديدة في حق الشعوب في تقرير مصيرها.

يبدو أيضاً، أنّ اختيار عباس لمصطلح البيان على الطريقةالماركسية كان مقصوداً، حتى يظهر أمام الجميع أنه أصبح راديكالياً في مواقفه السياسية، وأعترف أحمد بومنجل آنذاك إن البيان كان عبارة عن " نضال سيحدث القطيعة مع الاندماج الذي تبنته النخب "(117).

وكان عباس وهو يحرر البيان قد وضع نصب عينيه ضرورة تحقيق الإجماع الوطني الجزائري لمواجهة الاستيطان الأوربي الفرنسي في الجزائر، واستطاع أن يمزج في أثناء كتابته للبيان بين أفكار مصالي الحاج الثورية زعيم حزب الشعب، ونظرة العلماء الإصلاحية التي يلتقي معهم فيها. وبالفعل حقق عباس إجماعاً سياسياً جزائرياً على بيانه، باستثناء الشيوعيين الذين رفضوه وبقوا متمسكين بفكرة الاندماج الكامل مع فرنسا، وقالوا إن البيان يعبر عن طموحات البورجوازية العربية البربرية، وقد أعتبر الروائي الفرنسي ألبير كامي هذا البيان بمثابة" أهم حركة سياسية ظهرت في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي عام 1830، وأعتبر شارل أندريه جوليان عباس بمثابة الرجل الصاعد بعد الحرب(118).

1- بيان الشعب الجزائري 10شباط 1943

يتألف بيان الشعب الجزائري من مقدمة وقسمين : تناول **القسم الأول –** تحليلاً نقدياً للأوضاع التي تعيشها الجزائر في ظل سلطة الاستعمار الفرنسي، واضطهاد المستوطنين الأوربيين للشعب الجزائري ومحاربتهم حتى للمثقفين منهم بالثقافة واللغة الفرنسيتين، وإغلاق الطرق والسبل أمامهم في نضالهم السلمي لتحقيق المساواة بين الجزائريين سكان البلاد الأصليين وبينهم.

أما القسم الثاني – فيتناول أبرز النقاط لعلاج هذا الواقع وحصول الجزائريين على حقوقهم الطبيعية في بلدهم والتي سلبها الاستعمار منهم.

هدف البيان إلى إطلاع الشعوب التي تحارب النازية الألمانية ومن أجل تحقيق مطالب الشعوب في التحرر وتقرير المصير، إطلاعهم على حقيقة النظام الاستعماري الفرنسي القائم في الجزائر، وذكر البيان أيضاً بأن الشعب الجزائري يشعر بحاجته لعرض الصعوبات والمشكلات التي يعيشها وضرورة الدفاع عنها، وإن الجزائريين لا يريدون أن يحصل معهم كما حصل في الحرب العالمية الأولى أن يتم سلام الكبار على حساب الشعوب الصغيرة المستضعفة، وشرح البيان مساوئ الاستعمار الفرنسي على الجزائر الذي جعل سكانها الأصليين غرباء في بلدهم وحارب لغتهم ومعتقداتهم. كما ركز البيان على أهمية تقاليد الحرية التي أقرها الشعب الفرنسي، واستنتج البيان أن سبب فشل سياسة الاندماج التي طالب بها المنتخبين الجزائريين تعود لتعنت المستوطنين الأوربيين ورفضهم لكل مشاريع

الإصلاح، لذلك فات الوقت الذي يبدي فيه الأهالي تمسكهم بجنسية ووطنية مغايرة لجنسيتهم ووطنيتهم الجزائريتين، فالشخصية الإسلامية هي وحدها القادرة على منحهم الأمان المفتقد، ومن الآن فصاعداً لم يطالب الجزائري إلا أن يكون جزائرياً مسلماً(119).

حدد البيان مطالب الجزائريين المتمثلة: بإدانة الاستعمار الذي هو الشكل العصري للرق وإلغائه وتطبيق مبادئ ويلسون بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وإعطاء الجزائريين الحريات ومنحهم دستور لبلادهم(120)، **يضمن لهم الحقوق الطبيعية التالية** :

1- الحرية والمساواة المطلقة لجميع السكان دون تمييز عنصري أو ديني.

2- إلغاء الملكية الإقطاعية بإجراء إصلاح زراعي كبير تتمكن فيه البروليتاريا الفلاحية من الوصول إلى حقها في العيش الكريم.

3- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية.

4- حرية الصحافة وتأسيس النوادي والجمعيات.

5- التعليم الإلزامي والمجاني لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً.

6- حرية الشعائر الدينية وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

7- سياسياً: طالب البيان بمشاركة المسلمين الجزائريين بحكومة بلادهم والمساواة في المجالس المحلية بين الجزائريين والفرنسيين(121).

أصبح عباس بهذا البيان قريباً من العلماء وحزب الشعب، فقد وصل إلى تمييز أمة جزائرية كان قد أنكر وجودها سابقاً، وقال جان لا كوتير (Jean la Couture):" إن حياة فرحات عباس الكاملة هي تاريخ البحث عن وطن في فرنسا ثم مع فرنسا ثم من فرنسا خارج فرنسا إن لم نقل ضد فرنسا"(122).

قدم عباس مطالب الشعب الجزائري إلى السلطات الفرنسية ممثلة بالجنرال ديغول وجماعته في شهر أيار عام 1943 ولكنها رفضت هذه المطالب، وأعلنت عن تشكيل لجنة اقتصادية اجتماعية لدراسة هذه الإصلاحات السياسية في الجزائر، وتم استدعاء فرحات عباس نيابة عن الحركات الوطنية الجزائرية وكانت النتيجة سلبية(123)، ولم يحدث أي تغيير على الأوضاع السياسية في الجزائر ولم تُلَبّ مطالب الشعب الجزائري في بيانه.

2- ملحق البيان

أعد فرحات عباس والتيارات السياسية المتعاونة معه في الجزائر مثل : المنتخبون والعلماء ووطنيو حزب الشعب، مشروع إصلاحات ملحقة ببيان الشعب الجزائري عرف باسم " ملحق البيان"، حيث أدركت جميع الأحزاب بضرورة الوحدة والاعتماد على الشعب قبل كل شيء، فوفر المنتخبون أو تيار الاندماج إطارات لفروع مؤيدي البيان وملحقه، وأعطى العلماء العقيدة، أما حزب الشعب فقد أمد أصدقاء البيان بالحركة الديناميكية الثورية(124).

وفي نيسان عام 1943، أي بعد خروج مصالي من السجن ووضعه تحت الإقامة الجبرية في قصر البخاري، شارك البشير الإبراهيمي ممثلاً عن جمعية العلماء وفرحات عباس ممثلاُ عن المنتخبين الجزائريين ومصالي الحاج ممثلاُ عن حزب الشعب الجزائري والسيد موريس لا بور في اجتماع عقد في مدينة سطيف ،وأصدروا ملحقاً بالبيان ، ونلاحظ في الملحق هناك حذفاً لبعض المطالب التي تضمنها البيان، والتي كانت تصطدم الملاكين الكبار مثل الإصلاح الزراعي وإلغاء الملكية الإقطاعية، **وتضمنت المطالب التي خرج بها المجتمعون والتي عرفت باسم ملحق البيان النقاط التالية :**

1- ضمان سلامة ووحدة التراب الجزائري.

2-الاعتراف باستقلال الجزائر السياسي واعتبارها أمة ذات سيادة.

3- يحق لفرنسا أن تراقب الأوضاع في الجزائر التي ستقدم المساعدة للحلفاء في حالة الحرب.

4- لا يمنع تشكيل دولة جزائرية من التنسيق مع تونس والمغرب وإنشاء دولة اتحادية تضم هذه الأقطار.

5- سياسياً يطالب الملحق بالتمييز بين نوعين من الإصلاحات: الأول- قيام الدولة الجزائرية بعد عقد مؤتمر تأسيسي جزائري يضع الدستور ،ويمكن تأجيل هذا المطلب إلى ما بعد الحرب، والثاني – يمكن تطبيقه حالياً وبشكل لا يشكل عائقاً على المجهود الحربي وعلى الإدارة الفرنسية وهي :

أ- تشكيل حكومة جزائرية يكون فيها عدد الوزراء الفرنسيين والجزائريين متساوياً يرأسها الحاكم الفرنسي العام في الجزائر الذي سيسمى فيما بعد سفيراً لفرنسا في الجزائر.

ب- المساواة بين عدد الجزائريين والفرنسيين المنتخبين في المجالس المحلية .

ج- أن يكون للنواحي (الدواور) في المناطق الريفية إدارة ذاتية مستقلة.

د- يحق للمسلمين الجزائريين الوصول إلى جميع الوظائف في البلاد بما فيها الوظائف السيادية.

هـ- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

و- المساواة في الخدمة العسكرية بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين وان يكون للفرق العسكرية الجزائرية علمها الخاص بها.

أما المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تناولها ملحق البيان فيمكننا أن نجملها في **النقاط التالية :**

1- إنشاء ديوان للزراعة ووزارة للعمل .

2- إلغاء قانون التعليم الخاص بالأهالي.

3- حرية التعليم باللغة العربية.

4- حرية الاعتقاد وفصل الدين عن الدولة.

5- حرية الصحافة وتأسيس النوادي والجمعيات.

6- إلغاء الاقتصاد الموجه من قبل السلطات الفرنسية(125).

قدم هذا الملحق إلى الجنرال ديغول في 10 حزيران عام 1943 الذي استقر في الجزائر وشكل لجنة التحرير الفرنسية، وعين الجنرال كاترو حاكماً عاماً للجزائر، لكن السلطات الفرنسية في الجزائر ممثلة في كاترو رفضوا ملحق البيان مثلما رفضوا البيان من قبله بحجة مطالبة البيان وملحقة بإقامة دولة جزائرية لها برلمانها الخاص(126).

وفي نهاية حزيران من العام نفسه ألقى الحاكم العام للجزائر كاترو خطاباً أمام لجنة الدراسات الاقتصادية التي شكلها سلفه بيروتون، بين فيه أن الأولوية الآن للمجهود الحربي وإن المسألة الجزائرية ستعالج في الوقت المناسب في إطار الوحدة الفرنسية، واكتفى كاترو ببعض الإصلاحات التي تتعلق بأجور الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي، وزيادة عدد الجزائريين في وظائف الدولة العامة، عندئذ اتصل فرحات عباس بممثلي الأحزاب السياسية الجزائرية ،وامتنع المندوبون الماليون الجزائريون عن حضور الدورة الإستثنائية وجددوا تعلقهم

بالبيان في نداء وجهوه للجنرالين ديغول وكاترو، رد كاترو بحل الشعبة الأهلية للمندوبين ووضع فرحات عباس قيد الإقامة الجبرية(127)، ولكنه تراجع عن قراره وأفرج عن عباس. بالمقابل، أعلن الجنرال ديغول في 22 كانون الأول عام 1943 في قسنطينة منح حقوق المواطنة الفرنسية لعشرات الآلاف من الجزائريين المسلمين دون النظر إلى قانون الأحوال الشخصية، كما أصدر قراراً برفع نسبة الجزائريين في المجالس المحلية وفتح عدداً كبيراً من الوظائف الإدارية أمامهم، ولكن الأحزاب السياسية الجزائرية رفضت هذه الإصلاحات وتمسكت بما جاء بالبيان(128)، أما فيما يخص مصالي الحاج، فقد قام الفرنسيون في 10 كانون الأول عام 1943 بنقله إلى عين صالح في الصحراء ووضعه تحت الإقامة الجبرية بدلاً من إطلاق سراحه كما وعدوا، وبعد عدة أسابيع قضاها الحاج في الصحراء تم نقله إلى قصر الشلاله في شمال الجزائر، وطلب الفرنسيون منه إعطاء رأيه في الإصلاحات السياسية التي شكلت الحكومة الفرنسية لجنة خاصة لدراستها في كانون الأول 1943، وأمام هذه اللجنة تحدث الحاج عن ضرورة قيام مفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين، وعندما صدر مرسوم فرنسي في 7 آذار عام 1944 والذي تضمن إعطاء الجنسية الفرنسية لحوالي 60 ألف جزائري والسماح لحوالي مليون ونصف بالتصويت على المرشحين الجزائريين المسلمين فقط، ورفع نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية من 3/1 إلى 5/2 ، بالمقابل، رفض حزب الشعب هذا المرسوم ولم يعطه أي اهتمام، كما أن أنصار هذا الحزب بدؤوا ينشطون في إطار أحزاب جزائرية أخرى ويتعاونون معها بهدف إقامة برلمان جزائري يحل محل المجلس المالي الذي كان مرفوضاً من قبل جميع الأحزاب السياسية الجزائرية(129).

وفي 14 آذار عام 1944 تم ميلاد تحالف جديد بين الأحزاب السياسية في الجزائر وذلك على أثر الاجتماع الذي جرى في مدينة سطيف وضم كلاً من فرحات عباس ومصالي الحاج زعيم حزب الشعب وموريس لابور زعيم الحزب الشيوعي الجزائري والبشير الإبراهيمي زعيم جمعية العلماء وتحاوروا الجميع وخرجوا ببيان مشترك نص على إصدار وثيقة تعبر عن إرادتهم القوية لتأسيس جمهورية جزائرية مرتبطة فيدرالياً بجمهورية فرنسية متجددة معادية للاستعمار والإمبريالية(130). **وأطلق على هذا البيان الذي صدر في 14**

آذار عام 1944 اسم " أصدقاء البيان والحرية " (Les Amis des manifeste et de Liberté)، وفيه وافق عباس على اقتراح مصالي الحاج بإلغاء منصب الحكم العام وتحوله إلى سفير فرنسي في الجزائر، وفي هذا الاجتماع قال فرحات عباس لمصالي الحاج :" ... لقد كنت ضدك أدافع بحرارة عن الاندماج ووقفت ضدك، لقد أثبتت الأحداث أنك كنت على صواب وكنت أنا على خطأ، اليوم أعترف لك بأنني سأتبع خطاك"(131). وهكذا نجح فرحات عباس في تحقيق خطته الرامية لتوحيد الأحزاب السياسية الجزائرية، وبدأ يعمل لتوسيع حزبه في الأوساط الشعبية، وفي 13 تشرين الثاني 1944 أصدر جريدة المساواة وذلك للدفاع عن الموقف المشترك لأصدقاء الحرية والبيان(132).

وفي 19 نيسان قام والي الجزائر الفرنسي بمقابلة مصالي الحاج في سجنه، وقام أنصار حزب الشعب بمظاهرة طالبوا فيها بإطلاق سراح زعيمهم مصالي من السجن، واعترف مصالي الحاج بالاتصال مع حسين عسلة والأمين دباغين وعرضا عليه مشروع القيام بثورة ووافق عليه(133).

وقد تم تكليف السيد بناي واعلي بتهريب مصالي الحاج من السجن إلى مزرعة السيد معيزة بالقرب من مدينة سطيف التي كان يخطط لها بأن تكون مقر للحكومة الجزائرية في حال نجحت الثورة التي يفكرون القيام بها ضد سلطات الاحتلال الفرنسي، ولكن خطة تهريب الحاج من السجن لم تنجح فقد تمكنت السلطات الفرنسية من اكتشافها وقامت باعتقال مصالي الحاج ونقلته إلى مدينة القليعة، ثم صدر قرار بنفيه يوم 23 نيسان عام 1945 إلى برازافيل في الكونغو، وبدءاً من عام 1945 أنقسم أعضاء حزب الشعب إلى قسمين، فأصبح هناك جناح ثوري يدعو إلى إنشاء تنظيم عسكري سري وتغيير إدارة الحزب الموجودة، وجناح ثانٍ يدعوإلى قيام تنظيم جديد يقوم على الشرعية ومواصلة العمل الثوري، ويبدو أن مصالي الحاج لم يكن مؤيداً بشكل كامل للثورة آنذاك لأن الوقت لم يكن مناسباً للقيام بمثل هذا العمل الهام والحاسم(134).

7- أحداث أيار 1945 وتطور الحركة الوطنية حتى اندلاع الثورة الجزائرية_الكبرى في 1 تشرين الثاني عام 1954

شهدت الساحة السياسية الجزائرية في أواخر الحرب العالمية الثانية نشاطاً وطنياً شاملاً ضم جميع الأحزاب، فقد تقاربت أهداف الجميع وأجمعوا على المطالبة باستقلال الجزائر، وخاصة حزب " أصدقاء البيان والحرية" الذي تأسس في 14 آذار عام 1944 وضم الأحزاب التالية: اتحاد المنتخبين الجزائريين، جمعية العلماء، حزب الشعب والحزب الشيوعي الجزائرية وإن كانت أفكاره غير متناسبة مع حزب الأصدقاء، وقد استبشر الجزائريون خيراً بقيام الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وفقدان فرنسا لمكانتها الدولية التي كانت تتمتع فيها قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن تفاقم الأوضاع الاقتصادية في الجزائر ووصولها إلى مرحلة لم تعد تطاق، في وقت استمرت فيه الإدارة الاستعمارية الفرنسية باحتقارالأهالي، ورفضها الأعتراف بالخدمات التي قدمهاالجنود الجزائريون وخاصة التضحيات الكبيرة في أثناء الحرب والدفاع عن فرنسا ضد القوات الألمانية، ومع أن التطرف السياسي هو التصور الوحيد التي قد تلجأ إليه الفئات الشعبية في خضم هذه الأوضاع المتردية، زادت شعبية حزب الشعب الذي تحرك وفق إستراتيجيتين، **الأولى**- تتلخص بالمحافظة على الاتفاق المبرم مع أصدقاء البيان والحرية وذلك في شهر شباط عام 1945 وخاصة إن الفئات الشعبية أيدت مصالي الحاج في هذا الإتجاه. **والثانية** – كان أعضاء حزب الشعب يحاولون الإبقاء على زعامة مصالي الحاج للحركة الوطنية الجزائرية، وفي مؤتمر أصدقاء البيان والحرية المنعقد بين 2- 4 نيسان 1945 حاول مناضلو حزب الشعب فرض أحد أتباعهم لخلافة فرحات عباس، بالمقابل رفض المصاليون في المؤتمر رفضاً قاطعاً فكرة الفيدرالية، وقاموا بتوزيع مناشير تدعو صراحة إلى التمرد وذلك بعد أسبوعين من انعقاد المؤتمر، وخشية من الفوضى أصدرت السلطات الفرنسية قراراً يقضي بحل حزب أصدقاء البيان والحرية، ولاحقت أنصار هذه الحركة، وحاولت في الوقت نفسه زرع المؤامرة داخل صفوف أصدقاء البيان والحرية حينما أعلمت فرحات عباس بأن أعضاء حزب الشعب الموجودين في حزب أصدقاء البيان والحرية يعملون لصالح مصالي الحاج. في هذه الأثناء طلب فرحات عباس بضبط النفس لكي تتفادى الجزائر أحداث عنف

محتملة، على الرغم من معرفته إن الدعوة إلى الهدوء لم تجد آذاناً صاغية لدى المصاليين (أنصار مصالي الحاج) الذين نجحوا في شحن الشارع الجزائري للقيام بالثورة(135).

1- أسباب أحداث أيار الدامية التي وقعت في المنطقة الشرقية من الجزائر

في الحقيقة، تختلف أراء سكان الجزائر المحليين والكتاب والمؤرخين حول أسباب أحداث أيار الدامية عام 1945، ولا نريد هنا أن نحمل أحداً أسبابها غير السلطات المحتلة الفرنسية التي زادت عنجهيتها واستمرت في سياستها السابقة على الرغم من الخدمات الكثيرة التي قدمها لها أبناء الجزائر والدفاع عن فرنسا نفسها في أثناء الاحتلال الألماني لها فردت الجميل بالقبيح، في الحقيقة إن مطالب أنصار مصالي كانت تتمحور حول رفضهم وتنديدهم بنقل زعيمهم إلى سجن برازافيل في الكونغو في 30 نيسان عام 1945. وفي الأول من أيار عام 1945 قامت مظاهرات في سطيف تهتف باستقلال الجزائر وإطلاق سراح مصالي الحاج ورفع المتظاهرين علم الجزائر، ولكن قوات الاحتلال الفرنسي استطاعت تفريق المتظاهرين وأسفرت النتيجة عن قتل ثلاثة أشخاص وجرح عشرة آخرين وبدأت حملة اعتقالات واسعة بين السكان، وأرسلت تعزيزات من الجيش والشرطة من قسنطينة بحجة وصول معلومات عن استعدادات يقوم بها حزب الشعب الجزائري لإعلان الثورة. حقيقة الأمر، كان حزب الشعب الجزائري يفكر في تنظيم مظاهرات كبيرة للاحتفال بانتصار الحلفاء والقوى الديمقراطية على النازية، وتلك كانت رغبة فرحات عباس الذي انتظر موافقة الإدارة الاستعمارية الفرنسية(136). ولكن قادة حزب الشعب لم يقبلوا الانتظار لأنهم يعرفون سلفاً رد الإدارة الفرنسية بالرفض القاطع لقيام مثل هذه التظاهرات، فأصدر حزب الشعب تعليمات للتظاهر يوم الثلاثاء في 8 أيار عام 1945 تحت شعارات:" من أجل تحرير الشعوب، أطلقوا سراح مصالي الحاج، لتسقط الامبريالية، تحيا الجزائر حرة مستقلة(137)، فانفجرت الأحداث كاللهب في مدينة سطيف وريفها ومدينتي قالمة وخراطة ثم امتدت لتشمل كامل التراب الجزائري تقريباً. فقد خرجت الجماهير الشعبية الجزائرية لتعبر عن فرحتها بانتصار الحلفاء على النازية، ومطالبة الحكومة الفرنسية بالوفاء بوعودها بمنحهم الاستقلال، ولكن قوات الشرطة الفرنسية والجيش قابلوا المظاهرات السلمية بطلقات البنادق والمدافع **ويمكننا أن نجمل النتائج التي أدت إليها هذه الوحشية الفرنسية بالنقاط التالية:**

1- مقتل حوالي 4500 مواطن جزائري.

2- إلقاء القبض على 4560 من مختلف أنحاء الجزائر خاصة من شرق الجزائر حيث تركزت المظاهرات.

3- إقدام سلطات الاحتلال الفرنسي على حل حزب الشعب المسبب للأحداث وكذلك حزب أنصار البيان والحرية.

4- قتل 104 من المستوطنين الأوربيين.

5- اعتقال عدد كبير من أعضاء الأحزاب السياسية الجزائرية بمن فيهم فرحات عباس الذي وضع تحت الإقامة الجبرية وكان الجميع ضده وخاصة الحزب الشيوعي، إلا إنه أطلق سراحه في 16 آذار عام 1946.

6- كان لأحداث أيار نتائج سلبية على الساحة السياسية الجزائرية، ففي وصية كتبها فرحات عباس- الذي تأثر بشكل كبير بهذه الأحداث- واعتبرها بمثابة تصريح شخصي يبرىء نفسه من هذه الأحداث والمجازر التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الفرنسي بحق الشعب الجزائري وخاصة في مدينة سطيف ويعتزل العمل السياسي بعد 28 عاماً من مزاولته.

7- اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي أن ما حدث هو أحداث شغب حتى لا يتبين للأمريكيين وحلفائهم وجود تمرد قادته حركة وطنية تطالب بحق تقرير المصير(138). اتهم المستوطنون الأوربيون والحزب الشيوعي الجزائري قيادات حزب الشعب الجزائري بتدبير أحداث 8 أيار عام 1945 التي ذهب ضحيتها عدداً كبيراً من أبناء الشعب الجزائري وخاصة في مدن سطيف وقالمة وخراطة، وكانت هذه الأحداث قد أدت إلى نتيجة عكسية أثرت في تطور ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية حتى اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى، فقد انفرط عقد أصدقاء البيان والحرية، وقام فرحات عباس وجمعية العلماء بالابتعاد عن حزب الشعب، لأن عباس وجمعية العلماء كانوا معتدلين يريدون الحصول على استقلال الجزائر على مبدأ خطوة خطوة بمعنى سياسة خذ وطالب، بينما كان حزب الشعب متسرعاً لإعلان الثورة والحصول على الاستقلال ، ويبدو أن أحداث 8 أيار كانت نتيجة وسبباً غير مباشر لاندلاع الثورة الجزائرية الكبرى، لأن الاستعمار

يبدو أنه لا يفهم بلغة الحوار للخروج من البلاد التي يحتلها لذلك جابهه الشعب الجزائري باللغة التي يفهما وهي الكفاح المسلح.

2- دور فرحات عباس في النضال السياسي بين 1945-1954

بعد خروج عباس من السجن في 16 آذار عام 1946 بموجب العفو العام الذي أصدرته سلطات الاحتلال الفرنسي، قرر الانفصال النهائي عن مصالي الحاج وحزبه وقام بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم" الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، ولم يكن عباس متضايقاً من مصالي الحاج وإنما كان منزعجاً من المتطرفين في حزب الشعب من أمثال: الدكتور سعدان والسيد بومنجل والسيد ساطور، وفي خطابه الذي ألقاه في الأول من أيار عام 1946 أعلن فرحات عباس سياسته الجديدة والمتمثلة في الشعارات التالية:لا للاندماج، لا للأسياد الجدد، لا للانفصال(139). بهذه الشعارات استطاع عباس –بعد أن سمحت له السلطات الفرنسية- أن يشارك في الانتخابات التي جرت في 2 حزيران عام 1946 لتأسيس البرلمان الفرنسي الجديد في الجزائر، حيث سمح القانون الجديد الصادر في 5 تشرين الأول عام 1946 للمسلمين الجزائريين أن ينتخبوا 15 نائباً لتمثيلهم في البرلمان الفرنسي و6 نواب يمثلونهم في مجلس الشيوخ الفرنسي، وحصل عباس في هذه الانتخابات على 72% من أصوات الناخبين الجزائريين أي حصل حزبه الجديد على 11 من 13 مقعداً، أما حزب الشعب الجزائري المحظور لم يستطع المشاركة في هذه الانتخابات.

وقدم فرحات عباس في 9 آب عام 1946 مشروع حزبه الجديد فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية التي يجب على فرنسا القيام بها **والتي نجملها في النقاط التالية** :

1- تأسيس جمهورية جزائرية تتمتع بسيادة مطلقة ولها علمها.

2- انضمام هذه الدولة إلى الاتحاد الفرنسي.

3- تأسيس برلمان جزائري يتم انتخابه من قبل جميع الجزائريين.

4- انتخاب رئيس جمهورية جزائرية بطريقة مباشرة.

5- يمثل فرنسا في الجزائر مندوب عام ويكون أيضاً بمثابة استشاري لدى مجلس الوزراء الجزائري(140).

وعندما انتهى النواب الفرنسيون من مناقشة مشروع الإصلاحات السياسية التي تقدم بها فرحات عباس في 27 آب عام 1947 كانت النتيجة مخيبة للآمال بالنسبة لعباس لأن القانون الجديد الصادر في 20 أيلول عام 1947 لم يتضمن أي نقطة من النقاط التي طرحها عباس حيث صوت عليه ب 319 صوت موافق و89 ضد و184 امتناع عن التصويت(141).

فالقانون الجديد أغلق الباب أمام النضال السلمي لتحقيق الإصلاحات السياسية التي طالب فيها عباس والذي رفع شعار"التعبير الثوري عن طريق القانون"، والشيء الذي ثبط عزيمة عباس هو أن حكومة روبير شومان خضعت لضغوطات من قبل المستوطنين الأوربيين بالجزائر وخاصة لممثلهم المنتخب في قسنطينة روني مايير، وقامت في 11 شباط عام 1948 بعزل الحاكم العام للجزائر شاتينو (Chataignaux) الذي كان معتدلاً، وعينت بدلاً منه مارسيل إدموند نيجيلان(Marcel Edmond Nagelen) المنحاز للمستوطنين الأوروبيين والذي سيزور الانتخابات ويقضي على أي حوار أو تعاون بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين(142).

كان من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية لتأسيس المجلس الجزائري الجديد المؤلف من 60 نائباً يمثلون الجزائريين و60 نائباً يمثلون المستوطنين الأوربيين يوم 15 كانون الثاني عام 1948، ولكنها تأجلت إلى شهر نيسان من نفس العام، عندها قام الحاكم العام الجديد نيجيلان بتزوير الانتخابات ونجحت قائمة المستقلين الجزائريين عملاء الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ولم ينجح أحد من قائمة عباس الذي اندهش من هذا التزوير وهذه النتائج وبقي صامتاً لا تصدق عيناه ولم تسمع أذناه ما حصل (143). واستمر الوضع متأزماً بين عباس والفرنسيين إلى أن قامت الثورة الجزائرية الكبرى في أول تشرين الثاني عام 1954 وغيرت موازين القوى، عندها أدرك عباس أن الطريق مسدود أمامه ولا يستطيع أن يفعل شيئاً، فقرر في شهر كانون الثاني عام 1955 أن يتصل بجبهة التحرير الوطني الجزائري عن طريق السيد عمار القامة، وكان الرد على طلب عباس بالإيجاب في 25 أيار عام 1955 حيث التقى بالسيد عبان رمضان والسيد أو عمران أبرز قادة الثورة الجزائرية، وطلب عباس من عبان إذا كان بالإمكان أن يتكلم مع المسؤولين الفرنسيين عن

إمكانية المفاوضات وإيقاف الثورة، فكان رد عبان رمضان" نحن نوافق على ذلك لكن بشرط أن تكون المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائري"(144). نلاحظ هنا من هذا الجواب الثوري بأن عباس وحزبه لم يعد لهم أهمية على الساحة السياسية الجزائرية، وإن مطالبه السلمية بالاستقلال فشلت عندها اضطر للانضمام إلى الكفاح المسلح، ويبدو أنه كان متخوفاً من الانضمام متأخراً إلى ثورة الشعب الجزائري، ولكن عبان رمضان طمأنه بأن جبهة التحرير الوطني الجزائري ليست ملكاً لأحد فهي ملك للشعب الجزائري الذي يناضل(145)، عندها قرر عباس في شهر نيسان عام 1956 الالتحاق بالقاهرة مع الدكتور فرنسيس وانضم إلى جبهة التحرير، وتحول من رجل حوار وتغيير عن طريق القانون – الطريق السلمي – إلى رجل ثوري يستخدم العنف والقوة لاسترداد حقوق شعبه المهضومة، وهنا يبدو أن عباس تذكر ما قاله له المناضل الجزائري الكبير مصالي الحاج في إحدى لقاءاتهم:" إن ما أخذته فرنسا بالقوة لا يمكن استعادته إلا بالقوة "(146).

3- دور جمعية العلماء في النضال السياسي الجزائري في هذه الفترة

أما فيما يخص جمعية العلماء ونضالها في هذه الفترة فقد أيدت مشروع حركة تحالف" أصدقاء البيان والحرية" الذي ينص على تأسيس جمهورية جزائرية وذلك في 14 أذار عام 1946. وفي الفترة الممتدة بين عامي 1946 و1954 تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية تركز نشاط جمعية العلماء على بناء المدارس لتعليم اللغة العربية، وجمع المال لتوظيف الأساتذة، وإرسال البعثات إلى دول المشرق العربي، ولتحقيق ذلك كلفت الجمعية رئيسها البشير الإبراهيمي بالذهاب إلى القاهرة في عام 1952 لكي يقيم اتصالات مع الدول العربية والإسلامية في المشرق ويعرف بالجزائر هناك، وكان يرافق الإبراهيمي الأستاذ الورتلاني .

تعد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أكثر التيارات السياسية نجاحاً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بنشر جريدة "البصائر"بانتظام حتى قيام الثورة الجزائرية 1954، فساهمت بذلك في توعية أبناء الشعب الجزائري، والتمسك بالمبادئ الثلاث التي كانت تمثل شعار الجمعية منذ بداية تأسيسهاوهي: الإسلام، اللغة العربية، والوطن الجزائري.

كان لجمعية العلماء قاعدة شعبية كبيرة في الريف الجزائري، وكانت تدافع عن الشخصية الجزائرية وعدم التخلي عنها في حال الحصول على الجنسية الفرنسية، وتطالب باستمرار

بالحفاظ على اللغة العربية والتمسك بالإسلام، لذلك كانت الأحزاب الجزائرية الأخرى تحترم وجهة نظرها وتتفق معها في هذه النقاط.

وشاركت جمعية العلماء في التحالف الذي وقع بين الأحزاب السياسية الجزائرية من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال وذلك في حزيران عام 1951 وكان يمثل هذه **الأحزاب في هذا التحالف الشخصيات الوطنية التالية :**

1- حزب انتصار الحريات الديمقراطية : أحمد مزغنة، مولاي مرباح ، عبد الرحمن كيوان.

2- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين،أحمد توفيق المدني.

3- حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري* : أحمد فرنسيس، أحمد أبو منجل ، البشير بويجرا، قدور ساطور.

4- الحزب الشيوعي الجزائري : يونس كوش والسيد كاباليرو (147).

جمعت هذه الجبهة جميع التيارات السياسية وهذا ما كانت تصبو إليه جمعية العلماء منذ تأسيسها، وكانت بالفعل جبهة الدفاع عن الحرية، وكان أعضاؤها يجتمعون في مكتب جمعية العلماء لمناقشة المستجدات على الساحة السياسية الجزائرية، وكان أمين الخزينة في هذه الجبهة الشيخ العربي التبسي النائب الأول لرئيس الجمعية، وقد اتفق أعضاء الجبهة على مجموعة من المطالب قدموها لسلطات الاحتلال وذلك خدمة لأبناء شعبهم الجزائري ، **ويمكننا أن نجمل هذه المطالب في النقاط التالية:**

1- إطلاق سراح مصالي الحاج الذي كان يعيش تحت الإقامة الجبرية في منطقة بوزريعة الجزائرية.

2- إلغاء الانتخابات المزورة وإجراء انتخابات جديدة لا تتدخل فيها الحكومة الفرنسية.

3- التوقف عن الأعمال التعسفية ضد المناضلين السياسيين.

4- حرية الصحافة والسماح لكاتبي المقالات التعبير عن أرائهم الديمقراطية.

5- عدم تدخل السلطات الفرنسية في الشعائر الدينية الإسلامية في الجزائر(148).

إلا أن هذه الجبهة فشلت بسبب رفض الحزب الشيوعي الجزائري المشاركة في الانتخابات بحجة أن قيادته قررت أن تشارك بالحملة الانتخابية، وذلك يعطي فرصة للشعب لكي يسمع

صوت هذا الحزب ويتعرف على مواقفه السياسية وحقيقة ما يجري في البلاد، واستاء حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من تصرفات الحزب الشيوعي وانسحب عباس من الجبهة، وألقت السلطات الفرنسية القبض على عضو الجبهة والممثل للحزب الشيوعي الجزائري السيد كاباليرو واتهمته بالتأمر على الدولة.

عين أحمد توفيق المدني أميناً عاماً لجمعية العلماء في شباط عام 1952، وجاء تعيينه لنجاحه الباهر في جريدة البصائر الذي جعل منها منبراً يضيء طريق الحرية والتقدم في الجزائر، وتدعم موقف جمعية العلماء –كما ذكرنا سابقاً– بتكليف رئيسها بالذهاب إلى بلدان المشرق العربي وإجراء اتصالات مع الدول العربية والإسلامية والأوربية. وقد شهد بذلك محمد فاضل الجمالي حيث أكد زيارة البشير الإبراهيمي له في خريف عام 1951 في أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس، وطلب منه بصفته ممثلاً للعراق ونائباً لرئيس الجمعية العامة في تلك السنة إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة، ويذكر الجمالي أيضاً حضور الإبراهيمي حفل احتفال ليبيا باستقلالها عام 1951 بباريس، وإلقاءه خطاباً بين فيه إن الجزائر ستقوم ببطولات وتضحيات في سبيل نيل استقلالها وتحررها من الاستعمار الفرنسي(149).

وحسب مذكرات أحمد توفيق المدني الأمين العام لجمعية العلماء فأن هذه الجمعية لم تشارك فعلياً في الإعداد للثورة الجزائرية الكبرى، لكن بعض قادتها كانوا على علم أنها ستنطلق في خريف عام 1954، وكانوا على استعداد تام لتأييدها، وقد أشار لأحمد توفيق المدني بذلك المناضل أحمد دردو عندما استقبله الأخير في مدينة باتنه حيث جاء المدني لتدشين مدرسة فيها، وأكد له أن الثورة ستنطلق بعد عدة أيام ولكنه لا يعرف التاريخ المحدد بالضبط، وحرصاً على الاستجابة لنداء الثورة قام المدني الأمين العام لجمعية العلماء في الأول من تشرين الثاني من عام 1954 بدعوة أعضاء المجلس الإداري لجمعية العلماء بمدينة قسنطينة، وقرر المجلس مساندة ودعم الثورة الجزائرية بدون تحفظ(150). وقد بعث أحمد توفيق المدني بكتاب إلى رئيس الجمعية الموجود في القاهرة أبلغه فيه بأن الثورة الجزائرية قد انطلقت ضد المستعمرين، وأسندت قيادتها إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري، وطلب منه أن ينشر باسمه منشوراً عاماً يبارك الثورة ويدعو الأمة للمشاركة فيها روحاً ومالاً

(151). وبالفعل أصدر البشير الإبراهيمي بيان الشعب الجزائري حث فيه الشعب على النضال من أجل تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

4- دور الحزب الشيوعي الجزائري في النضال السياسي في هذه الفترة

حاول قادة الحزب الشيوعي الجزائري بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إدخال عناصر من المسلمين الجزائريين في صفوف الحزب مثل: الصادق هجريس، مبروك بلحوسين،بو علام خالفة، عمر أو صديق ،وبدأ الحزب يطبع نشرة باللغة العربية تحت اسم " الجزائر الجديدة"، كما نجح في زيادة أعداد المنتسبين إليه من تسعة ألاف عام 1945 إلى خمسة عشر ألفاً في عام 1947، وقد حافظ الحزب على هذا العدد حتى عام 1952، حيث انخفض في نهاية هذا العام إلى ألفي عضو.

بالمقابل، تضاءل عدد المستوطنين الأوربيين المنتسبين لهذا الحزب بعد عام 1946 وارتفع عدد المسلمين الجزائريين في اللجنة المركزية للحزب، وفي مؤتمره السادس الذي عقد في شباط 1952 حضره 142مندوب عن المسلمين الجزائريين و104 مندوب عن المستوطنين الأوروبيين، وتشكلت اللجنة المركزية من 30 عضواً مسلماً و17 عضواً أوربي (152).

على أية حال لم يستطع الحزب الشيوعي الجزائري أن يحقق قاعدة شعبية واسعة، وخاصة بعد اتهامه لحزب الشعب بأنه المحرك لأحداث أيار عام 1945 واتهامه أيضاً بأنه مؤيد للفاشية، فمنذ ذلك الوقت ازدادت العلاقات سوءاً بين الشيوعيين الجزائريين وحزب الشعب ولم يطرأ علبها أي تحسن، ثم أن أعضاء الحزب الشيوعي لم يقبلوا فكرة الانفصال عن فرنسا، وقد اتهموا بولائهم للشيوعية العالمية وتلقيهم التعليمات من فرنسا، كانت هذه من جملة الأسباب التي دفعت الحركة الوطنية الجزائرية التي تحالفت فيما بينها وانصهرت في الفترة مابين 1954و 1956، بعدم قبول الشيوعيين بهذا التحالف.

وكان الحزب الشيوعي الجزائري يعاني من عدة مشاكل هي التالية :

المشكلة الأولى- لم يتمكن الحزب الشيوعي الجزائري من تحقيق قاعدة شعبية ونيل ثقة الجماهير، وذلك لعدم اعتباره حزباً جزائرياً ، مع العلم أنه أول من اتهم أعضاء جيش وجبهة التحرير في 14 تشرين الثاني عام 1954 بأنهم لا يثقون بالجماهير لذلك إلتجؤوا إلى العمل العسكري(153).

المشكلة الثانية – أن أعضاء الحزب الشيوعي كانوا يحاولون المحافظة على مصالح فرنسا والجزائر في آن واحد، ولهذا فشلوا في إرضاء أي طرف منهما.

المشكلة الثالثة – كان الحزب الشيوعي الجزائري ضد استعمال العنف وحمل السلاح لإجبار فرنسا على الاعتراف بحقوق الجزائريين، ولهذا كانوا يستعملون الأسلوب الديمقراطي حتى ولو كانت الانتخابات مزورة من طرف الإدارة الاستعمارية، فمشاركتهم بهذه الانتخابات المزورة أفقدتهم شعبيتهم ومصداقيتهم بالكامل.

المشكلة الرابعة– كان الشيوعيون الجزائريون يعملون وفق خطة استراتيجية مستمدة من الشيوعية العالمية التي لا تتفق مع مصلحة الشعب الجزائري(154).

بالنتيجة لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري يشكل قوة ذات وزن على الساحة السياسية الجزائرية سواء قبل اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى أم بعدها. وكان أمينه العام السيد العربي بوهالي بين عامي 1947 و1962 على خلاف دائم مع مصالي الحاج رئيس حزب انتصار الحريات الديمقراطية ومع فرحات عباس رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري دون الحصول على أية نتيجة. ولعل الشخص الوحيد الذي شجع الحزب للوقوف إلى جانب جيش وجبهة التحرير الوطني هو صادق هجريس الذي انضم إلى الحزب عام 1951، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية عام 1952 ثم عضو المكتب السياسي عام 1955، وفي آذار عام 1956 قرر قادة الحزب الشيوعي الجزائري تأسيس منظمة عسكرية خاصة بهم أطلقوا عليها اسم" المحاربون للتحرير (Les combattants de la Libération) وتضم هذه المنظمة كل من الشخصيات التالية: بشير حاج علي، الصدق هجريس، قروج المسؤول عن ناحية مدينة الجزائر، بو علام خالفة ممثل ناحية وهران، ومن المستوطنين الأوروبيين: كامي لاريبيير ،جاك سالور، وليم سبورطيس مسؤول عن ناحية قسنطينة(155)، ولكن السلطات الفرنسية كشفت سر هذه المنظمة في 5 حزيران من العام نفسه، وقبضت على الأفراد الذين جندتهم ونقلتهم إلى ناحيتي الشلف وتنس. وفي الأول من تموز عام 1956 جرت مفاوضات بين الصادق هجريس من الحزب الشيوعي وعبان رمضان من حزب الشعب بشأن قبول بقية المحاربين الشيوعيين في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري،

وفي السنة نفسها تم تكليف عمر أو صديق بالولاية الرابعة والعمل من أجل دمج الشيوعيين في حركة التحرير الوطني في ولايته(156).

5- دور حزب الشعب في النضال السياسي في هذه الفترة

تم الإفراج عن مصالي الحاج في 20 حزيران عام 1946 ، ولكنه لم يتمكن من الوصول إلى الجزائر العاصمة إلا في 13 تشرين الأول العام نفسه، حيث بدأ بالعمل على إعادة هيكلية حزب الشعب من جديد، وشرع بتحضير نفسه وحزبه للمشاركة في الانتخابات التي ستجري في 10 تشرين الثاني من العام نفسه، وعندما دعا لعقد مؤتمر لحزب الشعب نشب خلاف بين مصالي الحاج زعيم الحزب وبعض أعضاء الحزب أمثال: الأمين دباغين، حسين لحول، عمر أوصديق الطيب بولحروف، الذين طالبوا بتأسيس تنظيم سري للقيام بعمل عسكري ضد الاحتلال الفرنسي بدلاً من الاكتفاء بالعمل الحزبي التقليدي(157)، وعلى أثر حدة النقاش والمشادات بين الطرفين انسحب الأمين دباغين ورفاقه، فما كان من مصالي الحاج إلا اتخاذ قرار سريع بإعطاء حزب الشعب اسم جديد هو"الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (158) "(Le Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques)، ورشح مصالي شخصيات بارزة من حزبه الجديد للانتخابات التشريعية وأطلق شعاراً على قائمة المرشحين من حزبه هو" قائمة لتحرير الشعب الجزائري"، لكن الإدارة الفرنسية قامت بشطب قائمة حزبه من الانتخابات، بما فيها اسم مصالي الحاج نفسه بحجة صدور أحكام ضدهم لأسباب سياسية، و في الوقت نفسه تم قبول بعض المرشحين من حزبه على الرغم من وجود أحكام ضدهم، على أية حال، حصل الحزب الجديد لمصالي الحاج على 5 مقاعد في الانتخابات التشريعية أي ما قدره 18% من أصوات الناخبين المشاركين فيها.

وقد حدث انقسام داخل الحزب حول مشاركة هؤلاء النواب في جلسات البرلمان الفرنسي أم لا، ولكن في النهاية حسم النقاش والخلاف واستقر الرأي على مشاركة هؤلاء النواب في جلسات البرلمان الفرنسي وهم: محمد خيضر، جمال دردور، الأمين دباغين، مسعود بو قادوم أحمد مزغنة، وفي الحقيقة لم يستقر الحال من الخلافات داخل صفوف الحزب فالمعارضون لمبدأ المشاركة بالانتخابات بدؤوا بحملة داخل الحزب، وحرضوا على عدم دفع

الاشتراكات، و في الوقت نفسه عاد عيمش في خريف عام 1946 وتزعم حملة مضادة لمصالي الحاج الذي تخلى برأيه عن مبادئ الحزب الأساسية التي تبناها نجم شمال أفريقيا، ولذلك بدأ يمهد لفكرة تأسيس حزب جديد لمحاربة فكرة المشاركة في الانتخابات القادمة(159).

ولحسم هذه الخلافات داخل صفوف الحزب قررت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عقد مؤتمرها الأول في 15 شباط عام 1947 على أمل خروجها بموقف موحد، ولكن أمالها باءت بالفشل وظهرت ثلاث مجموعات قوية داخل حزب الشعب حققت كل منها جزءاً من أهدافها، وعلى الرغم من جهود مصالي الحاج والضغوطات التي قام بها فقد نجح الأمين دباغين وأنصاره المؤيدين له بالشروع في العمل العسكري وخرجوا من المؤتمر منتصرين، حيث فشل مصالي الحاج في تأسيس حزب واحد يعمل في إطار الشرعية القانونية فقط . وخرج المؤتمرون بالقرارات التالية وانبثق عنها ثلاثة تيارات هي :

1- إنشاء حزب جديد أطلق عليه اسم: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية يعمل بطريقة قانونية ويشارك في الانتخابات المقبلة التي ستجري في الجزائر، ويقود هذا الحزب مصالي الحاج ويؤيده عمراني سعيد، مصطفاوي شوقي، الحاج الشرشالي.

2- التيارالثاني المؤيد للعمل العسكري ضد الاحتلال الفرنسي والذي يقوده الأمين دباغين ، ولكن مشكلة هذه المجموعة التي أسست المنظمة الخاصة في 13 تشرين الثاني عام 1947 أن أعضاؤها غير منسجمين بعضهم مع بعض، فالأمين دباغين، بوقادوم وبودة كانوا يميلون للعمل مع مصالي الحاج ويحبذون الإسلام والعمل الحربي، بينما كانت مجموعة أخرى عير متحمسة للقيم العربية الإسلامية ويمثلها: عمر أو صديق، بناي واعلي ، ولد حمودة وسعيد أكلي.

3- التيار الثالث وهي مجموعة حزب الشعب الجزائري التي يقودها بودة وكانت تعمل بطريقة سرية(160).

وافق البرلمان الفرنسي في 20 أيلول على القانون الجديد للجزائر وعلى الإصلاحات السياسية المتمثلة في تأسيس المجلس الجزائري الذي يتكون نصفه من المسلمين الجزائريين والنصف الأخر من المستوطنين الأوربيين، وبمقتضى هذا القانون تكون فرنسا ممثلة في

الجزائر بوساطة وزير منتدب، كما تم الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية،لكن قادة الأحزاب السياسية الجزائرية وخاصة حزب" الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة مصالي، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة عباس، رفضوا هذه الإصلاحات شكلاً ومضموناً(161)، وبينوا بأنها لا تنسجم مع مطالب الشعب الجزائري الطامح إلى الاستقلال والحرية وإخراج قوات الاحتلال الفرنسي من بلاده، وقد جرت مشاورات بين الأحزاب الجزائرية لتشكيل اتحاد وطني لخوض الانتخابات التشريعية التي ستجري في الجزائر في 15 كانون الثاني عام 1948، وكان مصالي الحاج قد اشترط على هذه الأحزاب في 9 تشرين الأول عام 1947 أن تكون خطة العمل المشتركة على أساس التمسك بمبدأ واحد هو: تأسيس مجلس نيابي جزائري ذو سيادة تامة، ولكن الحزب الشيوعي الجزائري تحفظ على ذلك وأبدى استعداده للتعاون مع المستوطنين الأوروبيين، وعندما جرت الانتخابات البلدية في 19 تشرين الأول عام 1947 حصل حزب" الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على نسبة 31 % من أصوات الناخبين المسلمين الجزائريين. وجرى لقاء تشاوري بين مصالي الحاج وفرحات عباس في 13 كانون الأول عام 1947 وذلك بناء على طلب عباس، الذي طلب من مصالي الحاج التخلي عن فكرة البرلمان الجزائري المستقل والقبول بتمثيل جزائري في البرلمان الفرنسي، ولكن مصالي رفض هذا الطرح وكان جوابه الحاسم في بيان أصدره في 17 كانون الثاني عام 1948 بقوله:" إن المفاوضات بيني وبين عباس قد وصلت إلى مأزق، وإن أي اتفاق بيننا يجب أن يتم على نقطة جوهرية هي: الحصول على الاستقلال عن طريق مجلس نيابي انتقالي(162).

وقد تطور الخلاف بين مصالي الحاج المؤيد للعمل الحزبي الشرعي وبين الأمين دباغين المحبذ للعمل العسكري عن طريق المنظمة الخاصة (L'Organisation Spécial)، وفي هذه الأثناء تغيرت السياسة الفرنسية في الجزائر، ففي 25 كانون الثاني عام 1948 شرعت الشرطة الفرنسية في تنفيذ السياسية القمعية، حيث تم إلقاء القبض على عدد من الشخصيات البارزة من حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في مدن عنابة، ودراع الميزان وبرج منايل. في الحقيقة، توقع الجميع من أن تغييراً ملحوظاً

سيحدث في الجزائر بعد صدور قانون 20 أيلول عام 1947، فالمجلس الجزائري الجديد سيتشكل من 60 نائباً جزائرياً و60 نائباً من المستوطنين الأوربيين، وكذلك يحق للجزائريين إرسال 15 نائباً لتمثيلهم في البرلمان الفرنسي في باريس، والسؤال المطروح هل يقبل المستوطنون الأوروبيون ذلك؟ بالطبع لا، ويكمن الحل للمشكلة وتجميد هذا القانون من وجهة نظرالمستوطنين في تزوير الانتخابات والضغط على فرنسا لإرسال حاكم جديد للجزائر يؤيد هؤلاء. بالمقابل، كانت استراتيجة مصالي الحاج تقوم على تدويل القضية الجزائرية والضغط على فرنسا لكي تمنح الجزائريين الحقوق السياسية التامة، وكذلك تنظيم وتجنيد الجماهير الشعبية الجزائرية ودعوتها للمظاهرات والقيام بأعمال عنف لتغيير الوضع لصالح الجزائر، عمل مصالي الحاج في هذا الإطار ففي 5 كانون الثاني عام 1948 قام بمحاولة ناجحة لإنشاء" لجنة المغرب العربي" بالتعاون مع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي، وتقرر أن يكون مقر اللجنة في القاهرة لتعريف دول المشرق العربي بقضايا المغرب العربي المصيرية ونصرتهم عن طريق جامعة الدول العربية(163). ولكن تعيين مارسيل أدموند ناجيلان(Marcel Edmond Naegelen) حاكم فرنسي جديد للجزائر في 11 شباط عام 1948 غيّر مجرى الأمور في الجزائر، فالحاكم الفرنسي الجديد معروف عنه باستعمال العنف ضد الانفصاليين في الألزاس الفرنسية.وبالفعل وبحسب شارل أدريه جوليان المؤرخ الفرنسي استطاع ناجيلان أن يقضي على الانفصاليين في حزب" الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"، لأنه كان يخشى أن تحقق هذه الحركة فوزاً ساحقاً في الانتخابات نظراً لقاعدتها الشعبية الجزائرية التي تؤيدها، لذلك استطاع مهندس تزوير الانتخابات أن يخفق نجاح هذه الحركة(164).

في الحقيقة، عانى حزب الشعب– بعد إطلاق سراح مصالي الحاج من السجن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية– من قضيتين هامتين :

الأولى– تمثلت في قمع السلطات الفرنسية لعدد من أعضاء الحزب بالسجن والملاحقات وتزوير الانتخابات.

الثانية–الانقسام في صفوف الحزب ووجود عناصر يسارية من القبائل الكبرى موجودة في فرنسا ومسيطرة على خلايا الحزب واللجنة المركزية. وقد بدأت الأزمة بالظهور في

1946/11/13 عندما اتهم مصالي الحاج من قبل بعض أعضاء الحزب وخاصة الأمين دباغين بالمماطلة وعدم رغبته بالقيام بعمل عسكري، فمنذ عام 1945 بدأ واغلي بناي يطالب بإنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالبربرية، ولكن اللجنة المركزية للحزب رفضت هذا الطلب. وفي شهر تشرين الثاني عام 1948 نجح رشيد علي يحيى في مؤتمر الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وأصبح عضواً في اللجنة الفيدرالية للحزب في فرنسا وذلك بدعم من واعلي وعمر ولد حمودة، وشرع اليساريون بالعمل من أجل تأسيس حركة شعبية للبربرية، وأقر أعضاء اللجنة الفيدرالية ذلك بأغلبية 28 صوتاً من أصل 32 صوتاً ،وأقروا استخدام القوة ضد اللجنة المركزية لحزب من أجل انتصار ....ورفض أي فكرة لاعتبار الجزائر عربية إسلامية(165). كما عارض رشيد علي يحيى قرار الحزب بتقديم الدعم والمساعدة لفلسطين ضد الاستعمار الصهيوني، ولكن كان رد قيادة الحزب سريعاً ففي شهر نيسان عام 1949 أتخذ قراراً بحل فيدرالية الحزب بفرنسا، وعزل رشيد علي يحيى من رئاسة تحرير جريدة النجم الجزائري التي كان يستعملها كمنبر للتنكر للجزائر العربية الإسلامية، كما قررت قيادة الحزب عزل قادة الحركة البربرية وأبعادهم عن اللجنة المركزية للحزب، ولم يسلم إلا آيت أحمد الذي دافع عنه مصالي الحاج ليبقى في اللجنة المركزية(166). ولكن تم إبعاد آيت أحمد عن المنظمة الخاصة للحزب وحل محله أحمد بن بيلا وذلك في شهر كانون الأول عام 1949، وقد أتخذ قراراً بإبعاد الأمين دباغين الذي يتزعم الجناح المؤيد للعمل العسكري في 2 كانون الأول عام 1949، لأنه صمت عند مناقشة قضية أنصار البربر في اللجنة المركزية للحزب. وبعد عزل الأمين دباغين قام عبان رمضان أحد مناضلي الحزب بشرح سياسة الحزب الجديد " الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" وتدعيم صفوفه، ويبدو لنا أن الحزب تخلص من العناصر المتطرفة فيه في نهاية عام 1949، وأصبحت اللجنة الفيدرالية للحزب في فرنسا تعين من قبل اللجنة المركزية للحزب في الجزائر، ولا يحق لها انتخاب قادتها بطريقة ديمقراطية، ويبدو أن هذا التطور كان أحد النتائج السلبية للأزمة البربرية. ومنذ أقرار المنظمة الخاصة وهي منظمة شبه عسكرية في المؤتمر الأول لحزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وذلك في 15 شباط عام 1947، وبعد تخلص الحزب من العناصر اليسارية والمحافظة على وحدة

الحزب، إلا أنه وقع باستمرار تحت ضغط الجناح العسكري في الحزب، وهو منظمة عسكرية يتمثل دورها في امتشاق السلاح وتدريب الأفراد الذين سيخوضون معركة التحرير في المستقبل، لكن مصالي الحاج أدرك بأن الوقت غير مناسب للقيام بأي عمل عسكري، وقد أسندت قيادة المنظمة الخاصةالسرية منذ تأسيسها إلى محمد بلوزداد ويساعده في ذلك أحمد محساس، وقد تكونت هذه المنظمةمن ثمان عناصر ثورية وهم: محمد بلوزداد، حسين أية احمد، بلحاج جيلالي، أحمد بن بيلا، محمد بوضياف، رجمي جيلالي، أحمد محساس، محمد ماروك(167). وعقدت المنظمة الخاصة أول اجتماع لها في حي القبة بالعاصمة الجزائرية في منزل بلوزداد في يوم 13 تشرين الثاني عام 1947، وبعد اجتماع ثانٍ أصيب بلوزداد بمرض نقل على أثره إلى فرنسا في شهر كانون الأول عام 1949 وتوفي فيها في شهر كانون الثاني عام 1952،وتم الاتفاق بعد وفاته على حسين أية أحمد كرئيس للمنظمة الخاصة، وكان نشيطاً نجح في تجنيد ألف شاب جزائري للقيام بالعمل العسكري وتوفير تدريبات عسكرية لهم. وفي شهر كانون الأول عام 1949 طلب أية أحمد بتقرير قدمه إلى اللجنة المركزية لحزب الشعب يقترح فيه القيام بعمل عسكري، ويشرح المساوئ التي تتعرض لها البلاد إذا انكشف أمر المنظمة الخاصة، ولكن حزب الشعب لم يرد على هذا التقرير وهذه المطالب وفضل التزام الصمت حيالها(168). بالمقابل، انكشف أمر المنظمة الخاصة لسلطات الاحتلال الفرنسي في النصف الأول من عام 1950 وقامت باعتقال قادتها، وذلك عندما غيرت قيادة المنظمة قبل عام وكانت تقوم بتدريبات عسكرية لخوض معركة التحرير، وقد استطاعت المنظمة في 5 نيسان عام 1950 القيام بالاستيلاء على ثلاثة ملايين ومئة وسبعين ألف فرنك فرنسي من بريد وهران فكانت هذه العملية الوحيدة الناجحة التي قامت بها المنظمة الخاصة ضد سلطات الاحتلال حتى تاريخه(169).

وعادت الخلافات تطفو على الساحة السياسية الجزائرية بين مصالي الحاج والمنظمة الخاصة السرية، فمصالي الحاج كان يريد أن يعمل بهدوء من أجل نجاح قائمة حزبه في انتخابات عام 1950، وكان يعارض القيام بعمل عسكري، ورغم اعتقال 363 من 200 عضواً في المنظمة الخاصة، فأن ذلك لم يزدها إلا قوة وعنفوان ولكن بالسر، وصدرت توجيهات بعد عام 1950 من قبل أعضاء المنظمة الخاصة لحل الحزب، لأن حزب الحركة

من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بدأ يتجه نحو تشكيل جبهة مشتركة من جميع الأحزاب الجزائرية للدفاع عن الاصلاحات السياسية، وهذا الاتجاه حسب محمد بوضياف أحد أبرز قادة المنظمة الخاصة يمنع الطابع الثوري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية(170).

بالمقابل، حاول أعضاء اللجنة المركزية لحزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في اجتماع آذار عام 1950 أن يرسموا مخططاً واضحاً لهياكل الحزب وتوحيد الصفوف، لكنهم لم يتفقوا على مخطط واضح وتضاربت أراؤهم حول دور زعيم الحزب مصالي الحاج وإعطائه صلاحيات واسعة، وهل يبقى قائداً للحزب مدى الحياة أو إعطاء حق الفيتو داخل الحزب، وأجل الاجتماع لمناقشة هذه القضايا حتى إشعار أخر. لكن القضية المهمة الأخرى التي أخذها أعضاء اللجنة المركزية للحزب والتي سببت انشقاقاً واسعاً في صفوف قيادة الحزب، هي دعوة مصالي الحاج للتحالف مع الأحزاب السياسية الجزائرية الأخرى لخوض الانتخابات التشريعية التي ستجري في 17 حزيران عام 1951، وبدأت بالفعل اتصالات بين حزب من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مع الحزب الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(171)، وبين كانون الثاني وآذار من عام 1951 جرت مفاوضات بين هذه الأحزاب وطلب فرحات عباس والبشير الإبراهيمي زعيما: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء، من مصالي الحاج أن يتحول من رجل ثوري إلى رجل سياسي، بمعنى على مصالي الحاج أن يحل حزب الشعب المحظور قانونياً كشرط للتحالف، وعدم القيام بأعمال عنف ضد فرنسا وقبول فكرة العمل القانوني في إطار إصلاحات عام 1947، لكن مصالي الحاج رفض التخلي عن مطالبته باستقلال الجزائر في أيار 1951 واعتبر هذه المقترحات مخالفة لبرنامجه السياسي، وكلف تمسكه بموقفه هذا انهيار اللجنة المركزية لحزبه حيث انسحب منها كل من: مصطفاوي، شنتوف، عمراني، شرشالي. وجاءت انتخابات 17 حزيران عام 1951 التشريعية التي زورتها الإدارة الفرنسية وخسر حزب مصالي الحاج مقاعده الخمسة في البرلمان الفرنسي، كما أن اللجنة المركزية قررت أثناء غياب مصالي في باريس التحالف مع حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء والحزب الشيوعي لتأسيس جبهة

وطنية مشتركة وذلك في اجتماعها في 5 آب عام 1951، وعندما علم مصالي الحاج بهذا التحالف أبدى تحفظاً عليه واعتبره مخالفاً لبرنامج حزبه الذي ينص على تأسيس برلمان جزائري مستقل، وجدد الحزب الشيوعي – الرافض لقيام برلمان جزائري كدولة مستقلة ورغبته بالارتباط مع فرنسا– هجومه على مصالي الحاج واتهمه بأنه وحزبه أصبح يمينياً ويقوده حسين لحول الأمين العام للحزب الذي يتزعم التيار المعتدل في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وكان لحول قد قدم استقالته من الأمانة العامة للحزب في آذار عام 1951. وعلى أثر هذه الاستقالة وبعد إجراء مشاوراته عين مصالي الحاج في آب من العام نفسه بن يوسف بن خدة أميناً عاماً للحزب بدلاً من حسين لحول، وكان بن خدة من الشخصيات المعتدلة في الحزب التي تحبذ التحالف والتعاون بين الأحزاب الجزائرية وذلك بقصد الحفاظ على الحريات العامة(172).

قرر مصالي الحاج في أيلول من العام نفسه القيام بجولة في بلدان المشرق العربي والاتصال مع عبد الكريم الخطابي وسفراء الدول العربية في الجامعة العربية بالقاهرة، وقد فشل التحالف بين الأحزاب السياسية الجزائرية فشلاً ذريعاً لأن الإدارة الفرنسية زورت الانتخابات وعينت عملاءها في كل دائرة انتخابية. وعندماعاد الحاج من رحلته المشرقية إلى ارض الجزائر في 16 كانون الثاني عام 1952 وجد قيادة الحزب تعاني من عزلة مع القاعدة، وتذمر الثوريون داخل الحزب والذين يطالبون بالقيام بالعمل العسكري، وعندما طلب من الأمين العام للحزب بن خدة بن يوسف إرسال مجموعة كبيرة من إطارات الحزب إلى القاهرة من التدريب هناك على العمل العسكري ولكن ابن خدة رفض ذلك ولم يرسل أحدا، وأمام هذه الخلافات العميقة في صفوف الحزب قرر مصالي الحاج أن يذهب بنفسه ويتصل بالجماهير ويقودها لخوض المعركة، وكان هذا القرار بمثابة ضربة قاضية لأعضاء اللجنة المركزية للحزب، لأنه كان من المفروض العمل داخل أجهزة الحزب والاتفاق على السياسة الواجب إتباعها لكن مصالي لم يفعل ذلك، ففي جولته في شرق الجزائر استطاع أن ينال إعجاب المناضلين في الحزب وحقق نجاحاً باهراً، إلا أن السلطات الفرنسية تضايقت من خطبه الثورية وألقت القبض عليه ونفته إلى فرنسا في 14 أيار عام 1952 وبذلك ترك خصومه منفردين في قيادة الحزب حتى يوم إعلان الثورة الجزائرية في الأول من تشرين

الثاني عام 1954(173). في الحقيقة، كان الجناح اليميني لحزب "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية " قد استولى على الحزب بصفة عملية بعد عقد المؤتمر الثاني للحزب بالجزائر العاصمة في الفترة الواقعة بين 4-6 نيسان عام 1953، وقام حسين لحول وبن يوسف خدة بوضع القوانين الجديدة للحزب واقترحوا أسماء الأعضاء الجدد الذين يحبذون سياستهم وذلك عن طريق تشكيل لجنة مؤلفة من: مصطفى بن بولعبد، مصالي الحاج –في المنفى– ، حسين لحول، بن يوسف بن خدة ودخلي، وذلك بقصد تشكيل المنظمة الخاصة (السرية) من جديد والشروع بالعمل العسكري، لكن هذه اللجنة كانت حبراً على ورق لأنها لم تجتمع ولا لمرة واحدة، وبذلك بقي الجناح العسكري خارج اللجنة المركزية للحزب(174). فالتغيير الجوهري في الحزب حدث في أثناء انعقاد المؤتمر الثاني بين 4-6 نيسان فقد اقترح مصالي الحاج ثلاثة أسماء يجب اختيار واحد منهم لمنصب الأمين العام للحزب والأسماء هي: بن يوسف بن خدة، حسن لحول مزغنة، وبعد التصويت بجولتين وقع الاختيار على بن يوسف بن خدة، وقام هو بدوره باختيار كل من: حسين لحول، سيد علي عبد الحميد، عبد الرحمن كيوان وفروخي كأعضاء مساعدين له في إدارة الحزب، وكان هذا انقلاباً على مصالي لأن بن خدة تخلص من أنصار مصالي وأبعدهم عن القيادة مثل: مولاي مرباح، بودا مزغنة الذين يعتبرون من المقربين لمصالي الحاج، واعتباراً من هذا التاريخ أنفرد الجناح اليمني للحزب بالسلطة وازدادت الخلافات والمشاكل بين مصالي وأعضاء حزبه (175).

استطاع أعضاء اللجنة المركزية في أثناء غياب مصالي الحاج عن مسرح الساحة السياسية منع أنصاره ومؤيديه من بسط نفوذهم على قيادة الحزب، إذ لم يستطيع أن يتحاور مع أعضاء اللجنة المركزية مباشرة، بل كان حواره معهم يتم عن طريق أنصاره في الحزب،استغل أعضاء اللجنة المركزية ذلك وعقدوا اجتماعاً في شهر نيسان عام 1954 واتفقوا على وضع استراتيجية جديدة للحزب ترتكز على النقاط التالية:

1- حرمان أنصار مصالي الحاج من استخدام الوسائل المادية والمعنوية ومنعهم من القيام بأي نشاط سياسي، وإعطاء تعليمات لمنتسبي الحزب بعدم دفع الاشتراكات المالية لكي لا يتسنى لأنصار الحاج القيام بهذا النشاط السياسي.

2- إعطاء إجازات مدفوعة الأجر لجميع المسؤولين البارزين في الحزب وحثهم على عدم القيام بأي نشاط سياسي يخدم المصاليين (لقب أطلق على أنصار مصالي الحاج).
3- إقامة تحالف مع خصوم المصاليين السابقين – أعضاء المنظمة الخاصة والسعي لإثبات حقيقة اساسية للمناضلين في الحزب وهي: أن أعضاء اللجنة المركزية ليسوا باشوات ومحاميين وموظفين يبحثون عن العمل بشرعية قانونية ممثلها يدعى مصالي الحاج، وإنما هم ثوريون ويعملون بانسجام وتفاهم مع الجناح المؤيد للعمل العسكري في الحزب(176).

لكن في حقيقة الأمر، لم يتعاون أعضاء المنظمة الخاصة مع أعضاء اللجنة المركزية ضد مصالي الحاج لأن هناك خلافات كبيرة بينهم، وهذا ما أكده محمد بوضياف بقوله:" بأن أعضاء المنظمة كان هدفهم الأساسي المحافظة على وحدة الحزب وإنهاء الخلاف القائم بين أعضاء اللجنة المركزية ومصالي الحاج ثم تنظيم أنفسهم لخوض معركة التحرير بالسلاح"(177). ونستنتج من ذلك إن علاقات الثوريين بالمركزيين كانت علاقات ظرفية وإن لكل مجموعة أهدافها الخاصة، وإن تعاون محمد بوضياف مع أعضاء اللجنة المركزية يأتي بحكم وظيفته في هذا الجهاز كمسؤول عن التنظيم في فيدرالية فرنسا، وكانت تربطه علاقات وطيدة مع مسؤولين أخرين في الحزب مثل: بوشبوبة المراقب العام للحزب وبشير دخلى مسؤول التنظيم في الجهاز نفسه(178)، ومهما يكن من أمر فأن دعوة الثوريين إلى عقد مؤتمر موسع وديمقراطي للحزب والخروج بقيادة ثورية لم تكن مقبولة من قبل مصالي الحاج زعيم الحزب لأنه لا يرغب بمشاركة المركزيين في المؤتمر. ثم أن بوضياف ساهم مع أعضاء المركزيين لمنع المصاليين من الاستيلاء على خلايا الحزب وتشكيل اللجان المؤيدة لمصالي الحاج، كل هذه الأسباب جعلت المصاليين يتهمون الثوريين (أعضاء المنظمة الخاصة)بأنهم ألعوبة بيد اللجنة المركزية للحزب وبالتالي سيفقدون مصداقيتهم وحيادهم في الموضوع، كما أن هذه العوامل ساهمت بفشل الثوريين في إقناع أي طرف على إنهاء الأزمة داخل الحزب وإنشاء قيادة ثورية جديدة. وعندما أدرك قادة المنظمة الخاصة إن مساعيهم الفردية غير مجدية لعقد مؤتمر موحد لأعضاء الحزب قرروا في 23 آذار عام 1954 إنشاء " اللجنة الثورية للوحدة والعمل"(Le Comité Révolutionnaire pour L'Union et l'Action)، وتشكلت اللجنة من القادة :

1- الحياديين: محمد بوضياف مسؤول في فيدرالية الحزب في فرنسا و مصطفى بن بولعيد عضو اللجنة المركزية للحزب.

2- المركزيين: بشير دخلى مسؤول التنظيم في الحزب وعضو اللجنة المركزية و رمضان بوشبوبة المراقب العام للتنظيم وعضو اللجنة المركزية للحزب.

أكد رابح بيطاط أن هذا التعاون اقتضته مصلحة الثورة، فالهدف من هذا التعاون مع اللجنة المركزية الاتصال بالقاعدة، وتبليغ نداء الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لحل القضية الجزائرية(179).

وعندما تأزم الوضع بين رئيس الحزب مصالي الحاج واللجنة المركزية لحزبه، قررت الأخيرة في اجتماع 1954/3/28 الاستقالة وتسليم السلطة إلى رئيس الحزب بقصد تنظيم مؤتمر وطني، كما أعطته مبلغاً من المال لكي يعمل على تحضير اللقاء بين المسؤولين خلال ثلاثة أشهر، وبالفعل سلمت السلطة إلى اللجنة المؤقتة التي اقترحها مصالي الحاج والمؤلفة من: مزعنة، مولاي مرباح، فيلالي، عبدلي ولعجال وذلك في شهر نيسان عام 1954، وبناء على تعليمات مصالي قام أعضاء اللجنة المؤقتة بإبعاد العناصر الموالية للجنة المركزية في الحزب، واعتبر هؤلاء هذا العمل تجاوزاً في صلاحيات اللجنة المؤقتة المنوط بها تهيئة الشؤون اليومية للحزب والعمل على تحضير للمؤتمر القادم للحزب، ورفض المركزيون هذه السياسة القائمة على تطهير العناصر المؤيدة للجنة المركزية، وفي اجتماع 23 أيار عام 1954 أصدرت اللجنة المركزية للحزب بياناً استنكرت فيه ما تقوم به اللجنة المؤقتة من أعمال مخالفة لقوانين الحزب(180). وفي مطلع أيار 1954 اتصل مزعنة بأعضاء الوفد الخارجي للحزب في القاهرة الذين أسسوا في 5 نيسان من العام نفسه " لجنة تحرير المغرب العربي" وطلب من محمد خيضر وأحمد بن بيلا القدوم إلى سويسرا والتحاور معهم بشأن المؤتمر الذي سينعقد في بلجيكا بين 14-17 حزيران، بالمقابل اتصل خيضر وبن بيلا بحسين لحول ومحمد يزيد(أعضاءاللجنة المركزية) وطلب منهما الحضور إلى بيرن عاصمة سويسرا، وأثناء هذا الاجتماع الذي اشترك به: أعضاء الوفد الخارجي بقيادة الحزب، اللجنة المركزية للحزب، اللجنة المؤقتة التي اقترحها مصالي الحاج، وقد حاولت الوفود الثلاثة التوصل إلى حل وسط وإنهاء الخلاف القائم بين مصالي الحاج

وأعضاء اللجنة المركزية للحزب، وبعد انتهاء الاجتماع ذهب مزعنة وحمل معه إلى مصالي وجهات نظر ومقترحات الوفود الثلاث لإنهاء الخلاف، وافق مصالي بشرط أن يعترف أعضاء اللجنة المركزية بذنوبهم وأخطائهم(181).

هوامش الفصل الثالث

1- أبو القاسم: الحركة الوطنية ، ج1 ، قسم 1 ، ص109-110.

2- أبو القاسم: الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص.61

3- أبو القاسم: المرجع نفسه، ص.62

4- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.518

5- أبو القاسم: الحركة الوطنية..، ج2، مرجع سابق، ص.151

6- بن عدة، عبد المجيد: مظاهر الإصلاح الاجتماعي والديني في الجزائر، رسالة ماجستير، إشراف جمال قنان، جامعة الجزائر ، معهد التاريخ،الجزائر 1992-1993، ص.129

7- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.519

8- أبو القاسم: الحركة الوطنية..، ج2، ص.399

9-Lazio.J: La naissance et le développement du mouvement de Libération Nationale en Algérie, 1919-1947,Budapest, Academial, 1998, pp.40-41.

10- Ageron, Charles Robert: Les Algériens musulmans et la France 1871-1914,p.1046.

11- بوحوش: مرجع سابق، ص206.

12- Nouchi, André: Enquete sur le niveau de vie des populationsrurales constantois, Paris, P.U.F, 1961,p.650.

13- Ageron: les algériens musulmans…., op, cit., p.187

14- بوحوش: مرجع سابق، ص.210

15- Ageron: les algériens musulmans…, op, cit., p. 224.

16- Felix, Falck: Guide économique de l'Algérie, Paris, Albin Michel, Editeur, 1922, p. 19.

17- بوحوش: مرجع سابق، ص 213-214.

18- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر..، مرجع سابق، ص519.

19- Ageron: op, cit., p. 259-260.

20- Ageron: op, cit., p.261.

21- بوحوش، عمار: العمال الجزائريين في فرنسا، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص.99

22- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.520

23-Ageron, Charles Robert: Politiques coloniales au Maghreb, Paris P.U.F, 1972, p.258.

24- دافيد، غوردن: ماضي الجزائر الفرنسية، منشورات جامعة أكسفورد، لندن 1966، ص.20

25- قنان: قضايا ودراسات...، مرجع سابق، ص .182

26- منطلقات وأسس الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص245.

27- Ageron: Les algériens musulmans…, op, cit.p.1054-1055.

28- بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر...، مرجع سابق، ص.220

29- Ageron: Politiques coloniales…, op, cit., p. 258.

30- بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر..، مرجع سابق، ص.220

31- Ageron: politiques coloniales, Op, cit., p.261.

32- Ageron: op, cit., p.273.

33- بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر...، مرجع سابق، ص.223

34- بوحوش، مرجع نفسه، ص .224

35- Ageron: Politiques…., op, cit., p. 279.

36- Ageron: Les Algériens…? Op, cit., p. 288.

37- Ageron: op, cit., p.228.

38-Morc, Lamuniere : Histoire de l'Algerie illustre de 1830 a nos jours, Paris, Gathier 1962, pp. 149-150.

39- بوعزيز، يحيى: اليمين في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص.42

40- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.521

41- بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر...، مرجع سابق، ص.231

42-La rassemblement franco-musulman algérienne(R.F.M.A).

43- عبد القادر، حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية،دار المعرفة، الجزائر، دار المعرفة، ص18-26-31.

44- قداش: مرجع سابق، ص.280

45- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.522

46- بوعزيز: اليمين في الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ص.45

47- Nouchi: La naissance du nationalisme Algérien , Paris, édition de minuit 1962, p.63.

48- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.523

49- جوليان، شارل أندريه: أفريقيا الشمالية تسير، تونس 1964، ص.133

50- Aron, Robert: Les origines de la guerre d'Algérie , ParisFayard, 1962, pp.72-73.

51- هناك اختلاف بين المراجع حول اليوم الذي تأسس فيه النجم فعلى سبيل المثال: فارس يذكر في 26 حزيران،وفي منطلقات وأسس الحركة الوطنية في 20 حزيران، أما أجيرون فيذكر في 15 حزيران (المؤلف).

52-Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine, op, cit.,p.350.

53-Stora,Banjamin:Messali Hadj, 1898-1974, Paris, Sycanone, 1982, p. 131.

54- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص529-530.

55- قداش: مرجع سابق، ص.303

56- Nouchi: La naissance de nationalisme Algérien, op,cit.,p.62.

57- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص531-532.

58- زوزو،عبد الحميد: دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص.85

59-Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine, op,cit.?p.351.

60- فارس،محمد خير: مصالي الحاج ونجم شمال أفريقيا خلال مذكرات مصالي الحاج ،مجلة دراسات تاريخية، السنة العشرون، العددان 69-70 تموز –كانون الأول، دمشق 1999، ص206-207.

61- Massali, L'hadj: Mémoires, textes ,établi par Ronard Roche brune, édition Jacques lattes, Paris 1985? P.76.
62- Stora, Benjamin: Messali Hadj 1998-1974,Paris le sycamone 31982, p. 127.

62- بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر...، مرجع سابق، ص292.

64- Les mémoires de Messali l'Hadj, p.188.

65- بوحوش: التاريخ لسياسي للجزائر..، مرجع سابق، ص.294

66- قنانش، محمد، قداش محفوض: نجم شمال أفريقيا ، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص.11

67- Stora: op, cit., p. 143.

68- قناش، قداش: المرجع نفسه، ص60.

69- منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية..، مرجع سابق، ص.253

70- الخطيب، أحمد: حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية ونشاطه السياسي والاجتماعي، الجزء الأول ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1986، ص.203

71- قنانش، قداش: مرجع سابق، ص.12

72-Stora: op, cit., p.155.
73-Stora: op, cit., p.159.

74- مناصرية، يوسف: الاتجاه الثوري للحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص.191

75- بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر...، مرجع سابق، ص.301

76- بوحوش: المرجع نفسه، ص.302

77- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص533.

78- Stora: op, cit., p.164.
79- Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine, op, cit., p.355.
80- Stora: op, cit., p.169. voir aussi , Ageron, Histoire, p.356.
81- Ageron : Op, cit.,p. 356.

82- بوحوش: مرجع سابق، ص 303.

83- Stora: op, cit., p.181.

84- بوحوش: المرجع نفسه، ص305.

85- Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine? Op,cit.,p.585.

86- بوحوش: مرجع سابق، 244-245.

87-الجويلي، نصر: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين السياسة والدين، المجلة التاريخيةالمغاربية، عدد 49-50، حزيران 1981، ص.109

88- بوصفصاف، عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وموقفها من ظهور الحركة البربرية في الجزائر، المجلة التاريخية المغربية، عدد 63-64 تموز 1991، ص 243-244.

89- بوحوش: مرجع سابق، ص246-247.

90- بوحوش: المرجع نفسه، ص.250

91- Ageron: op, cit., p. 331.

92- Merad, Ali: Le reformisme musulmans en Algérie de 1925-1967? Paris 1940, p. 49.

93- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.526

94- Ageron: Histoire de l'Algérie …., op, cit., p.333.

95- بوحوش: مرجع سابق، ص252.

96- Ageron: op, cit., p. 342.

97- Nouchi: La naissance de nationalisme Algérienne, p. 69.

98- Nouchi: op, cit., p. 70-71.

99- بو حوش، مرجع سابق، ص259.

100- جريدة الشهاب، عدد تموز 1936، أنظر أيضاً بو عزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية...، مرجع سابق، ص 52-54.

101- Nouchi: La naissance du nationalisme algérienne , op, cit., p. 86.

102- عبد القادر: مرجع سابق، ص 75-76.

103- بوحوش: مرجع سابق، ص .263

104- Ageron: Histoire de l'Algérie …, op, cit., p.347.

105- بوحوش: مرجع سابق، ص264، أنظر أيضاً، أحمد توفيق المدني: حياة كفاح ، الجزء الثاني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص .261

106- بوحوش: مرجع سابق، ص.280

107- إذاً كانوا شيوعيون جزائريون من حيث الولادة ولكنهم كانوا فرنسيون من حيث النسب والمواقف.

108- منطلقات وأسس الحركة الوطنية..، مرجع سابق، ص 275-276-277.

109- أبو القاسم: الحركة الوطنية، الجزء الثانس..، مرجع سابق، ص .342

110- المرجع نفسه، ص.343

111- منطلقات وأسس الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ص279-280.

112- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، ص.534

113- Ageron: Histoire de l'Algérie…, op, cit., p. 556.

114- المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح ة الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977، ص.366

115- عبد القادر :مرجع سابق، ص.93

116- أبو القاسم: الحركة الوطنية ، الجزء الثالث...، مرجع سابق، ص 208.أنظر أيضاً،جوليان: أفريقيا الشمالية تسير، مرجع سابق، ص314-4-315.

117- عبد القادر: مرجع سابق، ص.93

118- المرجع نفسه، ص.94

119- المرجع نفسه، ص95-96.

120- قداش: مرجع سابق، ص.340

121- La couture, Jean: Cinque hommes et la France, p. 266.

122- قداش، محفوض: نصوص ووثائق في الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزائر 1987، ص692، أنظر أيضاً، قداش، جزائر الجزائريين،مرجع سابق، ص.353

123- بوحوش: مرجع سابق، ص.267

124- قداش: نصوص ووثائق...، ص341-343.

125- أبو القاسم: الحركة الوطنية ، ج3..، مرجع سابق، ص211، أنظر أيضاً، جوليان : أفريقيا الشمالية تسير، ص.316

126- بوحوش: مرجع سابق، ص .267

127- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص 539.

128- عبد القادر ،مرجع سابق، ص 101.

129- المرجع نفسه، ص.100

130- المرجع نفسه، ص.101

131- Stora: Messali al-Hadj…., op, cit., p. 189.

132- بوحوش: مرجع سابق، ص239.

133- Harbi, Mohamed: Aux origines du Front de Libération Nationale : la scission du P.P.A (Parti du Peule Algérien), M-T.L.D(Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques, Paris1975, p.21.

134- Ageron: histoire de l'Algérie, op, cit., p.587.

135- عبد القادر: مرجع سابق،ص 106-107.

136- المرجع نفسه، ص.109

137- قداش: جزائر الجزائريين...، مرجع سابق، ص344.

138- عبد القادر، مرجع سابق، ص.110

139- Aron: op, cit., p.250.

140- Aron: op, cit., p. 253.

141- Nouchi: La naissance du nationalisme Algérienne, op, cit., p. 149.

142- Ageron: histoire de l'Algérie contemporaine ,op, cit., p. 610.

143-Nouchi: op, cit., p. 153.

144- Abbas, Farhat: Autopsie du guerre , édition Gannier, 1980, pp.77-83.

145- Abbas: op, cit., pp.150-153.

146- Stora: op, cit.,p. 189.

* على الرغم من قار فرحات عباس- بعد خروجه من السجن- بعدم العمل مع مصالي الحاج إلا أن مصلحة الوطن وضرورة اتحاد الأحزاب الجزائرية في وجه السياسة الاستعمارية الفرنسية دفعا عباس إلى الرجوع عن قراره (المؤلف).

147- بوحوش: مرجع سابقة ص 269.

148- المدني: حياة كفاح...، مرجع سابق، ص 402-403.

149- بوحوش: مرجع سابقة ص 271. أنظر أيضاً، محمد فاضل الجمالي: الشيخ البشير الإبراهيمي ورسالته التربوية، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 5 كانون الثاني 1976، ص57-61.

150- المدني: حياة كفاح، ج2، مرجع سابق، ص411-412.

151- المدني: حياة كفاح، الجزء الثالث، ص 23-24.

152- Ageron: histoire de l'Algérie …, op, cit., p.599.

153- بوحوش: مرجع سابق، ص285.

154- Harbi, Mohamed: F.L.N: Mirage et Réalité, Paris 1980. P. 138.

155- بوحوش:مرجع سابق، ص287.

156- Harbi: op, cit., p. 138.

157- Ageron: histoire de l'Algérie Contemporaine, op, cit., p.587.

158- عبد القادر: مرجع سابق، ص 125.

159- بوحوش: مرجع سابق، ص 312.

160- Harbi: op, cit., p. 29.

161- عبد القادر: مرجع سابق، ص128-129.

162- Stora: Messali Hadj, op, cit., p. 206.

163- Harbi: op, cit., p. 33.

164- Julien, André: L'Afrique en marche, Paris , juliard, Paris 1952, PP. 325-326.

165- Harbi: op, cit., p. 65.

166- Harbis: op, cit., p. 38.

167- بوحوش: مرجع سابق، ص 320.

168- عباس، محمد: ثوار وعظماء الجزائر، مطبعة دحلب، الجزائر 1991، ص154.أنظر أيضاً،بوحوش، مرجع سابق،ص 321.

169- Harbi: op, cit., p. 56.

170- عباس: المرجع نفسه، ص113.

171- Harbi: op, cit., p. 84.

172- op, cit., p.43-45.

173- Stroa: op, cit., p. 212.

174- Harbi: op, cit., p. 49.

175- op, cit., p. 50.
176- Harbi: Mirage et réalité, op,cit., p. 95.

177– عباس: مرجع سابق، ص62.

178– بوحوش: مرجع سابق، ص.334

179– عباس: مرجع سابق، ص 78. أنظر أيضاً بوحوش، النظام السياسي ، ص.335

180– بوحوش: مرجع سابق، ص.337

181– المرجع نفسه، ص 338.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الرابع

الثورة الجزائرية الكبرى في الأول من تشرين الثاني عام 1954

بدأت الثورة الجزائرية المسلحة تلوح في الأفق منذ أحداث 8 أيار عام 1945 والمجازر التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الفرنسي بحق الشعب الجزائري الأعزل، والتي ترقى إلى جرائم حرب، وخاصة في المنطقة الشرقية من البلاد، في مدن سطيف وقالمة وخراطة، والتي ذهب ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد وعدد كبير من المعتقلين ونفي وإبعاد عدد من قادة الوطنية الجزائرية وخاصة الرئيسة منها مثل: مصالي الحاج رئيس حزب الشعب وفرحات عباس رئيس حزب أصدقاء البيان والحرية، وقد تحمس بعض المناضلين في حزب الشعب الجزائري لهذه الثورة بشكل جدي وخاصة بعد انعقاد المؤتمر الأول لحزب" من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" في 15 شباط عام 1947، والذي فشل فيه مصالي الحاج في إعادة هيكلية الحزب بعد خروجه من السجن في 13 تشرين الأول عام 1946، وتأسيس حزب موحد، ونجح الجناح المؤيد للعمل العسكري في الحزب بقيادة الأمين دباغين في تأسيس المنظمة السرية الخاصة للعمل العسكري، لأنهم رأوا أن العمل الدبلوماسي والقانوني والمشاركة في الانتخابات التشريعية المزورة لم تجدِ نفعاً في تحقيق الاستقلال للشعب الجزائري. ومع تفاقم النزاعات بين أعضاء حزب الشعب رأى الثوريون في الحزب (المنظمة الخاصة) وحرصاً منهم على إنقاذ وحدة الحزب فعملوا على تأسيس " اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في 23 آذار عام 1954 وهي مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان من المنظمة الخاصة وهم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، واثنان من اللجنة المركزية للحزب وهما: البشير دخلي ورمضان بوشبوبة. حاولت هذه اللجنة إعادة الوحدة لحزب الشعب وفكرت في تنظيم مؤتمر واسع ينتخب قيادة ثورية بطريقة ديمقراطية، وأكدت حيادها بين المصاليين والمركزيين، وأسست جريدة داخلية أطلقت عليها اسم "الوطني " لنشر أهدافها(1).

وأكد رابح بيطاط أن العناصر الثورية في" اللجنة الثورية للوحدة والعمل" كانت قد حافظت على علاقتها بأعضاء اللجنة المركزية إلى أن تأكدت أنها حققت إلى حد ما، ما كانت

تصبو إليه من هذه العلاقة وهو تبليغ نداء الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لحل القضية الجزائرية. عندئذ تقرر حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل والدعوة إلى اجتماع تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح وذلك بقصد دراسةالوضعية المترتبة على الطريق المسدود الذي وصلت إليه اللجنة الثورية، وفي 25 حزيران 1954 اجتمع الأعضاءال22 من الثوريين(2)، وقرروا لانتقال إلى العمل المسلح بعد أن عجزت قيادة حزبهم من الانتقال من النضال السياسي– من خلال الانتخابات المحلية المزورة–إلى مرحلة النضال العسكري لاسترجاع السيادة الجزائرية بقوة السلاح، وقد ترأس الاجتماع الذي انعقد في منزل إلياس دريش في مدينة الجزائر المناضل مصطفى بن بولعيد بينما قام كل من: محمد بوضياف ،العربي بن مهيدي، وديدش مراد بتقديم تقارير مختلفة شرحوا فيها ما جرى على الساحة الجزائرية، وعند مناقشة هذه التقارير حدث جدل بين الحاضرين، فهناك من كان يفضل القيام بالثورة في الوقت المناسب، بينما كان هناك قسم أخر يدعو إلى الشروع بالكفاح المسلح بسرعة، وبعد أخذ ورد قام المناضل سويداني بو جمعة وألقى كلمة مؤثرة في الحاضرين، وقال هل نحن ثوريون أم لا؟ وإذا كنا شرفاء مع أنفسنا فماذا ننتظر للقيام بالثورة ؟ وانتهى الاجتماع بالمصادقة على لائحة تتضمن النقاط الرئيسية التالية:

1- إدانة انقسام الحزب والمتسببين فيه.

2-إعلان عن عزيمة مجموعة من المناضلين على محو أثار الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية في الجزائر من الانهيار.

3- ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية(3).

وتم انتخاب محمد بوضياف بالاقتراع السري كمسؤول وطني، وكلف بتشكيل أمانة تنفيذية تتولى قيادة الحركة الثورية وتطبيق القرارات التي اتخذتها مجموعة ال22، وفي اليوم الثاني في 26 حزيران قام بوضياف بتشكيل الأمانة التنفيذية من نفس المسؤولين الذين يرجع لهم الفضل في عقد هذا الاجتماع وهم:

1- محمد بوضياف رئيساً.

2- العربي بن مهيدي عضواً.

3- مصطفى بن بولعيد عضواً.
4- مراد ديدوش عضواً.
5- رابح بيطاط عضواً.

وقد عقد أول اجتماع للأمانة التنفيذية في حي القصبة بالجزائر العاصمة في منزل عيسى كشيدة في شارع بربروس، ودرس الأعضاء اللائحة المصادق عليها في 25 حزيران عام 1954 ووضعوا قانوناً داخلياً للجنة وقرروا ما يلي:

1- تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.

2- استئناف التنظيم العسكري بالاعتماد على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.

3- تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح وصنع المفرقعات اللازمة للثورة المسلحة.

وكلف مراد ديدوش بصفته مسؤولاً عن منطقة العاصمة أن يتصل بالقبائل الكبرى، ويحاول إقناعهم بالانضمام إلى مجموعة ال22، وذلك حتى تكون الثورة عارمة شاملة ويصعب على فرنسا أن تقضي عليها في مهدها إذا كانت منحصرة في منطقة واحدة(4).

أما القوة الثانية المؤيدة للثورة ولم تشارك في اجتماع ال22 فهي منطقة القبائل الكبرى، وكان قائدها كريم بلقاسم من أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكان يميل إلى مصالي الحاج وأرسل وفداً من بلاد القبائل إلى مؤتمر مصالي الحاج الذي انعقد في بلجيكا- كما ذكرنا سابقاً- بنفس الوقت كان متحفظاً من محمد بوضياف وأعضاء اللجنة الثورية وذلك لأن هناك علاقة قوية تربطهم باللجنة المركزية التي كرهها وأبعدها مصالي الحاج. وأخيراً تم إقناع كريم بلقاسم بالانضمام إلى مجموعة ال22 وحركتهم الثورية، وأيدهم بالعمل المسلح ضد الاحتلال الفرنسي.

أما المجموعة الثالثة التي كانت مؤيدة للعمل المسلح ولكنها لم تشارك في اجتماع ال22 ، فهي مجموعة الوفد الخارجي للحزب التي استقرت بالقاهرة، وكانت تتكون من: محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين أية احمد، وكان أحمد بن بلة مسؤولاً عن شراء السلاح وتزويد عناصر الثورة في الجزائر، بينما كان محمد خيضر المسؤول السياسي في هذا الوفد ويساعده أية أحمد(5).

عقد القادة الستة –بانضمام كريم بلقاسم– للأمانة التنفيذية سلسلة من الاجتماعات ابتداءً من شهر أيلول عام 1954، وقاموا بمناقشة الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة، وقد اتفق القادة الستة في النهاية، وهم الأمانة التنفيذية للحركة الثورية والمؤلفة من الشخصيات التالية: محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، رابح بيطاط وكريم بلقاسم على النقاط الرئيسة التالية:

1– تسمية المنظمة السياسية ب" جبهة التحرير الوطني الجزائري".

2– تسمية المنظمة العسكرية ب" جيش التحرير الوطني الجزائري".

3– اللامركزية في العمل نظراً لاتساع رقعة الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي يسير الثورة في وقت يصعب فيه الاتصالات.

4– ترك حرية العمل في البداية لكل منطقة حتى يتسنى عقد مؤتمر وطني في المستقبل.

5– نظراً لفشل الأحزاب في توحيدهم واستحالة الاتفاق على من يقود حركة التحرير فقد تقرر خلق جبهة جديدة ينضم إليها الأشخاص بصفة فردية إذا كانوا متفقين على أهدافها وتوجيهاتها(6).

6– اعتبار يوم 15 تشرين الأول 1954 هو الانطلاق للثورة الجزائرية الكبرى، إلا أن هذا اليوم تغير بعد أن علم أن علال الفاسي أفشى سر إعلان الثورة إلى محمد يزيد عضو اللجنة المركزية للحزب في القاهرة، وإن حسين لحول تمكن من معرفة تاريخ الثورة عن طريق بعض المناضلين الذين جندهم سويداني بو جمعة من فرقته.

7– إعطاء الأولوية للداخل لأن الوفد الخارجي يقتصر دوره على شراء السلاح والذخيرة والقيام بالدعاية ، أما القرارات فأنها تصدر من القادة المحاربين داخل الأراضي الجزائرية.

8– توزيع المسؤوليات في داخل الجزائر كالتالي:

المنطقة الأولى– بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شيهاني.

المنطقة الثانية– بقيادة مراد ديدوش ونائبه يوسف زيغود.

المنطقة الثالثة– بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران.

المنطقة الرابعة– بقيادة رابح بيطاط ونائبه بوجمعة سويداني.

المنطقة الخامسة– بقيادة العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف.

المنطقة السادسة– يتم تعين قيادتها فيما بعد(7).

إذاً قسمت البلاد الجزائرية إلى خمس مناطق فعلية واستبعدت الصحراء التي كانت تمثل المنطقة السادسة من هذا التقسيم، فالمنطقة الأولى تشمل الأوراس، والثانية شمال قسنطينة، والثالثة منطقة القبائل، أما الرابعة في منطقة الجزائر العاصمة، والمنطقة الخامسة تضم وهران(8). في الحقيقة، كان أعضاء اللجنة الثورية رؤساء عسكريين يقودون المعارك على الأرض، ومفوضون سياسيون يشرحون غايات النضال المسلح، وجامعوا أموال يحصلون على المال الضروري للثورة، وأمناء سر يكتبون البيانات والرسائل.

أما فيما يتعلق بمحمد بوضياف رئيس اللجنة فقد تقرر أن يغادر الجزائر ويلتحق بالقاهرة ويتصل مع الوفد الخارجي ويزوده بالوثائق اللازمة لإعلان الثورة،وإذاعة بيان الثورة على أمواج صوت العرب من القاهرة، غير أنه تأخر في سويسرا ولم يصل إلا في 2 تشرين الثاني عام 1954، ولكنه كان قد أرسل بيان الثورة بالبريد السريع وأذيع في الأول من تشرين الثاني من العام نفسه، ولكي لا تتسرب المعلومات عن بيان الأول من تشرين الثاني فقد قرر قادة المنطقة فرض رقابة على الصحفي محمد العيشاوي الذي تولى طباعة وسحب البيان بعد أن قام بتحريره محمد بوضياف ومراد ديدوش(9). وفي 10 و24 تشرين الثاني من عام 1954 عقد أعضاء اللجنة الستة اجتماعين، وفيهما تقرر تسمية المنظمة الثورية الجديدة" جبهة التحرير الوطني الجزائري"، وفتح باب العضوية فيها لكل من يرغب في المساهمة في تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي وكان الانضمام فردياً وليس حزبياً، كما تمت في هذين الاجتماعين الموافقة على جميع الترتيبات الخاصة بالشروع في العمل الثوري.

فاللجنة بأعضائها الستة قررت البدء بالثورة يوم الأحد في الأول من تشرين الثاني عام 1954، ويبدو إن قيادة اللجنة الثورية لجبهة التحرير الوطني الجزائري قد وضعت إستراتيجية بسيطة في اجتماعها الأخير ببولغين في 24 تشرين الأول عام 1954، خلاصتها وضع الجميع أمام الأمر الواقع، أي الشروع بحرب التحرير، ومن لا يتقدم للمساهمة فيها يعتبر غير وطني، وقد ذهب كل من القادة الخمسة إلى مناطقهم (ولاياتهم) التي يرأسونها في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول، والتي ستنطلق منها العمليات

العسكرية في ليل الأحد أي صباح الأول من تشرين الثاني، على أن يلتقي الجميع في شهر كانون الثاني لمراجعة إستراتيجية العمل الثوري(10).

1- أسباب الثورة الجزائرية

قبل الحديث عن أحداث الثورة الجزائرية لابد لنا أن نذكر الأسباب التي أدت إلى انفجارها وذلك من خلال المعلومات التي أوردناها والظروف المحلية الإقليمية والدولية التي استفاد منها منظمي هذا الثورة، **فهذه الأسباب نجملها فيما يلي:**

1- كانت الظروف الداخلية والإقليمية مناسبة لقيام الثورة، وكان مقرراً لها أن تقوم قبل ذلك لولا اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل السلطات الفرنسية في النصف الثاني من عام 1950 واعتقال أعضائها، والأمر الثاني الذي أخرها تفاقم النزاعات و الانقسامات في صفوف حزب الشعب الجزائري.

2- وكانت الظروف الدولية أيضاً مناسبة لقيام الثورة: لأن الحرب العالمية الثانية غيرت موازين القوى، فتحولت الدولتان الاستعماريتان فرنسا وانكلترا إلى دول من الدرجة الثانية وحل محلهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

3- لعب الاتحاد السوفياتي دوراً بارزاً في دعم الشعوب المستعمرة ومنها الجزائر وشجع حركات التحرر الوطني فيها ودعمها مادياً وعسكرياً.

4- نشاط حركات التحرر الوطني في أسيا وأفريقيا- مستفيدة من دعم الاتحاد السوفياتي- فاستقلت سورية ولبنان عام 1946، وكان لهذا الاستقلال تأثير كبير على دول شمال أفريقيا المستعمرة من قبل فرنسا، لأنه أول انتصار لحركة التحرر الوطني العربي في المشرق على الاستعمار الفرنسي.

5- نجاح الثورة المصرية علم 1952 بقيادة عبد الناصر والتي وضعت حداً لأسرة محمد علي الحاكمة بشكل فعلي اعتباراً من عام 1805، وأجبرت الانكليز المتواطئين معها بالجلاء عن الأراضي المصرية، كما لعبت مصر دور الحاضن لقيادات الثورة الجزائرية ودعمتها بالمال والسلاح وأحياناً بالتخطيط.

6- نجاح حركة التحرير الوطنية الفيتنامية وتوجيه ضربة قاصمة لفرنسا في معركة ديان بيان فو والتي أفقدت فرنسا شرعية وجودها الوحيدة (أي حق الأقوى).

7- كما لعب تحرك المناضلين التونسيين والمغاربة دوراً حاسماً في تسريع إعلان الثورة الجزائرية الكبرى كمظهر من مظاهر وحدة الكفاح المسلح بين شعوب المغرب العربي(11).

في الحقيقة، اندلعت الثورة الجزائرية الكبرى في تاريخها المحدد في الأول من تشرين الثاني عام 1954، ولكن لم يتفق معلنوها في الداخل والخارج على قائد لهذه الثورة، وهذا الأمر شكل أحد العثرات أمام تقدم الثورة في بداية انطلاقها، واشتد الخلاف بين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف من جهة بعض الأعضاء من اللجنة المركزية لحزب الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، هذه الصراعات أذهلت فرحات عباس وكتب في مذكراته يقول: " كنت مصعوقاً بفعل الصراعات الحاصلة على مستوى القمة"، ولكن من كان يحرك خيوط هذا الصراع الذي سماه محمد بوضياف الصراع على الرقم واحد؟ حسب عباس وعدد من المؤرخين منهم محمد حريب أحمد بن بلة حيث يعتبر الأخير نفسه القائد الأعلى للثورة فهو من الرجال القادة التاريخين للحزب، ورئيس المنظمة السرية، ويحظى بدعم المخابرات المصرية التي دعمت الثورة بالتسليح، فأعطاه ذلك حق اعتبار نفسه القائد العام للثورة وزعيمها، وكان يتصرف على هذا النحو مما أثار حفيظة حسين أية احمد ومحمد خيدر وكريم يالقاسم(12).

2- اندلاع الثورة وأحداثها

بدأت الثورة كما خطط لها في الأول من تشرين الثاني عام 1954 بهجمات بالسلاح الخفيف في جميع المناطق الخمسة التي اتفقت عليها الحركة الثورية المنبثقة عن اجتماع ال22 في 25 حزيران عام 1954، ويفسر بن بلة سبب السرعة في تفجير الثورة قبل أن يتوفر لهم السلاح الكافي بقوله: " كنا نعلق على غرة تشرين الثاني نتيجتين: أحدهما عظيمة الأهمية وبعيدة المدى: هي جعل الشعب الجزائري برمته يلتف حول عمل شنته أقلية نشيطة، والثانية تعود لخطأ من الخصم وقد ارتكبه كما كنا نأمل وحصلنا فيها على ربح عظيم: وهو قيام الحكومة الفرنسية بحل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وسجن مسؤوليها، وهكذا خلصتنا من ساسة وسياسيين: كنا نحسبهم شركاءنا ولكنهم كانوا يضايقون عملنا بالبلبلة التي كانوا يشيعونها في أفكار الجماهير، وهكذا بفضل الخصم أصبحت جبهة التحرير الوطني الجزائري التي أسستها المنظمة الخاصة هي القوة السياسية

الوحيدة في الجزائر(13)، وبالفعل حلت سلطات الاحتلال الفرنسي حزب مصالي الحاج "من اجل انتصار الحريات الديمقراطية" في 5 تشرين الثاني ولاحقت أعضاءه بالسجن أو بالنفي، وقتلت نائب جمعية العلماء الشيخ العربي التبسي عام 1956، وتمكن عباس من الهرب إلى مصر والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري(14).

اعتمدت الثورة على المساعدات العربية بصورة خاصة، وكان عدد من زعماء الثورة – وخاصة أحمد بن بلة الذي يعمل في المكتب الخارجي في القاهرة–يتنقلون بين البلدان العربية للحصول على المساعدات وتأمين إيصالهاإلى الثوار عبر ليبيا وتونس والمغرب العربي، وقدمت الدول العربية جميعها المساعدات للثورة الجزائرية وبصورة خاصة مصر وسورية، حيث لعبتا دوراً بارزاً، نالت مصر عقاباً على دعمها للثورة بالعدوان الثلاثي الفرنسي–الانكليزي–الإسرائيلي عليها في حزيران عام 1956، الذي كان مخططاً له لتحطيم الثورة المصرية ثم يتحول العدوان نحو سورية لتأديبها ،لكن العدوان الاستعماري الثلاثي على مصر فشل، واستمر الدعم المصري–السوري للثورة الجزائرية وأعطاها قوة كبيرة(15).

ما الذي حدث لقادة الثورة بعد انطلاقها؟

أنه في غياب قائد للثورة الجزائرية، وتنافس بعض الشخصيات في اللجنة الثورية على هذا المنصب، ونقص السلاح بيد الثوار، والاضطرابات والقلاقل في بعض المناطق التي اندلعت فيها الثورة وخاصة في المنطقة الأولى – منطقة الأوراس–، كلها عوامل أثرت في سير الثورة لمدة عامين من اندلاعها وذلك على الرغم من النجاحات التي حققتها، حتى انعقاد مؤتمر الصمام في 20 آب عام 1956 الذي أفضى إلى تحديد أيديولوجية للثورة وإيجاد تنظيم إداري وسياسي يقوم مقام الحكومة.

نبدأ من المنطقة الأولى التي كانت تحت رئاسة مصطفى بن بولعيد، فقد استعد القائد للثورة وجمع مساعديه وأعلمهم بتاريخ وساعة الثورة، وبدأ الثوار بمهاجمة الأهداف في الساعة الواحدة من صباح يوم الأحد في الأول من تشرين الثاني عام 1954، ولكن المشكلة التي واجهها هي نقص السلاح، ولذلك أوكل قيادة المنطقة إلى نائبه بشير شيهاني، وتوجه في كانون الثاني عام 1955 إلى تونس ومن ثم إلى ليبيا للحصول على السلاح، وبحث هذه المسألة مع أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الجزائري(16).

حدثت في غيابه بلبلة وفوضى وصراعات قبلية في منطقة الأوراس بلغت حداً لم يكن يتصوره قائد المنطقة بولعيد، فالأوراسيان عجول عجول وعباس لغرور لم يقتنعا بقيادة بشير شيهاني النماشي على المنطقة في غياب قائدها بولعيد، فأعطيا الأوامر لتصفيته(17).

وقع مصطفى بن بولعيد قائد منطقة الأوراس في 11 شباط عام 1955 بالأسر على الحدود التونسية –الليبية ثم نقل إلى تونس وحول إلى سجن الكدية في قسنطينة بعد استجوابه وحكم عليه بالإعدام، ولكنه تمكن من الهروب من السجن في 4 تشرين الثاني عام 1955 برفقة الطاهر الزبيري والعيفة مغلاوي، وعاد إلى منطقته في الأوراس لمتابعة الكفاح المسلح، إلا إنه تفاجأ بمقتل نائبه بشير شيهاني – كما ذكرنا سابقاً–، وقد تمكنت المخابرات الفرنسية من اغتيال مصطفى بن بولعيد في 27 آذار عام 1956، بعد أن أرسلت إليه جهاز للاتصال انفجر في وجهه عندما كان يجري تجارب عليه بقصد استخدامه(18)، وهكذا تم مقتل أحد أبرز قادة مناطق الجبهة وأخطرها وهي الأوراس بعد عام ونصف تقريباً على انطلاق الثورة.

المنطقة الثانية وقائدها مراد ديدوش ونائبه يوسف زيغود، قام هذان القائدان بعمليات فدائية عسكرية مهمة في منطقتهما في اليوم الأول للثورة، وكان ديدوش من اكبر المخططين للثورة، لكنه استشهد في 18 كانون الثاني عام1955، عندما تمكنت قوات المظليين الفرنسية من إطلاق النار عليه وهو يدرب مقاتليه، تسلم قيادة المنطقة (شمال قسنطينة) نائبه يوسف زيغود، وقام بعمليات مهمة لتخفيف الضغط عن جبهة الأوراس، ولعب دوراً مهماً في انعقاد مؤتمر الصمام في 20 آب عام 1956، والذي اتفق فيه قادة الثورة السياسيين والعسكريين على وضع نظام جديد تضمن: تشكيل مجلس وطني للثورة ولجنة تنسيق وتنفيذ، وتوجه زيغود إلى المنطقة الأولى – جبهة الأوراس– بصحبة إبراهيم مزهودي لحل بعض المشاكل الناتجة عن استشهاد بولعيد، ولكنه وقع في كمين نصبه له الجيش الفرنسي وقاتل حتى استشهد في 26 أيلول عام 1956(19).

أما قائد المنطقة الثالثة كريم بلقاسم (منطقة القبائل) ونائبه عمر أو عمران، فقد وَجَّهَا العمليات العسكرية من اليوم الأول للثورة من مقر قيادتهم في قرية إيغيل إيمولا، وفي 26 كانون الثاني عام 1955 بعث بلقاسم نائبه لمقابلة عبان رمضان في عزوزة بالقرب من عين

الحمام بقصد تجنيده للعمل الثوري، ثم قابل بلقاسم ورابح بيطاط عبان رمضان في الجزائر العاصمة ووافقا على تكليفه بمهام معينة بالتعاون مع ياسف السعدي، ولكن السلطات الفرنسية تمكنت من إلقاء القبض على رابح بيطاط في الجزائر في 23 آذار عام 1955،الأمر الذي أوقع بلقاسم بحيرة وشعر بحزن عميق لأن عدم وجود قيادة ثورية قوية في العاصمة سيحدث خللاً كبيراً، لذلك عين بلقاسم عبان رمضان مسؤولاً عن الجزائر العاصمة، كما سلم المنطقة الرابعة إلى نائبه عمر أو عمران التي تضم منطقة الجزائر وما جاورها من مدن قريبة(20). ثم قام كريم بلقاسم بمساعدة عبان رمضان بالعمل من أجل انضمام قادة الحركات السياسية الوطنية إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري، ولم يتخلف عن ذلك إلا الحركة الوطنية الجزائرية التي يرأسها مصالي الحاج، فقد انضم إلى الجبهة فرحات عباس، الأمين دباغين الزعيم السابق للمنظمة السرية الخاصة، الشيخ أحمد توفيق المدني من جمعية العلماء، الشيخ محمد خير، والصادق هجريس من الحزب الشيوعي الجزائري(21).

وعندما انعقد مؤتمر الصمام في 20 آب عام 1956، تم تعيين كريم بلقاسم بصفته قائداً عاماً لجيش التحرير الوطني الجزائري، وخلفه في منصبه العقيد محمدي السعيد، وانتقل إلى الجزائر لكي ينسق مع زملائه في لجنة التنسيق بين الولايات الستة التي أقرها مؤتمر الصمام، ولصعوبة العمل في العاصمة قرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في 25 شباط عام 1957 الخروج من العاصمة حتى لا تنطفئ شعلة الثورة ويتم القبض على قادة الجبهة في الداخل، وقد ألقي القبض في اليوم نفسه أي 25 شباط على العربي بن مهيدي، أما كريم بلقاسم ومعه بن يوسف بن خدة فقد تمكنا من الذهاب إلى تونس ثم القاهرة وواصلا العمل في الثورة من الخارج حتى عام 1962(22).

أما بالنسبة للمنطقة الرابعة (منطقة الجزائر) وقائدها رابح بيطاط ونائبه بوجمعة سويداني، حاول القائد تنظيم المجموعات الفدائية في صباح الأول من تشرين الثاني للقيام بالعمليات العسكرية، لكنه اصطدم برفض مجموعة من المناضلين بمدينة البليدة المشاركة بهذه العمليات، وذلك نتيجة لبعض الاتصالات التي أجراها معهم زعيم المركزيين حسين لحول على ما يبدو، اضطر عندها كريم بلقاسم إلى إرسال نائبه للمشاركة في هذه

العمليات، أما بيطاط فقد شارك مع زميله أحمد شعيب بالهجوم على ثكنة بيزو بمدينة البليدة، وفي 22 آذار عام 1955 تمكنت القوات الفرنسية من إلقاء القبض على رابح بيطاط، وحكم عليه في 16 نيسان بالأشغال الشاقة، ثم نقل إلى فرنسا في شهر أيار عام 1961 وبقي مسجوناً حتى 20 آذار عام 1962 حيث أطلق سراحه، أما نائبه بوجمعة سويداني فقد استشهد في 16 نيسان عام 1956 في معركة ضد رجال الدرك الفرنسي(23).

أما فيما يتعلق بالمنطقة الخامسة(وهران) فقد أسندت القيادة إلى العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف، وكانت العمليات العسكرية في هذه المنطقة قليلة في البداية بسبب قلة السلاح والمئونة. ولكن بن مهيدي استطاع أن يهرب السلاح من المغرب العربي واسبانيا والقيام بعمليات مهمة وبطولية ضد قوات الاحتلال الفرنسي في غرب الجزائر (منطقة وهران)، ولكن بعد إلقاء القبض على رابح بيطاط –كما ذكرنا سابقاً– انتقل العربي بن مهيدي إلى قيادة العاصمة ليساهم في تنظيمها والعمل على نجاح العمل الفدائي فيها وقد ترأس بن مهيدي جلسات مؤتمر الصمام، وساهم في تنظيم المجلس الوطني للثورة الجزائرية الكبرى، وتكوين لجنة التنسيق والتنفيذ وكان عضواً بها ومسؤولاً عن العمل الفدائي، وقد ألقت قوات الجنرال الفرنسي ماسو القبض على بن مهيدي في الجزائر العاصمة وذلك في 25 شباط عام 1957، وقدم للمحاكمة وحكمت عليه محكمة فرنسية بالإعدام ونفذ الحكم في 4 آذار عام 1957.

أما فيما يخص محمد بوضياف رئيس اللجنة الثورية فقد سافر إلى القاهرة في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول عام1954– كما ذكرنا سابقاً– وذلك من اجل التنسيق بين القيادة الثورية في الداخل والوفد الخارجي للثورة الذي يعمل في الخارج واتخذ من القاهرة مقراً له. عقد محمد بوضياف اجتماعاً في القاهرة ضم كل من السادة: محمد خيضر، أيت أحمد أحمد بن بلة، وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على تأسيس" **اللجنة العليا المؤقتة للثورة** "وهي تتكون من: أحمد بن بلة، الأمين دباغين محمد خيضر، أيت أحمد وتوزعت المهام في اللجنة على النحو التالي: أحمد بن بلة والأمين دباغين مسؤولان عن السلاح، محمد خيضر وأيت أحمد مسؤولان عن المهام السياسية، أما في داخل الجزائر فقد أسندت المسؤولية لكل من: محمد بوضياف والعربي بن مهيدي(24).

عاد محمد بوضياف إلى سويسرا والتقى زميله في النضال مراد طربوش وطلب منه تشكيل اتحادية لجبهة التحرير الوطني في فرنسا، ثم سافر إلى المغرب عبر إسبانيا لجمع السلاح ونقله إلى الثوار في الجزائر، كما التقى العربي بن مهيدي في شهر آذار عام 1955 وطلب منه الأخير تزويده بالسلاح، وحسب أحمد بن بلة كان بوضياف مسؤولاً عن مالية جبهة التحرير ودفع ثمن السلاح الذي يتم شراؤه من الخارج، ولم يكن بوضياف راضياً عن تشكيل اللجنة العليا المؤقتة للثورة في عام 1956، وخاصة عندما استشار بن مهيدي حيث التقيا في المغرب وقال لبوضياف:" إن الشعب يموت ولا حاجة لتكوين قيادة ليس لديها الإمكانيات اللازمة للتسيير من الداخل"(25).

وتوقف نشاط بوضياف في مجال العمل الثوري في 22 تشرين الأول عام 1956 وذلك عندما وجهت له الحكومتان التونسية والمغربية الدعوة لحضور مؤتمر في تونس في 23 تشرين الأول من نفس العام، وقامت فرنسا بعملية قرصنة جوية للطائرة المغربية التي تقله مع خمس من المناضلين الجزائريين، وتم توجيه الطائرة إلى الجزائر ثم نقلوا إلى باريس ووضعوا في السجن حتى آذار عام 1962.

نلاحظ هنا من مجرى أحداث الثورة إنه لم ينقض عامان أو أكثر على اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى حتى استطاعت قوات الاحتلال الفرنسي من القضاء على جميع قادة المناطق الجزائرية الثورية، ومن نجا منهم نقل إلى السجن حتى عام 1962 عندما بدأت المفاوضات بين الجانبين الجزائري والفرنسي بخصوص الاستقلال، وهنا يتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية: هل نجحت الثورة في بدايتها؟ وهل يكفي مهاجمة بعض المراكز العسكرية والمدنية الفرنسية لتحقيق النصر؟ ولماذا استطاعت فرنسا أن تصفي قادة الجبهة الجزائرية في مناطق قتالهم الخمسة؟ هل كان رئيس حزب الشعب الجزائري المناضل مصالي الحاج على حق عندما كان يقول إن زمن الثورة (الكفاح المسلح) لم يأتِ بعد؟ ثم ما مدى تصفية قادة مناطق الثورة على القيادة السياسية للثورة ثم العسكرية ثم على الشعب الجزائري؟ هل أثر عدم وجود قائد واحد للثورة على سير الثورة؟ في الحقيقة هذه الأسئلة وغيرها الكثير تحتاج إلى إجابات وتوجه إلى القارئ ربما يتكون لديه فكرة عن الإجابة عنها.

ولكن هناك حقيقة، أن بعد تشكيل الحركة الثورية وتقسيم الجزائر إلى مناطق عسكرية وتأسيس أمانة عامة للثورة في حزيران عام 1954، لم يكن هناك تنسيق وتنظيم بين قيادات هذه المناطق، على الرغم من أنه كان هناك بعض المبادرات الشخصية وخاصة عندما يحدث صدام أو فراغ في منطقة ما، وهذا ما حدث بعد اعتقال رابح بيطاط قائد منطقة الجزائر، وقدوم العربي بن مهيدي من منطقته في وهران إلى الجزائر ليتدبر أمرها، مع العلم أنه كان هناك شبه خطة للاجتماع بين هذه القيادات بعد ثلاثة شهور من بدء العمليات العسكرية ولكنه مع الأسف لم يتم، ويبدو أن هذا اثر في سير العمليات وتمكنت فرنسا من تصفية قادة الجبهة، وبقي الأمر على هذا النحو حتى انعقاد مؤتمر الصمام الذي تداركت فيه الحركة الثورية الجزائرية أخطاءها وبدأت مرحلة جديدة وحساسة وجيدة من الثورة.

3- مؤتمر الصمام والتحول في إستراتيجية جبهة التحرير الوطني الجزائري

شهد عام 1956 عدة أحداث تاريخية هامة على الساحة السياسية الجزائرية، ففي شهر تموز قرر الشيوعيون الانضمام إلى الثورة الجزائرية بشكل إفرادي، وحاول روبير لا كوست حاكم الجزائر الفرنسي تطويق الثورة بإعادة الاعتبارات لإصلاحات عام 1947، وطلب من رئيس بلدية الجزائر جاك شوفالييه القيام بإجراء المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، إلا إن مواقف وأراء لا كوست اصطدمت بالمستوطنين الأوربيين الذين تمكنوا في 8 أيار عام 1956 من إبعاده عن منصبه لأن الإصلاحات برأيهم ما هي إلا خيانة للمثال الاستعماري(26). كما شهد عام 1956 حدثاً تاريخياً هاماً هو صدور جريدة المجاهد الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني الجزائري، وفي العام نفسه دخل في صفوف الثورة عناصر شابة من طلاب الجامعات والثانويات والتحقوا بمراكز التدريب والثوار في الجبال ولكن العقيد عميروش قام بتصفية عدد منهم لأنه كان يؤمن بأن الطلبة والمثقفين هم صنيعة وعملاء فرنسا، فأي إجرام هذا بحق هؤلاء الفتية الذين اندفعوا بصورة عفوية لمساعدة الثوار في الدفاع عن بلادهم الجزائر والمساهمة في إخراج قوات الاحتلال الفرنسي بالقوة وحصول بلادهم على استقلالها.

وفي هذا العام أيضاً ازدادت حدة الخلافات بين قادة الثورة، فكان يجب عقد مؤتمر لوضع حد لها، وتقوية الثورة بمؤسسات قادرة على فرض سلطتها على القادة لوضع حد لمرض

الزعامة أو عبادة الشخصية التي سيطرت فيما مضى على مصالي الحاج، وهذا ما أدركه أغلب قادة ومناضلي الثورة(27).

في الواقع، تعود فكرة مؤتمر الصمام إلى عام 1954 عندما اتفق القادة التاريخيون الستة للثورة على اللقاء بعد ثلاثة أشهر من اندلاعها، غير أن قساوة الحرب وضراوتها حالت دون ذلك، وزاد الأمر تعقيداً بمغادرة محمد بوضياف المكلف بالتنسيق بين المناطق الجزائرية إلى أوربا وبذلك انقطعت الاتصالات كلها بين القادة. ومنذ شهر آذار بدأ كل من القادة: كريم بلقاسم، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، العربي بن مهيدي كقيادة جماعية في التحضير للمؤتمر، وتحديد وضبط الأفكار التي يجب مناقشتها، وبعد الاتصال بقائد المنطقة الثانية يوسف زيغود عن طريق سعد دحلب،تبلورت فكرة المؤتمر أكثر فأكثر، خاصة أن زيغود كان مستاء من قادة الخارج الذين لم يرسلوا للثوار ما يكفي من الأسلحة الأمر الذي شجعه على الموافقة لحضور مؤتمر الصمام(28).

على أية حال، عقد مؤتمر الصمام في 20 آب عام 1956 في إيفري الصمام في منطقة بلاد القبائل الصغرى في الجزائر، وقد استضافته الولاية الثالثة وحضره ممثلون عن جميع الولايات(المناطق العسكرية)، ماعدا المنطقة الأولى بسبب وفاة قائدها ونائبه، وأيضاً لم يستطع أحد من الوفد الخارجي للثورة المقيم في القاهرة أن يحضر المؤتمر وكان التمثيل في المؤتمر على النحو التالي:

المنطقة الثانية (شمال مدينة قسنطينة): يوسف زيغود قائد المنطقة ونائبه الأخضر طوبال وكذلك كل من بن عودة، علي كافي، روبيح حسين، مزهودي إبراهيم.

المنطقة الثالثة (بلاد القبائل): كريم بلقاسم، محمدي السعيد، عميروش،،قاسي.

المنطقة الرابعة: عمر أو عمران، صادق دهيليس، سي محمد بوقرة.

المنطقة الخامسة: يمثلها العربي بن مهيدي(29).

وقام العقيد عميروش بتجنيد ثلاثة ألاف جندي لحماية المؤتمرين من أي هجوم فرنسي مفاجئ، وبعد أربعة عشر يوماً من النقاش والحوار بين القادة(30)، وأهمها ماجرى بين الكاتب العام للمؤتمر عبان رمضان المؤيد من قبل العربي بن مهيدي رئيس المؤتمر من جهة، وعدد من المثقفين والقادة العسكريين مثل: الأخضر طوبال، كريم بلقاسم، ونائبه

العقيد عميروش من جهة ثانية، وذلك بعد أن رفض عبان رمضان أن يدخل عميروش إلى قاعة المؤتمر، وتمحور الخلاف على إقدام عميروش على تصفية سكان قرية أميزور بتهمة الولاء للحركة المصالية(الحركة الوطنية الجزائرية)(31). ولم يعجب هذا العمل الإجرامي من قبل عميروش عبان رمضان وحتى كريم بلقاسم استنكر ذلك، وكان عبان يخشى أن تنقلب الفئات الشعبية على الثورة، لو استمر عميروش في فرض الرعب فهو يعرف جيداً أن الأخير يعتقد أن القمع هو السلوك الوحيد الذي يفهمه سكان الأرياف(32). ومنذ البداية اتفق عبان والعربي بن مهيدي فيما يتعلق بأولوية العمل السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، وقد استطاع العربي بن مهيدي رئيس المؤتمر وعبان رمضان الكاتب العام وكريم بلقاسم وعمر أو عمران أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير السياسية والعسكرية التي قدمها قادة المناطق، وبالنتيجة اتفق العسكريون على مقررات المؤتمر وسط أجواء مكهربة وعلى مضض، ونصت وثيقة الصمام على أولوية الداخل على الخارج، وهو لم يرضَ به أحمد بن بلة واحمد مهساس اللذان شككا بالمؤتمر كما نصت الوثيقة على أولوية العمل السياسي على العسكري، مما أثار حفيظة القادة العسكريين في الداخل، واعتقدوا أن عبان رمضان والعربي بن مهيدي أعطيا الفرصة للمركزيين والجمعية العلماء والمناضلين في حركة فرحات عباس لأن يصبحوا قياديين في الثورة التي وقفوا ضدها عندما اندلعت في الأول من تشرين الثاني عام 1954(33).

4- مقرارات مؤتمر الصمام المنعقد في بلاد القبائل الصغرى 20 آب 1956

وعلى الرغم من كل هذه المجادلات فقد توصل القادة إلى جملة من النتائج الايجابية واستطاعوا أن يقيموا نظاماً متكاملاً للثورة الجزائرية حيث نص اجتماع مؤتمر الصمام على النقاط الأساسية والهامة التالية :

أ- إنشاء تنظيم إداري جديد للجزائر

يتضمن هذا التنظيم الجديد تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات بدلاً من مناطق وإقامة مناطق في كل ولاية، وتقسم المناطق بدورها إلى وحدات إدارية أصغر، وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية الذي يرأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد في الجيش وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين على النحو التالي فهناك:

مسؤول سياسي، مسؤول عن العمليات العسكرية، مسؤول عن الاستعلامات، مسؤول عن التموين، وتم إلحاق مدينة سطيف بالولاية نظراً لأهميتها الاستراتيجية بموقعها على مفترق طرق بين الولاية الأولى والثانية والثالثة، واعتبارها مستقلة عن باقي الولايات(34). ولتدعيم مبدأ أولوية العمل السياسي على العسكري قرر المؤتمر نقل العمليات الحربية إلى المدن وخاصة الجزائر العاصمة، التي انفصلت عن الولاية الرابعة أصبحت ولاية مستقلة، فكانت معركة الجزائر التي بدأت يوم 28 كانون الثاني واستمرت حتى 4 شباط عام 1954، ودارت المعركة بين فدائيي ياسف سعدي ووحدات المضلين الفرنسيين بقيادة بيجارا ولعبت فيها المرأة الجزائرية دوراً مهماً(35).

ب- إنشاء تنظيم عسكري جديد

تقرراعتماد الترتيبات العسكريةالموحدة لجيش التحرير الجزائري وفق ما يلي:

الكتيبة تتكون من 110 مجندين، الفرقة تتكون من 35 مجنداً الفوج يتكون 11 مجنداً، أما فيما يتعلق بالرتب العسكرية فتم اعتماد الرتب المألوفة في جميع جيوش العالم.

ج- تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية

وهو بمثابة برلمان أو سلطة تشريعية في الجزائر، يتألف من 34 عضواً منهم 17 عضواً دائماً و17 عضواً إضافياً، ويجتمع أعضاء المجلس عندما تسمح الظروف، وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير الجزائر.

د- إنشاء سلطة تنفيذية للثورة(لجنة التنسيق والتنفيذ)

انبثقت عن المجلس الوطني للثورة سلطة تنفيذية تتولى تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاء المجلس الوطني للثورة ،وشكلت هذه السلطة التنفيذية من القادة البارزين في داخل الجزائر سواء كانوا حاضرين في المؤتمر أوغائبين عنه وهؤلاء السادة هم:

1- عبان رمضان كلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج.

2- العربي بن مهيدي مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن.

3- كريم بلقاسم وهو مكلف بالعمل العسكري.

4- ابن يوسف بن خدة وهو مكلف بالإعلام والاتصالات باتحادات الطلبة والعمال.

5- سعد دحلب وهو مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية(36).
ونستنتج من هذه القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصمام والتي استمرت أعماله من 20 آب حتى 5 أيلول عام 1956 مجموعة من النقاط يمكننا ان نجملها فيما يلي:

1- إن الثورة الجزائرية قد انتقلت من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفاعلة ومن مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام.
2- أصبح المجلس الوطني للثورة يتمتع بسلطة سياسية عليا في الثورة، وهو الهيئة الوحيدة التي يحق لها عقد المعاهدات والاتفاقيات مع فرنسا، وبذلك تخلص القادة الجدد لجبهة التحرير من التخوف من قيام قادة الثورة في الخارج بالتفاوض مع فرنسا وقبلوهم للحلول التي لا تحقق استقلال الجزائر.
3- سمح لجبهة التحرير – عند تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ- أن تجند أعضاء المنظمات الجزائرية لخدمة الثورة، وإقامة تعاون وثيق بين القيادة المركزية في الجزائر العاصمة وبين الولايات والمسؤولين في الداخل والخارج.
4- إن إنشاء نظام موحد للجيش وقيادة مشتركة واحدة ساعد على تعيين خلفاء للقادة الثوريين الذين يستشهدون، وذلك بدون إراقة دماء أو خلافات بين المسؤولين على من يتولى القيادة(37).

وبالفعل نجح عبان رمضان وكريم بلقاسم في خلق قوة ثورية جديدة منبثقة منهما ومن المركزيين أمثال: بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، وأصبح القادة المنظمون للمنظمة الخاصة العسكرية التي حولها إلى جبهة التحرير الوطني عام 1954 أمثال محمد بوضياف وأحمد بن بلة ممثلين للجبهة في الخارج ينتظرون الأوامر من القيادة الجديدة(38). وفي الميدان الدبلوماسي كلف عبان رمضان الأمين دباغين بالشؤون الخارجية وأرسله إلى القاهرة منذ بداية أيلول عام 1955، وذلك لكي يتولى العمل الدبلوماسي من الخارج وينسق بين أعضاء الوفد الخارجي الذين يعتبرون أنفسهم قادة للثورة الجزائرية وهم: محمد بوضياف في مدريد بإسبانيا، وأحمد بن بلة في القاهرة بمصر، وأحمد محساس في تونس وليبيا.
في الواقع، لقد اتضح في مؤتمر الصمام أن جبهة التحرير الوطني الجزائري أصبحت قوية وتمثل آمال وطموحات الشعب الجزائري وذلك بفضل نجاحها فيما يلي:

1- القضاء على النفوذ الشخصي لأي فرد وإقرار مبدأ القيادة الجماعية.
2- وضوح الهدف، فالغاية المنشودة هي الاستقلال الوطني، والوسيلة هي الثورة للتخلص من الاستعمار الفرنسي.
3- توحيد أبناء الشعب الجزائري وتجنيدهم للكفاح ضد العدو المشترك، فالكفاح ضد العدو الفرنسي خلق اتحاداً روحياً وسياسياً بين جميع الجزائريين، وبذلك حصل الإجماع الوطني على مقاومة الاستعمار الفرنسي حتى تحقيق النصر(39).

وحري بنا أن نأخذ موقف الوفد الخارجي لجبهة التحرير وخاصة أحمد بن بلة ممثل الوفد الخارجي في القاهرة، فقد رفض مقررات مؤتمر الصمام، وخاصة عندما اعتمد المؤتمر مبدأ القيادة الجماعية، فأحمد بن بلة كان يطمح للزعامة وتسيير الثورة من الخارج، كما كان مصالي الحاج يسير شؤون حزب الشعب من جنيف تارة ومن باريس تارة أخرى، وقد سعى بن بلة إلى إعادة نفس طروحات مصالي في الثلاثينيات من القرن العشرين لكي يصبح زعيماً للثورة(40). لكن مخططه لم يتم حيث وقع في عملية قرصنة جوية في 22 تشرين الأول عام 1956 عندما قامت السلطات الفرنسية باختطاف الطائرة والتي كانت متوجهة من الرباط إلى تونس عبر جزر الباليار، وكان وفد جبهة التحرير في الخارج مؤلفاً من: أحمد بن بلة، حسين أية أحمد، أحمد خيذر، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف، متوجهاً إلى تونس لحضور الاجتماع الذي دعا إليه الحبيب بورقيبة وملك المغرب العربي محمد الخامس للوساطة بين الجزائر وفرنسا في إطار دول المغرب العربي. وقد سهل سجن بن بلة على السياسيين في لجنة التنسيق والتنفيذ ولكن لفترة وجيزة، إذ سرعان ما ظهر أحمد محساس أحد مساعدي ومؤيدي بن بلة كطرف مضاد للجنة، فمن تونس بدأ في الدعاية ضد سياسي الداخل الجزائري وكذلك ضد حسين أيت أحمد الذي وافق على مقررات مؤتمر الصمام فاتهمه بإبراز ميول بربرية(41). وكان أحمد توفيق المدني ممثل جمعية العلماء وعضو المجلس الوطني للثورة على قناعة تامة بأنه لو استطاع أحمد بن بلة ومحمد خيضر المجيء كممثلين للوفد الخارجي، لما وافقا على قرارات المؤتمر وحدث من جراء ذلك خلاف مرير بين القيادة كان يضر حتماً في مصلحة الثورة(42). وأصبح عبان رمضان بعد سجن زعماء الثورة في الخارج الرجل الأقوى في الثورة وهو الذي أقام

المؤسسات السياسية والإدارية للدولة الجزائرية المستقبلية، وخلق القيادة الجماعية، وأعطى الأولوية للداخل على الخارج وكذلك للعمل السياسي ورجال السياسة على العمل العسكري ورجال الجيش، وكذلك اتخاذ القرارات من قبل رجال الجبهة من داخل الجزائر، ولكن لم تجرِ الأمور لصالح عبان رمضان كما كان يتوقع، فالقبض على العربي بن مهيدي وإعدامه وكذلك يوسف زيغود، وخروج كريم بلقاسم في حزيران 1957 والتحاقه بالقاهرة، وإدخال تعديلات على تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ غيرت مجرى الأمور واضمحل نفوذ عبان رمضان، وبرزت القوة العسكرية الممثلة ب: كريم بلقاسم قائد الولاية الثالثة، الخضر طوبال قائد الولاية الثانية، عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة، محمد الشريف قائد الولاية الأولى حيث تمكنوا على اثر اجتماع 20 آب عام 1957 من استعادة سلطتهم، وكذلك من عزل عبان رمضان ثم التخلص منه في ظروف غامضة في 27 كانون الأول عام 1957، بعد أن تمرد عليهم ورفض الخضوع لأوامرهم وتوجيهاتهم ومخططاتهم ووعدهم بالعودة إلى داخل الجزائر (43).

5- رد الفعل الفرنسي على اندلاع الثورة الجزائرية

كان اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى مفاجئة كبيرة لسلطات الاحتلال الفرنسي لأنه تم الإعداد لها بسرية تامة، والدليل على ذلك إن الشرطة الفرنسية قامت خلال الأسبوع الأول للثورة بإلقاء القبض على المصاليين وأنصار حزب من أجل انتصار الحريات والديمقراطية أمثال: بن يوسف بن خدة مولاي مرباح واعتبرتهم بمثابة قادة الحركة الثورية، في حين تبين من خلال محاكمتهم في عام 1955 أنه لا علاقة لهم بتنظيم الثورة، فعلى المستوى الإعلامي نشر هنري بورجو عضو مجلس الشيوخ الفرنسي في اليوم الثاني لاندلاع الثورة في جريدة" La Dépeche Quotidienne " أنه ينبغي دفن التمرد في مهده، والبحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم وإن هؤلاء الزعماء معرفون ويجب أن تمحى منظمتهم من الخريطة(44).أما ممثل وهران لدى الجمعية الوطنية الفرنسية فرانسو كويليسي (François Quilici)، فقد اتهم حكومة منديس فرانس الفرنسية بالضعف، وتبين ذلك – برأيه– عندما تفاوضت مع التونسيين والمغاربة ومنحتهم الاستقلال الداخلي، مما أعطى الجزائريين الدافع لإعلان الثورة والمطالبة بالحصول على استقلالهم الداخلي كما فعل

جيرانهم في تونس والمغرب وقد نشر هذا الكلام في جريدة العالم(Le Monde) في 3 تشرين الثاني عام 1954. وفي 5 تشرين الثانيمن العام نفسه أعلن وزير الداخلية الفرنسية الفرنسي فرانسوا ميتران أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان "بأنه لا مجال سوى الحرب "ثم أضاف قائلاً " إن الجزائر هي فرنسا وإن هذه الأخيرة لا يمكن أن تعترف بسلطة غير سلطتها(45). أما رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس فقد أعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 تشرين الثاني عام 1954 في أثناء مناقشة القضية الجزائرية، بأن فرنسا لن تتفاوض مع أي طرف، وإنها ستسعى للحفاظ على وحدتها وسيادتها، وإن مقاطعات الجزائر تعتبر جزءاً من فرنسا وعندها تمثيل في البرلمان، ولا يمكن التفكير في فصل الجزائر عن فرنسا، وأعلن أيضاً بأن البرلمان والحكومة لا يقبلان مبدأ التخلي عن الجزائر وفصلها عن فرنسا(46). وبسبب موقف رئيس الحكومة الفرنسية الحازم من القضية الجزائرية نال ثقة البرلمان الفرنسي ب 29 صوتاً مقابل 265 امتنع عن التصويت ولم يوافق على مواقفه وذلك في 12 تشرين الثاني عام 1954.

أماالمقيم العام بالجزائر روجيه ليونار(Roger Léonard) فقد وصف الثورة الجزائرية بأنها عبارة عن تمرد بعض الجماعات، وإنهم عبارة عن مجموعة من الشيوعيين ينتمون إلى الشيوعية العالمية، وأتهم القاهرة بتمويل هؤلاء المتمردين للقيام بالأعمال التخريبية، وأكد ليونار في مؤتمر صحفي في 2 تشرين الثاني عام 1954:" إن المتمردين يحصلون على دعم من الخارج، ويأملون أن تساعدهم عملياتهم العسكرية في عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريباً، ولكنهم لن ينجحوا لأن ملف الجزائر أبيض، فارغ لا مظالم فيه ولا شكاوي (47).

وباختصار كانت ردود فعل جميع المسؤولين الفرنسيين تتمثل في استعمال القوة لقمع الثائرين، وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا، ففي نهاية تشرين الثاني تمكنت القوت الفرنسية من سجن 750 وفي نهاية عام 1954 بلغ عدد المعتقلين في السجون الفرنسية حوالي 2000 مناضل جزائري(48).

وخضوعاً لرغبة رؤساء بلديات الجزائر الفرنسيين القوية الذين طالبوا الحاكم العام الفرنسي في الجزائر خنق الثورة في مهدها، قام الجنرال بول شاررييز(Paul Charriere) قائد

القوات الفرنسية في الجزائر والبالغ عددها حوالي 57 ألف جندي وضابط بتوجيه هذه القوات إلى المنطقة الثالثة(منطقة الأوراس)– حيث انطلقت شرارة الثورة منها– لدفن التمرد، وأشرف على هذه العمليات العسكرية في ناحية قسنطينة الجنرال سبيلمان(Spillman) الذي ألتزم بسحق الثورة بوقت قصير، وبالفعل قامت القوات الفرنسية بارتكاب مجازر في الأوراس وقتل أبنائها بعد عمليات تمشيط واسعة، وأعطى سبيلمان الأوامر لجنوده بعدم اعتقال أي متمرد يتم القبض عليه بل قتله مباشرة،لأن الجيش لا يريد فتح سجون للمتمردين، وإن التصفية الجسدية هي الأسلوب الناجع لمنع السكان من تقديم أي مساعدة للثورة، ولكن هذه السياسة الإجرامية القاتلة من قبل القوات الفرنسية لم تجد نفعاً، فانفتحت جبهة جديدة في بلاد القبائل الكبرى في كانون الثاني عام 1955، وفي نهاية العام وصل السلاح إلى وهران وتم تصعيد العمليات العسكرية في جميع مناطق الجزائر، وأدركت فرنسا عندئذ أن سياسة تدمير البشر والحجر غير مجدية في الأوراس وبلاد القبائل الكبرى، لذلك قررت استدعاء الجنرال سبيلمان واستبداله بالجنرال آلارد(Allard)(49).

فعندما أدرك المسؤولون الفرنسيون أن سياسة القمع غير مجدية وأن السكان يتعاونون مع الثوار قرروا إتباع سياسة جديدة تقوم على إدخال إصلاحات إدارية وسياسية في الجزائر، وفي الوقت نفسه يستمرون بتوجيه ضربات عسكرية قوية للثوار أينما كانوا، وذلك إرضاء للعسكريين الذين كانوا يعتقدون إن استعمال القوة ضد الثوار بدون قيود هو الأسلوب الفعال لسحق الثورة.

كان لإقدام رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس على تقديم إصلاحات سياسية وتغيير الأوضاع المزرية قد خلق جواً من العداء ضده في الجزائر العاصمة وفي البرلمان الفرنسي، وقاد الحملة ضد الإصلاحات السياسية روني مايير نائب قسنطينة، ونتج عن مشروع رئيس الحكومة إسقاطه في البرلمان الفرنسي في 6 شباط عام 1955، حيث خسر ب 319 صوتاً معارضاً مقابل 273 مؤيداً، وانتصر الأوروبيون الذين يعارضون أي تغيير سياسي في الجزائر يمس مصالحهم ويخلق المساواة بينهم وبين الجزائريين، وبسقوط حكومة منديس فرانس مات مشروع إصلاحاته السياسية والإدارية في الجزائر، وحل محله مشروع يميني من إيحاء النواب الذين يمثلون مصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، وبسقوط

الحكومة تم استدعاء الحاكم العام للجزائر ليونار في 12 شباط 1955 وحل محله في هذا المنصب جاك سوستيل الذي كان ينتمي إلى الحزب الليبرالي الذي يتزعمه الجنرال ديغول، وهو شخصية متميزة في السياسة ومحاربة الإرهاب، ووصل إلى الجزائر في عهد حكومة إدقارفور اليمنية، الذي حاول تطبيق مشروع الإصلاحات السياسية وإتباع سياسة جديدة حيال الجزائر هي سياسة الاندماج، ولكن هذه السياسة ولدت ميتة، حيث كان يريد العودة إلى قانون عام 1947 بأن يكون عدد النواب الأوروبيين مساوياً لعدد النواب الجزائريين في البرلمان، ولكن هذا لا يعبر عن العدالة إذا أخذنا عدد النواب بالنسبة إلى عدد السكان فالمستوطنون الأوروبيون عددهم مليون نسمة فقط في حين أن السكان الجزائريين يبلغ عددهم ثمانية ملايين. حتى جاءت الضربة القاصمة لسياسة رئيس الحكومة الفرنسي الاندماجية بصدور قانون الطوارئ في 3 نيسان عام 1955، الذي أعطى الشرطة الفرنسية الأوامر في اعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية، وكذلك سجن المدنيين وإبعادهم عن الثوار، وبانتقال السلطة إلى العسكريين وسيطرتهم على الوضع، وجد الحاكم العام للجزائر نفسه معزولاً ومحرجاً، وتراجع عن سياسة الاندماج بعد هجمات 20 آب على الفرنسيين – التي ولت ميتة كما قلنا لمعارضة الطرفين الجزائري والأوربي في الجزائر– وانضم إلى صف المستوطنين الأوربيين وقوات الجيش الفرنسي، وقام بتعزيز قوات الجيش الفرنسي فوصل العدد إلى 190 ألف جندي بعد أن كان هذا العدد 80 ألف في بداية عام 1955(50).

وانهارت سياسة سوستيل في الجزائر في اليوم الذي قرر فيه رئيس الحكومة الفرنسية إدقارفور إجراء انتخابات تشريعية بداية عام 1956، وقد عارضه سوستيل، لكن الانتخابات جرت في 2 كانون الثاني وخسر رئيس الحكومة والحاكم العام للجزائر سوستيل، بالمقابل نجح الحزب الشيوعي ب52 مقعداً واليمن المتطرف ب52 مقعداً في البرلمان الفرنسي بزعامة بيير بوجاد(Pierre Poujade)، واستطاع بذلك الحزب الاشتراكي تشكيل حكومة بقيادة غي مولي في شهر كانون الثاني عام 1956 وانسحب إدقارفور، وقام رئيس الحكومة الجديد بعزل الحاكم العام للجزائر سوستيل وعين الجنرال كاترو بدلاً منه. وبتعين غي مولي(زعيم الحزب الاشتراكي) رئيساً للحكومة الفرنسية في كانون الثاني عام 1956 وساد

فرنسا والجزائر شعور بأنه سوف ينتهج سياسة مصالحة وتفاهم بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين في الجزائر، وخاصة إنه كان مستاء من سياسة الاندماج التي انتهجها سوستيل واعتبرها فاشلة، وقام بتنحيته عشية نجاحه وعين بدلاً منه الجنرال كاترو – كما ذكرنا سابقاً– وذلك بقصد التخلص من كابوس الحرب التي وضعها في حملته الانتخابية بأنها حرب غبية وبدون مخرج(51). وعندما قام رئيس الحكومة الجديد غي مولي بأول زيارة للجزائر في 6 شباط عام 1956 واجهه المستوطنون الأوروبيون ولطخوا ثيابه وضربوه في البندورة والبيض، وأجبروه على تغيير الحاكم العام(الوزير المفوض) للجزائر، وتعيين روبيير لا كوست الذي كان مجرد موظف في الحزب الاشتراكي، وعد المؤرخون والكتاب الفرنسيين هذا التغيير تحولاً وانقلاباً خطيراً في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا، واستطاع لاكوست أن يصبح المتكلم باسم المستوطنين الأوربيين في الجزائر والمدافع عن مصالحهم إلى درجة قيامه بطرد عدد من اليساريين الفرنسيين الذين يتعاطفون مع الثورة الجزائرية(52).

وكانت حكومة غي مولي منقسمة بين مؤيد للحرب ومعارض لها، حتى هو نفسه تحول إلى مؤيد للحرب في أثناء زيارته إلى الجزائر في 6 شباط عام 1956، ومما زاد في خطورة الموقف، تدخل الجيش في السياسة وقيامه بالوساطة بين السلطات السياسية في باريس وبين السلطات الأوربية في الجزائر، الذين كانوا يهددون بالانفصال عن فرنسا في حال قامت الحكومة الفرنسية بالتفاوض مع الجزائريين.

وتحت هذه الضغوطات العسكرية وتخوف قادة الجيش من خضوع فرنسا للضغوطات الدولية وخاصة الأمم المتحدة التي أصبحت تحرج فرنسا، قرر قادة الجيش الفرنسي أن يتدخلوا في السياسة وينقذوا الجزائر ويقضوا على جيش التحرير الوطني الجزائري، ويبدو ذلك بوضوح في تصريح أحد الضباط الفرنسيين الذي قال: بأن الجيش الفرنسي لن يقبل أن يهزم في الجزائر وينكس علمه، كما حدث في مناطق أخرى من العالم في تونس والمغرب والهند الصينية، وكان لهذا التصريح صداه، حيث فهم رئيس الحكومة الفرنسية والوزير المفوض في الجزائر لاكوست، بأن الجيش لن يقبل الهزيمة في أخر مستعمرة له في شمال أفريقيا، وإن الجزائر تعتبر فرصة ثمينة لمحو عار الهزائم السابقة التي لحقت بالجيش الفرنسي، ولذا استجاب لاكوست إلى طلب الجيش ومنح السلطة المطلقة للجنرال

ماسو(53). وبمقتضى المرسوم الصادر في 13 نيسان عام 1956 قرر وزير الدفاع الفرنسي بورجيس مونوري مضاعفة عدد القوات الفرنسية العاملة في الجزائر حيث بلغ العدد 450 ألف جندي في نهاية عام 1956، كما تم تدعيم التسليح للجيش الفرنسي بشراء سلاح من دول الحلف الأطلسي، واضطرت وزارة المالية إلى الاقتراض من الداخل والخارج لتمويل الحرب (54). وفي 7 كانون الثاني عام 1957 وبناء على تعليمات المقيم العام الفرنسي في الجزائر تخلى والي الجزائر عن جميع صلاحيات الشرطة إلى رجال الجيش،وبالإضافة إلى زيادة عدد القوات العسكرية الفرنسية اتخذت الحكومة والإدارة الفرنسية في الجزائر مجموعة من لإجراءات لإقامة الأسلاك الكهربائية على الحدود المغربية– الجزائرية، وكذلك الحدود التونسية–الجزائرية والذي عرف بخط موريس ،وذلك بقصد منع الثوار من جلب الأسلحة وتمريرها عبر هذه الحدود، وتسببت سياسية المخابرات الفرنسية هذه بقتل عدد كبير من الثوار الجزائريين على الحدود مع دول الجوار تونس والمغرب، وقدر عددهم عمر أو عمران رئيس مصلحة التموين بالسلاح في جيش التحرير الوطني الجزائري بستة آلاف شخص بين 6 شباط 1956 وحزيران عام 1957(55)، والغريب في سياسة رئيس الحكومة الفرنسية الاشتراكي أنه اتبع سياسة مزدوجة مع الثوار الجزائريين تقوم على العنف والتفاوض في آن واحد، وهذا الموقف يعكس الانقسام الموجود في الحزب الاشتراكي الفرنسي، حيث تبين في مؤتمر الحزب المنعقد في مدينة ليل الفرنسية في الفترة الممتدة بين 29 حزيران و3 تموز عام 1956، فالجناح اليساري في الحزب كان يطالب بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري والتوصل إلى قرار ينهي الحرب، بالمقابل كان الجناح اليميني في الحزب يطالب باستخدام القمع والاضطهاد للقضاء على الثورة الجزائرية. بالنتيجة اعتمدت حكومة غي مولي على تأييد أحزاب اليمين الفرنسي لكي تبقى في السلطة وتحصل على ثقة البرلمان، وحاول قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي إيجاد توازن بين سلطة المستوطنين الأوربيين في الجزائر وسلطة باريس، وذلك بقصد تجنب الحرب الأهلية وقيام صراع دموي بين المؤيدين لبقاء الجزائر فرنسية والمعارضين للحرب في الجزائر، ولكن بعد تخلي أحزاب اليمين الفرنسي عن حكومة غي مولي سقطت ب250 صوتاً ضد 213، بحجة انتهاج الحكومة سياسة مالية منهكة للاقتصاد الفرنسي، فمن المعروف إن هذه الحكومة اضطرت

لرفع أسعار المشتقات النفطية والطوابع البريدية وفرض ضرائب جديدة على الشعب الفرنسي، وذلك لتغطية نفقات الحرب التي بلغت 325 مليار فرنك فرنسي قديم من ميزانية عام 1956.

جاءت بعد حكومة غي مولي حكومة بورجيس مونوري وكانت عبارة عن استمرار للحكومة السابقة، حيث كان رئيس هذه الحكومة يشغل منصب وزير الدفاع في الحكومة السابقة، وعين أندريه موريس للدفاع، وبقي لا كوست بمنصب وزير مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، وهذه الشخصيات كانت تؤيد استمرار الحرب والقضاء على الثورة، ومنذ البداية التزمت حكومة بورجيس مونوري بعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وتعهدت بالقضاء على الثوار الذين يهددون وحدة فرنسا، وتابعت سياسة تدعيم الأسلاك الشائكة على الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب العربي، كما وعدت هذه الحكومة المستوطنين الأوربيين في الجزائر بعدم قيام سلطة تشريعية في الجزائر يكون فيها الأغلبية للمسلمين الجزائريين، وبناء على هذه التعهدات نالت حكومة بورجيس مونوري ثقة البرلمان الفرنسي يوم 12حزيران عام 1957 ب 240 صوتاً ضد 194 صوتاً(56).

لكن هذه الحكومة اليمينية التي كانت تعمل بقصد إدخال إصلاحات سياسية تستجيب لرغبات الأوربيين سقطت في 30 أيلول من العام نفسه بمجرد إنها اقترحت على المستوطنين الأوروبيين في الجزائر إدخال إصلاحات سياسية تتضمن تغيير نظام الحكم وإقامة برلمان يعمل في إطار السيادة الفرنسية وذلك بأغلبية 279 صوتاً ضد 253 صوتاً وساهم في إسقاط الحكومة النائب الديغولي جاك سوستيل، الذي كان حاكماً عاماً في الجزائر ومؤيداً للمستوطنين الأوروبيين، واعتبر إن إجراء إصلاحات ستكون مجحفة بحق الأوربيين ة وتمنح الجزائريين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المقترح، كما أن الحزب الشيوعي الفرنسي صوت ضد الحكومة لأن الإصلاحات السياسية غير ذات قيمة وقديمة ولا تستجيب مع رغبات الثوار الجزائريين في الحقيقة، أصبح مصير الحكومات الفرنسية المتعاقبة سواء كانت يمينية أم يسارية ألعوبة بيد المستوطنين الأوروبيين في الجزائ، ومؤيديهم في البرلمان الفرنسي في باريس، فكم هي ضعيفة السياسة الفرنسية– في

تلك الفترة– ولا تستطيع تحريك ساكن، وكان المستوطنون الأوروبيون بمثابة الآمر الناهي والمتحكم والموجه للسياسة الفرنسية في باريس والعالم .... يا للسخرية؟

المهم سقطت حكومة بورجيس في 30 أيلول عام 1957 وبقيت فرنسا 35 يوماً بدون حكومة، ثم تقرر تشكيل حكومة هي الأخيرة في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة في 5 تشرين الثاني عام 1957 برئاسة فيلكس لا غايار وزير المالية السابق في حكومة بورجيس، حيث اتفق قادة الأحزاب فيما بينهم على تشكيل حكومة جديدة برئاسة لاغايار وتم إعطائها صلاحيات واسعة، وذلك في 29 تشرين الثاني عام 1957، ونالت ثقة البرلمان الفرنسي ب 337 صوتاً مقابل 173 صوتاً، وفيما يخص الإصلاحات السياسية في الجزائر فقد وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 269 صوتاً ضد 200 صوت، وقد حقد الأوروبيون على بيير لا كوست الذي حاول تطبيق قانون (La loi Cadre) الذي سمح للجزائريين أن يحصلوا على المساواة في التمثيل النيابي مع المستوطنين الأوربيين، وبنفس الوقت رفض قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري هذا القانون، لأنه ينص على بقاء الجزائر خاضعة لفرنسا ولا يتطرق إلى قضية استقلال البلاد وانفصالها التام عن فرنسا(57)، في الحقيقة واجهت حكومة لا غايار المستوطنين الأوربيين وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر، الذين طالبوا بتوسيع الحرب مع دول الجوار مع الجزائر للقضاء على الثوار الجزائريين، وهذا ما حدث في 8 شباط عام 1958 عندما اتخذ الجيش الفرنسي قراراً إفرادياً، وهاجم قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، مما أدى لمقتل 75 شخصاً وجرح 100 شخص، ولكن وزير الحكومة للشؤون الخارجية ندد بذلك، واعتبر شن الهجوم غلطة، وإن الحكومة الفرنسية لم توافق على ذلك، وخوفاً من استيلاء الجيش على السلطة قبلت الحكومة الفرنسية تحمل مسؤوليتها في الاعتداء على الأراضي التونسية، وهدد الحبيب بورقيبة بطلب السلاح من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن سيادة بلاده، وبالفعل أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا في 8 شباط عام 1958 بالتوسط بين تونس وفرنسا، والعمل على إنهاء النزاع بينهما، بالمقابل لم يقبل المستوطنون الأوروبيون والجيش الفرنسي في الجزائر الوساطة الأنجلو–أمريكية، واتهموا رئيس الحكومة الفرنسية لا غايار بأنه عميل للأمريكيين، وكانت النتيجة سقوط حكومته في 15 نيسان عام 1958(58). وكانت أخر حكومة في

عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، وفشل عدة قادة في تشكيل الحكومة ومنهم بيير فليملأن، الذي حول أخر محاولة في 8 أيار ونجح، ولكنه لم ينجح في تقديم أعضاء حكومته إلى البرلمان الفرنسي يوم 13 أيار عام 1958، وذلك بعد أن قرر لاكوست الهروب من الجزائر إلى فرنسا بعد أن قرر حزبه الاشتراكي عدم المشاركة في حكومة فليملان، وبسرعة تطورت الأحداث في الجزائر وتشكلت لجنة الأمن الوطني من المستوطنين الأوربيين المناهضين لأية حكومة يرأسها فليملان وتزعم هذه اللجنة المتمردة على الحكومة الجنرال ماسو، بالمقابل استطاع فليملان أن يشكل حكومة في 14 أيار وحصلت على ثقة البرلمان في 16 أيار عام 1958ب 462 صوتا، وفي 17 أيار عاد جاك سوستيل إلى الجزائر، وبدأ يتفاوض مع الجنرال سالان لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم وعدم التفاوض مع الحكومة، وذلك بقصد إقناع رئيسها بالتنازل عن السلطة لديغول، وتوسط غي مولي بين الحكومة والجنرال بحيث لا يقوم الجيش بهجوم مفاجئ على فرنسا ويستولي على السلطة بالقوة، وبسبب اشتداد الأزمة وتهديد الجيش الفرنسي بالجزائر بالهجوم على باريس في 27 أيار عام 1958 تدخل رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي وطلب من الجنرال ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة، عندها أدرك رئيس الحكومة استحالة استمراره في الحكومة تحت تهديد الجيش بمهاجمة باريس فقدم استقالته إلى رئيس الجمهورية في 28 أيار من نفس العام أي بعد أسبوعين فقط على تشكيلها وان يأتي إلى البرلمان ليحظى بثقته ،ويتأجل اجتماع البرلمان لمدة ستة أشهر، وبالفعل، صوت البرلمان في الأول من حزيران عام 1958 على حكومة الجنرال ديغول بأغلبية 329 صوتاً ضد 224 صوتاً، وعين رئيساً وزعيماً يجسد وحدة الأمة الفرنسية، وفي 2 حزيران من نفس العام وافق البرلمان على إلغاء وجوده، وكانت عودة الجنرال ديغول للحكم – بعد أن ترك السلطة منذ عام 1946– لإنقاذ فرنسا من مأزقها كان يتضمن عدة شروط يمكننا أن نجملها بالنقاط التالية:

1– إعطاء صلاحيات خاصة لرئيس الحكومة لكي يسير شؤون الدولة بدون محاسبة من البرلمان.

2– تجميد صلاحيات المجالس التابعة للبرلمان لمدة شهرين.

3– اقتراح دستور جديد على الشعب الفرنسي.

4- وفرض نظام رئاسي صارما(59).

وهكذا نجح قادة الجيش الفرنسي بالجزائر بالتأمر مع المستوطنين الأوروبيين بالإطاحة بالجمهورية الفرنسية الرابعة، وكان هدف هؤلاء فرض نظام جديد يضمن لهم امتيازاتهم على حساب الشعب الجزائري الجريح، وتوقعوا قيام الجنرال ديغول بالقضاء على الثورة الجزائرية ووضع حد للقضية الجزائرية، وشعر السياسيون الفرنسيون بالارتياح لمجيء الجنرال ديغول، وتوقعوا تركه السلطة بعد أن يضع حداً للحرب الجزائرية، ويعود إلى مسقط رأسه ويترك المجال من جديد للأحزاب السياسية التي ستتربع على كرسي الحكم من جديد، ولكن الجنرال ديغول خيب أمال المتنافسين السياسيين والعسكريين على السلطة، وسار في طريقه الخاص وهو تأسيس قوة تابعة له حملت اسمه" قوة ديغولية" لتصفية الحسابات (60)، والسير بفرنسا نحو الأمام وإيجاد حل حقيقي للأزمةالجزائرية التي كان يراهن عليها الجيش الفرنسي في الجزائر المتحالف مع المستوطنين الأوربيين، وتبني سياسة تقرير المصير التي هي حق للشعب الجزائري ولا أحد يستطيع أن يراهن عليه.

6- حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة

(Le gouvernement Provisoire de la République Algérienne)

منذ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر آب عام 1957، حاول كريم بلقاسم أن يؤسس قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني الجزائري قادرة على الحصول على السلاح من الخارج، ونقله إلى داخل الجزائر للثوار، ويكون لها وزن ودور فاعل في الخارج، ولكنه اصطدم بمعارضة قائد الولاية الثانية الأخضربن طوبال وقائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف اللذين تحالفا ضد كريم بلقاسم لمنعه من الانفراد في السلطة(61). وكان هناك أيضاً خلاف بين أعضاء المجلس الوطني للثورة، وكذلك بين الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا وهم: محمد بوضياف، رابح بيطاط، حسين أية أحمد، محمد خيضر، أحمد بن بلة. استغل الجنرال ديغول هذه الخلافات بين قادة الثورة على جميع المستويات، وقام الجيش الفرنسي برفع عدد الشبان المجندين من أبناء الجزائر من 30 ألف إلى 60 ألف، وذلك بقصد دعم 500 ألف جندي فرنسي في الجزائر و 1400 ضابط مخابرات كانوا يعملون جميعاً من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، وكانت مسألة الأسلاك الكهربائية

تشكل عائقاً أما دخول جنود جيش التحرير الوطني من الدول المجاورة للجزائر ونقل الأسلحة، حيث ذكر عمر أو عمران المسؤول عن التسليح في رسالة للجنة التنسيق والتنفيذ عن استشهاد ستة ألاف مقاتل جزائري خلال ثلاثة أشهر – كما ذكرنا سابقاً–(62). كما استاء قادة الثورة في الداخل من تصرفات أعضاء مجلس الثورة ،وعدم قدرتهم على تحقيق مكاسب ملموسة جديدة لصالح القضية الجزائرية(63). ولهذه الأسباب التي ذكرناها، قرر قادة الثورة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد تجاوز الخلافات الشخصية بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وطلب فرحات عباس من كريم بلقاسم رئيس اللجنة توسيع قيادة الثورة لتجاوز أزمة لجنة التنسيق والتنفيذ، وتأسيس حكومة جزائرية حقيقية مؤقتة تحل محل اللجنة، لكن كريم بلقاسم ورفاقه رفضوا في البداية الاستجابة لمثل هذه الأفكار التي تعيدهم إلى نقطة البداية فالصراع على الزعامة حسم لصالحهم، ولا مجال إعطاء أي فرصة لهؤلاء السياسيين الذين لا يثقون بهم.

واستمرت الخلافات بين القادة العسكريين واجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في نيسان عام 1958، وكادت تحدث كارثة على مسار الثورة لولا تدخل فرحات عباس لإصلاح الأمور بين الثلاثي العسكري: كريم بلقاسم، محمد بن طوبال، عبد الحميد بوصوف، ونتج عن اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ إحداث تغييرات على مستوى **القيادة على النحو التالي:**

1– فرحات عباس مسؤول عن الصحافة والإعلام.

2– كريم بلقاسم مسؤول عن الحربية.

3– عمر أو عمران مسؤول عن التسليح.

4– عبد الحفيظ بوصوف مسؤول عن الاتصالات العامة.

5– الأمين دباغين مسؤول عن العلاقات الخارجية.

6– الأخضر طوبال مسؤول عن الداخلية والتنظيم الإداري.

7– محمد الشريف مسؤول عن المالية.

8– عبد الحميد مهري مسؤول عن الشؤون الاجتماعية.

وكانت المشكلة الصعبة في هذا الاجتماع تتعلق بمسألة توحيد جيش التحرير الوطني التي تخص الثلاثي العسكري: بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، وخشية من تفرد كريم بلقاسم

بالقيادة العسكرية حدث تنافس بين منافسيه فتم بذلك قطع الطريق عليه(64)، ولوضع حد لهذه الصراعات التي تنخر في جسد الثورة اقترح كريم بلقاسم فكرة إنشاء لجنة التنظيم العسكري(C.O.M)، ولقيت الفكرة موافقة من خصومه طوبال وبوصوف، وأصبحت هذه اللجنة تسير الثورة من الخارج انطلاقاً من لجنة التنظيم العسكري من وجدة بالمغرب العربي بقيادة العقيد هواري بومدين، ولجنة التنظيم في غارديماو بتونس بقيادة محمدي السعيد. وبعد خمسة أشهر على تأسيسها قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بحل التنظيم العسكري في تونس، بسبب انتشار الفوضى وانعدام الانضباط وعدم القدرة على إيصال الأسلحة إلى الداخل ،كما بات واضحاً عدم قدرة محمد السعيدي على تسيير شؤونه، بعكس هواري بومدين المسؤول عن التنظيم العسكري في المغرب الذي استطاع إدارة التنظيم، وتكوين إدارة عسكرية وإدارية تولت أمور الجزائر بعد عام 1962(65). وفي 9 أيلول عام 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ من تلقاء نفسها، وبعد أن حصلت على تفويض من المجلس الوطني للثورة في اجتماعه السابق ،تشكيل حكومة مؤقتة والتنسيق بين حكومتي تونس والمغرب العربي بقصد إنشاء كونفدرالية لدول المغرب العربي وذلك بعد حصول الجزائر على استقلالها، وقد عقد اجتماع لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في غاردن سيتي في القاهرة في 17 أيلول عام 1958، وبعد ثلاثة أيام من المناقشات أي في 19 أيلول في الساعة الواحدة(66)،صدر بلاغ بنفس الوقت في القاهرة وتونس والرباط تم فيه إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأُعلنَ رسمياً عن حل لجنة التنسيق والتنفيذ،وقرأ تشكيلة الحكومة عبد الحميد مهري أصغر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ،**وكانت تشكيلة الحكومة على النحو التالي:**

1- فرحات عباس رئيساً للحكومة.
2- أحمد بن بلة نائباً للرئيس.
3- كريم بلقاسم وزيراً للقوات المسلحة.
4- الأخضر بن طوبال وزيراً للداخلية.
5- عبد الحفيظ بوصوف وزيراً للاتصالات.
6- الدكتور الأمين دباغين وزيراً للعلاقات الخارجية.
7- محمدد الشريف وزيراً للتسليح العسكري.

8- عبد الحميد مهري وزيراً لشؤون شمال أفريقيا.
9- بن يوسف بن خدة وزيراً للشؤون الاجتماعية.
10- أحمد توفيق المدني وزيراً للشؤون الثقافية.
11- أحمد فرنسيس وزيراً للمالية.
12- محمد يزيد وزيراً للإعلام.

وعين القادة المسجونون في فرنسا وهم رابح بيطاط، حسين أيت أحمد ،محمد بوضياف، محمد خيذر في مناصب وزراء دولة، وأضيف إلى هذه القائمة ثلاث كتاب دولة مقيمون في الداخل هم الأمين خان عن الولاية الثانية، عمر أو صديق عن الولاية الرابعة، ومصطفى استنبولي ممثلاً عن الولاية الخامسة. إذاً ضمت هذه الحكومة المؤقتة كل الأحزاب السياسة الموجودة على الساحة الجزائرية من االعلماء والمركزيين(اللجنة المركزية لحزب الشعب)، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأبعد عنها العقيد عمر او عمران الذي وجه انتقادات لقادة الثورة لم ينسوها(67). أما عن سبب اختيار فرحات عباس لمنصب رئيس الحكومة فيرجع إلى أسباب إستراتيجية وسياسية، حيث يعتبر سياسياً محنكاً في ميدان المفاوضات، وكان معتدلاً مقارنة مع غيره من قادة الثورة(68).

7- بداية المفاوضات السرية بين رئيس الجمهورية الفرنسية وقادة الولاية الرابعة الجزائرية

بدأ رئيس الجمهورية الفرنسية خطواته الأولى لتحقيق استقلال الجزائر بإجراء اتصالات مع قادة الولاية الرابعة في الجزائر، حيث توسط أحد قضاة المدية، واسمه مريفي قدور بين قادة الولاية الرابعة وأربعة ضباط كبار من الجيش الفرنسي، وذلك بالتنسيق مع وكيل الجمهورية الفرنسية في الجزائر الذي كان على اتصال مع القاضي قدور، وفي 10 حزيران عام 1960 التقى الرئيس ديغول مع صالح زعموم قائد الولاية الرابعة، ونائبه محمد بونعامة القائد العسكري في الولاية والأخضر بوشامة القائد السياسي، وتركزت المحادثات حول تقرير مصير الجزائر بشرط أن يلقي الثوار أسلحتهم في أماكن محددة يتفق عليها الطرفان مسبقاً (69). في الواقع، لم يخطُ صالح زعموم قائد الولاية الرابعة باتجاه سلم الشجعان الذي دعا إليه الجنرال ديغول ويقابله إلا بعد أن راسل الحكومة المؤقتة، كما أخبر

قيادة الأركان بنقص الأسلحة والذخيرة في ولايته، ولكنه لم يتلقَ رداً إيجابياً، ولما عاد وفد الولاية الرابعة انقلب بو نعامة على رفاقه بعد لقائه بمبعوث من الحكومة المؤقتة، فقام بإعدام رفاقه الأخضر بوشامة وعبد اللطيف وحليم، واستثنى صالح زعموم قائد الولاية الرابعة، وذلك بسبب على ما يبدو أقدميته في الجيش والانتصارات التي حققها فيما مضى على القوات الفرنسية،والغريب بالأمر إن الجنرال ديغول صرح في خطابه في حزيران عام 1960 قائلاً: " أتوجه نحو قادة التمرد، وأقول لهم إننا ننتظرهم هنا كي نجد سوية نهاية مشرفة"، ويبدو إنه تخلى عن زعموم الذي هرب إلى الولاية الثالثة بالقرب من العقيد محند أولحاج ليحتمي به، ولكنه استشهد بعد أيام قليلة في معركة ضارية ضد الجيش الفرنسي يقودها الجنرال جاكين شخصيا(70). يبدو أن الجنرال ديغول كان يريد من الاتصال بإحدى قيادة جبهة القتال إحداث شرخ في الثورة الجزائرية، وكذلك ممارسة الضغط على الحكومة الجزائرية المؤقتة لكي تقبل بشروطه لكن هذه الحيلة لم تنطلِ على قادة الثورة. حقيقةً، في خطابه في 16 حزيران طلب من الثوار الدخول في مفاوضات بقصد وضع حد للحرب التي أنهكت الطرفين، وقد وافقت الحكومة المؤقتة على عرض رئيس الجمهورية الفرنسية ورحبت به، وبالفعل بدأت المفاوضات في 1960/6/25 في مدينة مولان (Melun) في فرنسا، ومثل الوفد الجزائري إلى هذه المفاوضات السادة: محمد الصديق بن يحيى والمحامي أحمد بومنجل المكلف بالإعلام في الثورة الجزائرية، وعن الجانب الفرنسي السادة: روجيه موريس(Roger Mauris) الأمين العام للشؤون الجزائرية في مكتب ديغول، والعقيد ماتون(Mathon)، الذي فاوض صالح زعموم قائد الولاية الرابعة في 1960/6/10. في الواقع، فشلت هذه المحادثات بين الطرفين، إلا أنها كانت خطوة إيجابية في طريق الحوار، ومحاولة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة الحصول على الاعتراف بحكومته من جانب فرنسا والتفاوض معها على قدم المساواة(71). **ويمكننا أن نستخلص من بداية هذه المفاوضات العبر التالية:**

1- كان الاتصال المباشر بين ممثلي الحكومتين الجزائرية والفرنسية بمثابة انتصار للثورة.

2- تأكد الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية إن الحكومة المؤقتة الجزائرية تنوي التفاوض وليس رفع العلم الأبيض(72).

3- إن فشل المفاوضات بين الطرفين دفع فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً فصرح يوم 5/7/ 1960 قائلاً: " إن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى والحرب سوف تستمر طويلاً".

4- بدأ الجنرال ديغول يشعر بالضغوط عليه من داخل فرنسا وخارجها لإيقاف الحرب وذلك من قبل المدنيين والعسكريين العائدين من الجزائر على حد سواء، وجاء في بيان ال121 شخصية يسارية فرنسية في 1960/9/5 والذي حمل إمضاء بول سارتر، سيمون دي بوفوار، فرانسوا ساغان، وغيرهم من كبار العلماء والمفكرين قد أحدث ضجة وأثراً في الأوساط السياسية الفرنسية وخاصة للدفاع عن حق الشباب أن لا يقوم بالخدمة العسكرية في الجزائر(73).

5- ازدياد ضغط المستوطنين الأوروبيين والجيش الفرنسي في الجزائر وتشكيلهم جبهة للضغط على رئيس الجمهورية وإجباره على الاستقالة، وخاصة إن الجنرال سالان الذي فكر بعد تقاعده بالعودة إلى الجزائر، وقد تزامن ذلك بتأسيس المنظمة الخاصة التي بدأت تكتب اعتباراً من 14 حزيران شعارات معادية للجنرال ديغول ولجبهة التحرير الوطني الجزائري. لكن هذه الضغوطات لم تمنع ديغول من الاستمرار في سياسته الجديدة، ففي خطابه الذي ألقاه في 1960/11/4 تحدث فيه عن الجزائر الجزائرية، وأعطى انطباعاً منه بأن الجزائر لن تسيرها فرنسا، وإنما تسير من العاصمة الجزائرية بطريقة مستقلة، وأعلن أنه سيواصل سياسته لتحقيق السلام في الجزائر بخطى سريعة وثابتة، وقال أيضاً:" طالما أعطينا كلمتنا للخناجر لن يكون باستطاعتنا الحديث عن الأمور السياسية"، وأعقب ديغول خطابه بإرسال وزير دفاعه بيير مسمير والجنرال إيلي رئيس أركان القوات المسلحة إلى الجزائر، وذلك لإبلاغ قادة القوات المسلحة الفرنسية فيها إنه لابد من وقف إطلاق النار في الجزائر، وإن الحل النهائي لا بد أن يكون في حصول الجزائر على استقلالها(74).

8- زيارة الرئيس الفرنسي ديغول للجزائر والتطورات التي أحرزتها الثورة على الساحة الجزائرية

جاءت زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر في 8 كانون الأول عام 1960 للتعرف على نوايا قادة الجيش الفرنسي وتشجيع السكان على الاستفتاء، الذي سيجري في شهر كانون

الثاني عام 1961، وانتهز هذه الفرصة للتخلص من الضباط المعارضين لسياسته والمؤيدين للمستوطنين الأوربيين، ولم يزور الجنرال ديغول الجزائر العاصمة– حتى لا تحدث مواجهة بين كبار المستوطنين الرافضين للتفاوض مع الجزائريين ومنحهم حق تقرير مصيرهم– وإنما نزل في مدينة عين تموشنت وكان يوماً بارداً وممطراً، وتجمع أكثر من خمسة آلاف من المستوطنين الأوربيين ورفعوا شعارات " الجزائر فرنسية"، ورددوا شعارات فليسقط ديغول، وفي الجهة المقابلة كان بعض الجزائريين تأهباً لمظاهرة مضادة حيث رفعوا شعار " الجزائر جزائرية" يحيا ديغول.

وكان الجنرال ديغول قلقاً وهو يتجول في أنحاء المدينة، ويتحدث مع سكانها، وقد أخبرته أجهزته الأمنية بأن عسكريين مناصرين للمستوطنين الأوروبيين دبروا عملية اختطافه واغتياله في الجزائر، ثم انتقل ديغول فزار تلمسان والجزائر وتيزي وزو، وفي كل مرة كانت تواجهه عملية اغتيال ولحسن الحظ ينجو منها(75). نلاحظ هنا مدى وحشية المستوطنين الأوروبيين الذين يعتبرون الجزائر جزءاً من بلدانهم، ولا يريدون الرحيل عنها ... مع العلم إنهم كانوا يتصرفون مع شعبها بمنتهى القسوة والظلم. وقد أسفرت المظاهرات التي نظمها المستوطنون الأوربيون والجزائريون في أثناء زيارة الجنرال ديغول إلى صدامات بين الطرفين، ولأول مرة يطلق الجيش والشرطة النار على المستوطنين الذين اندهشوا من جراء ذلك، وقد أسفرت المواجهات عن قتلى وجرحى بين الطرفين. بالمقابل، قامت السلطات الفرنسية بطرد الموظفين الذين شاركوا في هذه المظاهرات، وحلت الجبهة الجزائرية الفرنسية (المنظمة الخاصة للإرهاب التي أسسها المستوطنون) التي كان أعضاؤها يتأمرون على الجنرال ديغول، ويرى بعض المحليين السياسيين بأن مظاهرات كانون الأول عام 1961 التي رافقت زيارة ديغول للجزائر، ومطالبة الشعب الجزائري بحق تقرير مصيره، واستقلال بلده عن فرنسا، دفعت ديغول إلى مراجعة سياسته حيال الجزائر مجدداً، والتسريع ببرنامجه الذي أتخذه بعد انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية والذي يتمحور حول إعطاء الجزائر استقلالهاوانسحاب القوات الفرنسية منها(76). بالمقابل، وتماشياً مع خط الجنرال ديغول حققت الثورة الجزائرية انتصارات دبلوماسية قيمة،حيث استطاع فرحات عباس إفشال سياسة

ديغول القائمة على وقف إطلاق النار كشرط مبدئي للشروع في استئناف المفاوضات التي ظل الطرفان ينتظرانها على الرغم من فشلها في مولان في 10 حزيران عام 1960.

وقام عباس بجولة يصحبه فيها الأخضر بن طوبال وزير الداخلية إلى روسيا والصين حيث صرح عباس قائلاً:" كنا بحاجة إلى حلفاء فوجدناهم في بكين وموسكو"، بالمقابل،كانت الأمور تتحرك لصالح الثورة الجزائرية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد المواقف المؤيدة لها من قبل السناتور جون كيندي ،وفي إيطاليا استطاع الطيب بولحروف ممثل الجبهة فيها أن يكتسب تأييداً للثورة من الشخصيات السياسية والمالية الفاعلة، وفي نفس الوقت صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره(77). بالمقابل، نشبت خلافات معقدة في هذه الأثناء بين اللجنة الوزارية للحرب المؤلفة من: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، والأخضر بن طوبال، وبين هيئة الأركان العامة والممثلة ب: هواري بومدين، علي منجلي والرائد عز الدين، ولكن هواري بومدين استطاع وهيئة الأركان إعادة تنظيم الوحدات الحدودية، وقضى على حالة الفوضى السائدة فيها،وقام بتجنيد الطلاب والأطباء وطلب من الجميع مساندة الثورة(78). وبعد أن سحب بومدين البساط من تحت أقدام اللجنة الوزارية للحرب، حاول سحبه من تحت أقدام الحكومة الجزائرية المؤقتة ومن فرحات عباس الذي لا يثق في اعتداله، خاصة وإن اللجنة الوزارية للثورة كانت قد منحته كامل الصلاحيات.

وأمام تعقد الأوضاع وتزايد طموحات العقيد الشاب بومدين، قرر فرحات عباس أن ينقل جيش الحدود إلى داخل الجزائر قبل 31 آذار عام 1961، وذلك لوضع بومدين أمام الأمر الواقع، فإما أن ينفذ القرار وإما أن يتراجع ويخسر كل شيء، رفض بومدين قرار رئيس الحكومة وفضل البقاء مع أصدقائه في تونس ولم يدخل إلا بعض الضباط(79). أما على الجانب الفرنسي، فقد تدعم موقف الجنرال ديغول في 8 كانون الثاني عام 1961، حيث نال تأييد أبناء شعبه لسياسة تقرير المصير في الجزائر بنسبة 75% في فرنسا، و53% في الجزائر، وبحصوله على هذا التأييد الشعبي تحول نحو جبهة التحرير الوطني الجزائري، وطلب من قادة الجبهة العودة إلى طاولة المفاوضات لاستئناف محادثات مولان التي توقفت يوم 1960/6/29(80). بالمقابل، أدلت الحكومة الجزائرية المؤقتة في

1961/1/16 بتصريح تعارض فيه مشروع إنشاء حكومة في الجزائر من صنع الحكومة الفرنسية.

9- بداية المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية

بعد اتصالات سرية تمت جرت بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وبين الحكومة الفرنسيةعن طريق دبلوماسي سويسري هو السيد أوليفييه لونغ(Olivier Long)، التي كانت تربطه علاقات جيدة بممثل الجزائر في روما وجنيف السيد الطيب بولحروف، وانتهت الوساطة إلى لقاء في 19 شباط عام 1961 في مدينة لوسيرن(Lucerne) في سويسرا وقد مثل الوفد الجزائري السادة: احمد بومنجل المحامي المشهور في باريس ومدير الإعلام في الحكومة المؤقتة، والسيد الطيب بولحروف ممثل الجزائر في روما وسويسرا، وكان الوفد الفرنسي ممثلاً بالسادة: جورج بومبيدو رئيس بنك روتشليد، والسيد برونو دولس المكلف بالشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية(81).

وجرى اللقاء الحقيقي بين الطرفين الجزائري والفرنسي في 20 شباط عام 1961، وطلب جورج بومبيدو من الوفد الجزائري ممثل جبهة التحرير أن يوضح **موقفه من عدة قضايا نجملها في النقاط التالية:**

1- كيفية إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير مصير الشعب الجزائري.

2- الضمانات التي يجب تقديمها للجالية الأوربية في الجزائر.

3- قضية ميناء المرسى الكبير بمدينة وهران.

4- قضية الصحراء الجزائرية خاصة بعد اكتشاف النفط فيها من قبل فرنسا.

5- إلحاح الوفد الفرنسي على هدنة ووقف إطلاق النار بين الجانبين قبل البدء بالمفاوضات.

7- طلب الوفد الفرنسي بأن يكون ميناء المرسى الكبير تابعاً لفرنسا مثل جبل طارق التابع للتاج البريطاني(82).

8- اشتراك تيارات جزائرية أخرى في المفاوضات بين الطرفين. واستمرت المفاوضات بين الجانبين حتى 15 آذار عام 1961، وكانت المواقف بينهما متباعدة، وظهر أنه من غير

الممكن التغلب على الصعاب التي برزت أثناء المناقشة، فالوفد الجزائري رفض مقترحات الوفد الفرنسي والتي **تناولت النقاط التالية:**

1- منح الحكم الذاتي للجزائر.

2- فصل الصحراء عن القضية الجزائرية.

3- تقسيم الجزائر من الناحية العرقية بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين.

4- قبول هدنة ووقف إطلاق النار قبل البدء بالمفاوضات الرسمية.

بالمقابل كانت شروط الوفد الجزائري قد تضمنت النقاط التالية لاستئناف المفاوضات مستقبلاً **وهذه الشروط هي التالية:**

1- الاستقلال التام للجزائر عن فرنسا.

2- ممارسة الدولة الجزائرية السيادة التامة على أراضيها بما فيها الصحراء.

3- وحدة الأمة الجزائرية ورفض التجزئة.

4- جبهة التحرير الوطني الجزائري هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

5- يتم وقف إطلاق النار بين الجانبين بعد أن يتوصلا إلى اتفاق بينهما(83).

وزاد في حدة الخلافات في مفاوضات الطرفين الطلب الذي تقدم به الوفد الجزائري والمتضمن إطلاق سراح الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا وهم : أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين أيت أحمد، رابح بيطاط، وقد اغتاظ الجنرال ديغول من هذا الطلب وهدد بقطع المفاوضات في حال إصرار الوفد الجزائري على هذا الطلب، كما رفض الوفد الفرنسي الطلب الذي تقدم به الوفد الجزائري والخاص باستقبال رئيس الجمهورية الفرنسية للسيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة(84). توقفت المفاوضات في 15 آذار عام 1961، وعاد كل وفد إلى بلده للتشاور مع كبار مسؤوليه،، وفي 30 آذار من نفس العام اتفق الطرفان على العودة إلى المفاوضات اعتباراً من 7 نيسان من نفس العام في إيفيان في سويسرا، غير إن تصريح لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية الذي أدلى به في وهران في 1961/3/31، والذي أعلن فيه عن نية فرنسا التفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج بنفس المقدار الذي تتفاوض به مع الحكومة المؤقتة، كان قد ألغى التحضير لمفاوضات إيفيان مادامت فرنسا ستتفاوض مع حركة جزائرية أخرى،

وحاولت فرنسا توضيح وجهة نظرها وتؤكد أن تصريح جوكس ليس له أي اثر، سواء على مستقبل الجزائر أو اعتراف فرنسا بالتفاوض مع جبهة التحرير كما ورد في البيان الصادر بتاريخ 1961/3/30(85). ويبدو أن جوكس أدلى بهذا التصريح قبل إطلاعه على البيان الصادر في 30 آذار من العام نفسه، والذي اعترفت فيه فرنسا بجبهة التحرير الوطني الجزائري كممثل وحيد مفاوض للجزائر مع فرنس، وحدث شيء أخر عقد المسألة وكان حجرة عثرة في طريق التحضير للمفاوضات وهو قيام ضباط فرنسيين هم: شال، جوهو، سالان، زيلر بمحاولات انقلاب فاشلة ضد الجنرال ديغول في الجزائر وذلك في الفترة الممتدة بين 22–24 نيسان عام 1961، وكانت هذه الأيام عصيبة على الدولة والشعب الفرنسي، وتبين للجنرال ديغول عندها الخطر الذي يحيط به وبفرنسا، وخشية من انقسام فرنسا إلى مؤيد ومعارض على الاستفتاء الخاص بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، أدرك بأن عليه أن يضع حداً للحرب في الجزائر بسرعة قصوى، لأنه إذا لم يفعل ذلك فأنها ستقضي عليه وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية لا تحمد عقباها(86)، واتخذ الجنرال ديغول من إحباط محاولات انقلاب الضباط الفرنسيين وتجريدهم من رتبهم وعزلهم، فرصة ثمينة لاستعادة المفاوضات مع جبهة التحرير والتخلص من القضية الجزائرية التي باتت تشكل قلق كبير له.

وعندما تسلم لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية اقتراحاً من الحكومة الجزائرية المؤقتة – عن طريق الحكومة السويسرية– باستئناف المفاوضات بين الجانبين، وبين ديغولأن فرنسا على استعداد لاستئناف المفاوضات بسرعة بهدف وضع المستوطنين الأوروبيين في الجزائر تحت الأمر الواقع بدلاً من العمل على إقناعهم(87). وفي 1961/5/18 أذيع في كل من تونس(مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة) وباريس(مقر الحكومة الفرنسية) بيانان يعلنان عن عزم الطرفان استئناف المفاوضات في 1961/5/20 في مدينة إيفيان السويسرية، وعدلت فرنسا عن شرط وقف إطلاق النار، ووافقت على مباشرة المباحثات بدون برنامج محدد سلفاً، واتخذت تدابير هامة للتهدئة ومنها إطلاق سراح ستة آلاف سجين سياسي جزائري، ونقلت الزعماء السياسيين من سجن إكس إلى سجن أليق بهم هو قصر طوركان(Turquant)، وأوقفت عملياتها الهجومية خلال شهر كامل(88).

وصل الوفد الجزائري في الموعد المحدد لاستئناف المفاوضات في 1961/5/20 إلى إيفيان برئاسة كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الشؤون الخارجية وعضوية السادة: أحمد فرنسيس وزير المالية، أحمد بومنجل مستشار لدى رئاسة الحكومة، سعد دحلب السكرتير العام لوزارة الخارجية، محمد صديق بن يحيى مدير مكتب رئاسة الحكومة، والسيد بولحروف ممثل جبهة التحرير في روما وسويسرا، والمقدم سليمان المنجلي عضو هيئة الأركان العامة لجيش التحرير، أما الوفد الفرنسي فكان برئاسة لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية وعضوية السادة: رولان كاتو مساعد وزير الشؤون الخارجية، وبروتو دولوس مدير الشؤون السياسية، فيليب ثيبو رئيس دائرة الإعلام، وبرنار تريكو المستشار لدى رئاسة الجمهورية. وعلى الرغم من رغبة الوفدين على التفاهم وإيجاد حل للقضية، إلا إن المفاوضات تعثرت وتركزت على مجموعة من النقاط أثارها الوفد الفرنسي تتعلق بالصحراء، والأقلية الأوروبية في الجزائر، بينما أصر الوفد الجزائري على إن هذه المفاوضات يجب أن تركز قبل كل شيء على الاستفتاء الخاص بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وحصول الجزائر على استقلالها، واعتبر بلقاسم أن فرنسا تريد فرض وضع معين قبل إجراء انتخابات تقرير المصير، وإنها تسعى لوضع قوانين للاحتفاظ بامتيازات الأوربيين ووضع الجزائريين تحت الأمر الواقع(89).

وقرر الجنرال ديغول في 1961/6/13 سحب الوفد الفرنسي من المفاوضات التي تدور في حلقة مفرغة، واتهم الوفد الجزائري بأنه جاء إلى المفاوضات بقصد الدعاية وفرض الشعارات الثورية التي تتبناها الثورة الجزائرية، بالمقابل، رأى الوفد الجزائري أن فرنسا تريد فرض شروط وضمانات للأوربيين قبل انتخابات تقرير مصير الشعب الجزائري والتصويت عليها، وأن فرنسا مصممة على البقاء في الصحراء والمرسى الكبير في وهران وفي رقان التي تجري بها التجارب النووية(90). إذاً فشلت المفاوضات بين الجانبين الفرنسي والجزائري هذه المرة، وكانت قضية الصحراء والمرسى الكبير ومصير الجالية الأوربية من النقاط التي اختلفت حولها وجهات نظر الطرفين، وزاد في تعقيد هذه الأحداث نجاح جيش التحرير في إسقاط طائرة فرنسية في الأراضي التونسية، وتم أسر طيارها الذي قفز بمضلته على التراب التونسي، وهنا تدخلت الحكومة التونسية وطلبت من هيئة أركان جيش التحرير

تسليم الطيار حالاً وبدون شروط مسبقة، وإلا ستضطر لإغلاق حدودها مع الجزائر، ومنع عربات جيش التحرير من التحرك في الأراضي التونسية، وعندما رفضت قيادة الأركان العامة تدخلت الحكومة الجزائرية المؤقتة وطلبت من قيادة الأركان تسليم الطيار لتونس، وأخيراً وافق هواري بومدين على طلب الحكومة المؤقتة ممثلة بكل من بوصوف وبن طوبال وسلم الطيار الفرنسي، وعاد بومدين إلى رئاسة الأركان والدموع تنهمر من عيناه وهو يقول لقد قدمت استقالتي، وأثارت استقالته وزملائه قايد أحمد وعلي منجلي في 15 تموز عام 1961 ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والعسكرية، وتوجه القادة الثلاثة إلى ألمانيا ومنها إلى فرنسا ثم غادروها باتجاه المغرب(91). وفي رسالة وجهها بومدين للحكومة المؤقتة انتقد ممارسات الطاقم الحكومي بالسعي وراء تحقيق الطموحات الشخصية على حساب مبادئ الثورة، وقبل هذه الحادثة كان بومدين قد تخلى عن فرحات عباس، وأرسل الشاب عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لمقابلة محمد بوضياف في سجنه،وطلب منه مساندة قيادة الأركان في خلافاتها مع الحكومة المؤقتة، غير أن طلبه لم يلقى استجابة من بوضياف، وعاد بوتفليقة وبلغ بومدين بانه من المستحيل استمالة بوضياف لجانبه، وأخيراً استطاع مقابلة بن بلة ووجده قريباً من الطروحات الاشتراكية والعربية والإسلامية التي يعمل بومدين من أجلها والمناهضة لتوجهات البورجوازية التي انتقدها في رسالته(92). وبعد ثلاثة أيام من أسر الطيار الفرنسي من قبل جيش التحرير، اتصل جوكس بالوسيط السويسري أوليفييه لونغ وطلب منه الاتصال بالوفد الجزائري ومعرفة إذا كانوا راغبين باستئناف المفاوضات، وكان الجواب بالموافقة، وجرت المفاوضات بينهما بين 20–28 تموز عام 1961 في مدينة لوقران(Lugrin) الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية، وتوقفت المفاوضات هذه المرة بناء على طلب من الجانب الجزائري في 28 تموز عام 1961، وكان توقف هذه المفاوضات بمثابة صدمة للفرنسيين والوسطاء السويسريون الذين كانوا يتابعونها عن كثب، وكان توقيفها من الجانب الجزائري أن الأخير لمس من الجانب الفرنسي مرونة كبيرة فيما يتعلق بامتيازات المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، ورفضه القاطع بالتنازل عن الصحراء وخضوعها للسيادة الجزائرية بعد الاستقلال، وعاد أعضاء الوفد الجزائري إلى تونس ولم يبقى سوى الطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير في روما وسويسرا(93).

وكانت انتقادات هيئة الأركان وجيش التحرير تزداد عنفاً تجاه ممثلي الحكومة المؤقتة ووفدها المفاوض، ويطالبون بموقف حازم في مواجهة المفاوضين الفرنسيين، وتجدد الصراع بين كريم بلقاسم وبومدين الذي لم يكن يثق به بسبب طروحاته المعادية للاشتراكية، وبدأت الاتهامات المستمرة بين الحكومة المؤقتة وبين هيئة الأركان، الأمر الذي أفسح المجال أمام المركزيين(المصاليين)لاستغلال هذا الصراع والتدخل لكسب مزيد من النفوذ داخل الثورة فبدأ بن يوسف بن خدة بحملة ضد فرحات عباس(94). ولتدارك هذا الصراع اجتمع المجلس الوطني للثورة في طرابلس الغرب وعقد مؤتمره الرابع في الفترة الممتدة بين 9-27 آب عام 1961 وذلك لتحقيق هدفين: الأول – دراسة نتائج المفاوضات مع فرنسا، والثاني- تقييم مسار الثورة الجزائرية بعد سبع سنوات من الحرب المتواصلة ضد الاستعمار الفرنسي، **وبعد أسبوعين من اجتماع المجلس توصل المجتمعون إلى إصدار بيان يتضمن النقاط التالية:**

1- تقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني الجزائري.

2- تجنيد الجماهير الجزائرية لمواصلة الكفاح حتى نيل الاستقلال.

3- تحقيق مبدأ الوحدة الترابية للجزائر.

4- المطالبة بوحدة الشعب الجزائري.

5- تغيير عدد كبير من أعضاء الحكومة بما فيهم رئيسها واستبداله ببن يوسف بن خدة، وتعين سعد دحلب وزيراً للخارجية، وكريم بلقاسم وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الحكومة(95). واتفق الجميع في اجتماع طرابلس على تعيين بلقاسم رئيساً للحكومة بدلاً من فرحات عباس، فاغتاظ بومدين ولم يخف تذمره، وتوسط بوصوف وقبل بلقاسم وتسلم منصبه الجديد وزيراً للداخلية وأضيف إليه وزارة الصحة لكي يكون قريباً من بومدين وتتم مراقبته من الأخير(96). وفي 1961/9/5 ألقى الجنرال ديغول خطاباً تغيرت في لهجته عندما أعلن أن لفرنسا مصلحة في الصحراء ولا بد لها من المحافظة عليها، وبعد عملية إجراء الاستفتاء يمكن التفاوض مع المنتخبين الجدد بشأنها، ولكن الموقف الفرنسي بقي غامضاً. وفي 9/30/ 1961 أبلغ الطيب بولحروف الوسيط السويسري عن رغبة الحكومة الجزائرية باستئناف المفاوضات، وبناء عليه ذهب الوسيط وقابل لويس جوكس وناقشه في الموضوع، وفي 13 تشرين الأول من نفس العام أعلن جوكس عن استئناف المفاوضات في

1961/10/26، ثم بدل جوكس الموعد بعد لقاء ديغول واقترح أن تكون المفاوضات سرية وبين الخبراء، بينما اقترح الوسيط لونغ أن تكون المفاوضات سرية وعلى مستوى رؤساء الوفود، جوكس عن الجانب الفرنسي، وسعد دحلب وزير خارجية الحكومة المؤقتة عن الجانب الجزائري(97). وفي يوم 28 تشرين الأول عام 1961 انطلقت المفاوضات السرية بين الوفد الجزائري برئاسة سعد دحلب وعضوية كل من : رضا ملك ومحمد الصديق بن يحيى، والوفد الفرنسي برئاسة جوكس وعضوية السادة: دولوس(De Leusse) وشايي(Chayet)، وبعد يومين من اللقاء قرر الوفدان اللقاء في الفترة الممتدة بين 8-10 تشرين الثاني عام 1961، وتعقد الوضع من جديد عندما طلبت الحكومة الجزائرية المؤقتة من الحكومة الفرنسية السماح للوفد الجزائري بزيارة الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا، واشترط ديغول أن يحصل هذا الطلب فيما إذا أسفر لقاء جوكس دحلب عن نتائج إيجابية، وبالفعل فأن اجتماع جوكس مع دحلب في 9 كانون الأول في مدينة روس الفرنسية أسفر عن نتائج إيجابية مرضية، وفي 12/25/ 1961 وافقت السلطات الفرنسية لمحمد الصديق بن يحيى بالتوجه لفرنسا ولقاء الزعماء الخمسة في قصر ألنوا(Aulnoy)، وبعد عودته من فرنسا التقى رئيسي الوفدين الجزائري والفرنسي في مدينة روس، وقدمت فرنسا في هذا اللقاء مشروع بيان للحكومة الجزائرية، والتزمت الأخيرة بدورها بتقديم مشروع بيان إلى فرنسا وذلك في 9 كانون الثاني عام 1962 قدمه محمد الصديق بن يحيى إلى المسؤولين الفرنسيين، وبعد دراسة بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة من قبل ديغول طلب الأخير من رئيس وفده جوكس أن يعجل في حل القضية الجزائرية، ويقلل من الاتصال مع رئيس الوفد الجزائري سعد دحلب، لأنه شعر بالبلبلة والتذمر من الشعب الفرنسي، بالإضافة إلى زيادة نشاط المنظمة الخاصة، ولا فائدة من المراوغات لأن المفاوضات هي الطريق الوحيد لحل المسألة الجزائرية(98).

وتقر العمل وفق المذكرة الفرنسية الإضافية – التي أطلع عليها محمد بن طوبال أثناء زيارته لرئيسي الوفدين الجزائري والفرنسي في 29 و30 كانون الأول عام 1961- المرسلة إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة في 3 كانون الثاني عام 1962، والتي طلب فيها رئيس فرنسا من الحكومة المؤقتة إرسال ثلاثة وزراء وثلاثة وزراء من الحكومة الفرنسية لدراسة

ملف القضية الجزائرية خلال ثلاثة أيام والتوقيع عليه، وفي 10 شباط عام 1962 وصل الوفد الجزائري المؤلف من السادة: كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائرية وزير الداخلية، سعد دحلب وزير الخارجية، محمد بن طوبال وزير دولة، محمد يزيد وزير الإعلام يرافقهم محمد الصديق بن يحيى، رضا مالك وشوقي مصطفى، وبنفس اليوم وصل الوفد الفرنسي المؤلف من السادة: لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، يوحنا دو برقلي(Jean de Broglie) كاتب دولة من حركة الاستقلال، روبير بيرون(Robert Buron) وزير الأشغال العمومية من حركة الجمهورية الشعبية، رولان بيليكار(Rolland Billcart) والجنرال دوكاماس (De Comusوكلود شايي(Claude Chayet)(99)، والتقى الوفدان في سرية تامة، واستمر الاجتماع بينهما بين 10-20 شباط ليصلا بعد مناقشات طويلة إلى اتفاق مبدئي حول **مختلف القضايا الواردة على جدول أعمالهم والمتمثلة في النقاط التالية:**

1- شروط استثمار ثروات الصحراء.

2- مدة استخدام التجهيزات النووية.

3- الاتفاق حول صيغية لإخلاء ميناء المرسى الكبير.

4- انسحاب القوات الفرنسية من الجزائر.

5- تنظيم فترة الانتقال وتكوين السلطة التنفيذية وصلاحياتها.

6- إطلاق سراح الثوار المسجونين.

7- نظام الأقلية الفرنسية.

8- التعاون بين فرنسا والجزائر (100).

وبعد مداولات سرية وحاسمة -كما أسلفنا- ودراسة الوفدين مشروع الاتفاق الخاص بوضع حد للحرب الجزائرية التي دامت سبعة سنوات ،ونتج عنها ضرب القاعدة المادية والبشرية في البلاد ،وكانت النقاط الثمانية التي عرضنا على جدول الأعمال قد درست من قبل الوفدين، **وبعد أخذ ورد حولها خرج الوفدان بالتصورات التالية:**

1- مطالبة الوفد الفرنسي ببقاء الجيش الفرنسي في قاعدة المرسى الكبير، وقواعد التجارب النووية في الصحراء، ولكن الوفد الجزائر يرفض ذلك لأنه يمس بالسيادة الوطنية للجزائر.

2- إصرار الوفد الفرنسي على فصل الصحراء عن قضية الجزائر لأنها مشتركة بين عدة دول ولها استثمارات بترولية ونووية، ولكن الوفد الجزائري رفض ذلك وأصر على وحدة التراب الجزائري والسيادة الكاملة على جميع أراضيه.

3- تمسك الوفد الفرنسي بازدواجية الجنسية للمستوطنين الأوروبيين وعدم التعرض لأملاكهم، ولكن الوفد الجزائري رفض ذلك وطلب بإعطائهم الخيار بين أخذ الجنسية الجزائرية والخضوع لقوانين الجزائر أو البقاء كأجانب.

4- طالب الوفد الجزائري بمشاركة الزعماء الخمسة- المسجونين في فرنسا- في المفاوضات والمشاركة في الاجتماع القادم للمجلس الوطني بصفته السلطة العليا للثورة، وهو الذي يوافق على أي اتفاق توقعه الجزائر مع فرنسا، ولكن الوفد الفرنسي رفض إطلاق سراحهم حتى يتوصل الطرفان إلى اتفاق رسمي مقبول من الجزائر وفرنسا.

5- اعتبر الوفد الفرنسي أن مسألة وقف إطلاق النار أساسية ولا بد من الاتفاق على يوم محدد لتنفيذها قبل استئناف المفاوضات بين الطرفين، ولكن الوفد الجزائري رفض ذلك قبل التوصل إلى اتفاق رسمي بينهما.

6- اقترح الوفد الفرنسي عدم دخول جنود جيش التحرير إلى المدن بلباسهم العسكري وأسلحتهم حتى لا يشعر السكان أنهم انتصروا عسكرياً على الفرنسيين، كما طالب الوفد الفرنسي دخول جنود الجيش الجزائري إلى الثكنات التي يخليها الجيش الفرنسي وهم مجردين من أسلحتهم وكأنه جيش مهزوم، ولكن الوفد الجزائري رفض هذه الفكرة جملة وتفصيلا.

7- اشترط الوفد الجزائري بأن لا يكون هناك متابعة قانونية وتعسفية ضد الفرنسيين الذين تعاونوا مع الثورة الجزائرية، لكن الوفد الفرنسي اعتبر ذلك تدخلاً في شؤون فرنسا الداخلية ورفض هذا الطلب الجزائري.

8- طلب الوفد الفرنسي بقاء الحكومة المؤقتة خارج الجزائر حتى إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، بينما طالب الوفد الجزائري المشاركة في تسيير شؤون الجزائر منذ اليوم الأول الذي توقع فيه معاهدة السلام بين البلدين(101).

وبعد أخذ ورد ومناقشة هذه القضايا الشائكة على جدول أعمالهم توصل أعضاء الوفدين إلى مشروع اتفاق على النقاط المدرجة، وحولوا هذا المشروع إلى حكوماتهم لإبداء الرأي وتقديمه

إلى السلطات المختصة في كلا البلدين لإقراره أو رفضه. وفي 20 شباط عاد الوفد الجزائري إلى تونس وعرض المشروع على الحكومة المؤقتة التي درسته بشغف دراسة وافية، وتم استدعاء 71 عضواً من المجلس الوطني للثورة الجزائرية لمناقشة مسودة مشروع الاتفاق(102). وفي الفترة الممتدة بين 22- 27 شباط عام 1962 اجتمع قادة المجلس الوطني للثورة في طرابلس الغرب، ووافق أعضاءه بأغلبية ساحقة على مشروع الاتفاق أي 45 صوت على المشروع من أصل 49 صوتاً من الحاضرين، ولم يعارض هذا المشروع بشكل قوي إلا ضباط قيادة الأركان الجزائرية وهم: هواري بومدين، قائد أحمد، علي منجلي(103).

10- اتفاق إيفيان وحصول الجزائر على استقلالها في 5 تموز عام 1962

صدر في 5 آذار عام 1962 بيان في باريس وتونس في آن واحد يؤكد للعالم أنّ وفدي الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية سيلتقيان في 7 آذار في مدينة إيفيان السويسرية وذلك لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بينهما، وبعد المفاوضات التي استمرت بين 7-18 آذار عام 1962 توصل الجانبان إلى اتفاق نهائي، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في الساعة الثانية عشر من يوم 1962/3/19 في جميع الأراضي الجزائرية، وفي 20 آذار أطلق سراح الزعماء الخمسة، وانتقلوا من سويسرا إلى المغرب على متن طائرة أمريكية مستأجرة من قبل ملك المغرب، **وتمخضت اتفاقية إيفيان عن جملة من البنود الهامة تهم كلا الطرفين والتي نجملها بالنقاط التالية:**

1- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين خلال عشرين يوماً من اتفاقية وقف إطلاق النار.

2- انسحاب الجيش الفرنسي من كافة الأراضي الجزائرية بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير مصير الشعب الجزائري.

3- تشرف على إعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير هيئة تنفيذية مؤلفة من 9 جزائريين و3 أوربيين، وتبقى في مهامها حتى يوم إجراء الانتخابات.

4- يجري الاستفتاء في جميع ولايات الجزائر البالغة خمسة عشر ولاية.

5- تشكل محكمة من قضاة جزائريين وأوربيين متساوية الأعضاء لحل المنازعات التي تظهر خلال الفترة الانتقالية.

6- تحل المنازعات بين الطرفين بالطرق السلمية، وفي حال عدم الاتفاق يلجأ الطرفان إلى محكمة العدل الدولية.

7- يختار الجزائريون بين الاستقلال التام للدولة الجزائرية أو الاستقلال والتعاون بين الجزائر وفرنسا.

8- يحتفظ الأوربيون بجنسيتهم ويتعين عليهم الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية خلال ثلاث سنوات.

9- يحتفظ الأوربيون بأملاكهم الخاصة في الجزائر، وإذا طبقت الدولة الجزائرية سياسة التأميم يقع على عاتقها تعويضهم عن ذلك.

10- تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد باتفاق البلدين(104).

هكذا نرى كيف وافقت فرنسا في النهاية على مطالب الشعب الجزائري التي ترجمتها ثورتها المباركة، وبعد مماطلة من قبل السلطات الفرنسية اقتنعت إنه لا مخرج لوقف القتل والعنف إلا بالمفاوضات، بالمقابل، جاء على رأس السلطة الفرنسية شخصية معتدلة متفهمة للأحداث الداخلية والخارجية – هي الجنرال ديغول- الذي وقف في وجه جميع المحاولات المطالبة بإبقاء الجزائر فرنسية-وخاصة من قبل المستوطنين الأوربيين وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر- وتعرض في سبيل سياسته الجديدة واقتناعه بالخروج من الجزائر لعدة محاولات اغتيال نجا منها- كما ذكرنا سابقاً-، وقد جرت الانتخابات الخاصة بتقرير مصير الشعب الجزائري في 3 تموز عام 1962، وقد أدلى ستة ملايين ناخب وناخبة جزائريين بأصواتهم،وعبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام، وحسب الإحصائيات الرسمية صوت لصالح الاستقلال (5951581) ناخب بينما صوت ضد الاستقلال 16534 ناخب (105).

وبهذه النتيجة الايجابية الساحقة انتصرت إرادة الشعب الجزائري، وذلك باسترجاع السيادة على كافة أراضيه، وأنهى فترة طويلة من الاستعمار الفرنسي مدتها 132 عاماً عانى خلالها آلام كبيرة وفقد كرامته وسلبت حريته وأرضه،وبعد أن أختار الشعب الجزائري الاستقلال، وقام الجنرال ديغول بإعلان استقلال الجزائر في 3 تموز عام 1962، ولكن

الجزائريين رفضوا عد هذا اليوم يوم استقلالهم، واعتبروا يوم 5 تموز من نفس العام ميلاد الجمهورية الجزائرية والعيد الوطني للاستقلال، أما فيما يتعلق بالخسائر البشرية للحرب فالإحصائيات متباينة بين الجزائريين والفرنسيين، فقد زعم الفرنسيين أن الجزائريين الذين قتلوا في حرب التحرير يتراوح بين 300–500 ألف مواطن جزائري، غير إن الجزائريين يؤكدون أن هناك مليون ونصف المليون شهيد سقطوا في ميدان الشرف من أجل تحرير وطنهم،بالمقابل خسر الجيش الفرنسي 270 ألف جندي وحوالي 1000 جندي مفقود، وقتل من المدنيين الأوروبيين في الجزائر 2788 شخص واختفى عدد أخر منهم في عام 1962 يقدر ب22273 شخص(106).

نرى أن الرقم الذي أوردته المصادر الجزائرية عن عدد شهداء ثورة التحرير مبالغ فيه ،لأن مليون ونصف يشكل ربع سكان الجزائر، ويبدو أن المصادر ذكرت هذا الرقم لبيان الثمن الغالي الذي دفعه الشعب الجزائري للحصول على استقلاله وطرد المستعمر الفرنسي، ويعتبر نجاح الثورة الجزائرية وحصول شعبها على الاستقلال أهم حدث في القرن العشرين التي هزت العالم أمام همجية الاستعمار.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

هوامش الفصل الرابع

1- قداش: مرجع سابق، جزائر الجزائريين...، ص 391.

2- بوحوش: مرجع سابق، ص.354

3- المرجع نفسه، ص 354-355.

4- المرجع نفسه، ص356-357.

5- المرجع نفسه، ص .359

6- المرجع نفسه، ص.360

7- الشيخ، سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة حافظ الجمالي، منشورات الهيئة العامة للكتاب ،وزارة الثقافة السورية 2008، 380-381.

8- المرجع نفسه، ص .378

9- بوحوش: مرجع سابق، ص.361

10- المرجع نفسه، ص 362-363.

11- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص 544-545.

12- عبد القادر: مرجع سابق،ص .168

13- مذكرات أحمد بن بلة،ص .67

14- بوحوش: مرجع سابق، ص.337

15- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر..، مرجع سابق، ص.546

16 – بوحوش: مرجع سابق، ص.363

17- عبد القادر: مرجع سابق، ص168-169.

18- Stora, Benjamin: Dictionnaire, biographique des militants, nationalistes Algérienne , Paris 1989? P. 272.

19- بوحوش: مرجع سابق، ص.364

20- Hamadani, Amar: Le lion des djebels, Paris , balland 1973? P. 150.

21- بوحوش: مرجع سابق، ص.365

22- المرجع نفسه، ص.366

23- Stora: Dictionnaire…? Op, cit., P.332.

24- المدني،أحمد توفيق: حياة كفاح ،الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1982، ص.186

25- بوحوش: مرجع سابق،ص.368

26- عبد القادر: مرجع سابق، ص.170

27- المرجع نفسه، ص.171

28- المرجع نفسه، ص.172

29- المرجع نفسه، ص.172

30- بوحوش: مرجع سابق، ص393-.394

31- Courière, Yve: La guerre d'Algérie ?,T3? Paris fayard 1968? P. 968.

32- عبد القادر: مرجع سابق، ص173.

33- الشيخ: مرجع سابق، ص153. أنظر أيضاً ، عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، ص.174

34- بوحوش: مرجع سابق، ص.394

35- عبد القادر: مرجع سابق، ص.176

36- بوحوش: مرجع سابق، ص.397

37- عباس: ثوار... وعظماء، مرجع سابق، ص.265

38- المرجع نفسه، ص .265

39- نصوص سياسية لجبهة التحرير الوطني الجزائري 1954-1962، نشر وزارة الإعلام والثقافة في الجزائر عام 1976، ص.12

40- عبد القادر: مرجع سابق، ص.177

41- المرجع نفسه، ص.187

42- المدني: حياة كفاح ، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص.270

43- Harbi: Mirage et réalité , op, cit., P. 204-205.

44- بوحوش: مرجع سابق،ص405 .

45- Droz, Bernard et Lever, Evelyne: Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, Paris seuil 1982, p. 62.

46- بوحوش: مرجع سابق، ص .405

47- بلقاسم،نايت، قاسم، مولود: ردود الفعل العربية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر ،دار البعث قسنطينة 1984، ص88-89.

48- Droz, Lever: op, cit., p.62.

49- بوحوش: مرجع سابق، ص407.

50- Droz et Lever: op, cit., p.80.

51- op, cit., p.87.

52- Op, cit., p. 97.

53- بوحوش: مرجع سابق، ص.418

54- Droz et Lever: op, cit.,p. 95.

55- بوحوش: مرجع سابق، ص420-421.

56- المرجع نفسه، ص 425-426.

57- بوحوش: مرجع سابق، ص .427

58- المرجع نفسه، ص .428

59- عبد القادر: مرجع سابق، ص .194

60- بوحوش، عمار: العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص .150

61- Harbi: Le F.L.N. mirage et réalité, op, cit., p.204.

62- op, cit., p. 214.

63- الديب، فتحي:عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة دار المستقبل العربي،1984، ص88.

64- عبد القادر: مرجع سابق، ص .190

65- المرجع نفسه، ص .191

66- بوحوش: النظام السياسي للجزائر..، مرجع سابق، ص .475

67- عبد القادر: مرجع سابق، ص203-204. أنظر أيضاً فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ص .388

68- المدني: حياة كفاح، ج3، مرجع سابق، ص399. أنظر أيضاً حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص.204

69- بورقعة، لخضر: شاهد على اغتيال الثورة الجزائرية، دار الحكمة الجزائر 1991، ص.46

70- عبد القادر: مرجع سابق، ص .233

71- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح، مرجع سابق، ص 210.

72- بوحوش: مرجع سابق، ص.445

73- بوحوش: مرجع سابق،ص447-.448

74- المرجع نفسه، ص.448

75- عبد القادر: مرجع سابق، ص 237-.238

76- بوحوش: مرجع سابق، ص.449

77- عبد القادر: مرجع سابق، ص.234

78- بوحوش: مرجع سابق، ص.499

79- عبد القادر: مرجع سابق، ص.2235

80- بوحوش: مرجع سابق، ص.525

81- الشيخ: مرجع سابق، ص.226

82- بن خدة، بن يوسف: اتفاقيات إيفيان ، ترجمة لحسن زغدار ،محل العين جبايلي، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعة ، 1987، ص 20-.21

83- المصدر نفسه، ص .22

84- Long, Olivier: Le dossier secret des accords d'Evian, Alger , O.P.U 1989? P. 44.

85- الشيخ: مرجع سابق، ص.226

86- بوحوش: مرجع سابق، ص.529

87- Long: op, cit., p. 73/

88- الشيخ: مرجع سابق، ص.227

89- Long: op, cit., p. 87.
90- op, cit., p. 87-88.

91- بوحوش: مرجع سابق، ص.499

92- Harbi: op, cit., p. 367.
93-Long: op, cit., p. 93.

94- عبد القادر: مرجع سابق،ص .242

95- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، الجزائر وزارة الإعلام والثقافة 1976، ص .74

96- Stora etdaoud: op, cit., p.320.

97- بوحوش: مرجع سابق، ص.533

98- Long: op, cit., p.118.

99- بوحوش: مرجع سابق، 535.

100- الشيخ: مرجع سابق، ص.238

101- بن خدة: مصدر سابق، ص29-38.

102- بوحوش: مرجع سابق، ص.537

103- بوحوش: مرجع سابق، ص.538

104- بن خدة: مصدر سابق،ص87-94.

105- بوحوش: مرجع سابق، ص540.

106- Eveon, Pqtrik et Planchais, Jean : La guerre d'Algerie, Alger, Laphomic 1990, p. 321.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المصادر والمراجع المعتمدة

1- المصادر العربية

1- ابن أبي الضياف، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، تونس 1963.

2- الجزائري، محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، بيروت .1964

3 - المدني،أحمد توفيق: حياة كفاح، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977.

4- المدني،أحمد توفيق : حياة كفاح ، الجزء الثالث ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،.1982

5- بن التهامي، الحاج مصطفى: سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تحقيق وتعليق يحيى بو عزيز، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت .1995

6- خوجة، عثمان بن حمدان: المرآة، تقديم وتعريب العربي الزبيري، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، .1975

7- مذكرات أحمد باي، ترجمة محمد العربي الزبيري، قسنطينة ،مطبعة البعث .1985

8- منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، طبعة خاصة، بدون تاريخ.

9- نصوص سياسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر .1976

2 - المراجع العربية

1- أباظة، نزار: الأمير عبد القادر العالم المجاهد، ط1 دار الفكر المعاصر، بيروت 1994.

2- أبو القاسم، سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزائر .1978

3 – أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 3 أجزاء ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.

4- أبو القاسم، سعد الله: رائد التجديد الإسلامي محمد العنابي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت .2000

5- الجزائري، أحمد: كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر، بيروت .1962

6- الجزائري، الأميرة بديعة الحسيني: الأمير عبد القادر حقائق ووثائق، الجزائر دار المعرفة، بدون تاريخ.

7- الجيلالي، عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام ، بيروت .1983

8- الخطيب،أحمد : الثورة الجزائرية، بيروت .1958

9- الخطيب، أحمد : حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية ونشاطه السياسي والاجتماعي، الجزء الأول ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر .1986

10- التميمي،عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1871)، الدار التونسية، مؤسسة زغوان ، ط1، تونس .1972

11- الديب، فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة .1984

12- الشيخ، سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة حافظ الجمالي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق .2008

13- العربي، إسماعيل : المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ.

14- العلوي، محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة 1985.

15- أوصديق، فوزي: النظام الدستوري الجزائري، دولة الأمير عبد القادر (دراسة تحليلية مقارنة)، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر .1995

16- إيتين، برنو: عبد القادر الجزائري، ترجمة ميشيل خوري، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال، الجزائر .2001

17- بن عدة، عبد المجيد: مظاهر الإصلاح الاجتماعي الديني في الجزائر، رسالة ماجستير، إشراف جمال قنان، جامعة الجزائر ،معهد التاريخ1992-.1993

18- بن يوسف، بن خدة: اتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار ، محل العين جبايلي، الجزائر ديوان المطبوعات الخاصة .1987

19- بلقاسم، نايت وقاسم، مولود: ردود الفعل العربية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر، قسنطينة، دار البعث .1984

20- بوحوش، عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت .1997

21- بوحوش، عمار: العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .1979

22- بورقعة، لخضر: شاهد على اغتيال الثورة ، دار الحكمة، الجزائر .1990

23- بوعزيز، يحيى: اليمين في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1991

24- تشرشل، شارل هنري: حياة الأمير عبد القادر، ترجمة سعد الله أبو القاسم، ط3 ، الجزائر .1982

25- خوري، إميل وإسماعيل، عادل: السياسة الدولية في المشرق العربي 1779-1958، الجزء الثاني، بيروت .1960

26- راشد، أحمد إسماعيل: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ليبيا، تونس، الجزائر ، المغرب، بيروت .2004

27- رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون 1516- 1916، ط1 ،دمشق .1993

28- زبادية، عبد القادر، الغولي ، الصادق: تاريخ المغرب الحديث، المعهد الوطني التربوي، الجزائر .1982

29- زوزو، عبد الحميد: دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر بدون تاريخ.

30- سعيدوني، ناصر الدين: النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830، الجزائر .1979.

31- عامر، محمود: تاريخ المغرب العربي الحديث (الجزائر- تونس)، منشورات جامعة دمشق1994-.1995

32- عامر،محمود: تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق 2005-2006.

33- عباس، محمد: ثوار وعظماء الجزائر، مطبعة دحلب، الجزائر .1991

34- عبد القادر،حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة ، الجزائر بدون تاريخ.

35- غوردن، دافيد: ماضي الجزائر الفرنسية، منشورات جامعة اكسفورد 1966.

36- فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث، مكتبة دار الشرق، بيروت .1969

37- فارس، محمد خير: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق 2003.-2002

38- قداش، محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954 ، ترجمة محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، بدون تاريخ.

39- قنان، جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر .1987

40- قنان، جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف المجاهد، الجزائر بدون تاريخ.

41- قناش، محمد و قداش، محفوظ: نجم شمال أفريقيا وثائق وشهادات لدارسة تاريخ الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .1984

42- كوران، أرجمنت: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر،ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس .1973

43 – مناصرية، يوسف: الاتجاه الثوري للحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

3- المصادر والمراجع الأجنبية (Les sources)

1- Abbas, Farhat : Autopsie de la guerre, Paris 1980.
2- Ageron, Charles Robert: Histoire de l'Algérie contemporaine , Paris P. U.F., 1964.
3- Ageron, Charles Robert: Les algériens musulmans et la france1871-1919, Paris , P.U.F., 1968.
4- Ageron, Charles Robert: Politique coloniale au Maghreb, Paris, P.U.F., 1972.
5- Aron, Robert: Les origines de la guerre d'Alger, Paris Fayard, 1962.
6- Azan, Général Paul: L'expédition d'Alger 1830, Paris 1930.
7- Braudel, Frenand: La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe , Paris 1949.
8- Claude, Bontemps Mannel: des institutions algériennes de la domintion turque à l'indépendance , Paris , éditions Gujas 1976.
9- Courrie , Yve: La guerre d'Algérie , Tom 3, Paris Fayard 1968.
10- Debu, Bridel Jacques et Benoit, Marc: La guerre qui paye Alger 1830, Paris 1930.
11- De Grammont: Histoire d'Alger sous la domination turque , Paris 1887.
12- Doz, Bernard et Lever Evelyne: Histoire de l'Algérie 1954-1962, Paris , Seuil 1982.
13- Esquer, Gabriel: La prise d'Alger , Paris 1929.
14- Eveno, Patrick et Planchais, Jean: La guerre d'Algérie ; Alger la phomic 1990.
15- Felix, Falck: Guide économique de l'Algérie , Paris 1922.
16- H.Favard, Charles: La révolution algérienne , Paris Plan 1959.
17- Hamadani, Amar: Le lion des djebels, Paris , Balland 1973.
18- Harbi, Mohamed: Aux origines du Front de libération national: La scission du P.P.A (parti du peuple algérien) et M.T.L.D., (mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques)Paris 1975.
19- Harbis, Mohamed: Les archives de la révolution algérienne , Paris 1981.

20- Harbi, Mohamed: Le F.L.N., (front de la libération national), Mirage et réalité, deuxième édition, Paris , jeune afrique 1985.
21- Julien? Charles André: L'afrique en marche, Paris Juliard , 1952.
22- Julien, Charles André: Histoire de l'Algérie contemporaine , Paris 1964.
23- La couture, Jean: Cinque hommes et la France , Paris, Seuil, 1961.
24- La Zio, jean: La naissance et le développement du mouvement de libération nationale en Algérie 1919-1947? Budapest 1989.
25-Long, Olivier: Le dossier secret des accords d'Evian, Alger , O.P.U., 1989.
26- Merad, Ali : Le réformisme musulman en Algérie de 1925-1967, Paris 1940.
27- Morc, La munière: Histoire de l'Algérie illustrée de 1830 à nos jours, Paris , Gothier 1962.
28- Nouschi, André: Enquete sur le niveau de vie des population rurales constantiois , Paris, P.U.F., 1961.
29- Nouschi, André: La naissance du nationalisme algérien, Paris éditions de minuit, 1962.
30- Pellissier de Rynaud: Annules Algériennes , nouvelle édtion, Paris 1854.
31- Serval, Pierre: La ténébreuse histoire de la prise d'Alger, sans date.
32- Stora, Benjamin: Dictionnaire bibliographique des militants nationalistes Algériens,, Paris, L'Harmattan,1985.
33- Stora, Benjamin et Daoud Zakia: Ferhat Abbas , L'autre Algérien, Danial 1995.
34- Venture de Paradis : Tunis et Alger aux XVIII siècle , Paris 1983.

4- الأبحاث باللغة العربية

1- الجمالي، محمد فاضل : " الشيخ الإبراهيمي رسالته التربوية، المجلة التاريخية المغاربية، العدد الخامس، كانون الثاني .1976

2-الجويلي ، نصر: " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين السياسة والدين، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 49-50، حزيران .1988

3- بوصفصاف، عبد الكريم: " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وموقفها من ظهور الحركة البربرية في الجزائر، المجلة التاريخية المغاربية ، العددان 63-64 تموز .1991

4- فارس، محمد خير: " مصالي الحاج ونجم شمال أفريقيا خلال مذكرات مصالي الحاج، مجلة دراسات تاريخية جامعة دمشق، السنة العشرون ، العددان 79-70 تموز -كانون الأول .1999

5- قنان، جمال: " الجيش النظامي للأمير عبد القادر "، مجلة الذاكرة، الجزائر ، العدد الأول .1994

6- مطاطة، أحمد: " نظام الإدارة والقضاء في عهد الأمير عبد القادر "، مجلة الذاكرة ، العدد الرابع، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر .1996

5- الأبحاث باللغة الفرنسية:

1- Berger, Denis: " Messali-Hadj et le mouvement national Algérien" , in soual, n° 20, paris 1982.

2- Julien, Charles André: " La question d'Alger devant des chambres sous la restauration , Revue Africain , T. 3? Paris 1922.

المجلات (Les Journaux)

1- La défense : Journal des oulémas, numéro 88, janvier , Alger 1936.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المغرب الأقصى

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة: أوضاع المغرب العربي من وفاة مولاي إسماعيل 1727حتى وصول مولاي عبد الرحمن للسلطة 1822

استطاع مولاي إسماعيل أن يرسخ دعائم الدولة العلوية في المغرب الأقصى التي أسسها أخوه مولاي الرشيد، وشعر كل مغربي سواء في السهل أم الجبل أو الصحراء بوجود سلطة مركزية قوية، واختفت في عهده البلاد الخارجة عن سلطته (بلاد السيبة)، وذلك إذا أخذنا بأقوال المؤرخين المغاربة المعاصرين للأحداث كاليفرني والزياني والناصري، فالزياني على سبيل المثال يصف حالة الأمن والأمان اللتين سادتا المغرب في عهد مولاي إسماعيل بقوله:" كان يخرج الذمي والمرأة من وجدة إلى وادي نون ولا يجدان من يسألهما من أين وإلى أين"(1). بالإضافة إلى توطيد الجبهة الداخلية وإخضاع القبائل المتمردة وتأسيس جيش قوي – جيش العبيد–، واجه مولاي إسماعيل الثورات التي قامت ضده وخاصة من أقاربه ومن بلاد القبائل، كما استطاع مولاي إسماعيل استعادة عددٍ من الموانئ المغربية المحتلة من قبل الاستعمارين الإسباني والبرتغالي، فحرر المعمورة والعرائش وأصيلة من الإسبان في الأعوام التالية 1681، 1689، 1691، ولم يبق إلا سبتة ومليلة فعلى الرغم من أنه شدد الحصار عليهما إلا إنه لم ينجح بتحريرهما، كما أجبر الإنكليز على الجلاء عن مدينة طنجة عام 168.

أقام مولاي إسماعيل علاقات مع أغلب الدول الأوربية وخاصة فرنسا وبريطانيا، وكان يتحكم في أغلب الأحيان بفرض الشروط التي يريدها في علاقاته، واستطاع أن يحصل على أسلحة من هذه الدول وخاصة إنكلترا عندما أطلق عدداً من أسراها مقابل الحصول على كمية من البارود(2).

ولكن بعد وفاة مولاي إسماعيل عام 1727 غرق المغرب الأقصى في فوضى مخيفة، ودخلت البلاد في أزمة حقيقية وخاصة عندما بدأ جيش العبيد والودايا في فاس ومكناس يعبث في مقدرات البلاد الاقتصادية والسياسية، وكان سلاطين المغرب في هذه الفترة وكلهم من أبناء، مولاي إسماعيل ألعوبة في أيدي الجند من العبيد(3). وليس أدل على هذه الفوضى العارمة سوى قيام الجيش بتعيين وعزل عشرين سلطاناً، حكم منهم مولاي

عبد الله بين 1729 و1757 وعزل خلال هذه الفترة ستة مرات، وعاد الهدوء إلى البلاد ببطء بين عامي 1750 و 1757 بعد أن مل الناس من حالة الفوضى والصراعات التي أنهكت البلاد والعباد، وفي عام 1757 أعتزل مولاي عبد الله الحكم، وأصبح الحاكم الفعلي للمغرب ابنه محمد بن عبد الله عام 1757، الذي استطاع تمكين المغرب من الوقوف على قدميه بعد استعادته السيطرة على الجنوب المغربي وأعاد للتجارة الصحراوية والبحرية مكانتهما القديمة، كما حصل على الأسلحة والمال عن طريق موانئ الجنوب المغربي، وقد برز مولاي محمد في عهد والده عندما كان خليفة له على مراكش، وكان الرجل المناسب في الوقت المناسب حيث اتبع سياسة حازمة مع القبائل مكنته من السيطرة على الجنوب المغربي – كما أسلفنا سابقاً- ،كما بدأ سياسة الإصلاح الداخلي في عدة مجالات وخاصة إصلاح الجيش والأسطول(4). ولكن لم تنجح سياسة اللين التي اتبعها مولاي محمد مع جيش العبيد والودايا الأمر الذي أضطره للجوء إلى سياسة البطش والقوة، وفتك بزعمائهم وخاصة من جيش الودايا ونقل قسماً كبيراً منهم إلى مدينة مكناسة وسرح الباقين. بالإضافة إلى سياسته الداخلية الناجحة إلى حد ما، فقد أولى السياسة الخارجية أيضاَ دوراً كبيراً، وخاصة مع الدولة العثمانية في المشرق، فقد زوج ابنته من شريف مكة، وتبادل السفراء مع السلطان العثماني مصطفى الثاني(1757–1774)، وحصل من الدولة العثمانية على أسلحة وذخائر، أرسل مساعدات إلى السلطان عبد الحميد الأول (1774–1789) الذي كان يحارب الروس، كما لعب دوراً هاماً في تحرير عدد من الأسرى الأتراك العثمانيين لدى أوروبا، كما كان يطالب السلطان العثماني بالتدخل عندما يتأزم النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر(5).

أما فيما يتعلق بعلاقاته مع الدول الأوربية فقد نجح مولاي محمد – على الرغم من تكثيف البحارة المغاربة (القراصنة) هجماتهم على السواحل والسفن الأوربية في عرض البحار_ في توقيع معاهدات صداقة وتجارة مع الدانمرك عام 1757، ومع المملكة المتحدة في عام 1760، ومع السويد 1663، كما جدد المعاهدات التي كانت موقعة بين المغرب وفيينا والمملكة المتحدة عام 1665، وكذلك مع إسبانيا وفرنسا في عام 1767(6). وكدليل على حسن نيته في علاقاته مع الدول الأوربية قام بفتح مينائي العرائش وطنجة لجميع

الدول بعد أن أغلقهما – تحت التأثير الإسباني في أثناء حرب الاستقلال الأمريكية – لمدة عام، ونجحت سفارة بريطانيا قدمت إلى المغرب عام 1783 في تجديد معاهدة عام 1760 وإضافة مواد جديدة عليها لصالح بريطانيا(7).

تولى حكم المغرب بعد وفاة مولاي محمد بن عبد الله– الذي استطاع إعادة المغرب إلى الطريق الصحيح بعد الفوضى التي كان يعيشها قبل وصوله إلى سدة الحكم_ ابنه يزيد وكان ولداً عاقاً ثار ضد والده أكثر من مرة بمساعدة بربر كروان تارة وجيش العبيد تارة أخرى(8). لقد هدم مولاي يزيد ما بناه والده خلال ثلاثة وثلاثين عاماً– في عامين من حكمه فقط– وذلك من توطيد سلطة الدولة والأمن والأمان وتحسين العلاقات مع الدول الأوربية، وخاصة مع إسبانيا، فقد أمر مولاي يزيد بإلقاء القبض على التجار ورجال الدين الإسبان الموجودين في الموانئ المغربية وقيدهم بالسلاسل وأرسلهم إلى سجون طنجة (9). وبسبب سياسته الرعناء تمرد عليه أهل الجنوب المغربي الذين كانوا خير مساعد لوالده، وبايعوا أخاه هشام، وتوفي مولاي يزيد في أثناء قتاله مع أخيه هشام عام 1792.

انقسمت المغرب العربي بعد مقتل يزيد وبايعت ثلاثة سلاطين على النحو التالي: بايع أهل الحوز ومراكش مولاي هشام، وبايعت بلاد الهبط والجبل في الشمال مولاي مسلمة، أما فاس ومكناسة وقبائل الغرب والرباط فقد بايعت مولاي سليمان، واستمر الصراع بين الأخوة الثلاثة مدة أربع سنوات، عادت الفوضى خلالها من جديد إلى المغرب، وفقد الأمن والأمان وساءت معيشة السكان، وانهار الاقتصاد الوطني، وتأثرت بهذا الصراع الداخلي بالطبع العلاقات مع الدول الأوربية مما أنعكس على جميع مجالات الحياة في المغرب، وأخيراً استتب الأمر لمولاي سليمان عام 1796(10).

وكان مولاي سليمان (1792–1822) أحب إلى قلب والده مولاي محمد بن عبد الله من كل أخوته لأنه كما يقول الناصري: " .... لسعيه فيما يرضي الله ورسوله، واشتغاله بالعلم، وكان يبتعد عما يتعاطاه أخوته الكبار والصغار من أمور اللهو الصيد ومعاشرة الندمان وما يزري المروءة..."(11). وكانت بداية مولاي سليمان قوية على عكس نهايته فقد نجح في التغلب على خصومه، ووطد سلطة الدولة في جميع أنحاء المغرب العربي حتى

وصل إلى الواحات المغربية في أقصى الصحراء، وجبى الضرائب من قبائل الريف بعد أن كانت ممتنعة، وحرر وجدة والمغرب الشرقي من الأتراك العثمانيين المحتلين للجزائر سلماً.

وبلغ المغرب أوج قوته في عهده بين عامي 1805 و1810، ولكن بعد عام 1810 بدأ انهيار المغرب ثانية وذلك في أثناء صراعه مع البربر والشراردة في الجنوب، حيث مني خلالها بهزائم ثقيلة أسر فيها مرتين الأمر الذي أفقده هيبته على الرعية، وعمت الفوضى ثانية في البلاد وعاد العبيد في مكناسة والودايا في فاس إلى عصر الفوضى واتسعت بلاد السيبة (البلاد الخارجة عن سلطة السلطان) على حساب بلاد المخزن (البلاد الخاضعة للسلطان)، هذا ما يذكرنا بحالة الفوضى التي عمت بالبلاد بعد وفاة مولاي إسماعيل عام 1727. ولمواجهة هذا الضعف الداخلي، دخل مولاي سليمان في علاقات مع الدول الأوروبية، وخاصة عندما كانت أوروبا في هذه الفترة مشغولة بالصراع الناجم عن الثورة الفرنسية ومطامح نابليون، وبقي مولاي سليمان على الحياد من هذا الصراع، ورفض طلب الأتراك العثمانيين الوقوف ضد فرنسا عام 1818، بل على العكس أرسل مساعدات غذائية إلى فرنسا في السنوات التي تعرضت فيها للقحط كما وعد ملك فرنسا بوقف عمليات القرصنة المغربية ضد السواحل والسفن الأوربية (12)، ودخل في علاقات جيدة مع إسبانيا عام 1797 وكذلك مع إنكلترا. وقد شهدت نهاية مولاي سليمان نهاية عصر القوة في المغرب العربي وبداية عصر جديد أنهي فيه عصر التكافؤ بين المغرب وأوروبا ليبدأ عصر التفوق الأوروبي، وانتهى عصر عزلة المغرب، وأرغم المغرب على فتح أبوابه أمام الغزو الأوربي العسكري والا

هوامش المقدمة

1- الزياني، أبو القاسم : الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب ، القسم الخاص بدولة الأشراف العلويين 1631- 1812 ، نشر هوداس، الرباط، ص.20

2- ب. ج. روجرز: تاريخ العلاقات المغربية الإنكليزية حتى سنة 1900 ، ترجمة يونان لبيب رزق، دار الثقافة ، الدار البيضاء 1981، ص.101

3- فارس، محمد خير، عامر ، محمود علي : تاريخ المغرب الحديث (المغرب الأقصى – ليبيا)، الطبعة الثانية ،منشورات جامعة دمشق 2003-2004، ص.104

4- الناصري ، أبو العباس أحمد: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، الجزء الثامن ، الدار البيضاء 1956، ص68.

5- فارس وعامر: مرجع سابق، ص 112.

6- Terrase, Henri : Histoire du Maroc des origine à l'établissement du protectorat français, édition atlantiques, Casablanca, sans date, p. 205.

7- ب. ج. روجرز: مرجع سابق، 142-158.

8- الناصري : مصدر سابق، الجزء الثامن ، ص45-46.

9- المصدر نفسه: ص 81-82.

10- المصدر نفسه، ص 86.

11- المصدر نفسه: ص 110-111.

وقل رب زدني علما
Damascus University

الفصل الأول

المغرب العربي بين 1822و1900 وسلاطينه الذين حكموا في هذه الفترة وأهم أعمالهم

سنتعرض في هذا الفصل أوضاع المغرب العربي بشكل عام واهم السلاطين الذين حكموا ودورهم في القضاء على الفوضى الناتجة عن الجيش والقبائل– التي تحدثنا عنها في المقدمة– واستعادة الأمن والأمان للمغرب، وبالتالي أهم الأعمال التي تمت في عهد كل منهم سواء على الصعيد الداخلي أو علاقاته الخارجية مع الدول وخاصة الأوروبية.

أولاً– السلطان مولاي عبد الرحمن (1822– 1859)

1– تعريف بالسلطان

بوصية مكتوبة من السلطان سليمان بن محمد بن عبد الله تم إعلان مولاي عبد الرحمن ابن أخ السلطان سليمان سلطاناً على المغرب العربي بعد وفاة الأخير. وجاء التأييد من جميع سكان المغرب عرباً وبربر، وحاول أحد أبناء السلطان سليمان مولاي عبد السلام إعلان نفسه سلطاناً، إلا أنه تراجع عن ذلك وأعلن ولائه لابن عمه مولاي عبد الرحمن(1).

في الحقيقة، كان الموقف الذي واجهه مولاي عبد الرحمن صعباً، فالسلطة المركزية فقدت هيبتها على أثر الحرب الداخلية والثورات التي قامت بها القبائل وعناصر جيش العبيد والودايا المتمردة وعجز مولاي سليمان– كما أسلفنا سابقاً– في السيطرة عليها، وكانت الفوضى قد انتشرت في البلاد، وازداد غرور القبائل وتمسكت باستقلالها وتقلصت بلاد المخزن، وواجه مولاي عبد الرحمن هذا الواقع بشجاعة وحكمة نادرتين، واستطاع أن يعيد للسلطة المركزية هيبتها ولكن دون أن يعيد لها قوتها المعهودة.

2– سياسته الداخلية

اتبع جميع سلاطين المغرب في هذه الفترة وحتى قبيل الاحتلال الفرنسي للمغرب عام 1912 سياسة إصلاح الجيش، وكان هذا غير كافٍ لتمتين الجبهة الداخلية، وهو ما أثبت عدم فعاليته حتى في بداية تأسيس الدولة العلوية أيام مولاي إسماعيل، فإصلاح الجيش

يجب أن يتماشى مع العديد من الإصلاحات الداخلية في الإدارة والنظام المالي وبقية مجالات الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، فمولاي عبد الرحمن كأسلافه ومن جاء بعده ركز اهتمامه على إعادة تكوين الجيش وتقويته، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها لتحقيق ذلك إلا أنه فشل في إصلاح بقايا جيش العبيد والودايا، وظلت روح التمرد تسري في الجيش كالوباء، وفي سبيل مواجهة ذلك وتأسيس نواة جيش تعتمد عليه الدولة في كبح جماح الثورات داخلياً، والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، اتبع مولاي عبد الرحمن عدداً من الوسائل تمكنه من توطيد سلطته داخلياً، وإعادة هيبة الدولة على جميع أنحاء البلاد **ومن أهم هذه الوسائل :**

1- فرض التجنيد الإجباري على جميع القبائل والمدن المغربية.

2- الاعتماد على بعض القبائل العربية في الغرب والحوز مثل: معقل، حسان، مالك.

3-إتباع سياسة الدبلوماسية القبلية التي تقوم على ضرب القبائل بعضها ببعض.

4- الاعتماد على القواد الكبار في المغرب بمنحهم الصفة المخزنية ومساعدتهم وإطلاق أياديهم في قبائلهم والقبائل المجاورة (2).

وحاول مولاي عبد الرحمن أن يحكم البلاد بمساعدة عدد من الزعماء القادرين على اتخاذ القرارات من تلقاء أنفسهم، ويخففوا في الوقت نفسه من أعباء المخزن، ويمكننا أن نورد بعض أسماء هؤلاء الزعماء على سبيل المثال: كان حفيده سيدي محمد بن الطيب حاكماً على فاس عام 1825، ثم كلف بعد ذلك في حكم دوقالا وتمسنا حيث وطد النظام في هذه المدن والمناطق بشكل قوي وبطريقة أرعبت السكان فيها، واستطاع بنفس الوقت استعادة مازغان التي تولى الإدارة فيها عوضاً عن الجديدة، وأرسل نفس الحاكم لجباية الضرائب من الصحراء التي امتنع ساكنوها عن دفعها، وتمت مبايعته عام 1832 من قبل الودايا بدلاً من عمه السلطان عبد الرحمن. لنأخذ مثال أخر لهؤلاء الزعماء، ففي عام 1828 تم تعين أبوالعلاء إدريس بن همان الجيراري حاكماً على وجدة ومنطقتها(3)، أعطينا هذين المثاليين عن هاتين المنطقتين لأنهما كانتا نموذجاً للتمردات والثورات ضد السلطان عبد الرحمن.

3- الثورات في عهد مولاي عبد الرحمن

أ- ثورة الودايا 1832

في عام 1832 وبعد الحملة الأولى للسلطان على تلمسان في الجزائر عاد الودايا محملين بالغنائم التي فكر السلطان بأخذها منهم، ولكن الودايا ثاروا ضده بمساعدة العبيد الذين تأخروا عن الموعد المحدد للثورة، ولكن الودايا أصروا على عدم تأجيل الثورة وهاجموا قصر السلطان، وبايعوا مولاي سيدي محمد بن الطيب سلطاناً، عندئذ اضطر السلطان عبد الرحمن إلى اللجوء إلى مدينة فاس القديمة، وحاصر الودايا فاس الجديدة مدة أربعين يوماً، وبالرغم من شدة الحصار استطاع السلطان عبد الرحمن الانتصار على ثورة الودايا، وشطب أسماءهم من قوائم الجيش المغربي ووزعهم في مختلف أنحاء المغرب.

ب- ثورات القبائل

قاد السلطان بنفسه عدداً من الحملات لقمع الثورات في البلاد الخاضعة لسلطته، وقد رأينا فيما سبق كيف أن الشاوية ودوكالا جنحوا إلى السلم عن طريق محمد بن الطيب، ولكن في عام 1843 هدأت الجبهة المغربية على حدودها الشرقية ،وانتقلت الثورة إلى بعض المدن الساحلية غرباً، فقد ثار الشراردة ضد خليفة مراكش مولاي المأمون، وعاثوا فساداً ودماراً وتقتيلاً فيها، كما ثار بنو أمير في تادلا وزايير في بعض ضواحي الرباط، وفي عام 1849 حاصر الزيير رباط سلا وسببوا لهم عقاباً جماعياً، فلا إتباع القوة ولا الدبلوماسية كانت تؤدي إلى نتائج ثابتة وسلم مع هذه القبائل وغيرها، فما كان من السلطان عبد الرحمن إلا تجنب الثورات الكبيرة في المناطق التي تخضع لسلطته(4).

ج- الصراع ضد البربر

بقيت جبال البربر في حالة شبه استقلال ، كما كان السلطان راضياً عن التصرف ضد القبائل التي تسكن السهل أو الواحات من البربر دون تدخل مباشر في شؤونها، ولكن سياسته لم تكن على نفس المنوال، ففي عام 1852 قام بقمع بني موسى في تادلا، وفي السنوات التالية اضطر لتجهيز عدد من الحملات العسكرية ضد بني زمور والتي انتهت بنجاح وتم إخضاعهم لسلطة الدولة، ولكن في أواخر أيام السلطان عبد الرحمن ثار برابرة السهول مجدداً، حيث توفي السلطان في أثناء إرساله حملة لإخضاعهم من جديد وذلك

عام 1859، وفي عام 1954 دخلت أيت عطا في صراع ضد أيت يافليمان، وكانت أيت عطا تشكل أقوى الاتحادات في منطقة الواحات، وتمكنوا أن ينتصروا على أعدائهم بالاعتماد على الأشراف المحليين، وأصبح إبراهيم أزمور زعيم أيت عطا منذ تلك اللحظة الشخصية الأكثر قوة في هذه الواحات، عندئذ كان السلطان عبد الرحمن يتأمل أن يضمه إلى صفه –كجزء من سياسية دبلوماسية القبائل التي أستخدمها –فمنحه أحد مناصب الدولة، ولكن إبراهيم رفض السلطة الحكومية وهزم الجيوش السلطانية التي حاولت إخضاعه، ولكن السلطان عبد الرحمن استطاع أن يقتله بالحيلة وتخلص من شره، فالمخزن لا يريد في عملياته العسكرية ضد البربر إلا حماية السهول من تعدياتهم، لكن ذلك لم يتم في أغلب الأحيان بدون صعوبة، وخاصة إنه كان للتجمعات البربرية السيطرة التامة على الجبال والواحات(5).

4- علاقات مولاي عبد الرحمن الخارجية مع أوروبا

مقدمة :

كانت العلاقات المغربية- الأوروبية حتى أواخر القرن الثامن عشر علاقات تكافؤ، فعلى الرغم من قيام المغرب بعقد عددٍ من المعاهدات والاتفاقيات مع أغلب الدول الأوربية وخاصة التجارية منها ومنح بموجبها لهذه الدول التسهيلات التجارية في تعاملها مع المغرب، إلا أنه كان سيد اللعبة، وسرعان ما كان يلغي هذه المعاهدات عندما كان يشعر بأن هذه الدولة أو تلك لا تطبق شروط المعاهدة الموقعة معها، وأحياناً كثيرة كان السلطان يلجأ إلى تغيير المعاهدة كلياً.

ولكن الأمور بالنسبة للمغرب تغيرت ولم تبق على هذا المنوال، وبدأت تتغير معها قواعد اللعبة وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر عندما كانت الدول الأوربية مشغولة بنتائج الثورة الفرنسية وبمطامع نابليون بونابرت القارية والعالمية، وكانت فرنسا وإنكلترا قطبا السياسة العالمية في تلك الفترة تحتاج كلاً منهما إلى كسب المغرب إلى جانبها. ولكن الأمور بدأت تأخذ منحاً جديداً منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، ونجم عن ذلك مجموعة من العوامل نجملها في النقاط التالية:

1- رغبة فرنسا بعد احتلالها للجزائر بتوسيع مناطق نفوذها في شمال أفريقيا وهذا خلق تهديداً مباشراً للمغرب العربي.

2- ازدياد الضغط الروسي على الساحة الشرقية للوطن العربي من أجل الوصول إلى المياه الدافئة.

3- توسع محمد علي في سورية وتهديده للدولة العثمانية في عقر دارها وما نتج عن ذلك من أزمة دولية.

4- افتتاح قناة السويس عام 1869 الأمر الذي ربط البحرين الأحمر بالمتوسط مما أدى بالنتيجة إلى زيادة مطامع الدول الأجنبية في هذه المناطق.

5- انتصار البرجوازية في أوروبا الغربية ودعوة حكوماتها إلى مشاريع استعمارية جديدة.

6- الثورة الصناعية والملاحية التي ساهمت أيضاً في دعم المشاريع الاستعمارية.

7- تزايد عدد السكان في أوروبا الأمر الذي زاد من أهمية الأسواق لتلبية حاجات المواطنين المتزايدة.

8- تحديث الجيوش الأوربية وتزويدها بأنظمة دفاعية متطورة الأمر الذي ساعدها على فرض سيطرتها ونفوذها بشكل أكبر (6).

بالإضافة إلى هذه العوامل شكل موقع المغرب العربي الاستراتيجي وسيطرته على واجهتين بحريتين: المتوسط شمالاً والأطلسي غرباً، وغناه بالثروات الطبيعية، وأيضاً ضعفه العسكري والاقتصادي، شكل هذا كله عناصر المسألة المغربية التي لا تقل أهمية وتعقيداً عن المسألة الشرقية، وخاصة بعد دخول ألمانيا وإيطاليا إلى المسرح المغربي، ويمكننا أن نستعرض العلاقات المغربية-الأوروبية حسب أهميتها وخطورتها على المصالح المغربية، وقبل استعراضنا العلاقات المغربية مع الدول الأوربية الرئيسة مثل فرنسا إنكلترا وإسبانيا، علينا أن ننوه إلى أن مولاي عبد الرحمن وقع معاهدة مع سردينية تضع حداً للخلافات التجارية والبحرية بين البلدين، وعندما قام البحارة المغاربة بأسر عددٍ من السفن النمساوية ونقلها إلى ميناء العرائش المغربي كان الرد النمساوي سريعاً وحاسماً حيث قصفت سفنهم ميناء العرائش ونزلت فيه ودمرت سفن القراصنة المغاربة، أعقب ذلك توقيع معاهدة سلام وصداقة بين المغرب والنمسا(7).

أ- العلاقات المغربية-الفرنسية

خلق الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 خطراً أكبر بكثير من الاحتلال العثماني الذي كان يلفظ أنفاسه الأخيرة، ويعاني من مشاكل داخلية وثورات في الجزائر، ففي الوقت الذي كان الرأي العام المغربي يعد هذا الغزو بمثابة العودة إلى الحروب الفرنجية ضد البلاد العربية(8)، لكن نرى السلطان عبد الرحمن لم يقدر خطورة هذا الاحتلال وكان يعتبره هزيمة للأتراك العثمانيين أكثر منه انتصاراً فرنسياً على بقايا القوات العثمانية وحكامها في الجزائر،فحافظ على هدوئه، وكان يأمل بالحصول على تلمسان على أثر هزيمة الأتراك العثمانيين، لا بل سمح للقوات الفرنسية بالتموين من المغرب(9). في الحقيقة، كانت مدينة تلمسان الجزائرية تجذب سلاطين المغرب العربي منذ أيام الأدارسة، وكانت الطرق الصوفية مثل: الدرقاوية، الطيبية، التيجانية ذات الأصول المغربية قوية وذات تأثير بين السكان في تلمسان، وكانت معادية للأتراك وموالية لسلطان المغرب، لذلك عندما دخلت قوات الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر واحتلتها سارع مولاي عبد الرحمن ليأخذ نصيبه- كما ذكرنا سابقاً- من الجزائر ،معتمداً على نداء سكان تلمسان وعلى فتوى من شيوخ المدينة تدعوه بالمجيء لإنقاذهم وضمهم للمغرب العربي، وفي الوقت نفسه لم يكترث بفتوى أصدرها علماء فاس ينصحونه فيها بعدم التدخل في الشؤون الجزائرية (10)، ولكن السلطان لم يعر أي اهتمام لهذه الفتوى وقرر إرسال قوة عسكرية تمكنت من احتلال تلمسان، وعين ابن عمه علي بن سليمان خليفة له عليها، لكن قوات السلطان التي تتشكل في معظمها من الودايا والعبيد وكانت قوى فوضوية- لا تعطي أي اهتمام للأوامر الصادرة إليها- تصرفت في تلمسان وكأنها في بلد محتل، وكرد فعل على التدخل المغربي في تلمسان واحتلالها احتل الفرنسيون المرسى الكبير ووهران في الجزائر، وقررت الحكومة الفرنسية الضغط على السلطان وطلبت منه سحب قواته من تلمسان ونصحته بالكف عن التدخل في هذه المنطقة، حيث أرسلت وفداً برئاسة الكونت دو مور ناي (De Mour Nay) يرافقه الترجمان ديفرانج De (Frange) والرسام دو لا كروا (De la Croix)، وكان الرسام قد رسم هذه المقابلة بلوحة رائعة محفوظة حتى الآن في متحف تولوز في فرنسا(11). وطلب رئيس الوفد في هذه المقابلة التخلي عن تلمسان وسحب قواته والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية

الجزائرية، واستجاب السلطان لطلبه فأمر قواته بالانسحاب من تلمسان، ولكن ثورة الأمير عبد القادر الجزائري وحماس الرأي العام المغربي– وخاصة في شرق المغرب– للأمير وثورته، وإعلان الأمير تبعيته للسلطان عبد الرحمن دفع الأخير للتدخل في شؤون الجزائر، لا بل عمل على تسهيل دخول السلاح للأمير عبد القادر عبر جبل طارق وجميع موانئ المغرب، كما كلف أحد المقربين منه بجمع السلاح والذخائر والحبوب للأمير عبد القادر، وكان عامل وجدة المغربي وقبائل المغرب الشرقي تساند الأمير وتحارب إلى جانب قواته، عندئذ قررت الحكومة الفرنسية الضغط على السلطان ثانية، وكلفت قنصلها في طنجة بتوجيه رسالة إلى السلطان تضمنت عدة مطالب منها:

1–عزل عامل السلطان على وجدة لأنه يقاتل إلى جانب الأمير عبد القادر.

2– على السلطان ألاَّ يتدخل في الشؤون الداخلية في الجزائر.

لم يتلقَ القنصل الفرنسي أي جواب على هذين المطلبين، عندئذ أمرت الحكومة الفرنسية بإرسال ثلاث سفن حربية إلى مياه طنجة في نيسان عام 1836 ،وتوجه أحد قادة السفن مع قنصل فرنسا لمقابلة باشا طنجة المغربي، مطالبين بجواب على المطالب التي تقدم بها القنصل الفرنسي، وكان جواب باشا طنجة إن القبائل القاطنة في شرق المغرب غير خاضعة للسلطان ولا تمتثل لأوامره(12). ففي الوقت الذي أصبح فيه موقف القوات الفرنسية في تلمسان صعباً ومهدداً، وتعذر إيجاد اتصال بين تلمسان والساحل الجزائري حيث تسيطر القوات الفرنسية، عندئذ قررت حكومة باريس القيام في الوقت نفسه بعملين عسكري ودبلوماسي، فعلى الصعيد العسكري توجه الجنرال بيجو (Bugeaud) على رأس قوة عسكرية فرنسية إلى تلمسان لمواجهة القوات المغربية، أما دبلوماسياً فقد أرسل الكولونيل دولا رو إلى مكناسة يحمل إنذاراً للحكومة المغربية يتألف من سبع بنود، حددت فيها مطالب الحكومة الفرنسية، فإذا لم يستجب السلطان للإنذار سيعامل كعدو وستكون موانئه مهددة، وأهم النقاط التي جاءت في بنود الإنذار هي التالية:

1– اعتراف السلطان المغربي بالسيادة الفرنسية على الجزائر.

2– التعهد الخطي من قبل السلطان بعدم مساندة الأمير عبد القادر في حربه ضد فرنسا.

3– إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين المحتجزين في المغرب.

4- منع السلطان رعاياه المغاربة من الانضمام إلى ثورة الأمير عبد القادر ضد فرنسا.
5- العمل على إيقاف الجزائريين الملتجئين إلى المغرب العربي.
6- إقامة معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين.
7- اعتبار الأمير عبد القادر خارجاً عن القانون في المغرب وترحيله إلى الجزائر(13).

استقبل السلطان عبد الرحمن المبعوث الفرنسي استقبالاً وديا، أعلن له عن رغبته في مسالمة فرنسا، وطلب منه الدخول بمفاوضات مع رئيس وزراءه محمد الطيب البياز، وبذلك حصل المبعوث الفرنسي بموافقة السلطان المغربي على جميع الشروط الواردة في الإنذار الفرنسي الذي يحمله (14). ولكن الاتفاق الذي تم توقيعه بين الجانبين المغربي والفرنسي ظل حبراً على ورق، واضطر الجنرال بيجو إلى توقيع معاهدة التافنا مع الأمير عبد القادر عام 1837، لكي يتفرغ الفرنسيون للقضاء على مقاومة الحاج أحمد باي قسنطينة، ويمحو الهزيمة النكراء التي ألحقها بهم عام 1836، ولكن معاهدة التافنا -التي تحدثنا عنها في قسم الجزائر من هذا الكتاب- لم يستمر وقف إطلاق النار بموجبها بين الطرفين المغربي والفرنسي طويلاً، فقد تجددت الحرب، وحصل الأمير كالمعتاد على السلاح والعتاد عن طريق المغرب، وشن الجنرال الفرنسي بيجو حرباً ضد الأمير عبد القادر اتبع فيها سياسة الأرض المحروقة وعلى أثر ذلك دخل الأمير الأراضي المغربية مرتين(15)، عندئذ طلب القنصل الفرنسي من السلطان المغربي -بناء على تعليمات حكومته- منع عبد القادر من دخول الأراضي المغربية أو احتجازه ومنعه من متابعة القتال ضد القوات الفرنسية، ففي هذه الطلبات وضعت فرنسا السلطان المغربي أمام خيارات صعبة، فأما أن يقف ضد الأمير عبد القادر لكي يتجنب نزاعاً وشيكاً ضد فرنسا قد يكلفه غالياً وهو عاجز عن القيام بذلك، أو أن يستجيب للرأي العام المغربي وخاصة حاشية السلطان التي كانت تحثه على الوقوف إلى جانب الأمير ودعمه بالسلاح والعتاد، و في أثناء سنوات الحرب بين فرنسا والأمير 1841-1842 نجح السلطان المغربي بالمحافظة على هدوئه مستفيداً من تغيير وزير الخارجية البريطاني بالمرستون واستبدله باللورد أبردين الذي لم يكن كسلفه معادياً للفرنسيين،بالمقابل ، كانت الحكومة البريطانيا تخشى من توسع فرنسا على الشواطئ المغربية، وفي مثل هذه الحالة كانت تنصح السلطان بتجنب كل ما يزود فرنسا بذريعة

التدخل في المغرب العربي (16). ولكن كان ضغط الرأي العام المغربي وحاشية السلطان أقوى من النصائح البريطانيا، فاستمر السلطان على موقفه بدعم الأمير عبد القادر في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر وفتح موانئه وأراضيه لتوريد السلاح له. ولكن التطورات الحربية التي حدثت مع الأمير لصالح فرنسا، فقد استطاع الدوق دوفال عام 1843 السيطرة على معسكر الأمير، الأمر الذي اضطر الأمير باللجوء إلى الأراضي المغربية، وتلقى المساعدات من عامل وجدة وقبائل منطقتها، وعلى الرغم من خشية الحكومة الفرنسية أن يؤدي دخول قواتها إلى الأراضي المغربية لمطاردة الأمير إلى اشتعال ثورة ضدها في الجزائر، ومعارضة المجالس الفرنسية المختصة لمثل هذا الدخول، وكذلك خشيتها من توتر العلاقات الفرنسية البريطاني، بالرغم من كل هذه المخاوف فأن القوات الفرنسية اخترقت الحدود المغربية، وبنت معسكراً لها في مدينة الغزوات المغربية وأخر في مدينة مغنية، واعتبر الفرنسيون أن مغنية أرض تابعة لهم، الأمر الذي أثار شعور المغاربة، ورأى ولي العهد المغربي مولاي محمد أن الفرنسيين مصممون على البقاء في الأراضي المغربية التي احتلوها، وجرى صدام بين الفرنسيين والمغاربة في **مغنية في 30 أيار عام 1843**، عندها، أمرت الحكومة الفرنسية قنصلها في طنجة بإرسال مذكرة إلى السلطان تحمل **المطالب التالية:**

1- معاقبة السلطان للمسؤولين الذين شنوا الهجوم على القوات الفرنسية.

2- حل القوات المغربية الموجودة في منطقة الحدود المغربية الجزائرية.

3- طرد الأمير عبد القادر من الأراضي المغربية واعتباره خارجاً عن القانون المغربي.

4- أعطاء الأوامر إلى الأميرال الفرنسي دوجوانفيل (De Joinville) بالتحرك إلى السواحل المغربية لدعم هذه المطالب، مع عدم القيام بعمل عسكري إلا بعد أن يتلقى الأوامر من حاكم الجزائر الفرنسي الماريشال بيجو بأن الحرب قد بدأت (17). بالإضافة إلى الاستعدادات الفرنسية حدث تدخل بريطاني عن طريق القنصل هاي، ونجح الأخير في مطالبة السلطان المغربي بإعادة الحدود بين المغرب والجزائر كما كانت أيام الأتراك العثمانيين، والعمل على إبعاد الجيش المغربي عن منطقة الحدود، وإلقاء القبض على الأمير عبد القادر وحجزه في أحد موانئ المغرب على الأطلسي، ولكن جرى في هذه الأثناء

صدام بين القوات الفرنسية والمغربية في 5حزيران عام 1844 ورد الجنرال بيجو في 19 حزيران باحتلال وجدة، واشترك الأسطول الفرنسي دوجوانفيل في 6 آب وبدأ بإخلاء الرعايا الفرنسيين والأجانب وقصف طنجة (18)، وبدأ بيجو الحرب الفعلية في 14 آب، ولم يأخذ بالتعليمات التي وردت إليه من الحكومة الفرنسية في باريس التي تأمره بعدم القيام بعمل عسكري شامل وتطلب منه الانسحاب (19). بالمقابل، خيم الجيش المغربي بقيادة ولي العهد المغربي مولاي محمد على ضفة وادي إيسلي قرب وجدة، وعلى الرغم من التحذيرات والمعلومات التي وصلتهم عن استعدادات الجيش الفرنسي، إلا أن المسؤولين المغاربة لم يعيروا أذاناً صاغية معتمدين على كثرة عددهم وبسالة مقاتليهم (20). وفي 13 آب وبعد مناورات ذكية من قبل الجيش الفرنسي، هاجم الجنرال بيجو بجيشه البالغ 11 ألف مقاتل الجيش المغربي البالغ عدده 40 ألف مقاتل والمعسكر على ضفة وادي إيسلي حيث استمرت المعركة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الظهر دحر على أثرها الجيش المغربي وترك مواقعه (21)، وانسحب ولي العهد تاركاً خيامه بما فيها من أشياء ثمينة والمراسلات التي كان يتبادلها مع والده السلطان، وعاد إلى فاس لكن والده لم يستقبله لمدة خمسة عشر يوماً وعاقب القواد الذين كانوا معه (22).

وفي الوقت الذي هاجم فيه الجنرال بيجو الجيش المغربي تعرضت موغادور (الصويرة) للقصف من قبل قائد الأسطول الفرنسي دوجوانفيل كما احتل الجزيرة المقابلة للميناء، وعلى الرغم من انتصار بيجو على الجيش المغربي ورغبته في متابعة زحفه على فاس إلا أنه اصطدم بعدة عوائق منعته من ذلك منها: شدة الحر ووضع قواته الصعب ولكن أهمها الضغط البريطاني على الحكومة الفرنسية بضرورة وضع حد لهذه الحرب مع المغرب (23)، وعلى الرغم من أن هذه الحرب كانت قصيرة المدة إلا أن أثرها المعنوي كان كبيراً، والذي أنهار في إيسلي ليس الجيش المغربي فقط، بل سمعة المغرب العسكرية، فقبل قرنين من هذا التاريخ كان كل تدخل أوربي ضد المغرب ينتهي بالفشل الذريع، كما كانت هذه الهزيمة بداية تاريخ جديد في العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والدول الأوربية، فالصدمة النفسية التي منيت بها البلاد حكومة وشعباً أدت إلى فوضى عارمة في جميع أنحاء السلطنة من السوس جنوباً إلى الرباط شمالاً، وتزعزعت سلطة السلطان وثقة شعبه به

(24). بالمقابل، لم ترغب فرنسا أن تلتزم بشيء مسبقاً، واقتنعت بالحفاظ على مطالبها الأولى، وجرت المفاوضات بين الطرفين بوساطة بريطانيا، وتوصلوا إلى **توقيع معاهدة طنجة في 10 أيلول عام 1844 والتي تضمنت البنود التالية :**

1- اعتبار الأمير عبد القادر خارجاً على القانون المغربي والقبض عليه وحجزه في أحد موانئ المغرب الأطلسية.

2- معاقبة المسؤولين المغاربة عن مهاجمة الفرنسيين في 30 أيار و15 حزيران من العام نفسه.

3- تحديد عدد القوات المغربية في وجدة على الحدود المغربية الجزائرية.

4- حصول فرنسا على امتيازات الأمة الأكثر رعاية.

5- عودة الحدود المغربية الجزائرية كما كانت أيام الأتراك العثمانيين.

6- جلاء القوات الفرنسية عن موغادور ووجدة.

7- قيام الطرفين المغربي والفرنسي بأسرع وقت ممكن بتحديد الحدود المغربية الجزائرية (25).

لقد قوبل اتفاق طنجة ببرودة من قبل الرأي العام الفرنسي، وبخاصة الجيش الذي وجد أن مكاسبه كانت قليلة إذا ما قورنت مع الجهد المبذول والانتصار العظيم، وتعرض الاتفاق من الجنرال بيجو الذي لم يكن يدرك الظروف السياسية العامة، وأن فرنسا لا يمكن أن تتجاهل موقف بريطانيا من القضية- لا سيما وإنها راعية للمغرب- وعليها أن تأخذه بالحسبان، فالملك لوي فيليب كان يفضل الحفاظ على الاتفاق الودي الفرنسي- البريطاني على رغبة بيجو بالزحف إلى فاس، بالمقابل، فأن الحكومة الفرنسية لم ترغب بإذلال السلطان المغربي أمام شعبه، وإن اتفاق طنجة وضع حداً للنزاع المغربي الفرنسي على الحدود، وسيحقق أهدافه حين يتم رسم الحدود بين الجزائر والمغرب (والذي يتم دائماً على حساب الأضعف)، وكذلك حين يستسلم عبد القادر بعد ثلاثة سنوات من هذا الاتفاق (26).

في الحقيقة،كانت معاهدة طنجة بداية التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية للمغرب ودليلاً على ضعف المغرب، وهذا ما يوضح بشكل رسمي في معاهدة لالا مغنية والتي قسمت الحدود بين فرنسا المحتلة للجزائر وبين المغرب وفقاً لرغبة فرنسا.

ب- معاهدة لالا مغنية في 8 آذار عام 1845

على الرغم من أن هذه المعاهدة نصت على بقاء الحدود المغربية الجزائرية كما كانت في عهد الاحتلال العثماني للجزائر، إلا أنها قسمت الحدود إلى ثلاثة أقسام هي:

1- يبدأ القسم الأول من مصب وادي كيس في البحر حتى تنية الساسي أي حوالي 100 كم، وعينت الحدود في هذا القسم عن طريق الأماكن البارزة وبشكل واضح.

2- يبدأ القسم الثاني من تنية الساسي حتى الأطلس الصحراوي، وهي منطقة سهوب غير صالحة للزراعة وإنما تستخدم أراضيها كمراع للقبائل الجزائرية والمغربية القاطنة على الحدود، واكتفت المعاهدة بتوزيع القبائل وأماكن سكناها بين البلدين دون تحديد جغرافي مما كان سبباً في نزاع مستمر بين فرنسا والمغرب في المستقبل.

3- يشمل القسم الثالث البلاد الواقعة جنوب القسم الثاني وبما أنها غير مسكونة ولا وجود لمصادر المياه فيها، فهي تشكل الصحراء الحقيقية فَتحديدها لا جدوى منه ، فبموجب هذا البند اعتبرت فرنسا أن الواحات الصحراوية مثل: توات وفجيج وغرارة وتيديكلت خارجة عن الأراضي المخصصة لكلا الدولتين المتعاقدتين ، بمعنى أخر هي مستقلة عن المغرب ولا تخص السلطان وإلا لم يتنازل عنها ضمنياً بموجب هذه المعاهدة (27).

ونصت المعاهدة أيضاً على عدم تجاوز أي من الدولتين حدود الدولة الأخرى، وألاَّ تقيم أي منشآت جديدة على خط الحدود، بالمقابل نصت المادة الرابعة من المعاهدة على حق مطاردة رعاياهما في الصحراء، إلا أن فرنسا توسعت في استخدام هذا الحق وأخذت تتدخل في الأراضي المغربية وضد القبائل المغربية مستغلة ضعف سلطة المخزن في هذه المناطق وضعف هذه السلطة أمام الضغط الفرنسي، وكان الوضع في المنطقتين الثانية والثالثة يتيح لفرنسا فرصاً كثيرة لاستخدام حق المطاردة وخرق الحدود المغربية، ففي هذه المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية كانت تعيش قبائل شبه مستقلة سواء بالنسبة للمخزن المغربي أو للسلطات الجزائرية، وكانت المشاكل بين القبائل أمراً مألوفاً بسبب قلة المراعي وندرة المياه، وكان هذا الحال موجوداً قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكانت هذه القبائل الحدودية قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر تحل مشاكلاتها بدون تدخل السلطات الجزائرية أو المغربية ولكن الفرنسيين الراغبين في التوسع في الجنوب المغربي والتدخل في شؤون

المغرب الداخلية وجدوا في هذه الأمور ذريعة للتدخل في الأراضي المغربية وفرض شروطهم على السلطة الضعيفة (28). في الحقيقة، تعد معاهدة لالا مغنية من أخطر المعاهدات في تاريخ العلاقات الفرنسية–المغربية، وبدلاً من أن تحل مشكلة الحدود عقدتها، فهي لم تضع حدوداً واضحة فتركت باباً واسعاً للمشكلات، وتدارك السلطان عبد الرحمن خطورة هذه المعاهدة مؤخراً، وسعى لإلغاء كل ما يتعلق بالقبائل وحقوق السيادة ولكن بعد فوات الأوان، وبالرغم من أن هذه المعاهدة كانت لصالح الفرنسيين الذين حصلوا على لالا مغنية وحدود وادي كيس، وتركت مناطق بدون تحديد كان كل هذا لصالح فرنسا لأنها هي الأقوى، ولكن من جهة أخرى، لم يؤثر هذا الاتفاق على عبد القادر الذي أعاد تشكيل قواته في مدينة وجدة المغربية وبدأ يستعد لمهاجمة الفرنسيين في الجزائر، ولم تصغ الحكومة الفرنسية لطلب الجنرال بيجو بتجاوز الحدود خوفاً من بريطانيا إذ طلبت منه عدم تجاوز حدود الملوية، وعدم إقامة مراكز دائمة على الحدود الجزائرية المغربية، وظلت هذه المعاهدة موضع نقد من الجانبين، وسعى كلٌّ منهما لتعديلها لصالحه وخاصة فيما يتعلق بمشكلات الحدود والواحات، وقد برزت هاتان المشكلتان بشكل جدي في أواخر القرن التاسع عشر (29).

ج– العلاقات المغربية– البريطانيا

كان للغزو الفرنسي للجزائر أثر كبير في تطور العلاقات المغربية–البريطانيا، فأصبح المغرب يواجه على حدوده مع الجزائر عدواً طامعاً يمتلك جيشاً قوياً بدلاً من السلطة العثمانية الضعيفة، وقد أثار هذا الغزو مخاوف بريطانيا– العدو التقليدي لفرنسا– أكثر من مخاوف المغرب الذي بدأ منذ ذلك التاريخ يتقرب أكثر فأكثر من بريطانيا ويطلب النصيحة منها، بالمقابل،كانت بريطانيا ترغب في حصر النفوذ الفرنسي في مناطق محددة من البحر المتوسط، لذلك اتبعت سياسة حكيمة إزاء الأطماع المغربية في تلمسان، تبين ذلك بوضوح عندما أرسلت فرنسا – كما بينا سابقاً– الكونت دو مور ناي إلى المسؤولين المغاربة في مكناسة عام 1832 لبحث مسألة التدخل المغربي في تلمسان واحتلالها، حيث بين القنصل البريطاني هاي بأن فرنسا استولت على الجزائر بحق الغزو، ويشمل هذا الحق جميع الأراضي التي كانت تتبع للحاكم العثماني في الجزائر بما فيها تلمسان، ولا يمكن

لبريطانيا أن تعترض على هذا الحق، وفي حال صمم السلطان على مواجهة فرنسا لاتستطيع بريطانيا أن تقدم له يد العون، كما أبدى القنصل البريطاني تخوفه ونصح السلطان بعدم مواجهة فرنسا لأن ذلك سيضر بالمصالح المغربية(30). فمقاومة أحمد باي في قسنطينة وعبد القادر في غرب الجزائر كان يطمئن الأوساط السياسية البريطانيا على سلامة تونس والمغرب من الوقوع في براثن الاستعمار الفرنسي، ولكن سقوط قسنطينة عام 1837 بيد القوات الفرنسية والقضاء على مقاومة أحمد باي فيها، ومن ثم القضاء على مقاومة عبد القادر بعد عشر سنوات من هذا التاريخ عام 1847 دق ناقوس الخطر بالنسبة لبريطانيا لأن فرنسا بدأت تتوسع في مناطق جديدة في الجزائر، وبدأت الصحافة البريطانيا تنتقد حكومتها وتتهمها بالإفلاس، لأن تقلص نفوذها في الخارج هو الذي سمح لفرنسا بالتوسع في الجزائر أولاً ثم مد هذا التوسع إلى خارج حدود الجزائر شرقاً وغرباً، كما وجه النواب البريطانيون انتقادات حادة لحكومتهم وذلك لعدم صدور أي رد فعل من جانبها عندما سقطت قسنطينة، فأمام هذه الانتقادات لم تبق الحكومة البريطانيا صامتة، ولم تستطع أن تتجاهل الأمر، وعلى الفور قابل وزير الخارجية البريطانيا بالمرستون السفير الفرنسي في لندن وقال له: ..." إن مسألة الجزائر تقلق الرأي العام البريطاني وتحدث انشقاقاً بين الأحزاب، وإن الحكومة البريطانيا تقبل كل قرار تتخذه فرنسا بشأن إيالة الجزائر ضمن الحدود المرسومة لها، ولا تقبل إي توسع خارج حدود الجزائر العثمانية، وعليها المحافظة على إيالة تونس والمغرب وتلتزم بعدم المساس باستقلالهم..."(31). وتظهر الدبلوماسية البريطانيا بعدة مواقع حيث كانت السلطات المغربية تلجأ لأخذ النصيحة من بريطانيا كما ذكرنا سابقا.

وقد لعب وزير الخارجية البريطانيا الجديد أبردين –الذي خلف بالمرستون في هذا المنصب– دوراً مهماً في إقناع السلطات المغربية بضرورة التخلي عن دعم عبد القادر في مقاومته لقوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وطلب من قنصل بريطانيا هاي في المغرب أن يتصرف بحكمة، ويبذل قصارى جهده لدى السلطان لمنع رعاياه من التدخل في الصراع القائم بين عبد القادر والفرنسيين، وبعد معركة إيسلي في 13 آب 1844 وانتصار القوات الفرنسية على القوات المغربية، تدخل رئيس الوزراء البريطاني روبرت بيل وأتهم فرنسا بأنها

تريد أن تضم المغرب، وبنفس الوقت نصحت الحكومة البريطانيا السلطان بقبول البنود والمطالب التي جاءت في الإنذار الفرنسي (32)، وعلى صعيد أخر أرسل وزير الخارجية البريطاني رسالة للسفير الفرنسي في بريطانيا موضحاً فيها أن أي احتلال لأية نقطة مغربية يمثل لبريطانيا حالة حرب،وفي عام 1845 توفي القنصل البريطاني في المغرب هاي، وخلفه في منصبه ابنه الذي حمل نفس الاسم –جون دروموند هاي–، وتلقى من حكومته التعليمات الأساسية في تعامله مع السلطان المغربي في سبيل استقرار العرش المغربي، وتجنب أي حادث يؤدي إلى مزيد من الأخطار مما سيؤثر على العلاقات الحسنة مع بريطانيا(33).

وقد نجح هاي الابن في توقيع أهم معاهدة تجارية في تاريخ المغرب المعاصر، والتي كانت النموذج الذي اتخذته جميع الدول الأوربية في علاقاتها التجارية مع المغرب في المستقبل.

معاهدة 1856 التجارية البريطانيا مع المغرب

أكد القنصل البريطاني في المغرب أن البريطانيين كانوا يسيطرون على الجزء الأكبر والأهم من تجارة المغرب العربي في عهد السلطان سليمان، ولكنه بنفس الوقت لاحظ تراجع التجارة البريطانيا في عهد السلطان عبد الرحمن، وأكد هاي أن نصف التجارة المتوسطية تنقل في سفن تحمل أعلام سردينية ونابولية ونمساوية،كما دخل الفرنسيون الساحة وأبعدوا التجار الإنكليز بسكرهم المكرر ومصنوعاتهم وقطنهم، كما بين هاي أن مختلف البضائع الإنكليزية المعروضة في المغرب وخاصة الأقمشة في حالة تدهور أمام المنافسة مع الدول التي ذكرناها في أعلاه، كما أكد هاي أنه بسبب المنافسة مع دول أخرى مثل: بلجيكا والولايات المتحدة ومدن الهانس، كما أن شروع فرنسا بمنافسة التجارة البحرية البريطانيا المتفوقة وذلك عن طريق التجارة البرية عبر الحدود الجزائرية. فبريطانيا كدولة استعمارية خبيثة وذكية استغلت وقوفها إلى جانب السلطان المغربي ، وخاصة في صراعه مع فرنسا في الجزائر، وذلك للحصول على معاهدة تجارية وقضائية لصالح رعاياها المقيمين في المغرب، وبشكل تتناسب فيه مع التطورات الاقتصادية الأوربية، وتحديث المعامل وزيادة كمية الإنتاج والحاجة إلى مواد أولية كبيرة، وكانت بريطانيا تمتلك، في الحقيقة، ورقة مهمة

في سعيها لتوقيع هذه المعاهدة، حيث يشكل حجم تجارتها مع المغرب وعدد أفراد جاليتها دوراً هاماً في هذا المجال(34).

ثانياً- السلطان محمد بن عبد الرحمن 1859-1873

ولد مولاي محمد بن عبد الرحمن عام 1810 في مدينة فاس (35)، وقد كان والده عبد الرحمن قد اختاره في حياته كوريث للعرش المغربي، وكان هذا الاختيار يعود لعدة عوامل منها: أهلية مولاي محمد وهدوْؤه واستقامته، وقد لعب دوراً حقيقياً كنائب للسلطان في مراكش، في الوقت الذي كان والده يدير حكم المغرب تارة من مكناس وتارة من فاس، وقد كان قائد فرقة الخيالة،وكلف من قبل والده بمهمة إصلاح الجيش وإعادته إلى سابق عهده كما كان في عهد أجداده من الأسرة العلوية (36).

1- سياسة مولاي محمد الداخلية

سار السلطان محمد على نهج والده فيما يتعلق بالاصلاحات مع بعض الأختلاف في بعض الأمور وفق ما كانت تتطلبه الظروف في فترة حكمه، ويمكننا أن نتحدث عن سياسته الداخلية في المجالات الأتية:

أ- المجال الإداري :

حاول مولاي محمد بن عبد الرحمن العمل جاهداً من أجل إصلاح الإدارة الشريفية بادئاً بالقضاء على أسباب الفساد، فاتخذ قراراً بإعطاء بعض الموظفين الموثوق فيهم علاوة كافية معينة سواء كان لعدم كفاية رواتبهم أو لأنه لم يكن لهم رواتب ثابتة بالأساس ،فأمر بوضع رواتب ثابتة للأمناء، كما وضع نظاماً لإعادة تنظيم الرسوم الجمركية ،ووضع هذا النظام موضع التنفيذ منذ عام 1862، ومنع بموجبه الموظفين من القيام بأي نشاط تجاري، ولكنه أمر بإعطائهم رواتب ثابتة وكافية، ووضعوا تحت مراقبة مفتش عام للنظر في حسن سيرهم في الإدارة، وكانت هذه المبادرة بمثابة الخطوة الأولى للقضاء على الفساد في الإدارة المغربية. ولكن هذه المحاولة التي قام بها السلطان كانت قد اصطدمت بموقف المواطنين الذين كانوا يخافون من كل مشروع قد يحملون نفقاته دون أن يعود عليهم وعلى البلاد بالفائدة والخير، وجاء سوء موسم عام 1863 ليثبت صحة موقف المواطنين من هذه

الإصلاحات التي لم ترق أيضاً لممثلي الدول الأجنبية الذين لم يؤيدوه في السير قدماً في مثل هذه الإصلاحات (37).

ب- المجال الاقتصادي

بدأ مولاي محمد العمل في هذا المجال فقد أمر بشق الطرق وإنشاء السكك الحديدية ،وذلك بتوجيهات من الدول الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا لخدمة مصالحهم الاقتصادية بالدرجة الأولى، وكلف مولاي محمد احد المهندسين البريطانيين بتقدير نفقات خط سكة حديدية بين الدار البيضاء والجديدة، وكذلك أمر بإنشاء قنطرة على وادي أم الربيع، كما أمر بإصلاح وتوسيع بعض الموانئ المغربية، وخاصة ميناء آسفي الذي يعد ميناء مهماً يقدم الخدمة البحرية والنقل ويصل آسفي بمدينة مراكش(38).

ويعد إنشاء منارة بحرية عند رأس سبارتل وذلك لتفادي حوادث السفن في هذا الموقع الخطير من أهم المشروعات التي حظيت باهتمام مولاي محمد بن عبد الرحمن، حيث بدأ بالعمل في هذا المشروع عام 1860 وانتهى عام 1861 أي استغرق العمل عاماً واحداً فقط وهي فترة قياسية، وقد قدم المشروع خدمة هامة للمغرب أولاً ثم للدول الأجنبية الطامعة بالمغرب.

كما اهتم مولاي محمد بالقطاعات الزراعية والصناعية ،فأمر بزراعة قصب السكر والقطن وخاصة في إقليم الحوز بمساحات واسعة نظراً لأهميتها في تجارة المغرب واحتكر هذين المحصولين، مما أدى بالتالي إلى تطور صناعة السكر والقطن اعتماداً على الكميات الكبيرة في محصولهما، وأرسل المختصين إلى بريطانيا لشراء الآلات اللازمة للزراعة والصناعة وذلك عام 1861، كما استأجر أحد المهندسين البريطانيين للعمل على تركيبها،وشجع مولاي محمد أيضاً عدداً من الزراعات الأخرى مثل نبات الحلف لحاجة البلاد له في صناعة الورق، وأمر بإنشاء مطبعة في مدينة فاس ،وأمر أيضاً بإنشاء مصرف مغربي خاضع للحكومة المغربية بقصد التقليل من نشاط المرابين والإشراف على إصدار النقد والعملة، أمر بإصدار الدرهم المغربي الشرعي وطلب من الناس عدم استخدام غيره كعملة مغربية(39).

ج- المجال العسكري

ذكرنا سابقاً أن والد مولاي محمد عهد إليه بأمر الجيش وإصلاحه ، ولما تولى مولاي محمد العرش أدرك الأهمية القصوى لإعادة إصلاح الجيش، ولا سيما بعد خسارته في معركة إيسلي- التي كان قائدها- ضد القوات الفرنسية، فأمر بتأسيس جيش نظامي قوي، وللقيام بهذه الخطوة الهامة أدرك حاجته إلى المال، وأمر بفرض الضرائب على الأبواب والمبيعات، وكتب بخصوص ذلك إلى أمناء الموانئ ليفهموا تجار المغرب وغيرهم أهمية وجود جيش قوي يعمل تحت أوامر السلطان ليحمي حياة وأموال وتجارة هؤلاء التجار(40).

وكخطوة أولية في بناء جيش حديث أمر بإنشاء قوة من المشاة على الطراز الأوربي وأرسل بعثة لشراء الأسلحة والذخائر من الدول الأوربية، كما أقدم على تحصين السواحل المغربية على المتوسط والأطلسي، وأمر بنفس الوقت بشراء ألالات جديدة من أوروبا لصناعة الذخائر، واعتمد على صناعة الأسلحة محلياً، وكان تدريب جيشه يعتمد على الخبراء العسكريين من مختلف الدول الأوربية وبشكل خاص إسبانيا وفرنسا وبريطانيا(41).

كما استخدم السلطان محمد عدداً من الأسرى الفرنسيين الذين وقعوا بيد الأمير عبد القادر ،واستفاد من خبرتهم كفنيين وخاصة في سلاح المدفعية،وكان قد استخدم عدداً من الفنيين الأسبان الخبراء في سلاح المدفعية حيث وصل عددهم إلى 240 فنياً(42).

2- السياسة الخارجية في عهد مولاي محمد بن عبد الرحمن

أ- العلاقات المغربية -الإسبانية

كانت هذه العلاقات في عهد السلطان محمد متوترة باستمرار، وكانت تتفاقم سوءاً نظراً للحوادث الدورية التي كانت تجري على الساحل المغربي على المتوسط حيث الاحتلال الإسباني لبعض الموانئ منذ أيام الأسرة السعدية التي حكمت المغرب، وكانت هذه الحوادث تتمثل في: أعمال القرصنة من الجانبين المغربي والإسباني، ومهاجمة سكان الريف للمراكز الإسبانية، ولم يكن للسلطان المغربي سوى سلطة اسمية على منطقة الريف الواقعة في شمال المغرب حيث تجري هذه الحوادث، ولم يحرك السلطان ساكناً طالما أن هجمات سكان هذه المناطق كانت موجهه ضد الاحتلال الإسباني، بالمقابل لم يكن باستطاعته شخصياً تحرير هذه المناطق من الأسبان.

وقد كتب للسلطان محمد بن عبد الرحمن أن يشهد الهزيمة الثانية أمام الدول الأوروبية، وذلك أمام الأسبان الذين احتلوا تطوان 1859–1860، وكانت الهزيمة الأولى أمام فرنسا في إيسلي وقد تحدثنا عنها سابقاً.

هزيمة تطوان 1859–1860 أمام إسبانيا

عرفت إسبانيا خلال القرن التاسع عشر عدداً من المشكلات الداخلية العنيفة التي أثرت على سمعتها الداخلية والخارجية، كما تعرضت لحركات ثورية وانفصالية وانقلابات عسكرية، وعرفت أنواعاً من الحكم المطلق الأكليركي والدكتاتوري والعسكري والبرلماني. وفي عام 1858 تسلم الماريشال أودونيل (O'donnell) هذه الحكومة، وكانت إسبانيا قد أرهقت بالصراع الداخلي، فعزم رئيس حكومتها أن يشغل البلاد عن الصراع الداخلي بإلهائه بمشكلة خارجية وكانت الظروف في المغرب مناسبة للقيام بالعمل العسكري الإسباني(43).

أسباب إعلان الحرب الإسبانية على المغرب :

1- قيام سكان الريف المغربي عام 1856 بمهاجمة سفينة إسبانية وأسر بحارتها.

2- رفض السلطان المغربي بالتعويض عن هذه الأحداث ومعاقبة مرتكبيها.

3- توعد أودونيل بمعاقبة المغرب إذا لم تحصل إسبانيا على ترضية.

4- حصول أودونيل على تأييد الرأي العام الإسباني، كما أخذت جميع الصحف الإسبانية تشجعه على القيام بحرب تأديبية ضد المغرب.

5- قرر أودونيل إرسال إسطول إسباني إلى طنجة عام 1858.

لكن هذا العمل الاستفزازي أيقظ بريطانيا حامية السلطان المغربي وبذلت أقصى ما في وسعها لتجنب النزاع بين البلدين، وكلف سفيرها في مدريد بنصح الحكومة الإسبانية بتوخي الحذر في إعلان الحرب على المغرب،وبنفس الوقت ضغط هاي القنصل البريطاني في طنجة على الحكومة المغربية لتقديم تنازلات وانحنى السلطان لذلك (44) .

وإزاء الوساطة البريطانيا وخضوع السلطان للمطالب الإسبانية بدا أن شبح الحرب قد تلاشى، ولكن جرى صدام في عام 1859 بين قبائل أنجرة المغربية وحامية سبتة الإسبانية، لأن الأسبان حولوا مركزهم من بناء خشبي إلى بناء حجري، وطالبت قبائل أنجرة بالبقاء على الوضع القديم للمركز فرفض الأسبان(45). عندئذ قام المغاربة بهدم المركز وأهانوا

الراية الإسبانية، كانت هذه الحادثة فرصة سانحة لإعلان الحرب على المغرب من قبل رئيس الحكومة الإسبانية مستغلاً وجود بعض القوات الفرنسية التي دخلت المغرب من الشرق بحجة تأديب بني يزناسن، وقد تزامنت هذه الأحداث مع وفاة السلطان عبد الرحمن وتسلم ابنه مولاي محمد للعرش المغربي ورافق ذلك بعض الاضطرابات الداخلية، كما شغلت فرنسا بالمسألة الإيطالية –بسبب تدخل نابليون الثالث لدعم القوميين–عندئذ لم يعد يهتم بالمغرب سوى بريطانيا، وكانت الحرب مقبولة لدى جميع الأوساط الإسبانية، وهي أول مناسبة ستواجه فيها إسبانيا عداوا خارجياً بعد حروبها الأهلية، ولذلك استقبلها الرأي الرسمي والعام الإسبانيان وكل الأحزاب الإسبانية بحماس شديد(46)، بالمقابل، عدت الحكومة الإسبانية أن تحرك الأسطول البريطاني في شبه الجزيرة الإسبانية بمثابة استفزاز لهم، الأمر الذي اتخذته الصحافة الإسبانية ذريعة لإثارة الحماس القومي لدى الشعب الإسباني، وبدأ الأسبان يستعدون إلى استعادة جبل طارق من بريطانيا بعد الانتصار في هذه المعركة، وإنه ينبغي على إسبانيا المتحدة الآن أن تستعيد مكانتها السابقة بين الدول الكبرى. وبدأت الصحف الإسبانية أيضاً بإعادة نشر وصية الملكة إيزابيلا، وخشية من الاصطدام مع المعارضة البريطانيا لهذا المشروع، صرح رئيس الحكومة الإسبانية إن بلاده غير طامعة بالمغرب وتريد الحصول على ترضية كاملة وغرامة، والاعتذار عن إهانة الراية الإسبانية، وهي مستعدة لعقد الصلح مع المغرب إذا حصلت على هذه المطالب (47). وفي أوائل عام 1859 قدم القائم بالأعمال الإسباني في المغرب إنذاراً إلى الحكومة المغربية، وعلى الأخيرة أن تستجيب للمطالب الإسبانية خلال عشرة أيام وإلا ستعلن إسبانيا الحرب على المغرب، وقد **تضمن الإنذار النقاط التالية:**

1- جلد البحارة المغاربة الذين اعتدوا على المركز الإسباني في إحدى نواحي سبتة.

2- قيام القوات المغربية بتحية العلم الإسباني.

3- اعتراف الحكومة المغربية بأن إسبانيا هي الأمة الأكثر رعاية.

عندئذ، وكالعادة تدخلت بريطانيا وحثت الحكومة الإسبانية على تمديد الإنذار عشرة أياماً أخرى، لا بل أن هاي القنصل البريطاني طلب أن تكون المدة ثلاثة أشهر لا عشرين يوماً، وذلك نظراً لصعوبة الاتصال بمقر السلطان الجديد ولعدم خبرته السياسية الكبيرة

بـذلك. كمـا أكـد هـاي أن علـى الأسـبان ألاَّ ينسـوا أن المغـرب دولـة ذات سـيادة وهـم غيـر مجردين من شعورهم بالاستقلال والشرف الوطني(48)، بالمقابل، ألحت الحكومة البريطانيا على هاي بالطلب من السلطان محمد قبول المطالب الإسبانية لأن عدم فعل ذلك سيؤدي إلى حرب قد تؤدي إلى تفكيك السلطنة المغربية.

نفذ هاي مطالب حكومته بالضغط على السلطان محمد بن عبد الرحمن على الرغم من عدم قناعته بها، ولكن لم تفيد الوساطة البريطانيا بسب التعنت الإسباني وعدم استعداد السلطان الجديد قبول هذه الشروط المذلة في بداية عهده مما أدى إلى اندلاع الحرب بين المغرب وإسبانيا، وكان موقف بريطانيا من الحرب التزام الحياد في البداية بعد أن حصلت على ضمان من الحكومة الإسبانية بعدم احتلال طنجة، وإن القوات الإسبانية ستنسحب بعد عقد الصلح والحصول على مطالبها، ويبدو أن بعض المراقبين رأوا أن بريطانيا وقفت إلى جانب المغرب في البداية للمحافظة على مركزها في مضيق جبل طارق، ولكن كان عليها أن تحسب حساب ومصالح الدول الأوربية الأخرى مثل سردينية وبروسيا وخاصة فرنسا التي تبنت صراحة القضية الإسبانية (49).

وقد أوكلت قيادة الحملة الإسبانية إلى رئيس الحكومة الإسبانية الماريشال أودونيل والجنرال بريم، وكان قوامها 50 ألف جندي إسباني يدعمهم الأسطول، أما الجيش المغربي فكان يتكون من مقاتلين من قبائل أنجرة والقبائل المجاورة لهم، بالإضافة إلى قوات أرسلها السلطان وكانت تحت قيادتين: الأولى تضم بين 500–600 جندي من نخبة جيش السلطان تحت قيادة مولاي العباس أحد أخوته، والثانية كانت تضم جيشاً كبيراً توجه إلى تطوان وكان تحت قيادة مولاي أحمد أخ ثاني للسلطان(50).

وقد أخذ الاستعداد الإسباني للحرب طابعاً خطيراً من جانب بريطانيا وذلك لسببين: الأول– ضخامة الجيش الإسباني المتوجه إلى المغرب.

الثاني– موقف فرنسا المؤيد لهذه الحرب، خاصة إنها كانت تقوم بعمليات عسكرية في المغرب الشرقي، ثم قيام الدوق مالاكوف بزيارة مدريد،مما أثار الظن لدى بريطانيا بإمكانية وجود حلف إسباني–فرنسي، ولذلك حاولت بريطانيا منع الحرب وحذرت إسبانيا من خطورة التعرض لطنجة، في الحقيقة، لم تفد التحذيرات البريطانيا بشيء لأن الحرب بدأت

وحققت إسبانيا الانتصار على القوات المغربية، على الرغم من المقاومة القوية التي أبدتها هذه القوات، كما تمكنت إسبانيا من احتلال تطوان على الرغم من العواصف والأمطار الغزيرة التي استغلها المغاربة ولكن دون جدوى، حيث استطاع القائد الإسباني مارتان تدعمه المدفعية من احتلال تطوان وانسحب الجيش الشريفي منها، كما سمح للسكان المدنيين بمغادرة المدينة، وبدأت القبائل التي تحيط بالمدينة عملياتها في السلب والنهب، كما أرسل سكان المدينة وفداً للتفاوض مع أودونيل قائد القوات الإسبانية وذلك لمنع الأسبان من دخول المدينة، ولكن كانت هذه المفاوضات دون جدوى فقد دخلتها القوات المحتلة بدون معركة في 5 شباط 1860، ولكن الجيش المغربي حاول مهاجمة معسكر الجيش الإسباني في تطوان ولكن لم ينجح في مهمته، وبعد ذلك أعطى القائد الإسباني الأوامر لجيشه بالتوجه إلى طنجة(51).

عندئذ جرت المفاوضات بين الطرفين- بضغط من بريطانيا- بعد احتلال الأسبان لمدينة تطوان، وكانت مطالب الأسبان صعبة – الشروط التي يفرضها المنتصر على المنهزم- **ويمكننا أن نجمل هذه المطالب بالنقاط التالية:**

1- ألزام المغرب بدفع غرامة حربية مقدارها 20 مليون دوروس.

2- السماح بإقامة سفارة لإسبانية في فاس.

3- عقد معاهدة تجارية بين المغرب وإسبانيا على غرار المعاهدة البريطانيا التي وقعت عام1856.

4- تسليم تطوان وكل المنطقة الواقعة بينها وبين سبتة للأسبان.

5- تعهد السلطان بحماية المبشرين الأسبان في المغرب.

وكان من الطبيعي أن يرفض الوفد المغربي هذه الشروط الذي أعلن إن من يريد تطوان لايريد الصلح، وبين للوفد الإسباني أنه بإمكان المغاربة أن يدافعوا عن احتلال مدنهم وستكلفكم الحرب أموالاً كثيرة(52).

أيد البريطانيون عن طريق ممثلهم في المغرب هاي رأي المغاربة لا بل شجعوهم، وأكد هاي لأخ السلطان عباس أن من رأي الحكومة البريطانيا ألا يقوم السلطان المغربي بأي تنازلات من شأنها أن تضعف سلطته على رعاياه، وبعد فشل الجولة الأولى من

المفاوضات المغربية الإسبانية أستأنف الأسبان الحرب وقصف أسطولهم مينائي العرائش وأصيلا، وتوجه أودونيل القائد الإسباني على رأس الجيش إلى طنجة، لم يكن بإمكان بريطانيا إزاء تطور هذه الأحداث أن تقف مكتوفة الأيدي ليس للدفاع عن المغرب بل للدفاع عن مصالحها في طنجة وجبل طارق، وأعلنت الحكومة البريطانيا صراحة أن احتلال طنجة سيعرض مضيق جبل طارق للخطر، ولم تكتفِ بالكلام بل أمرت سفنها الحربية بالتوجه من مالطا وصقلية في شرق المتوسط نحو جبل طارق، كما ضغطت على إسبانيا دبلوماسياً وطلبت منها أن ترد لها ديناً كانت إسبانيا قد اقترضته وذلك في أقصر مدة ممكنة(53).

وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها أودونيل في وادي راس، فأنه أدرك أن موقف الجيش الإسباني كان ضعيفاً فعدا عن الخسائر الحربية الجسيمة بدأت الكوليرا تفتك بجيشه حيث خسر 10 آلاف جندي وتحولت سبتة إلى مقبرة لجيشه، وفي هذه الحالة سيكون التوجه إلى طنجة شبه مستحيل في منطقة جبلية، بالإضافة إلى ذلك فأن وضع إسبانيا المالي الخارجة من الحرب الأهلية منذ فترة قليلة لم يكن يحتمل مثل هذه النفقات الحربية(54). فالتدخل البريطاني وحده كان كفيلاً وأعاق احتلال الأسبان لتطوان وكل منطقة جبل طارق(55)، لذلك وتحت هذه الظروف الداخلية والخارجية عادت إسبانيا إلى المفاوضات مجدداً مع المغاربة لوضع حداً لهذا الصراع بين الطرفين ونجحوا في التوصل- تحت الضغط البريطاني- إلى توقيع **معاهدة في 26 نيسان عام 1860 تضمنت البنود التالية:**

1- توسيع المراكز التي تحتلها إسبانيا في سبتة ومليلة.

2- منح إسبانيا منطقة على الشاطئ الصحراوي الجنوبي للمغرب تدعى سانتا كروزا.

3- التزام المغرب بدفع غرامة حربية مقدارها 20 مليون دوروس إسباني بضامنة احتلال تطوان.

4- السماح للحكومة الإسبانية بإرسال بعثات تبشيرية إلى فاس.

5- تعهد المغرب بعقد معاهدة تجارية جديدة مع إسبانيا.

ب- العلاقات المغربية البريطانيا

بينا سابقاً كيف أن التفوق البريطاني في المجالين السياسي والاقتصادي في المغرب أصبح حقيقة ملموسة وخاصة بعد وقوف بريطانيا إلى جانب المغرب ضد أطماع منافساتها الأوربيات وبشكل خاص فرنسا وإسبانيا، فالموقف البريطاني من العدوان الفرنسي على المغرب الشرقي والمتمثل بهجوم الجنرال بيجو وإلحاقه الهزيمة بالقوات المغربية في معركة إيسلي عام 1844 وقبل السلطان بضغط من بريطانيا على التوقيع على معاهدة طنجة عام 1844، ثم وقوف بريطانيا ثانية إلى جانب المغرب بعد الاحتلال الإسباني لتطوان عام 1860 وقبول السلطان أيضاً-بضغط من بريطانيا-بتوقيع معاهدة مع إسبانيا خضع بموجبها للشروط الإسبانية بإخلاء تطوان. إن هذا التفوق السياسي البريطاني في المغرب كان قد تعزز من قبل بقبول المغرب توقيع معاهدة تجارية مع بريطانيا عام 1856- والتي تحدثنا عنها بالتفصيل- وقد عززت هذه المعاهدة الدور الاقتصادي المهم والأول لبريطانيا في احتكار تجارة المغرب(65). كل هذا النفوذ البريطاني في المغرب وطد دورها لتكون في النهاية بمثابة الدولة الحامية للمغرب، وقد استغلت بريطانيا هذا النفوذ حيث دعمت مساعي البارون روتشليد وزير الخارجية لدى سلطان المغرب من أجل تحسين مركز اليهود المغاربة ومعاملتهم مثل معاملة اليهود في مصر،استجاب السلطان لهذه المساعي وأمر بإصدار ظهير -مرسوم- يمنع فيه المغاربة من التعرض لليهود ومعاملتهم معاملة حسنة، ولكن اليهود استغلوا هذا المرسوم وتطاولوا على السكان، الأمر الذي دفع السلطان إلى إصدار مرسوم أخر نقض به مرسومه الأول بشأنه(57).

ج- العلاقات المغربية -الفرنسية

استغل الفرنسيون بنود معاهدة لالا مغنية التي وقعت مع المغرب في عهد السلطان عبد الرحمن عام 1845،والتي قسمت بموجبها منطقة الحدود ولكن على حساب المغرب الأضعف، وقد استغلت فرنسا هذه المعاهدة وخاصة حق المطاردة – كما بينا سابقاً- بمعنى مطاردة المتمردين من رعاياها الجزائريين إذا ذهبوا إلى المغرب، لكن فرنسا تجاوزت الحدود التي سمحت فيها هذه المعاهدة، وتدخلت بشؤون القبائل المغربية بحجة اعتداء هذه القبائل على الأراضي الجزائرية التي تحتلها. وكانت فرنسا قد استخدمت الحق في التدخل بشؤون

القبائل المغربية لأكثر من مرة، وبشكل خاص ضد بني يزناسن التي كانت تنزل بين وجدة والملوية، وكان تدخلها يمثل حملة حقيقية. وكانت هذه القبائل تسكن في منطقة تضاريسية معقدة ومليئة بالقرى المأهولة بالسكان، وكان ضيق العيش هو ما يدفعها لشن غارات على منطقة وهران في الجزائر وذلك من أجل البحث عن الكلأ الماء لقطعانها، الأمر الذي دفع فرنسا للتحرك إلى جانب السلطان بعد أن فشلت في إقناعهم، وفي مقابلة بين ممثل فرنسا في طنجة و نائب السلطان المغربي بَيَّنَ الممثل الفرنسي بأن فرنسا لم يبق أمامها إلا أن تقوم بنفسها بتأديبهم، وكان رد نائب السلطان إن هذه المحاولة لم تعكر صفو العلاقات مع سيده(58).

وبناء على جواب نائب السلطان أرسلت فرنسا حملة بقيادة الجنرال مارتيجري على بلاد بني يزناسن في خريف 1859، وكانت الظروف مواتية لفرنسا بإرسال هذه الحملة فقد توفي السلطان عبد الرحمن،وكان وضع السلطان محمد في غاية الصعوبة حيث طلب أحد المطالبين بالعرش المغربي دعم فرنسا، كما كانت إسبانيا على وشك إعلان الحرب على المغرب، بالمقابل، كان الرئيس الفرنسي نابليون الثالث مهتماً بالمحافظة على مستعمرة الجزائر أكثر من التدخل بالمسألة المغربية، وأكد في مناسبات كثيرة أنه لا يريد أن يمس سلامة السلطنة المغربية، وكان يلمح إن كان هناك من يجب أن يعنى بشؤون المغرب فهي إسبانيا وليس فرنسا، بالمقابل، اتهم نابليون الثالث بتعاطفه مع الحملة الإسبانية ضد المغرب، وكان تشجيعه صريحاً لدرجة اتهامه بإرسال مساعدات مادية وحربية للقوات الإسبانية(59). وفي الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تحارب في المغرب الأقصى ،كانت فرنسا تركز اهتمامها على تعزيز علاقاتها مع الحكومة المغربية، والعمل على موازنة النفوذ البريطاني الذي أصبح متفوقاً بعد المعاهدة التجارية المغربية البريطانيا التي وقعت عام 1856، والتي أعطيت فيها لبريطانيا مركزاً متفوقاً على الدول الأوروبية.

وقد تكللت المفاوضات المغربية–الفرنسية التي بدأت في منتصف شهر حزيران عام 1863 بالنجاح في توقيع معاهدة تجارية وبسرعة خلال شهرين وقد ساعد على ذلك عدة عوامل منها:

1- غياب القنصل البريطاني في طنجة بإجازة إلى بلاده.

2- سياسة الضغط التي مارسها الإسبان لتحقيق مكاسب لم يستطيعوا تحقيقها عن طريق الحرب مستغلين مصاعب الخزينة المغربية.

3- حاجات السلطان المالية ورغبته في الحد من خطر الحماية.

وكانت هذه المعاهدة على منوال المعاهدة البريطانيا - المغربية من حيث المضمون، حيث سمح لكل تاجر فرنسي في كل ميناء مغربي استخدام اثنين من المغاربة، وتم إعفاء هؤلاء من الرسوم وأخضعوا للقضاء الفرنسي، ولم يقدر السلطان خطورة خروج هؤلاء المحميين عن سلطته(60). وهكذا أكمل اتفاق بكلر (نسبة إلى القنصل الفرنسي في طنجة) الاتفاقين السابقين المغربي-البريطاني عام 1856 والمغربي-الإسباني عام 1861، وبضغط من السلك الدبلوماسي الأوربي في طنجة أصدر السلطان محمد بن عبد الرحمن مرسوماً أعلن فيه رسمياً حرية التجارة في جميع أنحاء السلطنة المغربية.

وفي السنوات 1863-1868 حدث تقارب فرنسي-بريطاني، حيث بدا أنه من مصلحة الدولتين المحافظة على الوضع الراهن فيما يخص المغرب العربي، ومقاومة السياسة العدوانية الإسبانية، وكانت فرنسا بحاجة إلى هذا التعاون أكثر من بريطانيا حيث شغلت في المكسيك، وبثورة أولاد سيدي الشيخ في الجزائر، وتركز اهتمامها على المسرح الأوربي أكثر من المغرب، وبسبب الصعوبات في إيطاليا وبلجيكا وألمانيا كان من مصلحتها عدم حدوث تعقيدات فيما يخص المسألة المغربية(61).

ثالثاً- مولاي الحسن الأول 1873-1894

عين مولاي الحسن الأول وريثاً على العرش المغربي من قبل والده محمد بن عبد الرحمن، واتصف بالورع والتواضع والشجاعة والجد وحظي بتأييد الجميع، وكان نائباً لوالده على مراكش، وعندما توفي والده كان في إقليم حاحا حيث بايعه زعماء قبائل هذا الإقليم وكذلك الجيش والسكان في مراكش وقدموا له الهدايا العادية، وكان تعيينه نائباً على مراكش منذ عام 1864(62). ويعد السلطان الحسن الأول من أعظم سلاطين المغرب العربي الذين حكموا في هذه الفترة وفترة ما بعد الحماية، كما يعد أخر سلطان مغربي في عهد استقلال المغرب بمعنى قبل فرض الحماية الفرنسية على مراكش عام 1912، ولم يعرف المغرب سلطاناً بنشاطه حيث كان يقود الجيش بنفسه لقمع الفتن الداخلية والثورات بين

القبائل المتمردة ليوطد أمن الدولة، وكان عليه أن يواجه الفوضى الداخلية الناجمة عن تمرد القبائل التي حاولت الخروج عن المخزن وامتنعت عن دفع الضرائب المفروضة عليها، وبنفس الوقت مواجهة ازدياد النفوذ الأجنبي في المغرب(63).

واستطاع مولاي الحسن الأول أن يزيد من المناطق الخاضعة لسلطة الدولة (بلاد المخزن) على حساب المناطق الخارجة (بلاد السيبة)، بحيث عادت كما كانت في عهد مولاي إسماعيل. كما نجح السلطان في جعل السكان المغاربة يعدونه زعيمهم السياسي والروحي، وأخذوا يلتفون حوله لكي يبقوا بمعزل عن شرور الحماية الأوربية(64).

1- سياسة السلطان الحسن الأول الداخلية

كان على السلطان الحسن الأول القيام بجولة في سهول المغرب لكي يوطد سلطته حيث كان هناك حفيد لمولاي سليمان عم جده حاول القيام ضده، ولكن السلطان استطاع إلقاء القبض عليه ووضعه في السجن، كما توجه مولاي الحسن إلى سلا والرباط وأزمور لقمع ثورات صغيرة اندلعت ضده، وعندما جاء إلى مدينة فاس عاصمة السلطنة بعد مبايعته خليفة لوالده انتفض عليه دباغي المدينة ورفضوا أداء يمين الطاعة والولاء له إلا بشرط هو رفع الضرائب التي كان يفرضها والده على الأبواب والأسواق، وكان ذلك بوعد من العلماء الذين وعدوا هؤلاء بإجراء هذا الإصلاح، لكن مولاي الحسن رد عليهم بمحاصرة فاس القديمة التي بايعته بعد عدة أيام من الحصار. كما أرسل الحسن حملتين من مدينة مكناس ضد بربر الأطلس الأوسط، الأولى ضد أيت يوسي والثانية ضد الحجب ولكن لم تأتِ الحملتان بأية نتيجة، وكان على السلطان الحسن الأول أن يوطد سلطته على بلاد المخزن على الأقل لكي يستطيع مواجهة النفوذ الأجنبي والحد منه ما أستطاع. من جهة ثانية، عمل السلطان على تنظيم حكومته، وقد أطلعنا على ذلك من خلال ما كتبه الرحالة والدبلوماسيون الأوروبيون الذين عاصروه وعاشوا في بلاطه، وأيضاً عن طريق المراسيم التي أصدرها والتي كانت تتمحور في سبيل تطوير عمل وأداء هذه الحكومة، فكان في حكومته المركزية صنفان من الموظفين: الصنف الأول ويطلق عليهم اسم الموظفين الساميين وهم :

1- الحاجب : الذي كان يشرف على الخدمة الداخلية في القصر، وكان موضع ثقة السلطان وكان يلعب أحياناً بعض الأدوار السياسية المهمة في البلاد.

2- القائد: أو ما يطلق عليه قائد المشوار: وكان مسؤول عن حراسة القصر وأيضاً عن جميع المظاهرات التي تحدث خارج القصر.

3- الوزير الأكبر(بمثابة رئيس الوزراء): كان مسؤولاً عن مصالح الدولة وبشكل خاص القضايا الداخلية في السلطنة.

4- وزير البحر: وكان مكلفاً بملف العلاقات مع الدول الأجنبية.

5- وزير الحرب: وهو المسؤول عن إعداد القوات في السلم والحرب وتدريبها وتموينها وكان يحمل لقب أمين الصندوق.

6- وزارة المالية: وكانت تحت إدارة أمين الأمناء والذي كان تحت سلطاته ثلاثة أمناء هم:

الأول – أمين الإيرادات والمدخولات.

الثاني- أمين النفقات.

الثالث- أمين الحسابات.

7- وزير الشكايات: وكان مكلفاً بمصلحة العدالة وتحقيقها.

وكان لجميع هؤلاء الموظفين الساميين مكاتبهم الخاصة في قصر السلطان وكان السلطان يستدعيهم من أجل التشاور معهم في القضايا الداخلية والخارجية التي تهم مصلحة السلطنة. بالمقابل، لم يكن لهؤلاء الموظفين أي راتب ثابت ما عدا بعض المكافآت الرسمية وماعدا بعض الهدايا في الأعياد، وكان يتم اختيار هؤلاء الموظفين من أبناء العائلات الكبيرة التي كانت تخدم في الجيش، وبقي هذا الأمر شبه عرف في المغرب –إن أبناء من كان يخدم في الجيش السلطاني يحتلون المرتبة الأولى في الدولة- واستمر حتى أيام السلطان عبد العزيز(65).

- الجيش في عهد السلطان الحسن الأول

لكي يوطد مولاي الحسن الأول سلطانه على جميع أنحاء المغرب تابع سياسة أسلافه في إصلاح الجيش، وكانت لديه رغبة كبيرة في تأسيس جيش نظامي حديث، فأمر كل المدن والقبائل في سلطنته أن تسهم في بناء هذا الجيش وذلك بعدد من المجندين، فألزم أهل فاس بخمسمئة مجندا(66)، وسلا والرباط بستمئة مجند، والثغور الأخرى بمئتين لكل ثغر، كما أرسل السلطان الحسن عدداً من الشبان المغاربة على شكل بعثات عسكرية

متتالية للتدريب على فنون القتال الحديثة في جبل طارق على يد مدربين عسكريين بريطانيين، كما أرسل بعثات أخرى إلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا للحصول على العلوم العسكرية، وتخريج عناصر جيش قوي متدربة على فنون القتال الحديث وفق أحدث المعايير العسكرية(67).

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد السلطان على مدربين أجانب استدعاهم إلى المغرب لتدريب جيشه، ومنهم الضابط البريطاني هاري ماك لين الذي عمل على إيجاد طابور نظامي جمع فيه الجنود المغاربة الذين تدربوا في جبل طارق واتخذ السلطان من هذا الطابور حرسه الخاص، كما رغب السلطان بتأسيس طابور أخر ولكن من الفرسان وكلف الضابط البريطاني أوجلفي بهذه المهمة(68).

اهتم السلطان الحسن الأول أيضاً بتنظيم المدفعية وعهد بذلك إلى بعثة عسكرية فرنسية، وتعرض من أجل ذلك إلى النقد من بعض مستشاريه الذين بينوا له خطأ اطلاع الفرنسيين على أحوال الجيش المغربي وهم يقيمون على حدود المغرب الشرقي في الجزائر(69). وكون الجيش المغربي أصبح حديثاً لذلك لم يكتفي مولاي الحسن بشراء الأسلحة بل فكر وشرع ببناء مصنع للأسلحة وصك عملة، وكلف بعثة عسكرية إيطالية للقيام بذلك وتم إنشاء مصنع الأسلحة عام 1886(70).

نلاحظ هنا أن السلطان الحسن الأول كان على درجة من الذكاء حتى في عملية الاستفادة من الخبرة الأجنبية في المجال العسكري فلم يعط ترخيصاً لدولة واحدة، بل وزع تطوير أسلحته واستفاد من خبرة الأجانب جميعاً وهو يعلم أطماع هؤلاء مسبقاً في المغرب العربي، وذلك خشية انفراد دولة واحدة وإطلاعها على مكونات ومقدرات الجيش المغربي، فالمنافسة بين الدول الأوروبية خدمت سياسته وبقي المغرب حتى وفاته بعيداً عن التدخل المباشر في شؤونه الداخلية لأنه عرف كيف يدير البلاد بحكمة واتبع فيها سياسة الثعلب ونجح بذلك. ولكن على الرغم من المحاولات الكبيرة والجهود المبذولة من قبل مولاي الحسن لتأسيس جيش على النمط الأوربي إلا أن النتائج كانت محدودة، فقد ظل عدد الجنود المغاربة غير ثابت ،وكان هؤلاء يهربون من الجندية بسبب قلة أجورهم وعدم انتظام توزيعها(71)، ولم يحل مصنع الأسلحة الذي أشرفت عليه البعثة العسكرية الإيطالية مشكلة

التسليح والذخيرة إذ لم ينتج إلا خمس بنادق في اليوم ويعتبر مولاي الحسن المؤسس الحقيقي لجيش المشاة المغربي(72).

بالمقابل اهتم الحسن بالجيش البحري وأمر بشراء أربع قطع بحرية يقودها ضباط من البحرية الألمانية أو الإسكندنافية، وكانت مهمتها حماية سواحل المغرب البحرية، ونقل قوات الجيش المغربي إلى المناطق المتمردة ضد السلطان، وخاصة منطقة الريف في شمال المغرب، بالإضافة إلى ذلك أرسل السلطان عدداً من الطلاب المغاربة إلى المدارس البحرية الأوروبية لتعلم فنون البحرية(73). كما اتبع السلطان الحسن الأول –كما فعل جده السلطان عبد الرحمن– سياسة ما يمكن تسميته دبلوماسية القبائل لضرب القبائل بعضها ببعض، وبنفس الوقت اعتمد على سياسة القواد الكبار وخاصة في الجنوب المغربي فقرب أل الجندافي والمتوجي والجلاوي وأعطاهم الصفة المخزنية وأطلق أيديهم في سبيل إخضاع القبائل التابعة لهم إلى سلطة الدولة، فعل كل ذلك من أجل توطيد الأمن والأمان والسلطة في جميع أنحاء المغرب، في الحقيقة إن إتباع السلطان لهذه السياسة التي توفر المال والوقت والقوة –يبدو لنا بسبب فشل قوته العسكرية التي أسسها في قمع تمردات كبيرة في المناطق الثائرة على سلطته.

2– السياسة الخارجية في عهد السلطان المغربي الحسن الأول

يمكننا أن نميز ثلاثة مظاهر أساسية تميز فيها عهد السلطان الحسن الأول في هذا المجال هي:

أ– ضعف النفوذ الفرنسي في المغرب وعلى صعيد القارة الأوروبية، وذلك بعد هزيمتها المخزية أمام ألمانيا عام 1870.

ب– تزايد التفوق البريطاني السياسي والاقتصادي في المغرب العربي.

ج– اشتداد التنافس الدولي في المغرب ودخول ألمانيا على مسرح السياسة المغربية خاصة بعد تحقيق وحدتها عام 1870(74). وقد كان السلطان المغربي رجل الساعة حيث كان يعرف كيف يقاوم هذا التدخل الأجنبي ليجنب المغرب العربي شروره،وذلك بالاعتماد على التنافس بين الدول الأوروبية، ويمكننا هنا أن نستعرض العلاقات الخارجية التي عرفها المغرب في عهد السلطان الحسن الأول مع أهم الدول الأوربية وفق ما يلي:

1- العلاقات المغربية –البريطانية

بلغ نفوذ هاي الممثل البريطاني في طنجة في السنوات 1871-1878 في المغرب العربي، وعند تسلم السلطان الحسن مقاليد الحكم رغب في المحافظة على العلاقة الوثيقة التي كانت تربط بريطانيا وممثلها هاي في عهد والده السلطان محمد بن عبد الرحمن،حيث عمل هاي في هذه الفترة على تشجيع السلطان الحسن في السير قدماً في طريق الإصلاح، وكان هاي قد غير خط سيره السابق في الخمسينيات وتبين له أن الصراع الدبلوماسي بين الدول لم يأتِ بنتائج جيدة، ولم تكن ثقته بالتطور التجاري عبر المعاهدات التي وقعتها الدول الاستعمارية مع المغرب كبيرة، وأخذ يفكر أنه على المغرب الانفتاح على نطاق واسع على التأثيرات الأوروبية دون إلحاق أي ضرر بسياسته الاقتصادية والإدارية وسيادته الكاملة، لهذا كان هاي يدعو إلى سياسة إصلاحية في المغرب ولكن معتدلة وبالمحافظة على التفوق البريطاني وإبعاد الدول الأوروبية الأخرى(75).

وفي عام 1875- أي بعد توطيد سلطة السلطان الداخلية في المغرب- سافر هاي إلى فاس لتقديم التهاني للسلطان الحسن الأول، وخلال المحادثات التي جرت بينهما نصحه في السير في طريق الإصلاحات الحديثة خدمة للمغرب ولعلاقاته الخارجية، وبين له – على الرغم من ذكائه- مدى التقدم الذي أحرزته أوروبا، وإن ما يعاني منه المغرب من بؤس وفقر نابع من سوء الحكم المستمر لمدة قرون، وإن عليه السير في طريق الإصلاح الذي سلكته بعض الدول الإسلامية، وان عليه أن يعمل على تنمية الاتصالات مع الدول الكبرى ليتجنب خطرها، كما بين له هاي أيضاً في هذا اللقاء عجز القوات المغربية الحالية عن مواجهة أية دولة مهما كانت صغيرة ، ونصحه بإقناع وزراءه بالإستجابة للمطالب العادلة لممثلي الدول الأجنبية في المغرب(76).

من جهته اعترف السلطان الحسن الأول بصحة ما قاله هاي وبين بأن موقفه صعب للغاية، وينبع مصدر الصعوبة من تمرد بعض القبائل في البلاد على سلطانه، كما اعترف أن السبب الرئيسي لتدهور البلاد هو الاستمرار على النظام الحكومي القائم وعلى الموظفين الذين لا يتقاضون أجوراً، كما اعترف السلطان أيضاً أن بعض رجال بلاطه الكبار يعارضون فكرة الإصلاح(77).

في الواقع، اعتبرت بريطانيا منذ عام 1860 – في أثناء الهجوم الإسباني على المغرب– بمثابة المدافع عن كامل السلطنة المغربية، حيث كان السلطان يلجأ إلى ممثلها في طنجة للحصول على مثل هذه الحماية، ولكن بريطانيا كانت تقف عاجزة أحياناً عندما يحدث تدخل من الدول الأوربية فيما يخص بعض الإصلاحات والمطالب التي تخدم السياسة التجارية العالمية ومحاولتها احترام مشاريع الدول مع المحافظة على سيادة السلطان(78).

بالمقابل، كان هاي يدرك أن الإصلاحات يجب أن تتم عن طريق اتفاقيات بين الحكومات الأوروبية أي بمعنى تدويل المسألة المغربية لتحقيق الإصلاحات، ونظراً لاصطدام السلطان بالأوضاع الداخلية ومعارضة كبار موظفي بلاطه أحياناً –كما أسلفنا فيما سبق– فكان الحل الوحيد اللجوء لحماية بريطانيا بين 1871–1878، ثم بعقد مؤتمر مدريد الدولي عام 1880 وكلا الحلين فشل. أمام هذه النصائح والضغوطات البريطانية أعلن السلطان بأنه مستعد للقيام ببعض الإصلاحات وخاصة في الموانئ الرئيسية في البلاد مثل: طنجة، الدار البيضاء، العرائش وآسفي وكذلك كان يفكر بإقامة شبكة تلغراف، ولكن هذه الأفكار كانت ترتبط بتجاوب السلك الدبلوماسي وموافقته، لأنه كان بحاجة إلى تمويلها، وللحصول على هذا المال يتطلب رفع الرسوم المحددة في المعاهدات الموقعة مع الدول الأوروبية بما فيها الحامية البريطانية (رسم التصدير)، والقضاء على مفاسد الحماية وخاصة غير الشرعية التي حرمت البلاد من موارد مهمة، وكذلك فشل السلطان أمام معارضة ممثلي الدول الأوربية لهذه الإصلاحات ولا سيما إقامة معمل زجاج في طنجة وتحديث دار صك العملة (79). بالمقابل، ونزولاً عند نصائح الممثل البريطاني هاي توجه السلطان الحسن نحو تحديث الجيش _ كما أسلفنا في فقرة الجيش– وأرسل البعثات إلى أوروبا، وأتى بالمدربين الأجانب لتدريب الجنود على الأرض المغربية، كما اهتم بالمدفعية والقوات البحرية، واعتمد على بعثات عسكرية ومدربين من جميع الدول الأوروبية(80).

وكان هاي يدرك أن مفاسد الحماية تشكل عقبة خطيرة أمام القيام بالإصلاح في المغرب العربي ولذلك عمل جاهداً للحد من هذه المفاسد، ودافع عن وجهة نظر المغرب في الحد من هذه الحمايات غير الشرعية، وكان يؤكد في كل مناسبة أن انحطاط المغرب ناجم

عن الحماية غير الشرعية، وإن انحطاط المغرب يلحق الضرر في التجارة، ويجب أن تكون الحكومة قوية كما قال ميج:"...قبل كل شيء ليكن هناك حكومة، لأنه دون حكومة فأن التجارة مستحيلة"(81).

وكان مؤتمر مدريد 1880 فشل ذريع للسياسة البريطانية ولممثلها هاي في المغرب، وضربة لكل المشاريع الإصلاحية والتجديدية المغربية الخاصة بالنفوذ البريطاني، وقد تعرض هاي لبعض الهجمات المبطنة وخاصة من ممثل إسبانيا في طنجة عندما طلب الأخير أن يظهر الوزراء المفوضون أنفسهم سندات الملكية التي يشغلونها(82).

فاتفاقية مدريد سمحت لجميع الدول الموقعة عليها مثل: بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة، إيطاليا، هولندا، البرتغال، السويد والنرويج أن تعامل كأمة أكثر رعاية بعد أن كان هذا الحق يقتصر على ثلاث دول هي فرنسا وبريطانيا وإسبانيا(83). وفي عام 1885 سعى الممثل البريطاني في المغرب هاي لتعديل معاهدة 1856، وطلب تخفيض رسم الاستيراد وإلغاء رسم التصدير كلياً، ولكن السلطان رفض طلباته، وفي عام 1886 اعتزل هاي منصبه لبلوغه سن السبعين من العمر، ورشح كيربي كرين خلفاً له. وفي عام 1891 توفي كرين الممثل البريطاني في طنجة وخلفه إيفان سميث، وتم إرساله من قبل حكومته إلى فاس ليطلب باسم الدول الأوروبية عقد معاهدة تجارية مع المغرب تشمل على شروط جديدة، تتناسب مع الأوضاع الحالية، مثل:

1- حق الأجانب بالملكية في المغرب.

2- إنشاء خط هاتف يربط المغرب برأس مارتل.

3- إنشاء بنك دولة مغربي برؤوس مال إنكليزية.

4- حرية استيراد الأسلحة لداخل المغرب.

ولكن السلطان المغربي رفض هذا المشروع الذي تقدم به الممثل البريطاني في طنجة وأيدته فرنسا في الرفض، وعلى الرغم من أنه قدم نسخة معدلة منه وغض النظر عن المطالب التي تعارضها فرنسا، ولكن طلب في مشروعه الجديد إنشاء قنصلية بريطانيا في فاس، وتعديل المادة رقم 10 من ميثاق مدريد الخاصة بتملك الأجانب لكن السلطان رفض المشروع المعدل أيضاً، وقد أثر سلوك سميث وغطرسته استياء السلطات المغربية، وأحدث

توتراً في العلاقات المغربية البريطانية، مما أضطر الحكومة البريطانية إلى استدعائه وعينت بدلاً منه ريد جواي بشكل مؤقت، وطلبت منه الذهاب على رأس بعثة بريطانيا إلى فاس لإعادة علاقات الصداقة والتعاون المغربية البريطانيا إلى سابق عهدها(84).

2- العلاقات المغربية- الفرنسية

تأثرت العلاقات المغربية-الفرنسية في عهد السلطان الحسن الأول بعدة عوامل يمكننا أن نجملها في النقاط الرئيسية التالية:

1- هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام 1870 تلك الهزيمة التي أضعفت قوة فرنسا على الصعيدين الداخلي والدولي حتى تسعينيات القرن التاسع عشر.

2- اهتمام فرنسا بالتوسع الاستعماري في مناطق أخرى من قارتي أسيا وأفريقيا.

3- احتلال فرنسا لتونس عام 1881 والذي أنهى مشاكلها على الحدود الشرقية لمستعمرتها الجزائرية، مما جعل المسؤولين الفرنسيين يفكرون في توسيع إمبراطورية فرنسا في غرب المتوسط بعد أن فشلوا باحتلال مصر عام 1881 لصالح بريطانيا، وبدا لهم بأن إكمال احتلالهم للدول التي تمتد من المضيق الصقلي إلى المحيط الأطلسي يشكل ضرورة اقتصادية وسياسية وعسكرية.

4- تثبيت أقدام الفرنسيين في الجزائر وتوغلهم في صحرائها الجنوبية مما أوجد لهم مشكلة الصحراء.

5- التنافس الاستعماري على المغرب الذي اشتد في أواخر القرن التاسع عشر، وظهور دول جديدة دخلت حلبة التنافس للحصول على امتيازات وخاصة ألمانيا.

6- شخصية مولاي الحسن القوية الذي رغب في استغلال ضعف مركز فرنسا الدولي ليسوي معها مسائل عدة هي:

أ- مسألة الحدود المغربية-الجزائرية.

ب- مسألة الواحات.

ج- مسألة الحماية(85).

فالعلاقات المغربية–الفرنسية كانت في عهد السلطان الحسن الأول تتمحور بشكل أساسي حول هذه المسائل التي سنتناولها بالتفصيل لكي تتوضح بشكل أفضل في ذهن القارئ لأنها كانت بداية المؤامرة والمراوغة الفرنسية لاحتلال المغرب.

أ– مسألة الحدود

ذكرنا سابقاً أن معاهدة لالا مغنية –التي وقعها السلطان عبد الرحمن مع السلطات الفرنسية المحتلة للجزائر– قد تركت مناطق واسعة على الحدود بين المغرب والجزائر دون تحديد مما خلق مشاكل مستمرة للطرفين حتى تاريخ فرض الحماية الفرنسية على مراكش عام 1912، بالإضافة إلى ذلك كان حق المطاردة الذي استغلته فرنسا قد عقد مسألة الحدود وسبب المزيد من المتاعب للفرنسيين بدلاً من أن يخدم سياستهم في الجزائر، فالتدخل الفرنسي ضد قبائل المغرب الشرقي ولد روح العداء بين المغرب وفرنسا في الجزائر، الأمر الذي جعل فرنسا في حالة تعبئة دائمة على حدودها مع المغرب، ورغب عدد من حكام الجزائر الفرنسيين في الجزائر والقادة العسكريين في إيجاد حلول واضحة لهذه المسألة(86). بالمقابل، كان مولاي الحسن الأول يولي مناطق الحدود أهمية خاصة، وقد زار هذه المناطق في المغرب الشرقي وجنوبه الشرقي، وبين خطأ أسلافه في إهمال هذه المناطق، واستغل وجوده وزار وجدة عام 1876، كما أجرى رئيس وزراءه اتصالات مع لجنة عسكرية فرنسية في هذا الموضوع، ولكن لم تكن هذه اللجنة مخولة بالحديث في هذا الموضوع، وكانت وزارة الخارجية الفرنسية تتمسك بمبدأ عدم تحديد الحدود لأنها هي المستفيد الأكبر من ذلك–كما بينا سابقاً– ،وكان وزير الخارجية الفرنسية وادنجتون يعتبر هذه المناطق أراضي غير مغربية، وكان راضياً عما تركته معاهدة لالا مغنية 1845 دون تحديد لأن عدم وجود حدود يكون دائماً على حساب الأضعف(87).

ب– مسألة الواحات

لم يكن وضع الواحات المغربية فجيج وتوات وتيديكلت... وغيرها محدداً في معاهدة لالا مغنية، ولم تطرح هذه المسألة بين فرنسا والمغرب إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وذلك لأن الفرنسيين كانوا يجهلون عند توقيعهم على هذه المعاهدة كل شيء عن الجنوب المغربي، وكانوا يعتقدون إن هذه المناطق ما هي إلا الصحراء الحقيقية، ولكن بعد استقرار

الفرنسيين في الجزائر بدأ ضباطهم يجذبون اهتمام حكومتهم إلى ضرورة وضع سياسة صحراوية، ولكن لم يبدأ العمل في هذه السياسة إلا بعد نهاية فترة الجمود الناتجة عن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام 1870، وظهر في عام 1878 مشروع المهندس الفرنسي دوبونشيل عن سكة حديد الجزائر تمبكتو عبر الصحراء، وأصبح التوغل في الصحراء شعاراً، وبدأت بعد ذلك استطلاعات قام بها الكولونيل فلاتزر لصالح هذا المشروع ولكنه فقد حياته من أجلها عام 1881، وتلاحقت الأحداث التي دفعت فرنسا للتوغل في الصحراء واكتشافها وخاصة بعد قيام ثورة بوعمامة ضد فرنسا مما دفعها لاحتلال المزاب الذي يشكل مدخل الصحراء الجزائرية(88). ولكن فرنسا أوقفت مشاريعها الصحراوية في الجزائر والمغرب إن صح التعبير لأنها كانت منشغلة في مصر وتونس، ولكن فشلها في مصر ونجاحها في احتلال تونس عام 1881 أثر في علاقاتها في المغرب العربي، فقد قوى مركزها في غرب المتوسط، وأصبحت المغرب مسالة حيوية، وقد ولدت المسألة المغربية مباشرة بعد تخلي فرنسا عن مصر لصالح بريطانيا(89).

وبنفس الوقت لم تكن فرنسا حينها تملك من القوة ما يمكنها من التحرك ضد المغرب حيث اشتد التنافس الأوربي على المغرب وكان مركزها الدولي ضعيفاً هذا من جهة، ومن جهة ثانية، وجدت نفسها في المغرب أمام إيطاليا وإسبانيا ومن ورائهما بريطانيا وألمانيا، وكذلك وجدت في السلطان الحسن شخصية قوية يمتلك القدرة على المقاومة الدبلوماسية والعسكرية من جهة ثالثة. بالمقابل، بدأ سكان الواحات المغربية يشعرون بالخطر الفرنسي القادم من الجزائر وذلك منذ توغل الجيش الفرنسي في جنوب الجزائر واحتلال المزار وتوغورت والواد، عندئذ بدأ سكان الواحات المغربية بمراسلة السلطان الحسن والدخول في طاعته، وتكررت الرسائل بين المخزن وبين سكان الواحات منذ عام 1876، الأمر الذي سبب قلقاً كبيراً لفرنسا. وبدأت فرنسا بالنظر إلى واحة فجيج بسبب موقعها الجغرافي بحيث تحتل موقعاً هاماً باتجاه النيجر وتوات في الجنوب المغربي، وكانت–بنفس الوقت– تشكل عقبة أمام التوسع الفرنسي في الجنوب، ولكن واحة فجيج كانت منطقة مغربية، ورأت الحكومة إن احتلالها لا يوازي التعقيدات الدبلوماسية التي سيثيرها أعداء فرنسا(90). لذلك عدلت فرنسا عن التفكير بالسيطرة على هذه الواحة، واتجهت أنظارها نحو واحة توات وذلك

منذ اتفاقها مع بريطانيا عام 1890 الذي أطلق يدها في الصحراء جنوب الجزائر، حيث كانت فرنسا ترغب بربط الجزائر بمستعمراتها في غرب أفريقيا، وكانت واحة توات تشكل حلقة مهمة في هذا الاتصال، وكانت فرنسا تريد أن تجعل من توات مركزاً متقدماً للتوغل في المغرب العربي (91)، وفي خريف 1890 كلف رئيس الوزراء الفرنسي رئيس أركان الجيش بوضع مشروع الحملة على توات، وأعلن وزير الخارجية الفرنسية في عام 1891 في مجلس الشيوخ أنه يعتبر توات مسألة بوليس جزائري وأن فرنسا لم تتساهل مع أي تدخل أجنبي فيها(92). كما حذر وزير الخارجية الفرنسي وحذر الحكومة المغربية بأن فرنسا لن تتسامح بعمل أي سيادة على هذه الأراضي الداخلة ضمن دائرة النفوذ الفرنسي، بالمقابل كان وزير خارجية المغرب قد قدم لممثل فرنسا في طنجة عدة مذكرات للتفاوض حول الواحات، ولكن المثل الفرنسي وبناء على طلب حكومته أعلن بأنه غير مفوض بإجراء أية مفاوضات وإن الأمر موكل لحكومته(93). وعلى الرغم من تصميم فرنسا في السيطرة على واحة توات إلا إنها تراجعت عن هذا المشروع أمام صلابة موقف السلطان الحسن الأول لأنه هدد بإثارة المسألة على نطاق دولي، وكذلك أمام معارضة بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا لهذا المشروع، فأمام هذين الموقفين تراجعت فرنسا عن مشروعها لأنها خشيت أن تؤدي توات إلى مسألة مغربية حيث كانت أوروبا مشغولة في مناطق أخرى من العالم ،ولم تكن على استعداد لفتح المسألة المغربية، واكتفت فرنسا فقط باتخاذ تدابير للمستقبل مثل الاعتماد على شريف وزان– الذي حصل على حق الحماية الفرنسية– للدعاية لها في توات وكان يتمتع بنفوذ كبير بين القبائل التي تقطنها والمنطقة المحيطة بها، وكذلك أقامت مراكز عسكرية في الغولية القريبة من توات، بالمقابل، استفاد السلطان الحسن من تردد فرنسا وخوفها من الإقدام على عمل حاسم وسعى لتوطيد نفوذه في هذه المناطق، وكان زعماء توات على اتصال مباشر معه، وفي عام 1893 أي قبل وفاته بعام واحد فقط زار السلطان واحة تافلليت على رأس جيش كبير، فأسرعت قبائل الجنوب بإرسال وفود معربة عن ولائها وطاعتها له، إلا أن حوادث مليلة أجبرت السلطان على العودة من الجنوب، وكان ذهاب السلطان إلى واحة تافلليت قد أثار مخاوف السلطات الفرنسية في فرنسا والجزائر على حد سواء(94).

ج- مسألة الحماية

حصل عدد من الدول الأوربية في عهد مولاي محمد بن عبد الرحمن على حق الحماية، وكان السلطان محمد يعتبره نوعاً من التسهيلات للدول الأجنبية طالما كان المغرب سيد اللعبة وبالتالي سيد نفسه، ولكن تغير الحال عندما أصبح حق الحماية بمثابة امتياز فرض على المغرب في القرن التاسع عشر ولاسيما بعد هزيمته في معركتين كبيرتين هما: إيسلي 1844أمام القوات الفرنسية، وتطوان عام 1859-1860 أمام إسبانيا، وكذلك بموجب المعاهدات التي وقعها مع بريطانيا ولإسبانيا وفرنسا في الأعوام المتتالية: 1856، 1861، 1863، وبموجب هذه المعاهدات كان أمام الدول الأوروبية فرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، وأخذ هذا التدخل -فيما بعد- طابعاً خطيراً في أواخر القرن التاسع عشر وخاصة عندما أصبح يهدد كيان المغرب الاقتصادي والسياسي، وخاصة أيضاً عندما لم يتقيد ممثلو الدول الأوربية بنصوص المعاهدات وتجاوزوا حدودهم في منح الحماية لمن يردون دون أن يأخذوا بعين الاعتبار رأي السلطان والحكومة المغربية، وتحولت الحماية إلى مادة تجارية لمن يدفع أكثر (95)، هذا يعطينا اكبر دليل على ضعف المغرب وعدم استطاعته الوقوف في وجه الأجانب الذين بدوا يرسمون له سياسته الداخلية والخارجية في سبيل تمهيد الطريق للسيطرة عليه كاملاً واحتلاله اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً، وإذا نظرنا اليوم ما يحدث في الوطن العربي نراه ليس بالجديد وأن الاستعمار يريد تطبيق سياسته القديمة في ظل معطيات جديدة، ويبقى الخاسر الوحيد في كل هذه الأحداث المواطن العربي الذي يدفع أخطاء حكامه ويدخل في معمعة كبيرة ويدفع حياته فيها رخيصة بدون ثمن. أما فيما يتعلق بعدد المحميين فقد بلغ عددهم عام 1877 حوالي 800 شخص وفق قائمة المفوضيات والقنصليات الأوروبية، ولكن أكد المؤرخون الألمان أن هذه القائمة ناقصة لأنها لم تسجل المحميين غير الشرعيين أو الشركاء الزراعيين، كما أكد المؤرخ ميج أن هذا العدد يجب أن يضرب بثلاثة أضعاف بحيث يضاف إليهم الأغنياء المغاربة الذين دخلوا تحت الحماية الأمريكية والذين كانوا يعملون بمشاريع زراعية وتجارية(96). يبدو لنا أن عدد المحميين الذي ذكر أو تضاعف ثلاثة مرات كما أكد ميج يبقى قليلاً جداً إذا ما قورن بالعدد الحقيقي لأن هذا العدد لا يؤثر في خزينة الدولة بشكل كبير، إلا إذا كان هذا

العدد من العائلات الغنية الكبيرة التي تمتلك الآلاف من الهكتارات الزراعية أي كانوا من كبار الأقطاعيين كالوزاني أو كانوا من التجار المغاربة الكبار من الذين يملكون مستودعات كبيرة في الموانئ المغربية أو من كبار الصناع والحرفيين، وقد تملصت بالحماية من دفع الضريبة إلى خزينة الدولة مما يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد المغربي. وقد شكل حق الحماية –كما أسلفنا– خطراً كبيراً على الحكومة والبلاد المغربية، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن التجار الأجانب كانوا يعطون الحماية إلى الملاكين المغاربة الميسورين، وينقلون باسمهم مواد تجارية تعفى من الضرائب، بالمقابل استفاد المحميون المغاربة من ميزة إعفائهم من الخدمة العسكرية في القوات المسلحة المغربية، وقد بين هاي الممثل البريطاني لدى المغرب أن مثل هذه الممارسات إذا استمرت فستصبح الحكومة المغربية أقل سيادة على سكان الموانئ في الوقت الذي لم تكن سيدة على قبائل بلاد السيبة في الداخل، وخاصة أن الحماية تشمل الأسر المغربية الأكثر غنىً والتي خرجت من قبضة السلطة كما أسلفنا (97)، بالمقابل، أولى السلطان الحسن أهمية كبيرة لمسألة الحماية وسعى لحصر أخطارها وخاصة فيما يتعلق بسماسرة التجار لما فيه ضرر كبير على المغرب، وأرسل في هذا الخصوص سفارات إلى الدول الأوربية التي لها محميين في المغرب وذلك لمناقشة هذه المسألة مع حكوماتها، كما أثار مندوبه في طنجة هذه المسألة مع ممثلي السلك الدبلوماسي لهذه الدول، الأمر الذي نبه ألمانيا إلى هذه القضية والتي كانت تسعى لإقامة أفضل العلاقات مع السلطان المغربي وخاصة أن عدد المغاربة التي تشملها حمايتها قليلاً، وقد نبهت المفوضية الألمانية التي كانت في وجدة عام 1873 إلى خطورة منح بطاقة الحماية، وحرصت على تجنب إساءة استخدامها، بالمقابل، رفض المفوض الألماني الأول لدى المغرب السيد جوليس منذ وصوله إلى طنجة عدة طلبات للحصول على حمايته ووعد إنه لن يحمي إنسان ما عدا ترجمان المفوضية، ولكن عندما اقترح فيما بعد حماية غير رسمية لجميع اليهود للحصول على نفوذ مهم في أفريقيا، لأنه إذا حلت ألمانيا محل فرنسا إزاء يهود أفريقيا فأنها ستربح حليفاً قوياً (98). ولكن بسمارك رفض هذا الاقتراح الذي قدمه ممثله جوليس في المغرب واعتبره تدخلاً في شؤون المغرب الداخلية من شأنه أن يثير كره المسلمين لألمانيا ويفقدها حرية العمل في هذه البلاد. وعلى الفور استدعى بسمارك ممثله

جوليس وأرسل بدلاً منه ممثل أخر هو ويبر إلى طنجة وزوده بتعليمات كانت بمثابة نقاط علام تسترشد بها المفوضية الألمانية في طنجة ولمدة طويلة من الزمن ، وكانت هذه التعليمات تتضمن النقاط الرئيسة التالية :

1- الحرص على عدم إثارة أي نزاع مع السلطات المغربية.

2- عدم منح الحماية إلا في حدود ضيقة جداً.

3- التعاون الوثيق مع الممثل البريطاني فيما يخص الحماية.

في الحقيقة، انضم ويبر إلى ممثلي بريطانيا وإسبانيا لدعم نائب السلطان ضد تشدد فرنسا وإيطاليا، وفشل مؤتمران عقدهما ممثلي السلك الدبلوماسي الأوربي في طنجة في عام 1877لمناقشة شرور الحماية، وكان الفشل بالطبع بسبب معارضة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ولكن تحولت إسبانيا إلى جانب بريطانيا وخاصة عندما طلب عقد مؤتمر في مدريد بهذا الخصوص، وعارضت فرنسا عقد هذا المؤتمر لأنها أدركت أن المؤتمر موجه ضدها لأنها كانت أكثر الدول الأوربية استغلالاً لمسألة الحماية هذا من جهة، ومن جهة أخرى رأت أن عقد هذا المؤتمر سيكون سابقة ستؤدي إلى تدويل المسألة المغربية، وعلى الرغم من معارضة فرنسا فقد عقد المؤتمر في أيار عام 1880- والذي يتوافق مع سنوات التفاهم والتقارب بين فرنسا وألمانيا- في مدينة مدريد عاصمة إسبانيا، ونجحت فرنسا بفضل تأييد المندوب الألماني لها بناء على أوامر بسمارك، وخرجت من المؤتمر رابحة بأنها استطاعت أن تجعل معاهدتها التجارية التي وقعتها مع المغرب عام 1863 جزءاً من ميثاق مؤتمر مدريد(99). وقد تمخض مؤتمر مدريد عن عدد من البنود ترضي جميع الدول المشاركة فيه بالطبع على حساب المغرب العربي وشعبه، ويمكننا أن نذكر أهم هذه البنود في النقاط التالي:

1- حدد المؤتمر عدد المحميين لكل دولة مشاركة فيه.

2- يحق للدول الأوربية إعطاء حق الحماية للمشايخ أو غيرهم من موظفي الدولة المغربية.

3- وسع المؤتمر الامتيازات الممنوحة لبعض الدول لتشمل كل الدول المشاركة وإعطائها حق الأمة الأكثر رعاية.

4- وسع مؤتمر مدريد نطاق التنافس الدولي في المغرب.

5- فتح المؤتمر الطريق أمام ألمانيا لكي تصبح منافساً اقتصادياً خطيراً لفرنسا في المغرب.

6- كان المؤتمر سابقة بحيث لم يعد إجراء أي تغيير في المغرب إلا بموافقة الدول التي وقعت على ميثاق مدريد (100).

3- العلاقات المغربية-الألمانية

كانت ألمانيا البلد الأوربي الوحيد الذي لم يكن له علاقات متينة مع المغرب حتى أواخر القرن التاسع عشر ما عدا بعض العلاقات البسيطة والمتقطعة، لهذا لم يكن لها أي تمثيل دبلوماسي قنصلي في المغرب، وكانت مدن الهانس الألمانية تلجأ إلى خدمات قنصل البرتغال أحياناً وفي بعض الأحيان إلى بريطانيا فيما يخص العلاقات التجارية مع المغرب، واعتباراً من عام 1839

اتخذت ألمانيا من قنصل السويد ممثلاً لها في المغرب، ولكن تغيرت الظروف عندما استكملت ألمانيا وحدتها السياسية عام 1870 وفكرت بالدخول إلى المسرح المغربي لاعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية.

وكانت نقطة التحول الإستراتيجية في انتقال ألمانيا إلى التنافس مع الدول الأوربية على الساحة المغربية هي الحرب مع فرنسا وانتصار ألمانيا واحتلالها للألزاس واللورين من الفرنسيين، فكشفت ألمانيا بهذه الحرب الأهمية الإستراتيجية والسياسية للمغرب العربي المجاورة للجزائر المحتلة من قبل فرنسا،وأرادت ألمانيا أن تستغل المغرب كورقة رابحة لحرمان فرنسا من استدعاء جيشها في أفريقيا إلى أوروبا للإنتقام من ألمانيا، كما عملت على إثارة الاضطرابات ضد فرنسا في الجزائر، وتشجع بسمارك لهذا الفكرة عندما تلقى مقترحات من بعض الجزائريين المقيمين من استانبول، كما جذبت هذه الفكرة رئيس الأركان الألمانية مولتكه(101). كما قدم الرحالة الألماني رولفس – وكان معه مدرس اللغة العربية وبتزستاين وأحد أبناء الأمير عبد القادر- خدماته للعمل على إثارة القبائل الجزائرية التي تقطن بالقرب من الحدود التونسية، ولكن الرد الفرنسي على هذه المحاولة جاء سريعاً فقد ضغطت الحكومة الفرنسية على باي تونس الذي قام بإبعاد هذه القبائل، وحاول وبتز ستاين نقل مهمته على الحدود مع المغرب لإثارة القبائل هناك، ولكن فرنسا نجحت في إبعاده

أيضاً، نرى هنا أن مهمة الأركان الألمانية وإن لم تنجح إلا أنها تحققت جزئياً، لأن الحكومة الفرنسية اضطرت أن تترك في الجزائر قوات كانت تفكر في نقلها إلى فرنسا للانتقام من ألمانيا واسترجاع أراضيها المحتلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نبهت بسمارك إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه المغرب في العلاقات الألمانية– الفرنسية، إذ إن انطلاقاً من المغرب يمكن تهديد الجزائر والحصول على أداة ضغط على السياسة الفرنسية مع ألمانيا(102).

كان بسمارك –في الواقع– يخشى من حرب انتقامية فرنسية ضد ألمانيا، ففكر باحتلال جزء من الأراضي المغربية ليشكل أداة ضغط على فرنسا ويكون بمثابة له ضمانة كافية بعدم قيام باريس بالانتقام منه، وكان على الدوام يخشى من ردة الفعل الانتقامية، لذلك فكر في أن إثارة المشاكل مع فرنسا في الجزائر تشكل إحدى الوسائل لعدم تفكير فرنسا في الحرب أو على الأقل بإضعاف قدرتها العسكرية، بالمقابل، اتجه بسمارك نحو العمل على إيجاد تمثيل دبلوماسي ألماني في المغرب،وكان يقول: "... إن إيجاد مركز تجاري ألماني في المغرب يخدم المصالح التجارية الألمانية، وله أهمية سياسية لدى احتمال تفكير فرنسا بالحرب ضد ألمانيا.." (103). يبدو لنا هنا أن المسؤولين الفرنسيين قد أدركوا هدف بسمارك من ذلك وهو إقامة ألمانيا على الجانب الأيسر من مستعمرتنا الجزائر، وذلك من أجل إبقاء قسم من قواتنا الإفريقية في الجزائر في حال اندلعت الحرب ضد ألمانيا.

في الحقيقة، قرن بسمارك القول بالفعل فأرسل أول ممثل للدولة الألمانية إلى المغرب عام 1873 وهو جوليش، ولقي هذا الإرسال ترحيباً من الأوساط الشعبية والرسمية المغربية، وكان السلطان يأمل أن يلقى دعم ألمانيا القوية، واعتقد الرأي العام المغربي أن الدعم الألماني سيكون نزيهاً وذلك لعدة **أسباب منها** :

1– ليس لألمانيا ماضٍ أو تاريخ سيء في شمال أفريقيا.

2– ليس لألمانيا حدود تهدد المغرب مثل فرنسا المحتلة للجزائر.

3– ليس لألمانيا قاعدة تهدد المغرب مثل بريطانيا من جبل طارق.

4– لا يوجد لألمانيا مطالب لصالح مواطنيها والمحميين من المغاربة لأنهم غير موجودين بعد.

5– وأخيراً أن ألمانيا لا تحتل بلداً عربياً (104).

لهذا كانت ألمانيا أقل خطر من الدولة الأوروبية على المغرب لا بل لم تكن تشكل أي تهديد حقيقي للمغرب، لذلك الأسباب أصبح لممثل ألمانيا ميزة على جميع زملائه من القناصل الأوروبيين، ولكن كان اختيار بسمارك للمثل ألمانيا الأول جوليش (Gulish) غير موفق، وقد تنبه بسمارك إلى ذلك وتدارك خطأه فأمر بإعادته إلى ألمانيا وأرسل بدلاً عنه ويبر (Weber) وكان اختياراً موفقاً، فقد كان خبيراً بالسياسة حيث كان قنصل لألمانيا في بيروت وأمضى عدة سنوات في البلاد العربية وكان يتقن اللغة العربية، بالإضافة إلى ذلك اعتمد على الترجمان منصور ملحم وهو سوري الأصل لمساعدته، في هذه الأثناء أدرك بسمارك أن عليه العمل على تنمية العلاقات التجارية مع المغرب عن طريق وجود جالية ألمانيا يعتمد عليها ممثلة في نشاطه، وأصبحت مسألة إيجاد مصالح اقتصادية ألمانية في المغرب تشكل أحد اهتمامات بسمارك الذي أخذ يستعد للعب في الكرت المغربية، فتقرب من إنكلترا- عدوة فرنسا- وممثلها هاي لإضعاف الدور الفرنسي في المغرب ، كما أخذ يسعى معها لتجنب المبادرات التي تضعف السلطان، من جانبها رحبت بريطانيا بهذا التفاهم والتقارب مع ألمانيا(105).

وسعى بسمارك وطلب من ممثله في طنجة العمل في المغرب لتحقيق هدفين هما :

الأول- عقد معاهدة تجارية مع المغرب على نموذج المعاهدة المغربية-البريطانيا عام 1856.

الثاني- إرسال بعثة عسكرية ألمانية لتدريب الجيش المغربي.

ولكن لم تثمر محاولات الممثل الألماني ويبر التي بدأها عام 1877 في عقد معاهدة تجارية مع المغرب على الرغم من دعم هاي الممثل البريطاني له، لأنه تقدم بمطالب تجاوزت المعاهدات البريطانيا والإسبانية والفرنسية الموقعة مع المغرب، حيث طلب بتخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات والتجارة الحرة بالحبوب وهي نقاط خلاف لم توافق عليها الحكومة المغربية(106). في الحقيقة، لقد تغير الموقف الألماني بالنسبة للمغرب منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام 1880 حيث تلقى المندوب الألماني ويبر الأوامر من بسمارك بتأييد المندوب الفرنسي إلى المؤتمر في كل ما يطلبه- وقد واستمرت سنوات التفاهم والتقارب الفرنسي الألماني 1878-1886-(107)

ولذلك لم يتردد بسمارك بالتضحية بجهود وبير عبر عدة سنوات في إيجاد موطئ قدم لألمانيا على الساحة المغربية، وذلك خدمةً لسياسته القارية، فالمغرب مهم بالنسبة إلى ألمانيا ويمكن أن يتخذ منه سلاحاً ذا حدين في علاقاته مع فرنسا حيث كان :

– وسيلة ضغط على فرنسا يستخدمها في حال فكرت الأخيرة في إعلان حرب انتقامية من ألمانيا.

– وسيلة أغراء يقدمها لها لتنسى الألزاس واللورين(108).

فقد ألقت العلاقات الفرنسية الألمانية بظلالها على المغرب وقد مرت هذه العلاقات **بثلاثة أدوار هي :**

1– الدور الأول ويمتد من 1870 إلى 1878 ويمثل دور العداء بين الدولتين.

2– الدور الثاني ويمتد بين عامي 1878–1886 ويمثل دور التفاهم والتقارب بين الدولتين في مختلف المشاريع القارية أو الدولية.

3– الدور الثالث ويمتد بين عامي 1886–1888 فقد عاد الخلاف والعداء بين الدولتين مما انعكس على مشاريعهم في مختلف المناطق.

انعكست هذه الأدوار على سياسة كلا البلدين تجاه المغرب، ففي دور التفاهم لاحظنا كيف أن بسمارك ضحى بجهود ممثله وبير ودعم فرنسا في مؤتمر مدريد وفي أماكن استعمارية أخرى، لأن بسمارك وجد بوصول الجمهوريين المعتدلين في فرنسا إلى السلطة مناسبة لدعم المشاريع الفرنسية في مختلف أنحاء العالم لكي تنسى أراضيها التي احتلتها ألمانيا عام 1870، وقد هدف بسمارك من هذه السياسة أن تصطدم المصالح الفرنسية مع المصالح البريطانية أو الإيطالية مما يجعل هاتين الدولتين تشعران بحاجتهما للتقارب من ألمانيا ضد فرنسا(109). ولكن علاقات التفاهم بين فرنسا وألمانيا لم تستمر طويلاً حيث عادت ألمانيا عام 1886 إلى سياسة المعارضة والعداء للمشاريع الفرنسية وذلك بوصول الجنرال بولاجيه – الذي أطلق عليه اسم جنرال الانتقام– إلى منصب وزير الدفاع وكان يرغب بالحرب والانتقام من ألمانيا، وكانت المغرب بحاجة إلى المساعدة الألمانية لمواجهة الضغط الاقتصادي والسياسي الفرنسي عليها(110)، وبدأ النشاط الاقتصادي الألماني ينمو بسرعة فائقة في هذه الفترة، وعادت ألمانيا للسعي مجدداً لعقد معاهدة تجارية مع المغرب

العربي، وظل موقف السلطان متشدداً بهذا الخصوص، وقد سبب سلوك الوزير المفوض الألماني الجديد تستا ولهجته المتعالية غضب الحكومة المغربية، كما أن حادثة السفينة الألمانية غوتروب ومحاولتها الفاشلة للنزول في وادي نون، وهي منطقة محرمة دفعت السلطان إلى الاحتجاج مما أثر على العلاقات المغربية مع ألمانيا،ولكن ألمانيا تداركت الخطأ وأرسلت مفوضاً جديداً إلى المغرب هو تاتتباخ، وكان لفشل عقد مؤتمر ثانٍ في مدريد لإعادة النظر في مقررات المؤتمر الأول، وذلك بسبب معارضة فرنسا، دور مهم في دفع المغرب للتفاهم مجدداً مع ألمانيا(111). وأخيراً، وبعد المحاولات العديدة من قبل أسلافه نجح المفوض الألماني في طنجة تاتتباخ في التوصل لعقد معاهدة تجارية مع المغرب، أفسحت المجال أمام ألمانيا في أن تحتل المركز التجاري الثاني بعد إنكلترا في المغرب، بالمقابل، لم تنجح المساعي الألمانية في إرسال بعثة عسكرية ألمانية لتدريب الجيش المغربي، وقد سبقت فرنسا ألمانيا في الحصول على موافقة السلطان على مجيء بعثة عسكرية فرنسية للقيام بهذه المهمة وذلك في عام 1877(112).

وقل رب زدني علما
Damascus University

هوامش الفصل الأول

1- Terrasse : Op. cit., p. 316.

2- فارس ، محمد خير: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق 2002-2003، ص394.

3- Terrasse : Op.cit., p.317.

4- Terrasse : Op. cit., p. 317-318.

5- Terrasse : Op.cit., p.318.

6- فارس : مرجع سابق، ص .395

7- Terrasse : Op.cit., p.319.

8- Julien, Charles André : Le Maroc face au impérialisme 1415-1950, Paris 1979, p. 28.

9- إن التعامل مع الاستعمار والسماح له بالتموين من البلاد ضد دولة عربية جارة يعتبر خيانة عظمى، وما يفعله العربان اليوم ليس جديداً في تاريخنا العربي عبر العصور .... فالخيانات موجودة عبر التاريخ وعند جميع الدول ولكن عند العرب تبدو أكثر تجسداً في تاريخنا.... (المؤلف).

10- الناصري : مصدر سابق ، الجزء التاسع، ص27.

11- Ganiage, Henri : Histoire contemporain du Maghreb de 1830 à nis jour, Paris 1994, p. 223.

12-Cambon, H., : Histoire du Maroc, Paris 1952, p. 71.

13- Cambon : Op. cit., p. 72.

14- فارس: مرجع سابق، ص398.

15- المرجع نفسه، ص 98.

16- Cambon: Op. cit., p. 74.

17- فارس : مرجع سابق، ص 399-400.

18- ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج 5 ص55.

19- Terrasse : Op. cit., p. 322.

20- فارس: مرجع سابق، ص401.

21- Terrasse : Op. cit., p. 323.

22- Cambon : Op. cit., p.77.

23- فارس، محمد خير: المسألة المغربية ، بيروت1980، ص84.

24- Miège, Jean : Le Maroc et l'europe, To, 2, Paris , sans date, p.187.

25- Terrasse : Op. cit., p. 323.

26- Cambon : Op. cit., p.79.

27- Terrasse : Op.cit., p.323.

28- فارس: المسألة المغربية...، ص64.

29- المرجع نفسه، ص 65-66-67.

30- ب. ج. روجرز : مرجع سابق، 191.

31- Miège : Op.Cit.. p.196.

32- فارس: المسألة المغربية..، ص87.

33- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر....، 410.

34- فارس: المرجع نفسه، ص 412-413-414.

35- العقاد، صلاح: تاريخ المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1966، ص

36- Terrasse: Op, cit., p.325.

37- يحيى، جلال: المغرب العربي الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3، بيروت، دار النهضة 1988، ص405.

38- المرجع نفسه: ص403-404.

39- الجمل، شوقي عطاالله: المغرب العربي منذ الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ط2 القاهرة 1997، ص.239

40- المرجع نفسه، ص .238

41- يحيى: مرجع سابق، ص.405

42- الراسي، جورج: الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات الجدد، الطبعة الأولى ، بيروت 1997، ص.8

43- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص.416

44- المرجع نفسه، ص 417.

45- Terrasse : Op, cit., p. 326.

46- Baudet : Une mission militaire Prussienne au Maroc, p.9.

47- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر... ، مرجع سابق،418-419.

48- ب.ج.روجرز: مرجع سابق، ص218-.219

49- Ganiage : Op, cit., p. 326.

50- Terrasse : Op, cit., p. 326.

51- Terrasse : Op, cit., p. 236-327.

52- Baudet : Op, cit., p. 22.

53- Filias : L'Espagne et le Maroc en 1830, p. 136.

54- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر.. ، مرجع سابق، ص421.

55- Terrasse : Op, cit., p.327.

56- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص424.

57- Terrasse : Op, cit., p. 328.

58- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص424.

59- Hardi, G : Histoire des colonies francaises , Edition l'expansion de la France dans le monde, Tom3, le Maroc 1931, p. 20.

60- Terrasse : Op, cit., p. 328.

61- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، 427.

62- Terrasse ; Op, cit., p. 331.

63- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص428.

64- Guillen, Pierre : L'Allemagne et le Maroc de 187—1905, tom 1, P.U.F (presses universitaires de France), Paris 1967, p. 315.

65- Terrasse : Op, cit., p. 332.

66- الناصري: مصدر سابق، الجزء التاسع، ص142.

67- ابن زيدان: مصدر سابق، الجزء الثاني، ص465- 467.

68- Arnaud, L ., : Au temps du mehallas, Casablanca 1952, p. 58.

69- Arnaud : op, cit., p. 54.

70- Arnaud : Op, cit., p. 15.

71- Terrasse : op, cit., p> 334.

72- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص430.

73- ابن زيدان : مصدر سابق، الجزء الثاني، ص.47

74- Terrasse : Op, cit., p. 337-338.

75- Miège : OP, cit., p75.

76- ب.ج. روجرز: مرجع سابق، ص241.

77- Terrasse : Op, cit., p .338.

78- روجرز: مرجع سابق، ص241.

79- Ganiage : op, cit., p. 352.

80- Ganiage : Op, cit., p. 355.

81-Miège : Op, cit., p.274.

82- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص442.

83- Terrasse : Op, cit., p. 339.

84- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص447-448.

85- المرجع نفسه، ص448-449.

86- Hess, Jean : La question du Maroc, Paris 1903, p. 163.

87- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 450.

88- فارس: المرجع نفسه، ص451.

89- Caillaux, J., : Agadir, Paris 1919, p. 8.

90- Pignon, J., : L'empire de la Mediterrane , Paris 1956,p. 203.

91- Maura, Y, Gamazo, Gabriel : La question du Maroc au point du vue espagnol , Paris A. Challamel 1911, p. 206.

92- pinon : Op, cit., p. 222.

93- pinon : Op, cit., p. 223.

94- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر،مرجع سابق، ص453.

95- Miège : To, 3, Op, cit., p.264.

96- Miège : Op, cit., p.264.

97- Miège : Op, cit., p.265.

98- Guillen : Op, cit., p. 95.

99- Miège : Op, cit., p.264-265.

100- Pinon : Op, cit., p. 298.

101- فارس: المرجع نفسه، ص431-432.

102- Guillen : Op, cit., p.19.

103-Op, cit., p. 28.

104-Ayache, Germain : " Sur les rappports entre lAllemagne et le Maroc de 1870- 1895, un livre de Pierre Guillen, in Hespéris Tamuda, volume IX, Rabat 1968, p.292.

105- Op, cit., p. 293.

106- ayache : Op, cit., p. 292-293.

107- Louis, Mauris : La politique marocaine de léAllemagne, Paris 1949, p. 5.

108- عامر، محمود: تاريخ المغرب المعاصر، منشورات جامعة دمشق 2005-2006، ص180.

109- Renouvin, P. : Histoire des relations internationales, Tom n°6, p. 205.

110- Qyache : Op, cit., p. 294.

111- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص436-437.

112- Ayahe : Op, cit., p.295.

الفصل الثاني

المغرب بين 1900 وتوقيع معاهدة الحماية مع فرنسا 1912

استطاع السلطان الحسن الأول بما عرف عنه من دراية وحنكة سياسية أن يتجنب توقيع أي معاهدة مع أي دولة أوربية تقلل من سيادته على الأراضي المغربية، على الرغم من توقيع معاهدات تجارية مع الدول الأوربية وخاصة بريطانيا وإسبانيا وفرنسا في عهد والده إلا أنه كان يتجنب تجديدها لأنها ستفرض على المغرب شروطاً قاسية، إلا أن الأوضاع تغيرت بعد وفاته وإن كانت فترة الوصاية على ولي عهده تشكل امتداد لعصره إلا إنها ليس بنفس القوة التي عرفها المغرب في عصره شخصياً. سنتحدث في هذا الفصل عن عهد مولاي عبد العزيز وأخيه عبد الحفيظ وسنرى أن عهد الأول شكل بداية الأزمة المغربية، وشروع فرنسا في توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول ذات المصالح في المغرب لكي تفوز بالمغرب.

1- عهد مولاي عبد العزيز وبدء المسالة المغربية

كان مولاي عبد العزيز ابن آمة شركسية اسمها لالا رقية، ولكنه كان أحد الأطفال المفضلين من قبل والده السلطان الحسن الأول، وقد تم تعيينه واختياره عام 1893 من قبل والده الحسن الأول كوريث للعرش بدلاً من ابنه البكر محمد، وقد أفسح هذا التعيين- من قبل الحسن- المجال لتساؤلات عديدة (1)، فلماذا لم يعهد السلطان لابنه البكر كما جرت العادة في تاريخ الأسر الملكية الوراثية؟ هل كان لزوجته الشركسية دور في نقل ولاية العهد إلى ابنها عبد العزيز ؟ ولماذا قبل السلطان نقل السلطة إلى عبد العزيز وهو قاصر؟ ألم يكن يخشى على عرش الأسرة العلوية من إعطاء الوصاية على ابنه إلى با أحمد؟ في الحقيقة، لم يكن أحد يتوقع الظروف التي تمت فيها مبايعة السلطان الحسن لأبنه القاصر عبد العزيز، خاصة بأنه لا يوجد أي شيء يتحدث عن ذلك عند مؤ رخي الأسرة العلوية، كما لا نجد أية أشارة لدى ممثلي السلك الدبلوماسي الأجنبي الذين كانوا على مسافة قريبة من السلطان الحسن.

على أية حال مر عهد مولاي عبد العزيز في حكم المغرب بثلاثة مراحل تميزت كل مرحلة منها بسمات خاصة كان لها أثارها السلبية على المغرب بالدرجة الأولى **وهذه المراحل هي:**

1- مرحلة الوصاية على عبد العزيز امتدت بين عامي 1894-1900.

2- مرحلة الحكم الفعلي للسلطان عبد العزيز للمغرب امتدت بين 1900-1907.

3- مرحلة انهيار حكم السلطان عبد العزيز وقيام ثورة أخيه عبد الحفيظ وتوليه لعرش المغرب وتمتد 1907- 1908 (2).

كان مولاي عبد العزيز يبلغ من العمر أربعة عشر عاماً عندما نودي به سلطاناً على المغرب العربي، فنجحت أمه وحاجب القصر با أحمد بن موسى في إعلانه سلطاناً بدون أية صعوبة، وكان السلطان الجديد ذكياً ،متواضعاً خجولاً بشكل عام (3).

إن إعلان عبد العزيز من قبل با أحمد سمح للأخير أن يتسلم رئاسة الوزراء في المغرب وأن يجعل من نفسه وصياً على السلطان الشاب، ولم يكتف بذلك بل سلم با أحمد أخوته المناصب الأساسية في جهاز الدولة، الأمر الذي سمح له بالإنفراد بالسلطة الحقيقية في المغرب لمدة ستة سنوات- أي فترة الوصاية-،بالمقابل، استطاع با أحمد أن يبعد معارضيه ويعزل السلطان عن ممارسة سلطاته الأساسية، واعتبر المؤرخون المغاربة والأجانب المعاصرون للأحداث أن فترة حكم وصاية با أحمد تشكل امتداداً لحكم السلطان الحسن الأول، فقد تابع سياسة الأخير الداخلية والخارجية، وبقي هذا الحال حتى توفي با أحمد عام 1900. لتبدأ فترة حكم السلطان عبد العزيز الحقيقية بين عامي 1900-1907، وتحت تأثير والدته عين السلطان عبد العزيز رئيساً للوزراء الحاج مختار بن أحمد الذي كان يشغل منصب السكرتير الأول لابا أحمد، كما عين مهيدي المنابهي- المخازنجي قايد المنابهة في عهد با أحمد- وزيراً للدفاع (4). واجه السلطان عبد العزيز في فترة حكمة الفعلية أوضاعاً داخلية ودولية خطيرة مثل: ازدياد التدخل الأجنبي في شؤون المغرب، احتلال فرنسا للواحات المغربية، قيام ديلكاسيه وزير خارجية فرنسا بمناوراته السياسية لمساومة الدول الأوربية لكي يضمن حيادها في إطلاق يد فرنسا في المغرب وشرائها. فعلى الصعيد الداخلي فقد تميزت فترة حكم السلطان عبد العزيز بالثورات حيث كان المغرب العربي يعيش فترة غليان داخلي لا مثيل لها احتجاجاً على ازدياد النفوذ الأجنبي في المغرب. بالمقابل

كان السلطان عبد العزيز يدرك بنقص معرفته بأمور الدولة وبجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتقه والناجمة عن هذه الظروف الداخلية والخارجية التي وجد نفسه في وسطها، لذلك عزم على زيادة صلاحيات الوزراء، ولكن لم يستطيع هؤلاء الارتقاء إلى مستوى المهام الجسام التي يواجهها المغرب، كما واجه السلطان في حاشيته الصراع الحاصل بين المحافظين وأنصار التجديد، كما كان هناك صراع بين هؤلاء على السلطة والنفوذ. إن هذه الإرهاصات غير المسبوقة وعدم قدرة السلطان وحاشيته الالتفاف عليها لمواجهة الأخطار الخارجية والداخلية التي تواجه المغرب والتي أربكت السلطان نفسه، وعلى الرغم من ذلك عزم السلطان الشاب متابعة سياسة والده الحسن الأول فيما يتعلق بالواحات والحماية، ورغب في طرح مسألة الواحات على نطاق دولي، وأرسل السفارات المعنية إلى جميع الدول الأوربية صاحبة العلاقة لهذا الغرض، ولكن محاولاته في هذا الخصوص باءت بالفشل، واضطر السلطان نظراً لقوة الضغط الفرنسي، وانشغال بريطانيا- حليفة المغرب- بحرب البوير إلى قبول الأمر الواقع وتقديم تنازلات هامة لصالح فرنسا، كما اتجه السلطان إلى إتباع سياسة الإصلاح ، وشمل ذلك جهاز الدولة والجيش، كما فعل والده. حيث قام بخطوات واسعة في هذا المجال،كما قام السلطان بإصلاح بعض وسائل المواصلات والموانئ والجمارك، الأمر الذي يساعده على تطوير التجارة وتوطيد الأمن، وكان يعتمد كأسلافه على مساعدة بريطانيا التي كانت تشجعه على هذه السياسة الإصلاحية، ولكن هذه السياسة الإصلاحية اصطدمت بمعارضة فرنسا لأنها كما يقول زعيم دبلوماسيتها ديلكاسيه "... وجدت فرنسا في هذه الإصلاحات التي تقوم بها إنكلترا خطوة ستحتفظ بها لنفسها ..."(5) ، كما اصطدمت هذه السياسة الإصلاحية بمعارضة التيار المحافظ في حاشية السلطان. ويمكننا أن نستعرض سياسة السلطان وأهم الأحداث التي جرت في عهده في النقاط التالية :

أ- سياسة السلطان عبد العزيز المالية

حاول السلطان عبد العزيز عام 1901 أن يبدل الضرائب الشرعية كالزكاة والعشور بضريبة وحيدة أطلق عليها أسم الترتيب التي نص عليها ميثاق مدريد عام 1880، وتقرر تعميم هذه الضريبة على جميع المغاربة والأجانب على حد سواء، وكان من الواجب أن

تؤخذ عن الأراضي الصالحة للزراعة والأشجار المثمرة والماشية، وكلف الأمناء والعدول بتحصيل هذه الضريبة الثابتة(6)، ولكن لقيت هذه السياسة المالية من قبل السلطان معارضة عامة من المنتفعين من الأوضاع القديمة، وقد رافق إعلان هذه الضريبة إلغاء الضرائب القديمة، ولما كان تطبيق هذه الضريبة سيشمل الأجانب كان لابد من الاتفاق مع ممثلي الدول الأجنبية بموجب اتفاق مدريد،وقد استغرق تسوية هذه العملية حوالي عامين حرمت خلالها الخزينة المغربية من عائدات الضرائب التقليدية، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى إفلاس الخزينة ،ودفع السلطان إلى الالتجاء للدول الأجنبية للحصول على القروض مما أوقع المغرب في الفخ (القروض) التي أضاعت المغرب ومن قبلها تونس (7).

ب- الثورات التي قامت في المغرب ضد السلطان عبد العزيز

كان إقدام السلطان عبد العزيز على التأثر بالمدنية الغربية سبباً في زيادة نقمة الشعب المغربي عليه، حيث كان للسلطان عدد من التجار الجانب الذين جعلوا منه فريسة سهلة للإغراء وجنوا من وراء ذلك أرباحاً كبيرة، وقد وجد في قصر السلطان دراجات وسيارات وآلات تصوير، كما أحاطه مجموعة من راكبي الدراجات والسائقين والمصورين، وكان له صورة بلباس ضابط بريطاني ولاعب تنس (8). نلاحظ كيف أن الرأي العام صدم من ذلك أليس من حق السلطان أن يتأثر بالمدنية ؟ فجميع الحضارات تؤثر وتتأثر بعضها بالبعض الأخر عبر التاريخ، فما هو الغريب بالأمر فالحداثة موجودة من العهد الأول للأسرة العلوية فسكن القصر ليس حداثة ؟ هل يريد الشعب المغربي أن يعود سلطانه إلى سكن الخيمة؟ ثم لماذا لم يعترض على سكنه بالقصور؟ فلماذا استغرب الشعب المغربي تأثره بالحضارة الغربية؟ نرى أن هذا الاحتجاج ما هو إلا حجة لإعلان الثورة على السلطان الذي سمح بتوسيع النفوذ الأجنبي في البلاد،وبدأ بالاقتراض من الغرب بعد فراغ خزينته وعانى شعبه الفقر والحرمان، وقد أعطت الثورات التي قامت ضد السلطان نتائج عكسية حيث سارعت الدول الأوربية وكثفت الاتصالات بين رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في لندن وباريس ومدريد لتصفية استقلال المغرب.

وكان من أخطر الثورات التي اندلعت ضد السلطان ثورة جلال بن عبد السلام الزرهوني الملقب بالروجي والمكنى بأبي حماره، ويبدو أن الهيجان الشعبي –الناتج عن

النظـام الجديد للضـرائب وإلغـاء الضـرائب الشـرعية مـن قبـل السـلطان– قـد انضـم إلـى هـذه الثورة، وكان الزرهوني يعمل كاتباً لدى مولاي عمر أخـي السلطان عبد العزيز، وقد تعرض للسـجن لأقدامـه علـى تزويـر إمضـاء سيده، فاضـطر للهـروب إلـى الجزائـر ثـم إلـى تـونس، وبعدها عـاد إلـى المغرب بتحـريض مـن الفرنسيين ومسـاعدتهم، واسـتغل نقمـة الشـعب علـى السلطان ودعا إلى الجهاد ضد السلطان الذي باع بلاده للأجانب (9).

قامت الثورة في البداية في المغرب الشرقي وقد دعم الفرنسيون هذه الثورة وكان هدفهم من ذلك **يتمحور في عدة نقاط هي:**

1– الضغط على المغرب ليبدل سياسته المعادية لفرنسا.

2– الضـغط علـى بريطانيـا لـدفع المفاوضـات التـي بـدأت فـي لنـدن حـول مصـير العلاقـات الفرنسية–البريطانية عامة ومصير المغرب بشكل خاص.

3– إن قيـام الثـورة فـي منطقـة الحـدود المغربيـة الجزائريـة يسـمح للفرنسـيين فـي التـدخل عـن قـرب فـي الشـؤون الداخليـة المغربيـة، وخاصـة أن فرنسـا كانـت فـي موقـع يسـمح لهـا بـإحراج موقف السلطان أو مساعدته (10).

استغل الزرهوني الهيجان الشعبي ضد تطبيق ضريبة الترتيب، وكرس نفسه لخدمة مولاي محمد الأخ البكر للسلطان الذي أبعد من قبل والدة الحسن الأول عن السلطة،وبنفس الوقـت اسـتغل البربـر هـذه الاضـطرابات التـي عصـفت بـالمغرب، فغـزت قبيلـة أيـت يوسـي القصـبة فـي فـاس، بينمـا نهبـت قبائـل قـروان وزمـور سـوق مكنـاس (11). وفـي ظـل هـذه الفوضـى المتفاقمـة اسـتطاع بـو حمـاره أن ينتقـل مـن المغـرب الشـرقي إلـى إقلـيم تـازا واسـتقر فيه،وبـدأ مـن هنـاك فـي مواجهـة السـلطان، وأثـار جميـع المغـرب الشـرقي، وفـي عـام 1903 احتل مدينـة وجدة، ورداً علـى ذلك وجـه المخزن عدة حمـلات باتجـاه تـازا حيث يقيم بوحمـارة ولكـن دون نجـاح، مـن جهتـه وجـد بوحمـاره نفسـه عـاجزاً أن يأخـذ فـاس عاصـمة الدولـة وأن يعـزل السـلطان عبـد العزيـز عـن العـرش، وبالمقابـل قـام المخـزن بمبـادرات للمصـالحة مـع بوحماره بناء على اقتراح الأشراف (12). وقد أثرت الدسائس التي قام بها أعضاء المخزن والخصومة فيما بينهم على الإجراءات التي قام بها وزير الحرب المنبهي للقضاء على ثورة بوحماره، وظلت هذه الثورة شوكة في خاصرة المغرب حتى تمكن مولاي عبد الحفيظ– بعد

استلامه العرش عام 1907- من القضاء عليها عام 1909. وبالإضافة إلى ثورة بوحماره كانت هناك ثورة أحمد بن عبد الله الريسولي، وهو أحد الأشراف الذين تركوا مبادئ الشريعة واحترفوا اللصوصية وقطع الطرق، وكان تمرده موجهاً ضد المخزن المغربي والأجانب معاً، وقد أدت مضايقاته للأجانب وخطف عددٍ منهم إلى زيادة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للمغرب تحت ذريعة حماية رعاياهم ومصالحهم (13).

ج- الدخول السلمي لفرنسا في المغرب وبدايات الأزمة المغربية

تركز الاهتمام الفرنسي في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر في التدخل بالشؤون الداخلية المغربية، ومن العوامل التي ساعدت على هذا التدخل الظروف الداخلية الصعبة التي كان يعيشها المغرب، بسبب الثورات الداخلية وفراغ خزانته، وازدياد النقمة الشعبية على الحكومة، كما ساعدت الظروف الدولية المتمثلة في انشغال بريطانيا – العدو التقليدي لفرنسا والمدافعة عن المغرب- بحرب البوير، وتفاقم العداء الألماني- البريطاني، ولعبت الصحافة الفرنسية دور مهم في الترويج لزيادة النفوذ الفرنسي في المغرب، وكان لنشاط لجنة المغرب المتفرعة عن لجنة أفريقيا الفرنسية دوراً مهماً في هذا الترويج، فضلاً عن ضغط المستوطنين والعسكريين الفرنسيين في الجزائر على فرنسا بالتحرك لتوطيد نفوذها في المغرب وإبعاد منافسيها(14). بالإضافة إلى كل ما ذكرناه سابقاً كانت خزينة فرنسا مليئة بالعملة-وكما نعرف أن المال عصب الحياة والحرب- وكان موقفها السياسي سواء على الساحة الأوروبية أو في مستعمراتها يتزايد قوة، إذ بدأ زعيم دبلوماسيتها ديلكاسيه بالمشاورات لعقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأوروبية صاحبة المصالح بالمغرب.

ويمكننا أن نلخص العوامل التي سمحت لفرنسا بزيادة نفوذها في المغرب بالنقاط الرئيسة التالية :

1- اهتمام الرأي العام الفرنسي بالمغرب بفضل توجيه الصحف ونشاط لجنة المغرب المتفرعة عن لجنة أفريقيا الفرنسية.

2- ضغط المستوطنين والعسكريين الفرنسيين في الجزائر وكذلك المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية في فرنسا والجزائر.

3- انشغال بريطانيا عدوة فرنسا التقليدية بحرب البوير.

4- ازدياد العداء البريطاني- الألماني.

5- وفاة با أحمد الشخصية المغربية القوية بعد السلطان الحسن الأول والذي حد من توسع النفوذ الفرنسي.

6- قيام الثورات في المغرب وخاصة ثورة بو حماره رداً على ازدياد التدخل الأجنبي في المغرب وكذلك بسبب سياسة السلطان عبد العزيز وخاصة فيما يتعلق بالضريبة الموحدة الترتيب.

7- قوة فرنسا المالية مما يسمح لها بالتدخل في المغرب وتمويله.

8- تسلم ديلكاسيه وزارة الخارجية الفرنسية وهو رجل دبلوماسي ذكي وحكيم عرف كيف يزيد في عمق النفوذ الفرنسي عن طريق الاتفاقيات الدولية مع الدول الطامعة في المغرب وخاصة: إيطاليا، إسبانيا وبريطانيا، وقد بقي في منصبه سبع سنوات من 1898-1905 وهي أطول مدة يقضيها وزير خارجية فرنسي في فترة الجمهورية الثالثة (15).

فرجل دبلوماسي مثل ديلكاسيه استطاع أن يهيء الجو للحماية الفرنسية على المغرب وإبعاد الدول الأوربية المنافسة. وكان ديلكاسيه يميز بين مسائل ذات طبيعة دولية وبن مسائل خاصة تتعلق بين فرنسا والمغرب، لذلك كان يسعى لحل المسائل الدولية مع الدول صاحبة العلاقة مباشرة وكل دولة على انفراد، ففي حين كان يتفاوض في المسائل التي تخص المغرب مع المسؤولين المغاربة دون تدخل دولي، وكان ديلكاسيه يميز **بين ثلاثة أصناف من الحلول** للمسائل التي يجب على فرنسا إتباعها من أجل الفوز بالمغرب وهي:

1- حل اقتصادي يترجم تزايد النفوذ الاقتصادي الفرنسي في المغرب والذي سيفضي بالنتيجة إلى حل سياسي.

2- حل دبلوماسي يقوم على صرف اهتمام الدول الأوروبية المنافسة عن المغرب والحصول منها على اعتراف بالتفوق الفرنسي وحرية عملها في المغرب.

3- حل عسكري يمكن اللجوء إليه فقط إذا استدعت الظروف وفشلت الحلول السابقة (16). فدلكاسيه كان يسعى شخصياً بأن يكون الدخول الفرنسي إلى المغرب سلمياً أي عن طريق الحلين الأول والثاني فنجاحهما سيجعل فتح المغرب من قبل فرنسا عبارة عن نزهة عسكرية (17).

وهكذا بدأت فرنسا تمهد للفوز بالمغرب والسيطرة عليه مستغلة ضعف السلطان عبد العزيز وإجباره على توقيع اتفاقيات الحدود المغربية مع الجزائر التي تسيطر عليها فرنسا، ثم استغلت فرنسا الأوضاع الدولية التي كانت تعمل لصالحها وبدأت بتوقيع الاتفاقيات مع الدول التي لها مصالح في المغرب وتمت تسوية الأوضاع بالاعتراف لبعضها في مناطق مختلفة بالعالم على حساب الشعوب المستعمرة،ويمننا أن نستعرض هذه السياسية الفرنسية فما يلي:

أولاً- اتفاقيات الحدود المغربية-الجزائرية عام 1901-1902

كانت أول مظاهر الحلول السلمية لزيادة النفوذ الفرنسي في المغرب،والتي كانت أحد نقاط برنامج ديلكاسيه السياسي والدبلوماسي هي تسوية الحدود بين المغرب والجزائر وذلك لكي يطمئن الرأي العام المغربي والحكومة المغربية بحسن نية فرنسا في حفظ حق الجوار، وجاء ذلك بعد أن فشلت جهود السلطان عبد العزيز لإثارة احتلال فرنسا للواحات على نطاق دولي، لأن موقف فرنسا كان قوياً بسبب انشغال بريطانيا بحرب البوير كما ذكرنا سابقاً، ولهذا فشلت السفارة المغربية إلى برلين ولندن، في حين اضطرت السفارة المغربية إلى باريس الاستجابة لمطالب فرنسا بالاعتراف بشرعية وجودها في الواحات وإبرام اتفاقية الحدود الأولى عام 1901 كما أحرزت فرنسا بعض المكاسب لمصلحة مشروع السكك الحديدية في الوديان المغربية، وبالطبع كان المستفيد الأول والوحيد من هذه الاتفاقية هو فرنسا حيث تمكنت من تنمية تجارتها بين المغرب ومستعمرتها الجزائر، وأتاحت لها فرصة التوغل السلمي في هذه المناطق، وتم توطيد اتفاقية الحدود عام 1901بتوقيع بروتوكل عام 1902 الذي عقد بين ممثلي المغرب والفرنسيين المحتلين للجزائر في 20 نيسان و7 أيار عام 1902، وحدث بموجبه تعاون مغربي-فرنسي من أجل البوليس والتجارة في المناطق الحدودية، كما تم تأسيس أسواق مشتركة ومراكز حراسة على الحدود، وسمحت الحكومة الفرنسية للمغرب ببعض الحقوق الجمركية ،فكان على فرنسا أن تساعد المغرب لكي يوطد سلطته على الحدود والقبائل المغربية التي تقطن بالقرب منها، وساد الاعتقاد بأن السلطان سيستطيع- بمساعدة إدارته والجيش الفرنسي- أن يوطد نفوذه في مناطق الحدود والذي لا يستطيع أن يفعله لوحده. حاول الطرفان المغربي والفرنسي المحتل للجزائر تطبيق اتفاقية

الحدود الموقعة عام 1901–1902 في عام 1903 ولكن القبائل المغربية لم تتوقف عن إثارة المشاكل ونهب منطقة الحدود بالقرب من وهران (18). بالمقابل ظلت اتفاقيات الحدود –على ما يبدو– حبر على ورق لكنها أعطت في الوقت نفسه لفرنسا انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً، ولن يكتب لها التنفيذ لأن الوضع الداخلي في المغرب – ثورة بو حماره– ضد الحكومة المغربية، وسلطة السلطان الاسمية على هذه المناطق لم يكونا كافيين للسلطان لتحقيق تعاون سلمي منظم،بالمقابل، لم تقبل القبائل المغربية القاطنة على الحدود هذه الاتفاقيات والتي رأت فيها تهديداً لاستقلالها وحرية تحركها، وقد أتيح لمنطقة الحدود أن تشهد وصول قائد فرنسي جديد إلى وهران الجزائرية هو الكولونيل ليوتي الذي سيلعب دوراً خطيراً في تاريخ المغرب، والذي اتبع تطبيق سياسة مزدوجة جمعت ما بين القوة والدبلوماسية، وكانت تتناقض في جوهرها مع بنود اتفاقيات الحدود التي وقعها الطرفان المغربي والفرنسي عام 1901–1902 (19).

ثانياً– الاتفاقيات الفرنسية الأوروبية بخصوص المغرب

أدركت فرنسا أنها لا تستطيع أن توطد نفوذها السياسي والاقتصادي في المغرب بدون إرضاء الدول الأوروبية التي لها مصالح في هذا الجزء المتبقي من شمال أفريقيا (المغرب)، لذلك أخذت تسعى عن طريق وزير خارجيتها ديلكاسية لعقد اتفاقيات مع هذه الدول، وشكلت هذه الاتفاقيات أحد أول النتائج الواقعية الحقيقية للتفاهم الودي منذ توقيع أول اتفاق مع بريطانيا العظمى(20). وكان الغرض من هذه الاتفاقيات التي سعت فرنسا لتوقيعها ونجحت مع الدول الأوربية وخاصة إيطاليا وإنكلترا وإسبانيا يتمحور حول النقاط التالية :

1– حل المسألة المغربية لصالح فرنسا.

2– العمل على تحطيم التفوق الألماني في أوروبا.

3– إعادة تكوين العلاقات الدولية على نحو موجه ضد ألمانيا.

ولهذا عمد زعيم الدبلوماسية الفرنسية ديلكاسيه إلى اقتصار مفاوضاته بخصوص المسألة المغربية مع إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا، مستبعداً ألمانيا لا لأنها ليست من دول البحر المتوسط أو أن نفوذها في المغرب اقتصادي فقط، بل لأن هذه الاتفاقيات في جوهرها

موجهها ضدها، ولكن لم تخفى هذه السياسة التي أتبعها ديلكاسيه ضدها وعملت في سعيها لعرقلة هذه الاتفاقيات إلى تحطيم الرجل نفسه (21).

وسوف نتحدث عن هذه الاتفاقيات مع الدول الأوربية التي ذكرناها كل واحدة على حده ولنبدأ من الاتفاق مع إيطاليا.

1- الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1900-1902

كانت العلاقات الفرنسية-الإيطالية بين عامي 1870 -الوحدة الإيطالية - و1896 هزيمة إيطاليا في الحبشة سيئة للغاية، وكان التوتر والعداء مخيماً عليهما وذلك بسبب التنافس الفرنسي الإيطالي على تونس واحتلال الفرنسيين لها، وكان رد الفعل الإيطالي على هذا الاحتلال قوياً فدخلت إيطاليا بتحالفات مع أعداء فرنسا وخاصة ألمانيا وبريطانيا وإسبانيا، كما قامت بنشاطات دبلوماسية واقتصادية موجهه ضد فرنسا ومصالحها في المغرب، ثم دخلت مع فرنسا منذ عام 1885 في حرب جمركية ومالية(22)، ولكن السياسة الإيطالية لم تنجح، فمن جهة، لأن خزينتها كانت فارغة، ومن جهة أخرى غير قادرة على مجابهة فرنسا الأكثر قوة ونفوذاً سياسياً واقتصادياً على الصعيدين الدولي والمغربي، لذلك نرى أن موقف إيطاليا بدأ يتغير تجاه المصالح الفرنسية في المغرب وخاصة بعد هزيمتها في إثيوبية عام 1896 والتي قضت على آمالها في التوسع في شرق أفريقيا، ولم يبق أمامها في القارة الإفريقية إلا طرابلس الغرب، بعدما احتلت فرنسا الجزائر وتونس وتسعى حالياً للسيطرة على المغرب، لذلك كانت بحاجة إلى حسن نية فرنسا ومساعدتها في هذا المجال، ولا ننسى أيضاً إن إيطاليا كانت تعاني من متاعب مالية كبيرة ولم تجد أمامها لتموين خزينتها إلا فرنسا، ويبدو أن العاملين الاقتصادي (حاجتها للمال) والعسكري (هزيمتها أمام إثيوبية) هما اللذان دفعا إيطاليا للتفاهم مع فرنسا فيما يخص المغرب، وقد نجح ديلكاسيه في التوصل مع إيطاليا إلى التوقيع على اتفاقين 1900 و 1902 اللذين نصا في جوهريهما على إطلاق يد فرنسا في المغرب مقابل الاعتراف الكامل بإطلاق يد إيطاليا في طرابلس الغرب(23)، كما نجح ديلكاسيه في تجميد دور إيطاليا في التحالف الثلاثي (الألماني - النمساوي --الإيطالي) الموجه بالأساس ضد فرنسا ومصالحها (24).

2- الاتفاق الودي الفرنسي-البريطاني في 8 نيسان عام 1904

شكل العداء الألماني البريطاني نقطة البدء والتفاهم وتقريب وجهات النظر بين فرنسا وبريطانيا حول المسائل الخلافية فيما يتعلق بالمغرب العربي، فالعداء الألماني البريطاني يرجع في أساسه إلى التنافس التجاري ولاستعماري بينهما، وقيام ألمانيا ببناء أسطول حربي يمكن أن ينافس الأسطول البريطاني، بالإضافة إلى فشل محاولات التحالف بينهما والتي مهدت لها مفاوضات 1899-1901 (25).

واستطاع زعيم الدبلوماسية الفرنسية ديلكاسيه أن يذلل العقبات التي واجهته في المفاوضات الطويلة والشائكة بين فرنسا وبريطانيا، لأن العداء بينهما قديماً وقوياً والمشاكل كبيرة ومعقدة، وعندما انطلقت المفاوضات كانت فرنسا متلهفة لتوقيع اتفاق ودي مع بريطانيا،في حين كانت بريطانيا متحفظة وغير متسرعة في أمرها وربما يعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها :

1- استعادة بريطانيا لمكانتها الدولية بعد انتهاء حرب البوير.

2- ازدياد النفوذ السياسي والاقتصادي البريطاني في المغرب.

3- نجاح بريطانيا في توقيع معاهدة تحالف وتعاون مع اليابان عام 1902.

4- إدراك بريطانيا بأن فرنسا مستعجلة لتصفية المسألة المغربية وتقسيم المغرب إلى مناطق نفوذ دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح والنفوذ البريطانيين.

5- إهمال فرنسا للمصالح الألمانية التي تسعى بريطانيا من جانبها لعدم إهمالها وإدراكها بأن المفاوضات الفرنسية البريطانية لم تبق خفية على ألمانيا.

6- إلحاح فرنسا بشأن المسألة المغربية دون تقديم تنازلات لبريطانيا في مسائل سيام والأرض الجديدة،بالإضافة إلى إهمال المسألة المصرية التي تهم بريطانيا(26).

إلا أن ازدياد توتر العلاقات البريطانية الألمانية في فنزويلا وسكة حديد بغداد، ومطامع ألمانيا في هولندا، وتدخل الملك البريطاني أدوار السابع شخصياً حيث كان من أنصار التقارب مع فرنسا وقام بزيارة إلى باريس، ورد رئيس الجمهورية الفرنسية بزيارة لندن عام 1903، كل هذه الأحداث والقضايا شجعت بريطانيا والمسؤولين السياسيين عن القرار الخارجي للخروج من تحفظهم، وتتويجاً لهذا الخروج من هذا التحفظ عقد اجتماع بين وزيري

خارجية البلدين ديلكاسيه ولانسدون بين فيه وزير الخارجية البريطاني أن مايهم دولته من المغرب ثلاث قضايا أساسية هي:

1- اهتمام بريطانيا بمدينة طنجة والمنطقة المجاورة لها.

2- تأمين المصالح الإسبانية في المغرب وقبول الحكومة الإسبانية ليس حباً بإسبانيا ولكن لكي لا تنفرد فرنسا لوحدها في المغرب.

3- عدم قبول بريطانيا بأي اتفاق يؤذي التجارة والمشاريع البريطانية المستقبلية وضرورة الاحتفاظ بمبدأ تكافئ الفرص.

وافق ديلكاسيه على هذه النقاط الثلاثة، ولكن نظيره البريطاني أراد أن يدخل في مفاوضات القضية المصرية أولاً، وكان رد ديلكاسيه على أن تكون نقطة الانطلاق في المفاوضات تسوية للمسألة المغربية عندها سيكون من السهل تسوية المسائل الأخرى (27)، وبدخول المسألة المصرية في المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا ووضعها في الكفة المقابلة للمسألة المغربية نلاحظ هنا أن الدول الاستعمارية لا يعنيها إلا مصالحها الشخصية على حساب الشعوب المستعمرة،كما ظهرت على مسرح المفاوضات أيضاً شخصية سياسية بريطانية هي اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر،الذي كثف اتصالاته مع حكومته ووزارة خارجيتها لتسريع توقيع اتفاق بين فرنسا وبريطانيا يقوم على معادلة إرضاء فرنسا في المغرب مقابل إرضاء وإطلاق يد بريطانيا في مصر، وبعد مفاوضات سريعة وجادة توصل الطرفان الفرنسي والبريطاني لعقد اتفاق ودي في 8 نيسان عام 1904يحوي على تسع مواد علنية وخمسة مواد سرية، تم خلاله إطلاق يد فرنسا في المغرب والاعتراف بتفوقها السياسي مع الحفاظ على المصالح الاقتصادية لكل الدول وخاصة بريطانيا،بالمقابل اعتراف فرنسا بإطلاق يد بريطانيا في مصر (28).

3- الاتفاق الفرنسي –الإسباني في تشرين الأول عام 1904

حاول ديلكاسيه عقد اتفاق مع إسبانيا في آب عام 1902 وذلك قبل أن يفكر في بدء المفاوضات مع بريطانيا لاعتقاده بأن هذا الاتفاق لو نجح سيقوي مركزه في المفاوضات مع بريطانيا، وكان وزير الخارجية الفرنسية قد اقترح على الإسبان إعطاءهم منطقتي نفوذ في شمال وجنوب المغرب تشملان مناطق مهمة وخاصة الأولى على المتوسط والأطلسي تضم

منطقة الريف ومدن تطوان والعرائش والقصر الكبير وتازا وفاس، وعلى الرغم من هذه العروض المغرية – التي تتجاوز إلى حد كبير– ما كانت تأمل إسبانيا من حصتها في المغرب، إلا إنها امتنعت عن توقيع الاتفاق مع فرنسا وذلك– على ما يبدو– لخوفها من بريطانيا وتهديداتها (29) . عندئذ أدرك ديلكاسيه بأن الطريق إلى مدريد يجب أن يمر بلندن لذلك توجه إلى المسؤولين البريطانيين ونجح – كما ذكرنا سابقاً– في توقيع اتفاق ودي معهم في نيسان عام 1904، ولكن بموجب المادة الثانية من هذا الاتفاق توجب على ديلكاسيه الدخول بمفاوضات مع إسبانيا، ولم يعد مضطراً بعد توقيعه الاتفاق مع بريطانيا على تقديم تنازلات كبيرة لإسبانيا في المغرب،بالمقابل سعت إسبانيا لإيجاد– وهي تدرك مدى الضعف الذي وصلت إليه في المجالين العسكري والاقتصادي على الصعيدين الداخلي والدولي– سند لها في مفاوضاتها مع فرنسا والتجأت إلى عدوة فرنسا، لأنه من الطبيعي ألا تبقى ألمانيا بعيدة عن المفاوضات الفرنسية–الإسبانية، ولكن التدخل البريطاني أحبط الدسائس الألمانية في هذا الاتجاه (30)، وكان ديلكاسيه قد وعد بإعطاء إسبانيا مناطق نفوذ في المغرب أكثر مما سمح فيه الاتفاق الفرنسي البريطاني وأقل مما اقترحه على إسبانيا في مشروع عام 1902 ة وبعد مفاوضات طويلة توصل الطرفان الفرنسي والإسباني في 3 تشرين الأول عام 1904 إلى عقد اتفاق سري على نموذج الاتفاق الفرنسي البريطاني، اعترفت فرنسا بموجبه لإسبانيا بمنطقة في الشمال نص عليها الاتفاق الفرنسي البريطاني، ومنطقة في جنوب المغرب لم ينص عليها، وسيحدد هذا الاتفاق لاحقاً المناطق الفرنسية والإسبانية مع ضمان بقاء هذه المناطق تحت سيادة السلطان المغربي(31).

احتجت إسبانيا على هذا الاتفاق الذي أعطاها مناطق أقل مما عرض عليها ديلكاسيه عام 1902، ولكن كما ذكرنا سابقاً تغيرت الظروف واستطاعت فرنسا ضمان بريطانيا البلد الأوروبي الأقوى عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى ذلك قيدت سياسية ديلكاسيه إسبانيا ونفوذها في المناطق التي اتفق على إعطائها إياها في المغرب، كما سمح لفرنسا التدخل في المناطق الخاضعة للإسبان بموجب الاتفاق الفرنسي البريطاني، وسعى ديلكاسيه كما ذكرنا للمحافظة على وحدة الأراضي المغربية تحت سيادة السلطان، وإبقاء عمل إسبانيا في مناطقها مقيداً، كما قبلت إسبانيا تحت الضغط البريطاني قبول الاتفاق.

تضمن الاتفاق الفرنسي الإسباني مواد علنية ومواد سرية متناقضة بعضها مع بعض، وقبلت إسبانيا بموجب الاتفاق اتفاق فرنسا مع بريطانيا. ويحتوي الاتفاق السري ست عشرة مادة تناقض في جوهرها مع الاتفاق العلني، وحددت المادة الثانية منه منطقة النفوذ الإسباني في شمال المغرب، وأعطت إسبانيا الحق في تقديم المساعدات التي يحتاجها المغرب في منطقتها ولمدة خمسة عشر عاماً بموافقة فرنسا، وبعد انقضاء المدة لا يمكن لفرنسا ممارسة عملها لدى السلطان في هذه المنطقة إلا بعد التشاور والاتفاق مع الحكومة الإسبانية. ونصت المادة الثالثة من الاتفاق إلى إمكانية ممارسة إسبانيا نفوذها إذا تعذرت المحافظة على الوضع الراهن (32).

في الواقع، لم تكن هذه الاتفاقيات الفرنسية الأوروبية خفية على ألمانيا التي تنبهت لها وخاصة بعد أن تم عزلها من قبل زعيم الدبلوماسية الفرنسية ديلكاسيه، لم يستطيع رئيس الحكومة الألمانية أن يعترض عليها حالياً لعزلة ألمانيا أوروبياً على الأقل.

4- الأزمة المغربية الدبلوماسية الأولى 1905-1906 ومؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

أ- مقدمات مؤتمر الجزيرة الخضراء

اعتقدت فرنسا أن الطريق إلى المغرب أصبح سهلاً وأنه لم يبق عليها سوى الحصول على موافقة السلطات المغربية على الاتفاق الفرنسي البريطاني وعلى مشروع الإصلاحات الفرنسية الذي كان وزيرها المفوض تايانديبه قد عرضه على السلطان المغربي، وكانت تعتقد أيضاً بأن السلطان لا يمكن أن يقاوم كثيراً **لعدة عوامل منها:**

1- تخلي بريطانيا عنه بعد توقيعها الاتفاق الودي مع فرنسا.

2- أوضاع المغرب الداخلية الصعبة بسبب الثورات التي اندلعت في مختلف مناطقه والموجهه ضد السلطة الحاكمة.

3- الوضع المالي السيء الناتج عن فراغ الخزينة وحاجة السلطان الشديدة إلى المال.

4- اقتراح عدة بنوك فرنسية تلبية حاجة السلطان من المال(33).

من جهتها أرسلت فرنسا دو سانت أولير السكرتير في مفوضيتها في طنجة لتهدئة السلطان والتخفيف من مخاوفه من الاتفاق الفرنسي البريطاني، ونصحه بعدم تقديم كتاب

احتجاج، ونجح المبعوث الفرنسي في الحصول على قبول خطي من السلطان على هذا الاتفاق مستغلاً حاجة السلطان الماسة إلى المال على أساس الحصول من المخزن على فوائد في المجال السياسي مقابل حصول المخزن من فرنسا على فوائد في المجال الاقتصادي (34).

وهكذا وصلت فرنسا في أواخر عام 1904 إلى قمة نجاحها فيما يتعلق بانفرادها بالمغرب بدءاً من توقيع اتفاقيات الحدود مع المغرب عام 1901-1902 حتى توقيع اتفاقيات مع الدول الأوربية تخلت فيها الأخيرة لفرنسا وفسحت لها المجال لمد نفوذها إلى المغرب، بالإضافة إلى حصول فرنسا بموجب اتفاقية الحدود على مكاسب سياسية واقتصادية من المغرب، ثم جاءت اتفاقية القرض في حزيران 1904 بضمانة الجمارك، ففي ضوء هذه الظروف والأوضاع حققت فرنسا عن طريق ديلكاسيه نجاحات كبيرة شجعته في وضع مشروع إصلاحات لو قبله السلطان لكان بمثابة اعترافه بالحماية الفرنسية ،ولكن قبل تحرك الوزير المفوض تاياندييه من طنجة إلى فاس لطرح هذه المشاريع -حيث كان قد خلف ديلكاسيه- حدث تحول خطير في المسألة المغربية كاد يقضي على كل ما حصلت عليه فرنسا من امتيازات في اتفاقياتها السابقة مع الدول الأوروبية، وجاءت هذه الصعوبات والتحولات من **مصدرين هامين يكمل أحدهما الأخر هما** :

1- المقاومة المغربية : حيث استمدت هذه المقاومة قدرتها من عدة عوامل أساسية وأهمها:

1- مخاوف السلطنة من الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا مع الدول الأوربية وخاصة مع بريطانيا وإسبانيا عام 1904 والتي من شأنها أن تضعف البلاد مادياً وعسكرياً في سبيل توطيد النفوذ الفرنسي عليها.

2- ازدياد النفوذ الفرنسي على الحدود الشرقية للمغرب بعد توقيع اتفاقيات الحدود بين فرنسا والمغرب عام 1901-1902، وخاصة بعد عدوان الجنرال الفرنسي ليوتي على الحدود المغربية واحتلاله لرأس العين في حزيران عام 1904.

3- ظهور معارضة مغربية كبيرة تزعمها عدد من العلماء والأشراف وبعض أعضاء الحكومة وعلى رأسهم رئيس الوزراء (35).

كان هدف المقاومة المغربية الوقوف في وجه النفوذ الأجنبي في المغرب، ومطالبة السلطان رفض المعونة الفرنسية التي تهدف بنظرهم كنقطة البداية للسيطرة الفرنسية الكاملة على المغرب، ولم يكن هؤلاء يعارضون الإصلاحات في المغرب بل كانوا يفضلون الاستعانة بخبرات إسلامية من تركيا ومصر (36). على أية حال نجحت مقاومة العلماء والأشراف وبعض الوزراء في التأثير على السلطان وأقنعته بدعوة مجلس أعيان ومشاركته في المفاوضات المغربية التي ستجري مع البعثة الفرنسية، ولعب هذا المجلس دوراً هاماً في إحباط مهمة البعثة في تحقيق المطالب التي جاءت من أجلها(37). ويمكننا أن نميز **ثلاث مراحل للمقاومة المغربية** لمشاريع الاتفاقيات الفرنسية الأوربية هي:

أ- **المرحلة الأولى** : تميزت هذه المرحلة برفض الاتفاق الفرنسي البريطاني أو الاعتراض عليه، ولكن استطاع دو سانت أولير الممثل الفرنسي في طنجة أن يتغلب على هذه المقاومة في هذه المرحلة ،مستغلاً حاجة المخزن إلى المال والتدخل في مفاوضات القرض، بالمقابل اشترط وزير الخارجية المغربي لقبوله بهذا الاتفاق إبداء بعض التحفظات الخاصة على الاتفاق الفرنسي الإسباني.

ب- المرحلة الثانية: إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو الدعم الألماني السري للمقاومة المغربية والتي تمثلت بإعلان السلطان تخليه عن المدربين الأجانب لجيشه وخاصة الفرنسيون، بالمقابل فهم تايانديبه من رفض السلطان بأنه يرفض المساعدة الفرنسية التي تشكل جوهر بعثته، وكان الرد الفرنسي قوياً، حيث أدعت فرنسا أنها أخذت على عاتقها في اتفاق مع المخزن على مساعدته في تحسين الأوضاع في المغرب وإنه في حالة الرفض المغربي ستقوم بالمهمة لوحدها، فأمام التهديد الفرنسي تراجع السلطان لأنه لم يكن واثقاً من الدعم الألماني وفي الوقت نفسه لأنه كان عاجزاً عن مقاومة المشاريع الفرنسية بسبب أوضاعه الداخلية السيئة وفقدان الدعم الخارجي للمغرب.

ج- المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بتشدد المخزن وذلك بسبب التشجيع الألماني الذي اتخذ طابعاً رسمياً واضحاً وخاصة بعد زيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني إلى طنجة في 31 آذار عام 1905، وبعد أن تلقى السلطان المغربي تأكيداً قوياً من المبعوث الألماني في فاس بأن بلاده ستدخل عسكرياً ضد أي تهديد أو تدخل فرنسي في المغرب، وشجع

المبعوث الألماني السلطان على رفض المقترحات الفرنسية والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة موضوع الإصلاحات التي يتطلبها المغرب. وفي 28 أيار عام 1905 سلم وزير الخارجية المغربية الوزير الفرنسي المفوض تايانديه مذكرة تتضمن رفض مجلس الأعيان المغربي أي إصلاح يتم عن طريق دولة أجنبية واحدة إلا بعد عقد مؤتمر دولي يشترك فيه وزراء الدول الموقعة على ميثاق مدريد ومندبو المخزن للتفاوض حول طبيعة الإصلاحات التي يقتضيها الموقف، وفي 30 أيار من العام نفسه سلّم ممثل السلطان في طنجة ممثلي الدول دعوة لعقد المؤتمر ناقلاً بذلك مسألة الإصلاحات من مسألة خاصة بين فرنسا والمغرب إلى مسألة دولية (38).

2- المقاومة الألمانية للمشاريع الفرنسية في المغرب

لم يكن لألمانيا قبيل تحقيق وحدتها السياسية عام 1870 وهزيمتها لفرنسا عام 1870-1871 واحتلالها للألزاس واللورين أي وجود اقتصادي أو سياسي في أي بلد عربي، ولم يكن لها في الوقت نفسه أي تمثيل دبلوماسي شخصي، وكان بعض القناصل الأوروبيين يمثلونها في المغرب أحياناً، وقد بينا سابقاً كيف تنبه بسمارك إلى المغرب وأهميته بالنسبة لألمانيا في صراعه مع فرنسا واتخاذه ورقة رابحة للضغط على فرنسا خشية قيامها بأعمال انتقامية ضد ألمانيا، وكانت العلاقات الفرنسية الألمانية تنعكس على العلاقات المغربية الألمانية، بالمقابل بدأت المصالح الاقتصادية الألمانية في المغرب منذ مؤتمر مدريد عام 1880، فقد حصلت ألمانيا بموجب المادة السابعة عشر من ميثاق المؤتمر بحقوق مماثلة لحقوق بقية الدول الأوربية.

كما نجحت ألمانيا – كما أشرنا سابقاً- عام 1890 بتوقيع معاهدة تجارية مع المغرب حصلت بموجبها على امتيازات مهمة، كما نمت التجارة الألمانية في المغرب بين عامي 1890 و1900 بشكل ملحوظ حيث أخذت ألمانيا تنافس فرنسا على المركز الثاني بعد بريطانيا من حيث حجم المبادلات التجارية (39). ورأى المسؤولون الألمان أن الاتفاق الفرنسي البريطاني يتعارض مع ميثاق مدريد ومع معاهدة التجارة المغربية الألمانية لأنه ضمن حرية التجارة بالنسبة لبريطانيا فقط، وكأي دولة استعمارية بدأت ألمانيا – متخذة من المغرب حجة- بزيادة أطماعها وحصولها في المغرب على قاعدة بحرية على المحيط

الأطلسي في حالة تقسيمه يمكن لأسطولها أن يستخدمها كمحطة تموين مع أفريقيا وأمريكا الجنوبيتين (40). وقد لمست ألمانيا في البداية استعداداً لدى فرنسا وبريطانيا لإرضائها في هذا المجال، فقد تلقت عروضاً من بريطانيا بإعطائها تنازلات على شاطئ الأطلسي كثمن لعقد تحالف بريطاني ألماني، بالمقابل لم تهمل فرنسا ألمانيا في المذكرة التي وجهتها إلى الدول الأجنبية في 5 تموز عام 1802، وجرى حديث بين السفير الفرنسي في برلين والمسؤولين الألمان حول المطالب الألمانية في المغرب، ولكن ديلكاسيه وزير الخارجية الفرنسية في تلك الفترة تعمد إهمال ألمانية، لأن الاتفاقيات التي وقعها – كما ذكرنا سابقاً– كانت في مجملها ضد المصالح الألمانية، بالمقابل ،لم تكن سياسة ديلكاسيه خفية على الألمان الذين لم يقبلوا تصفية المسألة المغربية دون أن تأخذ ألمانيا حصتها منها، وبقيت نقمتها على ديلكاسيه حتى نجحت في إبعاده عن منصب وزارة الخارجية الفرنسية(41). وكانت الحكومة الألمانية معارضة للاتفاق الفرنسي البريطاني منذ البداية لأنه وقع دون علم الدول الأوروبية الموقعة على ميثاق مدريد (42)، لذلك كانت تسعى جاهدةً للقضاء على هذا الاتفاق لأنه لا يبدو على أنه تصفية حسابات استعمارية قديمة بين الدولتين، وكانت ألمانيا تخشى أن يتحول الاتفاق إلى مصالحة قد تتطور لعقد حلف ثلاثي بدخول روسيا حلبة الصراع مما قد يؤثر في مركز ألمانيا الدولي، وبدأت ألمانيا تعمل بالخفاء لعرقلة السياسة الفرنسية في المغرب وتبنت موقفاً حذراً متحفظاً مما يجري، ولكن سرعان ما انتقلت إلى العمل العلني المعلن والمكشوف إثر **حادثين مهمين هما:**

أ– هزيمة الروس أمام اليابان في الشرق الأقصى عام 1905 مما عطل التحالف الفرنسي الروسي وأضعف موقف فرنسا الدولي بشكل عام.

ب– تكليف فرنسا للوزير المفوض تاياندييه للذهاب إلى فاس لنقل مشروع الإصلاحات الفرنسية للمغرب مما أعطى الدليل لألمانيا بأن فرنسا عازمة في الحصول على نتائج الاتفاق الفرنسي البريطاني وكأن الدول الموقعة على ميثاق مدريد غير موجودة(43).

عندئذ أعلنت ألمانيا تجاهلها ورفضها لكل الاتفاقيات التي عقدتها الدول الأجنبية وخاصة فرنسا فيما بينها، وكانت حجتها في ذلك بأن الاتفاق الفرنسي البريطاني ليس مسألة خاصة بفرنسا وبريطانيا وإنما هو خاص ببلد مستقل باعتراف الدول الموقعة على ميثاق مدريد، وإنه

ليس لفرنسا وبريطانيا وحدهما مصالح في المغرب بل إن الكثير من الدول الأخرى لها مثل هذه المصالح(44). وأعلن الإمبراطور الألماني غليوم الثاني في أثناء زيارته للمغرب أن التدخل الألماني في المغرب يقوم على **مجموعة من الأسس أهمها :**

1- المحافظة على سيادة سلطان المغرب واستقلاله.

2-الحرية الاقتصادية والمنافسة السلمية لكل الدول الأوربية في المغرب.

3- إن مسألة المغرب تهم جميع الدول الأوربية وإن اتخاذ أي قرار بشأنها يجب أن يكون عن طريق مؤتمر دولي تدعى إليه جميع الدول الموقعة على ميثاق مدريد (45). كما أعلنت ألمانيا أيضاً وفي أكثر من مناسبة إنها ستدافع عن هذه الأسس ولو بالقوة، ودعت السلطان إلى عقد مؤتمر دولي وأعلنت قبولها الدعوة فور توجيه السلطان لها، وشنت حملة ضد ديلكاسيه صانع الاتفاقيات، وهددت باللجوء إلى القوة إذا فكرت فرنسا بالسيطرة على المغرب بمفردها، وأثمرت سياسة الضغط الألماني بالإطاحة بديلكاسيه وكان بمثابة انتصار لألمانية وبقي عليها أن تجبر فرنسا بالموافقة على عقد المؤتمر الدولي. بدأت فرنسا أمام الضغط الألماني بالمناورة وكان وزير خارجيتها الجديد ميالاً للتفاهم مع الألمان، وأبدى بدلاً من عقد مؤتمر دولي بشأن المغرب عن استعداده للدخول في مفاوضات خاصة مع ألمانيا ليس فقط فيما يخص المسألة المغربية وإنما فيما يخص قضايا في مناطق أخرى بالعالم. بالمقابل، لم تكن بريطانيا راضية عن عقد مؤتمر وخشيت من تساهل الحكومة الفرنسية إزاء ألمانيا، وأعلنت أن قبول فرنسا لفكرة المؤتمر يعد إذلالاً لها لا يمكن قبوله، وإن هذا العمل سيقابل ببرود من جانبها، وكانت تعد مسألة المؤتمر مسألة كرامة، أما ألمانيا فكانت ترى في الظروف الدولية الراهنة أن هزيمة روسيا أمام اليابان فرصةً لإعادة مشروع قاري أوربي يضم ألمانيا وروسيا وفرنسا وذلك من اجل إبعاد فرنسا عن إنكلترا ،فأعلنت ألمانيا إنه في حال قبول فرنسا الدعوة لعقد المؤتمر بشكل صريح فإن الحكومة الألمانية ستكون مستعدة للاتفاق معها حول برنامج المؤتمر على إلا يكون مقيداً لها بالنسبة للمستقبل، ولا يكون هناك ما يمس استقلال المغرب حالياً. أمام هذه الظروف الجديدة وجدت فرنسا نفسها تبتعد عن التشدد تجاه الطرح الألماني،وكانت ترى أن ما يدفعها لقبول فكرة المؤتمر إنها عاجزة عن إعلان حرب للاحتفاظ بالمغرب، وعدم قبول الرأي العام الفرنسي بذلك، فكيف تقوم

فرنسا بحرب من أجل المغرب ولم تعلن هذه الحرب من اجل استعادة الألزاس واللورين من ألمانيا؟ وتوصل الطرفان الألماني والفرنسي إلى اتفاق يقضي بقبول المؤتمر وأن تكون الإصلاحات في المغرب ذات طابع دولي تراعى بموجبها رغبات فرنسا في المغرب، وعندما وافقت فرنسا على عقد المؤتمر وأعلنت بريطانيا وإسبانيا موافقتهما وتبعتهما بقية الدول الأوروبية(46)، وهكذا مرت الأزمة بين فرنسا وألمانيا بدون تعقيدات كبيرة وما قبول فرنسا لعقد المؤتمر إلا لأن الظروف الدولية تغيرت، فما كان على مهندسي الاستعمار الفرنسي إلا تغيير مخططاتهم لأنه لا يمكن تجاهل دولة عدوة كألمانيا بدأت تشق طريقها الاستعماري وتأخذ دورها السياسي والاقتصادي على المسرح المغربي.

ب – مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906

1– مقدمة – كان انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في كانون الأول في إسبانيا دليل على نجاح السياسة الألمانية التي تحققت بفعل الظروف الدولية مثل:

أ– هزيمة روسيا في الشرق الأقصى أمام اليابان.

ب– قيام الاضطرابات الثورية في روسيا على أثر هزيمتها.

ج– نجاح الإمبراطور الألماني غليوم الثاني في إقناع القيصر الروسي على توقيع معاهدة تحالف ألمانية روسية.

ولكن الظروف الدولية تغيرت في بداية عام 1906، فقد انتهت الحرب في الشرق الأقصى، وتحسنت ظروف روسيا الداخلية، وقلل ذلك من احتياج روسيا للمساعدة الألمانية في الوقت الذي ازداد احتياجها للمالية الفرنسية، كما أعلنت وزارة الأحرار البريطانيا عن تمسكها بالاتفاق الفرنسي البريطاني وتقديم المساعدة الدبلوماسية الكاملة لفرنسا بل ذهبت إلى أبعد من ذلك ووافقت على تقديم مساعدة عسكرية برية وبحرية في حال نشوب حرب فرنسية ألمانية. إذاً وجدت فرنسا الآن في مركز قوة لم تكن عليها قبل عام عندما وافقت على الاقتراح الألماني بعقد مؤتمر دولي وبهذه الظروف ضعف التهديد الألماني لها (47).

فقد اعتبرت ألمانيا إن انعقاد هذا المؤتمر الدولي يترجم نجاحاً كبيراً لسياستها الدولية لأن ما يعنيها – وهنا اتضحت السياسة الألمانية الحقيقية كدولة استعمارية– ليس الحفاظ على استقلال المغرب العربي وسيادة سلطانه وأنما العمل على توطيد مركزها الدولي

والدبلوماسي، وهذا شيء معروف عن السياسة الألمانية بأنها تتخذ من المشاكل الاستعمارية وسيلة للضغط على الدول لتحقيق مصالحها، وكان لابد أن تتفاهم مع فرنسا على جدول أعمال المؤتمر والذي تناول نقاط رئيسية منها وأهمها:

1- العمل على المحافظة على الأمن في مناطق الحدود المغربية وفي الموانئ، وكانت فرنسا قد عالجت مسألة الحدود الشرقية للمغرب باتفاقيات 1901-1902 مع المغرب وعدتها قضية خاصة، وبقي الحديث عن الموانئ التي تحتاج إلى إشراف دولي وخاصة الموانئ الرئيسة منها كالعرائش وطنجة والرباط والدار البيضاء فكانت محور نقاش بين الدولتين ولم يتخذوا قراراً بشأنها وتركت للمؤتمر كونها تهم جميع الدول ويجب اتخاذ قرار دولي بشأنها.

2- مكان انعقاد المؤتمر فالسلطان المغربي اقترح طنجة لأهميتها الدولية- حيث يوجد فيها ممثلون لجميع الدول الأوروبية وكأنها عاصمة المغرب- وأيدته ألمانية واعترضت على ذلك فرنسا وإسبانيا بحجة عدم توفر الأمن فيها، واستقر الأمر أخيراً - لأن ألمانية لا تريد أن تعطل انعقاد المؤتمر المتلهفه له من أجل الاختلاف على مكان الانعقاد- وبانعقاده في الجزيرة الخضراء وهي مدينة صغيرة على ساحل إسبانيا الجنوبي واتخذ المؤتمر اسمه من مكان انعقاده وذلك في كانون الأول عام 1906 (48).

2- موقف الدول في المؤتمر

أ- **موقف المغرب:** كان موقف المغرب في المؤتمر صعباً للغاية فقد وجد نفسه في عزلة تامة، وكانت الدول الأوربية تضع مصالحها قبل كل شيء، وكان على المغرب أن يواجه وحيداً المساومات والمناورات التي تحاك ضده في الكواليس للتوفيق بين وجهات النظر الفرنسية والألمانية (49)، وكان رئيس الوفد المغربي محمد الطريس كهلاً يبلغ الثمانين من العمر، وكما قال كارلو سافورزا أحد أعضاء الوفد الإيطالي "...إن محمد الطريس متقزز لأنه اضطر إلى إضاعة الكثير من وقته وقد بلغ به الكبر عتيا..."- يبدو أن اختياره لرئاسة الوفد المغربي كان خطأً من الحكومة المغربية- بالإضافة إلى ذلك كان الوفد متخوفاً قليل الثقة بالدول مدركاً بأن كل مندوب من الدول الحاضرة يريد أن يحقق لبلده المكاسب على حساب المغرب الضعيف(50)، وكان دور الوفد المغربي في المؤتمر بالنتيجة يقتصر على

تلقي الأوامر والقرارات والموافقة الروتينية عليها، كما كانت تعليمات الوفد من حكومته تقوم على التمسك بسيادة السلطان واستقلال البلاد، وعدم معارضة الإصلاح على أن يكون تحت إشراف السلطان وغير مقيد له(51).

ب- موقف ألمانية: كانت السياسة الألمانية في المؤتمر تهدف إلى أمرين:

1- تدويل المسألة المغربية ومنع فرنسا من الحصول على مركز متفوق.

2- عدم اتخاذها لموقف متشدد في المؤتمر يؤدي إلى عزلها ويلقي عليها مسؤولية فشل المؤتمر.

لذلك حرصت السياسة الألمانية على المطالبة بمبادئ عامة لمصلحة جميع الدول ، وكانت قد بذلت جهوداً في عواصم الدول المشاركة في المؤتمر لإقناعها بوجهة نظرها، وقدمت حلولاً تحمل طابع المصالح الدولية العامة، وكانت ألمانية أكثر مرونة في مطالبها لدرجة إنها أحرجت الموقف الفرنسي في المؤتمر.

ج- موقف فرنسا: عمدت فرنسا لإتباع سياسة عدم تدويل المسألة المغربية أو التقليل من أهمية ذلك ، كما حاولت الحصول في المؤتمر على الاعتراف بمركزها الخاص في المغرب والتوكيل من المؤتمر للقيام بالإصلاحات المطلوبة في المغرب، ونظراً للتقارير التي قدمتها ألمانية وتشددها وعدم استبعادها لفكرة الحرب لجأت فرنسا لدعم الموقفين الروسي والبريطاني، وقد نجحت في البداية ولكن الأمر تغير عندما قدمت ألمانية تنازلات عدها البعض كبيرة، ونزولاً عند رغبة حلفائها بإظهار شيء من الاعتدال قدمت فرنسا بعض التنازلات في المؤتمر (52).

د- موقف بريطانيا: كانت السياسة البريطانيا تقوم على المحافظة على اتفاقها مع فرنسا بأي ثمن كان، كما كانت بموجب هذا الاتفاق مضطرة لتأييد فرنسا للحصول على طلبها في الاعتراف بمركزها الخاص في المغرب،بالمقابل، لم تكن بريطانيا راغبة في فشل المؤتمر وكانت تخشى أن تنساق فرنسا إلى حرب لن تستطيع بريطانيا أن تبقى بعيدة عنها وفي الوقت نفسه لا تستطيع المغامرة بدخولها، لذلك كانت بريطانيا ترى بأنه يتعين على فرنسا أن تقدم بعض التنازلات لأن الوقت يعمل لصالحها، حيث انتهت روسيا من مشاكلها الداخلية، وهناك إمكانية لقيام تفاهم روسي بريطاني سيغير الموقف في أوروبا لصالح

فرنسا، باختصار لم يكن موقف بريطانيا في المؤتمر محايداً فقد أعلن وزير الخارجية ادوارد جراي برسالة إلى ممثل بلاده بأن الغاية الرئيسة في المؤتمر هي مساعدة فرنسا في خطتها.

هـ- موقف إيطاليا: فعلى الرغم من الاتفاقيات التي وقعتها مع فرنسا وتبادلت فيها الاعتراف بالمصالح الفرنسية بالمغرب مقابل اعتراف فرنسا بمصالحها في طرابلس الغرب، إلا أنها كانت تراقب الأحداث عن قرب بوصفها بلد من بلدان المتوسط، ويبدو أنها لم تنس فرنسا التي انتزعت منها تونس، وكانت تأمل على ما يبدو أن يفشل المؤتمر ربما بإعادة الحسابات من جديد تعزز موقفها في الحصول على مكاسب اقتصادية سواء في المغرب أو أي بلد أخرفي المستعمرات.

و- موقف إسبانيا: كانت إسبانيا تراقب الأحداث مراقبة دقيقة كونها جزءاً من المسألة – بموجب الاتفاق الفرنسي البريطاني عام 1904- كما أعطاها اتفاقها مع فرنسا في العام نفسه منطقتي نفوذ في شمال المغرب وجنوبه.

ز- موقف روسيا: في الحقيقة لم يكن لروسيا مطامع في المغرب (53)، وكانت تستخدم من أجل إيجاد توازن بين الدول الأوربية الغربية في صراعها وتنافسها الاستعماري مع بعضها البعض، فتارة تستخدمها ألمانيا للدخول في حلف ضد فرنسا وتارة تستخدمها بريطانيا وهكذا.

ح- أما النمسا والولايات المتحدة فكانتا حياديتين أيضاً مثل روسيا ولعبتا دوراً مهماً في تذليل الصعوبات التي واجهها المؤتمرون وتقريب وجهات النظر بينهما والعمل في النهاية على نجاح المؤتمر (54).

ولعبت الولايات المتحدة بوجه خاص دوراً مهماً فقد تابع رئيسها ثيودور روزفلت شخصياً مشاوراته باهتمام بالغ طيلة أيام انعقاد المؤتمر وتدخل عدة مرات، وعلى الرغم من تقليل الكتاب الفرنسيين من شأن الدور الأمريكي، إلا أنه كان هاماً وفاصلاً، وكانت هذه المرة الأولى التي تتدخل فيها الولايات المتحدة في الشؤون الأوربية، وقال الرئيس الأمريكي لأحد أصدقائه "... إن دور الولايات المتحدة المطلق كان له الأثر في عدم وقوع الحرب بين فرنسا وألمانيا.." (55).

وبعد مناقشات طويلة وجادة وحادة بين المجتمعين في المؤتمر توصلوا في 7 نيسان عام 1906 إلى إقرار ميثاق الجزيرة الذي كان يرتكز على ثلاثة أسس مهمة ترضي جميع الدول الأوربية وهي :

1- سيادة السلطان واستقلاله.

2- وحدة أراضي الدولة المغربية.

3- الحرية الاقتصادية في المغرب لجميع الدول المشاركة في المؤتمر بدون تمييز (56).

4- منح فرنسا وإسبانيا مهمة تدريب البوليس المغربي في عدة موانئ من البلاد وذلك لمدة خمس سنوات.

5- تأسيس بنك دولي في المغرب برأس مال وإشراف دوليين.

6- المحافظة على المعاهدات والاتفاقيات السابقة الموقعة بين المغرب والدول الأجنبية واعتبارها سارية المفعول (57).

في الواقع كان اجتماع الجزيرة- بالظاهر العام- مناسبة دولية رائعة وقد مثل الدول الاثنتي عشرة بالإضافة إلى المغرب جماعة من أبرز الدبلوماسيين الأوروبيين فيها، وعد ميثاق الجزيرة بمثابة حلٍ مؤقت للخلاف الألماني الفرنسي على قاعدة لا غالب ولا مغلوب وقد اعتبرت جميع الدول المشاركة عدا المغرب أن هذا المؤتمر انتهى إلى نتائج مرضية وكان الخاسر الوحيد هو المغرب الذي كان شعاره في المؤتمر أعطونا المعونة الفنية والمالية ودعونا نعمل، فأعطاه المؤتمرون قليلاً من المال والخبرة وكثيراً من التدخل في شؤونه الداخلية، وقد تردد السلطان في البداية للتوقيع على ميثاق الجزيرة، ولكن تم إرسال وزير إيطاليا المفوض وهو عميد الهيئة الدبلوماسية حاملاُ رسالة من الملك الإيطالي عمانوئيل أعلن فيها الملك باسم الدول الأثنتي عشرة المشاركين في المؤتمر بأن يتبنى القرار العام بكامله- الكلام موجه إلى السلطان المغربي- يزيد في مقام جلالتكم رفعة ومقاماً ويضيف خيراً لا يقدر إلى إمبراطورية جلالتكم، أمام وقع هذه الكلمات المفعمة بالتفخيم وإدراكه بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً في مواجهة هذه المؤامرة المكشوفة ضد المغرب صادق السلطان مولاي عبد العزيز على ميثاق الجزيرة 18 حزيران 1906 أي بعد شهر ونيف من صدوره (58).

5- ثورة مولاي عبد الحفيظ وإعلانه سلطاناً على المغرب

إن تسارع الأحداث الداخلية في المغرب من السياسة الإصلاحية التي بدأها السلطان عبد العزيز بناء على توجيهات أوروبية، وإيقاع المغرب بلعبة القروض للقيام بهذه الإصلاحات، ثم توقيعه على ميثاق الجزيرة،وأخيراً التدخل الفرنسي المباشر والعلني في الشؤون المغربية واحتلال الدار البيضاء ووجدة، إن كل هذه الأحداث بالإضافة إلى الغليان الشعبي المغربي ضد سياسة السلطان أفقدته كل اعتبار في نظر رعيته وهيئة الأسباب الجوهرية لأخيه للقيام بالثورة ضده، فمولاي عبد الحفيظ كان نائباً للسلطان في مراكش ولم يكن راضياً عن سياسة أخيه، ولكنه اتخذ موقفاً متحفظاً مراقباً للأحداث، ومعمقاً بنفس الوقت صلاته مع زعماء الجنوب المغربي ولا سيما الجلاوي.

ومما زاد في نقمة الجنوب المغربي احتلال الفرنسيين لوجدة عام 1907 – كما أسلفنا- وذلك على أثر مقتل الطبيب الفرنسي موشان في مراكش، وقبول السلطان عبد العزيز مطالبهم المشينة، وبدأت قبائل الجنوب تضغط على عبد الحفيظ لإعلان ثورته ولكنه بقي متحفظاً لم يعلن موقفه من الأحداث حتى احتل الفرنسيون الدار البيضاء، وفي 16 آب 1907 بايع أهل مراكش مولاي عبد الحفيظ سلطاناً وأيده الجنوب المغربي، هنا أحرج موقف السلطان عبد العزيز، وحاول إصدار فتوى من علماء فاس – عاصمة المغرب- يستنكرون بها إعلان أخيه سلطاناً ولكن لم يستجب العلماء له، عندئذ أدرك السلطان أن الأمور تتطور ضده فقرر ترك فاس، وذهب إلى الدار البيضاء حيث يوجد الفرنسيون المحتلون المحتلين لها وطلب حمايتهم ومساعدتهم، وقدم لهم مقابل هذه المساعدة تنازلات هامة وصفها المفوض الفرنسي بأنها بمثابة استسلام المخزن المغربي لفرنسا (59).

امتدت الثورة في أثناء الصراع بين الأخوين إلى فاس التي غادرها السلطان، وعقد في 3 كانون الثاني عام 1908 اجتماعاً في مسجد مولاي إدريس ضم أشراف فاس وعلماءها ورؤساء القبائل المغربية المحيطة بها، واتخذ المجتمعون قراراً بخلع السلطان عبد العزيز لأنه خالف أحكام الشريعة وسلم البلاد للأجانب، وبايع الحاضرون عبد الحفيظ سلطاناً على المغرب ووضعوا وثيقة البيعة التي كانت مشروطة بالنقاط التالية:

1- اعتبار الأمة مصدر السلطة ولا يجوز اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية دون الرجوع إليها.

2- رفضت الوثيقة ميثاق الجزيرة الخضراء الذي وقع عليه السلطان المخلوع عبد العزيز.

3- تحديد واجبات السلطان الجديد في إعلان الجهاد وتحرير وجدة والشاوية من الاحتلال الفرنسي، وإلغاء نظام الحماية ورفض تدخل الأجانب في شؤون البلاد الداخلية (60). وقفت فرنسا من هذه الأحداث ومن الصراع بين الأخوين موقف المترقب – ما عدا إيقاف الجنرال آمادAmade) تقدم السلطان عبد الحفيظ البطيء باتجاه شمال المغرب- فالسلطان عبد العزيز لم ينفذ بشكل جيد الإصلاحات التي طلبت منه من قبل الدول الأوربية في مؤتمر الجزيرة وبدأ يفقد السيطرة على الأراضي المغربية. واستطاع مولاي عبد الحفيظ – المدعوم من ألمانيا- في 7 حزيران عام 1908 الدخول إلى فاس (61)، وحاول السلطان عبد العزيز القيام بهجوم معاكس ولكنه هزم في آب 1908 هزيمة ساحقة حيث اضطر بعدها الذهاب إلى الدار البيضاء والتنازل عن العرش لأخيه عبد الحفيظ ثم انتقل إلى طنجة (62)، ولكن الدول الأوربية الموقعة على ميثاق الجزيرة لم تعترف بشرعية حكم عبد الحفيظ إلا بعد أن أعلن التزامه الصريح والعلني والمكتوب بكل المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي وقعها المغرب مع الدول الأوربية وكذلك الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأوربية الموقعة فيما بينها (63).

6- الأزمة المغربية الثانية والاتفاق الفرنسي-الألماني عام 1909

أ- مقدمات الأزمة

كانت الأزمة المغربية الأولى 1905-1906 بمثابة أزمة في العلاقات الفرنسية الألمانية، فجاء انعقاد مؤتمر الجزيرة كحل مؤقت لهذه الأزمة التي خرجت منه كما دخلته مسألة فرنسية ألمانية. عندئذٍ أدركت فرنسا أن الطريق إلى فاس لابد أن يمر من برلين بالمقابل أيقنت ألمانيا بان الوقت يعمل لصالح فرنسا في المغرب، وإن سياسة المجابهة التي قامت بها لم تقضِ على لاتفاق الودي الفرنسي البريطاني بل زادته قوةً، ونتج عن ذلك أيضاً حدوث تقارب روسي بريطاني وعقد بين الطرفين اتفاق ودي، وبدأت الحكومة الألمانية تغير من موقفها وسلوكها تجاه فرنسا وخاصة بعد تعرضها لمتاعب داخلية واقتصادية ومالية

جعلتها بحاجة لمساعدة رأس المال الفرنسي (64). دفعت هذه الأحداث ألمانيا منذ عام 1907 بإتباع سياسة الملاينة إزاء عمل فرنسا في المغرب، ووقفت من احتلال فرنسا لوجدة والدار البيضاء موقفاً متحفظاً لا يعرقل العمل والمصالح الفرنسية، وجرت بين عامي 1907 و1909 مفاوضات طويلة تخللها مناقشات حادة واختلاف كبير على عدة قضايا تتعلق بالمغرب وبالسياسة الفرنسية التي ستتبع فيه،ولكن هذه المفاوضات أفضت إلى نتيجة إيجابية توجت بتوقيع اتفاق ودي بين فرنسا وألمانيا عام 1909، أعلنت ألمانيا بموجبه تخليها السياسي عن المغرب واقتصر اهتمامها على المصالح الاقتصادية التي يجب أن تكون متساوية بين الدولتين، واعترفت بأن المصالح السياسية الفرنسية مرتبطة بتوطيد النظام والسلام الداخلي في المغرب، كما تعهدت ألمانيا بعدم عرقلة المصالح السياسية الفرنسية في المغرب، بالمقابل اعترفت فرنسا بعدم عرقلة المصالح التجارية والصناعة الألمانية في المغرب، لا بل ذهب الطرفان بموجب الاتفاق إلى أبعد من ذلك وشددا على ضرورة التعاون الاقتصادي بين البلدين في المغرب وتبادل الخبرات والعمال في مشاريعهم المستقبلية (65). ولكن سرعان ما جاءت أحداث فاس 1911 والتدخل الفرنسي فيها والذي انتهى باحتلالها فهذه الظروف أثرت في الموقف الألماني وحولته باتجاه جديد وتحول الاتفاق إلى خصومة كادت تؤدي إلى حرب حقيقية بين الدولتين.

ب- حوادث فاس عام 1911

ما أن أعتلى السلطان عبد الحفيظ العرش المغربي بعد أن دخل مدينة فاس عاصمة السلطنة وذلك في 7 حزيران 1908 حتى واجهته مشكلتان أساسيتان متناقضتان كان عليه أن يوفق بينهما وهما:

الأولى – أن يلتزم بالوعد الذي قطعه على نفسه عندما بايعه أهل مراكش سلطاناً للجهاد والعمل على طرد القوات الأجنبية الفرنسية من المغرب والتي احتلت وجدة والشاوية، ويعمل كذلك على الحد من تزايد النفوذ الأجنبي في المغرب العربي.

الثانية – الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه شخصياً وخطياً للدول الأجنبية التي رفضت الاعتراف به سلطاناً على المغرب إلا بعد اعترافه بجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها المغرب مع هذه الدول وفيما بينها فيما يخص المغرب. في الواقع، كانت هذه الالتزامات

متناقضة فيما بينها ولم يستطيع مولاي عبد الحفيظ أن يوفق بينها مما أدى إلى نتائج خطيرة على المغرب سواء داخلياً أو خارجياً (66).

فعلى الصعيد الداخلي استطاع السلطان عبد الحفيظ أن يحقق بعض النجاحات فقد قضى على ثورة بو حماره التي اندلعت في عهد السلطان المخلوع عبد العزيز، ولكي يحد من ثورة الريسولي في الشمال المغربي دخل السلطان بصداقة معه وقام بتعينه قائداً مخزنياً في الشمال الغربي من المغرب، أما خارجيا فقد دخل أيضاً بمفاوضات مع الفرنسيين تمحورت حول خروج القوات الفرنسية من وجدة والشاوية، وكذلك العمل على تسوية الديون الناجمة عن الديون السابقة والغرامات ونفقات الاحتلال الفرنسي لوجدة والشاوية كما ذكرنا سابقاً (67).

كان موقف السلطان ضعيفاً في هذه المفاوضات لسوء أحواله المالية وفراغ الخزينة المغربية، فكان عليه أن يتساهل مع فرنسا وخاصة فيما يتعلق بالديون والغرامات وحاجته إلى قرض، بالمقابل كان الموقف الفرنسي قوياً، وكان المسؤولون العسكريون الفرنسيون في الجزائر ضد فكرة الجلاء عن المدن المغربية التي احتلتها فرنسا عام 1907، بل على العكس أرادوا توسيع وجودهم باحتلال مدن أخرى، وعلق الجنرال ليوتي على فكرة الانسحاب قائلاً: ".... بالتأكيد سنخلي الدار البيضاء وبسرعة أكثر مما تتوقع باريس، ولكن سنخليها نحو الداخل وباتجاه فاس،..."، وكانت المفاوضات شاقة وطويلة ولم تتمخض عن أية نتيجة، وأيدت فرنسا الموافقة على منح السلطان عبد الحفيظ قرضاً بضمانة الأشراف على ما تبقى للمخزن من موارد. تردد السلطان في توقيع الاتفاقيات التي عقدها المغرب في عهود أسلافه حيث وعد الدول الأوربية بذلك كشرط على الاعتراف به سلطاناً من قبلها. وبدأ يسعى للحصول على أسلحة لمتابعة الجهاد، وشحذ همم المغاربة لكي يساعدوه في الرجال والمال، واستدعى المدربين الأتراك لترتيب جيشه، وسعى للحصول على تأييد ودعم ألمانيا العسكري، ولكن فرنسا لم تكن مغفلة عما يفعله السلطان في سبيل ذلك حيث وجهت إنذاراً إلى السلطان يتضمن توقيعه على الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا مع المغرب في عهود أسلافه وأعطته مهلة ثمانية وأربعين ساعة، وربطت عدم التوقيع بسحب جاليتها من المدن المغربية واستيلائها على جمارك مدن: الدار البيضاء والرباط وأزمور وبعض مناطق الحدود

المغربية مع دول الجوار، وطلبت من الدول الأوربية الأخرى أن تحذو حذوها فيما يتعلق بسحب جالياتها، ولقيت تأييداً لها على هذه الفكرة من جميع الدول الأوروبية بما فيها عدوتها ألمانيا (68).

وتحت الضغط الفرنسي اضطر السلطان لتوقيع الاتفاقيات القديمة مع فرنسا في 10 آذار عام 1910، وقد أفقده هذا العمل هيبته في البلاد، وسرعان ما انفجر الوضع الداخلي مجدداً، وفي أواخر شباط عام 1911 أعلنت الثورة في المغرب ضد السلطان عبد الحفيظ وبدأت حول العاصمة فاس ويمكننا أن نبين ونوجز أسباب هذه الثورة بالنقاط الرئيسية الآتية:

1- خضوع السلطان عبد الحفيظ وتوقيع الاتفاقيات القديمة- التي وقع أسلافه عليها- وذلك في 10 آذار عام 1910.

2- سيطرة البعثة العسكرية الفرنسية على الجيش المغربي وإقدامها على تسريح عدد من القوات المغربية المرابطة في فاس تمهيداً لاحتلالها.

3- انتشار العناصر العسكرية المغربية المسرحة بين القبائل وإثارة حماسها للقيام بالثورة ضد السلطان وفرنسا معلنين أن هذه الإصلاحات التي تريد فرنسا تطبيقها في المغرب تتعارض مع تعاليم القرآن.

4- سياسة السلطان المالية إذ لم يستفد من القرض الذي عقده مع فرنسا عام 1910 فقد خصص لصالح الديون الأجنبية التي يتوجب على المغرب دفعها لأصحابها فحرم الشعب المغربي بذلك من القرض.

5- تعسف رئيس وزراء السلطان الجلاوي الذي استغل منصبه لزيادة ثروته ونفوذه ، وكان مسؤولاً عن إرهاق القبائل بالضرائب كما تعمد الإساءة لعدد من زعماء القبائل المقيمين بالقرب من العاصمة (69).

بدأت الثورة في أواخر شهر شباط عام 1911، وفي آذار بدأت القبائل الثائرة مثل: الشرارة وقسم كبير من قبائل المغرب الشمالي في فرض الحصار على فاس عاصمة السلطنة، وفي أواخر شهر نيسان استطاع الثوار إحكام حصارهم للعاصمة فاس، وفي الوقت نفسه نجحوا في السيطرة على مدينة مكناسة، ونادوا بمولاي زين سلطاناً جديداً على

المغرب، وأمام هذه الأحداث وجدت فرنسا الفرصة سانحة للتدخل تحت ذريعة حماية رعاياها والرعايا الأجانب، ولكي لا تثير بتدخلها هذا أزمة دولية جديدة حاولت الحصول على موافقة السلطان عبد الحفيظ على ذلك.

ولكن السلطان اكتفى في البداية بطلب مساعدة فرنسا على تسهيل إرسال القوات المغربية التي كانت تشرف على تدريبها في الشاوية، ولكن هذا الأمر لم يكن كافياً لفرنسا، فعمدت إلى إصدار الأوامر لقائد القوات الفرنسية في الشاوية الجنرال موانييه بتشكيل (Moinier) قوة تدخل سريع، وبدأت هذه القوة بالتحرك باتجاه العاصمة في نهاية شهر نيسان عام 1911، وأرسلت إنذاراً للقبائل المحاصرة لفاس بضرورة وقف القتال وفك الحصار عن المدينة، وإعلانها الخضوع لقائد القوات المغربية المرافقة للقوات الفرنسية، في هذه الأثناء وبناء على توجيهات الحكومة الفرنسية فقد ازداد ضغط المبعوث الفرنسي في فاس على السلطان عبد الحفيظ بضرورة طلب التدخل الفرنسي، أمام هذه الضغوط الفرنسية وإيقان السلطان بعدم الحصول على مساعدة مغربية ،وإن القوات الفرنسية بدأت فعلياً بالزحف على فاس اضطر أن يطلب التدخل الفرنسي بشكل رسمي(70).

هنا كبرت القضية واتخذت أبعاداً خطيرة ، فما هو موقف الدول الأوربية من التدخل الفرنسي باحتلال فاس ؟ فبريطانيا لم تعارض هذا التدخل بل نصحت السلطات الفرنسية لتوخي الحذر لتجنب تعقيدات دولية ومغربية، وكان الموقف الروسي مشابهاً للموقف البريطاني، أما النمسا فقد تحفظت بسبب حاجتها للسوق المالية الفرنسية. ولكن جاءت التعقيدات من الجانبين الإسباني والألماني ،فإسبانيا استغلت التدخل الفرنسي وشرعت بإنزال قواتها في العرائش والقصر في حزيران عام 1911 على الرغم من احتجاج فرنسا والمغرب وذلك حسب الاتفاق الودي الفرنسي الإسباني الموقع في 4 تشرين الأول عام 1904. أما ألمانيا التي دخلت في اتفاقية 1909 مع فرنسا والتي نص أحد بنودها على التعاون بين رعايا الدولتين في المغرب وفي بعض المناطق الإفريقية، إلا إن تسارع الأحداث والتدخل الفرنسي في فاس نبه الألمان بأن فرنسا ستنهي المسألة المغربية لصالحها دون أن تنال ألمانيا حصتها، وبدأت المحادثات الألمانية –الفرنسية في برلين أوائل شهر نيسان، وأوضحت فرنسا موقفها من الأحداث والذي أعقبه تدخلها في فاس وذلك من أجل حماية

الرعايا الأوروبيين، وإن احتلالها سيكون مؤقتاً، وعلى الرغم من أن التبريرات الفرنسية لم تقنع الألمان فأن الفرنسيين لم ينحنوا أمام الاعتراضات الألمانية على احتلال فاس معتمدين على ما يبدو على الدعم البريطاني الروسي(71).

7- الأزمة المغربية الثالثة أو ما تعرف بأزمة أغادير

رتبت ألمانيا سياستها وكيفتها – منذ أحداث فاس– على أساس أن فرنسا ستضع يدها على المغرب، وإن احتلالها لفاس يعني نهاية استقلال المغرب، ولذلك بدأت بوضع الترتيبات كي لا يتم ذلك دون حصولها على تعويض في المغرب، وليس أدل على ذلك من أن المحادثات التي تمت بين السفير الفرنسي في ألمانيا جول كامبون والمستشار الألماني وزير الخارجية في حزيران عام 1911 بأن ألمانيا تطالب بتعويض مناسب في المغرب أو خارجه مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب، وتبين من حديث السفير الفرنسي من أن بلاده راغبة بتعويض ألمانيا خارج المغرب وكانت ألمانيا مستعدة لقبول هذا التعويض (72). ولكن ألمانيا قامت بإرسال سفينة حربية اسمها البانتر (The Panther) إلى ميناء أغادير للضغط على فرنسا لتقديم تعويضات مناسبة (73)، أثار إرسال البانتر مخاوف الدول الأوربية وتبين لهم إن ذلك بمثابة إعلان حرب فيما إذا غلط أحد الطرفين الفرنسي أو الألماني، غير إن ألمانيا سارعت لتبرير ذلك بإرسال مذكرات إلى باريس ولندن ومدريد تبين إن الهدف من إرسالها هو حماية الرعايا والمصالح الألمانية في جنوب المغرب من جراء الأحداث التي تعصف فيه والتي هي ثورة حقيقية ضد السلطان والتدخل الأجنبي في البلاد، وستعود السفينة إلى ألمانيا بعد عودة الأمور في المغرب إلى طبيعتها(74). وبدأت الدول الأوربية المعنية تبحث عن تهدئة الأوضاع وتلطيف الجو بين الدولتين، وبدأت المحادثات بين الخارجية الألمانية والسفير الفرنسي في برلين واستغرقت مدة طويلة كان يتخللها بين الحين والأخر إعلان حرب، ولكن منذ أيلول عام 1911 تبنت فرنسا سياسة جديدة وجيدة قلبت العداء إلى اتفاق حيث كانت التعويضات التي ستقدمها لألمانية في أفريقيا مرتبطةً بمدى الحرية التي ستوافق عليها ألمانيا لفرنسا في المغرب، ويبدو أن الذي ساعد في التسريع بعقد اتفاق بين الدولتين الأزمة المالية التي كانت تعصف بألمانيا، والاحتلال الإيطالي لليبيا، فأي كانت الأسباب فقد نجح الطرفان الفرنسي والألماني في توقيع اتفاق في

4 تشرين الثاني عام 1911 (75). هكذا نرى أن ألمانيا مالت إلى الاستسلام والتنازل لفرنسا عن تحقيق مصالحها في المغرب، فأين الغضب الألماني وتصريحات المسؤولين الألمان بأكثر من مناسبة بالدفاع عن المغرب ولو عسكرياً؟ كل هذه التهديدات لا تشكل شيئاً أمام مصالح الدول الأجنبية فالمخططات لتقسيم العالم الثالث كانت موضوعة ومتفق عليها بين الدول الكبرى الأوروبية وكانت الاختلافات حول الحصص أو بعض المناطق والخاسر الوحيد أولاً وأخيراً هي الشعوب أما حكامها فما عليهم إلا تبديل أماكن سكنهم وأحياناً كثيرة في عواصم الدول المحتلة أو المناطق التي تستعمرها. وبموجب الاتفاق الفرنسي الألماني الذي كان أخر الاتفاقات التي كان على فرنسا أن تنجزها لتدخل المغرب بنزهة عسكرية، ويعتبر المؤرخون ورجال السياسة أن هذا الاتفاق كان من أخطر الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا مع الدول الأوربية التي تتعلق بالمسألة المغربية، خاصة أن فرنسا حصلت بموجبه على حماية علنية نصاً وفعلاً، مقابل إعطائها تعويضات لألمانية في الكونغو، وبينت ألمانيا بموجبه أن مصالحها في المغرب اقتصادية فقط – وهذا ما تضمنه الاتفاق الفرنسي الألماني عام 1909، وإنها لن تعرقل مساعي فرنسا في إدخال إصلاحات إدارية وسياسية ومالية وعسكرية في المغرب، ولكن مع المحافظة على المساواة الاقتصادية، وتأسيس بنك دولة، فالبلد الخاسر دوماً هو البلد المتآمر عليه، فالغرب كان يعرف اللعبة ولكن المحزن لم يستطيع أن يفعل شيءً نظراً لانهيار جبهته الداخلية على جميع الأصعدة وخاصة المالية وهي الأهم فالمال يشكل عصب الحياة والحرب.

8- معاهدة الحماية الفرنسية على مراكش في 30 آذار عام 1912

أصبح طريق فرنسا إلى المغرب مفتوحاً بعد توقيعها الاتفاق مع ألمانيا في 4 تشرين الثاني عام 1911، وهي في الأصل موجودة وتحتل مناطق ذات أهمية إستراتيجية سواء على الحدود الشرقية مع الجزائر أو في ميناء الدار البيضاء على الأطلسي، أو حتى في العاصمة المغربية فاس نفسها، وأصبح السلطان نفسه تحت رحمة بنادق ومدافع قواتها. ولم يكن أمام السلطان سوى قبول الاتفاق الفرنسي الألماني والتوقيع عليه، وبالتالي على معاهدة الحماية الفرنسية التي أعدتها لجنة من أحد عشر شخصاً تضم خبراء من مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بالمقابل كانت الأوضاع في المغرب متوترة، فالشعب ثائر

ضد السلطان لقبوله التوقيع على الاتفاقيات الفرنسية التي تمت في عهد أسلافه، كما أن السلطان لم ينس أنه بويع سلطاناً للجهاد لذلك رفض أن يكون سلطاناً للحماية (76).

لكن الدبلوماسية الفرنسية مدعومة بالقوات العسكرية الفرنسية في فاس نجحت في إبعاد فكرة تنازل السلطان عن العرش والتي كانت تجول في خاطره، فقد أعلن السلطان للمفوض الفرنسي رينو (Regnault) قائلاً : "... إنني أفضل الاستقالة على التسليم لكم مما يجعلني في نظر التاريخ مسؤولاً عن إدخال فرنسا إلى بلادي ..." (77). ولكن وتحت الضغط الفرنسي وجد السلطان بأن الطريق أمامه مسدودة وأنه محاصر من جميع الجهات داخلياً حيث الثورة ضده وخارجياً تخلت عنه ألمانيا أخر دولة أوربية ودخلت في الدائرة الفرنسية وأجبر على التوقيع على الاتفاق الفرنسي الألماني، ووصل الوفد الفرنسي برئاسة الوزير المفوض رينو إلى فاس يحمل معه المعاهدة جاهزة في 24 آذار عام 1912،وبعد مفاوضات شاقة وصعبة اشترط السلطان ورفض كل ما ينقص من سيادته على المغرب وما يمس وحدة أراضيه، ولكن الوفد الفرنسي استخدم كل الوسائل من ضغط وتهديد وإغراء، ووجد السلطان تحت هذه الظروف مجبراً للتوقيع على المعاهدة عندما رأى نفسه أسيراً عند الفرنسيين الذين يحتلون فاس ووافق على المعاهدة في 30 آذار عام 1912، وكانت هذه المعاهدة مستوحاة في كثير من بنودها من المعاهدات التي وقعتها فرنسا مع تونس كمعاهدة باردو 1881 والمرسى 1883، وكان على السلطان المغربي قبول المعاهدة دون أي تعديل، بمعنى آخر كانت المعاهدة بمثابة إملاء من طرف واحد (78).

إن موافقة السلطان وتوقيعه على المعاهدة لا يعني قبول الشعب لها– لكن منذ متى كان يأخذ الحكام العرب رأي شعوبهم فرأيهم هو الصائب والراجح دوماً متناسين إن هناك شعباً يحكمونه وإنه بدونه لا داعي لكرسيهم– فالرأي العام المغربي بحسب رأي الجنرال كاترو (Catroux) الذي كان مقيماً عاماً في سورية ولبنان وأحد أصدقاء الجنرال ليوتي (Lyautey) أول مقيم عام فرنسي في المغرب بعد الحماية، إذا قال كاترو: " ... إن معاهدة فاس كانت مرفوضة من الشعب المغربي بأجمعه وأدت إلى ثورات دامية قتل في أثنائها في مدينة فاس وحدها مئات من الجنود الفرنسيين، فاكتسحت المغرب موجة من الفوضى، وكانت موجهة ضد الفرنسيين والسلطان عبد الحفيظ الذي اعتبر بسبب تعاونه مع

الفرنسيين خائناً للإسلام ولبلده ..." (79). هذه شهادة أحد ضباط الأعداء عن عدم موافقة الشعب على المعاهدة وثورته ضد حاكمه واتهامه بالخيانة العظمى لدينه ووطنه.

وقد تضمنت المعاهدة تسع مواد هي :

المادة الأولى– تتضمن إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتربوية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للمغرب ...

المادة الثانية– يقبل السلطان من الآن قيام فرنسا في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب الأمن في المغرب...

المادة الثالثة– تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية أن تبذل لجلالته الشريفة تأييداً دائماً ضد جميع الأخطار التي تهدد شخصه أو عرشه أو تقلق راحته وأمانه....

المادة الرابعة– سيصدر جلالته الشريفة القرارات والإجراءات التي يتطلبها النظام أو أي من السلطات التي ينيبها عنه طبقاً لاقتراحات الحكومة...

المادة الخامسة– ستمثل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان بوساطة مندوب عام مخول بسلطات الحكومة الفرنسية في المغرب حيث سيسهر على تنفيذ هذا الاتفاق، ويكون الوسيط الوحيد بين السلطان والممثلين الأجانب وبينهم وبين الحكومة...

المادة السادسة– يكلف ممثلو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل الرعايا المغاربة وحماية مصالحهم في الخارج، ويتعهد السلطان بعدم توقيع اتفاق ذي صبغة دولية دون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية...

المادة السابعة– تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفية لنفسيهما بحق تحديد –باتفاق متبادل– أسس تنظيم مالي بضمان التزامات الحكومة الشريفية...

المادة الثامنة– يصرح جلالته الشريفية إنه سيمتنع في المستقبل من أن يعقد مباشرة أو مداورة أي قرض عام أو خاص أو أن يمنح بأي شكل من الأشكال أي امتياز دون ترخيص الحكومة الفرنسية....

المادة التاسعة– سيقدم هذا الاتفاق الحالي إلى حكومة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليه وتسلم وثيقة المصادقة إلى جلالة السلطان بدون تأخير(80).

فاس في 11 ربيع الثاني 1330
الموافق 30 آذار 1912

توقيع

رينو سفير فرنسا مولاي عبد الحفيظ سلطان مراكش

عد المغاربة هذه المعاهدة بمثابة صك بيع المغرب ووصف شاهد عيان فرنسي كان في العاصمة المغربية:" إن كل أهل المدينة بدءاً من الأشراف والعلماء حتى أصغر بقال استنكر العقد الذي باع بموجبه أمير المؤمنين الذي بويع سلطاناً للجهاد لمدة أربعة أعوام.."، وسرعان وما اندلعت الثورة في جميع أنحاء المغرب رداً على هذه المعاهدة، وبالرغم من أن السلطان وقع على معاهدة الحماية، إلا إنه رفض أن يكون سلطان الحماية فتنازل عن العرش وحطم الشارات السلطانية قبل مغادرته الرباط لأنه عد نفسه أخر سلاطين المغرب المستقلين (80). هكذا نرى أن السياسة التي اتبعتها فرنسا تجاه المغرب للإنفراد به منذ معاهدة لالا مغنية عام 1844 قد نجحت وقسم المغرب إلى ثلاث مناطق احتلال الأولى– جنوبية وهي الأهم وكانت من نصيب فرنسا، والثانية– شمالية أي منطقة الريف وكانت من حصة إسبانيا، والثالثة هي منطقة طنجة التي بقيت منطقة دولية. وقبل حديثنا عن المقاومة المغربية للاحتلال الفرنسي في الفصل التالي لأبد من الحديث عن الاتفاق الفرنسي الإسباني حول المغرب.

الاتفاق الفرنسي الإسباني المتعلق بتقسيم المغرب بين الدولتين عام 1911

وقعت فرنسا اتفاقاً مع إسبانيا في عام 1904 وقد تحدثنا بالتفصيل عنه، وجاء هذا الاتفاق ليثبت النقاط التي تضمنها الاتفاق السابق، وبعد محادثات طويلة وشاقة بين البلدين توصلا إلى التوقيع على اتفاق– ينطوي في بنوده على السرية – وذلك في 27 تشرين الثاني عام 1911 وقد تضمن النقاط الرئيسية التالية:

1- اعتراف فرنسا لإسبانيا بإحكام سيطرتها على المنطقة الشمالية من المغرب والتي تضم موانئ المغرب المتوسطية، مقابل اعتراف إسبانيا لفرنسا بالسيطرة على بقية مناطق المغرب والعمل على مساعدتها في إدخال الإصلاحات الضرورية التي تراها مناسبة إلى المغرب.

2- تعتبر منطقة النفوذ الفرنسي تحت السيادة المدنية والدينية للسلطان وله الحق في تعيين نائب عنه يحمل لقب خليفة يتمتع بكامل امتيازات السلطان وحقوقه.

3- يقيم الخليفة في مدينة تطوان ويشكل حكومة شبيهة بحكومة السلطان في العاصمة المغربية.

4- قيام فرنسا بتعيين مندوب سامي لدى الخليفة يسهر على تنفيذ الاتفاقية في المنطقة الإسبانية.

5- العمل على مد سكة حديد من طنجة إلى فاس تتكفل بها شركة فرنسية-إسبانية (81).

هوامش الفصل الثاني

1- Terrasse: Op, cit., p.381.

2- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ، مرجع سابق، ص458.

3- Terrasse : Op, cit., p.381.

4- Op, cit., p. 382.

5- فارس: المسألة المغربية، مرجع سابق، ص111.

6- Terrasse : Op, cit., p. 383.

7- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق،ص 460.

8- فارس : المسألة المغربية ،مرجع سابق، ص .111

9- Terrasse : Op, cit., p. 383.

10- فارس: المسألة المغربية، مرجع سابق، ص116.

11- Terrasse : Op, cit., 383.

12- Terrasse : Op, cit., 384.

13- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص462.

14- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص462-463.

15- فارس : المسألة المغربية ،مرجع سابق، ص .200

16- Terrasse : Op, cit., p; 385.

17- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص463.

18- Terrasse : Op, cit., p. 386.

19- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص464.

20- Terrasse : Op, cit., p. 386.

21- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص467.

22- فارس: المسألة المغربية ،مرجع سابق، ص152-153.

23- Terrasse : Op, cit., p. 387.

24- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.468

25- فارس: المسألة المغربية، ص168.

26- Terrasse : Op, cit., p. 387.

27- فارس: المسألة المغربية، ص183.

28-Terrasse : Op, cit., p. 387.

29- فارس : المسألة المغربية، ص 159.

30- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص473.

31- Terrasse : Op,cit., p. 387.

32- فارس: المسألة المغربية ، ص210-211.

33- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص475.

34- De saint Aulourm : Confession d'un vieux diplomate, Paris 1953,p. 94.

35- فارس: المسألة المغربية، ص 220.

36- هذه حجج لعرقلة الإصلاحات لأن هؤلاء يتناسون بأن الأتراك والمصريين اعتمدوا في إصلاحاتهم على الدول الأوربية (المؤلف).

37- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.477

38- فارس: المسألة المغربية، ص238-.240

39- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.479

40- المرجع نفسه، ص.480

41- فارس: المسألة المغربية، ص240.

42- Terrasse : Op, cit., p. 388.

43- Ayache : Sur les rapports entre l'Allemagne et le Maroc..., Op, cit., p. 299.

44- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص480-481.

45- Terrasse : Op, cit., p. 388.

46- فارس: المسألة المغربية، ص244-246.

47- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص483.

48- العقاد: مرجع سابق، ص252-253.

49- فارس : المسألة المغربية ، ص299.

50- لاندو، روم : تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة ،بيروت 1980،ص 91.

51- فارس : المسألة المغربية، ص299.

52- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص485-487.

53- لاندو: مرجع سابق، ص91.

54- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص485.

55- لاندو : مرجع سابق، ص92.

56- Terrasse : Op,cit., p. 390.

57- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص486.

58- لاندو : مرجع سابق، ص93.

59- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر،ص487-488.

60- Terrasse : Op, cit., p. 394.

61- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص488.

62- Terrasse : Op, cit., p. 394.

63- فارس: المسألة المغربية، ص468.

64- Terrasse : Op, cit., p. 395.

65- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر،ص490.

66- لاندو: مرجع سابقة ص74.

67- فارس : المسألة المغربية،ص480.

68- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص494.

69- Terrasse : Op, cit., p. 397.

70- Op, cit., p. 398.

71- فارس: المسالة المغربية، 496.

72- لماذا عرضت ألمانيا عضلاتها هنا للدفاع عن المغرب، وهل كانت جادة في عملها؟ اعتقد لم تكن جادة إن تبنيها قضية المغرب ليس للدفاع عنه وإنما للحصول على حصتها لأنها أدركت أن فرنسا وقعت اتفاقيات مع الدول الأوربية سمح لها بموجبها السيطرة على المغرب، والدليل على ذلك أن ألمانيا لم ترد أن تخرج من لعبة المغرب خاسرة فوقعت اتفاقية مع فرنسا 1911 أطلقت يدها في المغرب مقابل تعويضها في مناطق إفريقية أخرى كما فعلت مع باقي الدول الأوربية الأخرى.

73- Terrasee: Op, cit., p. 398.

74- Op, cit., p. 399.

75- لاندو : مرجع سابق، ص108.

76- المرجع نفسه، ص108-109.

77- Terrasse : Op, cit., p. 399.

78- Catroux, Général: Lyautey le marocain, Hachette, Patis 1952, p. 131-132.

79- لاندو : مرجع سابق، ص523- 534-555.

80- فارس ك تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص 499-500.

81- Terasse : Op, cit., p. 399.

82- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ، ص 504.

الفصل الثالث

الحركة الوطنية المغربية ومقاومة الاحتلال الفرنسي

بين توقيع معاهدة الحماية وبداية الحرب العالمية الثانية 1912-1939

مقدمة :

يمكننا أن نميز- كما هو الحال في أي بلد خضع للاحتلال الأجنبي- بين نوعين من المقاومة التي قادها الشعب المغربي ضد سلطات الاحتلال الفرنسي هما :

1-المقاومة العسكرية المسلحة حيث اتخذت من السهول والجبال والصحراء مكاناً لها، وشكلت القبائل -التي كان يحركها شعور تقليدي بالمقاومة- عنصرها الرئيسي، وقد تميز المغرب العربي بسبب عزلته التاريخية، بأن هذا الشعور كان مصبوغاً بالصبغة الدينية بالعصور الوسطى وتجلى ذلك بمقاومته للاحتلالين الإسباني والبرتغالي، وكانت القيادة في المقاومة المسلحة للزعامات القبلية والدينية المحلية ولهذا لم تأخذ المقاومة طابعاً عاماً منسقاً بالرغم من امتدادها على مساحات واسعة من الأراضي المغربية ومن هدفها الموحد في مواجهة الاحتلال الفرنسي.

2- المقاومة السياسية: وتبدأ بشكل فعلي من عام 1934 – أي من الوقت الذي ألقت فيه القبائل المغربية سلاحها- ولكن هذه المقاومة بدأت في الحقيقة منذ عام 1926 نهاية ثورة الريف تقريباً ،ولكن الانتهاء من الإعداد لها وتشكيل تنظيم سياسي واحد يتميز ببرنامج عمل واحد في مجابهة السلطة الاستعمارية قد انتهى عام 1934.

وهكذا نلاحظ أن الشعور الوطني المغربي كان يحمل -بصورة عفوية- طابعاً دينياً ضد الأجانب، وإقليمياً ضد السلطة المركزية المغربية، ولكن هذا الطابع تعرض للتغيير في ظل الظروف الجديدة وظل يحمل طابعه الديني والسياسي ضد الأجانب، ولكن جوانبه الإقليمية والقبلية ضعفت أو قل تأثيرها، ونلاحظ أيضاً أن الجماهير في مرحلة النضال السياسي حلت محل القبائل،كما حلت المظاهرات السياسية محل الثورة المسلحة ،وانتقل مركز ثقل المقاومة من الريف إلى المدينة، وقد عبر أحد الفرنسيين عن هذا التحول الجديد في المقاومة بقوله :"..... إن المثقفين استأنفوا الصراع الذي تخلى عنه سكان الجبال والريف

وصرنا نواجه الآن ثوار السوربون وجامع القرويين (1). ونرى بين مرحلتي المقاومة اللتين ذكرناهما اندلاع ثورة الريف بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي،والتي تشكل مرحلة انتقالية حقيقية في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، بل إنها شكلت الحادث الحاسم الذي أثار يقظة المغرب القومية في الدفاع عن ترابه ومصالحه في وجه الاستعمار الأجنبي (2). ولإلقاء الضوء أكثر على المقاومة الوطنية المغربية حري بنا أن نتناول بشيء من التفصيل النوعين من المقاومة كلاً على حده لنرى الدور الهام الذي لعبه المواطن المغربي في الدفاع عن بلاده المحتلة من قبل الغزو الفرنسي.

أولاً – المقاومة المسلحة 1912-1914

1- نظرة عامة على المقاومة العسكرية العفوية في جميع مناطق المغرب:

بدأت بوادر هذه المقاومة بعد التوقيع على ميثاق مؤتمر الجزيرة 1906، حيث قامت مجموعات مسلحة مغربية بمهاجمة الأوروبيين في الدار البيضاء ومقتل الطبيب الفرنسي موشان1907، وقامت فرنسا بالرد على هذه المجموعات متخذة منها ذريعة واحتلت منطقة الشاوية بما فيها الدار البيضاء ومدينة وجدة على الحدود المغربية الشرقية مع الجزائر، وفي هذه الأثناء قامت ثورة وطنية مغربية تزعمها مولاي عبد الحفيظ الذي بويع بالسلطة المغربية كسلطان جهاد من قبل علماء فاس وأعيانها بدلاً من أخيه السلطان عبد العزيز عام 1907، وكانت الثورة ذات طابع قومي ودستوري حيث شارك في هذه الثورة عناصر قبلية مثل قواد الجنوب وعلى رأسهم الجلاوي، وكذلك عناصر مدنية مثل علماء فاس وأعيانها وعلى رأسهم محمد الكتاني(3). ولكن عندما التف السلطان عبد الحفيظ على عهد البيعة وأجبر على توقيع الاتفاقيات مع فرنسا عام 1910 فقد شرعيته كسلطان جهاد وقامت الثورة ضده قي منطقة العاصمة فاس ومن ثم تم حصار العاصمة نفسها، إلى أن اجبر على طلب المساعدة الفرنسية وتم احتلال فاس من قبل فرنسا1911، وتلاحقت الأحداث وأجبر السلطان على توقيع معاهدة الحماية عام 1912، وكما بينا سابقا، عدَ الشعب المغربي هذا التوقيع بمثابة صك بيع المغرب، عندها ثار الجيش المغربي بالبداية وقتل مدربيه الفرنسيين، وعمت الفوضى وانتشرت الثورة بسرعة في جميع أنحاء المغرب وتجمعت القبائل حول مدينة فاس المحتلة لتسترد صك البيع. ووصف المقيم الفرنسي العام ليوتي القبائل التي

كانت تهاجم فاس بأنها كانت في غاية الاتحاد فيما بينها إذ قال في هذا الصدد :" .... ربما للمرة الأولى منذ بدء عملنا في المغرب اتحد ضدنا اتحاد وثيق نسبياً مثل هذا العدد من القبائل التي نسيت لفترة خصوماتها ومنازعاتها الداخلية..." (4).

واقتصرت المقاومة في هذه الفترة على سكان السهول والبوداي والجبال والواحات، وعلى الرغم من أن الثورة كانت عامة وعفوية بحيث شملت جميع أنحاء المغرب إلا إنها كانت تفتقر إلى القيادة العامة والتنظيم والتنسيق، بمعنى كانت مجموعة من الثورات الصغيرة المتفرقة التي تقودها زعاماتها المحلية القبيلة والدينية، وعلى الرغم من بعض المحاولات بين عدد من زعماء هذه الثورات لتوحيد الجهود والتعاون وانتخاب قيادة واحدة والتنسيق بينهم إلا إنهم فشلوا في التوصل إلى هذا الهدف، وذلك نظراً لضيق أفقهم وقلة إدراكهم لما يجري في البلاد، وكانت هذه الثورة موجهة ضد الاستعمار الفرنسي والمخزن الذي جلب هذا الاستعمار، ومع اندلاع الحرب الكونية الأولى عام 1914 وما طرح خلالها من قضايا سياسية مهمة تتناول مصير الوطن العربي وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، بالمقابل واجهت فرنسا هذه الثورة المغربية الشعبية بأحدث أنوا ع الأسلحة من طيران ومدفعية ودبابات (5)، ولم تكتف فرنسا بذلك بل اتبعت جميع الأساليب في سبيل القضاء على الثورة، فلجأت إلى تسميم آبار المياه التي تستخدمها القبائل لشربها ولشرب ماشيتها، ومنعت القبائل من النزول إلى السهول في فصل الشتاء كما اعتادت تلك القبائل، وعمدت كذلك إلى إحراق المزروعات، بمعنى اتبعت فرنسا سياسة الأرض المحروقة، ولكن بقيت الثورة صامدة ولم تستطع هذه الأساليب الفرنسية أن تفتتها أو تنال منها.

2- ثورة هبة الله ماء العينين المنظمة

وحسبنا هنا أن نلقي الضوء على ثورة كانت منظمة هي ثورة هبة الله ماء العينين التي اندلعت في منطقة السوس في جنوب المغرب، وكانت الوحيدة بين ثورات القبائل التي اتخذت طابعاً خطيراً وأحدثت انقلاباً سياسياً ودينياً مما يذكرنا بالحركات التاريخية الكبرى التي انطلقت من جنوب المغرب مثل: المرابطين، الموحدين، السعديين والعلويين، حيث قام ماء العينين بالزحف على مراكش، واستولى عليها ثم اتجه إلى منطقة الشاوية، كما احتل قسم من أتباعه مدينة أغادير، أمام هذه النجاحات التي حققها هبة الله شعر الفرنسيون بأن

عليهم القتال على عدة جبهات وهذا ما كان على المقيم العام الفرنسي ليوتي أن يتجنبه (6).

وكانت ثورة هبة الله في الواقع امتداداً لثورة أبيه الشيخ ماء العينين الذي حارب الفرنسيين في موريتانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر، وقد حصل على تأييد السلطان عبد العزيز، إلا انه انقلب عليه لأن السلطان بدأ يتراجع أمام الأجانب وخاصة فرنسا وانضم عندئذٍ إلى ثورة مولاي عبد الحفيظ. وعندما احتل الفرنسيون فاس عام 1911 تحول الهبة للقتال ضدهم ، وتمت مبايعته في الجنوب المغربي سلطاناً للجهاد، لم يرق هذا الإعلان للسلطان عبد الحفيظ ولكنه كان يؤيد بنفس الوقت ثورة الهبة الذي نجح في مقاومة الفرنسيين ودخل مراكش، وترك هذا الدخول صداً عظيماً لهذه الثورة في مدن عدة من المغرب كا الدار البيضاء وفاس والرباط ومنطقة الشاوية ووجدة، وأخذت الأنظار تتطلع للهبة كسلطان محرر بدلاً من السلطان عبد الحفيظ سلطان الحماية الذي باع بلاده لفرنسا، بالمقابل سعى هبة الله لتوحيد الثورات الشعبية وأرسل رسله للتفاوض مع زعمائها في المدن الرئيسية في المغرب وخاصة في مكناس وفاس (7).

أما من الجانب الفرنسي فقد أدرك المقيم العام أن مصير فرنسا بات مهدداً من هذه الثورة، وأن القوة العسكرية وحدها لا تكفي في القضاء عليها لأنها تملك عمقاً دينياً ووطنياً، وأدرك أن عليه أن يستخدم قوة تمتلك سلاحاً يعادل سلاح هبة الله، عندئذٍ لم يجد أمامه سوى التفاهم مع زعماء الطرق الصوفية والمرابطين أصحاب النفوذ في الجنوب المغربي الذين يدخلون في عداء مع الهبة (8)، وكذلك العمل على توحيد قادة الجنوب الكبار بمعنى أخر استخدم ليوتي سلاح دبلوماسية القبائل فعمل على توحيد كل القوة التي تهدد ثورة هبة الله وقدم لهم الدعم المادي والعسكري، و نجحت هذه السياسة التي اتبعها المقيم العام وبدأ الهبة بالتراجع عن تهديد المدن المغربية وبالتالي استطاع ليوتي الحد من حركته ومخاطرها.

ثانياً- ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي 1921

وتعد هذه الثورة نموذجاً للثورة المغربية المسلحة، وتشكل مرحلة انتقال في تاريخ الحركة الوطنية المغربية بقسميها المسلح والسياسي فمن هو عبد الكريم الخطابي؟

ولد عبد الكريم الخطابي في عام 1882 في قبيلة وريـاغل التي تقطن منطقة الريف المغربي في شمال المغرب، وكان والده زعيماً يحظى باحترام الجميع في قبيلته وكان من المتعاونين مع الإسبان، وفي عام 1917 حصل عبد الكريم على شهادة البكالوريا، وقام الوالد بإرسال أحد أبنائه للدراسة في معهد التعدين في مدريد، أما ابنه عبد الكريم فقد أرسله إلى القرويين لدراسة الفقه والشريعة الإسلامية، وبعد الانتهاء من دراسته مارس عبد الكريم في البداية مهنة تدريس الإسبان اللغة البربرية في المدرسة الأهلية في مليلة وبقي فيها ثلاثة سنوات، وكان يستغل أوقات فراغه في تعلم اللغتين الفرنسية والإسبانية(9). عين الخطابي قاضياً في محكمة مليلة ثم قاضياً للقضاة في منطقة مليلة كلها (10). كان الخطابي قوي الإرادة وعنيداً، وأصدر الإسبان حكماً بسجنه عام 1921 على أثر شجار مع أحد ضباطهم فلما أتيح له الهرب من السجن باشر ثورته حالاً ضدهم، لم يكن الخطابي –كما يقول–بيرك قائداً محلياً للجهاد ويعد الشهداء بالجنة، بل كان زعيماً سياسياً وسع طموحه إلى الفكرة القومية وعلى الصعيد الدولي (11). واستفاد الخطابي لنجاح ثورته –على الأقل في البداية– من الدعاية الألمانية التي كانت قوية في شمال المغرب وكانت تضرب على وتر الاستقلال والمطامح الوطنية،وقد اتصل أحد العملاء الألمان واسمه فاول بالأمير وعرض عليه إمداده بالمال والسلاح اللازمين إذ قبل القيام بعمل عسكري ضد الفرنسيين في المنطقة التي يحتلونها بالمغرب (12).

بالمقابل طلب الأمير من فاول بالإضافة إلى إنشاء قوة لمحاربة الفرنسيين قوة لحماية الريف من أية محاولة إسبانية لاحتلاله، ولكن الإسبان والفرنسيين كشفوا نوايا الأمير الخطابي وقاموا بسجنه 11 شهراً، وبعد خروجه من السجن بعد عام 1921 بدأ الخطابي يعد العدة للثورة ضد الإسبان، الذين حاولوا السيطرة على منطقة الريف الجبلية غير الخاضعة لهم لكن المغاربة جابهوهم بالقوة حيث استطاعت اثنتا عشرة قبيلة الاتحاد تحت زعامة الخطابي ونجحوا في تحقيق انتصار عظيم على الأسبان في معركة أنوال (13). وكانت نتائج هذه المعركة مهمة فقد غنم الأمير كمية كبيرة من السلاح والعتاد وخسر العدو عدداً من القتلى والجرحى قدر عددهم ب 18 ألف رجل (14). كما إن هذه الهزيمة منحت الأمير الثقة بالنفس ومكنته من تنظيم جيش مزود بعتاد حربي حديث تمكن الأمير به من

مهاجمة الأسبان ثانية في موقعة جبل عرويت وانتصر عليهم ووصل جيشه إلى ضواحي مليلة لتي يسيطر عليها الأسبان (15). أمام انتصارات الأمير المتعاقبة عقد الأسبان مجلساً حربياً لدراسة الوضع وحاول قائد المنطقة الجنرال بيرانجي تطويق جبل عروس لمهاجمة الأمير من أغادير ولكنه فشل عندما هاجمه الريفيون ودامت المعركة أسبوعاً كاملاً، وقتل من الإسبان خمسة ألاف وأسر الثوار الريفيون ثلاثة ألاف أخرين، وجرح قائد المعركة الجنرال بيرانجي، ودمروا عدة مراكز إسبانية أغرقوا بوارجهم الحربية (16). عندئذٍ وافق الأسبان على توقيع هدنة بين الطرفين تقضي بوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى من الجانبين. سمحت هذه الانتصارات للأمير الخطابي – للتعبير عن طموحه– في تأسيس جمهورية شملت القبائل التي اتحدت وبايعت الأمير قائداً للجهاد ثم رئيساً للجمهورية التي أطلقوا عليها جمهورية الريف، وأسس الأمير مجلساً تمثيلياً مؤلفاً من زعماء القبائل التقليدين ولكن بصلاحيات المجالس الحديثة، وأعلن المجلس استقلال الريف وتأسيس حكومة يرأسها المجلس التمثيلي الأمير عبد الكريم الخطابي.

وأيضاً حقق الأمير انتصارات على الأسبان في عامي 1923 و1924حيث كرر الريفيون بقيادة الخطابي هجومهم على الأسبان بقوة قوامها 17 ألف مقاتل على سفح درسه– شفشاون واستولوا على المراكز الأمامية للأسبان، وجرت بين الطرفين عدة معارك أجبرت الأسبان على الاعتراف بقوة الأمير وبضرورة التفاهم معه، وجرت المفاوضات بين الجانبين حيث اقترحت إسبانيا عقد الصلح بين الطرفين مقابل تخليها عن المواقع التي احتلتها ولكن الوفد المغربي رفض هذا الاقتراح الإسباني **وطالب بما يلي:**

1– دفع إسبانيا 20 مليون من البسيطات كتعويض للمغرب.
2– تسليم الجانب المغربي 15 طائرة ومئة بندقية ومئة وعشرين بطارية مدفعية للجبال.
3– جلاء القوات الإسبانية حتى حدود سبتة ومليلة حيث تتواجد قواتها هناك.
4– في حال قبول إسبانيا بهذه المطالب يبحث في أمر الصلح وتبادل الأسرى.

رفض الاسبان هذه الشروط التي تقدم بها الوفد المغربي برئاسة صهر الأمير الخطابي محمد بن الحميدي، وانسحبوا بالمقابل من 200 مركز محتل في الريف بناء على قرار مجلس عسكري إسباني (17). وبذلك فقد الأسبان جميع الأراضي التي احتلوها بعد عام

1912، واقتصر وجودهم على المنطقة الضيقة القريبة من المدن الساحلية التي يسيطرون عليها.

ففي بداية حرب الريف كانت فرنسا تترقب الأحداث وتأمل أن تستغل الحرب بين الأمير والأسبان لتوسيع ممتلكاتها على حساب الأسبان، إلى حد أنها زودت ثورة الريف بالسلاح، ولكن عندما بدأ الخطابي يحقق الانتصار تلو الانتصار خشيت فرنسا على ممتلكاتها في المغرب أولاً ثم في شمال أفريقيا ثانياً، عندئذٍ اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً في القضاء على ثورة الخطابي وتحطيم الجمهورية التي أسسها في منطقة الريف المغربي (18). وذلك بعد أن ابرق المقيم العام الفرنسي في المغرب الجنرال ليوتي في 23 تشرين الثاني عام 1924 مبيناً بأن الجهات الواقعة تحت السيطرة الإسبانية والمتاخمة للمنطقة الفرنسية أصبحت مراكز للعصيان، ثم أبرق في 11 كانون الأول من العام نفسه قائلاً بأن دولة إسلامية، قوامها قومية الشمال الإفريقي أخذت تنشِئ نفسها شمال المغرب الفرنسي وأضاف بان الخطابي لا يخفي غرضه من مهاجمة المنطقة الفرنسية (19). وهكذا بدأت المعركة مع الفرنسيين ففي صيف 1924 استطاعت القوات الفرنسية بصورة مباغته السيطرة على وادي ورغة الخصب الذي كان يشكل إحدى المصادر الهامة للحبوب في منطقة الريف المغربي، وبذلك حكمت القوات الفرنسية على سكان المنطقة بالجوع، بالمقابل كان رد الريفيين سريعاً ففي نيسان عام 1925 هاجموا خط التحصينات الفرنسية واخترقوه واقتربوا من مدينة تازا فساد الذعر بين الفرنسيين في مدينة مراكش، وطلب الجنرال ليوتي تعزيزات واضطرت الحكومة الفرنسية إلى عزله وتعيين الجنرال بيتان، في الحقيقة لم يكن الاستعداد الحربي الفرنسي قوياً وكانت حملة الحزب الشيوعي الفرنسي ضد الحرب قوية أيضاً، لذلك اتجهت فرنسا نحو التحالف مع إسبانيا،وفي شهر حزيران عام 1925 عقد مؤتمر فرنسي– إسباني وقع مندوبوه اتفاقية باجراء عمليات منسقة وحصار مشترك لمنطقة الريف حيث ثورة الخطابي ضد إسبانيا (20).

وبدأت القوات الفرنسية والإسبانية في هجومها المشترك على جمهورية الريف في 9 أيلول عام 1925، فقد قام الأسبان بإنزال في خليج الحسيمة واستولوا على عاصمة الريف مدينة اجدير بينما تابع الجيش الفرنسي زحفه إلى الأمام، وأمام تقدم القوات الفرنسية

والإسبانية طلب الخطابي الشروع بإجراء مفاوضات بشرط الاعتراف باستقلال الريف ،ولكن القوات الحليفة رفضت هذا العرض لأنها بدأت تشعر أن نصرها على الخطابي بدأ يلوح بالأفق، وقد اقتضى النصر على ثورة الخطابي ثلاثة مارشالات وأربعين جنرالاً ونصف مليون من الجنود الفرنسيين والأسبان (21).

وكما ذكرنا طلب الخطابي بعد هزيمته الدخول بمفاوضات للاعتراف بزعامته على جمهورية الريف، ووَسَّطَ لهذا الغرض بريطانيا حيث طلب من مراسل جريدة التايمز اللندنية بولتر هاريس التدخل، وحَمَّلَه شروطاً بأنه مستعد أن يقبل من فرنسا وإسبانيا أي شروط توافق بريطانيا عليها، ولكن بريطانيا أبلغته بدورها بعدم قبولها هذه الوساطة لذلك شعر الخطابي بالألم واضطر عندما فقد الأمل إلى الاستسلام في 27 أيار عام 1926 (22).

وكان ليوتي قد استقال في 26 أيلول عام 1925 وخلفه مندوب عام على المغرب تيودور ستيغ وهو أحد رؤساء الوزارة الفرنسية السابقين وحاكم الجزائر العام، وبموجب مؤتمر باريس الذي عقد في 14 حزيران عام 1926 ابعد الأمير الخطابي ومعه خمسة وعشرون شخصية من أقاربه إلى جزيرة ريونيون في المحيط الهادي ولم يسمح له بالعودة حتى عام 1947، وعند عودته إلى فرنسا طلب اللجوء إلى مصر وتوفي فيها عام 1963 (23).

ثالثاً – المقاومة السياسية المغربية

يمكننا أن نقسم الحركة الوطنية في **الفترة السياسية إلى مرحلتين :**

1– مرحلة الإعداد وتمتد بين عامي 1920 –1930

تنقسم هذه المرحلة بدورها إلى مرحلتين تنتهي الأولى منها بنهاية عصر الجنرال ليوتي وحرب الريف عام 1926، وفيها انتهت عناصر التخمر لدى الشبيبة المغربية، وترجمت في المرحلة الثانية الممتدة بين 1926و1930 إلى محاولات أولية لعمل وطني متفوق في التنظيم والأهداف، وتنتهي مرحلة الإعداد في 16 أيار عام 1930 بإصدار الظهير البربري الذي دشن رسمياً ميلاد الحركة الوطنية المغربية رسمياً.

بالإضافة إلى ذلك فأن هناك عدة عوامل أثرت في الحركة الوطنية السياسية المغربية وأعطتها دفعاً قوياً في هذه المرحلة حتى صدور الظهير البربري الذي كان بمثابة الميلاد الرسمي للحركة الوطنية، ويمكننا أن نوجز هذه **العوامل بالنقاط الرئيسية التالية:**

1- انتصار فرنسا – إلى جانب الحلفاء- في الحرب الكونية الأولى وما أفرزته هذه الحرب من أفكار واتجاهات عمت مختلف مناطق العالم وهددت سياسة التسلط الاستعماري، وعمت شعارات مطالبة الشعوب بحق تقرير مصيرها.

2- تدفق المهاجرين الفرنسيين إلى المغرب العربي، واحتكاك المغاربة بهؤلاء في الجيش والمعامل في فرنسا، وحرية الصحافة التي نبهت إلى الشعوب المضطهدة إلى حقها في تقرير مصيرها.

3- ذهاب الجنود المغاربة إلى فرنسا ومحاربتهم إلى جانب الفرنسيين والأوروبيين ضد الألمان في الحرب الأولى، وعمل قسم كبير من المغاربة في المصانع الفرنسية خاصة وتعلموا اللغة الفرنسية وأطلعوا على الصحف، وعادوا إلى بلادهم يحملون أفكاراً جديدة (24).

4- تأثر المغاربة بحملات الصحافة العالمية والعربية التي دعمت الخطابي في نضاله ضد الاستعمار، وعلى الرغم من منع سلطات الاحتلال هذه الصحف من الوصول إلى المغرب إلا أن المغاربة حصلوا على بعضها بطرقهم الخاصة.

5- انتقال أفكار الجامعة العربية إلى المغرب العربي عن طريق الأمير شكيب أرسلان الذي عكف على التثقيف السياسي لعدد من الزعماء المغاربة الشباب الذين كانوا يدرسون في أوروبا مثل: محمد حسن الوزاني واحمد بلفريج.

6- انتقال الأفكار الإصلاحية الإسلامية إلى المغرب التي نادى بها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدو وتلاميذهم ، وبدأت تأخذ دورها في تحريك الشباب في المغرب بين 1926-1930.

7- انتقال روح النهضة العربية إلى المغرب عن طريق الكتب والصحف والطلاب الذين درسوا في مصر وسورية أو عن طريق الحج (25).

8- تخرج أول الدفعات من المدارس الفرنسية التي أنشاها الفرنسيون في المغرب وكان هؤلاء مزودين بثقافة حديثة وردود فعل وطنية، حيث اعتبر البعض أن نشوء الحركة الوطنية المغربية كان بتخريج أول دفعة من هذه المدارس (26). فالمدارس الفرنسية التي بناها الفرنسيون للمغاربة كانت تزود الطلاب بكتب ثقافية تمجد فرنسا وتاريخها وتفخر

بماضيها وحاضرها لتغرس في نفوس الطلاب حب فرنسا واحترامها، وأيضاً الحديث عن مبادئ الثورة الفرنسية– الذي كان يلقى في هذه المدارس– في الحرية والمساواة وحقوق الإنسان قد نبه الطلاب وجعلهم يتساءلون لماذا لم تطبق فرنسا هذه المبادئ على الشعوب التي تحتلها وخاصة المغاربة؟ كما كانت الكتب تتحدث عن المعارك التي انتصر بها الفرنسيون وخاصة معركة بواتتيه 732م، وتبرز دور قائدها شارل مارتل الذي انتصر – حسب تعبير الفرنسيين– على العصابات المتوحشة –يقصد المغاربة، إن هذه الكتب والحديث عن الأفكار الفرنسية ولدت لدى الطلاب المغاربة ردة فعل عكسية فبدؤوا يتحدثون عن امة مغربية ويبحثون في كتب تاريخهم عن بطولات أجدادهم كما يفعل الفرنسيون، وبدؤوا بالحديث عن عظمة المغرب قبل الحماية الفرنسية التي لم تجلب لهم سوى الشر (27). ومن هنا بدأت ولادة الشعور بالقومية المغربية أمام إصرار الفرنسيين على تأكيد قوميتهم.

ولعل أول مظهر اتخذته حركة المغرب الوطنية في العشرينيات من القرن العشرين كان دينياً لأن الحريات العامة التي تستطيع الأحزاب أن تعبر عن أرائها فيها كانت معطلة، وبما أن معاهدة الحماية كانت تتضمن تعهد فرنسا الرسمي باحترام الدين الإسلامي وتسهيل ممارسته، فلهذا السبب اتخذت الحركة الوطنية طابعاً دينياً. وبدأت الحركة الوطنية بمظهر سلفي موجه ضد الطرق الصوفية، وكان لها في إطار شكلها الديني مضمون سياسي .(28)

وكان للجامعة الإسلامية تأثيراً هاماً أدى إلى ولادة جمعية سرية في فاس برئاسة علال الفاسي، وكان هدف هذه الجمعية سياسياً بحتاً على الرغم من طابعها الديني(29).

وتقرر في اجتماع الجمعية السرية تأسيس حركة سرية غايتها النهوض بالمغرب عن طريق توضيح الإسلام الصحيح الخالص من الشوائب، والتقى الفاسي بأحمد بلفريج وهو أحد الطلاب المغاربة من الرباط، ولكنه مزود بثقافة عصرية تلقاها في مدرسة الجنرال غورو الثانوية في الرباط، وأسس أحمد بلفريج حلقة فكرية من زملائه المثقفين وشكلوا جمعية أطلقوا عليها اسم" أصدقاء الحق" وهو اسمها الظاهري، وكانوا يتسترون بهذا الاسم لإخفاء مناقشاتهم السياسية حول مستقبل البلاد أما اسمها السري فهو "العصبة المغربية" وكانت

أكثر عصرية من جمعية فاس وتهتم بالسياسة أكثر من الدين (30). وكان أعضاء الجمعيتين –جمعية فاس والعصبة المغربية – من سكان المدن ولا يعرفون إلا القليل عن حياة الريف، وينتمون إلى وسط برجوازي من النخبة (31). وكانت الانطلاقة الأولى لهاتين الجمعيتين عام 1927 حيث تعرف أعضاؤها بعضهم على بعض، وكونوا تنظيماً مشتركاً وبدؤوا العمل وكانت أحداهما تكمل الأخرى، فجمعية فاس تهدف إلى بعث الإسلام الصحيح والتمسك بفضائله التي ساعدت المسلمين الأوائل على التقدم السياسي والحضاري، أما العصبة المغربية فكانت تهدف إلى إحداث الإصلاح والديمقراطية في البلاد، فالأولى لم تكن متنكرة للمدنية الحديثة ولا الثانية متنكرة للدين الصحيح، ولم تجد الجمعيتان الوقت المناسب والوسيلة للانتقال من الشعارات إلى التطبيق، ولكن إصدار الظهير البربري في 16 أيار عام 1930 منحهم الفرصة المناسبة للانطلاق والعمل.

أ- الظهير البربري الذي أصدرته فرنسا في أيار 1930

الأسباب التي دعت فرنسا إلى إصدار هذا الظهير العنصري:

يمكننا أن نلخص هذه الأسباب الاستعمارية التي أرادت فيها فرنسا تمزيق المجتمع المغربي بين بربر وعرب في النقاط الرئيسية التالية:

1- ترسيخ الاحتلال الفرنسي بالمغرب عن طريق تمزيق وحدته بالفصل بين البربر والعرب.

2- رغبة خلفاء الحاكم الفرنسي ليوتي في فرض الإدارة الفرنسية المباشرة في جميع مجالات الحياة في المغرب.

3- مقاومة سكان المغرب للسياسة الاستعمارية الفرنسية في جميع أنحاء البلاد سواء في الأرياف أم في المدن.

4- محاولة السلطات الفرنسية سلب سيادة المخزن على بلاد البربر التي كانت تديرها مصلحة الشؤون الأهلية (32).

وقد أوضح علال الفاسي هدف هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية بإصدارها هذا الظهير بقوله: ".... الحقيقة إن السياسة البربرية هي أخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسي للقضاء على مقومات المغرب العربي وإدماجه في حظيرة العائلة الفرنسية "(33).

إن إجراءات مدير الشؤون الأهلية لم تهدِئ الوضع فقد استمرت الاحتجاجات والتجمعات ضد الظهير، واحتشد الناس في المجلس البلدي في مدينة فاس بناء على دعوة الشباب الوطني، وقاموا بانتخاب وفد مؤلف من أربعة وعشرين عضواً يمثلون مختلف الأوساط الشعبية من العلماء والأعيان والصناع والفلاحين والشباب، واختار الوفد لجنة لوضع المطالب التي ستقدم للسلطات الفرنسية فيما يتعلق بسياستها البربرية ويمكننا أن **نجمل هذه المطالب بالنقاط التالية :**

1- إلغاء ظهير 16 أيار 1930 وجميع المراسيم والقرارات التي اتخذتها السلطات الفرنسية على أثره.

2- تشكيل قضاء موحد لجميع المغاربة.

3- ربط جميع الموظفين العاملين في المؤسسات الدينية والمؤسسات المدنية بسلطة السلطان المغربي.

4- لا يوجد في المغرب دين قومي سوى دين الإسلام ودين اليهودية.

5- منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف الفرنسية من استعمال وسائل التبشير.

6- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد ولذلك يجب أن تكون لغة التدريس(34).

من جانبها سمحت المقيمية الفرنسية العامة لعدد من أعضاء الوفد –بعد استبعاد الشباب – بمقابلة السلطان في الرباط، ولكنها اعتقلت عدداً من أعضاء الوفد لدى عودتهم ومنهم علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، وكان رد الفعل الشعبي المغربي على الاعتقال قوياً حيث عمت المظاهرات في فاس واستمرت لمدة عشرة أيام حدث خلالها صدامات دامية بين القوات الفرنسية والأهالي، احتل خلالها الجيش الفرنسي القرويين ومساجد المدينة الكبرى وشوارعها، بالإضافة إلى ذلك قامت السلطات الفرنسية باعتقال عدد من الزعماء الوطنيين ونفت عدداً أخر منهم إلى تازا، وبعد شهرين من هذه الأحداث زار رئيس الجمهورية الفرنسية المغرب لتهدئة الخواطر وأمر بإطلاق سراح المعتقلين، وعلى الرغم من أن الهدوء الحذر ساد البلاد اعتبر الوطنيون يوم 16 أيار من كل عام يوم حداد وطني وصلاة وصوم، وبقي هؤلاء الوطنيون على صلة مع الجماهير لزيادة الضغط على سلطات الاحتلال الفرنسي لإجبارها على تلبية مطالبهم المتمثلة في إلغاء الظهير البربري (35).

2- الحركة الوطنية المغربية في مرحلة التنظيم والعمل 1930-1939

نضجت الحركة الوطنية المغربية في هذه الفترة وبدأت بوضع الخطط وبرامج العمل في نضالها السياسي، واستفادت من الظروف الدولية والداخلية والإقليمية، وكان قادتها الشباب قد أكملوا دراستهم وفرغوا كل وقتهم لنضالهم السياسي. بالمقابل، استطاعت الإدارة الفرنسية أن توطد أقدامها في المغرب وذلك بالاعتماد على القواد وزعماء الطرق الصوفية التي حاربتها هذه الحركة منذ بدايات تأسيسها الأمر الذي عمق الفجوة بين الإدارة الفرنسية وزعماء الحركة الوطنية، بالإضافة إلى ذلك ازداد عدد المستوطنين الأوروبيين وبدؤوا يسعون للسيطرة على أهم موارد البلاد، وفرضوا نفوذهم على جهاز الحماية الفرنسية محاولين تسخيره لخدمة مصالحهم، وبدا لهم بأن المغرب العربي حكومة وشعباً ملك لهم (36). وحارب المستوطنون هؤلاء الشباب الوطنيين في كل ما يتقدمون من مطالب عادلة إلى سلطات الحماية واعتبروا ذلك يمس امتيازاتهم وحقوقهم، وطالبوا بالضرب بيد من حديد على ما أسموهم مثيري الشغب، لذلك عم الاستياء من المستوطنين وحاميهم ليس فقط في المدن المغربية بل جميع أنحاء المغرب، ومن جانب أخر تأثر الاقتصاد المغربي بالأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك، كما تأثرت الصناعة الوطنية بمنافسة الصناعة الحديثة التي أسسها المستوطنون في المغرب، وبمنافسة البضائع الأجنبية التي سمحت السلطات الفرنسية بدخولها إلى المغرب لضرب اقتصاده، في الواقع، إن ما تعرضت له الصناعة والتجارة في المدن انعكس على ضعف القدرة الشرائية للفلاحين في الريف لأن هؤلاء سلبت أراضيهم من قبل المستوطنين، وصودرت لحساب القواد وزعماء الطرق الصوفية عملاء الإدارة الفرنسية، وكذلك بسبب المواسم الزراعية السيئة وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية، وانتشرت البطالة بعد توقف الأعمال الحرفية، وساءت أحوال الطبقة العاملة في ضواحي المدن وانتقل الفلاحون بعد مصادرة أراضيهم إلى المدن يبحثون عن عمل. إن كل هذه الظروف الداخلية والسياسة الاستعمارية أعطت دعماً عميقاً للحركة الوطنية المغربية التي اتخذت منها حقائق لكتابة عرائض وتنظيم مظاهرات وطلب لقاء مع مسؤولين لشرح أحوال ما ألت إليه البلاد والعباد من الفقر وعدم السماع إلى مطالب الشعب (37). وكانت فاس أكثر المدن المغربية تضرراً بسبب نقل المركز التجاري إلى الدار البيضاء – بنت الحماية- التي ازدادت أهميتها

مقارنة بفاس لذا اتجهت فاس لدعم الحركة الوطنية المغربية وتأييدها، كما ساهم الفرنسيون في دعم الحركة الوطنية –بطريق غير مباشرة عندما قضوا على بلاد السيبة ومدوا طرق المواصلات إليها حيث وضع حد لانعزال هذه القبائل– كما أن اختلاط المغاربة من مناطق وقبائل مختلفة في المناجم والمعامل ساعد على تكوين شعور بتضامن من نوع جديد أسمى من التضامن القبلي أو الإقليمي السابقين، بالإضافة إلى هذه العوامل الداخلية لا بد لنا أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية، إذ إن الوطنيين وهم يضعون برنامج عملهم أخذوا بعين الاعتبار هذه العوامل مثل تأثير شكيب أرسلان كما ذكرنا سابقاً المقيم في سويسرا وكان يوجه أفكار الشباب في أنحاء العالم العربي ويثير حماسهم، ويرسم لهم طريق العمل بدقة، ويزودهم بعقائد القومية العربية الجديدة ومنهم الشباب المغربي الذين التقى فيهم (38).

وأكمل في هذه الفترة أيضاً الشباب المغربي قادة الحركة الوطنية دراستهم، فتخرج الفاسي من القرويين وعمل محاضراً ودرس السيرة النبوية، كما تخرج بلفريج والوزاني وحصلوا على شهاداتهم من باريس، واكتسب الجميع ثقة كبيرة من نجاح خطة العمل ضد الظهير البربري، وتجاوب الجماهير معهم واتخذوا من ذلك درساً تاريخياً مستقبلياً من أن الجماهير ستلتف حولهم في مطالبهم المشروعة، كما اكتسبوا خبرات من احتكاكهم بأوساط فرنسية وعربية سياسية، بالإضافة إلى ذلك احتك عدد من الزعماء المغاربة بممثلي المنظمات الوطنية لشمال أفريقيا في باريس، وعملوا مع الجزائريين والتونسيين في صفوف جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين وكان من أبرز أعضائها أحمد بلفريج ومحمد الفاسي والتي تأسست عام 1927، وازداد نشاط هذه الجمعية منذ عام 1931 ، ودعت إلى عقد مؤتمرات سنوية في عواصم شمال أفريقيا، وبدأت تروج لفكرة أمة شمال أفريقيا، وكانت كتابات توفيق المدني – السياسي التونسي الجزائري المشهور ومؤرخ جمعية العلماء المسلمين في الجزائر– حول المرابطين والموحدين وعبد المؤمن مما أعطاها زخماً لتحقيق هذه الفكرة، كما اهتمت هذه الجمعية – بالإضافة لتحسين أحوال الطلاب المغاربة في فرنسا– بتوحيد العمل بين المنظمات السياسية للبلدان الثلاثة: المغرب والجزائر وتونس والاهتمام باللغة والتاريخ العربي في مناهج التدريس.

واتصل زعماء الحركة الوطنية المغربية بالمنظمات الفرنسية اليسارية وخاصة الحزب الشيوعي، واستفادوا من خبراتهم التنظيمية وأساليبهم في شحذ الجماهير حولهم (39). فكل هذه الإرهاصات التي شهدتها المغرب في هذه المرحلة دفعت الشعب للالتفاف حول الوطنيين وقيام هؤلاء بتنظيم عملهم بشكل أكبر وأكثر تنسيقاً، كما سعى الوطنيون لإطلاع الرأي العام المغربي والفرنسي عما يجري في المغرب من ممارسات عدائية من قبل المستوطنين وسلطات الحماية على حد سواء، وأخذوا على عاتقهم أعباء المقاومة السياسية وانتقاد سياسة الحماية والعمل على إصلاح وتحسين شؤون العباد في المغرب، وفي عام 1932 ازداد عدد مؤيدي الحركة الوطنية المغربية إلى الحد الذي مكنها من إصدار مجلة باللغة الفرنسية تحمل اسم المغرب(Meghreb) قام بتحريرها أحمد بلفريج ونالت دعم القوى اليسارية الفرنسية(40).

3- كتلة العمل المغربي

في الوقت الذي كان فيه أحمد بلفريج ومحمد حسن الوزاني يعملان في فرنسا لإثارة اهتمام الرأي العام الفرنسي عن التجاوزات التي تقوم بها المقيمية الفرنسية في المغرب والمستوطنون الأوروبيون في أوائل الثلاثينيات وذلك لكسب المزيد من المؤيدين للقضية المغربية، كان علال الفاسي وزملاؤه يعملون في المغرب، حيث وزعوا النشرات وأذاعوا بين الجماهير الأغاني الوطنية، ونشروا عن البربر أبحاثاً تبين دورهم في الإسلام ومساهمتهم مع أخوانهم العرب في الفتوحات العربية الإسلامية سواء في شمال أفريقيا أو في القارة الأوربية وخاصة في إسبانيا وفرنسا، وكانوا ينظمون الاجتماعات في ذكرى الظهير البربري، ودعوا إلى مقاطعة البضائع الأجنبية التي يتاجر بها الفرنسيون كالدخان والشاي والسكر، كما اهتم الوطنيون بالجمعيات الطلابية (41). وقرر الوطنيون تأسيس جريدة في المغرب، ولما كانت سلطات الحماية لا تسمح بتأسيس جريدة عربية –نلاحظ هنا مدى عنصرية الاستعمار– فقد اتفقوا مع أحد الفرنسيين واسمه جورج هريز على أخذ امتياز باسمه، وتمت الموافقة على الجريدة التي أطلقوا عليها اسم" عمل الشعب " كانت تصدر بشكل أسبوعي باللغة الفرنسية اعتباراً من آب عام 1933، وأشرف على تحريرها الزعماء الشباب الوطني المغربي وعلى رأسهم محمد حسن الوزاني، ولكن سرعان ما اصطدم زعماء

تحريرها بالمدير الفرنسي الأمر الذي أدى إلى حجز الجريدة، فأصدرها الوطنيون مؤقتاً باسم " إرادة الشعب " في 8 كانون الأول عام 1933، واعترض الوزاني على قرار حجز جريدة عمل الشعب، وأصدرت محكمة استئناف الرباط حكماً بإلغاء الحجز وعادت صحيفة عمل الشعب للظهور في 16 آذار عام 1934 ، حيث وجهت جريدة عمل الشعب انتقادات لاذعة لعمل الإدارة الفرنسية وبعض الموظفين من الفرنسيين والمغاربة، وكتب فيها أحد زعماء الحركة الوطنية عمر عبد الجليل مقالات يصف فيها أوضاع الفلاحين المغاربة المأساوي، وعدم تقديم العون لهم من قبل السلطات الفرنسية الحاكمة، وطالب بتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وكان أهم عمل قامت به هذه الجريدة محاولتها كسب السلطان إلى جانب الحركة الوطنية بعد أن سعت سلطات الحماية إلى زرع الفتنة بينه وبين الوطنيين، وسنروي إحدى الحوادث للدلال على مكر السلطات الفرنسية ومحاولتها إبعاد السلطان عن الزعماء الوطنيين، ففي آب عام 1933 وبينما كان علال الفاسي في طنجة أبلغه أحد زملائه بأن هناك برقية وردت من باريس تأمر بالقبض عليه، ولكن زملاءه طلبوا منه السفر إلى باريس ريثما تنجلي الأمور، واستغلت سلطات الحماية هذه الحادثة وأبلغت السلطان بأن الفاسي ذهب إلى باريس كمبعوث للوطنيين لإقناع الحكومة الفرنسية بإعادة مولاي عبد الحفيظ إلى الحكم(42). وكرد فعل مباشر على تصرف السلطات الفرنسية سارعت لجنة تحرير عمل الشعب إلى إظهار تعلقها بالسلطان، فقررت تأسيس عيد العرش في 18 تشرين الثاني، كما منحت ابنه البكر مولاي الحسن الثاني الملقب بأمير الأطلس منصب ولي العهد، واستبدلت كلمة السلطان بكلمة ملك والتي كانت تبدو لهم أكثر عصرية من كلمة سلطان(43).

لقيت المبادرة التي طرحتها لجنة تحرير جريدة عمل الشعب نجاحاً كبيراً، فقد تشكلت في المدن الرئيسية مثل: فاس، مراكش، الرباط، مكناس وطنجة في تشرين الثاني عام 1933 لجان تنظيم عيد العرش، كما تشكلت لجنة مركزية في الرباط لهذا العيد من مندوبين عن مختلف اللجان المحلية في المدن، ولإحراج السلطات الفرنسية وتجنب معارضتها عرضت اللجنة على المقيم العام ورئيس الوزراء المغربي رئاستها الشرفية، واحتفل الشعب المغربي في 18 تشرين الثاني من عام 1933 بعيد العرش، فزينت الأحياء الشعبية،

وعزفت الموسيقى ووزع الشاي، فأرسل الوزاني باسم جريدة عمل الشعب برقية تهنئة إلى السلطان، كما حذا علماء القرويين واتحادات الخريجين وطلاب جامعة القرويين، واضطرت السلطات الاستعمارية الفرنسية أمام هذا الحماس أن تقرر يوم 18 تشرين الثاني عيداً رسمياً للعرش. جاء رد فعل الملك على هذا التكريم والحماس الشعبي غير المسبوق سريعاً فقد وجه الدعوة للفاسي بعد عودته من فرنسا إلى مقابلته وهذه المرة الأولى التي يحظى فيها زعيم وطني بمقابلة الملك، إن هذه المبادرة من قبل الملك أعطت زخماً ودعماً معنوياً على الأقل للحركة الوطنية المغربية، ورأى الفاسي أن الهدف من هذه المقابلةهي تكذيب الملك للسلطات الاستعمارية الفرنسية عما روجوه منثورة الوطنيين عليه وعدم رضاه عنهم، على أية حال تمت المقابلة بين الفاسي والملك محمد الخامس وبعد استماع الملك من الفاسي عن أهداف الوطنيين أعلن أنه راضٍ كل الرضا عن كل ما من شأنه أن يساعد في تقدم البلاد المغربية وازدهارها(44). في الواقع، كانت النتائج التي حصلت عليها الكتلة الوطنية بمبادرة لجنة تحرير جريدة عمل الشعب كبيرة جداً على المستويين الرسمي والشعبي، كان أولها وأقواها زيارة الملك في 8 أيار عام 1934 لفاس لتوثيق الروابط بين الشعب والملك، ولتوسيع عمل الشعب الرسمي والشعبي، وبمناسبة هذه الزيارة عمل القيمون على جريدة عمل الشعب على إعطائها مظهراً احتفالياً كبيراً، وأشرفت على تزيين مدينة فاس وحشد الشعب وإقامة الزينات على أقواس النصر ورفع الرايات المغربية، كما تلا علال الفاسي نشيد الملك الذي نظمه، وأصدرت جريدة عمل الشعب عدداً خاصاً يتحدث عن هذه الزيارة ومزيناً بصورة الملك وولي عهده ابنه الحسن الثاني، وتبعت لجنة تحرير الجريدة الملك بسيارة خاصة، ولدى مرور سيارة الملك هتفت الجماهير: يحيا الملك، يحيا سيدي محمد ، يحيا الإسلام، تسقط فرنسا فليحررنا سيدنا فليساعدنا السلطان(45)، وبلغ حماس الجماهير إلى درجة التفافها حول الملك وإبعاد حراسه عنه، من جهته أمر الملك حراسه بعدم التعرض إلى الجماهير وتركها تعبر عن مشاعرها وعواطف ولائها، وكان الملك متأثراً بهذا الحماس لأنه أول نزول له إلى الشارع وأول احتكاك له مع الشباب الوطني الذي ينتمي شخصياً إلى نفس جيله، ويقول لوتورنو (Le Tourneau): " ذاق الملك لأول مرة شعبية كانت موجهه ليس إلى الشريف المتمتع بالبركة أياً كان اسمه ولكن إلى الشاب محمد الخامس

سلطان الشباب كما اسماه الوطنيون، ولكن لم تكن لديه آنذاك ثقة كافية بنفسه لينحاز بصورة مكشوفة إلى جانب الوطنيين، ولكنه اتخذ من اللحظة الأولى موقفاً عاطفياً دون أن يظهره(46). أقلق هذا الاستقبال الحماسي للملك في فاس بحضور زعماء الحركة الوطنية المغربية، وإظهار الملك تعاطفاً معهم، السلطات الفرنسية التي أوعزت إلى نائب المقيم العام في 9 أيار 1934– أي اليوم الثاني للقاء الملك المغربي مع شعبه– لعقد اجتماع ضم كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين **وصدر عن هذا الاجتماع عدة قرارات منها :**

1– الطلب من السلطان القيام باعتقال جميع الزعماء الوطنيين.

2– الامتناع عن أداء صلاة الجمعة في جامع القرويين.

3– السماح له بالصلاة في مسجد القصر والسماح أيضاً لحرس فرنسي بالقيام بحراسته.

ولكن الملك رفض هذه المطالب وفضل الذهاب من فاس إلى الرباط صبيحة العاشر من أيار عام 1934، وعلى الفور استغلت السلطات الفرنسية وأعلنت بياناً عن لسان السلطان أنه غادر فاس لأنه اصطدم بمثيري الشغب من الشعب الذي استنكره وما أبدوه من عواطف معادية لفرنسا والتي لم يرغب عنها السلطان صديق فرنسا، ولكن الملك سرعان ما كذب هذا البيان الفرنسي وعلى الفور استدعى عدداً من الزعماء الوطنيين إلى الرباط، وابلغهم أن سبب خروجه من مدينة فاس كان شفقة على الشعب من أن تمتد إليه يد المستعمر، ولم يخرج غاضباً بل على العكس كان مسروراً من استقبال الشعب الحماسي له (47)، جاء تصرف سلطات الحماية العدواني سريعاً فأمرت على الفور بإغلاق جريدة عمل الشعب، ولم تكتف بذلك بل منعت الصحف العربية التي تصدر في المنطقة الإسبانية من دخول القسم الذي تحتله فرنسا من المغرب، وذلك لتحرم الوطنيين من وسائل دعاية وإعلان وعمل أثبتت فاعليتها لدى الشعب وحركت الشارع المغربي ضد السلطات المحتلة. في الحقيقة، كان تعطيل جريدة عمل الشعب صفعة كبيرة للحركة الوطنية لأنه كان لها دور أساسي فيها، على الرغم من أنها تصدر باللغة الفرنسية التي لا يفهمها الغالبية العظمى من الشعب المغربي، وكانت لجنة تحريرها نواة المنظمة السياسية التي قامت بعد تعطيل الجريدة وهي " كتلة العمل الشعبي" وكان تأثيرها في الشبيبة المغربية التي ستكون الكوادر في التنظيم السياسي(48)، كذلك لم يبقِ تعطيل الجريدة لجنة تحريرها دون عمل ففي نفس العام قررت

اللجنة وضع مشروع إصلاحات مغربي تقدمت به إلى سلطات الاحتلال داحضة بذلك اتهامات الصحافة الفرنسية للوطنيين بإثارة الاضطراب من أجل أشياء لا يستطيعون تحديدها، وبجملة واحدة كانت كتلة العمل الوطني المغربية أول تنظيم سياسي للبرجوازية الوطنية ظهر عام 1934، وساهم فيها عدد من أبناء البرجوازية المغربية والمثقفين في المغرب ،ووضعت برنامج مطالب الشعب المغربي ، وكان البرنامج يتضمن عدة نقاط منها إلغاء الحماية مع توسيع صلاحيات ووظائف جهاز السلطنة لدرجة كبيرة، كما طالبوا بالتوحيد الإداري والحقوقي للمغرب وبمساهمة المغاربة في إدارة البلاد(49).

4- مشروع الإصلاحات المقترح من الكتلة الوطنية المغربية 1934-1936

لم يقضِ تعطيل جريدة عمل الشعب-كما ذكرنا سابقاً- على متابعة زعماء الكتلة الوطنية المغربية لنضالهم السياسي حيث كان هؤلاء الزعماء واقعيين وقادرين على التكيف مع الأحداث، وكان هذا بشهادة سلطات الحماية الفرنسية، وبلغت مهارتهم بأنهم نجحوا في وضع مشروع إصلاحات يتضمن دراسة حقيقية للحماية الفرنسية، وقاموا بتحرير المشروع باللغة العربية وطبعوه في القاهرة في أيلول عام 1934، ثم قاموا بترجمته للغة الفرنسية في نهاية تشرين الثاني من نفس العام، وبعد أن أصبح المشروع جاهزاً قاموا بتسليمه إلى السلطات المغربية والفرنسية في كانون الأول من العام نفسه(5)، وكان الزعماء الوطنيون العاملون في الجريدة مطلعين على صك الحماية وبعض أقوال المسؤولين الفرنسيين في المغرب مثل الجنرال ليوتي أول مقيم عام فرنسي في المغرب، وكانت الغاية من ذلك تنبيه السلطات الفرنسية بأن الحماية لا تعني مطلقاً الإدارة المباشرة للسياسة الداخلية والخارجية للمغرب، كان هذا المشروع، في الواقع، الذي قدم للسلطات الفرنسية والسلطان في عامي 1934 و1936 يحتوي على مخطط مفصل للإصلاح يشمل كل نواحي الحياة المغربية(51).

ففي المقدمة – بين المشروع سياسة الحماية الفرنسية ونقدها نقداً موضوعياً وجاء فيها: إن السلطان كان يرى في الحماية أداة لوقف الدسائس والمكائد التي تقوم بها الدول الأجنبية من أجل خلق الفتنة وإثارة الشعب، وكان يرى فيها أيضاً سبيل الراحة والطمأنينة اللازمة لتدبير الملك وتحسين العمران ومساعدة من دولة قامت على تراث الثورة الفرنسية ومبادئ حقوق

الإنسان، الأمر الذي يساعد المغرب للعودة إلى الحياة النشيطة مع الاحتفاظ بشخصيته وفق الضمانات الدولية(52). كما ذكرت المقدمة أن هذا المشروع يأتي تعبيراً عما سبق من مطالب الشعب المغربي في مختلف المناسبات، وهي ستخلصه من العرائض والشكاوى الجزئية التي رفعها الشعب المغربي في أوقات مختلفة إلى السلطان وحكومته.

وتضمنت المطالب في هذا المشروع الإصلاحي خمسة عشر بنداً شملت جميع مظاهر الحياة هي التالية :

1- الإصلاحات السياسية 2- الحريات الشخصية العامة والحالة المدنية 3- الجنسية المغربية 4- الإصلاحات القضائية 5- الإصلاحات الاجتماعية 6-الأوقاف الإسلامية 7- الصحة العامة والإسعاف الاجتماعي 8- شؤون العمل 9- الإصلاحات الاقتصادية والمالية 10- النظام العقاري 11-الضرائب والأداءات 12- الاستعمار والفلاحة المغربية 13- الإصلاحات المتفرقة 14- اللغة العربية لغة رسمية للبلاد15- العلم المغربي والأعياد الرسمية والتشريعات(53). وحري بنا أن نقدم بشيء من التفصيل لبعض هذه الإصلاحات التي طالب بها الاقتراح لإعطاء صورة عن بعض النواحي الحياتية المهمة التي تهم المواطن والمسؤول على حد سواء.

أ- **المطالب السياسية:** تتمحور في اقتصار دور سلطات الحماية على المراقبة وتطوير الإدارة المغربية، وقيام الوزارات المغربية محل الإدارات الفنية الفرنسية على أن يساعد الوزراء المغاربة مستشارون فرنسيون، وإلغاء سياسة القواد الكبار واختيار الموظفين بالمسابقة العامة، كما اقترح المخطط تطبيق نصوص الحماية وإلغاء الإدارة المباشرة، والمساواة بين الموظفين المغاربة والفرنسيين، وتأسيس مجلس وطني من المسلمين واليهود، وإقامة مجالس بلدية حديثة وغرف اقتصادية، ويقتصر دور السلطات الفرنسية على النصح والإرشاد،كما طلب المشروع بالحريات الديمقراطية الأساسية كحرية الصحافة والاجتماع والتربية والتنقل داخل المغرب وخارجه والاعتراف باتحادات العمال الوطنية(54).

ب- المطالب القضائية : نص المشروع على نظام قضائي موحد في جميع أنحاء المغرب يتضمن محاكم شرعية للمسائل المدنية ومحاكم مخزنية للمسائل الجزائية، وإصدار الأحكام

وفق قانون مغربي مستوحى من الشرع الإسلامي، وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية في جميع المحاكم المغربية وفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وتقتصر المحاكم الفرنسية على دور المحاكم القنصلية كما كان قبل الحماية،وحضور مراقب فرنسي في المحاكم المخزنية وإعطاء استشارته فقط والعمل على إيجاد قضاء إداري في البلاد(55)، ويجب أن يكون التعيين للمناصب القضائية على أساس الكفاءة المهنية الحرة، ويكون هناك فصل بين السلطتين التنفيذية والإدارية من جهة وبينها وبين السلطات القضائية من جهة أخرى، وهي خطوة بسيطة كانت البلاد تنتظرها من العقد السادس من القرن التاسع عشر(56).

ج- المطالب الاقتصادية: طالب المشروع بإلغاء الاستيطان الرسمي- أي أن تنزع الحكومة ملكية الأراضي من المستوطنين الفرنسيين وإعادتها إلى الفلاحين المغاربة أصحابها الأصليين، كما عارضوا عملية استغلال الفرنسي للعامل الوطني المغربي سواء كانت واسطة الاستغلال سراً أو علناً، وطالبوا بإلغاء الربا وتوسيع الزراعة الحديثة المروية وحماية الفلاحين ضد أعمال التعسف وحماية الأملاك الجماعية(57).

أما صناعياً فطالب المشروع بحماية الصناعات الوطنية من منافسة المصنوعات الأجنبية، وتطوير الصناعة التقليدية المغربية إلى شكل حديث يؤمن احتياجات البلاد ويؤمن لها إمكانية التصدير نحو الخارج، كما طالب المشروع بتأميم الموارد الرئيسية ووسائل الإنتاج مثل: البترول، المناجم، السكك الحديدية، الطاقة، الكهرباء،الموانئ ومؤسسات القروض وكذلك استقلال البنك المغربي عن بنك باريس، أما من الناحية المالية، طالب المشروع بخفض الضرائب غير المباشرة وزيادة الرسوم الجمركية، وجباية الضرائب المباشرة بطرق مشروعة(58).

د- المطالب الاجتماعية : وتتناول التعليم والصحة والحبوس

أما في قطاع التعليم: فطالب المشروع بتوحيد المدارس في المغرب، بمعنى إلغاء مدارس البربر التي أنشئت لأسباب سياسية، وإيجاد المنح التعليمية للطلاب المغاربة للدراسة في فرنسا وأقطار الشرق الأوسط، وفتح مدارس لتدريب المعلمين مهنية وخاصة زراعية (59)، كما طالب المشروع بإنشاء وزارة للمعارف وإبقاء القرويين والمعاهد الدينية تحت

سلطة المجلس الأعلى للتعليم الديني، وإنشاء مجلس أعلى للمعارف، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً وتدرس فيه المواد التالية: القرآن واللغة العربية والديانة الإسلامية والتاريخ والجغرافية المغربية، وتوسيع التعليم الثانوي وتوحيد برامج التعليم الحديث لكل المغاربة المسلمين دون تمييز أرضي أو اجتماعي إشارة إلى مدارس البربر وأبناء الأعيان، وإنشاء بكالوريا مغربية، ومعاهد عالية مغربية تتيح للشباب دراسة الحقوق والآداب والطب والصيدلة في بلادهم، كما تضمن المشروع إصلاح التعليم الديني بمساعدة أساتذة من المشرق العربي، أما في مجال الصحة فقد طلب المشروع تطوير قطاع الصحة وفتح المستوصفات والمشافي وتطوير الإسعاف العام في جميع أنحاء المغرب والاستفادة من تطور العلوم الطبية في أوروبا ونقلها للمغرب العربي، وتدريب طلاب وإيفادهم إلى فرنسا لدراسة الطب وعودتهم للعمل في هذه المراكز الطبية، وكذلك الاستعانة بخبرات الأطباء الفرنسيين في مختلف الاختصاصات، وركز المشروع على إصدار قوانين اجتماعية تحقق المساواة بين العمال ذوي الاختصاصات الواحدة، وتحديد ساعات العمل بثماني ساعات مع راحة سنوية مأجورة على حساب رب العمل، ومكافحة البطالة والتعويض عن إصابات العمل ومنع تشغيل الأحداث(60). أما فيما يتعلق بالحبوس (الأوقاف) فطالب المشروع وضعها تحت هيئة خاصة للإشراف عليها وترميمها، وإعادة الأراضي التابعة لها والتي تعرضت لمصادرة من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي.

هـ- المطالب على صعيد الحريات العامة: طالب المشروع بحرية التعبير بوساطة كل الوسائل المشروعة، وإلغاء التحكيم القضائي والعقوبات البدنية كالجلد والأحكام غير المستمدة من نص قانوني، والاعتراف بحرمة المسكن والمراسلة، وحرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات بكل إشكالها بما فيها النقابات وحرية التنقل في جميع أنحاء السلطنة وذلك بإلغاء جوازات السفر داخل المغرب، كما طالب المشروع بإلغاء السياسة البربرية واعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية، واحترام العلم والنشيد الوطني المغربي(61). ونلاحظ إن هناك نقاطاً هامة وأساسية لم يطالب بها المشروع مثل الاستقلال وإنهاء الحماية وهي المطالب الرئيسية للحركة الوطنية المغربية، فكانت مطالب الوطنيين واقعية ومعتدلة وعدوا أن تحقيق هذه المطالب المشروعة التي ذكرناها هي خطوة هامة نحو الاستقلال، ومن جهة أخرى تعد

خطوة احترازية تقطع الطريق على المتطرفين الفرنسيين الذين سيتذرعون بطلب إلغاء الحماية ليلحوا على رفض النظر في المشروع كله، وكان لزعماء الحركة الوطنية بعد نظر حيث أدركوا أن الظروف الحالية غير ملائمة وأن الحركة الوطنية لا تزال في خطواتها الأولى مجردة من السلاح الفعال في الوقت الذي بلغ فيه الفرنسيون أوج قوتهم بإخضاعهم أخر مراكز المقاومة العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك رأت اللجنة في هذا المشروع إلغاء لدور فرنسا في الحياة السياسية المغربية الداخلية واقتصار دورها على المراقبة والمساعدة الفنية، وتستعيد الحكومة المغربية دورها الكامل في سياسة البلاد ويزود الشعب بأنظمة وأجهزة إدارية وقضائية وفنية، وهذا سيوفر بدوره للحركة الوطنية الحريات العامة الأساسية لتطوير نفسها وتنمية دورها الذي رأت فيه لجنة كتابة المشروع مكسباً خاصاً.

أما موقف الحكومة الفرنسية من هذا المشروع عندما تسلمته كان إصدار الأوامر للإقامة العامة في المغرب بضرورة دراسة المشروع وتزويدها بوجهة نظرها، وقد وزع المشروع على مختلف فروع الإدارة ،وصرح جيرار دان المستشار السابق للسلطان لعلال الفاسي: إن مطالبكم تشتمل ثلاثة أقسام :قسم يمكن تنفيذه الآن، وقسم يمكن تنفيذه بعد حين، أما القسم الثلث لا يمكن تنفيذه لأننا لا نريد الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسنا(62).

ولكن وكالعادة في حالة أي مشروع وتحت ضغط المستوطنين والموظفين الفرنسيين الذين رأوا إن هذه المطالب ضربة لمصالحهم امتنعت سلطات الاحتلال الفرنسي عن القيام بأي خطوة إيجابية، وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يلقَ أي استجابة من الحكومة الفرنسية أو من سلطاتها المحتلة للمغرب، إلا أنه كان البداية الحقيقية لدخول الكتلة الوطنية المغربية إلى المسرح السياسي كأول حزب سياسي مغربي، وتكونت الكتلة من: أعضاء لجنة تحرير عمل الشعب ومن الذين وضعوا ووقعوا مشروع الإصلاحات، وكان أعضاء الكتلة العشرة من مدن وأوساط وثقافات مختلفة وأبرزهم: علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني اللذان كانا يتنافسان على زعامة الكتلة(63). وخلال الفترة الواقعة بين تقديم المشروع وانتخابات عام 1936 التي أسفرت عن فوز الجبهة الشعبية الفرنسية، عملت اللجنة على تكوين

جماهير مؤيدة لها وحثت الشعب على إرسال برقيات التأييد لمشروعها، لأنه تبين للجنة أهمية الدعم الجماهيري لنضالهم السياسي وقد جاءتهم الفرصة المناسبة للخروج من عزلتهم وتكوين حزب سياسي منظم.

5- الحركة الوطنية المغربية بين عامي 1936-1937

لا يمكن للمغرب في هذه الأثناء أن يبقى معزولاً عن الأحداث التي تجري في فرنسا أو في المناطق التي تحتلها في العالم: ففي عام 1936 نجحت الجبهة الشعبية في الفوز بالانتخابات، ووقعت فرنسا في العام نفسه معاهدة مع السوريين، كذلك تركت ثورة فرانكو في منطقة الاحتلال الإسبانية في المغرب صدى قوياً. تركت هذه الأحداث أثراً إيجابياً في مسار الحركة الوطنية المغربية حيث استبشر الوطنيون المغاربة خيراً من نجاح الجبهة الشعبية التي تضم في الغالب أحزاب اليسار الذين يتعاطفون مع المغاربة، وكان لثورة فرانكو التي لقيت ترحيب فرنسيي شمال أفريقيا اليمينيين لها قد أعطى زعماء الجبهة الشعبية ذريعة إلى تقوية تفاهمهم مع الوطنيين المغاربة،وعلى الفور أرسل الشيوعيون والاشتراكيون في الجبهة الشعبية وفداً للتفاوض مع كتلة العمل المغربي في آب عام 1936 بعد أن حصلوا على ضمانات كافية من حكومة ليون بلوم رئيس حكومة الجبهة الشعبية على مساعدة الوفد الفرنسي في تحقيق ما يتفق عليه الوطنيون، بالمقابل كلف الوطنيون عمر عبد الجليل ومحمد حسن الوزاني بالاتصال بحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية لطرح وتنفيذ مشروع الإصلاحات، وحصل الوفد المغربي من سكرتير وزير الخارجية الفرنسية بيير فينوا على وعد بالاهتمام بالمسألة المغربية بعد الانتهاء من معالجة المسألة السورية(64). وبادرت فرنسا على الفور بعزل المقيم العام بيروتون المعروف عنه بكراهيته للوطنيين الذين تخوفوا من قضائه على الكتلة الوطنية كما قضى على حزب الدستور التونسي، وفي السابع عشر من كانون الأول تسلم الجنرال نوجيس مهامه كمقيم عام فرنسي في المغرب وباشر عهده بإعلان العفو العام والسماح بصدور الجرائد الوطنية، فاتحاً بذلك صفحة جديدة مع الوطنيين في المغرب، فاصدر محمد اليزيدي جريدة الأطلس باللغة العربية 1937، وفي نيسان من العام نفسه أعاد الوزاني إصدار جريدة عمل الشعب بوصفها جريدة أسبوعية للعمل الوطني المغربي، وصدرت أيضاً جرائد أخرى معتدلة مثل: " المغرب " في مدينة سلا

بإدارة سعيد حجي المؤيدة لكتلة علال الفاسي، وجريدة العمل بإدارة عبد اللطيف صبحي في الدار البيضاء، والوداد التي تميزت باعتدالها.

حاولت الكتلة الوطنية الاستفادة من جو التسامح النسبي الذي بدأه المقيم العام نوجيس، فقررت تنظيم حركتها على غرار الأحزاب السياسية، فعقدت اجتماعاً في فاس وقررت فتح مكاتب لها ووضع قانون أساسي للحزب، وكلف محمد الوزاني وعلال الفاسي بوضع مشروع القانون الذي أقره المؤتمر بكامل أعضائه، وبموجب هذا القانون تقرر انتخاب لجنة تباشر عملها بافتتاح المكاتب ريثما ينعقد المؤتمر العام(65)، أسفرت الانتخابات عن اختيار علال الفاسي رئيساً للكتلة الوطنية ومحمد الوزاني أميناً عاماً إلا إن الوزاني قدم استقالته من الكتلة وتم اختيار أحمد بلفريج بدلاً عنه في منصب الأمانة العامة، في حين بدأ الوزاني تجميع أنصاره باسم الكتلة القومية. وعلى الرغم من أن بيروتون كان من أنصار القوة والعنف إلا أن نوجيس – على الرغم من بداياته الحسنة مع الوطنيين– إلا أنهم كانوا يخشون منه لأنه كان عسكرياً وعمل في المغرب مع المقيم الأول ليوتي ثم أصبح مديراً لمكتب لوسيان سانت مهندس الظهير البربري في 16 أيار عام 1930، وقد سلمت الكتلة الوطنية المغربية نوجيس مطالبها منذ تعينه، وعلى الرغم من وعوده بأنه سيباشر تنفيذ مطالب الشعب المغربي لدى وصوله إلى المغرب لتسلم مهامه، إلا أنه –منذ وطأت أقدامه التراب المغربي– بدل أفكاره تحت تأثير مديرية الشؤون الأهلية في سلطة الحماية، فأعلن من فاس تنديده بالوطنيين وشبههم بالفراخ التي تريد مغادرة الأعشاش قبل أن تكتسي أجسامها بالريش والأجنحة فيكون حظها السقوط والانكسار(66). وعلى الجانب الأخر من الساحة المغربية في منطقة الاحتلال الإسبانية كان فرانكو قد وعد الوطنيين المغاربة بالاستقلال الذاتي بعد انتصاره، ولطمأنتهم سمح لهم بفتح المدارس الحرة، وسمح لهم أيضاً بحرية الكتابة في الصحافة وعين أحد زعمائهم وهو عبد الخالق الطريس وزيراً للحبوس، في الوقت الذي كان فيه أعضاء كتلة العمل الوطني المغربية في القسم الفرنسي المحتل مبعدين عن أية وظيفة عامة(67). وفي 19 تشرين الأول عام 1936 طلب أعضاء الوفد المغربي المؤلف من محمد الوزاني وعمر عبد الجليل مقابلة سكرتير وزير الخارجية الفرنسية فينوا لتقديم المطالب المغربية لافتين انتباهه إلى ما تفعله السلطات الإسبانية تجاه زعماء

الحركة الوطنية من تحقيق مطالب وحرية صحافة وتأسيس جمعيات، فكانت رد فعل فينوا أنه طرد الوفد الذي عاد بعد عشرة أيام دون استطاعته تحقيق أي شيء من مشروع مطالب الشعب المغربي(68).

بالمقابل، وبالتزامن مع طرد الوفد المغربي استأنفت الكتلة المغربية أعمالها لعدم ثقتها- على ما يبدو - بالوعود الفرنسية فاجتمعت في شهر تشرين الأول عام 1936 برئاسة علال الفاسي **وأقرت ما يلي :**

1- مطالب مستجعلة تؤكد ما جاء في مشروع الإصلاحات السابق.

2- السماح بالحريات العامة.

3- تنظيم اجتماعات شعبية للحصول على تأييد الجماهير لمطالب الكتلة المغربية.

وبدأت الكتلة سلسلة من الاجتماعات الأول في فاس 2 تشرين الثاني عام 1936 والثاني في سلا في 6 تشرين الثاني من العام نفسه، وتقرر عقد اجتماع في الدار البيضاء في 17 تشرين الثاني، وكان رد سلطات الحماية الفرنسية سريعاً وعنيفاً حيث منعت المهرجانات والاجتماعات وأمرت باعتقال الوزاني والفاسي ومحمد اليزيدي، فعقدت الكتلة الوطنية مؤتمراً صحفياً حضره ممثلو الجبهة الشعبية الفرنسية الذين شاركوا الخطباء في هجومهم على سياسة الحماية الفرنسية الاستعمارية في المغرب. وقررت الكتلة إرسال وفد إلى باريس برئاسة عمر عبد الجليل، والقيام بنفس الوقت بمظاهرات في جميع المدن المغربية ،كما تألفت وفود في فاس وسلا والدار البيضاء للاحتجاج على سياسة الاعتقالات، وبالنتيجة أثمرت مفاوضات عمر عبد الجليل في باريس والاحتجاجات في الداخل وتأييد الجبهة الشعبية في تراجع سلطات الحماية، ففي 17 كانون الأول عام 1936 أعلن المقيم العام نوجيس العفو العام، وأفصح عن رغبته في تدشين صفحة جديدة مع الوطنيين فسمح للصحافة بالصدور فأصدر محمد اليزيدي- كما ذكرنا سابقاً -جريدة الأطلس الأسبوعية في 12 شباط عام 1937، وفي نفس التاريخ أيضاً صدرت بالرباط جريدة العمل الشعبي باللغة الفرنسية بدون ترخيص رسمي، وقد سمت الجريدة نفسها " جريدة حزب العمل المغربي" وهذه أول مرة تظهر فيها كلمة حزب بدلاً من كتلة، وكانت مقالات الجريدة تكتب بأسماء أصحابها، أما المقال الافتتاحي فكان يوقع باسم اللجنة التنفيذية للجريدة، وفي نيسان 1937

أعاد محمد الوزاني إصدار عمل الشعب وصدرت بوصفها جريدة أسبوعية للعمل الوطني المغربي(69).

6- انشقاق كتلة العمل المغربي

دشن المقيم العام الفرنسي نوجيس- كما ذكرنا سابقاً- عهده بالتسامح الذي سمح للوطنيين بتنظيم حركتهم على غرار الأحزاب السياسية الكبرى في العالم، فعقد اجتماعاً للكتلة في فاس، وقررت فتح مكاتب ووضع قانون أساسي للحزب يمكن الأعضاء من اختيار المسؤولين ومراقبة أعمالهم، وكلف كل من علال الفاسي ومحمد الوزاني بوضع مشروع القانون الذي أقر بعد عرضه بكامله في اجتماع ثان للكتلة، وتقرر بموجب هذا القانون انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة تباشر عملها وافتتاح مكاتب، وتسجيل المنتسبين ريثما ينعقد المؤتمر العام لاختيار اللجنة الدائمة، وأسفر الانتخاب عن فوز علال الفاسي رئيساً للجنة الدائمة للكتلة الوطنية ومحمد الوزاني أميناً عاماً، وعندما أعلنت النتائج أعلن الوزاني عن استقالته من الكتلة واختير أحمد بلفريج بدلاً منه، ويبدو أن الخلاف كان لأسباب شخصية أكثر منها عقائدية تخص الكتلة ،ولم يذكر علال الفاسي في كتابة الحركات الاستقلالية أسباب الخلاف، والمغرب في تلك الفترة كان بحاجة إلى الفاسي خريج القرويين والشاب الثائر والخطيب اللامع، إذ كانت الجماهير بحاجة لمن يجيد مخاطبتها بلهجة القرويين أكثر من الوزاني خريج الجامعات الفرنسية والأكثر انفتاحاً على الغرب. وفي شهر تشرين الأول عام 1936عقد المؤتمر الوطني الأول للكتلة الوطنية ونتج عنه **عدة مقترحات مثل :**

أ-إعطاء الحريات الشخصية والسياسية للسكان المحليين.

ب- تطوير التعليم وجعل اللغة العربية لغة رسمية في المدارس.

ج- وضع تشريعات اجتماعية تتناسب مع العصر(70).

يعد تنظيم كتلة العمل الوطني على هذا النحو الجديد نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، ففي الفترة السابقة التي كانت تمثل فترة المطالب كان العمل يقتصر على المثقفين القادرين على صياغة المطالب وكتابة المقالات والقدرة على الاحتكاك بالشخصيات السياسية، لهذه الأسباب كانت الكتلة تقتصر على عدد محدود من المؤيدين قدر عام

1934 ب 12 من القادة وبين 150–300 من الأنصار المناضلين ،لكن التنظيم الجديد بني على إدراك قيمة الدعم الجماهيري الذي لا غنى عنه في تنظيم أي حركة (71)، وفي 18 آذار عام 1937 منعت الإدارة الفرنسية نشاط كتلة العمل الوطني المغربية، وشُكِّلَ بدلاً منها حزبان جديدان هما: حزب الحركة القومية برئاسة محمد الوزاني، والحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية برئاسة علال الفاسي وأحمد بلفريج ومحمد اليزيدي، ووجه كلا الحزبين انتقادات لاذعة لأعمال التفرقة والتميز التي مارستها ولا زالت الإدارة الفرنسية في البلاد المغربية، بالمقابل اتهمت الكتلة الوطنية بالتأمر على السلطان من خلال إلزامها المنتسب لها بأداء اليمين على العمل بإخلاص في سبيل دينه ووطنه وفي سبيل كتلة العمل المغربية، واقتصرت تدابير السلطات الفرنسية بالمنع على إغلاق مكاتب حزب الكتلة دون التعرض إلى صحافتها التي تحولت مع صحف حزب العمل الوطني إلى صحف الحركة الوطنية لتحقيق مشروع الإصلاحات، تابعت الكتلة الوطنية المنحلة باسم الحركة أو الحزب الوطني لتحقيق المطالب، وقد حاول المقيم العام إقناع الكتلة بالاكتفاء بتأسيس هيئة ذات لون خاص تقتصر على البحث والدراسات المتعلقة بالشؤون العامة وتتألف من عدد من المثقفين، بالمقابل لم توافق الكتلة على هذا الاقتراح لأنها شعرت إن الهدف منه منع الكتلة من أن تصبح حزباً جماهيرياً كما كان مقدراً لها، وتجاهلت طرح المقيم العام وشكلت وفداً ضم عمر عبد الجليل وأحمد بلفريج للذهاب إلى باريس لإطلاع الحكومة الفرنسية على سياسة السلطات الفرنسية في المغرب والاتصال في الوقت نفسه مع الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي كان يعقد مؤتمره في مدينة مرسيليا جنوب فرنسا(72).

وتابعت الكتلة نشاطها ودعت لعقد مؤتمر سري في الرباط في نيسان عام 1937، قرر إطلاق اسم جديد على الكتلة هو الحزب الوطني لتحقيق المطالب، ومعنى هذا أن قادة الكتلة رغبوا في أن يكون الحزب الجديد استمراراً لعمل الكتلة الوطنية القائم على المطالبة بإصلاحات لا تتناول مبدأ الحماية الفرنسية نفسه. كما أبدى الحزب الجديد اهتماماً بأحداث العالم العربي – مما يعبر عن توجهه القومي– فشكل لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة التي عملت على إبلاغ الرأي العام المغربي بخطر الصهيونية على العروبة والإسلام، وأخذت الصحف المحلية المغربية تخصص مقالات تتحدث فيها عن الدول العربية التي

حصلت على معاهدات تعترف باستقلالها كمصر وسورية والعراق، وتقارن بين أحوال هذه البلاد والنظام الجائر الذي يخضع له المغرب، كما عمل الحزب الوطني على توثيق علاقاته مع الأحزاب السياسية في شمال أفريقيا، ولكي يتجنب هذا لحزب قرار منع جديد غير مقره وألغى القسم الذي كان مفروضاً على المنتسبين الذي كان الحجة الرئيسية في حل الكتلة الوطنية، بالمقابل تغاضت السلطات الفرنسية عن هذا الحزب الذي ركز في مطالبه على مايلي:

1- الحملة على القادة الكبار وخاصة الجلاوي الذي كان مهتماً بمصالحه الخاصة من خلال تعاونه مع سلطات الاحتلال وإشرافه على حي للدعارة بالتعاون مع بعض الأجانب.

2- ندد الحزب بسياسة نهب أملاك القبائل واغتصاب المياه الخاصة بالأهالي، حيث جرت في عام 1937 محاولات من قبل سلطات الحماية من هذا النوع في بعض المناطق البربرية في تادلا وأيت أيمور قرب مراكش وبني بازغة حتى صفرو وفي منطقة فاس(73). وفي أواخر آب عام 1937 وجهت سلطات الحماية في مدينة مكناس المياه إلى حقول المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى نقص المياه في المدينة وتظاهر الأهالي أمام مكتب المراقب المدني للاحتجاج فتعرضت لهم قوات الأمن الفرنسية، عندئذٍ نظم الحزب الوطني مظاهرات عامة في سائر المدن المغربية تضامناً مع مكناس، كانت ردة فعل السلطات الفرنسية عنيفة وأطلقت النار على المتظاهرين، وقتل في هذه الأحداث 20 شخصاً كما أصيب حوالي 100 شخص بجروح بليغة واعتقلت السلطات الفرنسية المئات من المواطنين، واتخذت قراراً بإيقاف جريدة العمل الشعبي وصادرت أعداداً من جريدتي الأطلس والمغرب (74). وفي شهر أيلول عام 1937 انطلقت المظاهرات في مدينة مراكش في أثناء زيارة احد المسؤولين الفرنسيين للمدينة ، فأقدمت قوات الأمن الفرنسي على اعتقال زعماء الحزب الوطني في المدينة، فتضامنت مدن المغرب مع مراكش وطالبت بإطلاق سراح الزعماء المعتقلين(75). وفي هذا الجو الملتهب لم يوقف أعضاء الحزب الوطني نشاطهم فقد وجهت الدعوة لهم لانعقاد مؤتمر للحزب وذلك في ليلة 13 تشرين الثاني عام 1937 حضره ممثلو شعب الحزب حيث قرأ في هذا المؤتمر الميثاق الوطني، وشجب أعضاء الحزب في هذا الميثاق قمع الحريات الديمقراطية والإرهاب حيث حمل هذا الشجب إشارة

إلى أحداث مراكش ومكناس وغيرها من المدن المغربية التي تعرض سكانها إلى الاضطهاد والقتل بدم بارد من قبل قوات الاحتلال الفرنسي، وندد بإغلاق الصحف والمنظمات الوطنية والتفرقة العنصرية و السياسة الاقتصادية التي تتبعها سلطات الاحتلال والتي حكمت على السكان بالجوع والفقر من أجل مصالح المستعمرين، لكن الميثاق دعا بالمقابل إلى حصر النضال بالوسائل المشروعة، وقرر المؤتمرون عدم التفاوض مع سلطات الحماية إلا بعد التخلي عن هذه السياسة الجائرة(76).

وفي 14 تشرين الأول عام 1937 نشرت جريدة الأطلس مقالاً عنيفاً وجهته إلى سلطات الاحتلال وقمعهم للمواطنين وعدم إعطائهم الحرية للتعبير عن أرائهم، وكانت ردة الفعل الفرنسية عنيفة حيث قررت تعطيل الجريدة ،كما قررت فرض رقابة على الصحافة،فامتنعت باقي الصحف المغربية الوطنية عن الصدور تضامناً مع صحيفة الأطلس ورفضاً لهذه الرقابة على الصحف المفروضة من قبل سلطات الاحتلال(77). وفي 22 تشرين الأول نفس العام وقعت صدامات دامية في مدينة الخميسات وهي مدينة بربرية رغبت سلطات الاحتلال أن تدشن سياستها البربرية التبشيرية فيها، وذلك بإقامة حج رسمي للقديسة سانت تيريز حيث أقيم لها تمثال اعتباراً من عام 1934 ولا يوجد في المدينة مسيحي واحد، بالمقابل منعت سلطات الاحتلال إقامة مهرجان ديني تقليدي اعتاد أساتذة المدارس القرآنية إقامته، وعلى أثر هذه السياسة الاستعمارية دعا الحزب الوطني إلى القيام بالمظاهرات في مدينة الخميسات، وحمل أحد الطلاب لافتة مكتوب عليها " نريد الشرع، يحيا الإسلام، يحيا الملك ويحيا المغرب. كان رد السلطات الفرنسية على ذلك قوياً وأمرت باعتقال عدد من زعماء الحزب الوطني وبينهم شبيبة من فاس ادعت سلطات الاحتلال بأنهم اعترفوا بأن علال الفاسي أرسلهم، واندلعت المظاهرات في فاس ومكناس وميناء ليوطر – القنيطرة حالياً– وجابهت القوات الفرنسية المتظاهرين واحتلت فاس حياً حياً وطوقت مسجد القرويين، وحظروا نشاط الحزب الوطني واعتبروه خارجاً على القانون، واعتقلت السلطات الفرنسية في 25 تشرين الأول علال الفاسي وعدداً من قادة الحزب، وفي 26 تشرين الأول صدر قرار بحل الحزب الوطني الذي لم يكن إلا صورة حديثة عن الكتلة الوطنية، وقررت سلطات الحماية نفي الفاسي إلى الغابون في أفريقيا الاستوائية(78).

كما اعتقل الوزاني في فاس لأنه تضامن مع الحزب الوطني في مظاهرات المدن المغربية واعتقل ونفي إلى الصحراء الكبرى، في حين تمكن أحمد بلفريج من الهرب إلى طنجة(79). في الحقيقة لقيت الحركة الوطنية وصحافتها ضربة قوية من المقيم العام الفرنسي نوجيس الذي كان الأمل معقوداً عليه في البداية، شلت هذه الضربة الأحزاب الوطنية المغربية، ولم يكتفِ نوجيس بذلك بل أبدى ميلاً للتعاون مع السلطان وتشجيع العناصر المعتدلة في النضال المغربي لخلق الفتنة في حركة النضال الوطني، فسمح في 29 تشرين الأول عام 1937 لأحمد بن محمد نجار بإصدار جريدة "التقدم" وكان نجار من أعضاء الحزب الوطني لكنه انفصل عن علال الفاسي واظهر ميلاً للاعتدال، كما سمح نوجيس لعبد الفتاح صبحي إصدار صحيفة أسبوعية باللغة الفرنسية أطلق عليها اسم " الصوت الوطني" وكان من الوطنيين البارزين، لكنه مال إلى الاعتدال، إذ قال في أول عدد من جريدته:"... إننا نرغب أن يعرف أصدقاؤنا الفرنسيون إننا نرغب من أن نكون حلقة وصل بينهم وبين المغاربة .." (80). وساعد قيام الحرب الكونية الثانية إلى التوصل إلى عقد هدنة بين الوطنيين وسلطات الحماية، فقد أعلن مندوبون عن الحزب الوطني للمقيم العام نوجيس تأييد الشباب المغربي لفرنسا في الحرب، وخلاصة القول إن روح الاعتدال والواقعية الذي انتهجته الحركة الوطنية المغربية في هذه المرحلة والتي لم تمس النظام الاستعماري ولم تطالب بالتحرر والقضاء عليه، بل طالبت بإصلاحات ومساواة عادلة بين المستوطنين والسكان الأصليين للبلاد، إن هذا اللين والاعتدال قوبل بالشدة والتعصب والتجاهل من قبل سلطات الحماية، بالرغم من ازدياد خطر الحرب وتزايد الدعاية الألمانية والإيطالية في العالم الإسلامي.

بالمقابل وفي المنطقة المغربية الشمالية المحتلة من قبل إسبانيا شاركت قبائل الريف وجباله- بالتحديد بين عامي 1936 و 1939- في الحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب المتمردين ضد الجمهورية" ثورة فرانكو" الذي استطاع أنصاره تحقيق الانتصار على الجمهورية بعد أن اتهموها بالعداء للإسلام والشعب المغربي، ووعدوا بمنح القسم الإسباني من المغرب الحكم الذاتي والحريات المدنية، ولكن وكالعادة لم يفي المستعمر بوعوده فقد تبددت أوهام المغاربة في الريف، ففي حزيران عام 1938 قامت مظاهرة عفوية في مدينة

تطوان مركز المنطقة الإسبانية ضد الفاشية، وعلى مسرح المدينة صفق المتفرجون لأحدى المسرحيات الوطنية وهتفوا بسقوط فرانكو وبالموت للخونة، وأيضاً قامت في أيلول من نفس العام انتفاضة كبيرة في المنطقة القروية ضد الفاشية حملت فيها قبائل جبالة السلاح في منطقة القصر الكبير وقطعت الاتصال بين المنطقتين الفرنسية في الجنوب المغربي والإسبانية في شماله، وكانت ردة الفعل لدى السلطات الإسبانية قوية حيث أرسلت قوات عسكرية قوية لإخماد الانتفاضة وتم اعتقال حوالي ألف شخص، ودخل في نفس الفترة حزب الإصلاح الوطني الذي كان يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية والمثقفين" في صراع مع المستعمرين في المنطقة الإسبانية، وقد ترأس هذا الحزب عبد الخالق الطريس، ودعا الحزب إلى متابعة النضال حتى يتم تحرير المنطقة الإسبانية من المغرب.، كما تزايد عدد الجواسيس الألمان في المنطقة المغربية المحتلة من قبل إسبانيا قبل الحرب الكونية الثانية وعند بداية الحرب غصت المغرب بالجواسيس الألمان، وتحولت المغرب جسر عبور لألمانيا الهتلرية في شمال أفريقيا. وكانت الرجعية المتفشية والاعتقالات والنفي على نطاق واسع فقد استنزفت حركة التحرير الوطني في المغرب، كما أدى اندلاع الحرب الكونية الثانية إلى تأجيل القضايا المعلقة لبعض الوقت(81).

هوامش الفصل الثالث

1-Taillard, F., : Le nationalisme marocain, Paris 1947, p.94.

2- Julien, Charle André : Le Maghreb en feu, Paris 1957, p. 145.

3- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص591.

4- Textes et lectures de Lyautey l'Africain, édition par Pierre Lyautey, Tom1, Paris 1953, p. 18.

5- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص593.

6- عامر : مرجع سابقة ص251.

7- Lyautey Louis, A.Colin: Parole d'Action, Paris 1927, p. 34.

8- Op, cit., p. 71.

9- لاندو: مرجع سابق، ص 149.

10- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص597.

11- Berque, Jean: Le Maghreb entre deux guerres ,Paris 1954, p. 143.

12- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص597.

13- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية المعاصرة من 1917-1970ة، الجزء الثاني ، دار التقدم موسكو 1976، ص384.

14- بربورت، فورتو: عبد الكريم أمير الريف، ترجمة فؤاد ديوب، ص63.

15- الفاسي، علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة 1948، ص127.

16- عامر: مرجع سابق، ص.254

17-الفاسي : مرجع سابق' ص 131-132.

18- لوتسكي: مرجع سابق،ص.84

19- Catroux : Op, cit., p; 164.

20- لوتسكي : مرجع سابق، ص.385

21- لاندو: مرجع سابق،ص155 .

22- المرجع نفسه، ص157.

23- يحيى : مرجع سابق،ص436 .

24- Lyautey : Op, cit., p.27.

28- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص 605.

29- Tourneau, Robert. L., : Révlution politique de l'afique du nord musulman, Paris 1952, p. 180.

30- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص 609 .

31- Le tourneau : Op, cit., p. 181.

32- Lepp: Op, cit., p. 60.

33- الفاسي : مرجع سابق، ص 161.

34- الفاسي: مرجع سابق، ص166.

35- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص615-616.

36- Corval,Pierre : Le Maroc en révolution, Paris 1956, p. 36.

37- فارس: تاريخ الغرب الحديث والمعاصر، ص619.

38- لاندو : مرجع سابق، ص 189 .

39- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص619-620.

40- لاندو : مرجع سابق، ص.190

41- Lepp : Op, cit., p. 79.

42- Le Tourneau : Op, cit., p.168.

43- الفاسي : مرجع سابق، ص.180

44- المرجع نفسه، ص182.

45- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.624

46- Le Tourneau : Op, cit., p; 185.

47- الفاسي : مرجع سابق، ص185-.186

48- Le Tourneau : Op, cit., p. 187.

49- لوتسكي : مرجع سابق، ص389.

50- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص626.

51- لاندو : مرجع سابق، ص .193

52- Le mouvement national marocain , bureau de documentation du Parti de l'istqlal, l'introduction, Paris 1946, p. 4.

53- عامر: مرجع سابق، ص 271.

54- لاندو : مرجع سابق، ص193.

55- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص627-628.

56- لاندو: مرجع سابق، ص194.

57- المرجع نفسه، ص195.

58- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص629.

59- لاندو : مرجع سابق، ص193.

60- فارس: المسألة المغربية ، ص228.

61- Les documentations et d'informations du parti de l'istiqlal ,p. 26.

62- الفاسي: مرجع سابق، ص195.

63- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص631.

64-Julien :Le Maghreb en feu, Op, cit., p. 156.

65- عامر : مرجع سابق، ص273.

66- الفاسي : مرجع سابق، ص.203

67- Julien : Op, cit., p. 157.

68- Op, cit., p. 160.

69- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص634-635.

70- لوتسكي: مرجع سابق، ص390.

71- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص637.

72- الفاسي: مرجع سابق، 223.

73- المرجع نفسه، ص224.

74- لوتسكي : مرجع سابق،ص 390.

75- فارس : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص639.

76- لوتسكي: مرجع سابق، ص390.

77- الفاسي: مرجع سابق، ص250.

78- Julien : Le Maghreb en feu, Op, cit., p. 170.

79- لوتسكي : مرجع سابق، ص391.

80- Ruzette : Les Partis politiques marocains , Paris 1968, p.112.

81- لوتسكي : مرجع سابق، ص391-392.

الفصل الرابع

الحركة الوطنية المغربية بين 1939 واستقلال المغرب عام 1956

تأثر المغاربة بوثيقة الأطلنطي التي وقعها الرئيس الأمريكي روزفلت وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا وجاء فيها: حق الشعوب في اختيار الحكومة التي تريد أن تعيش في كنفها، وأكد روزفلت أن هذا يشمل شعوب العالم كله، وتأكد ذلك عندما التقى الرئيس الأمريكي مع ملك المغرب محمد الخامس في مؤتمر الدار البيضاء الذي انعقد في 22 كانون الثاني عام 1943، وكان الرئيس الأمريكي قد وعد السلطان المغربي في هذا المؤتمر بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية له لحصول المغرب على استقلاله (1)، وأكد الرئيس الأمريكي كلامه هذا للملك محمد الخامس في أثناء اللقاء الذي جمعه مع الملك عبد العزيز بن سعود ، وكانت هذه المقابلة مع الملك المغربي صفعة قوية لفرنسا لأنها تمت دون علم من المقيمية العامة الفرنسية في المغرب ودون مراقبته، كما أعطت تشجيعاً للمغاربة– الذين فجعوا بوفاة الرئيس الأمريكي روزفلت في نيسان 1943– واعتبروا وفاته حداداً وطنياً(2).

كما تأثر المغاربة بالأحداث العربية والدولية لدعم حركتهم الوطنية، فمثلاً تأثروا بفشل فرنسا في لبنان واعتقال رئيس جمهوريتها مع عدد من المسؤولين اللبنانيين، إلا إنها اضطرت لإطلاق سراحهم تحت الضغط العربي والدولي، ووجد الوطنيون المغاربة بتعيين غابريل بيو مقيماً عاماً لفرنسا في المغرب في 5 حزيران عام 1943 ضربة لنشاطهم السياسي لأن تاريخه كان أسود في لبنان وسورية عندما كان مندوباً سامياً فيهما، فهو الذي عطل المجلس النيابي والدستور السوريين، وكذلك اتبع نفس السياسة في لبنان حيث حل المجلس النيابي وعطل الدستور، كما وقف ضد حاكم تونس الناصر باي، وباختصار يشهد له تاريخه السياسي بمعاداته للحركات الوطنية في البلدان التي كان فيها ممثلاً لفرنسا(3). فإزاء هذه الأحداث المتسارعة التي عرضناها من هزيمة فرنسا، ونزول الحلفاء في شمال أفريقيا في تشرين الثاني عام 1942، ودحر القوات الفاشية في شمال أفريقيا، وتأسيس قواعد أمريكية في المنطقة الفرنسية من المغرب، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا أبقت الولايات المتحدة الأمريكية جميع موظفي حكومة فيشي بمن فيهم المقيم العام السابق

نوجيس بعد الإطاحة بهذه الحكومة؟ خاصة بعد ازدياد دورها السياسي والاقتصادي في المغرب وإقامة قواعد عسكرية لها بعد نهاية الحرب. بالمقابل لم ينتظر الوطنيون حتى نهاية الحرب وباشروا بالعمل الجاد والفعال الذي أعطى ثماره في أواخر عام 1943 بتأسيس حزب الاستقلال، ويمثل هذا التأسيس منعطفاً خطيراً في تاريخ الحركة الوطنية المغربية التي تخلت الآن عن المطالب الإصلاحية التي كانت تصر عليها قبل الحرب الكونية الثانية، واتجهت نحو المطالبة بالاستقلال التام لجميع الأراضي المغربية من الاحتلالين الإسباني والفرنسي، وبحسب علال الفاسي فإن حزب الاستقلال يضم الشخصيات والتيارات التالية :

1- الحزب الوطني المغربي الذي كان يضم الغالبية العظمى من الفلاحين والطبقة العاملة والتجار والصناع ومعظم الفئة المثقفة في المغرب العربي.

2- رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية والجمعيات القديمة التي أسسها طلاب مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ووجدة وأسفي.

3- بعض الشخصيات البارزة في الحركة القومية أي جماعة محمد حسن الوزاني.

4- عدد من الشخصيات البارزة على الساحة المغربية مثل القضاة الشرعيين والمدنيين وأساتذة جامعة القرويين وغيرهم (4).

ولم يكن حزب الاستقلال أو الأحزاب المغربية الأخرى في المنطقة الإسبانية هي التي طورت نشاطها وطالبت بالاستقلال التام للمغرب، فالجماعات الشيوعية المغربية استأنفت نشاطها مستفيدة من انتصار الجيش السوفيتي في معركة الفولغا، والأفكار التحررية التي حملها وأثرت في جميع المستعمرات ومن ضمنها المغرب، وعاد المناضلون الذين تعرضوا للتنكيل أو جندوا في الجيش الفرنسي 1939، وتزعم هذه الجماعات المحامي الجزائري ليون رينيه سلطان، وشكلت هذه التحولات نواة صلبة للحزب الشيوعي المغربي الذي تأسس في مطلع عام 1943(5)، وطرح الحزب الشيوعي في جريدته الوطن مطلب منح الاستقلال للمغرب، كما جاء في برنامجه: إن للمغاربة الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وتحديد نظام الدولة لبلادهم بحرية تامة ،ولهم الحق بالمطالبة بالحريات الديمقراطية وتشكيل مجلس تأسيسي كما دعا الحزب الشيوعي المغربي للنضال والمساهمة ضد النازية(6). وسلم زعماء حزب الاستقلال في 11 كانون الثاني عام 1944 السلطان

المغربي والمقيم العام والقيادة الانكلو–أمريكية بياناً وقعه ثمان وخمسون شخصية، وتمثلت المطالب الأصلية لهذا البيان في **أربعة نقاط هي:**

1- المطالبة بالاستقلال التام وتوحيد المناطق الأربعة.
2- المطالبة بضمانة هذا الاستقلال من قبل جميع الدول المعنية بالأمر.
3- المطالبة بقبول المغرب على إنه دولة موقعة على ميثاق الأطلسي.
4- وجوب وضع دستور ديمقراطي للمغرب (7).

وطالب البيان من السلطان السعي لدى الدول التي يعنيها الأمر الاعتراف بهذا الاستقلال وأن يشمل السلطان برعايته حركة الإصلاح(8).

تجاوب الملك المغربي مع بيان حزب الاستقلال وعلى الفور وفي 13 كانون الثاني دعا المجلس الوزاري وعدد من كبار رجال الدولة وأعيان المغرب ورجال الدين وأفراد العائلة المالكة لأخذ رأيهم، وكانت النتيجة تأييد الجميع بيان حزب الاستقلال وتقرر تشكيل لجنة وزارية للاتصال بحزب الاستقلال لتبحث معه الطريق التي يراها من أجل تحقيق الاستقلال، بالمقابل لم يقتصر هذا التأييد للبيان على المستوى الحكومي الرسمي بل إن الشعب المغربي أيد البيان، وأرسل وفوداً وعرائض إلى الملك بالرباط تؤيد فيه طلب الاستقلال، وجاء الرد الفرنسي على لسان الجنرال ديغول هو رفض كل الاحتمالات لاستقلال المغرب، وأكد ارتباط المغرب مع فرنسا ارتباطً لا ينفصم بموجب معاهدة الحماية، وبدأت السلطات الفرنسية توجيه ضربة موجعة لحزب الاستقلال قبل أن يشتد عوده فاعتقلت زعماء الحزب في 29 كانون الثاني عام 1944 بتهمة الاتصال مع دول المحور بزعامة عدوتها ألمانيا، وكانت ردة الفعل المغربي على ذلك قوية ونتج عنها مظاهرات حاشدة في المدن المغربية الرئيسية مثل فاس، الرباط، سلا والدار البيضاء، واستمرت المواجهات بين قوات الاحتلال والمتظاهرين في مدينة فاس من 31 كانون الثاني إلى 3 شباط ،ولم تهدأ المدينة إلا في 10 شباط عام 1944 عندما لجأت سلطات الحماية إلى اتخاذ تدابير تعسفية حازمة كمنع التجول ، وقطع التيار الكهربائي والماء ومنع وصول المواد الغذائية –بمعنى حصار لا إنساني خانق– وسقط خلال هذه المواجهات عدد من الضحايا في الجانب المغربي وتم اعتقال عدد أخر من الوطنيين واستخدمت السلطات الفرنسية حتى الدبابات حتى يقتحموا

معقل المقاومة الوطنية المغربية(9)، أمام هذه الإجراءات الفرنسية التعسفية واعتقال زعماء حزب الاستقلال لم يبقَ أمام الشعب المغربي إلا الاتجاه نحو الملك محمد الخامس الذي أصبح الزعيم المطلق للحركة الوطنية، وظهر ذلك عام 1945 في أثناء جولته في الجنوب المغربي حيث قابلته الجماهير بهتافات حارة مثل: يحيا الملك، يحيا ولي العهد، تحيا الأمة، وبكتابات مثل: نريد أن نكون مغاربة مستقلين، لا نريد حماية، نحن أبناء ألأمة، تحيا الأمة المغربية، تجاوب الملك بدوره مع مطالب الجماهير الحاشدة وأعلن للمواطنين المراكشيين قائلاً: كونوا على يقين أن ما يحزنكم يحزنني أيضاً، وكل ما تريدونه أريده أيضاً، وبشرهم بأحداث كبرى سيسعد بها بوجه خاص الإسلام والمغرب في الأيام القادمة"(10). وقبل ذلك نشر حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية في المنطقة الإسبانية من المغرب في كانون الأول عام 1942 بياناً مشتركاً طالبا فيه استقلال المغرب وإلغاء منطقتي الحماية وإعادة السيادة الداخلية والخارجية للمغرب(11).

1- الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية

ما أن تم الإعلان عن تأسيس منظمة الأمم المتحدة حتى قام أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الاستقلال في 8 آذار عام 1945 بإرسال رسالة باسم الحزب إلى رئيس المنظمة في سان فرانسيسكو يطالب فيها بإدخال المغرب في المنظمة الجديدة، وقد تم إرسال رسائل بنفس المعنى إلى جميع الدول التي تحالفت بالحرب ضد ألمانيا، وبينت هذه الرسائل بأن قسماً كبيراً من سكان المغرب الذين يمثلهم حزب الاستقلال باتوا لا يعتقدون بالحماية الفرنسية، وأنهم يرغبون بالاستقلال عن فرنسا، وقد تزامن مولد منظمة الأمم المتحدة مع تأسيس جامعة الدول العربية، ففي تشرين الأول عام 1945 اقتنع الأمين العام للجامعة العربية عزام باشا بعدالة القضية المغربية، حيث صرح مطالباً لكل من تونس والمغرب بحق الانضمام لجامعة الدول العربية وحرية التعبير من وجهة نظرهما بالنسبة إلى وضعهما في المستقبل(12)، إذاً تأثر المغاربة بتأسيس هاتين المنظمتين، كذلك تأثروا بالانتصار العظيم للشعبين السوري واللبناني وتحقيقهم استقلال بلادهم وتحريرها من قوات الاحتلال الفرنسية، كما تأثرت الحركة الوطنية المغربية التي كانت تعتمد على البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدن بانضمام البورجوازية الكبيرة، وفي آذار عام 1946 استدعي

غبـرىال بيـو المقيم العـام الفرنسـي فـي المغـرب وتـم اسـتبداله ببـارك لا بـون وهـو دبلوماسـي محترف السياسة، كان يشغل سابقاً السكرتير العام للإقامة العامة الفرنسية في الرباط، لذلك كان يعرف عن قرب القضية المغربية، وله خبرة بطبيعة العمل الذي ينتظره، كما كان واسع الخيال وليبرالياً عمد منذ تسلم مهامه الجديدة إلى التهدئة(13)، حيث أعلن العفو العام في المغرب وفتح السجون، وسمح بحرية الصحافة، وألغى إدارة الشؤون السياسية، كما أطلق سراح الزعماء السياسيين فعاد علال الفاسي من منفاه في الغابون بعد أن قضى تسع سنوات فيها، كما أعلن عن إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية في المغرب حيث وضع مشاريع تشمل قطاعات هامة مثل: الإدارة والتعليم والاقتصاد، ولكنه لم يتطرق لاستقلال المغرب لذلك رفض الوطنيون المغاربة إصلاحاته، واتهموه بتدعيم سياسة استعمارية برهنت تجربة خمسة وثلاثين عاماً فشلها،كما اتهموه بالاعتداء على وضع المغرب الدولي بمنحه الرأسمالية الفرنسية امتياز استغلال ثروات البلاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإبقاء نظام الحماية الذي أخضع البلاد منذ عام 1912(14)، بالمقابل رفض الفرنسيون مقترحات لا بون وأيدهم جميع كبار موظفي الدولة الفرنسية في الإدارة المغربية لأنهم كانوا يدافعون عن مصالحهم في المغرب، كما أن عدداً كبيراً منهم استولى على أراضي، واستثمروا أموالهم في الصناعة المغربية (15).

2- زيارة الملك محمد الخامس لطنجة وخطابه فيها

لم يقم بزيارة طنجة أي من سلاطين الأسرة العلوية حتى الآن سوى السلطان الحسن الأول عام 1899 وكانت مدينة ذات طابع دولي لكنها كانت بنفس الوقت جزءاً من الدولة الشريفية، وقرر الملك محمد الخامس في أواخر عام 1964 زيارة طنجة ليؤكد سلطته عليها -على ما يبدو-، ولكن هذا الاقتراح لم يرق للسلطات الفرنسية التي رفضت في البداية هذه الزيارة التي لا تزيد شعبيته في هذه المنطقة وحسب بل في المنطقة الإسبانية كلها والتي كان عليه أن يجتازها للوصول إلى طنجة(16). كان هدف الملك من هذه الزيارة التأكيد على وحدة المغرب شمالاً وجنوباً وعلى سيادته عليه، ورفض السفر عن طريق البحر واختار الطريق البري ليؤكد هذه السيادة، ولكن شهدت الدار البيضاء في 7 نيسان 1947 أي قبل الزيارة بثلاثة أيام أحداثاً دامية، بتدبير -على ما يبدو- من السلطات الفرنسية التي

أعطت الأوامر للجنود السنغاليين ليفتكوا بعدد من الأطفال والنساء والرجال،وبدأت الحادثة بإساءة جندي سنغالي في الجيش الفرنسي – بتحريض من موظف فرنسي كبير من خصوم الملك– المعاملة مع امرأة مغربية خارج ثكنات الجيش فهرع بعض الرجال المغاربة لمساعدتها ونتج عن هذه العملية مقتل 83 من الأطفال والنساء والرجال، بالإضافة إلى المئات من الجرحى، وكان الهدف من اختلاق هذه الحادثة من قبل السلطات الفرنسية هو عرقلة زيارة الملك المرتقبة إلى طنجة(17). وظنت السلطات الفرنسية إن زيارة الملك محمد الخامس إلى المنطقة الإسبانية قد تزيد من حدة الخلاف بين الملك وخليفته في تطوان ولكن أمنيات السلطات المحتلة لم تتحقق، فقد استقبل الملك في المنطقة الإسبانية بحماس كبير على المستويين الشعبي والرسمي حيث لم يظهر أحد سروره أكثر من خليفته في تطوان (18)، وصرح الملك في أصيلا للصحفيين العرب والأجانب قائلاً : " ..ها أنتم ترون المغرب أمة واحدة بل عائلة واحدة، وإن أمنية الأمة المغربية ستتحقق بعون الله وهي أمنية جميع الأمم العربية إذ أن الشعوب العربية أمة واحدة " (19). وفي العاشر من نيسان ألقى الملك خطاباً مهماً في طنجة أكد فيه ليس على وحدة المغرب فحسب بل على الوحدة العربية، وكان الملك قد حذف من خطابه الجملة الأخيرة التي يشكر فيها فرنسا وذلك بناء على طلب المقيم العام، ويبدو أن حذف هذه الجملة كان رداً على حوادث الدار البيضاء الدامية والوحشية، والتي كان الملك متأكداً من أن فرنسا افتعلتها لتمنع زيارته إلى طنجة، ووزع سيدي محمد الخامس تصريحاً على ممثلي الصحف العالمية التي جاءت إلى طنجة لتغطية الزيارة قال فيه: " من المسلم به إن المغرب الأقصى بلد عربي تربطه روابط متينة ببلدان المشرق العربي، وأنه يرغب في تقوية هذه الروابط بعزم أكبر من ذي قبل ،خاصة وان الجامعة العربية أصبحت الآن عاملاً هاماً في الشؤون العالمية "، وكان لهذه الزيارة وقعاً عظيماً في فرنسا التي حملت المسؤولية للمقيم العام ، وجاء ردها سريعاً بأن استدعت المقيم العام وعينت مقيماً بدلاً عنه الجنرال جوان في 14 أيار 1947(20).

3- حدوث أزمة مغربية فرنسية

كان تعيين الجنرال جوان في 14 أيار عام 1947 بدلاً من الجنرال لا بون بداية الأزمة المغربية– الفرنسية، إذ إن اختياره كان دليلاً على أن فرنسا تريد اللجوء إلى استخدام

القوة مع الملك والحركة الوطنية المغربية(21)، كما أكد الجنرال جوان أن معاهدة فاس هي أساس العلاقات المغربية الفرنسية، وأعلن أن المغرب لن ينال استقلاله أبداً وينفصل عن فرنسا(22). ولكي يلهي الشعب المغربي عن المطالبة بالاستقلال والانفصال عن فرنسا أعلن مشروع إصلاحات شاملة تشمل جميع نواحي الحياة السياسية الاقتصادية والإدارية والمالية، فعلى المستوى السياسي والإداري سعى للسيادة المزدوجة بإشراك الفرنسيين في إدارة البلاد في كل المستويات، وذلك من خلال تشكيل حكومة مشتركة مغربية- فرنسية، وكان جواب حزب الاستقلال لهذا المقترح بالرفض القاطع، لأنه لا يتنافى فقط مع السيادة المغربية الكاملة، بل مع نظام الحماية الذي يعترف للمغرب بشخصيته وكيانه الخاص، كما طرح جوان مشروع إصلاح ديمقراطي يتمثل بمجلس شورى مشترك مناصفة بين المغاربة والفرنسيين، وكذلك رفض حزب الاستقلال هذا المشروع لأنه رفض أن يكون للجالية الفرنسية أي حق في الإدارة أو الاستشارة، فهم أجانب ولا يحق لهم حقوق المواطن المغربي ما داموا متمسكين بجنسيتهم الفرنسية، من جهته رفض الملك إصدار مرسوم بإنشاء بلديات مختلطة لأنه يمنح حقوقاً شبه سياسية للفرنسيين المقيمين بالمغرب (23).

وأظهر المقيم العام جوان – بعد فشله في تحقيق مشروع الإصلاحات الذي أقترحه- الوجه السيء لسياسته حيث بدأ بالتضييق على حزب الاستقلال ليضعف موقف السلطان وأمر بتشديد الرقابة على صحافة الحزب التي أصبحت تصدر بيضاء بسبب شدة الرقابة، كما تلقى الباشوات أمراً من المقيم العام يمنعهم بموجبه من الاجتماعات والخطابات، ثم جاء ضعف الوطنيين في المنطقة الإسبانية بسبب توقف إسبانيا عن دعمها للوطنيين في منطقتها، وكان الخطر أكبر عندما اجتمع المقيم العام الفرنسي والإسباني واتخذوا قرار بالعمل على تنسيق سياستهما تجاه المغرب والحركة الوطنية، وأدى هذا الاجتماع إلى تشدد إسبانيا مع الوطنيين، الأمر الذي قاد إلى حدوث صدامات معهم في شباط عام 1948، ومما زاد في المشكلة، انشغال الجامعة العربية بقضية فلسطين، لذلك مرت الحركة الوطنية المغربية في هذه السنوات بظروف صعبة تحولت خلالها إلى موقف الدفاع، واستخدم الملك حقه في التوقيع على المراسيم التي تعدها الإقامة العامة ولكنه كان يمتنع عن توقيع أي مرسوم يرى فيه مساساً بالسيادة الوطنية المغربية، وفي عام 1949 صرح وزير فرنسا لما

وراء البحار أمام المجلس الوطني الفرنسي إن الدولتين المحميتين تونس والمغرب أصبحتا دولتين مشاركتين في عضوية الاتحاد الفرنسي، دون أن يطرأ أي تغيير على وضعهما القانوني ولكن السلطان رفض ذلك ونفاه(24). وبدأت مقدمات العاصفة تهب على المغرب عندما ألقى الجنرال جوان في 18 تشرين الثاني عام 1949 خطبة في أكاديمية العلوم الاستعمارية في باريس، أكد فيها على وجود سلطة مشتركة في المغرب وهذا ما رفضه أعضاء الحكومة المغربية جملةً وتفصيلاً(25). وفي تشرين الأول عام 1950 قام الملك محمد الخامس بزيارة إلى باريس لكي يناقش مع الحكومة الفرنسية مسألة ترتيب العلاقات المغربية الفرنسية على أسس جديدة، وطرح قضية منح المغرب استقلاله الذاتي سياسياً واقتصادياً–أي بمعنى إلغاء الحماية والإدارة الفرنسية المباشرة– وتوسيع صلاحيات السلطان وتأمين حرية النقابات، إلا أن اقتراح الملك قوبل برفض شديد من قبل الحكومة الفرنسية التي اكتفت بطرح مشروع يشمل بعض الإصلاحات الثانوية، عاد الملك إلى المغرب –على أثر جواب الحكومة الفرنسية– خالي الوفاض دون أن يحصل على شيء من فرنسا(26).

وفي كانون الأول عام 1950 حدث صدام بين المقيم العام جوان وأعضاء حزب الاستقلال في مجلس الحكومة أدى إلى إلغاء عضويتهم، هنا كان موقف الملك إيجابياً من هذه التصرفات حيث دعا هؤلاء الأعضاء واستقبلهم استقبالاً رسمياً(27)، ولفشل الأساليب والوسائل التي استخدمها المقيم العام في تحقيق أهدافه، لجأ إلى أسلوب خسيس لضرب الصف الداخلي المغربي، وذلك بالاعتماد على الرجعية المغربية الداخلية عملاء الاستعمار الفرنسي وإثارتها ضد الملك محمد الخامس مثل: باشا مراكش الجلاوي الإقطاعي الذي كان في حالة عداء مع السلطة الحاكمة، ويعمل في حقوله الآلاف من الفلاحين ، ويتمتع بدعم السلطة الفرنسية المحتلة وبنفوذ واسع لدى وجهاء قبائل البربر(28)، وأيضاً عبد الحي الكتاني زعيم أحد الطرق الصوفية– التي تعاونت مع الاحتلال الفرنسي منذ البداية–وكانت مكروه ومحاربة من قبل السلطة الحاكمة–، وكان المقيم العام يهدف من هذه الخطوة بالاعتماد على حلفائه من القوى الرجعية ليظهر للرأي العام المغربي والفرنسي بأن هناك معارضة شعبية قوية للملك محمد الخامس، ففي 21 كانون الأول 1950 أتهم الجلاوي الملك بأنه ليس سلطان المغرب وإنما سلطان حزب الاستقلال، وإنه يسير بالمملكة إلى

الكارثة، وكان رد الملك على هذا الاتهام بطرده من قصره وإبلاغه عن طريق رئيس وزراءه بأنه محروم من الدخول إلى القصر الملكي حتى إشعار أخر(29). وفي نهاية الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني عام 1951 – حيث كان المقيم العام الفرنسي على أهبة الاستعداد لمرافقة رئيس وزراء فرنسا في زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية– قرر زيارة الملك محمد الخامس في 26 كانون الثاني، وطلب منه أن يوقع على مراسيم الإصلاحات التي اقترحها وهاجم حزب الاستقلال هجوماً عنيفاً(30)، وخير الملك بين أمرين: أما التنازل عن السلطة أو التبرؤ من حزب الاستقلال وهدده بخلعه عن العرش، وقال له:" عليك التفكير في هذا الأمر في فترة غيابي في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد عودتي سنرى ماذا نفعل "(31). ولكن الملك أجاب بأنه لا يستطيع أن يستنكر حزباً بمفرده، فأنه كملك يقف فوق جميع الأحزاب، فإذا كان حزب الاستقلال قد أجرم فثمة محاكم قائمة للنظر في هذه الأمور، ولكن المقيم العام رد عليه بأن جواب جلالتكم غير مقبول(32). وبعد عودة المقيم العام من واشنطن – والتي اعتبر فيها أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في قضية المغرب وقاحة لم يعد مستعداً للتسامح معها– ويبدو أن هذه الزيارة قد شددت عزمه على العمل ضد المغرب بسرعة، ففي 12 شباط 1951 قام بزيارة للملك محمد الخامس وكرر نفس المطالب التي طلبها من الملك في 26 كانون الثاني من نفس العام وزاد عليها ويمكننا أن نذكر هذه **المطالب في النقاط التالية :**

1– إدانة حزب الاستقلال المغربي إدانة علنية.

2– إجراء تطهير في المخزن لإبعاد العناصر المتعاطفة والمتعاونة مع حزب الاستقلال.

3– تعيين عددٍ من الفرنسيين لمناصب القادة والباشوات.

4– تنفيذ العقوبة بجميع من عارض الجلاوي (باشا مراكش وعميل الإدارة الفرنسية في المغرب((33).

أمام هذه الشروط الصعبة وضغط وتهديد المقيم العام لم يكن أمام الملك إلا الاستنجاد بالرئيس الفرنسي ضد المقيم العام– ولكن كمن يستجير من الرمضاء بالنار–،فمن الطبيعي إلا يقبل رئيس فرنسا احتجاج الملك المغربي بل طلب منه الخضوع، فكيف يسمع الرئيس الفرنسي كلام الملك ويعاقب عامله الذي عينه ورسم له هذه السياسة؟ وفي هذه

الأثناء تلقى المراقبون المدنيون الفرنسيون والمتعاملون معهم من الزعماء المغاربة وخاصة البربر الأوامر لجمع فرسان القبائل بشتى الذرائع وتوجيههم إلى فاس والدار البيضاء لتهديد الملك، ويبدو إن المقيم الفرنسي لا يفهم إلا لغة القوة كما قال كلود بورديبه في جريدة لوموند (Le monde) الصادرة في 14 شباط عام 1951: "... إن الجنرال جوان كغيره من المستوطنين المستعمرين، لم يكن يتصور سوى سياسة واحدة : القوة ، فإما أن تستعمل مباشرة وإما أن تغلف بأشخاص مسخرين لها(34). وكان أخر فصل في الأزمة المغربية الفرنسية في عهد جوان تعاونه مع الجلاوي الذي أمضى أسابيع وهو يوزع عرائض للتوقيع بين القبائل الغاية منها الحملة ضد الملك والوطن، وكان على جميع الزعماء والموظفين القبليين من أكبرهم إلى أصغرهم أن يوقعوها، والكثير منهم كان يوقع دون أن يعرفوا مضمون هذه العرائض إذ كانوا أميين، إن هذا النشاط الدبلوماسي التآمري من الداخل على الملك والممثل في الجلاوي، التقى مع طلب المراقبين المدنيين في جمع الفرسان البربر كما ذكرنا سابقاً(35).

وبناء على أوامر الجلاوي الخائن والمقيم العام تدفقت جموع القبائل البربرية نحو مدينتي فاس والدار البيضاء وحاصر الجند القصر الملكي وقصر ولي العهد، واستقبل الجلاوي في المقيمية العامة، وأمام هذه الهجمة التآمرية الداخلية اضطر الملك في 24 شباط عام 1951 وفي 25 شباط إلى حل مجلس الوزراء وإلى الاستسلام تجنباً لسفك الدماء، وقبل التصريح بأن يضع نفسه فوق كل الأحزاب والمنظمات السياسية، ويدين العنف ويعترف بجميل فرنسا، وسمح لرئيس وزرائه أن يدين أساليب الأحزاب القائمة على التهديد والضغط(36)،وبذلك تجنب الملك ذكر حزب الاستقلال(37).

4- الانقلاب الرجعي الداخلي وخلع الملك في 20 آب عام 1952

شعرت الحكومة الفرنسية بخطورة ما حدث في المغرب، وما قام به مقيمها العام بالتآمر مع الرجعية المغربية، وانتظرت عدة أشهر لتستدعيه كي لا يظهر ذلك بمثابة استنكار لعمله، وعينت الجنرال غيوم مقيماً عاماً بدلاً منه في 28 آب عام 1951، وقبل أن يغادر الجنرال جوان المغرب قام بزيارة وداعية لمختلف أنحاء المغرب، وفي 14 أيلول عام 1951 زار القصر الملكي زيارة رسمية لتوديع الملك وضمن خطابه هذه الكلمات: إنني

أشعر بأنني قمت بكل ما في وسعي وفي إطار المعاهدة لتحقيق الآمال الشرعية لشعب جلالتكم وخاصة فيما يتعلق بتوصيلهم إلى المساهمة في إدارة شؤونهم الخاصة(38). وقد أثيرت قضية المغرب في الأمم المتحدة وحاول الملك في خطاب العرش في 18 تشرين الثاني عام 1951 إقناع فرنسا بتحديد جديد للعلاقات المغربية الفرنسية يضمن سيادة الملك وتأمين مصالح الفرنسيين المشروعة في نطاق تعاون مثمر بين المغرب وفرنسا في المجالات الاقتصادية والثقافية والدولية والمحافظة على مصالح الأقليات الأجنبية الأخرى ولكن فرنسا رفضت الاستجابة لطلب الملك (39).

وتطورت الأحداث بصورة كبيرة فقد جرى إضراب في الدار البيضاء في 7 كانون الأول عام 1951 احتجاجاً على مقتل الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، الذي كان في طليعة الوطنيين المحترمين في شمال أفريقيا، وانتهى الإضراب بصدام بين البوليس الفرنسي والمواطنين المغاربة، وكالعادة اعتبرت فرنسا هذا الإضراب هو نوع من الانتفاضات المألوفة المؤسفة التي يقوم بها المتطرفون من العمال الناقمين، فقبلت بشيء من عدم المبالاة الأرقام الرسمية للإصابات بأن القتلى كانوا ثلاثة وثمانين مغربياً وشرطيين فرنسيين وأربعة أوروبيين، ولكن بعد أسبوع من هذه الأحداث نشرت الصحف الفرنسية كتاباً مفتوحاً إلى الجنرال غيوم المقيم الفرنسي العام وقعه ثلاثة عشر مدرساً من ثانوية ليوتي في الدار البيضاء، وقد استنكر الموقعون على الكتاب رواية الحكومة الفرنسية الرسمية لإراقة الدماء، وضمنوا رسالتهم بأن رجال البوليس لا المواطنين هم المسؤولون عن هذه الأحداث، وبدأت الحقائق تتسرب إذ إن عدد القتلى تجاوز عشرة أضعاف الرقم الذي قدمته الرواية الحكومية الرسمية وربما يكون عشرين ضعفاً، فالرقم الصحيح غير معروف بدقة، فالدقة معدومة بسبب رغبة الحكومة الفرنسية بالتقليل من أهمية هذا الحادث، وإلحاح المواطنين على حمل جثث القتلى ودفنها سراً(40).

كما اعتقل أكثر من خمسة آلاف شخص وفي 11 كانون الأول من نفس العام أعلنت السلطات الفرنسية بأن الحزب الشيوعي المغربي وحزب الاستقلال خارجان عن القانون، وأمرت باعتقال 12 من زعماء الحزب الشيوعي و30 من زعماء حزب الاستقلال(41).

استغل المقيم العام هذه المظاهرات لتوجيه ضربة للحركة الوطنية المغربية كمقدمة لتوجيه ضربة حاسمة للملك المشاغب –على حد تعبير الفرنسيين–، ويكمل بالتالي ما بدأ به سلفه الجنرال جوان ولم تسعفه الأيام بوضع حد له، و بالإضافة إلى مئات القتلى من المواطنين تم اعتقال الزعماء الوطنيين والنقابيين، وظن المقيم العام إنه بهذه السياسة الاستعمارية الهدامة حقق رغبته في عزل السلطان، وإن الجماهير بدون قيادة لا تستطيع التحرك، فقرر الشروع بعزل الملك بل تغيير الأسرة الحاكمة، وإقامة أسرة حاكمة إدريسية، وخاصة أن عبد الحي الكتاني المتآمر مع الفرنسيين كان زعيم طريقة صوفية(42). وحشد المقيم العام كل المعادين لاتجاهات الملك محمد الخامس الوطنية والإصلاحية: من كبار الإقطاعيين وعلى رأسهم الجلاوي، وزعماء الطرق الصوفية وعلى رأسهم عبد الحي الكتاني، وساندهم رجال الإدارة الاستعمارية الفرنسية في المغرب ويساندهم في فرنسا البرلمانيون والعسكريون ورجال أعمال ووزير الخارجية الفرنسية نفسه جورج بيدو، وفي شهر نيسان عام 1952 عقد الكتاني مؤتمراً للطرق الصوفية في فاس، وأعلن معارضته لسياسة الملك محمد الخامس الدينية(43)، وبنفس الوقت كان العميل الفرنسي الثاني تهامي الجلاوي يزور المناطق البربرية يصحبه كبار الموظفين الفرنسيين، وقد نجح في هذه الزيارة بإقناع عددٍ من الباشاوات والقواد بالتوقيع على عريضة يهاجم فيها السلطان وحزب الاستقلال معاً واستطاع أن يجمع بين 250–287 توقيعاً، ولم يثق الجلاوي بتسليم هذه العريضة للمقيم العام وذهب بنفسه إلى باريس لتقديمها للمسؤولين الفرنسيين، وقد تم استقباله من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية اوريول وعدد من أعضاء الحكومة(44)، وتم تحضير المؤامرة لخلع الملك من قبل المهندس الجلاوي في باريس، وأصبحت مدينة مراكش مركز المؤامرة ضد السلطة الحاكمة.

وأصبحت مدينة مراكش العظيمة في التاريخ المغربي مركزاً للمؤامرة على الملك، فقد احتشدت فيها فصائل البربر المسلحة ومنها كانت تصدر الأوامر لتطويق باقي المدن المغربية الأخرى، وقدمت المدرعات الفرنسية المساعدة للفرسان البربر، وكان تحت تصرف المتآمرين في أواسط آب 1952أكثر من 50 ألف من الفرسان البربر،وفي 12 آب وجه الملك نداء إلى الرئيس الفرنسي طالباً معونته، كما قام ممثل حزب الاستقلال بن عبود بإرسال برقية إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وطلب فيها التدخل في الأمر فوراً إلا أن

هذين الطلبين لم يجدا أذاناً صاغية (45).وفي 14 آب عقد الجلاوي في مدينة مراكش مجلساً للأعيان أعلن فيه عزل الملك محمد الخامس ونادى بمحمد بن عرفة سلطاناً، وبدأ المتآمرون من رجال القبائل والقوات الفرنسية بالزحف إلى مدينة الرباط حيث يقيم الملك، وقدم المقيم العام غيوم إنذاراً إلى الملك، وحاصرت الفرسان البرابرة والقوات الفرنسية القصر الملكي في 20 آب 1952، وجرد الحرس الملكي من سلاحه، ونقل الملك وعائلته فوراً على متن طائرة عسكرية فرنسية إلى جزيرة كوستاريكا ثم إلى مدغشقر،وبدأ محمد بن عرفة حكمه بتسليم سلطاته لمجلس الوزراء والمديريين المختلطين، كما قام بتوقيع الظهير الخاص بالمجالس البلدية المختلطة الذي رفض الملك محمد الخامس توقيعه(46).

أما بالنسبة لردود الفعل الدولية والعربية على هذا الانقلاب الرجعي فكانت الاستنكار له، فالسلطات الإسبانية المحتلة للقسم الشمالي من المغرب لم تعترف بهذا الانقلاب ولا بالسلطان الجديد، ويبدو هذا الموقف – بالنسبة لنا– ليس حباً بالمغرب بل لكي ترفع من سمعتها في العالم العربي والإسلامي فتظاهرت بالدفاع عن السلطان المخلوع، بالمقابل أثار هذا الانقلاب الذي يخالف معاهدة الحماية الفرنسية على مراكش عام 1912 استنكار عدد من الدول العربية والأسيوية التي رفعت طلباً إلى أمانة هيئة الأمم المتحدة لأدراج المسألة المغربية على جدول أعمال الدورة الثامنة للجمعية العمومية، ولكن الوفد الفرنسي رفض عن قصد المساهمة في مناقشة المسألة المغربية حيث أعلن أن هذه المسألة قضية داخلية تخص فرنسا وحدها، وعلى الرغم من فشل الكتلة العربية–الأسيوية –التي حظيت بدعم نشيط من الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى– والتي لم تستطع الحصول على الأغلبية لدى التصويت على مشروع قرارها، لكنها في الوقت نفسه طرحت هذا القرار في المنظمة الدولية وتبين أن القضية المغربية ليست قضية خاصة بفرنسا كما زعم الساسة الفرنسيون، كما أن قرار الجمعية العمومية اعترف بحق الشعب المغربي بتقرير مصيره وفقاً لميثاق الأمم المتحدة(47).

5– العودة إلى الكفاح المسلح في المغرب

أدى خلع الملك محمد الخامس إلى تعقيد الأمور في المغرب، وتابعت السلطة الفرنسية سياستها الإرهابية تجاه السكان وزعماء الأحزاب السياسية، وزادت في عملية

اعتقالاتها كل هذا أدى إلى إضعاف دور البرجوازية الوطنية، وبدأت مجموعات شعبية فردية تستخدم طرق الإرهاب الفردي ضد الجنود الفرنسيين، كما شكلت بعض المجموعات الرجعية من المستوطنين الفرنسيين منظمات إرهابية مارست القتل ضد المغاربة، بل وطالت أيديها قتل الفرنسيين أحياناً لأغراض استفزازية(48).

فعزل محمد الخامس كان بمثابة إعلان حرب على الشعب المغربي وشكل قطيعة نهائية بين المغرب وفرنسا، ورفض الشعب الاعتراف بسلطان الرجعية محمد بن عرفة ولم يذكر اسمه في المساجد يوم الجمعة، كما قرر الشعب المغربي مقاطعة البضائع الفرنسية، وبدأ المغاربة يعدون العدة للكفاح المسلح، وكانت الظروف المحلية والدولية تشجع المغاربة على المضي قدُماً في طريق الكفاح المسلح الذي اختاروه مثل: انتصار الشعب الفيتنامي على الفرنسيين في معركة ديان بيان فو في أيار 1954، واندلاع الثورة الجزائرية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي في الأول من تشرين الثاني عام 1954 على الحدود الشرقية للمغرب، كما أن اعتقال ونفي زعماء الحركة الوطنية المغربية أدى إلى انتقال القيادة إلى جيل جديد من الشباب الذي لا يؤمن بجدوى العمل السياسي السلمي مع سلطات الاحتلال حيث أثبت فشله، لذلك قرر الشباب اللجوء إلى العنف والكفاح المسلح وهي الطريقة الوحيدة التي يفهمها الاستعمار في كل زمان ومكان(49). دخلت الحركة الوطنية المغربية بعد خلع الملك طوراً جديداً، فقد شكل السكان في المدن والقرى المغربية على السواء فصائل مسلحة هاجمت المستودعات الحربية والقطارات العسكرية والثكنات الفرنسية وخلال أقل من عام بين آب 1952 وتموز 1953 قامت الفصائل المسلحة المغربية ب335 هجوماً مسلحاً وأشعلت 390 حريقاً، وهب الشعب المغربي للحصول على حريته بقوة السلاح، وعلى الرغم من إرهاب السلطات المحتلة لقمع المتظاهرين والمسلحين بشتى أنواع الأسلحة الحديثة والتعذيب لم يقلل من الحماس للثورة المسلحة بل على العكس ازداد عدد المتطوعين لها، وساهم الشيوعيون مساهمة فعالة في الكفاح المسلح وانخرطوا مع القوى الوطنية الأخرى– في مواجهة المستعمر– في صفوف منظمة الهلال الأسود العسكرية التي قاتلت في سبيل استقلال المغرب(50). وكانت حملة التخريب الممنهجة التي قامت بها الفصائل المغربية المسلحة من إحراق حقول وغلال المستوطنين وكذلك حرق المباني التجارية والصناعية

والسيارات والحوانيت التي تعود للمستوطنين، ولأول مرة منذ عام 1912 كان هناك هجرة عكسية من المستوطنين الفرنسيين باتجاه بلدهم الأم فرنسا، وفي 5 أيلول عام 1954ألغى السلطان محمد بن عرفة يوم العرش الذي أعلنه الحزب الوطني كيوم وطني في المغرب في 18تشرين الثاني عام 1933 مما أثار الجماهير المغربية الغاضبة في الأصل ضده(51)، وبدلاً من تهدئة الأوضاع عمد إلى إرسال قوات إضافية لقمع المتظاهرين، ولكن المغاربة لم يتراجعوا عن ثورتهم المسلحة، وفي 30 آذار عام 1954 خرج المغاربة إلى شوارع المدن في مظاهرات جماعية، عندئذٍ اضطرت الحكومة الفرنسية إلى المناورة ففي أيار 1954 قامت بعزل الجنرال غيوم من منصب المقيم العام وأرسلت بدلاً منه الدبلوماسي لا كوست، بالإضافة إلى ذلك رغبت فرنسا بتخفيف التوتر عن طريق تقديم تنازلات طفيفة، وأسست مديرية خاصة للشؤون المغربية والتونسية على مستوى الوزارة، ووعدت السلطات الفرنسية في المغرب إجراء بعض الإصلاحات السياسية ولكن المقيم الجديد رفض استقبال الوفد المغربي، واستمرت الإمدادات الفرنسية تأتي لقمع المحتجين واستمر التعذيب والقتل على مرأى من سلطات الشرطة والجيش، وطالب المغاربة بمقاطعة البضائع الفرنسية وكان شعارهم الرئيسي إعادة السلطان الشرعي للعرش، ولكن بدلاً من الحل السلمي للقضية لجئ لاكوست إلى السلاح، وأطلقت النار على المظاهرات، ولكن لم تستطع الشرطة ولا الجيش الفرنسي ولا عصابات الجلاوي إخماد مظاهرات وأصوات الشعب المغربي والمطالب بالحصول على حريته وإعادة ملكه، ففي 20 آب عام 1954 ذكرى خلع الملك محمد الخامس أعلن الإضراب العام وتجمدت الحياة العامة في الأحياء العربية، وأغلقت المتاجر والحوانيت ولم يذهب العمال إلى عملهم، كما اعتقلت السلطات الفرنسية 30 ألف مواطن، وفي 18 تشرين الثاني من العام نفسه اشتدت المظاهرات والمواجهات مع القوات الفرنسية، وطالب الشعب من جديد بعودة ملكه محمد الخامس إلى السلطة(52)، وامتدت المظاهرات إلى الأرياف ومناطق البربر في الأطلس الوسط وزحف رجال القبائل على المدن الصغيرة كخنيفرة ووجدة وهاجموا المستوطنين فيها، وشجعهم إعلان الثورة الجزائرية على تصعيد نضالهم وظهر جيش التحرير المغربي في تشرين الأول عام 1955، وبدأ هذا الجيش بشن الهجمات على مقربة من حدود الريف، لا بل اتخذت المنطقة الإسبانية نقطة انطلاق في

هجماته ضد الفرنسيين بناء على اتفاق مع المسؤولين الأسبان فيها ونسق الثوار المغاربة في المغرب الشرقي مع الثوار الجزائريين(53). ورفضت الجامعة العربية- كما أسلفنا سابقاً- الاعتراف بالملك الجديد وأيدت الجماهير العربية نضال الشعب المغربي، ودعت إلى مقاطعة فرنسا في جميع مجالات الحياة، وسمحت إسبانيا لجيش التحرير المغربي أن يشن غاراته على المراكز الفرنسية من المنطقة الإسبانية، ولكن أخطر ما كانت فرنسا تخشاه أن تتحد الثورتين المغربية والجزائرية ضدها لذلك غيرت من سياستها تجاه المغرب لتحيده عن الجزائر، فاستبدلت المقيم العام لا كوست بجلبر غرانفال في حزيران عام 1955الذي حاول الحد من تفشي الإرهاب وسط مجموعات الفرنسيين والمستوطنين، فقد أصدر قراراً باعتقال غلاة الرجعيين ونفى رئيس اتحاد النضال في سبيل الوجود الفرنسي من المغرب، ابلغ الحكومة الفرنسية بضرورة خلع السلطان غير الشرعي محمد بن بركة فيما إذا أرادت فرنسا الإمساك بزمام الأمور في المغرب، وأمام مطالب غرانفال التي لم ترق لزعماء الرجعية المغربية والفرنسية أرغم على الاستقالة وحل محله في أواخر شهر آب 1955 بوايه ديلاتور، وفي تلك الأيام كان ساعد الحركة الوطنية يشتد بشكل كبير وانفصل شيوخ قبائل البربر في الأطلس الأوسط عن الجلاوي، وبعثوا برقية إلى باريس في 11 آب 1955 طالبوا بعودة السلطان الشرعي محمد الخامس، وقامت بالشيء ذاته قبائل الريف المنظمة إلى حركة التحرر الوطني، وحشدت فرنسا في الذكرى الثانية لخلع الملك قوات إضافية استدعتها من الهند الصينية للمغرب، وخرجت مظاهرات عمت جميع أنحاء المغرب تطالب بعودة الملك محمد الخامس، هنا وقعت السياسة الفرنسية في مأزق فلم يعد بالإمكان قمع مقاومة الجماهير الشعبية عن طريق القوة، ولم يكن السلطان محمد بن عرفة يتمتع بأية شعبية، وعندما كلف بتشكيل حكومة رفض أنصاره التعاون معه قبل أنصار أحزاب البرجوازية المغربية(54).

وكان من بين الأمور اللافته للانتباه في أثناء مظاهرات الذكرى الثانية لخلع الملك في 20 آب 1955 هو أن المرأة المغربية لم تكن بعيدة عنها فقد اشتركت فيها، إذ كانت سابقاً بعيدة عن العمل السياسي، لكن بعد عزل محمد الخامس حيث كانت الدعاية الموجهه ضده بأنه اعتدى على تعاليم الإسلام إذ سمح لبناته بترك الحجاب والمشاركة في الحياة

العامة، لكن المرأة المغربية أدركت إن إصلاحات محمد الخامس كانت الخطوة الأولى في تحريرها، فقد أصبح الملك المبعد وطنياً شهيداً حياً بالنسبة للنساء أكثر من الرجال، وكانت النساء يتقدمن المظاهرات في الذكرى الثانية لخلعه، وهن من حرضن رجالهن على أعمال تتصف بالشجاعة، وحملن الأعلام الوطنية الخضراء والحمراء، وكن أول من رمى البوليس الفرنسي بحجر، وكن يوبخن رفاقهن من الرجال إذا ترددوا ويبصقن في وجوه الجبناء محتقرات إياهم دافعات بهم إلى الجهاد ضد الفرنسيين مؤيدي المغتصب ابن عرفة (55).

6- المغرب على طريق الاستقلال ونجاحه في ذلك

فأمام ضغط الشارع المغربي المطالب بعودة ملكه محمد الخامس، وهزيمة فرنسا في حرب الهند الصينية، وتنديد الدول العربية والأوربية والأسيوية ومنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بما يجري في المغرب، قبلت فرنسا في الدخول بمفاوضات لحل الأزمة المغربية إذ كان الوضع المتردي يقتضي حلاً جذرياً وسريعاً، ولكن كان هناك انقسام داخل الحكومة الفرنسية بين مؤيد للعمل العسكري والقضاء على الفوضى، وبين مؤيد للحل السلمي وتلبية مطالب الشعب المغربي(56). وفوراً بدأت مفاوضات أكس ليبان بين 22-27 آب 1955بعد أن أجرت فرنسا اتصالات غير مباشرة مع الملك المخلوع ومع زعماء من الحركة الوطنية، واستمعت لجنة وزارية فرنسية في هذه المفاوضات إلى وجهات نظر ممثلي الشعب المغربي، ومنذ هذه المفاوضات اهتمت الحكومة الفرنسية بخلع بن عرفة واستبداله بمجلس وصاية، ولكن الفئات المعارضة للحكومة كانت أقوى وخاصة المؤيدة للعمل العسكري مثل الجنرالات الكبار كالماريشال ألفونس جوان الذي أثار ذكريات حكومة فيشي(57)، وكانت المفاوضات التي عقدت بين الوفد المغربي واللجنة الوزارية الفرنسية قد أفضت إلى **الاتفاق على عدة نقاط منها :**

1- عزل الملك الرجعي ابن عرفة.

2- تأسيس مجلس للعرش.

3- تشكيل حكومة مغربية مكلفة بالتفاوض مع فرنسا حول العلاقات المقبلة بين فرنسا والعرب.

صادق الملك محمد الخامس في أوائل أيلول على هذا الاتفاق(58)، ونحج رئيس الحكومة الفرنسية السيد فور في فرض قرار لم يكن قد اتخذه بالإجماع على المقيم العام في الرباط، وفي أيلول 1955 توجه وفد يضم ممثلي أحزاب الاستقلال وحزب الشورى إلى محمد الخامس بن يوسف في مدغشقر، ووصل أيضاً إلى مدغشقر وفد فرنسي برئاسة الجنرال كاترو للتفاوض مع الملك ،ولكن بالرغم من الاتفاق الذي تم بينهما ظل الموقف غامضاً بسبب معارضة الأحزاب اليمينية في فرنسا التي عارضت اتفاق أكس ليبان(59).

وفي الثاني من تشرين الأول 1955 وضع السلطان محمد بن عرفة في طائرة حملته إلى قصر عمه وأحد أسلافه مولاي عبد العزيز في طنجة، وهو القصر الذي كان الفرنسيون قد ابتاعوه له قبل عام، لكن الحكومة الفرنسية لم تثبت قوتها في استبداله بمجلس وصاية مقبول لدى أكثرية المغاربة فترك ابن عرفة العرش في عهدة ابن عمه عبد الله بن عبد الحفيظ (60)، وتلاحقت الأحداث بسرعة بعد عزل ابن عرفة وتشكل مجلس العرش في 15 تشرين الأول عام 1955 واتضح بأن عضوية مجلس العرش لم تكن تتفق مع العهود التي قطعتها الحكومة الفرنسية على نفسها، ولا مع الاتفاق الذي توصل إليه الوطنيون مع الحكومة الفرنسية في أكس ليبان، فكان الأوصياء أربعة بدلاً من ثلاثة، وواحد منهم فقط سيدي البكاي أشد فئاتهم اعتدلاً كان يمثل الوطنيين، والثلاثة الآخرين، رئيس الوزراء المقري وكان عمره يزيد على 110 عاماً، ومحمد بن الطيب سبيهي باشا سلا الذي شغل المنصب أيام سيدي محمد بن يوسف وأيام خلفه، وقائد مجهول شاب اسمه طاهر واسولودي لم يكن يمثل سوى نفسه وقبيلته(61). وقد رفض حزب الاستقلال الاعتراف بمجلس العرش، كما لم يقبل به الشعب المغربي والدليل على ذلك المظاهرات التي اندلعت ضده(62). وقد أبدى العداء نفسه تجاه سيدي بن سليمان باشا فاس السابق، الذي اختاره المجلس بدعم من باريس ليكون رئيساً لحكومة مغربية تمثيلية فلم يقبل الشعب المغربي ولا حزب الاستقلال التعامل مع ممثلين يعينون تعييناً مباشرة أو بالوساطة من باريس من دون أن يبدي الملك المنفي مصادقته على التعيين، أمام هذه الإجراءات التي لم يوافق عليها الشعب وحزب الشعب استمرت القبائل البربرية في جبال الأطلس والمنطقة المجاورة لجبال الريف المغربية بالعصيان دون توقف، وكان هناك دلائل بدت بالأفق بأن المغرب سينحدر باتجاه الثورة

والفوضى شبيهة بتلك التي تطلبت من فرنسا زمناً في الماضي من 1912–1932 لوضع حد لها، فخلق الفوضى أساسها من خلق النظام، وإن البلاد المنشقة لم تقم هذه المرة ضد السلطان بل من أجل إعادته إلى عرشه(63)، وطالب حزب الاستقلال في 21 تشرين الأول عام 1955 بخلع سلطان الرجعية بن عرفة وعودة الملك محمد الخامس وإلغاء معاهدة الحماية، وتم تشكيل حكومة مغربية في 22 تشرين الأول كانت مخولة بإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية بصدد استقلال المغرب(64).

وأخيراً جاءت الضربة القاصمة لأسطورة الانقسام بين العرب والبربر – وخاصة بأن الضربات الموجعة لفرنسا جاءت سابقاً من البربر أكثر من العرب بالرغم من اعتماد فرنسا على البربر في الإدارة والجيش ولا نسمي هؤلاء أوفياء لوطنهم ولكن يبدو لنا أن الظروف تغيرت لغير صالح حاميتهم فرنسا وأردوا أن يظهروا بوجه حسن أمام شعبهم الذي كان ينظر لهم باحتقار فهؤلاء خونة والخيانة لا تتجزأ– عندما أعلن تهامي الجلاوي زعيم البربر وأقوى رجل إقطاعي في المغرب عن تأيده لمطالب الشعب ورغبته بعودة ملكه المعزول، عندما أدرك بأن القضية التي يقاتل من أجلها ما هي إلا قصة لا تؤيدها الحقائق وليس لها مبرر تاريخي يستحق الاهتمام ،وفي 26 تشرين الأول ظهر الجلاوي بصحبة ابنه عبد الصادق بسيارته خارج القصر الملكي بالرباط، وبعد أن زار مجلس الوصاية لأول مرة طلب من ابنه أن يقرأ بياناً وكانت أهم عباراته قوله:" ... إنني أضم صوتي إلى رغبة الشعب المغربي المطالب بإعادة سيدي محمد بن يوسف وعودته إلى عرشه حالاً، وهي العودة التي تضمن توحيد القلوب والأرواح في نسق واحد وتام ..... "(65)، فالتغيير الذي طرأ على موقف الجلاوي المتآمر على المغرب وملكه كانت قنبلة هزت المغرب وفرنسا معاً، فهل أدرك الجلاوي حقاً إن الزمن يعمل ضده وإن الشعب المغربي يكره تآمره على البلاد ويقف ضد سياسته؟ هل أدرك الجلاوي أن لعبة التقسيم بين العرب والبربر هي وتر من الصعب أن يلعب عليه وإن نجح لفترة من الزمن إلا أنه من الصعب الاستمرار في ذلك وهي بالنتيجة لعبة خاسرة؟ هل لعبت فرنسا دوراً في تحول الجلاوي عن موقفه لتحافظ على ماء وجهه أمام الشعب المغربي الذي لا يريده وخاصة إنها صممت على الخروج من المغرب؟ في الحقيقة هناك أسئلة كثيرة بحاجة إلى أجوبة وما إجابتنا عنها لا تدخل إلا في مجال

التوقعات لعدم ظهور وثائق تتحدث عما كان يجري وراء الكواليس بين فرنسا وعملائها ليس في المغرب فحسب وإنما في جميع البلاد التي تخضع لاستعمار غاشم، وبالنتيجة هكذا تكون نهاية الخونة ومصيرهم الفشل دوماً لأن الشعب المصمم على نيل حريته لا يقف بوجهه لا أعدائه في الخارج ولا في الداخل. هكذا انتصر الشعب المغربي الذي صمم منذ خلع سلطانه في 20آب 1952 أن يأخذ استقلاله بيده، ولعبت العوامل الخارجية والداخلية بدون شك دوراً في حصول المغرب على استقلاله عن طريق عودة ملكه.

فتمثلت العوامل الخارجية في انهيار نظام الإمبريالية الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية، ومساعدة المنظمات الدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة رفضت جرائم الاستعمار الفرنسي بالمغرب، وكذلك دعم الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي ودعم الكتلة الأفرو–أسيوية في منظمة الأمم المتحدة. أما العوامل الداخلية فتتمثل في نضال الشعب المغربي التحرري فبعد خلع ابن عرفة هب الشعب المغربي بمختلف فئاته الأمر الذي أجبر فرنسا على تقديم تنازلات ثم قبول الاستقلال(66). أمام القرار الفرنسي وإرادة الشعب المغربي تنازل السلطان الرجعي محمد بن عرفة عن العرش في 30 تشرين الأول عام 1955، وسمح للمك الشرعي محمد الخامس بالانتقال من منفاه في مدغشقر إلى فرنسا التي وصلها في 31 تشرين الأول ونزل في مدينة نيس على ساحل فرنسا الجنوبي للبحر المتوسط مع أسرته وحاشيته، وتم استقباله رسمياً من قبل السلطات الفرنسية لا بصفته لاجئ بل بصفته ملك وكتبت جريدة لوموند الفرنسية:" إن الحكومة الفرنسية تنحي أمام إرادة الشعب المغربي المتحدة لإعادة ملكه"، ولم يبقَ الملك في نيس سوى أربعة وعشرين ساعة ثم انتقل إلى باريس حيث لقي استقبالاً حافلاً من الحكومة الفرنسية والجالية المغربية في المدينة، وسارع عبد الحي الكتاني أحد أدوات التآمر على الملك لتأيده(67)، واعترفت الحكومة الفرنسية في 5 تشرين الثاني عام 1955 بمحمد الخامس كحاكم شرعي في المغرب، وفي 6 تشرين الثاني جرت محادثات سرية بين المغاربة والفرنسيين في سانت كلود (Saint Claude) أعلن فيها عن قرب المحادثات بين الحكومتين الهادفة إلى منح المغرب استقلالاً في إطار الترابط الحر مع فرنسا(68)، ووصل الملك في 16 تشرين الثاني من العام نفسه إلى الرباط حيث لقي استقبالاً حماسياً من السكان، وأعلن عن نيته بتأسيس نظام ملكي دستوري في

المغرب وألغى قانون البربر واعترف بحقوق النقابات واستبدال الإدارة الفرنسية للمناطق بإدارة مغربية(69). وفي احتفال خطاب العرش في 18 تشرين الثاني عام 1955 أعلن الملك نهاية نظام الحماية وبدء عهد الحرية والاستقلال، وفي 7 كانون الأول شكل البكاي أول حكومة مغربية مستقلة من ممثلي الأحزاب الوطنية والمستقلين ،ولم يلقي جيش التحرير المغربي السلاح واستمرت المعارك في دعم موقف المفاوضين المغاربة إذ سارت المغرب بطريقين سياسي دبلوماسي وكفاح مسلح، ولكي تتفرغ الحكومة الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية– وهي الأهم لديها– وافقت على تحقيق مطالب الحكومة المغربية بالاستقلال(70)، فلم تمضى أشهر على عودة الملك محمد الخامس من منفاه حتى جرت مفاوضات أثمرت عن معاهدة الثاني من آذار عام 1956 التي ألغيت بموجبها معاهدة الحماية وتم الاعتراف باستقلال المغرب رسمياً. وكانت الكلمات الحاسمة في المعاهدة: إن حكومة الجمهورية الفرنسية بناء على ذلك تؤكد بوقار استقلال المغرب ".

بدا نصر تحقيق الاستقلال لمعظم المغاربة نوعاً من الأعجوبة، ولكن على مر الأعوام فأن كل شيء سيسير في مصلحة فرنسا، وكان الاستقلال الخطوة الأولى وإن المصاعب ما برحت تواجه البلاد إذ كان المغرب يعاني نقصاً شديداً في رجال الإدارة والفنيين وسائر الخبراء المدربين اللازمين لتسيير شؤون الدولة، ففي عهد الحماية لم تكن الإدارة وحدها تخدم مصلحة فرنسا، وإنما كان الاقتصاد والتعليم أيضاً يسير في هذا الاتجاه، ووجدت الحكومة المغربية نفسها بحاجة للاحتفاظ بالآلاف من رجال الإدارة والفنيين الفرنسيين(71)، وعلى أية حال نجحت المنطقة الفرنسية المحتلة في المغرب من تحقيق استقلالها ، إلا أن وضع المنطقة الإسبانية بقي غامضاً حتى 13 آذار عام 1956 حيث دعت الحكومة الإسبانية السلطان محمد الخامس للتفاوض في مدريد، وفي 5 نيسان وبعد المفاوضات البناءة اعترفت الحكومة الإسبانية باستقلال المغرب رسمياً وتبع ذلك توقيع بيان رسمي مغربي إسباني في 7 نيسان، وفي 8 تشرين الأول عام 1956 افتتح في فضالة المغربية مؤتمر ممثلي الدول الثمانية أعضاء لجنة المراقبة التي بدأت منذ آب عام 1953 بأعمال الإدارة والتشريع في منطقة طنجة وهي: فرنسا، بريطانيا وإسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، البرتغال، هولندا وبلجيكا، وكان المؤتمر قد عقد بناء على طلب من

الحكومة المغربية، وانتهت أعمال المؤتمر في 29 تشرين الأول عام 1956 لذي وقع الممثلين فيه بياناً يعلن إلغاء النظام الدولي لمنطقة طنجة وسريان مفعول القوانين المغربية عليها(72). وبعودة طنجة إلى المغرب انتهت مرحلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية الأوروبية، وكان المغرب فيها مقسماً إلى ثلاث مناطق هي: الفرنسية والإسبانية ومنطقة طنجة الدولية، حيث رزح المغرب مدة أربعة وأربعين عاماً من 30 آذار 1912 تحت نير المحتلين الأجانب، وكان الشعب المغربي –كغيره من الشعوب المحتلة– مستعبداً في عقر داره، واستطاع أن ينال استقلال بلاده بنضاله المتفاني الذي اشترك فيه جميع فئات المجتمع المغربي في سهله وجبله وصحراءه وسواحله ودفع ثمن استقلاله حياة أبنائه....

هوامش الفصل الرابع

1- لاندو: مرجع سابق، ص265-266.

2- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص643.

3- جوليان، شارل أندريه : أفريقيا الشمالية تسير، تونس 1964، ص 377.

4- الفاسي : مرجع سابق، ص 300.

5- في عام 1920 تأسس في المغرب الفرع المغربي للحزب الشيوعي الفرنسي،وكان مكوناً بصرة رئيسية من العمال والمثقفين الفرنسيين ، وانضم إيه فيما بعد ممثلو السكان المحليين، ولم يتسنى لهذا الفرع حتى الحرب الكونية الثانية أن يصبح منظمة وطنية حقاً ، وإبان الحرب توقف الفرع عن ممارسة نشاطه (لوتسكي، ص394).

6- لوتسكي: مرجع سابق، ص394-395.

7- Documents du Partis del'Istiqlal. P. 1-4.

8- Julien, Charles Andre : L'afrique du nord en marche, Paris, julliard 1952, p. 379.

9- لوتسكي : مرجع سابق، ص394.

10- جوليان: أفريقيا الشمالية تسير، مرجع سابق، ص386.

11- لوتسكي: مرجع سابق، 394-395.

12- Julien : L'afrique du nord en marche, op, cit., p. 353.

13- لاندو : مرجع سابق، ص 318.

14- جوليان: أفريقيا الشمالية تسير ، مرجع سابق، ص394-395.

15- لاندو : مرجع سابق، ص321.

16- لاندو : مرجع سابق، ص323.

17- الفاسي : مرجع سابق، ص244-245.

18- لاندو: مرجع سابق، 323.

19- الفاسي : مرجع سابق، ص354.

20- لاندو : مرجع سابق، ص325.

21- المرجع نفسه، ص327-328.

22- جوليان: أفريقيا الشمالية تسير، ص399.

23- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص628-629.

24- جوليان: أفريقيا الشمالية تسير،ص 410.

25- لاندو : مرجع سابق، ص337.

26- لوتسكي: مرجع سابق، ص400-401.

27- جوليان : أفريقيا الشمالية تسير،ص410.

28- لوتسكي: مرجع سابق، ص401.

29- جوليان، أفريقيا الشمالية تسير، ص411ز

30- لاندو : مرجع سابق، ص347.

31- العقاد : مرجع سابق، ص276.

32- لاندو : مرجع سابق، ص348.

33- المرجع نفسه، ص349.

34- Journal le monde français, publie en fevrier 1951.

35- لاندو: مرجع سابق، ص351.

36- أي مسؤول دولة هذا ينفذ ما تمليه عليه الإدارة الفرنسية من أجل الحفاظ على كرسيه، نحن نعرف بأنه لا يستقيل حتى بقي وحده في السلطة ،هذه طبيعة الحكام الخاضعين لإدارات استعمارية سراً ويتشدقون بالوطنية أمام شعبهم علناً، ولكن شعوبهم لا يخفى عليهم ذلك ،ولكن لا يستطعون فعل شيء.

37- جوليان: أفريقيا الشملية تسير، ص412.

38- لاندو: مرجع سابق،ص356-357.

39- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص 652.

40- لاندو: مرجع سابق، ص363.

41- لوتسكي: مرجع سابق، ص403.

42- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص653.

43- Le Tourneau : Op, cit., p. 235.

44- لاندو : مرجع سابقة ص381.

45- لوتسكي: مرجع سابق، ص405.

46- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.653

47- لوتسكي : مرجع سابق، ص.407

48- المرجع نفسه، ص.408

49- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.654

50- لوتسكي: مرجع سابق، ص.408

51- لاندو: مرجع سابق، ص423ز

52- لوتسكي: مرجع سابق، ص.409

53- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص654ز

54- لوتسكي: مرجع سابق، ص411.

55- Le Monde francais, publie en septembre 1955.

56- لاندو: مرجع سابق، ص.480

57- المرجع نفسه، ص480-481.

58- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.655

59- لوتسكي : مرجع سابق، ص.412

60- Le monde francais, publie en 2-3 octobre 1955.

61- لاندو : مرجع سابق، ص 482.

62- Le monde francais, publie en 23-24 octobre 1955.

63- لاندو: مرجع سابق، ص483.

64- لوتسكي: مرجع سابق، ص412ز

65- لاندو : مرجع سابق، ص.484

66- لوتسكي: مرجع سابقة ص.413

67- لاندو: مرجع سابق، ص.485

68- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.655

69- لوتسكي: مرجع سابق، ص.414

70- فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ص.656

71- لاندو: مرجع سابق، ص.492

72- لوتسكي: مرجع سابق، 414-415.

المصادر والمراجع العربية

1-ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الخامس،

2- الزياني، أبوالقاسم: الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب، نشر هوداس، القسم الخاص بدولة الأشراف العلويين 1631-1812، الرباط بدون تاريخ.

3- الناصري، أبو العباس أحمد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة العلوية، الأجزاء السابع والثامن والتاسع، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف جعفر الناصرية ومحمد الناصري، دار الكتاب الدار البيضاء .1956

4- أرسلان، شكيب: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم، بيروت .1963

5- الجمل، شوقي عطا الله: المغرب العربي منذ الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، الطبعة الثانية ، القاهرة .1977

6- الراسي،جورج: الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات الجدد، الطبعة الأولى، بيروت .1977

7- العقاد، صلاح : تاريخ المغرب العربي، القاهرة .1966

8- العقاد، صلاح: المغرب العربي الجزائر تونس المغرب الأقصى، الطبعة الثالثة،مكتبة الأنجلو المصرية .1969

9- الفاسي، علال : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة .1948

10- ثابت ، كريم خليل: عبد الكريم الخطابي، القاهرة .1925

11- جوليان، شارل أندريه: أفريقيا الشمالية تسير ، ترجمة دار بوسلامة ، تونس .1964

12- فارس، محمد خير و عامر، محمود : تاريخ المغرب الحديث (المغرب الأقصى- ليبيا)، منشورات جامعة دمشق 2003-.2004

13- فارس، محمد خير : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق 2003.-2002

14- فارس، محمد خير: المسألة المغربية، بيروت .1980

15- عامر، محمود: تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق 2005-2006.

16- لاندو، روم: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة ،دار الثقافة بيروت 1980.

17- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917- 1970، الجزء الثاني ،دار التقدم موسكو 1976ز

18- يحيى، جلال: المغرب العربي الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الجزء الثالث، دار النهضة بيروت 1988.

الجرائد

1- جريدة لوموند الفرنسية الصادرة بتاريخ 9 أيلول عام 1955.

2- جريدة لوموند الفرنسية الصادرة بتاريخ 2و3 تشرين الأول عام 1955.

3- جريدة لوموند الفرنسية الصادرة بتاريخ 23-24 تشرين الأول 1955.

المصادر والمراجع الأجنبية:

1- Arnaud, L., : Au temps du Mehalla, Casablanca 1952.

2- Barrat, Robert : Justice pour le Maroc, éditions du seuil, Paris 1953.

3- Baudet : Une mission militaire Prussienne au Maroc, Paris 1912.

4- Berque, J., : Le Maghreb entre deux guerre, Paris 1962.

5- Bourdet, Claude : El-Gloui ou Féodal, capitalisme in temps modernes, Paris 1953.

6- Caillaux, Joseph : Agadir, Paris 1919.

7- Cambon, H., : Histoire du Maroc, Paris 1952.

8- Catroux, général : Lyautey le Marocain, Hachette, Paris 1952.

9- Corval, Pierre : Le Maroc en révolution, Paris 1956.

10- De Saint Aulour : Confession d'un vieux diplomate, Paris 1953.

11- Filias: L'Espagne et le Marocen 1860, Paris 1937.

12- Ganiage, H., : Histoire contemporain du Maghreb de 1830 à nos jour, Paris 1994.

13- Guillen, Pierre : L'Allemagne et le Maroc de 1870-1905, Tom n° 1, P.U.F(presse universitaire de France), Paris 1967.

14- Hardi, G., : Histoire des colonies françaises, édition l'expansion de la France dans le monde, Tom n°3, Le Maroc 1931.

15- Hess, Jean : La question du Maroc, Paris 1903.

16- Julien, Charles André : L'Afrique du Nord en marche, Juillard, Paris 1956.

17- Julien, Charles André : Le Maghreb en feu, Paris 1957.

18- Julien, Charles André : Le Maroc face aux impérialisme 1415-195, Paris 1979.

19- Julien, Charles André : Histoire de l'Afrique du Nord2 volumes,Paris 1951.

20- Le mouvement national marocain, bureau de documentations et d'informations du parti d'istqlal, Paris novembre 1946.

21- Lepp, Ignace: Midi sonne au Maroc, Paris 1954.

22- Lyautey, Louis: Paroles d'action, A, colin, Paris 1927.

23- Maura, G., : La question du Maroc du point du vue espagnol, Paris 1911.

24- Mauris, Louis : La politique Marocaine de l'Allemagne, Paris 1949.

25- Miège, Jean Louis : Le Maroc et l'Europe, Tom 2, Paris 1963.

26- Pignon, J., :L'empire de la M'diterranée, Paris 1957.

27- Rouffie, Marcel : Le protectorat a-t-il faillite, édition de la S.P.F.F, Casablanca 1951.

28- Rougier, Antoine : La question du Maroc depuis la conféranced'Algézira, A. Pedone, Paris 1909.

29- Tardieu, André :

La conférence d'Algézira, Histoire diplomatique de la crise marocaine, , F. alcon, Paris 1909.

30- Taillard, F., : Le nationalisme marocain, Paris 1947.

31- Terrasse, Henri: Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français, éditions Atlantiqdes, Casablanca sans date.

32- Textes et lectures de Lyautey l'Africain, éditionpar PierreLyautey, Tom 1, Paris 1953.

33- Tourneau, Robert L., : Evolution politique de l'Afrique du nord musulman, Paris 1943.

34- Tourneau, Robert L., : La ville de Fès avant le protectorat, Casablanca1949.

Les articles

1- Ayache, Germain : Sur les rapports entre l'Allemagne et le Maroc du 1870-1905, un liver de PierreGuillen, in Hespéris, tamuda, volume IX, Rabat 1968.

2- Ayache, Germain : La Crisedesrelations Germano- Marocains (1894-1897), in Hespéris, tamuda, volume VI, Rabat 1965.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University